أسعد الكوراني

ذكريات وخواطر

مما رأيت وسمعت وفعلت



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

أسعد الكوراني

ذكريات وخواطر

مما رأيت وسمعت وفعلت



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

MEMORIES AND REMINISCENCE OF WHAT I SAW, HEARD AND DID

BY:

ASAAD KOURANI

First Published in February 2000

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data Available

ISBN 1 85513 426 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: شباط/فبراير ٢٠٠٠

المحتويات

المقدمة ٩

القسم الأول
أواخر العهد العثماني

الفصل الأول: بداية الطريق ١٣

الفصل الثاني: الدولة العثمانية ٢٧

الفصل الثالث: المدارس في العهد الجديد ٤٣

القسم الثاني
مرحلة الانتداب الفرنسي

الفصل الأول: نظام الانتداب ٥٣

الفصل الثاني: حاكمية دولة حلب ٥٩

الفصل الثالث: عود إلى إنشاء الدولة السورية ٨٩

الفصل الرابع: تسجيلي في نقابة محامي حلب ١٠٧

الفصل الخامس: وزارة الشيخ تاج ١٢١

الفصل السادس: معركة الانتخابات ١٣٧

القسم الثالث
سورية في عهد الجلاء

الفصل الأول: تعاقب الوزارات ١٦٩

الفصل الثاني: حرب فلسطين ١٨١

الفصل الثالث: من انقلاب حسني الزعيم إلى انقلاب سامي الحناوي ١٩١

الفصل الرابع: النهضة التشريعية ٢١٧
الفصل الخامس: من انقلاب الحناوي إلى انقلاب الشيشكلي ٢٢٧
الفصل السادس: من انقلاب الشيشكلي إلى أواخر شباط ١٩٥٤ .... ٢٣٧
الفصل السابع: نهاية عهد الشيشكلي ٢٤٧
الفصل الثامن: وزارة سعيد الغزي الأولى وآثارها ووزارة الخوري التي تبعتها ٢٥٣
الفصل التاسع: إعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية ٢٨١
الفصل العاشر: في مقتل عدنان المالكي ٢٨٧
الفصل الحادي عشر: العدوان الثلاثي على مصر ٢٩٣

القسم الرابع:
الوحدة والانفصال

الفصل الأول: تأسيس الجمهورية العربية المتحدة ٣١١
الفصل الثاني: أهم الوقائع في عهد الوحدة ٣٢٥
الفصل الثالث: انفكاك الوحدة ٣٣٩
الفصل الرابع: من وزارة خالد العظم إلى نهاية العهد ٣٧٧
فهرس الأعلام ٣٩٥

المقدمة

يسرني أن أضع بين يدي القارىء الكريم كتاب «ذكريات وخواطر» وهو الكتاب الذي وضعه المرحوم والدي أسعد الكوراني خلال العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ بعدما تقاعد عن ممارسة مهنة المحاماة.

كانت رغبته الأساسية في الأصل أن يكتب كتاباً عن تاريخ القانون والتشريع في سورية منذ العهد العثماني ولغاية اليوم، وهو أكثر الناس تأهيلاً لكتابة مثل هذا البحث إذ إنه هو الذي لعب الدور الأساسي بعد استقلال سورية في تطوير القوانين والتشريعات السورية وتحديثها.

ففي العام ١٩٤٧ أصدر حين كان أميناً عاماً لوزارة العدل «قانون البيّنات» وفي حزيران من العام ١٩٤٩ خلال عهد حسني الزعيم القصير أصدر «القانون المدني» و«قانون العقوبات» و«قانون التجارة».

كان رحمه الله محاطاً بالكثير من الأصدقاء والمعارف طوال حياته، وخلال أحاديثه في جلساته معهم سمع الكثير منهم يقول له: «لماذا لا تدوّن ذكرياتك التي ترويها لنا»، خصوصاً أنه خلال حوالى ربع قرن كان قريباً دائماً من جميع مراكز السلطة، وعرف جميع رجالها من رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات وأكثر الذين تقلدوا أكبر المراكز، وذلك منذ بداية الأربعينيات ولغاية يوم حركة الثامن من آذار عام ١٩٦٣، فقرر حينئذٍ كتابة ذكرياته هذه، وهو يصر على أنها ذكريات وخواطر وليست مذكرات رسمية، إذ إنه اعتمد على ذاكرته بشكل أساسي في سرده للأحداث ولم يرجع إلى المراجع إلاّ في حالات قليلة جداً.

أنهى مسودة الكتاب في أواخر عام ١٩٨٩ وبعدها بدأ بمراجعته، والمراجعة بالنسبة إليه في كل ما كان يكتب لم تكن مراجعة بسيطة يشطب فيها بعض الكلمات والجمل، بل كانت دائماً مراجعة شاملة قد تقتضي أن يعدل أو يضيف مقاطع أو صفحات كاملة. ومع الأسف الشديد لم تتح له الظروف مراجعة الكتاب، إذ إن نظره بدأ يضعف شيئاً فشيئاً فتعذر عليه مراجعته كما كان يريد.

فالنسخة التي تركها لي كانت مجردة «مسودة» إذاً، ولكنها مع ذلك مرتبة ومنسّقة وتراعي التسلسل الزمني للأحداث.

والكتاب عبارة عن ذكريات خاصة تمتد وتغطي نصف قرن من الزمان من بدايات حياته الأولى وبواكير ذكرياته خلال الحرب العالمية الأولى، وهي في الوقت ذاته تلقي بعض الأضواء الهامة على تاريخ سورية الحديث من النواحي العلمية والسياسية والقانونية وذلك من خلال ما رآه وشاهده ومارسه شخصياً.

حين أقرأ اليوم الكتب التي تبحث في تاريخ سورية في القرن العشرين أرى الكتّاب والباحثين يشيرون بشكل خاص إلى «ذكريات يوسف الحكيم» و«مذكرات خالد العظم» (٣ أجزاء) التي صدرت في بيروت في بداية السبعينيات، وكذلك إلى مذكرات رئيس الوزراء السوري الراحل حسن الحكيم الصادرة في بيروت العام ١٩٦٦.

أتمنى أن يكون كتاب أسعد الكوراني «ذكريات وخواطر» أيضاً متعة للقراء، وأن يصبح مرجعاً مهماً للكتّاب والباحثين ولكل من يهتم بتاريخ سورية الحديث. ففيه الكثير من المعلومات الغنية والجديدة، وبعضها غير مذكور في أي مرجع آخر.

وأخيراً أشكر الدكتور الأديب عبد السلام العجيلي مساعدته القيّمة وإرشاداته التي ساهمت في نشر الكتاب.

حكمت أسعد كوراني

القسم الأول:

أواخر العهد العثماني

الفصل الأول

بداية الطريق

ولدت في مدينة عكا سنة ١٩٠٧ وكان الوالد حكمت بن حسني الكوراني قد جاءها رئيساً للنيابة العامة بلقب معاون (المدعي العمومي) بالاصطلاح العثماني بعد تخرجه من كلية الحقوق في استانبول سنة ١٩٠١ وكان والده مستشاراً في محكمة النقض ويحمل رتبة (بالا) وهي أعلى رتبة مدنية بعد رتبة (الوزارة).

وكانت أمه شركسية نشأت في قصر السلطان عبد العزيز، ولغة الحديث في البيت كانت هي التركية على الأغلب والعربية على الأقل. وكان الوالد لما جاء عكا عزباً. وكان مدير تحريرات المتصرفية تركياً منقولاً إليها من متصرفية (كوملجنة) اليونانية التي كانت يومئذ عثمانية تابعة لولاية أدرنة. ومدير التحريرات في المتصرفية هو (المكتوبجي) في مركز الولاية وكل منهما بمثابة المعاون للمتصرف والوالي.

وكان لأمين بك مدير التحريرات ابنة في سنة الزواج فخطبها الوالد وتزوج بها ولم أسمع كيف تمت الخطبة في أيام كان فيها الحجاب والاحتجاب قاسياً جداً، كما لم أسمع سنة الزواج وإن كنت أرجح أنه وقع سنة ١٩٠٥.

وأمين بك تركي من أتراك البلقان وكذلك قرينته، وهو وأفراد أسرته جميعاً لا يعرفون غير التركية. فكانت هذه اللغة هي لغة بيتنا التي نشأت عليها وإن تعلمت معها العربية في وقت واحد من المحيط العربي الذي قضى فيه الوالد كل مدد وظائفه.

وأسرتنا حلبية قديمة، ويقول مؤرخ حلب الأستاذ راغب الطباخ «إنها أقدم أسرة مسلمة لها

نسب باق إلى اليوم»[1]. وقد انصرف أفرادها على ما ترجم لهم الطباخ إلى الفقه والأدب. وتولى القضاء منهم كثيرون كالقاضي شمس الدين وابنه القاضي محيي الدين (٩٨٣هـ) وابنه الآخر القاضي سعد الدين وكذلك القاضي تاج الدين وأخوه القاضي صلاح الدين (١٠٤٩هـ) وكلاهما ابنا القاضي محيي الدين السابق الذكر. وللقاضي تاج الدين ابن تولى القضاء وهو القاضي أبو بكر الذي كان ابنه مصطفى (١١٤٩ ـ ١١٩٨هـ) هو الأصل الذي تفرعت منه أسرتنا التي تحمل اليوم اسمها، وإن كان ظني يذهب إلى أن فروعاً للأسرة من أصل متقدم عليه تلقبت باسم آخر تبعاً للمهنة أو لسبب آخر.

ويذكر الطباخ أن أول من ظهر في حلب باسم هذه الأسرة هو القاضي محمد بن بهرام الكوراني (٦٢٨ ـ ٧٠٥هـ). وقد تولى فيها القضاء والإفتاء وتوفي فيها، ويرى أنه هو الجد الأول للأسرة[2]. وأورد في تاريخه تراجم لكثير من المتقدمين من الأسرة.

قلت إن الأسرة اتجهت إلى الفقه والأدب والقضاء الشرعي، وأول من تولى منهم الوظائف الحكومية المدنية هو محمد بن ياسين من أحفاد مصطفى الكوراني الجد الجامع للأسرة الذي سبق ذكره. وكان إبراهيم باشا المصري أخذه إلى مصر لما جاء إليها بعد انسحاب جيش محمد علي باشا من سورية وكلفه البقاء فيها كما بقي كثيرون من الذين أخذهم من أهل الأناضول والسوريين وتمصروا وصار لهم شأن فيها. ولكنه أصرّ على العودة إلى حلب لأن أسرته بقيت فيها، فلما رجع إليها آثر الخدمة الحكومية وكانت آخر وظائفه في أوقاف دمشق. وقد مات فيها سنة ١٢٩١هـ، فرجعت أسرته إلى حلب وقطنت الدار التي كان بناها في زقاق (الدولاب) أول حي البياضة.

وكان له ثلاثة أولاد ذكور هم أحمد شفيق وعاطف وحسني، وثلاثتهم كانوا من أذكى الرجال ومن أكفئهم في العمل الإداري والقضائي الحديث، وكانت الدولة العثمانية يومئذ في أوائل عهد الإصلاح الحكومي المعروف بالتنظيمات التي تقررت بإرادتين سلطانيتين صدرت أولاهما سنة ١٨٣٩ واشتهرت بمنشور الكلخانة لأنها تليت في القصر المعروف بهذا الاسم، وصدرت الثانية سنة ١٨٥٦ وعرفت بمنشور التنظيمات الخيرية.

ولما جاء حلب جودت باشا والياً عليها استرعى انتباهه كفاءة هؤلاء الأخوة الثلاثة ولا سيما كبيرهم أحمد شفيق. فلما انفصل عن الولاية راجعاً إلى استانبول ليعاود العمل على إكمال (مجلة الأحكام العدلية) التي كان باشر في وضعها بوصفها قانوناً مدنياً بمعرفة لجنة

(١) راغب الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، ط ٢، ج٦، ص ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه.

من فقهاء المسلمين الأعلام برئاسته أخذه معه ووظفه في ديوان تحريرها، وقد شارك بعد انتهائها في وضع قائمة أسبابها الموجبة بالكتاب المرفوع إلى الصدر الأعظم (وهو رئيس الوزراء في اصطلاح تلك الأيام) ثم انصرف بتوجيه جودت باشا ورعايته إلى القضاء فوصل إلى أعلى مراتبه حتى تولى مفتشيّة العدلية في (الروم إيلي) ثم في الأستانة. وأخيراً عين مستشاراً في محكمة النقض فرئيساً لغرفة الاستدعاء فيها فرئيساً أول لها بالإرادة السنية (المرسوم السلطاني) الصادر في ١٩ محرم (١٣١٤هـ) المحفوظ أصله عندي. وشارك في هذه المدة في وضع قانون أصول المحاكمات الحقوقية (المرافعات المدنية) على ما أشار له (جورج يونغ) في مجموعة القوانين العثمانية المترجمة إلى الفرنسية.

ولما وقعت فتنة الأرمن في مدينة (آدنة) شمالي حلب وتدخلت فيها الدول الكبرى التي تتمتع بالامتيازات الأجنبية لمصلحة الأرمن، وكان أحمد شفيق أحد أفراد هيئة التحقيق، كان مما اشترطه ممثلو تلك الدول على السلطان أن يتولى نظارة الضابطة (وزارة الأمن العام) رجل موثوق بأمانته وكفاءته وسموا له رئيس النقض نفسه، فقبل السلطان طلبهم وسمى أحمد شفيق بك ناظراً للضبطية نقلاً من رئاسة النقض الأولى. وبعد بضع سنوات من عمله في النظارة أنعم عليه برتبة (الوزارة) وهي أعلى الرتب المدنية وتعادل رتبة (المشير) العسكرية ويلقب صاحبها بالباشوية وينعت دوماً بصاحب الدولة. ولم ينلها من الحلبيين أحد قبله ولا بعده. والمجمع عليه أنه قام بأعباء منصبه بكثير من نزاهة اليد والقصد وأنصف الناس قدر ما استطاع، ولما مات بعد إعلان الحرية لم يكن بين يدي أسرته ما يكفي نفقات جنازته فأمر السلطان بأن تتحملها الخزانة السلطانية.

ولما أورد يوسف الحكيم في مذكراته ما آل إليه رجال العرب من أهل المناصب العليا كالوزيرين نجيب وسليم باشا ملحمة وأبي الهدى الصيادي وعزت باشا العابد بعد إعلان الحرية ١٩٠٨ قال عن شفيق باشا:

> «أما شفيق باشا الكوراني الحلبي ناظر الضبطية السابق فقد لزم بيته دون أن تتعرض كرامته لأذية ما بفضل ما كان يتمتع به من شهرة النزاهة الثابتة بعدم إحرازه أية ثروة مادية رغم أهمية المناصب العالية التي عهد بها إليه وقام بمقتضياتها خير قيام»[٣].

وليس في كل ما كتب عن عهد السلطان عبد الحميد بعد خلعه ما يأتي على ذكر شفيق باشا بالسوء، وكان المتفق عليه أن يتولى نظارة العدلية بعد ناظرها عبد الرحمن باشا، وقد ذكر لي الدكتور عز الدين الشهابي من أطباء العيون بدمشق لما علم أني من أسرته أنه كان

---

(٣) ذكريات الحكيم، سورية والعهد العثماني، ص ١٧١، وص ٢٨.

يعطف على العرب ولا سيما الطلاب منهم، وهذا ما أكده لي الدكتور أسعد الكواكبي في حلب.

وأما أخوه عاطف بك فقد ارتقى في المناصب الإدارية حتى تولى (مكتوبجية) ولاية حلب، وهو أول وآخر حلبي تولى هذا المنصب الكبير الذي كان شاغله معاوناً للوالي ورئيساً لديوان الولاية، وكان المستقبل مفتوحاً على مصراعيه لولا أن أدركته المنية قبل الخامسة والثلاثين من عمره.

أما الأخ الأصغر حسني بك فقد تدرج في القضاء كأخيه الكبير وارتقى في درجاته حتى تولى مفتشية عدلية الولايات العراقية الثلاث وهي بغداد والموصل والبصرة وكان مركزه في بغداد، وظل في هذا المنصب سبع سنوات إلى أن انتقل إلى استانبول. ومفتشية العدلية يومئذ كانت من أرفع المناصب القضائية وكان شاغلها بمثابة المدير المشرف على الجهاز القضائي كله في الولايات التي تشملها وظيفته. وظل في استانبول يرتقي في مناصب القضاء إلى أن بلغ مستشارية النقض فزاولها حتى بلغ سن التقاعد (المعاش) سنة ١٩١٠ فاعتزل القضاء وعاد إلى حلب وتوفي فيها سنة ١٩٢٠ عن خمسة وسبعين عاماً. وكان إنساناً عفيف النفس مهيباً موضع الاحترام من الولاة العثمانيين والعرب ومن القضاة ومن أعيان البلدة، وقد زاره شكري باشا الأيوبي وكلفه باسم الملك فيصل الأول أن يتولى رئاسة النقض، ثم كلفه في زيارة تالية الوزارة فاعتذر عن عدم قبول المنصبين لأن تأثره بانهيار الدولة العثمانية كان شديداً جداً بوصفها آخر معقل للخلافة الإسلامية الكبرى وللإسلام تبعاً لذلك.

الرتب والمناصب

وعلى ذكر منصب (النظارة) ورتبة الوزارة يحسن أن نبين ما هو اليوم غائب عن الأذهان ويدعو إلى الاختلاط وهو أن (النظارة) في العهد العثماني منصب وأما (الوزارة) فرتبة مدنية، فما نسميه اليوم في البلاد العربية بالوزارة والوزير كان يسمى في ذاك العهد بالنظارة والناظر.

أما الرتب فكانت على ثلاثة أنواع (١) مدنية (٢) وعسكرية (٣) وعلمية أي رتب رجال الدين الإسلامي، وكانت هذه الرتب (ما عدا العسكرية) من دون قاعدة ومن دون أن يكون لأصحابها ألقاب (كالباشا والبيك والأفندي) إلا ما ندر ولكنهم كانوا يوصفون بحكمها بصاحب الدولة والعطوفة والسعادة والعزة والرفعة.. إلخ فهذه الأوصاف متفاوتة ومتدرجة تتصل بالرتبة لا بالمنصب. فنظام الرتب في الدولة العثمانية كان مضطرباً على

غير نظام مقبول ولا معقول، فما يرويه بعضهم من أن السلطان منحه مع الوسام رتبة (البكوية) غير صحيح، وقد يجيء وصف (البيك) لأحدهم و(الأفندي) لآخر في براءة سلطانية صادرة بمنح رتبة واحدة أو وسام من درجة واحدة.

على أن بعض الرتب كان صاحبها ينعت (بالباشا) كرتبة (الروم إيلي) و(الميرميران) وهي رتبة أدنى من رتبة يلقب صاحبها (بالبيك والأفندي) كرتبة (البالا) مثلاً فصاحبها ينعت بصاحب (العطوفة) دوماً وهو (بيك) أو (أفندي) وأما رتبة (الروم إيلي) فدونها وحاملها ينعت بصاحب السعادة ولكنه يلقب (بالباشا) كالمشير والوزير.

وربما كان السلطان عبد الحميد يرضي بباشويات تلك الرتب الأقل درجة غرور وعنفوان وجهاء وأقطاب مملكته الشاسعة ويشد ارتباطهم بعرشه.

أما الرتب العلمية التي كانت تمنح لرجال الدين فأصحابها على اختلافها يلقبون بالأفندية على رفعة وظائف أوائلهم، ويُدعون بصاحب الدولة والسماحة... إلخ.

وقد ألغى الاتحاديون بعد إعلان الحرية وإعادة العمل بالدستور كل الرتب المدنية والعلمية، ونعم ما فعلوا، وظلت الرتب العسكرية وحدها بطبيعة الحال بحكم ضرورة العمل، ولكن بعد أن قيدت بقيود دقيقة حتى أن الترفيع إلى الجنرالية (ومبدأها اللواء) قيدت بأن يكون صاحبها حائزاً إجازة أركان.

أعود إلى الوالد فأذكر أنه ظل في عكا بعد إعلان الدستور ثم نقل منها ترفيعاً رئيساً لمحكمة بداية اللاذقية. واللاذقية كعكا متصرفية، وكلتاهما كانتا تابعتين لولاية بيروت.

وإذا كنت لا أذكر عكا ولا أول مجيئنا إلى اللاذقية إلا أني أذكر آخر سنة أو سنتين قضتهما الأسرة في هذه المدينة. فقد كان سكننا في دار لآل سعادة تقع في حديقة واسعة شادوا على جبهتها المطلة على الطريق العام داراً كبيرة فخمة على الطراز الحديث من طابقين أحدهما لوديع سعادة والآخر لشقيقه. وما زلت أذكر المدرسة التي أخذني الوالد إليها وسجلني فيها وقضيت يها أيامي الأولى في الدراسة، وتقع هذه المدرسة التي يصعد إليها بدرج خاص في بناء (لا أعرف ما هو بالضبط) واقع في سوق قديم من أسواق البلدة، لما ذكرت هذه المدرسة لزملائي اللاذقيين في دراسة الحقوق وللقضاة الذين تعرفت بهم من أهل اللاذقية عرفوها فوراً وقالوا إنهم كلهم مروا بها وكانت بداية دراستهم فيها. ومع أني زرت اللاذقية محامياً وأميناً عاماً للعدلية ووزيراً مراراً فلم يتيسر لي زيارة تلك المدرسة. ولصغر سني لا أذكر كيف كانت الدراسة فيها، ولكني أذكر أن الكلام المتخاطب به بين طلابها كان العربية.

ولما توليت أمانة العدلية زارني في مقر الوزارة بدمشق عبد الغني أفندي أسرب ورباح أفندي قربي للتهنئة وذكرا لي أنهما كانا يعملان في ديوان المحكمة لما جاءها الوالد رئيساً وأعطياني كتاباً منه أرسله إليهما لما انتقل إلى القدس، وكان يوسف الحكيم يعمل آنئذ في الديوان نفسه كما ذكر لي أكثر من مرة. وهؤلاء الثلاثة ارتقوا في المناصب القضائية فتولى السيدان أسرب وقربي رئاسة استئناف اللاذقية في عهد الانتداب، وأما السيد يوسف الحكيم فوصل إلى رئاسة النقض وتولى وزارة العدل أكثر من مرة في عهد الداماد أحمد نامي وسبق له تولي وزارة الأشغال العامة في عهد الملك فيصل.

التشكيلات القضائية

وكانت القدس متصرفية مستقلة، ومفهوم الاستقلال هنا أنها (أي المتصرفية) لا تتبع مركز ولاية وإنما ترتبط كالولاية بالحكومة المركزية نفسها في العاصمة من مركز الولاية إما لبعدها عن مركز الولاية كبعد دير الزور عن مدينة حلب، وإما لوضعها السياسي الخاص كجبل لبنان.

وكانت التشكيلات القضائية في المتصرفيات أضيق منها في مراكز الولايات وأدنى منها درجة في مراتب القضاة. فهي في المتصرفية تقتصر على القاضي الشرعي ورئيس محكمة البداية وعضويها (قاضييها) ومعاون المدعي العمومي الذي يتولى رئاسة النيابة العامة من دون وجود من يعاونه، وإنما يتبع النائب العام في الولاية مباشرة. وأما في مركز الولاية كحلب وبيروت ودمشق (وكانت تسمى ولاية سورية) فتقوم محكمة استئناف مدنية (وتدعى باستئناف الحقوق) ويتولى رئاستها القاضي الشرعي غالباً ومحكمة استئناف للجزاء وتنظر في الجنايات ورئيسها من المتخرجين من كلية الحقوق في استانبول، ومحكمتان بدائيتان للحقوق برئاسة فقيه شرعي على الغالب وأخرى للجنح برئاسة مدني كان من مأذوني الحقوق على الأكثر، ونيابة عامة يرأسها نائب عام استئنافي هو رئيس الإدارة القضائية وواسطة السلطة بين الوزارة والجهاز القضائي وله معاون يمثله أمام الاستئناف، وإلى جانب هذه النيابة العامة الاستئنافية نيابة عامة بدائية يدعى رئيسها (المدعي العمومي البدائي) وله معاون يمثله أمام محاكم البداية عند الاقتضاء. ومحاكم الاستئناف كانت خماسية وأما البداية فثلاثية وأما النقض فسباعية.

وعلى ما كان يجري عند الضرورة صدرت إرادة سلطانية بأن تكون تشكيلات القضاء في القدس بدرجة تشكيلات الولاية القضائية نظراً لسعة هذه المدينة وأهمية التعامل فيها،

وعندئذ عين الوالد فيها مدعياً عاماً للمركز (أي للبداية) نقلاً من رئاسة بداية اللاذقية وترفيعاً.

وسبب اختيار قضاة الشرع أو رجال الفقه رؤساء للمحاكم المدنية في البداية والاستئناف هو أن الشرعة المدنية، وتأتي المجلة على رأسها كانت متصلة بالفقه الإسلامي اتصالاً مباشراً.

وقد جئنا القدس سنة ١٩١٣ وسجلني الوالد في مدرسة الأرض المقدسة. وهي من مدارس الرهبنة المتمتعة بالجنسية الإفرنسية أو الإيطالية (مما لا أعرفه بالضبط) وإني لأذكر بناء هذه المدرسة بالضبط وصفوفها الكثيرة وانتظام الدراسة فيها بالفرنسية وبشيء قليل من العربية. ولكن هذه المدرسة صودرت بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العظمى الأولى سنة ١٩١٤ وجعلت مقراً للثانوية الرسمية فسجلني والدي في قسمها البدائي فدرست فيها سنتين.

وكانت الدولة العثمانية قبلت نظام القاضي الفرد في محاكم الصلح التي أحدثتها ضمن جملة الإصلاحات القضائية والقانونية التي استعانت فيها بالخبراء الأجانب من ألمان وفرنسيين، وقد جُعلت مرتبة حاكم الصلح مقاربة أو معادلة لمرتبة رئيس البداية نظراً لكون هذا القضاء مبنياً على الفرد لا الجماعة لا سيما أن اختصاصه في الأقضية (المناطق) كان واسعاً جداً يشمل التحقيق والنيابة فكان من الضروري أن يختار له من كان متقدماً في سلك القضاء. وكان رؤساء الاستئناف والنواب العامون يعينون من حكام الصلح في أحايين كثيرة كما عيّن جمال بك مقصود حاكم صلح حلب رئيساً لاستئناف بغداد فحلب.

وقد صدرت الإرادة السلطانية بترفيع الوالد مرتبتين من المدعية العمومية البدائية التي كان يشغلها وتعيينه حاكماً للصلح في القدس. والمراتب القضائية وأساليب التعيين لمناصبها كانت تختلف يومئذ عن مفاهيمها وكيفية التعيين اليوم، فالأهمية مبدئياً كانت للرؤساء في المحاكم أو النيابات العامة التي تسمى (بالمدعية العمومية) وأما عضوية (الاستئناف/ المستشارية) وعضوية البداية (القضاة) فكانت مرتبتها محدودة جداً. على أن رئاسة محاكم الاستئناف أو البداية المدنية كانت تخصص لقضاة الشرع بالإضافة إلى مناصبهم أو يعين لها قضاة متخصصون بالفقه الإسلامي لأن (مجلة الأحكام العدلية/ القانون المدني) بكل قواعدها كانت مأخوذة من الأحكام الفقهية كما ذكرنا قبل قليل وتطبيقات قواعدها المتعلقة بالأدلة كانت واسعة جداً وتدعو إلى الجدل في ترجيح الأدلة وتعيين صاحب الدليل وتتطلب معرفة واسعة بقواعد الفقه.

وأما محاكم الجزاء فكانت رئاستها للخريجين من كلية الحقوق وكذلك (المدعيات العموميات).

المعارف

وأعود إلى دراستي لإعطاء فكرة عن المعارف في العهد العثماني فأذكر أن الوالد رأى أن ينقلنا إلى حلب لنعيش في رعاية جدي حسني بك وعلى نفقته بحجة أن الجيش الإنكليزي يقترب من القدس، ولكن الحقيقة أن المعيشة يومئذ كانت بلغت حداً عالياً جداً من الغلاء، لأن الدولة العثمانية كانت محصورة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً فانحصر استيرادها من ألمانيا والنمسا والمجر وهي محدودة الموارد للتصدير لضخامة عدد سكانها وفقيرة وموازنتها قليلة لا تحصل كلها ورواتب الموظفين لا تدفع بانتظام ونفقات الحرب باهظة.. فصار راتب الوالد لا يكفي لإعالتنا مع أنه كان رسمياً خمساً وعشرين ليرة عثمانية لا يساويه سوى راتب رئيس البداية ولا يعلوه إلا راتب مدعي عمومي الاستئناف ورئيس الاستئناف وقاضي الشرع.

فلما جئنا الشهباء سجلني جدي تلميذاً داخلياً في ابتدائية (المكتب السلطاني) لاعتقاده بأفضلية التعليم الداخلي رغم كلفته الباهظة فكنت لا أزور أهلي إلا مساء الخميس وأعود إلى المدرسة مساء الجمعة، وقد صعب عليّ تحمل هذا الأسلوب في أول الدراسة ولكني ألفته بعد حين قصير.

وقد قضيت سنتين تقريباً في هذه المدرسة ثم صادر الجيش بناءها فانتقلت إلى ابتدائية المكتب (الإعدادي) تلميذاً نهارياً. ولكن الجيش صادر بناء المكتب الإعدادي أيضاً فنقلونا إلى بناء للسكن يقع في زقاق يدخل إليه من أول شارع قسطل الحجارين (واليوم من جانب بناء غرفة التجارة) على أن الدراسة في هذا المكتب لم تدم أكثر من أشهر معدودات لانسحاب الدولة العثمانية من حلب بعد انكسارها في الحرب الكبرى مع حليفتيها الألمانية والنمسوية في خريف ١٩١٨.

من كل هذه المدارس في القدس وحلب وما رأيته وتحقق لي من الدراسة فيها جلياً ظهر لي أن الدولة العثمانية كانت أنشأت في مركز كل ولاية ثانوية كاملة سمتها (المكتب الإعدادي) كانت تتألف من أحد عشر أو إثني عشر صفاً (حسب سنوات الدراسة) ثم سمتها في حركة إصلاحات المعارف بعد إعلان الحرية ونشر الدستور (المكتب السلطاني) وقصرت اسم (المكتب الإعدادي) على الدراسة المتوسطة، وكان المكتب الإعدادي مع قسمه الابتدائي يتألف من ثمانية صفوف.

وأما في مراكز المتصرفيات فكانت الدراسة لا تتجاوز النطاق الإعدادي إلاّ ما ندر جداً، وفي الأقضية كانت حدود الدراسة هي الابتدائية من خمسة صفوف.

وكان من حق أبناء المتصرفيات الانتقال إلى المكتب السلطاني بعد إكمال دراستهم الإعدادية وكذلك أبناء الأقضية بعد الانتهاء من الدراسة الابتدائية فيشرعون في الدراسة الثانوية بدلاً من الدراسة الإعدادية في المكتب السلطاني، وجميعهم على الأغلب كانوا ليليين (داخليين) على نفقة الدولة ولا سيما الأوائل منهم على وجه التأكيد.

ولم يكن في القسم الابتدائي من المكتب السلطاني في حلب تلميذ حلبي داخلي سواي وسوى تلميذ أو تلميذين آخرين غاب عني اسمهما، وكان الداخليون الآخرون (الليليون) على كثرة عددهم أتراكاً من مرعش وعينتاب وأورفة وبعض الأقضية مثل كلّس ما عدا بعض القلائل من التلامذة العرب من الأقضية كإدلب وجسر الشغور والمعرة وأنطاكية وإسكندرونة.

وهذا هو النمط الذي كان جارياً في المكتب السلطاني في بيروت ودمشق (مكتب عنبر) ولكنهم بخلاف تلامذة متصرفيات حلب يتكلمون العربية لأنهم من عائلات عربية، بينما كانت لغة تلامذة متصرفيات حلب هي التركية في الأصل.

وكنت بعد انتهاء الدراسة اليومية وانصراف التلامذة النهاريين أتسلل إلى القسم الثانوي فلا أسمع غير التركية، كما كنت لا أسمع غيرها في القسم الابتدائي أيضاً إلا ما قل، والقسمان ملتصقان، وغرفة الطعام وغرفة المطالعة والنوم كانت لسعتها واحدة للتلامذة الابتدائيين والثانويين.

أما في أثناء الدراسة نهاراً فكانت العربية في القسم الابتدائي خصوصاً هي السائدة بسعة. وكان التلميذ التركي يشعر عندما يأتي إلى حلب من بلدة تركية أنه انتقل إلى غير الوطن الذي قام في تصوره، ويزداد هذا الشعور عنده قوة وسعة إذا نزل السوق أو انتقل إلى مدينة أخرى كبيروت والقدس ونابلس ودمشق والمدن العراقية، وكان أولياء أمره من الأتراك أنفسهم من ضباط وقضاة وموظفين إداريين أو ماليين وأفراد عائلاتهم لا يستطيعون التفاهم مع الأهالي حتى أن التعامل في المجال التجارية كان بالعملات الأجنبية مثل الفرنسية والإنكليزية كالعملة العثمانية سواء بسواء.

المدرسون ومواد التدريس

وكانت الدراسة في هذه المدارس التي عددناها بالتركية لأنها لغة الدولة العثمانية الرسمية على غرار كل دول الأرض، ولكن العربية كانت تدرس فيها أيضاً وينتخب لها أساتذة

أكفياء كالأستاذ بدر الدين النعساني في (سلطاني) حلب وأمثاله أو من يقرب منه قدر المستطاع في سائر المدن بما فيها المدن التركية في الأناضول والروم.إيلي، وإن كان تدريسها محدوداً أقرب إلى تدريس اللغات الأجنبية، ولكن العثور على أساتذة العربية كان متعذراً حتى في البلاد العربية لقلتهم ولفقدان اختصاص التدريس، وقد سمعت من أحد المحامين الأستاذ عبد القادر الجنباز أنه تولى تدريس العربية في (سلطاني) إزمير وكان يزامله في تدريسها في هذه الثانوية نفسها صبحي الملاح.

وأما أساتذة المواد الأخرى فكانوا من مختلف الجنسيات والقوميات ومن أهل البلدة إذا تيسَّر وجودهم كمصطفى برمده الذي تولى تدريس ما كان يسمى بالمعلومات المدنية (القانونية) وهي الحقوق الدستورية والاقتصادية في الصفوف الثلاثة الأخيرة من الدراسة السلطانية، وكان تدريسها في تلك الأيام مبنياً على ضرورة قيام مأذوني الثانويات بوظائف محلية في بلدتهم من دون أن يتيسر لهم إكمال دراستهم بقسمها العالي في معاهد استانبول. وكالأستاذ نبيه المارتيني الذي درَّس الرياضيات عدة سنوات في سلطاني حلب مع أنه من مأذوني مكتب (الملكية) أي معهد الإدارة، وكان موظفاً ملحقاً في ديوان الوالي، وكالأستاذ سامح العنتابي من مديري البريد الذي درّس آداب اللغة التركية، وأقدم هؤلاء الأساتذة كان عزت بك الكوراني أستاذ اللغة الفرنسية وعبد الرحمن أفندي السفرجلاني من دمشق وكان أستاذ الرياضيات. وخلاصة القول أن أستاذ إحدى المواد كان ينتخب لها حسب شهرته في علمها.

وإني لأذكر من أساتذة التجهيز والإعدادي لما درست في ابتدائية السلطاني والإعدادي في العهد العثماني الشيخ محمد الطيب التونسي وسليم ناسي من يهود إزمير وكان معلم الفرنسية وهو خطيب مصقع بالتركية وكانا يدرِّسان في القسم السلطاني.

وأذكر كذلك عارف الرفاعي والشيخ محمد كلزية والشيخ عبد اللطيف الكركوكي وعبد اللطيف الأميري وإسماعيل الجوخدار في المكتب الإعدادي وكثيراً ما كانوا يفسرون دروسهم بالعربية.

وكان انتقاء الأساتذة للمكاتب الابتدائية والثانوية صعباً جداً لندرة المتعلمين والمختصين بالتعليم إلى أن انصرف ساطع الحصري إلى العمل في وزارة المعارف العثمانية بدلاً من وزارة الداخلية، فقد كان كأخيه بديع نوري من خريجي معهد الإدارة من معاهد الجامعة وعمل في الإدارة في الروم إيلي (أي في الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية) وكان يتولى منصب قائمقام أحد الأقضية (ما يسمى اليوم بمدير المنطقة) ولما أعلنت الحرية وأعيد العمل

بالدستور سنة ١٩٠٨ ترك الإدارة إلى المعارف وأخذ يعمل على تأسيس دور المعلمين لتخريج معلمين ابتدائيين وأساتذة ثانويين مختصين، وبذل في سبيل ذلك خدمات جلّى فأنشأ في العاصمة داراً عليا للمعلمين بدرجة (كلية) بمختلف الاختصاصات كالآداب والتاريخ والجغرافيا والكيمياء والفيزياء وتولى مديريتها، كما عمل على تأسيس دور للمعلمين الابتدائيين في مركز كل ولاية فأدى أجل الخدمات للمعارف العثمانية شملت البلاد العربية بطبيعة الحال. وكان يفاخر بطلابه الذين تخرجوا من دار المعلمين العليا، ولا سيما بمن تولى منهم في تركيا وزارة المعارف في العهد الجمهوري، وكنت كثيراً ما أحادثه في هذا الشأن وغيره لما كنت أميناً عاماً لوزارة العدلية وكان هو مفوضاً مع الدكتور عبد الرزاق السنهوري بإصلاح المعارف وخاصة الجامعة بتكليف من رئيس الوزراء سعد الله الجابري، فذكرت له يوماً أن الحكومة التركية أصدرت كتاباً ضخماً عن عهد التنظيمات بمناسبة مرور مئة سنة على الإدارة السلطانية التي تأسس بها، وأن وزير المعارف حسن عالي قدم الكتاب بتصدير رائع، فقال فوراً إنه من تلاميذه وبدا البشر والتفاخر على محياه. وهو (أي الحصري) إنسان مهذب ومتواضع جداً وواسع الثقافة كثيراً ومتمكن من مادته، وقد ظلت اللغة التركية متمكنة منه فكان يتكلم العربية ويحاضر بها بلكنة تركية لكن إيمانه بالقومية العربية كان قوياً جداً لابتنائه على العلم بأصول الأمم وأثر اللغات في تكوينها، ويمتاز في مؤلفاته بالموضوعية وجدية البحث وبالأدلة العلمية ودقة التفكير بعيداً عن كل عاطفة أو تسرُّع في الرأي.

وقد التحق بالملك فيصل الأول منادياً بالقومية العربية وتولى مديرية المعارف العامة فوزارة المعارف في عهده، ووضع برامج التعليم وعمل على تأسيس وإنشاء الابتدائيات والإعداديات والثانويات ودور المعلمين. وكان لأخيه بديع نوري بك مكانة في الإدارة العثمانية فعُيِّن متصرفاً لكربلاء في العراق ولكن قطاع الطرق قتلوه في الصحراء العراقية لمّا ذهب لتسلّم منصبه، وهما ابنا الشيخ هلال الحصري من أهالي حلب وكان قاضياً شرعياً في اليمن لما ولد له ابنه ساطع فيها.

أعود إلى ما رأيته في دراستي في العهد العثماني لأؤكد أن ما كان جارياً في مدارس حلب كان هو المتبع في الولايات والمتصرفيات والأقضية. وقد ذكر كلٌّ من الأستاذ وهبي الوفائي والأستاذ جميل الدهان، وكلاهما حلبيان متخرجان من دار المعلمين العليا في استانبول أنهما توليا التدريس في بيروت والقدس ودمشق. وكان بهجت الكاتب من أهالي حلب أستاذاً ومديراً ثانياً للمكتب السلطاني في بيروت، وكان الأستاذ رفيق التميمي هو المدير الأول وهو من أسرة نابلسية معروفة.

والتركية إذا كانت هي لغة التدريس في مدارس المعارف الرسمية فالمعارف عموماً في العهد الدستوري وفي حكم الاتحاديين لم تختلف عنها في العهد الحميدي من حيث عثمانية الدولة. وأؤكد أن التعليم لم يُوجّه إلى التورانية أو القومية التركية بل ظل عثمانياً مبنياً على الخلافة الإسلامية التي قامت عليها الدولة في حدود الامتيازات الأجنبية.

لكن الطالب العربي والتركي ظل كل منهما غريباً عن الآخر في قوميته باختلاف اللغة لا يشعر بشعوره ولو اتحدا بالدين.

وكل هذا الذي ذكرناه عن التعليم كان عن التعليم الرسمي، ولكن إلى جانب هذا التعليم كان هناك تعليم آخر على نطاق واسع باللغة العربية واللغات الأجنبية كالفرنسية والإنكليزية وبلغات طوائف تشترك في تأليف الدولة كالأرمن واليونان والبلغار والصرب، ومنها ما يشغل بقعة واسعة في الأناضول، ومع أنها (ولا سيما الموجودة في الأناضول) تتكلم التركية إلا أن شعورها الوطني كان مرتبطاً بأمتها، والعرب المسلمون إذا شعروا ببعض الارتباط بالدولة العثمانية بسائق الدين، فالعرب النصارى بتجردهم من هذه الرابطة كانوا بعيدين عن الدولة كل البعد.

والواقع أن الدستور العثماني قد نص على حرية التعليم من دون حصره في اللغة التركية حسبما أورد في المادتين ١٥ و١٦ منه كما يلي:

١٥ ـ إن التعليم حر، وكل عثماني مرخص له بالتدريس العام والخاص بشرط مطابقة القوانين.

١٦ ـ جميع المكاتب هي تحت نظارة وإشراف الدولة.

وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق وانتظام واحد لا يمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة (ويراد بالملل الأقوام).

وقد ظلت هاتان المادتان الدستوريتان نافذتين من دون أي تعديل ودون إقامة (نسق وانتظام واحد) في التعليم إلى انهيار الدولة وانسحابها من البلاد العربية كلها.

ثم إن الامتيازات الأجنبية كانت تعطي الدول الأجنبية التي تتمتع بها، وهي أقوى دول الأرض، سلطةً واسعةً في التدخل في شؤون الدولة الداخلية وخاصة التعليم ولا سيما تعليم الطوائف المشمولة برعايتها، فلم يكن بمقدور الدولة أن تتصرف بلغة التدريس ولا سيما الإنكليزية والفرنسية والألمانية.

وإلى جانب هذه المكاتب النظامية الرسمية والخاصة كانت تقوم مدارس دينية في الجوامع تدرس بالعربية وحدها حتى في الأناضول إلى حد ما، لارتباط موضوع الدراسة بالقرآن،

ومن هنا جاءت تسمية هذه المعاهد (بالمدرسة) وتسمية معهد التدريس النظامي (بالمكتب) كما ذكر ساطع الحصري في بحوثه عن العلاقة بين الترك والعرب في العهد العثماني.

ومع أني درست في المدارس الرسمية في اللاذقية والقدس وحلب ما عدا فترة قصيرة قضيتها في مدرسة الأرض المقدسة بالقدس فإني ما زلت أذكر مدارس خاصة بحلب يؤمها أبناء المسلمين كمدرسة شمس المعارف والمدرسة الشرقية، وكانتا مشمولتين برعاية والي حلب المشهور مصطفى عبد الخالق بك وهو من كبار الاتحاديين، وقد تولى في عهد أتاتورك عدة وزارات كما تولى رئاسة مجلس النواب في تركيا، ومما رأيته رأي العين أنه لما نقل من ولاية حلب إلى (مستشارية) وزارة الداخلية (أي مديريتها العامة) جرى له في محطة بغداد بحلب وداع حافل شاركت فيه كل طبقات البلدة وتلامذة مدارسها (مكاتبها)، وكنت يومئذ في السنة الثالثة من ابتدائية المكتب السلطاني فكنت من جملة أولئك التلامذة المودعين ورأيت مدرسة على جانب من التنظيم تتقدمها فرقة من تلامذتها تصدح أناشيد من موسيقى حماسية كنشيد الجزائر ونشيد طرابلس، ثم صعد أحد تلامذتها على مرتفع وألقى كلاماً بالعربية، وعلمت بعد حين طويل من أستاذي الشيخ حامد هلال رحمه الله لما تتلمذت له، أن المدرسة كانت المدرسة الشرقية الخاصة التي تعلم بالعربية وكان ما ألقاه أحد تلامذتها بالعربية قصيدة في وداع الوالي اعترافاً بفضله من نظم الأستاذ هلال نفسه كان مطلعها:

على الطائر الميمون يا خير راحل ... ويا خير والٍ بالمكارم يولع
لقد كنت للشهباء بدر تمامها ... وكنت لها في غيهب الليل تسطع

وكان مدير هذه المدرسة ناظم بك إبراهيم باشا قد نذر أن يسمي بكر أولاده باسم هذا الوالي اعترافاً بفضله على التعليم الخاص بالعربية، فلما ولد بكره في عهد الانتداب سماه عبد الخالق نهاد. وهذا الذي كان في حلب من التعليم الخاص بالعربية كان مثله على نطاق واسع، وربما كان على نطاق أوسع من غيرها من المدن العربية كبيروت والقدس ودمشق ومدن الولايات العراقية.



الفصل الثاني

الدولة العثمانية

على ذكر انتهاء التدريس الرسمي في البلاد العربية باللغة التركية بعد انسحاب الدولة العثمانية منها يجدر بنا أن نتساءل عن أسباب احتلال هذه الدولة لتلك البلاد، فنقول استناداً إلى حقائق التاريخ إن الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية دينية إسلامية، وكانت البلاد العربية بأكثرية سكانها الساحقة مسلمة، وكانت الدولة العثمانية قد بلغت أوج مجدها وقوتها في تلك الأيام فرأى سلطانها المشهور بالبطولة والكفاءة العسكرية والمسمى (ياووز سليم) أي (سليم الشجاع) أن دولته قد سيطرت على الأناضول إلى حدود جبال طوروس وأخذت تمتد في أوروبا ولكنها انحصرت بين دولة إيران الشيعية التي تنشر مذهبها في دياره على نطاق واسع وبين دولة المماليك التي تحكم مصر وسورية. وكلتاهما تهددان دولته واتساعها بالإضافة إلى خطر آخر هو بدء عودة المسيحية الأوروبية بعد اندحارها في الحروب الصليبية إلى الامتداد شرقاً على صورة مؤسسات وشركات تجارية تهدد بلاده ودياراً إسلامية أخرى بالاستيلاء عليها، فرأى ضرب الدولتين للحؤول دون تلك المخاطر كلها فضرب إيران واستولى عليها في معركة (جالديران) سنة ١٥١٤ ميلادية ثم ضرب بعد حين دولة المماليك فانتصر عليها في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ ثم استولى على مصر سنة ١٥١٧ ومنها امتد وامتد بعده خلفاؤه إلى شمالي إفريقيا والحجاز.

أما العراق فكان تحت حكم إيران فاستولت عليه الدولة العثمانية في عهد سليمان القانوني سنة ١٥٣٤. ولكن إيران في عهد الصفويين استردته منها سنة ١٦٠٢ بيد أن السلطان العثماني ضم العراق إلى الدولة العثمانية بفتح بغداد سنة ١٦٣٨ ميلادية.

فالحكم العثماني إذا كان بعد الانتصار الساحق على إيران والبلاد العربية لم يلحق إيران بالدولة العثمانية لعوامل عرقية ولغوية وجغرافية ومذهبية، إلاّ أنه ألحق بها البلاد العربية رغم اختلافها عنها في عرق سكانها ولغتهم لأنهم بأكثريتهم العظمى كانوا من السنة ويهللون لانتصاراتها التي كانوا يرونها تنشر الإسلام من دون وجود عوائق جغرافية تمنع ذلك وتمنع إقامة دولة واحدة.

ثم توطد موقع الدولة العثمانية في البلاد العربية باتخاذ السلطان العثماني صفة الخليفة (مهما كانت أسباب مبرراته) فأصبح الحكم دينياً إسلامياً يرأسه الخليفة بوصفه المرجع الأكبر للمسلمين.

فالحكم العثماني في البلاد العربية لم يكن استعماراً تركياً كما يحلو لبعض الباحثين والكتاب السياسيين أن يصفوه بعد ظهور مبدأ القوميات في القرن التاسع عشر بعد مرور أكثر من ثلاثة قرون على قيام الدولة العثمانية في تلك البلاد العربية الإسلامية، وإنما كان حكماً دينياً، وكان السلطان العثماني خليفة المسلمين على مختلف أجناسهم وألسنتهم. ولساطع الحصري بحث مستفيض في هذا الموضوع أورده في كتابه (البلاد العربية والدولة العثمانية) وهذا ما أكده الدكتور عبد العزيز محمد شتاوي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بقوله:

«الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها».

والواقع أن القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر بمعنى الحركة السياسية التي تنادي بحق كل أمة بأن تكون وحدة سياسية مستقلة (كما جاء في الموسوعة العربية الميسرة) هي التي أدت إلى استقلال كل من ألمانيا وإيطاليا وهي التي أدت إلى تفتت إمبراطوريات واسعة كانت قائمة بقوة الدين وسيطرة الحكم.

ولمّا قامت الدولة العثمانية على أساس الإسلام وأصبح القرآن والسنة والفقه مصدر التشريع شعر نصارى الدولة العثمانية (ومنهم العرب) أنهم لا يرتبطون بهذه الدولة بأية رابطة من روابط الصلة والنسب وإن رأى العرب رابطة اللغة قائمة بينهم وبين الذين يتكلمونها من المسلمين في البلاد العربية. أمّا النصارى الأرمن والروم وأشباههم فقد رأوا أنهم أضاعوا دولتهم أيضاً كأرمينيا ودولة الروم البيزنطية، وإن صاروا يتكلمون التركية.

من هنا كان من الطبيعي أن يتصل النصارى على مختلف أجناسهم ومذاهبهم بالدول الأوروبية كالأرثوذكس بروسيا والكاثوليك بفرنسة والبروتستانت بالألمان والإنكليز، وكانت الامتيازات الأجنبية التي منحها السلطان العثماني لفرنسة في القرن السادس عشر

وامتدت إلى كل الدول الأجنبية (والدولة في أوج مجدها) عوناً للتخلص من فقه الشريعة في المعاملات بالإضافة إلى ما أقرته الشريعة نفسها لغير المسلمين من الحكم بقواعد ملّتهم في أحوالهم الشخصية.

فلما ظهرت القومية في القرن التاسع عشر وتوطدت في تكوين الدولة وضمان استقلالها ودخلت الدولة العثمانية في دور الضعف والانحطاط، أخذت الأقوام غير التركية تنادي بقوميتها، وأخذ النصارى العرب ينادون بالقومية العربية، ولذلك قيل إن هذه القومية ولدت في الكنائس.

أما المسلمون من العرب فقد اختلف رأيهم في هذه القومية عن النصارى واتفق على الارتباط بالخلافة، ولكنه تباين في دولة هذه الخلافة بين أن تبقى للعثمانيين كما رأى أحمد عرابي ومحمد فريد وأكثر شيوخ المسلمين، أو أن تنتقل منهم للعرب كما نادى عبد الرحمن الكواكبي والشيخ رشيد رضا استناداً إلى الحديث النبوي القائل بأن (الأئمة من قريش). حتى أن الشيخ رشيد رضا ذهب في تفسيره الذي عزاه إلى الشيخ محمد عبده إلى أن العربية من أركان الإسلام وأن العثمانيين لم يأخذوا بالعربية كالسلاجقة واحتفظوا بلغتهم التركية فليس لهم حق في الخلافة. وأما جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده فقد اختلف الرواة عنهما في رأيهما في هذا الموضوع حتى قال بعضهم وربما أكثرهم إن الخلافة عندهما من أركان الإسلام، والذين لم يرووا هذه الرواية عنهما لم يقولوا إنهما رأيا أنها من حق العرب وحدهم.

ولما تمكَّن حزب الاتحاد والترقي من إعلان الحرية وإعادة الدستور ثم خلع السلطان عبد الحميد في سنتي (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) استفادت دول البلقان كالبلغار واليونان والصرب والألبان من هذه الفرصة فنادت بقوميتها وأعلنت استقلالها عن الدولة العثمانية أو استقلال ما كان بقي لها من الأراضي فيها عن حكمها بدعم من الدول الأوروبية بسائق الدين وفكرة القومية والرابطة الأوروبية، ونالت ما أرادته حرباً.

أما العرب فظلوا على ارتباطهم بالدولة العثمانية بشرط اتباع نظام اللامركزية وسيادة لغتهم في بلادهم، وعقدوا في باريس مؤتمراً شارك فيه كثيرون من المقيمين منهم في الدولة العثمانية وفي مصر وأمريكا من إسلام ونصارى.

ورأى الاتحاديون أن يتصلوا بهذا المؤتمر ورجاله، وانتهى هذا الاتصال ما بين طلعت بك وزير الداخلية (من أكبر زعماء الاتحاديين) وبين عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي إلى

اتفاق كان في منتهى الأهمية من حيث إنه وضع صراحة علاقة الترك والعرب في الدولة العثمانية كقوميتين مختلفين لا كدين واحد.

وبهذا الاتفاق وافق الاتحاديون على أن يكون التدريس بالعربية في البلاد العربية وأن يكون الحكم في بلادهم لا مركزياً، وأن يشارك العرب بثلاثة وزراء على الأقل في الوزارة المركزية، وأن يُعيّن منهم وقتئذ حين عقد الاتفاق خمسة ولاة وعشرة متصرفين وعضوان في مجلس الأعيان (الشيوخ) عن كل ولاية عربية.... إلى غير ذلك من المطالب التي أقرها المؤتمرون في باريس.

وإذا كان جانب يسير من هذا الاتفاق قد نُفذ إلاَّ أن اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العظمى سنة ١٩١٤ قد حال دون تنفيذ تمامه في أهم بنوده.

أعود إلى التأكيد أن هذا المؤتمر كان أول تجمع عربي ظهرت فيه القومية العربية أساساً في كيان الدولة العثمانية ولم يكن دينهم الإسلامي هو أصل اشتراكهم في هذا الكيان، حتى أن شيخاً من شيوخ المسلمين (وهو عبد الحميد الزهراوي) قد خطب في المؤتمر بتأييد هذه الفكرة والدعوة إليها بمنتهى الصراحة ولذلك اشترك فيه المسيحيون والمسلمون.

والملاحظ كذلك من حيث الأهمية أن هذه الدعوة إلى القومية العربية لم تكن رداً على القومية التركية المسمّاة بالتورانية التي نادى بها بعض المفكرين الأتراك. فما هي التورانية؟ ومن دعا إليها؟ وهل دعت إلى تتريك العناصر غير التركية وكانت من مبادىء حزب الاتحاد والترقي..؟

إن التورانية قد أراد بها الداعي إليها القومية التركية نسبة إلى توران، وتوران اسم أرض الترك في آسيا، وأول من دعا إليها هو الأستاذ يوسف آقشورا (أقجورا) من ديار القفقاس وكان قد جاء إلى الدولة العثمانية واستوطنها، وقد بنى نظريته على أن هذه الدولة مؤلفة من أقوام مختلفة لا ترتبط بآصرة من أواصر القومية الواحدة ولا بد من انحلالها واستقلال كل قوم بكيان خاص به، وعلى الأتراك أن يدركوا هذه الحقيقة ويعملوا على إقامة دولتهم في قطرهم. ويقول ساطع الحصري إن الرجل كان منطقياً متماسكاً في فكرته التي كتب عنها في جريدة تركية كانت تصدر في مصر. وبعد إعلان الحرية كان ضياء كوك آلب فيلسوف الاتحاديين من المبشرين بها.

ولكن حزب الاتحاد والترقي لم يأخذ بالتوارنية في مبادئه التي اقتصر فيها على (الحرية والعدالة والمساواة). والغريب أن أقطابه الثلاثة الذين آل إليهم الحكم وظلوا يمارسونه إلى

حين انهيار الدولة العثمانية بانكسارها في الحرب العظمى سنة ١٩١٨ كانوا مختلفين أشد الاختلاف في أساس المبدأ الذي يجب أن تقوم عليه الدولة. فبينما كان طلعت (باشا) داهية الحزب الذي تولى الصدارة العظمى بباشوية الوزارة مؤمناً بأن (العثمانية) هي وحدها التي يجب أن تكون مبدأ كيان الدولة، كان أنور باشا وزير الدفاع ونائب القائد العام (وهو السلطان اسماً) يرى أن يكون (الإسلام) هو هذا المبدأ، أما جمال باشا وزير البحرية وقائد الجيش الرابع الذي تولى حكم سورية ولبنان وفلسطين في أثناء الحرب العظمى الأولى بالحديد والنار فكان مؤمناً بالتورانية.

وأمّا أن التورانية التي كانت ترمي إلى تتريك الأقوام غير التركية فلم تكن موضع بحثٍ للتنفيذ لأن الحزب الحاكم لم يكن آخذاً بها ليجوز تحديد نطاقها في إطار مبادئه. والقائلون بها من المفكرين الأتراك كان بعضهم يرى، في نطاق البحث المجرد، تتريك غير الترك، وبعضهم الآخر كان رافضاً ذلك لعجز اللغة التركية عن أن تستوعب غيرها من اللغات ولا سيما أن اللغة العربية هي لغة القرآن والدين.

على أن هذا الخلاف بين الفريقين في التورانية ظل منحصراً في ساحة أدبية محصنة بعيدة عن الحكم ولم يظهر لها أثر في التعليم ولا في أي منحى من مناحي الحكم.

وإلى جانب هؤلاء المفكرين كان كثيرون من الأتراك أنفسهم ومن مفكريهم لا يأخذون بالتورانية ويحاربونها بكل صورها.

ولكن الانفجار الأكبر وقع في الحرب العظمى بإعدام بعض زعماء العرب الذين رضوا باللامركزية في مؤتمر باريس وأمكن اعتقالهم وما تبع إعدامهم من ثورة الشريف حسين (أمير مكة) على الدولة العثمانية والمناداة بالانفصال عنها.

والواقع أن دخول الدولة العثمانية في الحرب العظمى، وإلى جانب الألمان أنفسهم، كان وما زال موضع جدل بين الناس وبين الحكام أنفسهم من الاتحاد والترقي، ولا يعرف حتى الآن قرار مجلس الوزراء العثماني بدخولها. ويقال بأن طلعت وأنور وجمال هم الأساطين الذين انفردوا بإعلانها لأنهم كانوا مؤمنين بأنها عن يقين في مصلحة دولتهم. ويروى عن ثقة أن مصطفى كمال، وكان حين إعلانها ملحقاً عسكرياً في صوفيا، قد استغرب دخول الدولة إلى جانب الألمان لأنه أدرك بعبقريته العسكرية أن الألمان يومئذ خسروا معركة المارن وبخسارتها خسروا الحرب الصاعقة، وصار من المؤكد أن الحرب أصبحت من الحروب الطويلة وقد تمتد سنوات، والألمان على عبقريتهم في كل نواحي الحياة فمواردهم محدودة وإنتاجهم بالتالي محدود بعكس دول الحلفاء كالإنكليز والفرنسيين ولا سيما الأمريكان

الذين كان من المأمول أن يشتركوا في الحرب إلى جانب الحلفاء، كما وقع فعلاً بعد حين، فمن المحتم أن يخسروا (أي الألمان) هذه الحرب وأمثالها. وقد وضع بذلك تقريراً حاد اللهجة أرسله إلى وزارة الحربية تجاوز فيه حدود اختصاصه في التخطئة والنقد واللوم والتقريع.

وقد قرأت أخيراً أن عصمت إينونو، وكان يشغل مركزاً رفيعاً في نظارة الحربية، كان كذلك مع هذا الرأي.

ويتساءل المرء عن موقف الحلفاء من الدولة العثمانية بعد انتصارهم لو كانت هذه الدولة وقفت على الحياد، هل كانوا يعمدون إلى اقتسامها كما فعلوا؟ وهل كان يتحقق لهم ذلك باليسر الذي تم لهم بعد انكسارها وانهيارها؟.

لا شك مبدئياً في أن موقف الحلفاء ما كان يمكن أن يكون واحداً في الحالتين ولا سيما في الاستيلاء على السواحل وإقامة دولة للأرمن وأخرى للروم في شرق الأناضول وشمالها وجنوبها وحصر الدولة العثمانية (أو التركية) في بقعة محدودة وسط الأناضول لولا حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال الذي خرج بطلاً من الحرب العظمى الأولى بانتصاره على الحلفاء في معارك الدردنيل بعبقريته العسكرية.

لقد أغلقت الدول الإفرنسية والإنكليزية والروسية والإيطالية واليابانية سفاراتها وقنصلياتها في الدولة العثمانية بعد اشتراك الدولة في الحرب وأخذت معها أوراقها السرية، إلاَّ أن المسيو (جورج بيكو) قنصل فرنسة، العام في بيروت ترك قسماً من هذه الأوراق في مقر القنصلية ولكنه حفظها سراً داخل جدار ما كان يمكن الاهتداء إليه لولا الدلالة إلى مكانها من أحد الموظفين العاملين في القنصلية ما زال غير معروف يقيناً، وإن ذكر كثيرون ومنهم يوسف الحكيم في الجزء الذي سماه (بيروت ولبنان في عهد آل عثمان)[1] من مذكراته أنه فيليب زلزل ترجمان قنصلية فرنسة، فوضع الجيش يده عليها فوراً، ورأى جمال باشا بعد تدقيقها أنها تدين طائفة كبيرة من اللبنانيين والسوريين بالخيانة العظمى لأنها تثبت اتصالهم بالجمهورية الفرنسية والعمل معها على استقلال أقطارهم عن الدولة العثمانية، ومنهم من كان يرى وضعها تحت الحماية الفرنسية كما ثبت أخيراً، فأنشأ محكمة عسكرية عرفية في عاليه وأصدر كتاباً بوثائق هذه المحاكمة وأحكامها وما يبررها من تلك الوثائق والمستندات.

---

(١) يوسف الحكيم ذكريات الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٣٣.

ولكن ساطع الحصري، بما عرف عنه من عمق التدقيق وحسن الاستنتاج والاستخلاص، رأى بعد إمعان النظر في وثائق القنصلية الفرنسية أنها كانت سياسية هامة جداً، وأن إحداها تلخص الحديث الذي جرى بين كبير فرنسي وبين شفيق المؤيد العظم، وهو حديث يدين الرجل إدانة خطيرة ويبرر من وجهة نظر العثمانيين حكم ديوان الحرب العرفي عليه بالإعدام[٢]. أما الحكم على غيره بهذه العقوبة فلا يراه كذلك خاصة وأن حكم ديوان الحرب قد تضمن تنكراً من الدولة العثمانية للعرب فيما اعترفت لهم به في اتفاق (طلعت بك وعبد الكريم الخليل) مما حمل العرب على الاقتناع بعدم صدق الدولة في وعودها ووجوب الثورة عليها للاستقلال عنها.

لا شبهة في أن جمال باشا أخطأ أشد الخطأ في سياسة الإرهاب التي اتبعها في سورية ولبنان وفلسطين، وكان الخطأ بمنتهى الشدة في تنفيذ أحكام الإعدام من دون إقرارها من المرجع الأعلى في الأستانة كما يقضي القانون. ولما تلقى الأمر بإرسال أوراق الدعاوى إلى ذاك المرجع عمد إلى استغلال قانون يبرر لقائد الجبهة تصديق وتنفيذ حكم الإعدام على فاعل جرم ارتكبه في ساحة الحرب لضرورة حماية سيرها من دون انتظار التصديق من المرجع الأعلى البعيد الذي يتطلب وقتاً طويلاً بطبيعة الحال. بينما أحكام ديوان الحرب العرفي في عاليه تتصل بأفعال سياسية وقعت في السلم ولا علاقة لها بالحرب ولا بساحاتها ومعاركها.

وقد أكد هذه الحقيقة الأديب والسياسي التركي المشهور فالح رفقي رئيس اللجنة الخارجية في المجلس الوطني الكبير في الجمهورية التركية، وكان يومئذ رئيس القلم التركي في مقر جمال باشا السياسي بالقدس طوال مدة بقائه فيها ونشرها في مذكراته التي أسماها (جبل الزيتون). فتنفيذ حكم الإعدام في زعماء العرب في دمشق وبيروت من جمال باشا من غير تصديق المرجع الأعلى المختص كان إجراماً بإجرام.

وإلى جانب أحكام الإعدام أصدر ديوان الحرب أحكاماً بالسجن كما عمد جمال باشا إلى نفي كثيرين من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين إلى الأناضول وحدد إقامتهم في مدن معينة على أن يزاولوا أعمالهم فيها.

لقد أهاج تصرف جمال باشا العرب فانصرف اتجاههم، كما قلنا قبلاً، إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية بدلاً من اللامركزية التي كانوا ينادون بها. وقيل إن الشريف حسين أمير مكة أرسل ابنه الأمير فيصل إلى جمال باشا يرجو منه عدم تنفيذ أحكام الإعدام ولكنه لم

(٢) ساطع الحصري، نشوء الفكرة العربية، ص ٢٠٢.

يستمع لهذا الرجاء، فعاد إلى الحجاز وأبلغ أباه ذلك، فكان هذا الإصرار على التنفيذ وتعليق المشانق في بيروت ودمشق مما حمله على إعلان الثورة على الدولة العثمانية.

ويرى ساطع الحصري أن هذه الثورة عربية قومية بمعنى الكلمة مؤكداً أن القومية فيها قامت على عنصريها من وحدة اللغة ووحدة الشعور المتأتي من التاريخ المشترك.

ولكن الواقع أنه من المشكوك فيه جدّاً أن يكون الشريف حسين وأولاده، وهم الذين يستمدون مكانتهم السياسية من السلالة النبوية، أن يكونوا ولا سيما الأب نفسه قد نادوا بالقومية العربية على ذينك المبدأين وحدهما من دون الإسلام.

فالشعور المشترك بين المسلمين والنصارى يوم إعلان الشريف حسين ثورته على الدولة العثمانية كان وحده، دون سواه، هو الاتفاق على الخلاص من الحكم التركي العثماني، وأما ما يجب أن يقع بعده فالرأي عند المسلمين كان غيره عند النصارى.

وقد نشرت مجلة المستقبل التي يصدرها الأستاذ نبيل الخوري في باريس رسالتين لأعلام الأدب العربي في أمريكا من اللبنانيين والسوريين أرسلوهما إلى الرئيس الأميركي (ويلسون) بعد انتهاء الحرب يطلبون فيهما منه أن يعمل لدى لجنة الصلح على وضع سورية تحت الحماية الفرنسية (كان المراد بسورية هو ما يعرف بسورية الطبيعية التي تشمل اليوم لبنان وسورية وفلسطين والأردن ومدناً تركية تقع في جنوبي الأناضول).

والواقع أن تاريخ الطبقات المسيحية في هذه البلاد كان من الوجهة السياسية يبرر لها أن تلتمس حمايتها من دولة مسيحية ولا سيما فرنسة الكاثوليكية التي أبدت عزمها على هذه الحماية وأقامت علاقات تقارب مع هذه الطوائف من القديم.

ثورة الشريف حسين

نعود إلى ثورة الشريف حسين فنجد أن بدايتها كانت بعد الاتفاق مع الإنكليز. والجيش الإنكليزي هو الذي كان يتقدم في الحجاز وفي الساحل وفلسطين وسورية، وكان دور العرب في الحرب مساعدة الإنكليز بقيادة جاسوسهم الشهير (لورانس) في نسف المنشآت العثمانية والسكك الحديدية (ولا سيما سكة حديد الحجاز) والتعرض لمؤخرات قطعات الجيش.

وقد تأثر الأتراك كثيراً من ثورة الشريف حسين، ولا سيما من اتفاقه عليهم مع الإنكليز، وفي أثناء الحرب على الخصوص، ورأوا في هذا الاتفاق عملاً هداماً للإسلام وللخلافة، ولكن ساطع الحصري يرى أن عمل الشريف حسين لم يقدم ولم يؤخر في نتيجة الحرب

ولا في احتلال الفرنسيين والإنكليز للعراق وفلسطين وسورية لأن ذلك كله كان واقعاً حتماً بعد انتصارهم على الألمان سواء أقام الشريف حسين ثورته بالاتفاق معهم أم لم يقم، ولكنه أعطى العرب بعد الانتصار حقاً في مطالبتهم ببلادهم لإقامة دولتهم العربية المتحدة المستقلة عليها، وهو رأي سديد إلى حدٍ بعيد، وإن لم يأخذ به كثيرون من العرب كالأمير شكيب أرسلان وأمثاله من رجال الفكر والقلم.

على أن الإنكليز لما تعاقدوا مع الشريف حسين اتفقوا في الوقت نفسه مع الفرنسيين على اقتسام البلاد العربية في اتفاقية (سايكس بيكو) كما وعدوا اليهود بلسان وزير خارجيتهم (بلفور) بإقامة كيان لهم في فلسطين.

والأمر غير المفهوم بدقة هو: كيف غابت تصرفات الإنكليز عن الشريف حسين وأولاده ولا سيما الشريف فيصل منهم وعن رجال العرب الذين اشتركوا معهم في الثورة وهرعوا إلى مكة وأحاطوا بها وقاتلوا بقيادتهم، وهل كان بإمكانهم أن يصدقوا أن الإنكليز كانوا جادين في إقامة دولة عربية واحدة مستقلة عنهم بملكية الشريف حسين من دون النظر إلى مصالحهم ومصالح الفرنسيين الستراتيجية والتاريخية في سورية ولبنان وفلسطين والعراق ومنابع البترول التي فيه.

إن الإنكليز قد نفوا الشريف حسين إلى قبرص لمّا أصرَّ على المطالبة بتنفيذ الاتفاق وظل منفياً فيها إلى أن مات. وتولى ابنه الشريف علي ملكية الحجاز بعده. ولكن عبد العزيز آل سعود الوهابي أمير نجد استولى على الحجاز منه حرباً وضمه إلى نجد وأعلن بعد حين تأسيس المملكة العربية السعودية فيهما ونصب نفسه ملكاً عليها يتوارث الملك منه أولاده من كبيرهم إلى صغيرهم، وتم له ذلك كله بمساعدة الإنكليز بعد سنوات من انتهاء الحرب.

نعم إن الإنكليز قد جاؤوا بالشريف فيصل ملكاً على العراق، وأقاموا إمارة مصطنعة فيما سموه بشرقي الأردن من أرض فلسطينية وأخرى من جنوبي ولاية دمشق (سورية) وولوا عليها الأمير عبد الله، فمارسا الملكية والإمارة وأبوهما منفي في قبرص وأسرتهما مطرودة من الحجاز، فكيف جرى لهما ذلك؟

الشريف فيصل

إن الإنكليز لما احتلوا سورية وجاؤوا بالشريف فيصل ليحكمها أميراً كان الماريشال اللنبي القائد العام لجيوش الحلفاء في منطقتنا أصدر بهذه الصفة تنفيذاً لاتفاقية (سايكس بيكو) قراراً بتعيين رضا باشا الركابي، وهو فريق ركن في الجيش العثماني، حاكماً على المنطقة الشرقية، وهي الجزء الداخلي مما سماه من القطر العربي السوري أو ما بقي من ولاية دمشق

المسماة ولاية سورية وما بقي كذلك من ولاية حلب، كما عين كولونيلاً فرنسياً حاكماً على المنطقة الغربية، وهي آنئذ تشمل الساحل من صور وصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والإسكندرونة وأنطاكية بالإضافة إلى متصرفية جبل لبنان، وكان سبق للجيش الإفرنسي احتلال هذه المناطق من قبل. وألحق الماريشال اللنبي مدينتي عكا ونابلس بفلسطين وأقام بذلك لفلسطين كياناً خاصاً تحت الحكم البريطاني.

وبهذه التقسيمات جزأ الإنكليز سورية الطبيعية أو ما كان يسمى ببلاد الشام إلى ثلاث مناطق مستقلة عقب انتهاء الحرب فوراً خلافاً لما قيل عن اتفاقهم مع الشريف حسين. أمّا العراق فكانوا قد احتلوه قبلاً من غير اشتراك العرب معهم في محاربة العثمانيين.

إن الشريف فيصل دخل دمشق مع الإنكليز وتولى إمارتها، ومن الإنصاف للحقيقة والحق أن نقرر هنا أنه مع رضا باشا الركابي لم يعترفا بالتجزئة التي أقرها الماريشال اللنبي، فكانت الحكومات التي ألفها الركابي تضم في أعضائها سوريين ولبنانيين وعراقيين وفلسطينيين، وقد عمدت هذه الحكومات في وقت قصير إلى تنظيم الحكم بكل فروعه تنظيماً يدعو إلى الإعجاب، وكان من أهم مظاهره تأسيس وانتخاب ما سمي بالمؤتمر السوري المنتخب، وقد اشترك فيه أعضاء من المدن السورية الداخلية كلها ومن بيروت وطرابلس واللاذقية ومن القدس والمدن الفلسطينية، ولم يقاطعه إلا بعض الفئات في اللاذقية وجوارها تماشياً لاتفاقهم مع فرنسة التي أقامت لهم حكومة مستقلة سمتها باسمهم واعترفت بهم طائفة مستقلة عن المسلمين السنة ذات كيان خاص.

وقد اجتمع هذا المؤتمر في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ وانتخب الأمير فيصل ملكاً على سورية، وتألفت الحكومة الأولى برئاسة الركابي بوصفه رئيساً للوزراء، ولكنه استقال بعد مدة وجيزة فألفها هاشم الأتاسي، وكان يومئذ رئيس المؤتمر، وهو إداري محنك على قدر كبير من الإخلاص والتجربة الحكومية الإدارية بمختلف درجاتها.

لا أريد في هذه الخواطر أن أسجل وقائع تلك الفترة التي ابتدأت بإمارة الشريف فيصل وملكيته وانتهت باحتلال سورية الداخلية من الجيش الفرنسي ووضعها تحت انتداب فرنسة، لأني كنت في سن لا أعي فيها أعماق أحداث تلك الفترة، ومنها ما زال غير معروف، ومنها ما هو مبسوط في مذكرات رجال ذلك العهد كمذكرات يوسف الحكيم المسهبة، ومنها ما هو مختلف عليه، وإنما الذي أردته من ذلك كله أن أقف عند ما نشأت عليه من إقرار تجزئة البلاد العربية ووضعها تحت الحكم الإنكليزي والفرنسي باسم الانتداب بمرأى أولاد أمير مكة الذي تعاقد مع الحلفاء على الثورة على الدولة العثمانية (وهي دولة

الخلافة الإسلامية) في سبيل استقلال تلك البلاد كلاً لا أجزاء متفرقة تحت الانتداب، وظل يطالب بذلك إلى أن خلعه الإنكليز عن العرش ونفوه إلى قبرص ومات فيها، وأحد ولديه ملك العراق والآخر أمير شرق الأردن.

إن الملك فيصل عرض على مجلس وزرائه معاهدة كان عقدها سراً مع كليمنصو رئيس وزراء فرنسة لما زار باريس للاتصال بممثلي الحلفاء مجتمعين في مؤتمر الصلح. وقد نشر يوسف الحكيم هذه المعاهدة في الجزء المتعلق بالعهد الفيصلي في سورية من مذكراته، ويبدو من الاطلاع عليها أن الملك فيصل أقر فيها قيام دولة فيما بقي من الأرض السورية بعد فصل لبنان عنها بحدوده التي سيقرها مؤتمر الصلح واستقلاله تحت الانتداب الفرنسي، كما أقر أن تكون صلة الدولة السورية بفرنسة وحدها في طلب المستشارين والمدربين والقروض، واعترف لها بحق الأولوية بالمشروعات المحلية، وتنظيم شؤون دروز حوران بشكل وحدة مختارة (استقلال إداري).... إلخ.

ربما كان مشروع هذه المعاهدة (التي لا يعرف مدى التزام فرنسة بها) خيراً من فرض الانتداب على سورية بالاحتلال العسكري، إلا أنه مبني على مبدأ تجزئة البلاد العربية إلى أقطار بعضها مستقل عن بعض، وعلى أولويات لفرنسة أو لإنكلترا في التسلط على الحكم في كل قطر من الأقطار.

ولقد وافق مجلس الوزراء على مشروع هذه المعاهدة ما عدا اثنين من وزرائه هما الدكتور عبد الرحمن شهبندر وزير الخارجية ويوسف العظمة (وهو مقدم ركن في الجيش العثماني) وزير الدفاع. ويذكر يوسف الحكيم وكان من وزراء ذلك العهد أن الملك فيصل ترك لوزرائه كامل الحرية في قبول المشروع أو رفضه، كما يذكر أن الدكتور شهبندر قبل به أخيراً على أمل حسن نية الفرنسيين في التطبيق، أما العظمة فظل مصراً على الرفض، بيد أن المعارضة، ولا سيما الشعبية منها التي يتزعمها الشيخ كامل القصاب، قد هاجت وأقامت التظاهرات بالرفض. على أن مشروع هذه المعاهدة قد خرج من نطاق البحث بين القبول والرفض بالمطاليب التي طلبها الجنرال غورو من سورية بالإنذار المؤرخ في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠ الذي أرسله إلى الملك فيصل وهي: (١) قبول الانتداب الفرنسي. (٢) تسليم محطات سكة الحديد بين رياق وحلب لتأمين النقليات العسكرية إلى الشمال (بقصد صد المقاومة التركية). (٣) التعامل بالورق النقدي السوري اللبناني (الذي يصدره مصرف سورية ولبنان، وهو مصرف فرنسي). (٤) إنزال العقوبة بالمعادين لفرنسة.

وكانت خاتمة هذا الإنذار العنيف أشد عنفاً من المطاليب التي وردت فيه وهي أنه في حال

قبول مطاليبه في مدة ثمان وأربعين ساعة يجب سحب الجيوش السورية من (مجدل شمس) وإلا فإن الجيش الفرنسي يحتل دمشق (ثم مددت المدة فجعلت أربعة أيام تنتهي في ليل ١٨ ـ ١٩ تموز (يوليو) ١٩٢٠).

ولما أبرق الملك فيصل بالقبول بعد موافقة مجلس الوزراء (ما عدا يوسف العظمة) زعم الجنرال أن البرقية وصلت بعد الميعاد بنصف ساعة، وكان يتحين فرص التبرير، وأمر الجيش بالتحرك، فأرسل إليه الملك فيصل بطلب من الحكومة، ساطع الحصري وجميل الألشي، وكان أولهما وزيراً للمعارف والآخر كبيراً لمرافقي الملك، لبيان الواقع وتأكيد قبول كل الطلبات التي جاءت في الإنذار، ولكن المسألة انتهت أخيراً بالحرب في ميسلون.

وقد خاض السوريون ووزير دفاعهم يوسف العظمة غمار هذه الحرب غير المتكافئة عن رضى إظهاراً للعالم أن فرنسة احتلت قطرهم بالقوة من غير إرادة أهلها وسقط فيها يوسف العظمة شهيداً في ساحة المعركة إيماناً بما نادى به عن قناعة بوجوب رفض مشروع معاهدة (فيصل ـ كليمنصو) وما تضمنه إنذار الجنرال غورو من المطاليب، فقام ضريحه في ميسلون رمزاً لاستقلال الوطن وكرامة أهله.

وفي كتاب (يوم ميسلون) الذي وضعه ساطع الحصري تفصيلات وافية عن مطاليب فرنسة وعن تلك الحرب.

الاتفاق مع الإنكليز

أعود إلى التساؤل عن عدول الملك فيصل عن وحدة البلاد العربية وتمام استقلالها وعن قبوله بتجزئتها إلى أقطار منفصلة، وبانتداب إحدى الدولتين الإنكليزية والفرنسية على قطر منها، خلافاً لما قيل حين الثورة على دولة الخلافة من مكة نفسها ومن أميرها نفسه. كما أتساءل عن اشتراك مجلس الوزراء السوري معه في هذا العدول، وفيه رجال لا يرقى الشك إلى إخلاصهم الوطني وكفاءتهم وجرأتهم وزهدهم بالمناصب كهاشم الأتاسي وساطع الحصري وفارس الخوري وعبد الرحمن شهبندر وغيرهم، فهل كان الاتفاق مع الإنكليز مما لا يقيدهم بما توهمناه أو ما ذهب إليه ظننا، بدليل القرار الذي أصدره الماريشال اللنبي من تقسيم القطر السوري إلى ساحل وداخل بالإضافة إلى فلسطين وشرقي الأردن بعدئذ، وتسمية رئيس على كل قسم والملك فيصل على أبواب دمشق مع جيشه والجيش الإنكليزي... أو أن الملك فيصل بعد أن دخل إلى دمشق وتولى إمارة سورية ذهب إلى باريس مرتين أو ثلاثاً للاتصال بزعماء الحلفاء في مؤتمر الصلح فأفهمه الإنكليز أن سورية ولبنان وكيليكيا ومدناً في الأناضول مثل أورفة ومرعش وعينتاب هي للإفرنسيين ولا يمكن

مجادلتهم في ذلك لأهمية دورهم في انتصار الحلفاء في الحرب، عدا أنهم قد احتلوا الساحل السوري كله من صيدا إلى شمالي اللاذقية وأقاموا في اللاذقية حكومة للعلويين، كما احتلوا كيليكيا والمدن التي سلف ذكرها. فسورية محاطة شمالاً وغرباً بالجيش الفرنسي، والخير كل الخير للملك فيصل أن يتعاقد معهم، فاتصل فيصل برئيس وزراء فرنسة الموسيو كليمنصو وعقد معه مشروع تلك المعاهدة على أنها أخف شراً وضرراً من احتلال سورية قسراً وفرض الحكم الذي يريده الفرنسيون عليها، فكان هذا الواقع المرير هو الذي حمل مجلس الوزراء السوري على القبول بذلك المشروع، أو لعل في الأمر سراً خفياً إذا لم يكن الأمر كذلك.

وأسلوب الاستقلال بالمعاهدات الذي أوجده الإنكليز هو ما اتبعه الملك فيصل في العراق لما تولى الملكية فيه، فكانت معاهدة سنة ١٩٣٠ وثيقة استقلاله، وبها تبادل السفراء ودخل عصبة الأمم عضواً ككل الدول، مع كل ما تضمنته هذه المعاهدة من قيود تحد من مدى الاستقلال لمصلحة الإنكليز.

وأصبحت هذه المعاهدة رمزاً للاستقلال عند السوريين فصاروا يطالبون فرنسة بأن تتعاقد معهم بمثلها.

والمصريون أنفسهم، في حياة سعد، كانوا يطالبون بالاستقلال عن طريق التفاوض والتعاقد، فمبدأ المعاهدة كان هو الأصل عندهم.

على أني مع كل المبررات التي أوردتها عند عدول الملك فيصل عن وحدة البلاد العربية وقبول الانتداب على أقطارها المجزأة المستقلة أعتقد أن أمير مكة وأولاده والذين أحاطوا بهم من رجالات العرب لم يدرسوا وضع الحلفاء في أغراضهم وغاياتهم من البلاد العربية دراسة عميقة، خصوصاً مطاليب الإنكليز والفرنسيين منها، ولا سيما الثانية، وصلة كل منهما بالأخرى لمّا تعاقدوا معهم على الثورة.

حقيقة الثورة على الدولة العثمانية

وبمناسبة هذا البحث أسأل عن سبب الثورة على دولة الخلافة للانفصال عنها، وهل كان ذهاب الرأي إلى أن الحكم العثماني كان يؤمن بالتورانية أو كانت مظالم جمال باشا بشنق شهداء العرب من السوريين واللبنانين هي السبب كما يذكر الذين كتبوا في القومية العربية؟.

قدّمنا أن التورانية لم تكن مبدأ من مبادىء الحكم في الدولة العثمانية في أي عهد من عهودها، لأنها في حقيقة الواقع كانت دولة قائمة على الإسلامية، واستمرت كذلك، ولم

يكن الحكم بعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ قد نادى بالتورانية، حتى أن زعماء حزب الاتحاد والترقي المسيطرين عليه وعلى الحكم كان منهم الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) طلعت باشا يرى (العثمانية) أساساً لبناء الدولة، وكان أنور باشا وزير الدفاع المسيطر على الجيش مؤمناً من الأعماق بالإسلامية، ولا يرى الباحث الثقة ساطع الحصري من كان مؤمناً من أهل الحكم الاتحاديين بالتورانية سوى جمال باشا. فالتورانية في الواقع الصحيح كانت فكرة اعتنقها بعض المفكرين من الأتراك ونادوا بها، وكانت موضع خلاف بينهم فيما إذا كانت ترمي إلى تتريك غيرهم أو اقتصارها على أنفسهم في حدود بلادهم بعد انسحابهم إليها من بلاد غيرهم التي فتحوها وحكموها باسم الدين.

إن القومية العربية قد جمعت ركنيها الأساسيين: (١) من وحدة اللغة إجماعاً. (٢) ووحدة الشعور المشترك في التاريخ بالكثرة الكاثرة إطلاقاً، فمن حق العرب أن يثوروا بدافع هذين الركنين وحدهما للانفصال عن دولة من يحكمهم بأساس الدين. أما المظالم فإنها إذا بررت الثورة للإصلاح أو تبديل نظام الحكم وأسلوبه في الدولة نفسها وفي الأمة الواحدة ذاتها، فهي لا تبرر تفتيت الدولة الواحدة والشعب الواحد (إذا كانت وحدتها متحققة) لإقامة دولة أخرى.

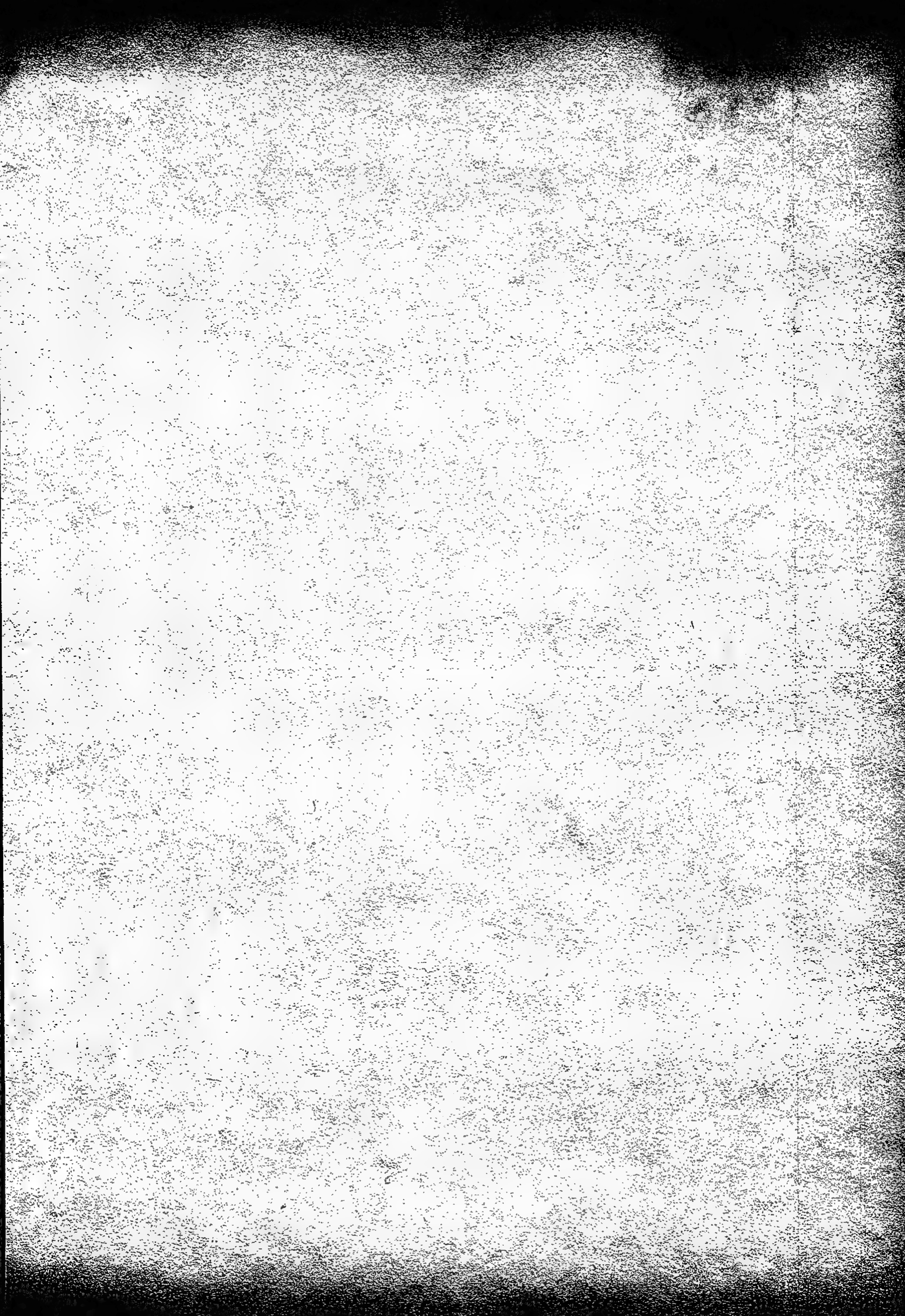
إن ما كتبه ساطع الحصري عن القومية العربية وعلاقة العرب بالدولة العثمانية وعن ثورة أمير مكة الشريف حسين عليها تظل إجمالاً أوثق المصادر وأكثرها عمقاً في هذا الموضوع.

على أن المحقَّق على وجه الأكيد أن الشعور الديني ظل سائداً بقوة عند العرب في الحكم بعد انفصالهم عن الدولة العثمانية بدليل أسلوب الحكم ومظاهره، والأجانب هم المسيطرون، وظهر بقوة بعد جلائهم عن ديارهم بما دلت عليه الانتخابات البلدية أو الشعبية لمجالس النواب.

ومن الضروري أن أرجع بعض الشيء إلى أوائل انسحاب العثمانيين من البلاد العربية، وقد كان حلب آخر مدنها. وما زلت أذكر أن الأهلين لمّا شعروا بخلو البلدة من السلطة هجموا على دار الحكومة وأخذوا ينهبون موجوداتها من السجاد والأثاث، ولكن لم يتأخر دخول الجيش الإنكليزي إلى البلدة تتقدمه طائفة من الجيش العربي فعاد الأمن إلى نصابه سريعاً. والمهم أن موجودات دار الحكومة من السجلات والوثائق ظلت سليمة ولا سيما ما يتعلق منها بالقيود العقارية.

وفي ظاهر حلب نصب يُسمى (بقبر الجندي الإنكليزي) وقد أقامه الإنكليز تذكاراً لجندهم الذين وقعوا صرعى لما أرادوا اللحاق بالجيش العثماني فكر عليهم مصطفى كمال القائد العام الذي كان يقود الانسحاب وردهم وضمن انسحاب من بقي من جيشه سالماً.

وفي تلك الأيام وما تلاها كان يتردد في حلب اسم الشريف ناصر على أنه صاحب الأمر والنهي فيها بالنيابة عن الأمير فيصل. ولكن نظام الولاية عاد إليها بسرعة وتولاها عدة ولاة أذكر منهم شكري باشا الأيوبي وعبد الحميد باشا القلطقجي وجعفر باشا العسكري (وكان ذا قوة وشكيمة ويُدعى الحاكم العسكري). أما آخر والٍ عربي غادرها لما احتلها الفرنسيون فكان رشيد بك طليع من متصرفي العهد العثماني (المحافظين) يساعده في ضبط أمن البلدة مدير شرطتها نبيه العظمة.



الفصل الثالث

المدارس في العهد الجديد

أما تنظيم الدراسة في حلب فقد لاقى بعض الصعاب لقلة المختصين بالتعليم، وقد أسرعت مدرستان أهليتان مسلمتان كانتا تدرّسان باللغة العربية في العهد العثماني إلى افتتاح أبوابهما هما المدرسة الشرقية ومدرسة شمس المعارف، وكانت المدرسة الشرقية في أول حي الفرافرة وقريبة من دارنا الواقعة في مدخل حي البياضة فسجلني أهلي فيها، وكان مديرها ناظم بك من أسرة إبراهيم باشا أحد الولاة من بني (قطر أغاسي) الأتراك كما يدل الاسم. وقد أنشأ المدرسة كامل بك سنو الذي جاء الشهباء من بيروت وهو من أهلها، وبعد أن قضى عدة سنوات في إدارتها واستثمارها باعها إلى ناظم بك المشار إليه فامتهن هذا الأخير التدريس مع أنه من خريجي كلية الحقوق في استانبول.

أما مدرسة شمس المعارف فالذي أنشأها هو الحاج نجيب الباقي الذي تولى مفتشية المعارف، ولكنه تنازل عن المدرسة لغيره، وصاحبها الذي أدركته كان عبد الغفور المسوتي الذي سماها بالفاروقية في عهد الانتداب.

وكلتا المدرستين كانتا في العهد العثماني وكان طابعهما إسلامياً بأساتذتهما وطلابهما ومشمولتين بالتوجيه الرسمي ورعاية مصطفى عبد الخالق بك والي حلب.

أما المدارس المسيحية الأهلية كمدرسة الروم الكاثوليك وما يشبهها فلم تضع الحكومة يدها عليها بسبب الحرب فاستمر العمل بها، وأما الأجنبية كمدرسة الآباء الفرانسيسكانيين التي اشتهرت باسم (الشيباني) لقربها من ضريح ولي مسلم معروف بهذا الاسم، ومدرسة الراهبات الفرانسيسكانيات ومدرسة رهبان الأخوة المريميين التي اشتهرت باسمها الفرنسي

(الفريرات) وأمثالها في بيروت والقدس ودمشق والجامعة الأميركية في بيروت فهي التي وضعت الحكومة العثمانية يدها عليها لأنها تحمل جنسية الدول التي قامت الحرب بينها وبين الدولة العثمانية. وبعد انسحاب هذه الدولة من تلك الديار العربية عادت المؤسسات الدينية التبشيرية لتسلم أبنيتها وافتتاح مدارسها ومباشرة التدريس فيها.

ولا بد قبل الانتقال إلى البحث في افتتاح المدارس الحكومية الرسمية في العهد الجديد من الوقوف هنيهة عند المدرسة (الشيبانية) التي أنشئت قديماً في حلب في زمن السلطان عبد الحميد لأنها هي التي نشرت اللغة الفرنسية والإيطالية على نطاق واسع، كما تخرج منها متضلعون بالعربية أيضاً.

وبفضل تعلم اللغة الأجنبية استطاع تجار حلبيون من النصارى أن يمارسوا وكالة المصانع والمؤسسات التجارية الأوروبية، وكانت منحصرة قبلاً في أسر أوروبية استوطنت حلب كأسرة بوخه وجيراردي وأشباههما. وعلى هذا النمط كان أثر المتخرجين من أشباه هذه المدارس في البلاد العثمانية الأخرى.

ومحامو القضاء المختلط الذين كانوا يترافعون بمنتهى الطلاقة والفصاحة في حلب ودمشق وبيروت ومصر كان أكثرهم من خريجي هذه المدارس كأستاذنا المرحوم عزت صقال ذي الألمعية الشهيرة. وأذكر من خريجي المدرسة الفرانسيسكانية (الشيبانية) في حلب صديقي المرحوم جورج استانبولية الذي كان متضلعاً بالعربية بالإضافة إلى الفرنسية والإيطالية ومعروفاً بعمق دراساته الأدبية والتاريخية في كل هذه اللغات.

والملاحظ أن المسلمين كان ميلهم محدوداً إلى هذه المدارس الدينية الأجنبية ولم يتجاوزوا فيها عدداً معدوداً لأن اتجاههم الغالب كان إلى المدارس الرسمية للانتساب إلى الجيش والوظائف الحكومية.

ومن هنا كان انتشار اللغات الأجنبية بين المسلمين قليلاً جداً إن لم نقل في حكم النادر، واستمر كذلك بعد العهد العثماني، وظل في عهد الانتداب نفسه.

أما المدارس الرسمية فقد تم افتتاحها بسرعة كذلك، وكان لساطع الحصري الذي تولى إدارة المعارف السورية في العهد العربي بهمّة وكفاءة (مديراً عاماً ووزيراً) أكبر الفضل في هذه السرعة وفي وضع البرامج وتنظيمها. وقد أعاد افتتاح دار المعلمين في كل من دمشق وحلب وجعل الدراسة فيها أربع سنوات من السادس إلى آخر التاسع للضرورة، كما جعل الدراسة الثانوية تنتهي بإكمال الصف الحادي عشر. أما الأساتذة فقد تعذر وجودهم ولا سيما معلمو المدارس الابتدائية، وخاصة في الأقضية (المناطق)، وقد استعين في انتقاء

أساتذة الثانوي بالأطباء والصيادلة وبالمتقاعدين من الخدمة العسكرية، وكانوا ضباطاً في الجيش العثماني، وبالمتخرجين من كلية الإدارة والحقوق والزراعة في استانبول. وقد عاد إلى حلب كثيرون من أهلها الموظفين في بعض أنحاء السلطنة العثمانية فلم يجدوا عملاً فأقبلوا على التعليم، ومنهم من قبل التدريس في المدارس الابتدائية، وكانت الرواتب حسنة فقبلوا التدريس ضماناً للعيش.

وكان تعيين المعلمات لمدارس الإناث أكثر صعوبة لقلة الموجودات منهن، فكان التساهل في انتقائهن أشد من مدارس الذكور، وكان يكتفى، في أول الأمر بحاملة الشهادة الرشدية التي تنالها صاحبتها بدراسة ست سنوات بزيادة سنة واحدة على الابتدائية، معلمةً في مدرسة ابتدائية.

أما اللغة العربية والعلوم الدينية فكان أساتذتها يؤخذون على الغالب من الشيوخ رجال الدين الذين تتلمذوا على العلماء المدرسين في مدارس الجوامع، وكان منهم قليلون درسوا سنوات في الأزهر.

في المدرسة الشرقية

لما دخلت المدرسة الشرقية كان مديرها ناظم بك يتولى إدارتها بكثير من الحزم، كما كان يلقي دروساً في كل صفوفها، وكانت مؤلفة من أربعة صفوف، ولكن كل صف كان مؤلفاً من عدة شعب، كل شعبة من شعبها مستقلة عن الأخرى كأنها صف قائم بذاته، فترتيب صفوفها كان على نمط مستقل بذاته لا أدري من أين جاء به مديرها، أما أساتذتها الدائمون فكانوا من الشيوخ كالشيخ مصطفى اللبابيدي والشيخ سالم (ولا أذكر نسبه) والشيخ محمد البيانوني وغيرهم، وكان منهم الشيخ علي الاعزازي الذي يلفظ اسمه بالعزيزي حسب الإمالة الحلبية، وكان رجلاً غريب الأطوار في ملبسه وتصرفاته في تدريس العلوم الدينية، وأما أستاذ الأساتذة بين هؤلاء الشيوخ فكان الشيخ حامد هلال الضليع في قواعد اللغة وآدابها والكاتب الحسن الأسلوب بها. ولكن أهم ما كان يمتاز به هذا الأستاذ الفاضل هو جهده المتواصل في نشر اللغة العربية الفصحى منذ العهد العثماني وما تلاه من عهود وحرصه الشديد على أن يتقن طلابه هذه اللغة، وكثيراً ما كان يعطيهم دروساً خاصة في غير أوقات الدراسة بلا أجرٍ، ويأتي أحياناً مبكراً في الصباح من أجل ذلك، وقد تخرج على يديه من طلابه من تولى مناصب رفيعة وتميز بالخطابة والكتابة كناظم القدسي رئيس الجمهورية وسبق أن تولى وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء ومجلس النواب، ومعروف الدواليبي رئيس الوزراء ومجلس النواب، وأحمد الأشرفي من رجال

الإدارة، وطالب الصابوني مدير المعارف وأمينها العام، وكثيرون غيرهم من أهل المهن الحرة كسعيد الشعباني الصيدلي المعروف.

وقد تولى الأستاذ حامد هلال التدريس في مدرسة ثانوية حلب الأولى سنوات عديدة إلى أن أحيل على التقاعد (المعاش)، ولما انتقل إلى رحمة ربه في أواسط الخمسينات لم يدر بموته أحد وشيعت جنازته بأقل كثيراً جداً مما كان يستحق من مظاهر التكريم، مع أن أحد تلامذته البارزين الذي بذل جهداً كبيراً في تدريسه وهو طالب الصابوني كان مديراً لمعارف حلب يومئذٍ.

وإلى جانب هؤلاء الأساتذة من الشيوخ كان ثمة معلمون من المدنيين كتقي المدرس ونصوحي المدرس وبهاء الدين القدسي وغيرهم، ومن المسيحيين لتعليم اللغة الفرنسية.

ولما وصلت في دراستي إلى الصف الثامن في المدرسة الشرقية كان من أساتذتي وهبي الوفائي أستاذ الفيزياء والدكتور فؤاد حمدي أستاذ الكيمياء وباكير فكرت أستاذ الرياضيات ومحمد الكيالي أستاذ التاريخ والجغرافية، وعلي رضا معين أستاذ الرسم وكلهم كانوا من أكفأ أساتذة الثانوية الرسمية.

ومع أن انتسابي إلى المدرسة الشرقية كان مؤقتاً حتى تفتح المدرسة الرسمية أبوابها، كان من غرائب المصادفات أن دراستي طالت فيها حتى أكملت دراستي الابتدائية والإعدادية (الوسطى) ثم انتقلت إلى مدرسة التجهيز وسجلت في الصف التاسع، وكان أول صفوف الدراسة الثانوية.

ولما كنت في المدرسة الشرقية كان من المألوف في آخر السنة بعد انتهاء الدراسة تمثيل التلامذة رواية يرصد ريعها لسد عجز موازنة المدرسة. وكان الأستاذ حامد هلال هو الذي يختار الرواية ويدرب الطلاب مع أساتذة آخرين وغيرهم من الأساتذة على تمثيل أدوارهم، وكنت من التلامذة الذين يقع عليهم الاختيار للتمثيل، ولكن الأدوار المهمة كان يتولاها طالب الصابوني ومعروف الدواليبي وسعيد الشعباني وأحمد الأشرفي، وكان الأستاذ عبد الودود الكيالي صاحب المكتبة العصرية التي أنشأها في العهد العثماني من الذين يشرفون على التدريب اندفاعاً منه إلى نشر اللغة العربية وثقافتها.

وأذكر أن أول رواية مثلت فيها كانت رواية (طارق بن زياد)، وقد حضرها جمع غفير من الناس، وكان رشيد طليع والي حلب وغيره من المسؤولين في طليعتهم، وبعد انتهاء التمثيل وقف الوالي واتجه إلى الجمهور من محله وألقى كلمة فياضة بروعة عمل الأجداد في إنشاء الدولة العربية وفتح الأندلس.

وكانت فرنسة آنئذ تهدد باحتلال البلاد، فكان تلامذة المدارس الرسمية والخاصة والإسلامية يطوفون بإشراف أساتذتهم البلدة وأسواقها وشوارعها العامة على الخصوص منشدين الأناشيد الوطنية، وكنا نحن طلاب المدرسة الشرقية قد خلعنا الطربوش واستعضنا عنه بالكوفية والعقال في تجوالنا، ولما بلغنا دار الحكومة خرج الوالي رشيد بك إلى الطلاب المتظاهرين وخطب فيهم وكان من خطابه قوله الذي ما زلت أذكره:

«أبشروا يا أولادي بأن آباءكم وإخوانكم قد عزموا على الجهاد لصد العدو... إلخ».

وكانت جماهير هؤلاء العازمين على الجهاد تمرون في الأحياء الإسلامية وهي قديمة، فكنا نخرج لرؤيتهم، فكانوا مختلفين في أزيائهم وأسلحتهم والقليل جداً منهم كان فارساً، وفي يوم المواجهة اجتمع هؤلاء المجاهدون في ساحة السبيل لأن الجيش الفرنسي كان آتياً من الشمال فوقفوا بانتظار العدو لملاقاته، ولكن العدو لم يظهر. إلا أن القنبلة الأولى وكانت الأخيرة ما كادت تقع حتى تفرق المجاهدون راجعين إلى دورهم وقد أنهكهم الجوع والعطش. أما الجيش العربي فلم يشترك في أي معركة وتعددت الأقاويل والشائعات عنه وعن ضباطه وجنوده.

وذكر لي صديقي المرحوم صبحي قناعة لما تعرفت إليه حينما أخذت أزاول المحاماة، وكان قد رافق أباه في معركة الجهاد، أن أباه قد اشترك فيها ديانةً على أنه فريضة مفروضة على المسلم، وروى لي ما ذكرته عما وقع في ساحة السبيل وكان قليلاً من كثير.

ويبدو أن هذا الذي جرى في حلب هو ما جرى في سائر المدن السورية بشيء من الفروق، ولا سيما في دمشق، وقد روى المرحوم صلاح الدين الخطيب، وكان من القضاة، أنه اشترك في حرب ميسلون على أساس أن الجهاد من فرائض الدين الإسلامي، وكان كثيرون مثله.

أما المسيحيون فلم يشتركوا في شيء مما تقدم لأنهم كانوا يرون وجود فرنسة ممسكة بزمام الحكم في سورية ضرورياً لحماية كيانهم، كما يبدو بمنتهى الجلاء من الكتابين اللذين أرسلهما إلى الرئيس (ويلسن) كبار أدباء المهجر ونشرتهما مجلة المستقبل التي يصدرها في باريس الأستاذ نبيل الخوري كما ذكرنا آنفاً.

ولما احتل الفرنسيون حلب كنت في دار عمي المرحوم عزت الكوراني المطلة على تحت القلعة، فمر الجيش الفرنسي يتقدمه الجنود التونسيون والموسيقى تصدح أمامهم، واحتلوا القلعة، ولا بد أن يكونوا احتلوا قبلها الثكنة والمستشفى العسكري وسائر المراكز المدنية والعسكرية على هذه الصورة.

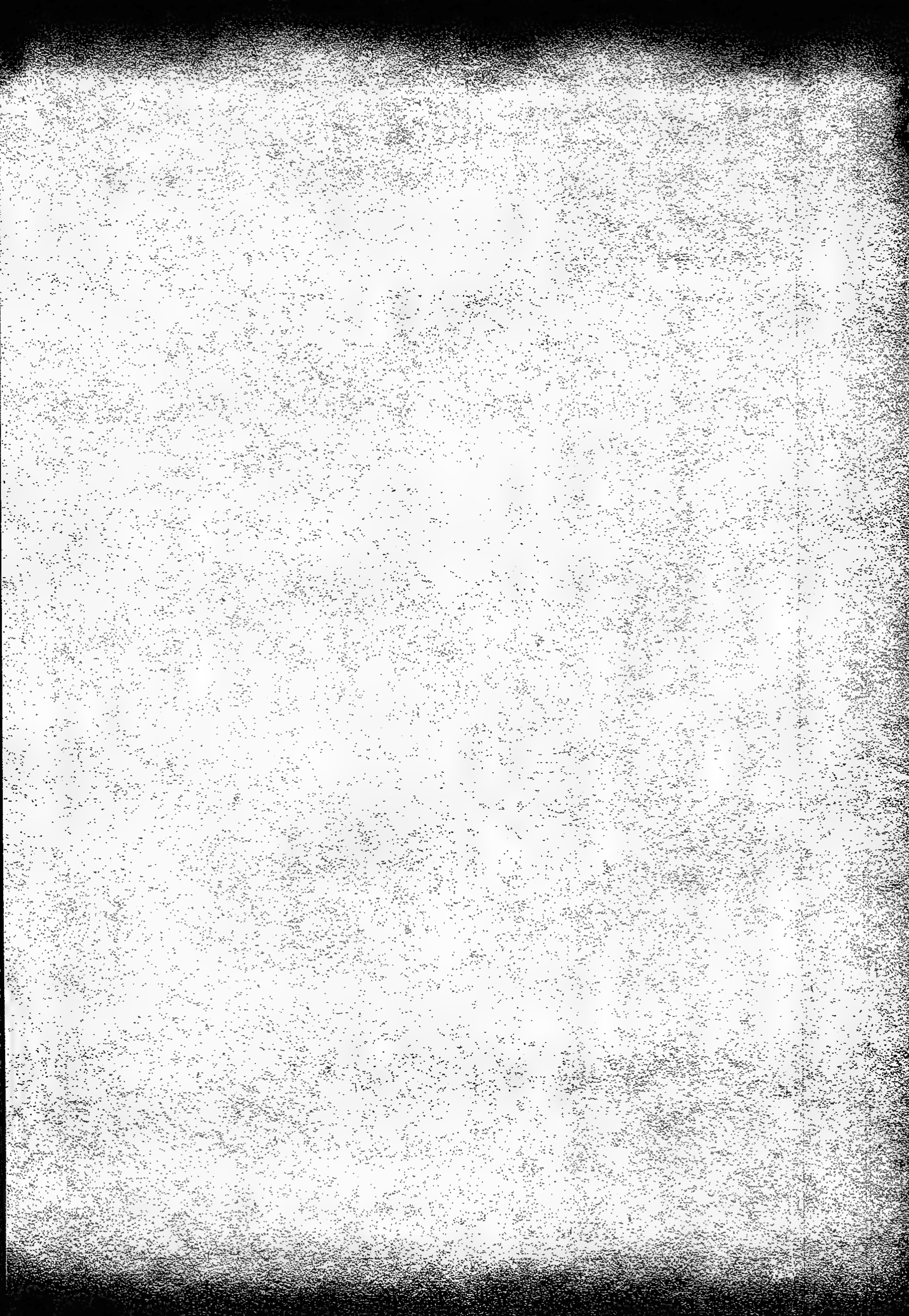
عدت مع أكثر رفاقي إلى المدرسة بعد الاحتلال الفرنسي وكان طلاب الصف الأعلى قد تفرقوا إلى مدارس أخرى لمتابعة دراسة عليا، فذهب ناظم القدسي إلى بيروت وانتسب إلى الجامعة الأميركية ثم انتسب بعد سنتين أو ثلاث إلى كلية الحقوق في الجامعة السورية في دمشق وتخرج منها طالباً لامعاً، وكان أول صفه، ثم حاز الدكتوراه في القانون من جنيف. وكان من رفاقه في كلية دمشق عمر العداس وكان من مأذوني تجهيز حلب. أما معروف الدواليبي فقد ترك المدرسة الشرقية بعد سنتين وانتسب مع محمد الحكيم الذي ترك الشرقية أيضاً إلى مدرسة دينية أدبية أعاد افتتاحها بمقرها في جامع الخسرفية بمدينة حلب محمد يحيى الكيالي مدير أوقافها فأضاف بها عملاً رائعاً من أروع الإنشاءات إلى ما قام به في أوقاف حلب وجوامعها ومدارسها من الإصلاحات الواسعة. وكانت المدرسة الخسرفية معهداً لتخريج رجال الدين في مختلف المدن السورية، وتولى التدريس فيها جهابذة من علماء الدين والأدب والتاريخ كالأساتذة أحمد الزرقا وراغب الطباخ ومحمد الحنيفي وأمثالهم، وتخرج من طلابها ولمع معروف الدواليبي ومصطفى الزرقا ومحمد الحكيم وأمثالهم كثيرون، ولكن دراستهم، ككل المتخرجين، كانت ثانوية في نطاق الدين والأدب، ثم أحرزوا البكالوريا بقسميها حتى انتسبوا إلى الجامعة السورية وتخرجوا في الحقوق.

أما مدرستنا الشرقية التي عدنا إليها فقد اقتصر صفها الأعلى، بعد أن تركها كثيرون من طلابها، على ثلاثة طلاب هم طالب الصابوني وسعيد الشعباني وبكري العقاد، وكانوا من مقدمي التلامذة، ولا سيما الاثنان الأولان منهم، أما الصفوف التالية فكان عدد طلابها بطبيعة الحال أكثر ولكنه أقل كثيراً مما كان عليه. وقد ذكرت ما ذكرت لأبين بدء تفتت المدارس الخاصة الإسلامية سنة بعد سنة بعد اتساع المدارس الحكومية الابتدائية المجانية وتقوية ثانوية حلب الرسمية التي حافظت في اللغة الدارجة على اسمها العثماني وهو (المكتب السلطاني) كما حافظت ثانوية دمشق الرسمية على اسم (مكتب عنبر). أما الدراسة فلم يكن لها منهاج واحد لكل المدارس، وليس لها كتب واحدة لكل الدروس، وكنا في المدرسة الشرقية نتلقى دروسنا بالكتب المصرية كالقراءة الرشيدة بأجزائها الأربعة وسلسلة دروس النحو تأليف حفني ناصف ورفاقه وكتاب علم الطبيعة بكل أجزائه في الفيزياء وكتب الجبر والهندسة والمثلثات وغيرها من كتب الرياضيات والتاريخ. ولما انتقلنا إلى (المكتب السلطاني) كانت الاستعانة بالكتب المصرية هي المتبعة وهي في الواقع من خير التآليف في الدراسة الثانوية.

أما المدارس الخاصة الأجنبية فكانت تتبع أسلوب الدراسة الفرنسية وكان طلابها يهيأون

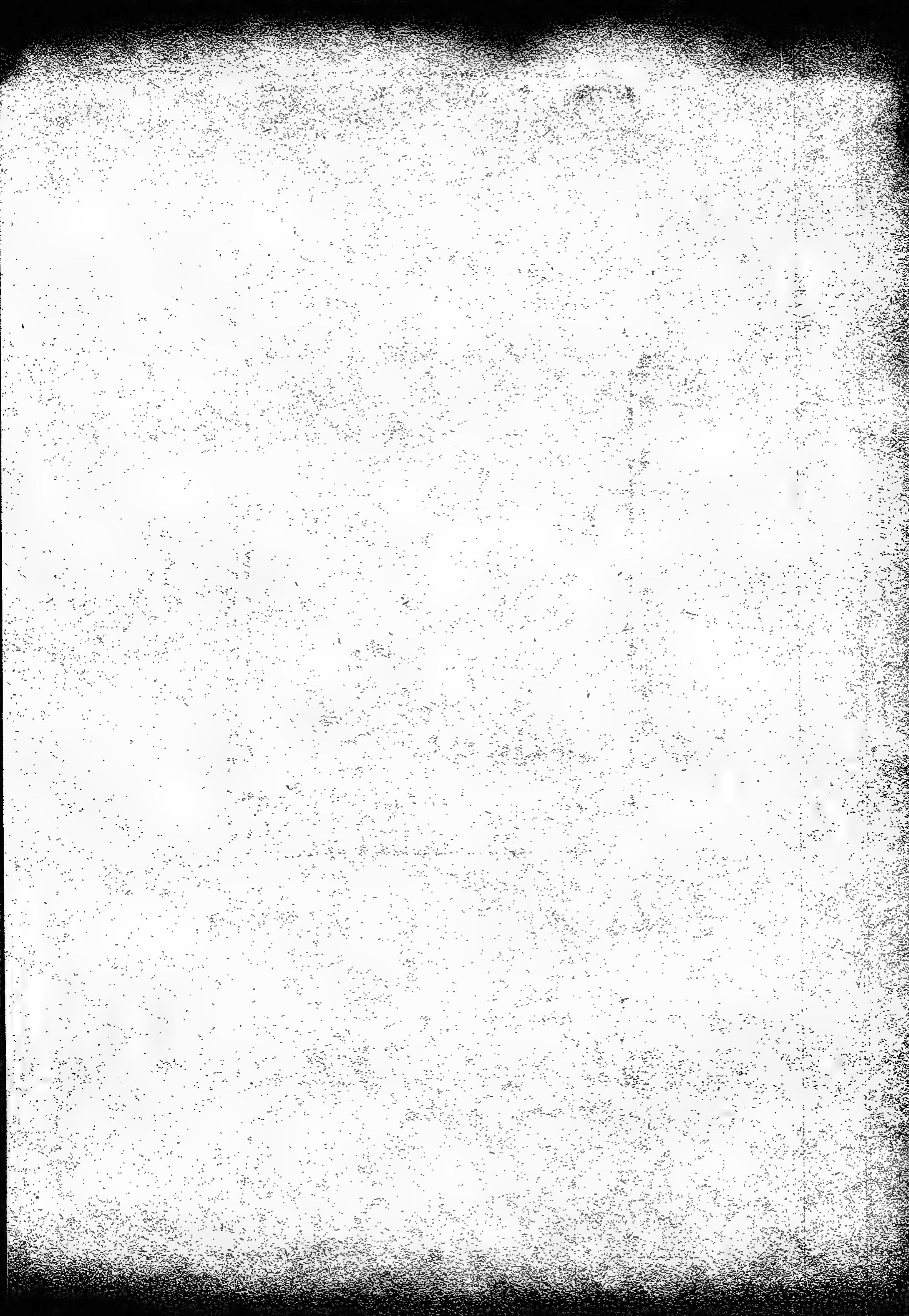
لدراسة الطب والحقوق على الأغلب في الجامعة اليسوعية في بيروت والجامعات الفرنسية في فرنسة.

وخلاصة القول أن التدريس في المدارس الرسمية والأهلية الإسلامية في سورية عموماً كان يتبع على وجه الإجمال البرنامج العثماني، لأن الأساتذة كانوا تلقوا دروسهم بمقتضى هذا البرنامج، حتى عمد الفرنسيون إلى تنظيم التدريس في القطر السوري تدريجاً، فأحدثوا نظام البكالوريا سنة ١٩٢٧ وأكثروا من إيفاد البعثات إلى فرنسة لتخريج أساتذة الدراسة الثانوية بالإضافة إلى ما كانوا أوفدوه قبلاً بعدد أقل، وأكثروا أيضاً من تأسيس دور معلمي المدارس الابتدائية بعد أن رفعوا درجتها من الصف التاسع إلى الصف الحادي عشر.



القسم الثاني:

مرحلة الانتداب الفرنسي



الفصل الأول

نظام الانتداب

نقف قليلاً عند سير التدريس لنبحث النظام السياسي الذي أقامه الفرنسيون باسم الانتداب في سورية فنشير إلى أن الفرنسيين قبل احتلالها كانوا قد احتلوا الساحل السوري ولواء إسكندرونة، وأقاموا دولة لبنان الكبير من لبنان القديم وأضافوا إليه مدن بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك وحاصبيا وراشيا ومنطقة البقاع، وأنشأوا حكومة مستقلة باسم حكومة العلويين في اللاذقية بلوائها القديم بعد أن أضافوا إليه أقضية أخرى كطرطوس وجزيرة أرواد ومدينة تل كلخ ومدناً تقع في شمال حماة وحمص تأسيساً على أن أكثرية سكان هذه الديار من الطائفة العلوية ولكن غالبية سكان سورية عارضوا هذا النظام ونادوا بالوحدة السورية.

إما إسكندرونة وأنطاكية فظلتا منفصلتين عن سورية ولم يكن من المعروف النظام الذي تنوي فرنسة إقامته فيهما، وكانت قد احتلت عينتاب ومرعش وأورفا وأدنة وأرادت أن تقيم في هذه المنطقة دولة أرمنية لم تكن حدودها معروفة، وأمام الحركة الوطنية التي قادها مصطفى كمال وجهاد الأهلين الأتراك في تلك المدن، وهو الجهاد الذي استثار العالم الإسلامي كله بما فيه العالم العربي، وما ظهر فيه من بطولات وعبقريات عسكرية وأدى إليه من سفك الدماء، خاصة وأن فرنسة كانت خارجة من حرب طاحنة كلفتها ملايين الأنفس والأموال، رأت والجيوش التركية تتقدم من الشرق إلى الغرب منتصرة في الأناضول أن ترسل دبلوماسياً كبيراً هو الموسيو (فرانكلان بويون) إلى أنقره لمفاوضة مصطفى كمال في الوضع الذي كانت تنوي إقامته سياسياً فلم تر بدأ من العدول عنه، وأعادت تلك المدن إلى الأتراك وانسحبت منها إلى السكك الحديدية في شمالي حلب

وجعلتها حداً بين سورية وتركيا، إلا أن الجدل قام طويلاً حول أنطاكية وإسكندرونة اللتين أصر مصطفى كمال إصراراً عنيفاً على إلحاقهما بتركية، ولكن ظروف الحال حملته بعد طول الجدل على قبول عرض بجعلهما لواءً مستقلاً إدارياً تابعاً لسورية تكون اللغة التركية فيه رسمية كالعربية والفرنسية في كل دوائر الحكومة وتفتح فيه مدارس ابتدائية ومدرسة ثانوية تدرس كل الدروس بالتركية إلى جانب العربية.

ولما أخذت أزاول المحاماة كنت أقرأ إضبارات دعاوي ذاك اللواء فأطلع على ضبوط محاكمه ودفوع ولوائح باللغتين التركية والعربية، وكانت محكمة استئناف حلب ومحكمة النقض السورية هما مرجع الطعن في أحكام اللواء وكانت لغة الطعن جائزة بالتركية.

ولكن مصطفى كمال كان يتحيّن الفرص لإلحاق اللواء بتركيا، فكان الحكم التركي على صلة دائمة بشبابه ليدرسوا في الثانويات التركية وجامعة استانبول.

وكان سبق لإيطاليا أن انسحبت من المنطقة التركية المخصصة لها في مرسين وأنطاليا وما جاورهما إلى الداخل قليلاً، وأعادتها إلى المجاهدين الأتراك، ولم يبق سوى اليونان التي حاربت بضراوة بجيشها النظامي بسند من الإنكليز، ولكن الجيش التركي صدها بشجاعة وكفاءة وأنقذ الأناضول من إنشاء دولة يونانية (رومية) في ساحل البحر الأبيض المتوسط وساحل البحر الأسود، وأنقذ استانبول من كل احتلال.

وما زلت أذكر في تلك الأيام أني رأيت بطاقات بريد عليها صورة الجنرال (غورو) ممتطياً جواداً، وخلف البطاقة تعريف بالجنرال بأنه (المفوض السامي للجمهورية الإفرنسية في سورية ولبنان وكيليكيا).

في أثناء ما تقدم كان الفرنسيون قسموا سورية قسمين أقاموا في أحدهما دولة باسم (دولة دمشق) وفي الآخر دولة باسم (دولة حلب).

أما دولة دمشق فقد عينوا لها حقي العظم حاكماً فسار في ركابهم وآمن بانتدابهم ونادى بذلك جهاراً، وظل طول عمره السياسي في سورية على هذا الإيمان، وألغى الفرنسيون اصطلاح (الوزارة) من جهاز الحكم الأعلى اختصاراً واستعاضوا عنه (بالمديرية) وسموا شاغله (مديراً) وجعلوا لكل مديرية (مستشاراً) من أهل الاختصاص الفرنسيين، وكان صاحب الكلمة العليا فيها، وأما القرارات التي يصدرها حاكم الدولة فلا تنفذ إلا بعد تصديق مندوب المفوض السامي.

وظل المفوض السامي المقيم في بيروت محتفظاً بالسلطة الكاملة تنفيذاً وتشريعاً فيصدر القرارات ذات الصفة القانونية التي تسري على سورية ولبنان والحكومات ذات الإدارة المنفصلة كالعلويين والدروز وبكل ما يتصل بنظام الحكم.

وقد استغرب الناس كلهم هذا الموقف الذي وقفه حقي العظم من الاستقلال الذي نادى به باسم حزب (اللامركزية) الذي تولى رئاسته في مصر وأمطر منها سلسلة غير متناهية من الرسائل إلى الزعماء السوريين وأهل الرأي منهم بلا وزن أثرها في مصيرهم وهم مقيمون في بلد عثماني محكوم من قبل حزب الاتحاد والترقي من المحتمل جداً أن يجعل الرسائل الخارجية خاضعة للرقابة البريدية، ولا سيما بعد أن صارت هذه الرقابة مفروضة بالحرب العظمى. ويا ليت هذه الرسائل كانت على شيء من الأهمية لهان احتمال خطبها، ولكنها كانت لا تتضمن شيئاً ضرورياً وذا وزن، وكانت في القسم الأكبر منها سبباً في إدانة شهداء العرب من ديوان حرب عاليه وإعدامهم في بيروت ودمشق.

وانتهى موقفه المتواصل من تحريرها تبعاً للسياسة التي آمن بها إلى أن يعمل عميلاً للانتداب الفرنسي حاكماً لا يملك من السلطة سوى التلقي والإطاعة.

وصار محمد كرد علي الذي تولى مديرية المعارف في دولة العظم (وسمى نفسه وزيراً) هدفاً للنقد ولا سيما في مصر من أجل تصريح أدلى به لجريدة فرنسية، وكانت سياسته أيام جمال باشا على غير سياسة العهد الجديد فاستغنوا عنه، وقيل إنه استقال، ونصبوا مكانه نصوحي البخاري، وهو ضابط ركن كان قائمقاماً في الجيش العثماني، مع أنه شقيق أحد شهداء العرب المحكوم عليهم من ديوان حرب (عاليه).

وكانت هذه الدولة الدمشقية مؤلفة من ألوية (محافظات) حماة وحمص ودمشق وحوران، وعلى إدارة كل منها متصرف صار يدعى محافظاً بعدئذ وإلى جانبه مستشار فرنسي هو صاحب الأمر والنهي، وعلى رأس كل مصلحة مدير أهلي يتولى الإدارة الفعلية عنه مستشار فرنسي.

أما دولة حلب فكانت مؤلفة من لواء حلب ولواء دير الزور ولواء إسكندرون المستقل، وربما كان في الاحتمال إضافة لواءين آخرين إليها هما أورفا وعينتاب، حتى أن علم دولة حلب كان أبيض اللون إلى جانبه الأيسر الأعلى علم إفرنسي صغير وفي وسطه ثلاثة نجوم صفر، ولكن عددها عند وضع مشروعه كان خمسة لدلالة كل نجم على لواء، ثم عدل العلم بحذف نجمتين منها بعد إعادة ما أعاده الفرنسيون إلى الأتراك باتفاقية (فرانكلان بويون).

وقد عين كامل باشا القدسي، وهو فريق ركن في الجيش العثماني متقاعد منذ سنة ١٩١٠ أو ١٩١١، ومن أسرة حلبية معروفة، حاكماً لدولة حلب، وسبق له تولي ولاية حلب في عهد الملك فيصل، ولم يسبق له العمل بالسياسة، وكان إنساناً عفاً مستقيماً، تولى حاكمية الدولة بوصفه موظفاً لا سياسياً يتكلم الفرنسية، ومن قلائل المسلمين الذين يتفاهمون مع ممثلي سلطة الانتداب بلا ترجمان، وقد أخذوا عليه إكثاره من تعيين أقاربه من بني قدسي ومن أهل قرينته أسما خانم ابنة علي باشا الشرّيف، وكانت سيدة في غاية الذكاء والكمال والتهذيب الاجتماعي، في وظائف الحكومة.

أما مديرو هذه الدولة فكانوا مرعي باشا الملاح مدير الداخلية وصبحي النيال مدير العدلية ونصري بخاش مدير الأشغال وفيكتور عجوري مدير المالية ثم جاؤوا مكانه بجان مراد (والثلاثة الآخرون مسيحيون).

على أن نصري بخاش، وهو من خريجي معهد الحقوق في استانبول كان إلى جانب كفاءته القانونية، على جانب كبير من النفوذ، وصار له دور بارز في السياسة السورية في إنشاء الوحدة في عهد صبحي بركات.

ولما استقال مرعي باشا الملاح من مديرية الداخلية سموا صبحي النيال مديراً للداخلية بالوكالة نقلاً من مديرية العدلية وزكي الكوراني مدعي عمومي الاستئناف مديراً للعدلية بالوكالة أيضاً براتب وصلاحية أصيل. ومن غير المعروف سبب هذه التسمية بالوكالة بعد أن ظل كل منهما يمارس مديريته إلى نهاية نظام المديرين حتى أنهم سموا نائباً عاماً استئنافياً أصيلاً هو رؤوف الجابي الدمشقي نقلاً من دمشق، وتولى زكي الكوراني تأسيس عدلية دولة حلب في عهد مديريته.

وإلى جانب المديريات التي قامت مقام الوزارات أحدثوا مديريات ذات صفة إدارية بعيدة عن السياسة أو شبه السياسة كمديرية المعارف.

وكل هذه المؤسسات من مديريات كان لها مستشار فرنسي من أهل الاختصاص، وكان رئيسهم (المديرين) الذي يتبعونه مندوب المفوض السامي صاحب الأمر والنهي في كل الاختصاصات بإدارة الدولة في دمشق وحلب.

وقد عمد كامل باشا القدسي إلى تعيين ناظم بك مدير المدرسة الشرقية مديراً للمعارف، وربما كان دافعه إلى هذا الاختيار أن والدته كانت من الأسرة القدسية وكذلك زوجته، وقد كان هذا التعيين مداراً للاستغراب لأن المنصب كان يعلو كثيراً على منزلته في

المعارف، ولكن الرجل تولاه بإخلاص وباستقامة في القصد على ما سمعت من أساتذة التجهيز بعدئذ.

وكان في المعارف مفتش هو جميل الدهان، وهو من خريجي دار المعلمين العليا في استانبول، وتولى في العهد العثماني التدريس في المكاتب السلطانية (الثانويات) ومديرية دور المعلمات.

وأما الشرطة والأمن العام فكانتا مديريتين مستقلتين، فالشرطة كانت مديريتها كالمديريات الأخرى يتولاها مدير من الأهلين وإلى جانبه مستشار فرنسي، وأما مديرية الأمن العام فكانت تشرف على الاتجاه السياسي وشؤون الأجانب والقناصل ويتولاها مدير فرنسي يساعده فرنسيون لا يشاركهم إلا في الأعمال الكتابية موظفون محليون وكانوا من النصارى بسبب معرفتهم باللغة الفرنسية.

ولكن نفقات دولتي حلب ودمشق بلغت حداً لا تحتمله وارداتهما فرأى الفرنسيون تقليصها بإلغاء المديريات والاكتفاء بالمفتشين ورؤساء المصالح وبالنائب العام الاستئنافي في القضاء، مع الإبقاء على لقب حاكم الدولة، وجاؤوا بمدير العدلية زكي الكوراني وكيلاً للحاكم العام باختصاص كامل بعد إنهاء مهمة كامل القدسي بسبب كبر سنه فتولى هذا التنسيق الذي كان من نتائجه إلغاء مديرية المعارف والاكتفاء بالمفتش، فعاد ناظم بك إلى إدارة المدرسة الشرقية، وكان قد أناب عنه في إدارتها نصوحي المدرس من المختصين بالرياضيات التي كان يدرسها في معهد عال في الأستانة ولم يكملها بسبب إعلان الحرب العظمى الأولى واشتراك الدولة العثمانية فيها.

ولكن ناظم بك لم يكن راغباً بالتدريس في هذه المرة، بعد أن ضاق نطاق التعليم الإسلامي الخاص، ويبدو أنه التمس تعيينه في القضاء لأنه من خريجي كلية الحقوق في الأستانة، كما قلنا قبلاً، فعينوه في أدنى درجاته عضواً بدائياً ملازمياً (قاضياً ملازمياً) في محكمة التجارة، وهو منصب محدث في العهد العثماني، وكان المفروض في صاحبه أن يتدرب على القضاء ويتولاه عند ضرورة الشواغر ويشرف على تنظيم إعلامات المحاكم أي ترتيب قراراتها الصادرة عن المحكمة في إحدى الدعاوي في حكم واحد يسمى إعلاماً تحت إشراف رئيس المحكمة، ثم يتولى القضاء أصيلاً بعد أمد معين. ولكنه عملياً كان يتولاه مباشرة لكثرة الدعاوي والشواغر، وكان قبول ناظم بك في هذا المنصب مداراً للاستغراب والنقد بعد وظيفته العالية في إدارة المعارف ولكنه ظل فيه إلى أن تقاعد منه بالسن بعد أن بلغ فيه النيابة العامة الاستئنافية.

وما جرى لناظم بك في المعارف هو ما جرى لغيره من المديرين في دولة حلب، وهو ما وقع عيناً كذلك في دولة دمشق.

في أواسط ١٩٢٣ كان الجنرال (دولاموط) مندوب المفوض السامي عاد إلى فرنسة فعينوا مكانه الجنرال (بيلوت) نقلاً من اللاذقية، وكان المسيو (ركلو) يتولى المنصب التالي للمندوب، وكان بمثابة المساعد الفعلي له.

وقد رأى الجنرال (بيلوت) أن يبدل سياسة فرنسة في دولة حلب بالاقتراب من الطبقة الإسلامية صاحبة الأكثرية الكبرى فيها، فأخذ يتصل ببعض رجالها، واستملك قطعة أرض كبيرة في حي (جب القبة)، وهو حي إسلامي قديم، وشيد عليها مستشفى ومدرسة وحديقة عامة، ثم عمل على بناء دار للحكومة تدعى (السراي) تحت القلعة وأمام بابها رغم معارضة معاونه المسيو (ركلو الذي اقترح بناءها في حلب الحديثة، ولكن الجنرال كان يخطط لإحياء حلب القديمة. وعمد الجنرال إلى تعيين مصطفى برمده رئيس محكمة الجنايات في حلب حاكماً لدولتها، لأن منزلته بالقضاء كانت رفيعة ومكانته الشعبية كانت عالية وله شخصية قوية، فعارضه المسيو ركلو في هذا الاختيار ورأى تثبيت زكي الكوراني في المنصب، ولكن كلمة الجنرال كانت هي النافذة، وعين زكي الكوراني رئيساً لمحكمة الجنايات.

الفصل الثاني

حاكمية دولة حلب

لقد انتظر الناس كثيراً من برمده لشهرته، ولكن الرجل نشأ موظفاً ولم يكن على شيء من شهرته في المسائل السياسية والعامة وظلت السلطة كلها بيد المندوبين والمستشارين الفرنسيين.

وإلى جانب ذلك كان غرور الرجل بنفسه كبيراً، وكان الظن يذهب إلى أنه يدرك أصح الآراء في القانون والإدارة والاقتصاد وغير ذلك حتى مالية الدولة بشؤون الموظفين، ولكن احترامه لرجال الانتداب كان كبيراً فيلقاهم بكل تجلة واحترام. وما زلت أذكر جلسات المجلس التمثيلي في حلب وافتتاحها ومناقشاتها والكلمات التي يلقيها فيها برمده مخاطباً الجنرال بصاحب الفخامة والتماسه العون منه. وكان لهذا المجلس شبيه في دولة دمشق التي كان يرأسها حقي العظم، وفي حكومة اللاذقية التي كان يرأسها فرنسي من رجال الانتداب.

وأخيراً رأت المندوبية الفرنسية أن تأتي إلى حلب بالكهرباء وبالترام وبماء (عين التل الذي كان جاء به جمال باشا للعامة) فوقع عطاء الامتياز على إحدى الشركات الإفرنسية بعد مفاوضات طويلة بين المندوبية وبينها، ولما عرض امتياز عقد الشركة على حاكم الدولة استقل برمده بدراسته مترجماً إلى العربية من الإفرنسية وأبدى في نقد بعض بنوده آراء في غاية الغرابة لقلة كفاءته أو فقدانها فيه، وكان ذلك بعد أن قامت اعتراضات وطنية عنيفة على هذا الامتياز بدوافع سياسية لا فنية. وقد انتهى الجنرال (بيلوت) إلى أخطاء كبيرة فيما رآه مصطفى برمده في نقده. وقد روى لي إدمون حمصي من وزراء المالية السابقين، وكان الجنرال يتردد إلى بيت والده زائراً أنه قال لهم في تلك الأيام في وصف مصطفى برمده إنه

لم ير مغروراً بنفسه أشد منه فيما يعلم ولا يعلم في كل ما يعرض عليه، وربما كانت الاتفاقية محلاً للنقد الصحيح بأشد مما نقده بها برمده لو درستها لجنة من أهل الاختصاص.

في ربيع ١٩٢٤ جاءنا الدكتور فؤاد حمدي في المدرسة الشرقية يلقي علينا درسه في الكيمياء فقال في مطلع الدرس إن حاكم الدولة استقال اليوم.

ومع أن سبب الاستقالة لم يكن واضحاً ولم يتضح أصلاً ببلاغ رسمي إلا أنه كان يظهر على شبه اليقين أن الجنرال (بيلوت) أخطر مصطفى برمده بوجوب الموافقة على عقد الامتياز السالف الذكر وخيره في حال الامتناع بين الاستقالة والإقالة فرجح الاستقالة.

ولكن الاستقالة تركت أثراً كبيراً في الناس من الناحية الوطنية لمصلحة برمده لأن ترك منصب كبير ذي راتب كبير بالطوع والاختيار لم يكن مألوفاً.

وظن الرجل أنه إذا عمل في المحاماة برز فيها ولكنه فشل في مزاولتها فشلاً ذريعاً، لأنه ظن بدافع غروره أنه ولو لم ينزل إلى المحاكم ويترافع أمامها واكتفى بوضع المذكرات القضائية وإرسالها إليها مع شركائه المحامين فأصحاب القضايا سيقبلون عليه زرافات ووحداناً أمام القضاءين الأهلي والمختلط، ولم يدرك أن للقضاء المختلط أسلوبه الخاص في مذكراته ولغته وأساتذته، وبرمده بعيد عنها وعنهم، وأن الموكلين في القضاء الأهلي يريدون من محاميهم أن يزاولوا الدفاع عنهم بأنفسهم في المحكمة، فظل يتدرج في فشله إلى أن أدركته الوظيفة لما عينوه رئيساً للنقض فتولاها بمنتهى الغبطة لأنه عاد بها موظفاً بحسب طبيعته، واستطاع أن يعيش بمنتهى الرفاهية براتبه الكبير بعد أن كان، كما ذكر لي ابنه الأستاذ صلاح الدين المحامي، في منتهى الضيق.

ثم جاء الفرنسيون بالمهندس وجيه الجابري رئيس مهندسي الأشغال العامة حاكماً للدولة بالوكالة لمدة يوم أو يومين فوافق على عقد امتياز الكهرباء والترام والماء وعاد إلى الأشغال العامة، فعينوا مرعي باشا الملاح حاكماً للدولة بالأصالة فتولاها، وهو إنسان في غاية الاستقامة وموظف قديم تولى القضاء التجاري كما تولى النيابة عن حلب في مجلس (المبعوثان) العثماني (النواب) كما شارك في وظائف دولة حلب واستقال من مديرية داخليتها بدافع من اعتزازه بنفسه، وسنعود إلى استقالته من هذه الوظيفة أيضاً بعد تطور الوضع السياسي في سورية.

ونرجع الآن إلى المعارف السورية بعد انتقالنا من المدرسة الشرقية الخاصة إلى الثانوية الرسمية التي ظلت معروفة باسم (المكتب السلطاني) بين الناس.

المكتب السلطاني

في سنة ١٣١٠هـ وفي أواخر شهر صفر منها تمت عمارة المكتب الإعدادي الذي دعي بعد حين (بالمكتب السلطاني) واحتفل بافتتاحه يوم الجمعة ثاني ربيع الثاني من تلك السنة وكلفت نفقات إنشائه ثلاثين ألف ليرة عثمانية ذهباً.

والفضل في إنشائه والبدء في بنائه يعود إلى والي حلب المشير جميل حسين باشا صاحب الفضل الأكبر في نشر المعارف بمدينة حلب وولايتها. وكان قد أقام مدرسة كبيرة تحت القلعة سميت بالرشدية ثم سميت بالإعدادية العسكرية أو الإعدادية المدنية.

والمكتب السلطاني مكتب ضخم البناء شيد على مساحة أرض كبيرة في غربي حلب في الحي المعروف بالجميلية نسبة إلى جميل باشا نفسه صاحب كل الفضل في نشر العمران أيضاً في حلب.

والبناء مؤلف من طابقين على طراز المدارس العصرية في أوروبا، وكان مهندسه حسب الشائع المشهور، وعلى ما يدل عليه بناؤه، فرنسياً.

وهذا (المكتب السلطاني) مثل (مكتب عنبر) بدمشق ثانويتان رسميتان مقامتان في مركز ولايتين. ولما تولى السلطان عبد الحميد العرش لم تكن في الدولة العثمانية معارف حديثة بالمعنى الصحيح. ففي عهده تم إنشاء مدرسة أو مدارس ابتدائية في مركز كل قضاء (منطقة) ومثلها في مركز كل متصرفية بالإضافة إلى رشدية أو ما سمي بعدئذ بالمكتب الإعدادي للدراسة المتوسطة. وأما الثانوية الكاملة فكانت في مركز كل ولاية وإلى جانبها بدائيات وإعدادية أو أكثر للدراسة المتوسطة.

على أنه كانت في مركز الولاية على الغالب وبعض المتصرفيات (المحافظات) مدارس خاصة عربية وفرنسية وأميركية وإنكليزية وأمم أخرى وكلها من إرساليات دينية وهي على درجات مختلفة من بدائية إلى إعدادية فثانوية فجامعية. وكانت كلها تدرس باللغات الأجنبية كالجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اليسوعية فيها، والثانويات والبدائيات المتعددة في مختلف المدن في استانبول على الخصوص. أما اللغة العربية فكانت تدرس في الموجودة منها في البلاد العربية كلغة أجنبية، ما عدا المدارس العربية الأصل كمدرسة الحكمة المسيحية في بيروت التي خرجت أقطاباً في اللغة العربية.

كان المكتب السلطاني كمكتب عنبر في دمشق يضم طلاب الثانوية العامة من كل أنحاء الولاية، فكان فيها المرعشي والعينتابي وشباب من أورفا وأهل الأقضية، وأكثرهم كانوا داخليين على نفقة الحكومة (ويسمونهم المجانيين) بالإضافة إلى أولاد الموظفين من مدنيين

وعسكريين، وندر الداخليون من أهل مدينة حلب ولا أذكر أحداً غيري في القسم الابتدائي سوى واحد غاب عني اسمه.

وهذا البناء الرائع ما زال قائماً وهو مقر الثانوية الأولى والتي تدعى اليوم بثانوية المأمون. جئنا إلى هذا المكتب سنة ١٩٢٤ من المدرسة الشرقية وكنا اثنين أنا وأحمد الأشرفي يحمل كل منا وثيقة من هذه المدرسة تشهد بأننا أكملنا الصف الثامن فقبلونا في الصف التاسع، وأول ما واظبت على الصف التاسع في المكتب السلطاني تعرفت بتلامذة الصف وكان عددهم سبعة، وكان أحدهم وهبي الحريري ترك المدرسة وأخذ يزاول التجارة مكتفياً بالدراسة المتوسطة، وبانضمامي إلى السبعة الباقين مع أحمد الأشرفي صرنا تسعة. وقد عرفتهم من خيرة شباب تلك الأيام. وقد لمع منهم في القانون بعدئذ عبد الجواد السرميني وزاول المحاماة والقضاء والتعليم في كلية الحقوق في دمشق فجاء في الطليعة في كل ما زاول، وشارك في نهضة التشريع بجهد يذكر له بالخير والشكر العميم. من هؤلاء الرفاق بهاء الدين ناولو الذي تولى القضاء حتى بلغ مرتبة رئيس محكمة الاستئناف، وكان معروفاً بحسن السمعة وطيب الأحدوثة في أحكامه. ومنهم حكمت المسلاتي الذي درس الطب وأحرز مكانة مرموقة فيه، ومنهم مصطفى المنصوري الذي درس الصيدلة وزاولها، أما علي الشعباني فترك ثانوية حلب الرسمية بعد التاسع ودرس في ثانوية خاصة أسسها الأستاذ سليمان سعد في دمشق وانتسب إلى كلية الحقوق وتخرج منها وزاول المحاماة بكفاءة حسنة وانتخب نقيباً للمحامين في حلب. وأما عبد اللطيف الضاشوالي فكان بارعاً في الرسم ولكنه درس الهندسة ولو أنه درس الرسم في دراسته العليا لكان أستاذاً لامعاً فيها. وهذا الذي أحفظه عن هؤلاء الرفاق محفوف في نفسي بالمحبة الخاصة.

وأما ذاك الصديق القديم والصديق الكريم أحمد الأشرفي فدرس الحقوق عاماً واحداً في فرنسة، وكان من رفاق صفه (إدكار فور) رئيس وزراء فرنسة الذي تولى في عهد الجنرال (ديغول) رئاسة مجلس الشيوخ، وقد أخطأ في العودة إلى حلب من دون إكمال دراسته وتوظف في الإدارة حتى تولى مديرية عدة مناطق (قائمقاميات) وصار أميناً عاماً لبلدية حلب ثم تقاعد، وكان مفكراً وأديباً وكاتباً من طراز حسن.

ومع هؤلاء الرفاق كان طلاب دار المعلمين الذين بلغوا نهاية دراستهم التي كانت بدايتها من الأول الإعدادي ومدتها أربع سنوات (من السنة السادسة إلى آخر السنة التاسعة) وكثيراً ما كانوا يشتركون مع طلاب الصفوف المقابلة لصفوفهم من الثانوية في بعض الدروس، فكان في الصف الرابع لدار المعلمين المقابل لصفنا التاسع وهبي القدسي ويوسف

فنري وحامد الخوجة وكان معهم غيرهم ولكنني لا أذكر الآن إلا ثلاثتهم، وقد نجحوا بعد دراستهم وزاولوا التعليم فصار القدسي مفتشاً في المعارف، والفنري أوفد ببعثة إلى أوروبا ودرس الحقوق دراسة خاصة إضافة إلى دراسة ما أوفد له ثم بدل اتجاهه إلى القضاء وبلغ مرتبة رئيس الجنايات، وأما حامد الخوجة فاتجه إلى السياسة وانتخب نائباً عن الرقة وتولى الوزارة عدة مرات.

وعدد تلامذة (المكتب السلطاني) لما دخلناه كان قليلاً جداً، ففي الصف الأخير كانوا ثلاثة هم نادر النابلسي وكان ألمعياً في الرياضيات ومبرزاً في الدروس الأخرى، وعبد الله الخطيب وكان يقربه في التبريز، وثالثهم حسن أبو الجود وقد تخرج في الحقوق وزاول المحاماة. وفي الصف العاشر كانوا عشرة أذكر منهم عبد الوهاب فتال وكان أول صفه وموهوباً في الرياضيات وعين في الأشغال العامة ولم يظهر في وظائفها العالية لأنه لم يكتب له دراسة الهندسة. كما أذكر رائف الغوري وكان مشهوداً له بالذكاء والألمعية وقد درس الحقوق وعمل محامياً ناجحاً. والتاسع هو صفنا الذي ذكرته بتلامذته التسعة وقد انضم إليه بعد عام في العاشر صالح بساطة وكان نابغة موهوباً في الرياضيات أحرز البكالوريا الثانية بتهنئة من الهيئة الفاحصة واسترعى الأنظار بنبوغه في كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية التي أوفد إليها من الحكومة، ولو أنها أوفدته إلى باريس للدراسات العليا في الرياضيات النظرية لأصابت أكثر، ولما تولى التدريس في كلية الهندسة في جامعة حلب كان أستاذاً بارزاً بين الأساتذة. وطلاب الصف الثامن لم يتجاوزوا العشرين، والصف السابع كان عدد تلامذته مثل ذلك ولكنه كان يضم طبقة من النوابغ اللامعين من الطلاب مثل محمد العالم الكيالي أول الصف وكان بارعاً في الرياضيات وموهوباً فيها ومقدماً في كل الدروس. ومن الذين أذكرهم من هذا الصف أنور دويدري وقد درس الطب واختص بالطب الشرعي ولمع فيه جداً، وكان مشهوداً له في دراسته بذكائه الحاد ولا سيما في مزاولة الطب الشرعي.

ومن طلاب هذا الصف كان أحمد قنبر الكاتب الأديب الذي ظهر في الصحافة وأنشأ جريدة (النذير) في حلب فهز البلد بروعة افتتاحياته. وفاز بالنيابة مراراً فكان من أبرز النواب بسعة اطلاعه ومتابعة ملاحقاته وقوة خطبه وشدة تعليقاته. وهو أول من جنح إلى التأميم لما تولى وزارة الأشغال فأمم مصلحة المياه وشركة الكهرباء والترام. ولما تولى وزارة الداخلية عدة مرات أجمع الرأي على أنه أكفأ من تولاها بعد رشدي الكيخيا أو أنه أحد اثنين أو ثلاثة من أكفياء وزرائها في كل العهود.

هؤلاء هم البارزون الذين أذكرهم من طلاب الصف السابع، وأما الصف السادس (وهو أول ما يلي الدراسة البدائية) فكان يضم حوالى أربعين طالباً وكان أولهم وألمعهم وأذكاهم بهجت المدرس، وهو رفيق طفولتي في ابتدائية المكتب السلطاني في العهد العثماني وفي المدرسة الشرقية بعدئذ ولا أدري كيف تفرقنا بعدئذ في صفوف الدراسة الثانوية. ثم أوفده أبوه إلى فرنسة ودخل (ليسه ميشيله) من ثانويات فرنسة المشهورة وأكملها بالبكالوريا الفرنسية العلمية والرياضية ودرس الهندسة العليا ولمع فيها وعاد إلى حلب، ولكنه لما أخذ يزاول مهنته لم يلق فيها المركز الذي تؤهله إليه أخلاقه المثالية وكفاءته العالية، وربما كان السبب في ذلك فرط انطوائه على نفسه.

ومن تلامذة هذا الصف السادس مجد الدين الجابري الذي أكمل دراسته العليا في كلية (روبير كوليج) الأميركية في استانبول ثم في أميركا وتولى أمانة السر العامة لبلدية حلب ثم رئاستها، وكانت له آثار محمودة بإكمال مشروعات مهمة جداً وضع أسسها إحسان الشريف (الدمشقي) محافظ حلب ورئيس بلديتها وبدأ المباشرة فيها، ولكن الانتهاء منها كان في زمن الجابري فكانت الشهرة من نصيبه.

مما تقدم يبدو أنه في سنة ١٩٢٤ كان طلاب الثانوية الرسمية الوحيدة لا يزيدون على مئة طالب.

أما أساتذة هؤلاء الطلاب فكان الإجماع منعقداً على أن الأستاذ الذي كان في الطليعة هو الشيخ بدر الدين النعساني بقوة شخصيته وسعة كفاءته وبيانه المشرق وديباجته اللامعة في نثره وشعره، وقد درس في الأزهر وعمل في الصحافة المصرية وأشرف على تصحيح مخطوطات مهمة كثيرة تصحيحاً علمياً حسناً وإن كان محدود الأصول الحديثة. وعاد إلى حلب بعد إعلان الحرية سنة ١٩٠٨ وإعادة الدستور الذي كان أوقفه السلطان عبد الحميد عن العمل طوال عهد سلطنته التي دامت ثلاثة وثلاثين عاماً فعُين أستاذاً للغة العربية في (المكتب السلطاني)، واتصل بجمال باشا بعد إعلان الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ واشتراك الدولة العثمانية فيها، وحرر مع الأمير شكيب أرسلان والأستاذ محمد كرد علي والشيخ الأديب العالم الكبير عبد القادر مبارك وكثيرين غيرهم في صحيفة (الشرق) بدمشق، وتولى وحده رئاسة تحرير صحيفة (الحجاز) التي أصدرها جمال باشا في المدينة المنورة رداً على ثورة الشريف حسين في مكة المكرمة. واشترك في (الوفد العلمي) الذي انتخبه جمال باشا من أهل الأدب والصحفيين وسماه بهذا الاسم لأن أكثرهم كانوا من الشيوخ ورجال الدين وأرسله إلى استانبول لتهنئة السلطان وولي عهده والوزارة على

الانتصار الذي أحرزه الجيش التركي في (جناق قلعة) في معارك (آنافارطه). وكانت قصيدته بتهنئة مصطفى كمال الذي قاد تلك المعارك وانتصر بها بعبقريته العسكرية وقوة شخصيته رائعة، وجاء في كتاب هذه البعثة أن رئيسها الشيخ أسعد الشقيري هو الذي ترجمها للقائد المشار إليه بيتاً بيتاً. وقد استفدت منه كثيراً في الديباجة الأدبية. وتوفي في آخر سنة ١٩٤٢ عن ثلاثة وستين عاماً، وأقيمت له حفلة تأبين كبرى في (المكتب السلطاني) بهمة ودعوة الأستاذ وهبي الوفائي مدير ثانوية حلب. وقد قمت بالتهيئة لها والخدمة فيها وفاءً لحقه واعترافاً بفضله، وكانت كلمة الأستاذ الفرنسي (غولميه) في (ذكائه) كأديب وكرجل من نوادر الأذكياء رائعة وذات شأن. كما كانت قصيدة الأستاذ عمر يحيى موضع إعجاب في تلك الحفلة.

وكان الأستاذ وهبي الوفائي مدرس الفيزياء من أكفأ أساتذة هذه المادة وما يتصل بها من الكيمياء والرياضيات في كل سورية على درجة اليقين. وهو موهوب فيها جميعاً. وقد درسها في مدراس المعلمين العليا في استانبول ولمع فيها حتى أن جمال باشا لما افتتح الكلية الصلاحية في القدس اختاره للتدريس في جملة من اختاره من أكفأ الأساتذة كالأستاذ بدر الدين النعساني والأستاذ جودت الهاشمي وغيرهما من هذا المستوى من دمشق وغيرها. وقد تولى بعدئذ مديرية ثانوية الإناث ثم ثانوية الذكور (المكتب السلطاني) وتقاعد عنها وتوفي دون السبعين واشتركت في تشييع جنازته. ومن لطيف ما أذكر أني لما أديت فحص الحقوق التجارية (القانون التجاري) في كلية الحقوق بدمشق سنة ١٩٣٠ خرج من إحدى الغرف الدكتور فؤاد حمدي وأعطاني مغلفاً يتضمن سؤالاً حول مسألة رياضية في الكيمياء وطلب مني أن آخذه إليه لحله وسمى لي مكان وجوده، فلما ذهبت إليه وأعطيته المغلف حله في دقائق معدودة.

وأستاذا الرياضيات كانا مصطفى بك السواس وباكير فكرت المستت وهما ضابطان في الجيش العثماني، وقد وصل أولهما إلى رتبة (البنباشي/ أي قومندان) والثاني وهو أصغر سناً كان برتبة (يوزباشي/ أي كابتن) في الاصطلاح الفرنسي، وقد بذلا جهداً مشكوراً في تعليم هذه المادة. وكان ثانيهما موهوباً فيها مما استرعى أنظار أساتذته، وكانت مدرسة الأركان الحربية مفتوحة الأبواب أمامه بعد تخرجه من الكلية الحربية لولا حرب البلقان والحرب الكبرى الأولى، وأساتذته كانوا يتنبأون له بالجنرالية في الجيش العثماني.

وأستاذ الكيمياء كان الدكتور فؤاد حمدي وهو من أسرة بني (عيسى) الحلبية وقد تخرج طبيباً من كلية الطب في الأستانة بتقدير حسن جداً. وكان ذا شخصية بارزة يهابه

الطلاب ويحسبون لفحوصه أشد حساب لشدته فيها، وقد اجتهد كثيراً في الكيمياء وبذل جهداً كبيراً في بحوثها النظرية والعملية ولكن كفاءته الرياضية فيها كانت محدودة، وقد تولى مديرية ثانوية حمص وأصيب بداء (الباركنسون) وتقاعد وتوفي بالسكتة القلبية.

أما الشيخ عبد اللطيف الكركوكي وهو من كركوك في العراق فكان أستاذاً من العهد العثماني وكان أكتع وعاجزاً عن الحركة الكاملة، ولكنه كان ذا شخصية قوية جداً وكان عالماً واسع المعرفة في العلوم الدينية.

والشيخ محمد الطيب التونسي كان مثله من العهد العثماني وكان يدرسنا علوم العربية والدين والفلسفة الإسلامية، ولكن معارفه كانت في نطاق محدود. كلاهما ظل محتفظاً بلهجة بلده وتزوجا من حلب وخلفا فيها.

ومن أساتذتنا كان شرف الدين الفاروقي المصري وكان أستاذ الموسيقى والرياضة البدنية، وكانت له شخصية قوية جداً وجذابة، وكان خطيباً ويحسن العربية إلى حد ما وتفتحت أمامه أبواب الرقي حتى تولى مديرية الثانوية الثانية بحلب. وقد رأيناه في حلب في عهد الملك فيصل ولم يفارقها، واختلفت الآراء فيه فلم يكن يأتي على ذكر مصر. وكان يسكن في الجادة العامة بدار حسنة، ويقال إنه كان له صديقة لم يرها إنسان، كما لم يعرف أحد سبب مجيئه من مصر حتى قيل إنه كان قبطياً تظاهر بالإسلام، وإن كان ظاهر حاله يكذب هذا الزعم. وكان له شأن كبير في الماسونية وانتخب خطيباً لمحفل الانبعاث في حلب.

وكان تدريس التاريخ والجغرافية ضعيفاً على وجه العموم. فقد جاؤونا لتدريس التاريخ بضابط سابق في الجيش العثماني غاب اسمه عن ذاكرتي وإن كنت أذكر منه (عبد اللطيف) دون أسرته فأخذ يدرسنا تاريخ العصور القديمة، ولكن المقام لم يطل به لأنهم نقلوه ضابطاً إلى الدرك فانقطع عن التدريس فعينوا مكانه الدكتور عارف حكمت آغة القلعة، فكان حسن الاطلاع، وقد استرعى انتباهنا إلى تعليل حوادث التاريخ من حروب واحتلال وشروط الصلح وما يتصل بكل ذلك بالضرورات الجغرافية والمتطلبات الاقتصادية.

وأستاذ الجغرافية كان الدكتور عبد الوهاب بركات وكان بارعاً في رسم الخرائط، وأستاذ الرسم كان منيب النقشبندي وهو أستاذ مادته منذ العهد العثماني وكان بارعاً فيها.

أما اللغة الفرنسية فكان أستاذها المسيو (بوران) وهو فرنسي واسع الاطلاع، كان يقضي

وقته بيننا بالمطالعة بدلاً من تدريسنا الفرنسية، وكثيراً ما كان ينصرف إلى عمله في وكالة هافاس الإخبارية وتوزيع برقياتها، فكانت استفادتنا منه محدودة جداً إن لم نقل معدومة.

وسلطة الانتداب مع تركها التدريس بكل مواده باللغة العربية كانت تبذل جهداً مشكوراً في نشر اللغة الفرنسية، ومن هذا الجهد أنها جاءت بضباط عديدين ينامون في المدرسة ويختلطون بالطلاب ليحدثوهم بالفرنسية وعينت مديراً من رجال معارفها لتدريس الفرنسية وهو المسيو (جان بلان). كما جاءت بضابط فرنسي من أهل مستعمراتها يدعى (هدل روبوت) وكان متفرنساً يتكلم الفرنسية بطلاقة وبلهجة رفيعة وكان رساماً بارعاً بالألوان المائية وعلى جانب من الخلق الكريم.

إلا أن الفرنسية لم تنتشر بين الطلاب بهذا الأسلوب الذي اتبعته سلطة الانتداب، وظهر ضعف طلاب الثانوية في هذه المادة في فحوص البكالوريا.

هؤلاء هم أساتذتنا، أما رجال الإدارة فكان توفيق الجابري هو مدير (المكتب السلطاني) وكان من خريجي (مكتب الملكية) أي كلية الإدارة في الأستانة وقد عين لمديرية ثانوية حلب في العهد الفيصلي وظل أمداً طويلاً جاوز خمسة عشر عاماً. وكان حسن الاطلاع قوي الشخصية حازماً في الإدارة يلقي علينا دروساً في الحقوق العامة كالدستور والاقتصاد بقصد التثقيف العام حسب المنهج العثماني، ثم نقل مفتشاً إلى الإدارة المركزية بدمشق وتقاعد بعد التفتيش.

وكان يعاونه عارف الرفاعي وكان شاعراً وخطيباً وهو من أساتذة العهد العثماني كذلك، وهو الذي كان يرحب بالزوار الرسميين للمدرسة كالمندوب والجنرال والوزير بخطاب يرتجله حسب المناسبة، كما أنه يخطب في الطلاب كل خميس في بدء العطلة الأسبوعية ويوزع عليهم الجوائز. وقد توفي وهو يخطب في دار الكتب الوطنية في حفل للطلاب.

هذه لمحات سريعة عن أساتذتنا ذكرتها للدلالة على وصف التعليم أيامنا ومدى أثره في الطلاب وللدلالة على النهضة التي نهض بها الانتداب الفرنسي بالبكالوريا وبالبعثات التي أرسلها لتخريج الأساتذة والبرامج التي وضعها.

وقد سبق للأستاذ ظافر القاسمي في دمشق أن وضع كتاباً باسم (مكتب عنبر) خصص جزءاً كبيراً منه للأساتذة.

ولكن ذكر هؤلاء الأساتذة لا يكفي لتصوير حالة المعارف ما لم نذكر الدروس وأصول تدريسها في تلك الأيام.

كانت الدروس وأصول التدريس موروثة من العهد العثماني في حلب ودمشق. فكانت

الدراسة في الثانوية تبدأ من السادس وتتناول مواد الدين والأدب والرياضيات والفيزياء والكيمياء والتاريخ والجغرافية واللغة الأجنبية والرسم ثم تكمل في السابع وتنتهي في الثامن. وكانت دروس هذه المواد تعاد على وجه أكثر تفصيلاً في التاسع والعاشر والحادي عشر مع مواد أخرى جديدة كالفلسفة الإسلامية والمنطق والمثلثات والمعلومات المدنية.

وباستثناء الرياضيات والكيمياء والفيزياء كان تدريس التاريخ والجغرافية ضعيفاً لفقدان المختصين بهذين العلمين. ولا أذكر أني تلقيت دروساً كاملة في التاريخ في ثانوية حلب ولا في ثانوية دمشق.

وأرى أن أقف عند تدريس اللغة العربية التي كان يتولاها أستاذ كبير جليل القدر هو الشيخ محمد بدر الدين النعساني الذي سبق ذكره (١٨٧٩ ـ ١٩٤٢). كان الأستاذ يكتفي بتدريس النحو لتستقيم لغة الطلاب، ثم يصرف همه إلى تجويد الكتابة فيما كان يسمى بدرس الإنشاء، فكان يترك للطلاب حرية اختيار الموضوع الذي يكتبه كل منهم، ودروس النحو كانت تدرس بكتب النحو الأربعة التي وضعها حفني ناصف ورفاقه في مصر.

وأما أسلوب الدروس علمياً، فكان أستاذنا يخص درسين من الستة بالنحو أسبوعياً وأربعة بالكتابة، وكان رأيه أن ما يلزم من النحو، لتجنب اللحن محدود ولا حاجة لإرهاق الذهن بالتفصيلات الجدلية، فكان التلامذة يأتون حسب ترتيبهم واحداً واحداً إلى اللوحة الخشبية السوداء فيملي على التلميذ بيتين أو ثلاثة ثم يطلب منه إعرابها. وكانوا ضعافاً إجمالاً في الإعراب فكان يتأثر جداً بذلك. أما الكتابة فيقرأ كل تلميذ ما كتبه، فكان ما يكتب أحدهم يختلف موضوعاً عن الآخرين، فهذا في الصدق والآخر في الوحدة السورية والثالث في الأمانة والرابع في الخداع والآخرون في موضوعات أخرى لا تعرف النهاية. وكان بفرط ذكائه وقوة انتباهه لما يقرأ التلميذ يعرف فوراً المنقول من الموضوع.

وكان يلقي على دروسه ظلالاً من الأنس والفكاهة ليذهب الملل عن نفوسهم ولكن في إطار من قوة شخصيته وما وهب من هيبة ووقار.

أما النصوص الأدبية من شعر ونثر وتاريخ الأدب العربي فكانت خارجة عن برنامج دروسه فلذلك كان فحص البكالوريا في أول إحداثه صدمة عنيفة لطلابه.

لا أدري إذا كان أسلوب أستاذنا في تدريس العربية بالصورة التي ذكرتها قبل إحداث البكالوريا سنة ١٩٢٧ صحيحاً كل الصحة. واعتقادي أنه كان ينطوي على نقص كبير في إطلاق مجال الاختيار كله للتلميذ فيما يكتب كل العام والعام الذي يليه، وفي عدم

تدريس النصوص الأدبية من شعر جاهلي وصدر الإسلام والعصور التي تلته وتاريخ الأدب.

على أن الطلاب الموهوبين في الأدب قد استفادوا كثيراً من ملاحظاته المتصلة بإشراق الكتابة الأدبية ولكنهم كانوا قلة قليلة جداً.

في هذه الحال من الدروس وتدريسها انتقلت من التاسع إلى العاشر. وفي هذا الصف انتقل إلينا من الفاروقية صالح بساطة وكان موهوباً جداً في الرياضيات ولكن شخصيته كانت ضعيفة جداً فلم يحرز بعد تخرجه من كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية في بيروت التي أوفدته الحكومة إليها مكانة مرموقة في المجتمعين الدمشقي والحلبي.

وفي الحادي عشر فوجئنا في آذار ونيسان (مارس وأبريل) سنة ١٩٢٧ بالبكالوريا، وكان موعدها في حزيران (يونيو)، فالمدة كانت قصيرة جداً ولا تساعد على استكمال النقص الهائل في دراستنا. وقد انصرفت إلى دراسة تاريخ الأدب العربي من دون توجيه من أستاذنا النعساني لأنه ما كان يعرف مصدراً مدرسياً لهذا التاريخ. وقد وجدت ضالتي في كتاب (جواهر الآداب) المصري، وقد ظهر لي بعدئذ أن كل ما أورده فيه منقول حرفياً من الوسيط للأستاذ الإسكندري المصري. أما الأدب الفرنسي والترجمة من الفرنسية وإليها فقد كانت دراستهما متعذرة. وأما التاريخ (للقسم الأدبي) فقد انصرفنا إليه في بعض الكتب المصرية وكانت تقابله الرياضيات (للقسم العلمي)، والكتب المصرية كانت مصدر دراستنا، وهذا كله للفحوص التحريرية، وأما الفحوص الشفهية فكانت للناجحين في التحريري.

ولما حان موعد الفحص جاء أركان المعارف من سلطة الانتداب ومعهم أساتذة من المدارس الخاصة التي تدرس بالفرنسية وأكثرهم من رجال الدين الفرنسيين واشترك معهم أساتذة التجهيز.

وقد كنا ثمانية طلاب من الثانوية الرسمية وثمانية من مدرسة الأخوة المريميين، والنصف من الفريقين أدى البكالوريا في إحدى شعبتيها الأدبية أو الرياضية، وفي يومين متتاليين انتهت الفحوص التحريرية، وفي اليوم الثالث ظهرت النتائج وفي الرابع أدى الناجحون الفحص الشفهي في يوم واحد.

ما كادت الأسئلة تلقى حتى ظهر هول الفارق بين ما درسنا وبين ما كان يجب أن ندرس من حيث الأسلوب. كانت الأسئلة وفق الدراسة الفرنسية وكانت دراستنا وأسئلتها (قبلاً) وفق المنهاج العثماني.

وظهر ما ليس في الحسبان فيما يجب أن يكون عليه أسلوب الإجابة. فليس المطلوب إيراد المحفوظ حرفياً بل المناقشة والمقارنة بين جوانب الموضوع. وهذا ما لم نكن نعرفه.

ولما أعلنت نتائج الفحص التحريري في الآداب والرياضيات سقط نصف تلامذة الثانوية الرسمية ونجح كل تلامذة المريميين. وكنت الوحيد الناجح في الأدب مع آخر لا أذكره الآن. وفي الرياضيات نجح صالح بساطة وآخر وأما في الشفهي فقد نجح كل الناجحين في التحريري.

ولا أدري بالضبط ما جرى في دمشق. ويذهب بي الظن أن السهولة في الفحص كانت واسعة لأول إحداث البكالوريا على ما ظهر من كثرة الناجحين.

ظهرت الكآبة على إدارة المعارف وأساتذة الثانوية الرسمية من هذه النتيجة. ولم يخففها عنهم سوى أني كنت أول الأدبي في حلب وصالح بساطة أول الرياضيات فيها.

وفي تشرين أعيد الفحص في دورته الثانية فنجح رفاقنا الذين لم يكتب لهم النجاح في الدورة الأولى ودخل الفحص أول مرة أنور حاتم من خريجي الأرض المقدسة فنجح بألمعية بارزة وكان من الحائزين قبلاً على البكالوريا الفرنسية بقسمها الأدبي.

أما رفاقنا الثلاثة أحمد الأشرفي وعبد الجواد السرميني ومصطفى المنصوري فكانوا تركوا ثانوية حلب في الصف الحادي عشر لاختلاف ظهر بينهم وبين أستاذ الكيمياء الدكتور فؤاد حمدي وأستاذ الفيزياء وهبي الوفائي وإهمال توفيق الجابري مدير الثانوية حسن الرقابة على الفحوص فهجروا حلب إلى أنطاكية وانتسبوا إلى ثانويتها وأحرزوا شهادتها، ولم يكن نظام المعارف مطبقاً عندئذ فيها لاستقلال إدارة اللواء عن الإدارة السورية.

وبهذه الصورة انتهت أيامنا في (المكتب السلطاني) وتوجهنا إلى (مكتب عنبر) بدمشق.

مكتب عنبر

لم تكن ثانوية حلب الرسمية تابعة لثانوية دمشق وإنما كانت الثانويتان مستقلتين تماماً منذ إنشائهما في العهد العثماني. ولكن لما أحدث الفرنسيون نظام البكالوريا كان طلاب القسم الثاني منها في سورية كلها قليلاً جداً يكاد لا يستوعب صفاً واحداً فكيف بصفين..؟ ثم إن الأساتذة المختصين ولا سيما في الفلسفة كانوا قليلين إن لم أقل إنهم كانوا نادرين أو مفقودين. حتى إن أستاذ الفلسفة، وهي عماد البكالوريا الثانية كان واحداً هو جميل صليبا الدمشقي الراجع من باريس في صيف تلك السنة. فلذلك رأى الانتداب الفرنسي إحداث صف واحد للثاني عشر في ثانوية دمشق على أن يدرس فيها داخلياً من أراد من طلاب المحافظات على نفقة الحكومة.

ولذلك ذهبت إلى دمشق وانتسبت إلى ثانوية دمشق، ثم جاء صالح بساطة فكنا اثنين داخليين في هذه المدرسة: هو في صف الرياضيات وأنا في صف الفلسفة.

وقد حملت إلى وزير المعارف، وكان شاكر الحنبلي، كتاباً من مدير معارف حلب بقبولي في الثانوية فوافق فوراً وانتهت معاملة القبول قبل الظهر في أقل من ساعة وكنت داخلياً (وكان يسمى ليلياً أيضاً).

ولما دخلت هذه الثانوية ببنائها المسمى (مكتب عنبر) أدهشني الفارق الجسيم بين بدائية هذا البناء كمدرسة ثانوية ومبنى المكتب السلطاني القائم بتخطيط أجنبي منذ سنة ١٣١٠هـ كثانوية كاملة.

فمكتب عنبر دار دمشقية للسكن بزخارفها وأحواضها في حي قديم تنسب إلى صاحبها (عنبر). ولكن من (عنبر) هذا..؟ لم يحقق الأستاذ القاسمي في كتابه الذي وضعه عن مكتب عنبر ولا مقدم الكتاب الأديب علي الطنطاوي عن هذا الاسم مع أن هذا التحقيق كان مطلوباً منهما فرضاً لا وجوباً. وقد بدا لي بعدئذ أن الصور التي عرضها الأستاذان عن هذا المكتب وتاريخه وأساتذته والدراسة فيه كان سطحياً وبلغة شيقة جداً ومدائح في الأساتذة أقرب إلى المدائح النبوية.

كان الصف الثاني عشر في ملحق بهذا البناء فيه غرفتان خصصت إحداهما لصف الفلسفة والأخرى (ويصعد إليها بدرج) لصف الرياضيات، ويذهب بي الظن إلى أن هذا الملحق أضيف بعدئذ إلى دار (عنبر) لاختلاف طراز البناء في كل منهما عن الآخر.

أما قاعات النوم فكانت في الطابق الأعلى وكانت فسيحة. وكانت قاعتنا لطلاب الصف الثاني عشر الداخليين، وغير طلاب هذا الصف الداخليين وما زلت أذكر أن مكان عبد الحسيب عدي الحموي كان إلى جانب المكان الذي أنام فيه.

وكان المفروض أن ينام التلميذ منذ انتقاله إلى فراشه. وكان أحد الأساتذة يراقب القاعات كل ليلة. وكثيراً ما كنتِ أقرأ المقتطف والهلال خلسة وأعطيهما لغيري. ولكن الرقابة كانت تحول دون الاسترسال في القراءة ولا سيما إذا كان المراقب الشيخ عبد القادر المبارك.

ونستيقظ في السادسة صباحاً وننزل إلى باحة البناء ونغسل وجوهنا بمياه الأحواض التي كانت تسمى بالبحرة في اللهجة الدمشقية والبركة في اللهجة الحلبية. ومنا من كان يحلق ذقنه أيضاً. ويكون الإفطار صباحاً وهو ما يسمى (بكسر الصفرة) لأن الفطور في اللهجة

الدمشقية كان لطعام الغداء ظهراً بخلاف لهجة حلب فكان الفطور فيها لوجبة الصباح والغداء للظهر والعشاء للمساء.

وفي السابعة يدخل الداخليون كلهم قاعة للدراسة لتهيئة وظائفهم ودروسهم وحفظ ما يقتضى حفظه، وفي الثامنة تبدأ الدراسة في كل الصفوف بعد أن يكون غير الداخليين جاؤوا إلى المدرسة من بيوتهم.

والنظام لم يختلف في شيء عن (المكتب السلطاني) في حلب، فكنا نتغدى في الثانية عشرة ونتعشى في السادسة، وكان الطعام مما لا بأس فيه وكانت الحلوى في غداء الاثنين والخميس والصفيحة (أو ما يسمى بلحم العجين في حلب) في يوم الجمعة.

أما التلامذة غير الداخليين فكانوا كثانوية حلب يمتنع عليهم الخروج لتناول طعامهم فكانوا بين أن يأتوا بطعامهم من دورهم أو أن يشتروا من بقال المدرسة رغيفاً مع شيء من الحلوى أو الجبنة أو الحمص، وبين أن يكتفي التلميذ بما يتناوله في داره صباحاً من طعام مطبوخ، كما كان يجري في ثانوية حلب تماماً.

أما الألعاب فلم يكن بناء المدرسة بساحته المحدودة وبلاطه مساعداً عليها بخلاف ساحة (المكتب السلطاني) في حلب.

وكنا في صف الفلسفة ستة فقط. كنت أجلس مع ميشيل عفلق على طاولة واحدة أو ما يسمى (بالرحلة) في الاصطلاح المدرسي وإلى جانبنا كان أحمد الشلبي من حمص وعبد الحليم باجقني ومظفر عبد الحق وداود صليبا من دمشق، وأما السادس فعدت لا أذكره. ولكني أذكر أن زكي المحاسني كان يواظب معنا أيضاً ولكن مواظبته كانت متقطعة. أما صف الرياضيات فكان تلامذته أكثر عدداً. أذكر منهم صالح بساطة وثابت حافظ وعبد الحسيب عدي وعلي عبد الرزاق وعبد العظيم الأتاسي وصلاح شيخ الأرض وسعيد مصري وممدوح الدروبي وعبد اللطيف ضاشوالي.

وقد تقلبت الحياة وصروفها بهؤلاء الطلاب بعد تخرجهم إلى الحياة بين إقبال وإدبار وبين طول عمر وقصره فسبحان الحي الباقي.

أما أساتذتنا فكان في طليعتهم في صف الفلسفة جميل صليبا بطبيعة الحال، وقد شرع في إلقاء دروس علينا بأن وضع أمامه كتاباً بالفرنسية في علم النفس فكان يلقي الموضوع بما يشبه الإملاء نقلاً من الكتاب، فكان من السهل عليّ جداً أن أكتب ما يقول. وبعد الانتهاء من علم النفس انتقل إلى المنطق ثم إلى ما وراء الطبيعة وألقى مع هذه الدروس

دروساً في الترجمة. على هذه الصورة كانت دروس جميل صليبا في السنة الأولى من قيامه بالتدريس.

كنت أشعر في دروسه بكفاءة ممتازة وتجلت لي هذه الكفاءة بعدئذ على نطق واسع جداً فيما كتب وصحح وأشرف على طبع كتب قديمة بأسلوب علمي رائع. ولكن دروسه في صف الفلسفة لم تكن جذابة تدل على قدرة كبيرة في التدريس. ولا أذكر أنه ألقى دروساً في كيفية المقارنة بين الموضوعات الفلسفية، وهو ما كان يجب أن يفعله، فلذلك جاءت فحوص طلاب الثانوية ضعيفة في الفلسفة بخلاف الذين درسوها في الثانويات الأجنبية كثانوية الأرض المقدسة بحلب. وهذا ما سمعته منه نفسه.

أما الرياضيات فكان أستاذها جودت الهاشمي، وله شهرة واسعة فيها. فكان هو الركن في تدريسها في صف الرياضيات. وكان من برامج البكالوريا أن يتلقى طلاب صف الفلسفة أيضاً دروساً في بعض فروع الرياضيات فتلقيناها على يده. ورأيته ذا كفاءة يلقي المسائل الرياضية من كتاب فرنسي يحمله وكنت على جانب من الكفاءة فيها فاسترعيت نظره. ولكني في تدريسه لم أجد فرقاً يذكر بينه وبين أستاذينا في حلب باكير فكرت ومصطفى السواس. ودمشق الوفية لأبنائها كرمته بعد وفاته فسمت تجهيز دمشق في بنائه الجديد بثانوية جودت الهاشمي.

أما التاريخ، وكان مهماً جداً في قسم الفلسفة من البكالوريا الثانية، فكان أستاذه حسن يحيى الصبان وهو ضابط متقاعد عمل في العسكرية العثمانية والفيصلية، ولم يكن التاريخ من اختصاصه، ولم يكن يستند في دروسه إلى كتاب عربي فكانت دروسه سطحية جداً لا تستحق أن تنقل بما كان يسمى (بالنوط). فاعتمدت في دراستي على كتاب بالتركية التي أتقنها ولكن هذا لا ينفي ما كان عليه هذا الأستاذ من التواضع ولين الجانب والرغبة في إفادة تلاميذه في حدود استطاعته.

وكان الدكتور يحيى الشماع يتولى تدريس الكيمياء والدكتور جودت الكيال تدريس التشريح والغريزة. أما الفيزياء فقد ألقى دروساً منها علينا هاشم الفصيح الذي عاد في سنتها مع جميل صليبا من فرنسة، ولم تكن له يومئذ شخصية تحمل طلابه على تقديره. وهؤلاء الأساتذة الثلاثة كانوا دون زميليهما اللذين درّسا تلك الدروس في ثانوية حلب وهما وهبي الوفائي والدكتور فؤاد حمدي.

أما مدير المدرسة فكان محمد علي الجزائري، وأذكر أنه لقيني قبل انتهاء العام الدراسي بقليل وقال لي مما أذكره أنه راقب سلوكي ودراستي وهو يهنئني على ما رأى منهما،

وكان يتكلم بأبوة رحيمة، فدل بما قال أن الطلاب كانوا تحت رقابته.

وأخيراً جاء فحص البكالوريا الثانية والأولى. فكانت الدورة الأولى للامتحانات الخطية، وفي الفلسفة كانت هذه المادة أول مواد الامتحان. وكان السؤال يتضمن ثلاثة موضوعات على الطالب أن يختار موضوعاً واحداً منها. أولها كان حفظياً والثاني مقارناً والثالث موقوفاً على ألمعية ذهنية لطلاب لم تتيسر لهم الدراسة كثيراً. وأذكر أن الحفظي كان في المنطق والثاني في (الإرادة والعادة) ولأيهما تكون الغلبة عند اصطدامهما، أما الثالث فلا أذكره. وقد اخترت الموضوع الثاني وأفضت في الكتابة فيه، كما اختاره ميشيل عفلق، وأظن أن أكثر رفاقنا اختاروا الموضوع الأول.

وأدينا في اليوم نفسه فحصاً في الترجمة وفحصاً ثالثاً في التاريخ وكانت أسئلته كأسئلة الفلسفة. وعلى هذه الصورة جرى امتحان تلامذة الرياضيات في دروسهما، وجئنا في اليوم التالي فأعلنت النتائج وكنا جميعاً من الناجحين ما عدا واحداً فأسفنا على عدم نجاحه. وطلبوا منا أن نأتي في اليوم التالي للامتحان الشفهي، ولما جئنا أعلنوا تأجيل الفحص يوماً آخر لأنه تبين أن التلميذ الذي أعلنوا عدم نجاحه كان ناجحاً وإنما وقع خطأ في وضع علاماته لآخر غير ناجح، وقد استدعوه من حمص، وأما غير الناجح فقد اعتبر إعلان نجاحه حقاً له لا يجوز الرجوع عنه، وكان من حلب. وقد لعب الحظ الذي لا يصدق في نجاحه في البكالوريا الأولى وجاء ولعب في نجاحه في الثانية فسبحان مقسم الحظوظ.

وتمت الامتحانات الشفهية في يوم واحد، وعند الغروب أعلنوا أسماء الناجحين فكنا جميعاً منهم ما عدا الذي نجح بالخطي بمصادفة الحظ، ولكنه نجح في الدورة الثانية في الشفهي أيضاً من باب العطف.

وقد اتصل بي الدكتور جميل صليبا وأكد لي أن ما كتبته في إجابتي كان دليلا على دراسة متمكنة، ولكن إجابتي لم تكن هي المطلوبة لأن المطلوب كان هو المقارنة بين العادة والإرادة وتغلب إحداهما على الأخرى كما أرى وليس سرد المحفوظ من كل منهما. وميشيل عفلق كان أيضاً مثلي في فقدان المقارنة وإن كان دوني في سعة الدراسة والحفظ. أما الذي لمع في الإجابة فكان طالباً من حلب من مدرسة الأرض المقدسة (الشيباني) هو أنور حاتم وكان حائزاً قبلاً على البكالوريا الثانية في الفرنسية.

وقد طلب مني الدكتور جميل صليبا أن أنصرف إلى جمع أماليه التي نقلتها عنه وإرسالها إليه، فنزلت عند رغبته وقضيت الصيف كله في الجمع والتهذيب وبعثت المجموع إليه

فشكرني بكتاب تلقيته منه، وسمعت من طلاب كثيرين أنهم تداولوا هذا المجموع ولا أدري إلى أين انتهى الآن.

ولما انتهت امتحانات البكالوريا أقام زميلنا صلاح شيخ الأرض من الناجحين في الرياضيات حفلة للأساتذة وزملائه الطلاب في داره. فذهبنا إليها وجلس الأساتذة في إحدى غرف الدار والتلامذة في صحنها، وكانت الضيافة كما تسمى باللهجة الدمشقية (قايماق) أي بوظة (جيلاتي ـ دوندرمة) وهي من السحلب. وطلب مني صلاح أن ألقي كلمة في شكر الأساتذة ووداع الزملاء، فوقفت أمام عتبة الدار وألقيت كلمة سمعت من الزميل صلاح (وصار مهندساً في دراسته العليا) أنها أعجبت الأساتذة كثيراً.

لقد أحببت دمشق كثيراً وأحببت (مكتب عنبر) كما أحببت رفاقاً لمست فيهم كل مكارم الأخلاق من شهامة وإخلاص.

إن طلاب الصفوف المختلفة لا يختلط بعضهم ببعض ولا يتعارفون بما فيه الكفاية، ولكن الداخليين منهم بعد انصراف النهاريين إلى منازلهم يتقاربون وقد تقوم بينهم صداقات وطيدة. أذكر أني كنت قد عرفت خالد بكداش من طلاب السنة العاشرة حق المعرفة كما عرفت وجيه السمان من السنة نفسها وقامت بيننا صداقة وطيدة. أما الشاعر الشهير أنور العطار فكان نسيج وحده في رقة الطبع وفي الإخلاص لرفاقه. وعرفت زميلاً من العاشر من بني الطباع لا أذكر اسمه، وكان محمد الجيرودي من الصف الحادي عشر. وأما علي الطنطاوي وصلاح بيطار من الصف نفسه فلم يكونا داخليين. كل هؤلاء عرفتهم وعرفت كثيرين غيرهم. وما زلت أحتفظ بصور بعضهم الفوتوغرافية المهداة منهم إليّ. وعندي كتاب (قبض الريح) للمازني أهداه إلي شاعرنا أنور العطار بعبارة تقطر شعراً قال فيها: (هدية العين إلى إنسانها) وذيلها بتوقيعه وتاريخ حزيران (يونيو) ١٩٢٨.

وأذكر أن أستاذنا يحيى الشماع جاءنا يوماً بخبر وصول أول (راديو) إلى دمشق وقد جاء به محمد علي العابد، وحدثنا عنه، فهفت نفوسنا لرؤيته وقد استأذن صاحبه في زيارته والسماع منه، فأخذنا الأستاذ في إحدى العشيات إلى دار العابد في حي (سوق ساروجة) وكانت من أفخم دور دمشق وصاحبها من أكبر وجهائها، وهو ابن عزت باشا العابد من رجال السلطان عبد الحميد، وسبق أن تولى سفارة الدولة العثمانية في واشنطن وانتخب رئيساً للجمهورية السورية في عهد الانتداب. واستقبلنا الرجل بترحاب ورأينا الراديو وعمل أمامنا وسمعنا منه ما سمعنا من عدة محطات كان يذكر أسماءها أحد أبناء الوجيه المشار إليه، فلم نر إلا آلة ضخمة أقرب إلى (البيانو) ملصقة بالحائط، ولم نسمع إلا

كلمات متقطعة تتخللها خرخرة قاسية، وطلب الأستاذ الشماع مني أن ألقي كلمة في شكر صاحب الدار فطلبت من زميلي الأستاذ عفلق أن ينوب عني في تلبية هذا الطلب فألقى بضع كلمات كانت تناسب المقام. ولما خرجنا مترافقين اتفقت كلمة الأستاذ عفلق وكلمتي على أن (الفونوغراف) سيظل هو السائد أمداً طويلاً، وأن الراديو على أهمية آثاره في تطور الحياة السياسية والفكرية يحتاج إلى زمن طويل ليؤتي ثماره المأمولة منه. ولكن هذا الذي ذهبنا إليه يومئذ قد كذبه وقت قصير لم يتجاوز بضع سنوات لأن الراديو سنة ١٩٣٢ أخذ يلعلع بأعلى صوت وأوضح بيان في دور كثيرة.

ومما أذكره أيضاً وأنا في (مكتب عنبر) أن تاج الدين الحسني لما تولى رئاسة الوزراء واختار محمد كرد علي وزيراً للمعارف طلب أستاذنا جميل صليبا أن نزوره ونطلب منه إحداث كلية للآداب في الجامعة السورية التي كانت مؤلفة من كليتين هما الحقوق والطب وكلتاهما من بقايا العهد العثماني. وطلب الأستاذ صليبا مني بالذات أن ألقي كلمة في هذا الطلب، ولكن وفد الطلاب لم يقتصر على الصف الثاني عشر بل انضم طلاب من صفوف أخرى. فذهبنا في الموعد المضروب وألقيت كلمتي أمام الوزير ثم أخذنا الوزير إلى الرئيس وارتجلت كلمة أمامه فلقينا منه كل ترحاب. ويظهر أن صدى كلمتي كان كبيراً وإن لم أشعر به، وبعد عشرين عاماً تلقيت من الأستاذ علي الطنطاوي كتاباً من مصر مؤرخاً في ١٩٤٨ يشير فيه إلى تلك الكلمة قائلاً عنها وعني:

«ما كل طالب يجل رفقاءه، بل ندر أن يشعر طالب لزميله باحترام وأنا أشهد بالله أني يوم أدخلنا الأستاذ كرد علي على الشيخ تاج لنشكره على ما فكر به من افتتاح كلية للآداب وتهيأ كلٌ للكلام ثم تكلمتم أنتم بكلام أستاذ رصين يضع الكلم مواضعها ويمدح بمقدار ويذكر الحق بأدب ويتأدب من غير مجانبة للحق... من ذلك اليوم أكبرتكم ولبثنا نحن ورفاقنا أياماً نتحدث عنكم وننظر إليكم بإجلال وما كنا نجل أكثر الأساتذة. إلخ».

ومن لطيف ما أذكره أن الشيخ بدر الدين الحسني فقيه دمشق ومحدثها الأكبر برواية الأحاديث النبوية زار (مكتب عنبر) يوماً على حين فجأة وجاء إلى صفنا أول ما جاء فسأل عن الدرس فقيل له الفلسفة فطلب أن يسأل أحد التلامذة عن الفلسفة فأشار الأستاذ صليبا إليّ بالنهوض فنهضت ونظرت إلى محياه فإذا بعينيه تقدحان بالذكاء الحاد مما لم أر قبلاً ولا بعداً مثله وكبار الفقهاء يحفون به، وإلى جانبه مدير المدرسة وبعض الأساتذة، فسألني عن الفلسفة فإذا بي في لحظة واحدة أنسى من رهبة الموقف كل ما تلقيته من الأستاذ صليبا، وما خطر ببالي سوى تعريفها الوارد في الكتب العربية كما حفظته من

أستاذنا الشيخ الطيب التونسي فأجبته به فوراً:

«الفلسفة علم بأعيان الموجودات وأحوالها على ما هي بقدر الطاقة البشرية».

فسُرّ الشيخ بالتعريف ثم سألني عن بعض ما جاء فيه فأجبته بما كنت أعلم. ثم سألني عن المنطق وتعريفه فأجبته كذلك بتعريف الشيخ الطيب التونسي بأن:

«المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر».

فناقشني كذلك في بعض جوانب التعريف، وسألني بعدئذ عما ندرسه من الرياضيات، وطلب مني جودت الهاشمي حل مسألة جبرية فحللتها بسرعة وهنا ظهرت سعة معلومات العلامة بدر الدين الحسني فأخذ يناقشني في أصول الحل وأبدى صورة للحل أشد اختصاراً مما ذكرت نقلاً عن المصادر العربية القديمة.

ثم خرج الشيخ ولا أدري إن كان زار صفوفاً أخرى وسأل وفحص كما صنع في صفي ومعي بالذات، وقد سمعت من الأستاذ صليبا إعجاباً كبيراً بما ذكرت من التعريفين وقارن بين التعريف الحديث والتعريف القديم في نطاق دراسة الفكرة البشرية.

من كل ما قدمت من صور دراستي في (مكتب عنبر) كنت من تتجه إليه الأنظار، ولما توليت وزارة العدل في الشهر الأول من سنة ١٩٤٣ زارني زميلي في المكتب زكي المحاسني وكان أديباً وشاعراً يتولى تدريس تاريخ الأدب العربي، وأهدى إليه كتابه (النواسي شاعر من عبقر) مقدماً إهداءه بالعبارة التالية:

«أسلم عليك بالوزارة رافعاً كتاب (النواسي) ذاكراً مخايل النجابة التي بدت عليك أيام الطلب. كنت أقول إنك ستكون أحد أعلام هذه الأمة وها قد صرت في سنة مبكرة أكسبت فيها لذاتك وأصدقاءك زهواً بما قارنت من الرفعة والمجد».

ولم يكن بين وزارتي وبين التعليم الذي كان هذا الرفيق الأديب الألمعي يتولاه أية صلة تحمله على مثل هذا الإهداء سوى صدق شعوره مما رآه مني في عهد التلمذة بمكتب عنبر.

هذه هي صورة لعهد الدراسة البدائية والثانوية في العهد العثماني وما بعد العثماني جهدت في تصويره على أصدق ما رأيت إلى سنة ١٩٢٨.

الجامعة السورية

انتسبت إلى كلية الحقوق في الجامعة السورية وكانت تسمى معهداً إلى أن أبدل اسم المعاهد بالكليات بمسعى السنهوري لما تولى مع ساطع الحصري إصلاح الجامعة بصورة خاصة والمعارف بصورة عامة.

والجامعة السورية سنة انتسابي إلى كلية الحقوق سنة ١٩٢٨ كانت مؤلفة من كليتين

إحداهما الطب وكانت تضم الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والأخرى الحقوق، وهما منشأتان في العهد العثماني بعد إعادة العمل بالدستور سنة ١٩٠٨ على الغالب.

وكانت الدولة العثمانية أحدثت كلية للحقوق في بيروت وأخرى في قونية وثالثة على ما يذهب بي الظن من غير تأكيد في بغداد بالإضافة إلى كلية استانبول. وقد عينوا مصطفى برمده أستاذاً في كلية بيروت نقلاً من معلمية العلوم المدنية من المكتب السلطاني في حلب، ثم نقلوا كلية بيروت إلى دمشق في أواخر الحرب العظمى الأولى لما أوشكت بيروت على السقوط بيد الفرنسيين.

وجامعة دمشق وقد سميت بالجامعة السورية قد ترعرعت ونشأت بمساعي الدكتور رضا سعيد الأيتوني وكان مختصاً ألمعياً بطب العيون، وكان يتولى عمادة كلية الطب إلى جانب رئاسته للجامعة. وبمساعي عبد القادر العظم عميد كلية الحقوق، على ما قيل من ضعفه في المادة التي كان يُدرِّسها وهي الاقتصاد السياسي مع أنه لم يكن فيها كذلك. والغريب أن محمد كرد علي طلب رئاسة الجامعة لنفسه من دون أي استحقاق لها من كفاءة.

وأخذت أواظب على كلية الحقوق، فأول ما لاحظت أن أكثر الأساتذة كانوا من مأذوني كلية الإدارة لا الحقوق في استانبول. فعميد الكلية عبد القادر العظم وشاكر الحنبلي أستاذ الأراضي والإدارة وفوزي الغزي أستاذ الدولي العام وعارف الخطيب كلهم كانوا من خريجي (كلية الإدارة).

وكان قسم آخر من الأساتذة من غير المأذونين أصلاً كفارس الخوري أستاذ المالية والأصول الحقوقية (المرافعات) فقد كان متخرجاً بالعلوم بدرجة B. A من الجامعة الأميركية. ولكن ألمعيته الذهنية والأدبية وما اكتسبه بممارسة عضوية محكمة التجارة والمحاماة من القانون كان فوق التصور بالإضافة إلى قدرته الخطابية. وكذلك الذين كانوا قبلهم من أمثال عارف النكدي أو أساتذة المجلة كالشيخ علي عياد والشيخ سعيد مراد الفلسطيني وأستاذ الفرائض الشيخ أبي اليسر عابدين فقد كانوا من خريجي دروس الجوامع.

أما الذين أذكرهم من خريجي الحقوق فكانوا: سعيد المحاسني أستاذ المجلة وفائز الخوري أستاذ الجزائيات من قانون وأصول وسامي الميداني أستاذ الدولي الخاص في الصف الثالث.

كانت دروس السنة الأولى من الكلية هي مجلة الأحكام العدلية وقانون الجزاء (العقوبات) والاقتصاد والحقوق الرومانية والحقوق الدولية العامة واللغة العربية واللغة الفرنسية.

وتدريس هاتين اللغتين كان لضعف الطلاب فيهما ولا سيما الطلاب الذين كانوا يقبلون في الكلية بالامتحان بشهادات عثمانية، ولكنهما بعد ثلاث أو أربع سنوات من إحداث البكالوريا تم إلغاؤهما.

كان أول درس تلقيناه درسنا في قانون العقوبات الذي كان يتولاه فائز الخوري، وهو أستاذ ذو شخصية قوية جداً، وكان قد نقل من الفرنسية إلى العربية كتاب العلامة الفرنسي غارو نقلاً ضعيفاً جداً لم يثمر أي ثمرة. ولم يلتفت في درسه إلى أي نص يتعلق بالقانون العثماني. ولولا أن هذا القانون مأخوذ في الأصل من القانون الفرنسي لتخرجنا من كلية الحقوق ونحن لا نعرف شيئاً عن القانون المعمول به في بلادنا. وكان من أصول تدريسه أن يطلب من أحد الطلاب أن يقرأ بضع صفحات من الكتاب المترجم ثم يلخصه بملاحظات عامة يخلط فيها الجد بالهزل أحياناً.

ومن طريف ما أذكر أنه طلب من الطلاب في أوائل دروسه في السنة الأولى أن يقوم الطالب الذي يستطيع أن يقرأ بلا خطأ نحوي أو صرفي أو غيرهما، فرفعت يدي فاستغرب الطلاب ذلك مني، فلما أخذت أقرأ بمنتهى الصحة والسلامة وقفت عند كلمة (طبيعية) فقرأتها (طَبَعِيّة) للدلالة على أن النسبة إلى (فعيلة) فَعَلي لا فَعِيلي، فتصايح الطلاب فأسكتهم قائلاً إن الصحيح ما قرأ زميلكم، ومن يومها صرت القارىء الدائم لكتاب الأستاذ الخوري في السنتين الأولى والثانية.

كان فائز الخوري إلى قوة شخصيته ذكياً جداً ولكنه لا يهيىء دروسه ولا يمارس الحقوق الجزائية محامياً أمام المحاكم ولا يعرف الفروق التي قامت في الاجتهاد بين القضاء الأهلي والقضاء المختلط. وكان قد تولى القضاء قاضياً ومستشاراً أمداً قصيراً، واكتفى بذلك وظل متأثراً بما اكتسبه بالتطبيق من الاجتهاد العثماني وكأنه لم يدرس في باريس ولا ترجم كتاب الحقوق الجزائية لغارو من الإفرنسية إلى العربية.

أما الأستاذ سعيد المحاسني أستاذ المجلة فكان الذكاء يقطر من عينيه وكان وضع كتاباً في المجلة نقلاً وتلخيصاً من شرح العلامة التركي الشهير علي حيدر، وهو يقع في ثلاثة أجزاء. ولكن التلخيص لم يكن حسناً ولا الترجمة، وقيل إن كثرة أشغاله في المحاماة لم تترك له وقتاً ليتولى التأليف بنفسه فاستعان عليه بأحد أقاربه من بني المحاسني. أما في الدرس فكان يشرع في البحث الذي وقفنا عنده في الدرس السابق فيفيض فيه في حدود الكتاب مضيفاً إليه ما وقع له في التطبيق وكثيراً ما كان مفيداً جداً.

على أن الخطأ كل الخطأ في تدريس المجلة كان في عدم الالتفات إلى أنها في أكثر أقسامها

ملغاة، وأن الباقي منها مختلط بما هو نافذ، والملغى منها غير معروف تماماً، لأن (النظام العام والآداب العامة) كما وردا في المادة /٦٤/ من الأصول الحقوقية (المرافعات) لم يكونا مفهومين بالمعنى الصحيح عند خريجي كلية حقوق استانبول. مع أن القضاء المختلط استطاع بالمادة /٦٤/ المذكورة أن يقيم للتشريع السوري كياناً رفيع الشأن بالاجتهاد.

والغريب أننا درسنا المجلة كما درسنا قانون الأراضي الملغى كأنه قائم بتمامه بعد صدور التشريعات العقارية الحديثة التي وضعها الانتداب الفرنسي بعد التحديد والتحرير وإنشاء السجل العقاري.

أما الأستاذ فوزي الغزي أستاذ الدولي العام فهو الوحيد الذي كان يلقي دروسه بطلاقة بعد تهيئة متقنة، ولا يخرج عن نطاق درسه مع طلابه فكان محل إعجابهم وتقديرهم واحترامهم الكامل.

وكان عميد الكلية الأستاذ عبد القادر العظم يلقي دروساً في الاقتصاد السياسي، وهو كما سبق وأن قلت من مأذوني (كلية الإدارة) وتولى عدة قائمقاميات (مدير مركز) وفي العهد الفيصلي تولى متصرفية حماة. وكان كتابه منقولاً من كتب تركية، وربما كانت النقول بأكثرها من أمالي الاقتصادي المشهور محمد جاويد بك وزير المالية في عهد الاتحاد والترقي. وكتابه كان موضوعاً بلغة عالية قيل إن الفضل فيها يعود للأستاذ عبد القادر المغربي. ولا أدري صحة هذه الرواية. وكان درس الأستاذ العظم هادئاً يكرر بعض الملاحظات التي يراها مهمة.

وهؤلاء الأساتذة الذين ذكرتهم في السنة الأولى ما كانوا يعرفون الفرنسية ما عدا فائز الخوري ولا أدري مدى إتقانه لها محدثاً وكاتباً وخطيباً ولم أسمع عنه أنه ترافع أمام القضاء المختلط.

أما الأستاذ الذي أعجبت به كل الإعجاب وسد نقصاً كبيراً في دراستي الأدبية فكان الشيخ عبد القادر المغربي. وقد درسنا عليه ديوان الحماسة، إذ انتخب لنا حوالى ثلاثين قطعة من مختلف كتبه كما قسمها أبو تمام في الحماسة والأدب والرثاء وسائر أبوابه. فكان يفسر كل بيت وما فيه مما يسترعي النظر من قواعد اللغة العربية ووجوه البلاغة، ويفيض في الشرح والمقارنة والاستعادة فدل بذلك على تهيئة للدرس وعلى محصول أدبي واسع متوافر عنده في الأصل.

وكانت مادة اللغة تابعة للفحص كالدروس الأخرى، وفي السنة الأولى كان فارس الخوري يفحص مع الأستاذ المغربي، ويسمى الفاحص غير الأستاذ (المميز) باصطلاح تلك

الأيام وهو مأخوذ من مصطلحات العهد العثماني، وكنت قد حفظت كل القطع التي ألقاها علينا الأستاذ المغربي. وأنشدت القطع التي سئلت عنها في الفحص حفظاً. أما القواعد ووجوه البلاغة فيها فكانت سهلة بالنسبة لي فسر الأستاذان الخوري والمغربي كل السرور.

أما درس الفرنسية فكان أستاذه ضعيفاً جداً والاستفادة منه محدودة إن لم نقل شبه معدومة.

ولما انتقلنا إلى الصف الثاني كانت الدروس الجديدة هي قانون التجارة وقانون الأراضي والحقوق الإدارية والأوقاف، ومضافة إلى تتمة المجلة والحقوق الجزائية في أصول المحاكمات للشارح الفرنسي غارو والاقتصاد السياسي لعبد القادر العظم والدولي العام، وقام بتدريسه سامي الميداني من كتاب المرحوم فوزي الغزي بعد مقتله، إلى اللغتين العربية والفرنسية.

وعثمان سلطان أستاذ الحقوق التجارية كان من خريجي كلية الحقوق في استانبول. وكان متقناً لمادته في حدود مفهومها في الفقه والاجتهاد القضائي العثمانيين، وكان مفهوماً مغلوطاً مع الأسف، على غرار ما كانت تقضي به محكمة التمييز السورية (النقض) في عهد مصطفى برمده والذين كانوا قبله في الرئاسة، في الوقت الذي كان فيه القضاء المختلط يصول ويجول في هذا القانون المأخوذ في الأصل من مصادر أجنبية في حدود الفقه والاجتهاد الفرنسيين المتطورين وفق الحاجة. وحسبي للدلالة على مدى الفارق بين اجتهاد قضائنا الأهلي وبين الجاري عملياً في تطبيق قانون التجارة في البنوك (المصارف) أن اجتهادنا كان لا يقبل الجيرو على بياض ويعتبره وكالة تسري عليها (أي على الجيرو نفسه) أحكام الوكالة المدنية الواردة في مجلة أحكام العدلية على ما بين هذه المجلة الفقهية وبين قانون التجارة من فروق لا تقبل التوفيق. وهذا المثل الواحد أوردته لشموله وجريانه باستمرار كل يوم في أحكام أخرى ولا سيما الإفلاس.

وعيب الذين قاموا بتدريس قانون التجارة من عثمان سلطان ومن كان قبله أنهم كانوا لا يعرفون الفرنسية، والقضاة كانوا مثلهم، ولم يدروا أن الامتيازات الأجنبية في الأصل لم تُطلَب من الدولة العثمانية وهي في أوج مجدها إلا لحسن تطبيق المعاملات التجارية عند الخلاف عليها بين طرفين عثماني وأجنبي.

ولو التفتوا بعض الشيء إلى ما يجري في البنوك السورية وما يقضي به القضاء المختلط لكان في الاحتمال أن يرجعوا عن آرائهم المغلوطة.

وكتاب عثمان سلطان يكرر القاعدة الواحدة بنصها القانوني وشرحها ثم إعادة النص

والشرح، وهو منقول من مصادر تركية ولا سيما شرح رشيد باشا.

وكان عثمان سلطان يلقي دروسه بعد تهيئة وكانت له مكانة محترمة عند الطلاب.

أما شاكر الحنبلي فمكانته الرسمية والشخصية كانت رفيعة. وهو من مأذوني كلية الإدارة (مكتب الملكية) في استانبول وتولى عدة قائمقاميات في العهد العثماني، وكان قد تولى قائمقامية الباب شمالي حلب ثم وظف في وزارة الأوقاف في استانبول. ولما عمد حزب الاتحاد والترقي إلى تعيين متصرفين (محافظين) من أبناء البلاد العربية عينوه متصرفاً لحماة، وقد سبقه هاشم الأتاسي إلى متصرفية عكا ثم بوردور قرب آدنة وعطا الأيوبي إلى متصرفية اللاذقية.

والحنبلي كان مشهوراً بالأدبين العربي والتركي ويكتب فيهما بلغة تسترعي النظر بإشراقها.

أما دروسه في قانون الأراضي والإدارة والأوقاف فكانت على غرار الأسلوب العثماني تماماً. ومع أن قانون الأراضي مضى عليه وقت طويل وطرأت عليه تعديلات كثيرة، ولا سيما في الانتقال، أي في إرث الأراضي الأميرية، فقد أحاط الحنبلي بها جميعاً، ولكنه لم يحط بالتشريعات العقارية الحديثة التي أصدرها الانتداب الفرنسي مع أنه أوردها بنصوصها في آخر كتابه لأنها كانت خارجة عن مستواه العلمي. وأما في الحقوق الإدارية فقد استقى مصادر بحثه من دروسه القديمة ومما كان يلقى في كلية الحقوق في جامعة استانبول في عهد الجمهورية حتى أننا قارنا مع زميل مأذون من كلية الحقوق في إستانبول بين كتابه وكتاب الأستاذ التركي فوجدنا التطابق في المبادىء يكاد يكون تاماً. والغريب أنه لم يأت في دروسه على ذكر مسهب للقوانين الإدارية النافذة في سورية، على أن كتابه وهو يقع في جزأين كان دون الكتب المصرية كثيراً. أما الأوقاف، فكتابه كان وجيزاً في حدود الأحكام الشرعية إجمالاً.

وكان ينفرد بأسلوبه في إلقاء دروسه. فكان ما يلقيه تكراراً حرفياً للكتاب. وهذا ما كان يعيده عاماً بعد عام. فلو سمع أحد درساً من دروسه (وكان يلقيه ماشياً) في عام وسمع الدرس نفسه بعد ثلاثة أو خمسة أعوام لما وجد فرقاً بين درس ودرس ولا بين درس وكتاب.

والغريب أنه تولى تدريس ثلاث مواد مختلفة الموضوع ليس بين إحداها والأخرى رابطة، إذ ما صلة الحقوق الإدارية بقانون الأراضي وما صلة الإثنين بالأوقاف. وكان، على طلاقته في إلقاء اللغة العربية لا يعرف الفرنسية.

أما دروس الجزاء للأستاذ فائز الخوري والاقتصاد للأستاذ عبد القادر العظم والمجلة للأستاذ

سعيد المحاسني والمغربي في العربية فقد كانت على نحو الأسلوب الذي وصفته في دروس السنة الأولى، وتضاعفت استفادتي من دروس المغربي في ديوان الحماسة، وأما الفرنسية فلم يكن لها شأن يذكر.

ولما كنت في الصف الثاني من الحقوق افتتحت كلية الآداب وكانت دروسها تلقى بعد الظهر، فأسرعنا بالمواظبة على دروسها، وكان الدرس الأول للأستاذ شفيق جبري رئيس ديوان وزارة المعارف، وكانت محاضراته طوال العام في المتنبي، وقد جمعها في آخر العام في كتاب سماه (المتنبي مالىء الدنيا وشاغل الناس) وكان الأستاذ جبري يلقيها ببيان رائع وكفاءة قوية ممتازة في الإلقاء. وقد أثارت محاضرته الأولى جدلاً بين الطلاب، وبين الأدباء عموماً، لأنها كانت في الأدب وتعريفه بأنه (ألهية) فقال المعترضون إنه ليس بالألهية ودار الجدل حول ذلك.

وفي اليوم الثاني حضرت درس الأستاذ عبد القادر المغربي وكان في شعر المتنبي وكان اختياره من قصائده واقعاً على قصيدة:

إذا كان مدح فالنسيب المقدم   أكل فصيح قال شعراً متيم

وقال في ابتداء شرحه إنه اختار هذه القصيدة لأنها قيلت في شهر شوال ونحن الآن في هذا الشهر من عامنا الحالي الذي وقع فيه افتتاح هذه الكلية، ثم أخذ يفيض في شرح القصيدة وتحليلها وفي أسلوب المتنبي في التأريخ لغزوات سيف الدولة واختيار مناسبات المديح، وكان في درسه فياضاً في بيانه الرائع وعلمه الواسع.

وحضرت درساً للأستاذ جميل صليبا لا أذكر موضوعه ولكني أذكر قوة ما احتواه من العلم في قوة بيان.

وكان ثمة دروس أخرى وأساتذة آخرون ما عدت أذكرها ولا أذكرهم لأني لم أكن أنوي الانتساب إلى الكلية لأن ما بقي لي من المدة في كلية الحقوق ما كان يساعدني على إكمال الدراسة فيها فاقتصرت في الحضور على دروس الأستاذ المغربي وبعض دروس الأستاذ جبري.

هكذا كان افتتاح كلية الآداب التي طلبت إنشاءها بالكلمة التي ألقيتها أمام وزير المعارف وكررت الطلب أمام رئيس الدولة بكلمة أخرى ارتجالية.

ولما انتقلنا إلى السنة الثالثة كان فارس الخوري هو الأستاذ الذي اتجهت إليه الأبصار بوصفه قانونياً كبيراً يتولى تدريس أصول المحاكمات الحقوقية (قانون المرافعات) وهو الاصطلاح الذي صدر به هذا القانون وصدر له تعديل مهم جداً بسعته وموضوعه في أيام الاتحاديين

سمي بالذيل. وهذا القانون يتصل بالمجلة في الأصول كما يتصل بها وبغيرها في موضوع الالتزام بالمادة /٦٤/ منه. فهو من هذه الوجوه مهم جداً، وكان فارس الخوري يدرس مع أصول المحاكمات النظام المالي للدولة رغم فقدان الصلة بين الدرسين، وله في كل منهما كتاب مفصل كان خير ما ألف أساتذة الكلية من الكتب في تلك الأيام.

وفارس الخوري لم يدرس الحقوق وإنما هو مأذون في العلوم من الجامعة الأميركية في بيروت. وقد تولى تدريسها في مدارس دمشق وتعاطى التجارة وانتخب عضواً لمحكمة التجارة فاكتسب خبرة قانونية ساعدته على مزاولة المحاماة. ومن المحاماة لمع في القانون فصار يعد من رجاله البارزين في دمشق. وساعده على ذلك فرط ذكائه وسرعة بديهته وقوة خطاباته وسعة كفاءته الأدبية في العربية مع إتقانه التركية. وانتخب نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان العثماني (وهو ما كان يسمى به مجلس النواب) فلمع فيه وصار بين أكفأ الأكفياء من نوابه القلائل. وفي مجموعة مجلس النواب العثماني التي اطلعت عليها في مكتبة أسعد أفندي العينتابي الحلبي كان اسمه يتوالى في كل جلسة خطيباً ومعلقاً، ولم يستطع أحد من نواب البلاد العربية أن يجاريه في هذا الميدان أو أن يقترب منه. ولو دام العهد العثماني لكانت الوزارة جاءته كما جاءت سليمان البستاني في عهد الاتحاديين أنفسهم. ورغم الظلم الذي لاقاه من جمال باشا ظل اسمه عالياً في مجلس النواب.

أما تدريسه فلم يكن على شيء من المستوى الذي ذكرته عن كفاءته آنفاً. كان يطلب قراءة فصل من كتابه أو صفحات من فصل فيعلق عليه شارحاً وموضحاً ما غمض على الطلاب أو مجيباً عما سأل عنه أحدهم. وفي نسخة كتابه من الأصول التي أحتفظ بها تعليقات قيمة من تلك التوضيحات والتعليقات. ولا أدري لماذا اختار هذا الأسلوب من التدريس في إلقاء محاضرات في موضوع البحث على كفاءته، وكذلك في درس علم المالية.

أما سامي الميداني أستاذ الدولي الخاص فكان ضعيفاً جداً في هذه المادة التي لم يقترب منها أحد من الأساتذة لذهابهم إلى أنها من القانون العام (الحقوق العامة) مع أنها أقرب إلى القانون الخاص لأن موضوعها الأساسي هو تنازع القوانين في المكان، وهذا من صميم القانون الخاص. أما بحث الجنسية فيه فلم يكن بذي بال وقد عدوه من مباحث الحقوق الإدارية.

وكان الأستاذ الميداني (وهو دكتور في الحقوق من ألمانيا) نقل كتاباً إلى العربية من الفرنسية في الدولي الخاص لا يمكن فهمه إطلاقاً للغته المعقدة وأخطاء الترجمة فيه وحذف ما لم يفهمه منه. وهذا مما أكده لي فيضي الأتاسي الذي رجع إلى الأصل الفرنسي، كما

ذكر عبد اللطيف الشطي الذي أشرف على سلامة لغة التعريب أن المترجم كان لا يقيم وزناً لأمانة النقل.

وكان الأستاذ الميداني ينطلق في إلقاء درسه كخطيب وأستاذ ولكن من دون أن يُفهم شيء من درسه إذا قورنت جملة من كلامه بجملة تليها. وكان كثيراً ما ننتبه مع فيضي الأتاسي إلى كلامه فلا نرى رابطة بين جملة وأخرى، ولما أريد إصلاح كلية الحقوق كان الميداني في رأس المطلوب تسريحهم.

أما الشيخ أبو اليسر عابدين فكان درسه في الأحوال الشخصية والفرائض الإسلامية، أي المواريث، وهي مادة صعبة في ذاتها زادها الأستاذ المشار إليه صعوبة بلغته المعقدة المنقولة حرفياً من كتب فقهية عويصة اللغة.

وكان ثمة درس يتولاه الدكتور ميشيل شمندي هو الطب الشرعي وكانت له شهرة واسعة فيه، ولكنه في دعوى جنائية نظرت فيها محكمة الجنايات المختلطة بحلب سنة ١٩٣٣ جيء به خبيراً لمعرفة ما إذا كان المقتول مات منتحراً أو مقتولاً فقال بالانتحار خلافاً لرأي الجراح الفرنسي (شوفالييه) وحين المناقشة بينهما ظهر عجزه أمام الطبيب الفرنسي الذي صال وجال بينما وقف هو ساكتاً يقول بالانتحار من دون حجة مقبولة أو غير مقبولة. ولما رأت المحكمة إعادة الخبرة في مخبر الدكتور (روكار) في فرنسة جاء تقريره بتقدير رأي الدكتور شوفالييه وترجيحه، ولكنه ذكر أن حادثاً نادراً يشبه حادث حلب كان وقع انتحاراً في فرنسة قبل حين. وبمقتضى حق الترجيح الممنوح قانوناً للقضاة قضت المحكمة بوقوع الحادث قتلاً، ولكنها لم تجد الدليل الذي يساعدها على تعيين القاتل لأن المتهمين كانوا أكثر من خمسة والقاتل كان واحداً، فقضت ببراءة المتهمين مع تحميل سيد الدار التي جرى فيها القتل مسؤولية أدبية ومالية كبيرة.

وسمعت أن الدكتور شمندي كان في دروسه يفاخر برأيه في هذه الدعوى زاعماً أن العلامة (روكار) أخذ به فقضت المحكمة بالبراءة والحقيقة على غير هذه الصورة.

بهذه الدروس الأساسية وعلى يد من ذكرت من الأساتذة تخرجت من كلية الحقوق في الجامعة السورية سنة ١٩٣١. وقد اكتفيت بما ذكرت دون الإتيان على ذكر دروس فرعية كالصكوك الجزائية والصكوك المدنية وأشباههما من التطبيقات العملية.

أما الفحوص فكانت في السنة الأولى تجري على الأسلوب العثماني شفهيةً، بمعرفة أستاذ المادة وهيئة فاحصة تُدعى المميزين. وكانت المدة الفاصلة بين مادة ومادة أسبوعاً تقريباً.

وبذلك كانت هذه المدة الطويلة تساعد كثيراً الطلاب الذين لم يتيسر لهم الدرس ولا المواظبة المنظمة.

أما في السنتين الثانية والثالثة فقد قسم الفحص إلى خطي وشفهي وكان الخطي من مادتين إحداهما المجلة قطعاً والأخرى تعين بالقرعة. ويجري فحص المواد الأخرى شفهياً لمن نجح في الخطي.

ولما انتهى فحص السنة الأخيرة في تموز (يوليو) ١٩٣١ أقيم احتفال في مدرج الجامعة السورية (الذي يعود الفضل في بنائه للدكتور رضا سعيد رئيس الجامعة) لتوزيع الشهادات على خريجي كليات الجامعة حضره الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الحكومة ووزراؤه، وتسلمنا شهاداتنا وكانت ممهورة بتوقيع مندوب المفوض السامي تصديقاً لتوقيعات عميد الكلية عبد القادر العظم ورئيس الجامعة ومحمد كرد علي وزير المعارف والشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزراء والقائم برئاسة الدولة.

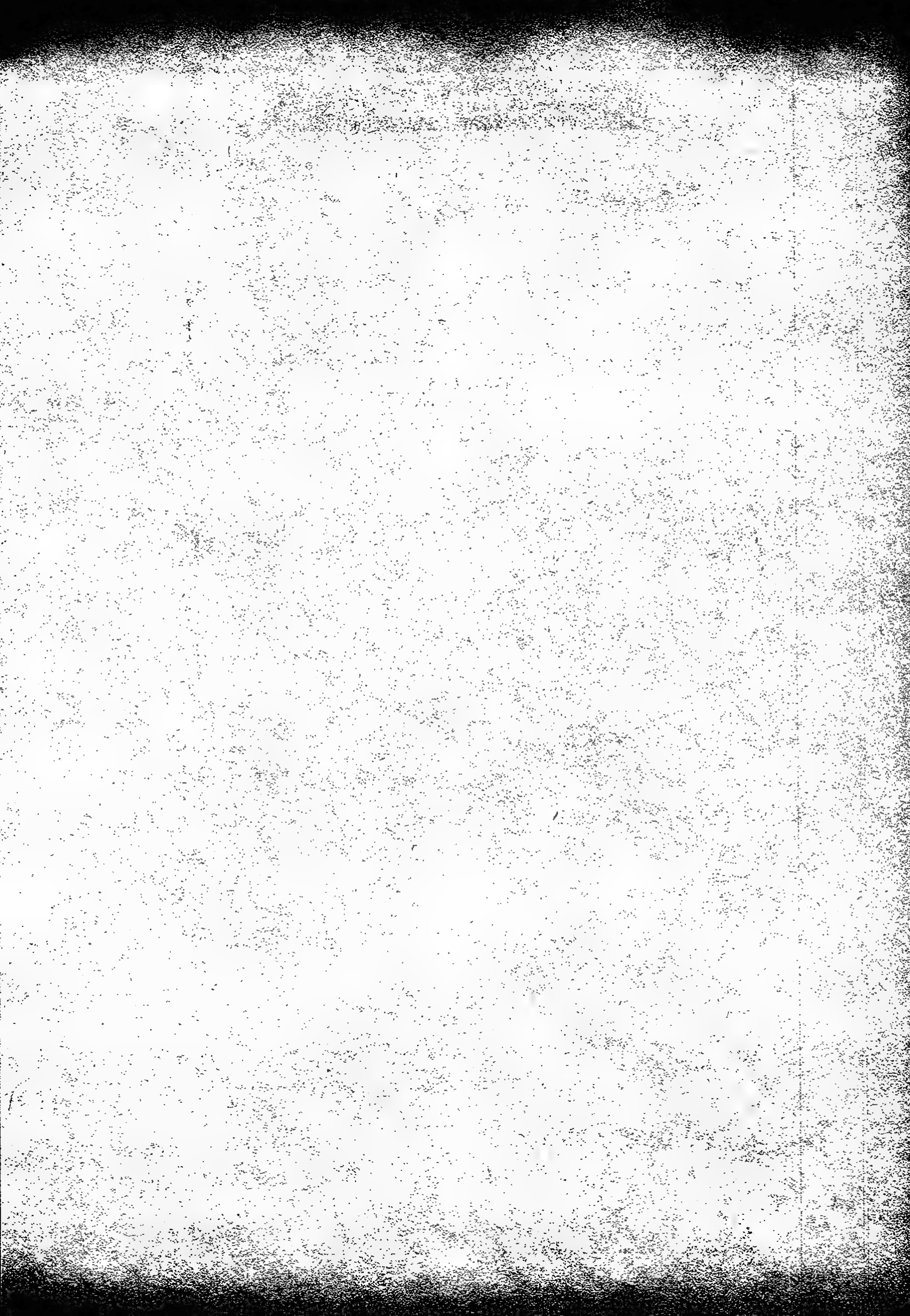
كان من رفاقي الذين تخرجوا معي سنة ١٩٣١ عابدين رستم من مأذوني ثانوية حلب قبل إحداث البكالوريا وكامل حجة من حملة البكالوريا. ولم يكن عدد الدمشقيين كبيراً قياساً على وجود الكلية في مدينتهم. أما اللبنانيون فكانوا كثيرين أذكر منهم كاظم الخليل من صور وقد تولى القضاء والوزارة في لبنان وصار له شأن في السياسة اللبنانية في عهد الاستقلال، كما أذكر صفا زوده وسعد الله سلطان وأحمد غازي وكانوا كلهم من مدينة طرابلس وتعرفت عن طريقهم برائف سلطان وكان قبلنا بسنة وبسعدي سلطان من خريجي سنة ١٩٢٥، كما تعرفت بحميد معوض من المدينة نفسها وكان بعدنا بسنة، وقد ربطتهم بي صداقة حميمة ما زلنا نذكرها جميعاً، نحن الطرفين أجمل الذكر وأطيبه.

ولكن الخريجين الحلبيين كانوا كثيرين في السنة التي سبقت سنتنا أذكر منهم وجيه الحلاج وكان يتقن الفرنسية ويحمل بكالوريتها كما كان من أوائل الطلاب اللامعين، ورائف الغوري وعمل في المحاماة، ونبيه جبل من مأذوني ثانوية حلب وبهاء الدين ناولو من حملة البكالوريا الأولى، وقد توليا القضاء وارتقيا إلى أعلى درجاته، وكامل عويدان وهو لا يحمل أية شهادة بدراسة ثانوية وكان بين الذين تقدموا للحقوق من فئة (ج) التي تقرر رفض أفرادها لولا العطف على أن يكونوا آخر المقبولين من هذه الفئة، ولكنه مع ذلك وهو ما نقوله للحق قد نجح في المحاماة ونشر لنفسه دعاية واسعة في العلم كان زادها قيمة لولا مبالغته الهائلة فيما كان يرويه من الأحاديث عن أسرته (وهي من طرابلس الغرب) وعن أبيه.

وأما الطبقة التي تخرجت من كلية الحقوق بدمشق قبل سنة ١٩٣٠ اعتباراً من سنة

١٩٢٥ فقد توظف أفرادها في القضاء مثل عبد الرؤوف سلطان وأسعد إبراهيم باشا (١٩٢٥) وعمر العداس (١٩٢٦) وعبد القادر الأسود (١٩٢٧) ومنير غنام وصبحي الذاكري (من استانبول ١٩٢٨) ولكن كثيرين منهم زاولوا المحاماة كالأستاذ محفوظ الكردي (من استانبول ١٩٢٩) وليون زمريا وعلي الشعباني وصادق سلطان (١٩٢٩). أما ناظم القدسي (١٩٢٦) فقد ذهب إلى سويسرا وأحرز الدكتوراه في القانون وزاول المحاماة قليلاً لأنه التفت إلى السياسة الوطنية وعمل في الهيئة القومية التي كان يقودها إبراهيم هنانو.

وعلى نحو ما جرى في حلب جرى كذلك في الخريجين الدمشقيين مثل وجيه الشرابي وحنا مالك وعارف الحمزاوي وعبد الحميد المارديني ونصوح الأيوبي ورياض الميداني وعادل حتاحت وأمثالهم من أبناء المحافظات كراسم الأخرس ونورس الجندي وكلاهما من حمص ورشيد حميدان من حماة وكثيرين غيرهم من الذين ما عدت أذكر أسماءهم وقد وصلوا إلى أعلى المراتب القضائية.



الفصل الثالث

عود إلى إنشاء الدولة السورية

وقفنا عند استقالة مصطفى برمدة من حاكمية دولة حلب وتسمية وجيه الجابري رئيس مهندسي الأشغال العامة حاكماً بالوكالة لتصديق اتفاقية المياه والكهرباء ثم تسمية مرعي باشا الملاح حاكماً للدولة بالأصالة.

ونعود الآن إلى تتمة ما جرى في حلب وإلغاء حاكميتها وربطها بدمشق في دولة واحدة باسم (اتحاد الدول السورية) ثم (دولة سورية) برئاسة صبحي بركات الخالدي من وجهاء أنطاكية ومن زعمائها البارزين.

رأى الانتداب الفرنسي أن تفتيت القطر السوري إلى دويلات وحكومات بالصورة التي قسموه بها أصبح لا يستقيم مع الوضع السياسي ولا مع الوضع المالي لكل من دمشق وحلب. وكان صبحي بركات من الذين ثاروا على الفرنسيين لما احتلوا سورية كما ثار إبراهيم هنانو، ولكنه رأى أن هذه الثورات لا ترجع على البلاد بأية فائدة لأن الانتداب الفرنسي مفروض فرضاً على سورية ولبنان من الحلفاء بوصف فرنسة دولة منتصرة في الحرب العظمى وبوصف ما ضحت به فيها من رجال وأموال كان كبيراً جداً. وتوسط شخص لا أذكره بينه وبين الفرنسيين فتم الصلح على توحيد الأجزاء السورية المبعثرة في دولة واحدة برئاسته. أما هنانو فاستمر بعدئذ في ثورته أمداً لم يطل ثم التجأ إلى الإنكليز في الأردن ولكنهم سلموه للفرنسيين.

وأول ما تم تنفيذاً لهذا الاتفاق أن أقيمت دولة باسم (اتحاد الدول السورية) على أساس بقاء دولة حلب ودولة دمشق وحكومة اللاذقية وبقاء حكامها مع إلغاء مديرياتها التي كانت

تتولى مهام الوزارات في كل من دولة دمشق ودولة حلب وتعيين مديرية لدولة الاتحاد الجديدة وهيئة تمثيلية لها كان وجود فارس الخوري بين أعضائها مستغرباً جداً.

ورغم قيام هذه الدولة، ظل في كل من دولة دمشق ودولة حلب مجلس تمثيلي بمثابة مجلس نواب وكان يحضره حاكما هاتين الدولتين والجنرال مندوب المفوض السامي، وما زلت أذكر مصطفى برمده يستقبل الجنرال ويخاطبه بصاحب الفخامة عند تقديم مشروعات القوانين والموازنة على نحو ما كان يفعل حقي العظم في دمشق. وأذكر بين أعضاء مجلس دمشق شاكر الحنبلي وفيضي الأتاسي وبديع المؤيد العظم، كما أذكر في مجلس حلب غالب إبراهيم باشا وسليم جنبرت وفاخر الجابري وميشيل جنادري، وكان هذا الأخير هو الخطيب البارز في هذا المجلس الصوري كما كان الحنبلي والأتاسي في مجلس دمشق الصوري كذلك. ولكن مستوى أعضاء مجلس دمشق كان أعلى من مستوى أعضاء مجلس حلب. وقد ظل مركز (اتحاد الدول السورية) في حلب إلى أن صوت أعضاؤه بالأكثرية على نقله إلى دمشق.

وفي عام ١٩٢٤ جاء الشهباء الجنرال (ويغاند) المفوض السامي للجمهورية الفرنسية وزار دار الحكومة فكان طلاب المدرسة الشرقية مصفوفين لتحيته مع طلاب مدارس أخرى، وكان محفوفاً بأركان الحكومة المركزية، وفي هذا الاجتماع أعلن عن قيام وحدة دمشق وحلب في دولة واحدة باسم (دولة سوريا) وإعادة اللاذقية إلى وضعها المستقل القديم، وتعيين صبحي بركات، الذي أدار دولة الاتحاد بكفاءة كما قال حرفياً رئيساً للدولة الجديدة.

وبإعلان هذه الدولة ألغيت حاكمية دمشق فعينوا حقي العظم رئيساً لمجلس الشورى لإفراطه في دعم الانتداب الفرنسي والسير في ركابه، وأما مرعي الملاح فصار والياً لحلب، وإن كانت هذه التسمية اعتبارية في الحقيقة لأن حلب لم تختلف عن أية متصرفية (محافظة) من متصرفيات القطر، كما سميت بالمحافظة بعد عدة أعوام كالمحافظات الأخرى.

وفي أواخر سنة ١٩٢٤ ومطلع سنة ١٩٢٥ ألف صبحي بركات رئيس دولة سورية وزارة كانت مؤلفة من نصري بخاش وزيراً للداخلية وعطا الأيوبي وزيراً للعدل وجلال زهدي وزيراً للمالية والدكتور رضا سعيد وزيراً للمعارف وحسن عزت باشا وزيراً للأشغال العامة، ثم عدلت باستقالة الأيوبي منها (لما أوشك صبحي بركات على إقالته) ونقل جلال زهدي مكانه إلى العدل وتعيين حمدي النصر من مفتشي المالية وزيراً للمالية.

ولكن الثورة الدرزية كانت قد قامت في جبل الدروز بزعامة سلطان باشا الأطرش لاختلاف بين الحاكم الفرنسي وبين زعماء هذا الجبل. وإني على غير يقين كامل مما إذا كانت هذه الثورة وطنية أو وقعت بدوافع عشائرية محلية. ولكن اشتراك الزعماء الوطنيين فيها من أهل دمشق كعبد الرحمن شهبندر وشكري القوتلي وعادل العظمة وصبري العسلي وغيرهم وامتدادها إلى دمشق وظهور قيادات بطولية في قلب دمشق نفسها كبطولة الحارس المحلي حسن الخراط ومحاصرتهم الجنرال (ساراي) المندوب السامي الإفرنسي في قصر العظم واضطرار الجيش الفرنسي إلى ضرب دمشق بالقنابل إنقاذاً للجنرال، ثم امتداد هذه الثورة إلى جبال القلمون وحمص وحماة واعتصام كثيرين من زعماء البلاد في هذه المناطق بالسلاح... إلخ قد أكسب هذه الثورة صبغة وطنية عالية، وقامت الاحتفالات الكبرى في مصر بتأييدها وجمع الإعانات لها، ونظمت القصائد في تمجيدها وكانت قصيدة شوقي ومطلعها:

سلام من صبا بردى أرق ودمع لا يكفكف يا دمشق

درة هذه القصائد، فاشترت جريدة (السياسة) لسان حزب الأحرار الدستوريين في مصر حق الانفراد بنشرها في اليوم التالي بخمسين جنيهاً تبرعت بها للثوار.

والغريب في هذه الثورة أن تقع في عهد الجنرال (ساراي) وهو الإنسان المتحرر فكرياً ومن جماعة (البنائين الأحرار) وقد اختاره عهد جديد متحرر قام في فرنسة يومئذ برئاسة المسيو (هريو) مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان بدلاً من الجنرال (ويغاند) المتعصب ديانة، فلم يستحسن الكهنوت المسيحي ولا سيما الفرنسي منه الذي يدير جامعة (القديس يوسف) في بيروت ويشرف على معارف لبنان، هذا التبديل بين الجنرالين وكانت نظرته إلى الجنرال الجديد في غاية السوء كما كانت نظرته هو نفسه إليهم.

ولكن ما أريد أن أقف عنده في هذه الثورة عدم اشتراك حلب فيها وسبب ذلك، وهذا ما لم أفهمه وما زلت لا أفهمه ولا أجد له من تعليل سوى أن القضاء العسكري كان قد قضى منذ عهد قريب ببراءة الزعيم إبراهيم هنانو وهو الوحيد الذي كان يستطيع أن يتولى قيادة حلب في هذه الثورة، فكانت ظروفه الخاصة لا تساعده على امتشاق السلاح ثانية في تلك الأيام وإن كنت أظن أن الحلبيين قد ساهموا بدعم تلك الثورة بالمال.

لم يكن بمقدور صبحي بركات أن يبقى رئيساً للدولة في تلك الظروف، فاستقال بكتاب قيل إن الذي وضعه له كان نجيب الأرمنازي، الأديب والصحفي المعروف، والذي ذهب بعدئذ إلى فرنسة ونال الدكتوراه في القانون بأطروحة موضوعها واسمها (الشرع الدولي

في الإسلام). وقيل إن كتاب الاستقالة كان في صميم المطالب الوطنية: وهي الدعوة إلى إعلان استقلال سوريا بمعاهدة تعقد بينها وبين فرنسة، ولكني لم أطلع على هذا الكتاب ولا أذكر أحداً حدثني عنه بعد الاطلاع عليه ولا كانت مطبوعات تلك الأيام تساعد على نشره.

إن العاملين في الساحة الوطنية أحسنوا استقبال صبحي بركات رئيساً للدولة على ما حدثني فخري البارودي، ولكنهم تدريجياً أخذوا ينفضون من حوله، ومن المجمع عليه أنه ووزراءه كانوا في قمة النزاهة، وكان الرجل ينفق من خالص ماله. وأهم ما وقع في عهده إحداث القضاء المختلط الذي نظر إليه الوطنيون والأهلون على أنه رمز للخيانة الوطنية، فكان المحامون في سورية كلها يضربون ثلاثة أيام في السنة احتجاجاً على إحداثه. وقد سمعت من أقرب الناس إليه أن إحداث هذا القضاء كان لإلغاء الامتيازات الأجنبية التي يتمتع بها الأجانب. فالقضاء الجزائي في حق الأجانب كان خارجاً عن اختصاص القضاء الوطني منذ العهد العثماني وداخلاً في اختصاص قنصلياتهم. أما القضاء المدني فكان القضاء الوطني لا يستطيع أن ينعقد لرؤية دعوى أحد طرفيها أجنبي إلا بحضور ترجمان قنصليته الذي كان يجلس وراء هيئة القضاء، فإذا لم يحضر أو حضر وغاب انقطعت الجلسة. فكان الوضع مزرياً للغاية. وقد رأى الانتداب الفرنسي إلغاء هذه الامتيازات وما يتبعها من الامتيازات المالية فلم ير بدأ لذلك من إحداث القضاء المختلط. والولايات المتحدة لم توافقه على إلغائها رغم إنشاء هذا القضاء. وقد رضي صبحي بركات بإنشائه لإلغاء الامتيازات الأجنبية.

وعرض المشروع على مجلس النواب فوافق عليه بالأكثرية رغم احتجاج الوطنيين والمحامين، وكان فارس الخوري نقيب المحامين الدمشقيين في تلك الأيام من أشد المحتجين.

وكان هذا القضاء كما تم إحداثه واستمر عليه في البداية والاستئناف والنقض مؤلفاً من رئيس فرنسي وعضوين سوريين إلا إذا طلب أحد طرفي الخصومة أن تكون الأكثرية فرنسية فحينئذ يتولى إحدى العضويتين قاض فرنسي. أما النائب العام فكان فرنسياً إلا أن من يساعده في البداية أو في الاستئناف كان يمكن أن يكون سورياً. وقاضي التحقيق كان فِرنسياً على الدوام.

وإذا تركنا الحق الوطني جانباً فالقضاء المختلط كان عادلاً جداً لا يتأثر بالسياسة، وأوسع علماً من القضاء الأهلي، وقد صحح كثيراً من الأغلاط القانونية الموروثة من العهد العثماني، حتى أنه استطاع تطبيق مجلة الأحكام العدلية (القانون المدني) بالذهنية القانونية

الحديثة، كما بلغ حداً عالياً في تطبيق الشرائع العقارية الحديثة بعد إحداث السجل العقاري، مما كان بعيداً جداً عن ذهنية مصطفى برمده الذي سيطر على القضاء السوري عشرين سنة مستمرة برئاسة النقض وعن ذهنية أمثاله من ورثة العهد العثماني في القانون سواء أكانوا من القضاة أم من المحامين. ولو استطاع مصطفى برمده أن يتحرر بعض الشيء من ذهنيته ويتجه إلى الفقه والاجتهاد القضائي الحديثين، كما جرى في لبنان، لاستطاع أن يسير بالقضاء السوري خطوات واسعة إلى الأمام.

استقالة صبحي بركات

أعادت الحكومة الفرنسية الجنرال (ساراي) إلى فرنسة وعينت مدنياً هو الموسيو (دوجوفنيل) من أعضاء مجلس الشيوخ، فما كاد ينزل من الباخرة إلى مرفأ بيروت حتى أدلى بتصريحه الشهير: «الحرب لمن يريد الحرب والصلح لمن يريد الصلح» ثم زار دمشق وحلب وأخذ يتصل بأرباب الاتجاهات السياسية المختلفة من وطنيين وغيرهم، ولكن الثورة ظلت مستمرة ثم عاد إلى بيروت وأخذ يستقبل الوفود السورية ويحادثها في حلول مشكلة الثورة مهدداً بالقوة. فكانت مطاليب الوفود كما جاءت في كتاب استقالة صبحي بركات لا تخرج عن إنهاء الانتداب بالمعاهدة ودخول سورية في جمعية الأمم دولة مستقلة بعد توحيدها بإلغاء حكومتي العلويين والدروز وضمهما إلى سورية محافظتين كالمحافظات الأخرى.

وقد ظلت سورية بعد استقالة صبحي بركات بلا حكومة أهلية فكان مندوب المفوض السامي الموسيو (بيير آليب) هو الذي يدير الحكومة، ولم يكن هذا الوضع طبيعياً.

وأخيراً جاء الموسيو (دوجوفنيل) بالداماد أحمد نامي صهر السلطان عبد الحميد الثاني، وكان أبوه جركسياً مستعرباً ساكناً في بيروت، وعينه رئيساً للدولة السورية ولحكومتها، فأعلن إيمانه بالمطاليب الوطنية وألف في ٤ أيار (مايو) ١٩٢٦ وزارة ضمت فارس الخوري ولطفي الحفار وحسني البرازي من الوطنيين وواثق المؤيد العظم (ابن شفيق المؤيد الذي أعدمه جمال باشا بقرار ديوان حرب عاليه) وشاكر نعمت الشعباني ويوسف الحكيم رئيس محكمة النقض الأول نائباً لوزير العدل بسلطة أصيل ليحتفظ برئاسة النقض.

ولكن لم يمض وقت قصير لا يتجاوز الشهر أو أقل أو أكثر قليلاً حتى أقدم الإفرنسيون على نفي الوزراء الوطنيين الثلاثة مع فوزي الغزي من دمشق وسعد الله الجابري من حلب إلى الحسكة. وبعد حين نقلوهم إلى (بلدة) في لبنان، وكانوا طليقين في البلدتين تحت الرقابة الإفرنسية وظلوا في المنفى إلى أوائل سنة ١٩٢٨. وبعد نفيهم أعادوا تأليف الوزارة

بإخراج شاكر نعمت منها وضموا إليها شكيب الميسر محافظ حوران وزيراً للأشغال العامة، وهو من حلب، ومن خريجي كلية الإدارة العليا (مكتب الملكية) في استانبول وكان مفتشاً للملكية في حلب في العهد العثماني، وهو منصب رفيع، وقد ظل فيه في العهد الذي تلاه، وشاكر الحنبلي وزيراً للمعارف، وهو كذلك من رجال الإدارة العليا ومن المشهورين في دمشق بوصفه أستاذاً في كلية الحقوق ومن أرباب المناصب العليا في العهد العثماني والفيصلي، وحمدي النصر وزيراً للمالية وكان في هذا المنصب في حكومة صبحي بركات، وظل يوسف الحكيم وواثق المؤيد العظم من الوزارة السابقة في الوزارة الجديدة. وبعد حين رأى شكيب الميسر وشاكر الحنبلي وواثق المؤيد العظم ووزير آخر لا أذكره أن سياسة الداماد ما زالت في خدمة الانتداب الإفرنسي الذي قمع الثورة بقوة جيشه، ولا تعمل لتحقيق المطاليب الوطنية، فعزموا على الاستقالة من الوزارة، ووضعوا باستقالتهم كتاباً مفصلاً، ولما حان وقت التوقيع غاب شاكر الحنبلي وعزم على البقاء في الوزارة فقدمها الآخرون. وقد سمعت هذه الرواية من شكيب الميسر.

وقد اختار الداماد مع الفرنسيين رشيد بك المدرس من وجهاء حلب المعروفين من أسرة بني المدرس وآخرين من دمشق للوزارة مكان الوزراء المستقيلين.

كان الداماد ووزارته قد هبطت إلى الدرك الأسفل من الاحتقار الشعبي وأضاعت كل قيمتها الأدبية. وكان الداماد إذا زار إحدى المحافظات أغلقت الشوارع واحتجب الناس، وظل كذلك إلى أول سنة ١٩٢٨ حيث استغني عنه الانتداب الفرنسي وجاء بالشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للوزارة.

والواقع أن (دو جوفنيل) كان قد عاد إلى فرنسة في أواخر سنة ١٩٢٦ أو أوائل سنة ١٩٢٧ وعينت فرنسة مكانه موسيو (بونسو) من سفراء فرنسة مفوضاً سامياً لها في سورية ولبنان، فلما جاء ودرس الوضع العام ولا سيما السياسي، وكانت الثورة قد خمدت، ولجأ أكثر الذين اشتركوا فيها من أهل المدن إلى مصر والأردن وفلسطين كالدكتور شهبندر وعادل أرسلان وشكري القوتلي وغيرهم واستقر سلطان باشا الأطرش وجماعته في (قريات الملح) لم ير بدأ من الاتفاق مع الجماعة الوطنية ومع جماعة من المعتدلين، فجاء بالشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للوزارة بوصفه رئيساً للدولة فعين الشيخ بموافقة الانتداب بطبيعة الحال كلاً من سعيد المحاسني وزيراً للداخلية وصبحي النيال وزيراً للعدلية وجميل الألشي وزيراً للأشغال العامة والزراعة وتوفيق شامية (وهو من طائفة الروم الأرثوذكس في دمشق) وزيراً للمالية ومحمد كرد علي وزيراً للمعارف.

وصدر قرار بالإفراج عن الوزراء ورفاقهم المعتقلين في لبنان وكنت يومئذ تلميذاً في صف الفلسفة في ثانوية دمشق فذهبت إلى محطة سكة حديد البرامكة لاستقبالهم، وكان يوم جمعة، فكان في الاستقبال حشد من الناس غير كثير العدد، فأنشد فارس الخوري قصيدة وخطب غيره من رفاقه، وكان من جملة ما جاء في قصيدة الخوري على ما أذكره منها:

وها قد دنا يوم الموازين بيننا وكل يمين قد أتت بكتابها

ولا تحسب الأعمال ذاهبة سدى فكل يد مسؤولة عن حسابها

وقبل سرد ما جرى بعدئذ من العمل السياسي لا بد لي من أن أقف قليلاً عند تصرف الانتداب الفرنسي في اختيار رؤساء الدولة. فقد اختار في أول الأمر صبحي بركات، وهو من أسرة الخالدي في أنطاكية، رئيساً للدولة مع أنه لا يعرف العربية ليتولى الحكم بدمشق، ثم جاؤوا بلبناني رئيساً للدولة مكانه، وهو جركسي كان من أصهار بني عثمان. وفي ذلك ما يدعو إلى استغراب لا يحتاج إلى بيان.

كانت الغاية التي تألفت الحكومة لتحقيقها دعوة الأمة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ثم انتخاب رئيس للدولة وتأليف وزارة وطنية وعقد معاهدة بين سورية وفرنسة، فكانت حكومة الشيخ تاج بهذا الاعتبار موقتة، ولكنها مع ذلك دامت قرابة أربع سنوات، ولم يطل العهد بأي حكومة غيرها هذه المدة الطويلة.

وقانون الانتخابات الموضوع من الانتداب الفرنسي كان يعتبر مركز كل محافظة دائرة انتخابية واحدة على اختلاف عدد النفوس بين مركز محافظة ومركز محافظة أخرى، كما يعتبر كل قضاء مركزاً انتخابياً عدد نوابه بقدر نفوسه وكان لا يتجاوز الواحد على الغالب، كما كان يخصص للطوائف المسيحية نواباً حسب طوائفهم ولليهود نائباً واحداً لكل سورية فكانت دائرته تعيَّن في دمشق مرة وفي حلب مرة أخرى.

فكان النواب الكاثوليك من طوائف الروم والسريان والأرمن، وكذلك الأرمن الأرثوذكس من حلب والروم الأرثوذكس من حماة وحمص بالإضافة إلى آخر من الروم الكاثوليك من دمشق.

وقد فازت القوائم الوطنية التي اتخذت اسم (الكتلة) الوطنية في كل المحافظات حتى أن سكرتيراً كان يعمل في مكتب الأستاذ لويس زيادة نقيب المحامين بحلب، يدعى لطيف غنيمة من طائفة السريان الكاثوليك فاز على نصري بخاش وهو محام مشهور عمل قاضياً ومديراً ووزيراً لأنه (أي الفائز) كان في القائمة الوطنية التي قادها إبراهيم هنانو.

أما في دمشق فقد فاز أكثر من نصف المرشحين الوطنيين وكان بينهم فائز الخوري الذي

فاز على توفيق شامية وهو من أوجه وجهاء دمشق، لأن الخوري كان في قائمة (الكتلة). ووقع نصف المرشحين فيما يسمى (بالبالوتاج) لأن حكومة الشيخ تاج كانت تسند قائمة أخرى كان من مرشحيها الأستاذ سعيد الغزي، وفي يوم الانتخاب احتلت قوى الدرك والشرطة ساحة (المرجة) وزورت الانتخابات فسقط مرشحو (الكتلة) وفاز المرشحون الحكوميون، ولكن سعيد الغزي ما لبث أن انضم إلى (الكتلة الوطنية) وحلف اليمين القانونية بالإخلاص لها وظل على إخلاصه طوال حياته.

وقد لمع في الانتخابات فوزي الغزي وصدرت قائمة الكتلة الوطنية مذيلة بتوقيعه، وكانت له جولات موفقة في مجلس الحقوق الدستورية، وقيل إنه هو الذي وضع مشروع الدستور، أو إنه كان أبرز من اشتغل في وضعه إن لم يكن هو المستقل في الوضع لأن كفاءته في الحقوق العامة كانت من الطراز الأول. ولو طال به الأجل لكان شأنه كبيراً في الحكم الوطني.

اجتمعت الجمعية التأسيسية، حسب عاداتنا في هذه المناسبات الوطنية، بمباهج السرور المفرط والتظاهرات الصاخبة، وكان الشباب الوطني يصعدون على الأمكنة العالية، بما فيها أعمدة البرق (التلغراف) ويهتفون بأسماء أعضاء المجلس والكتلة الوطنية والاستقلال والدستور... إلخ وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً لها ثم انتخبت لجنة لوضع مشروع الدستور. فما كادت اللجنة تنتهي من وضعه حتى وقع الصدام بين الفرنسيين والوطنيين السوريين. فقد طلب الإفرنسيون حذف ست مواد من هذا المشروع بداعي أنها تتعارض مع سلطة الانتداب أو أنها تخالف معاهدات تم عقدها مع دول أخرى كالأتراك فيما يتعلق بالحدود الشمالية، ومع أوضاع قامت في لبنان وفي الجنوب في فلسطين وإمارة شرقي الأردن، وجاء مندوب من الفرنسيين وتلا طلباً بذلك في الجمعية، ولكن الجمعية عزمت على رفض الحذف لأنها وجدته مخالفاً لحقوقنا الوطنية، فاضطر الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة أن يلقي خطاباً في الجمعية بتأييد حذف تلك المواد مؤيداً طلب الانتداب، فما انتهى من خطابه وسار يريد الخروج حتى صاح سعد الله الجابري، وكان ذلك من عاداته، ينعته بالخيانة الوطنية بألفاظ قاسية جداً، فعمد المفوض السامي إلى وقف الجمعية التأسيسية عن العمل مع بقاء مكتبها، ثم اتخذ قراراً بحلها.

وبذلك انتهت هذه التجربة الوطنية بنتيجة مؤلمة ربما كانت مسؤوليتها تعود إلى الطرفين، وخاصة إذا قورنت بالدستور الذي قبلنا به أخيراً. وزاد في ألم هذه النتيجة مقتل الأستاذ فوزي الغزي العامل الأكبر في وضع مشروع الدستور.

بعد انتهاء هذه التجربة الوطنية استقر الحكم للشيخ تاج الدين الحسني، وقد أيده وزراؤه في موقفة من حذف المواد الست، ولكن خلافاً نشب بينه وبين وزير داخليته الأستاذ سعيد المحاسني، إلا أن الوزير لم يستقل عن عمد، فأصدر الشيخ قراراً بإقالته من الوزارة بموافقة سلطة الانتداب، وكانت هذه أول وآخر مرة يقع فيها مثل هذا التصرف.

إقالة رئيس النقض

ومما أريد أن أقف عنده تصرف حكومي آخر روايةً من جهةٍ وتصحيحاً من وجه آخر، هو عزل يوسف الحكيم من رئاسة النقض الأولى وتعيين مصطفى برمده مكانه. وبيان ذلك أن يوسف الحكيم قبل الوزارة في حكومة الداماد أحمد نامي بالوكالة ليحتفظ برئاسة النقض، وقد عاد إليها بعد سقوط تلك الحكومة بالعهد الجديد. ولكن يوسف الحكيم كان قد أفرط في دعم الداماد شخصياً فكان يسير في ركابه ويلقي الخطب في مدحه وتأييد عهده مما لم يترك أثراً حسناً في النفوس وجاء مخالفاً لما يجب أن يكون عليه القاضي، ولا سيما القاضي الأول في الدولة، من الاتزان والحياد الكامل، ولا سيما في عهد كان الوطنيون فيه مبعدين بالنفي، والثورة الوطنية قائمة قاعدة يحاربها الفرنسيون بجيوشهم، والداماد يسير في ركابهم. وقد اجتمع رؤساء الاستئناف والنواب العامون من كل سورية في دمشق بعد سقوط عهد الداماد واتخذوا قراراً بوجوب إقالته، وكان رشيد الحسامي رأس النواب العامين في النقض، وعارف النكدي مفتش العدلية، من العاملين على ذاك الاجتماع واتخاذ هذا القرار بتأييد من صبحي النيال وزير العدل، وأصدر الشيخ تاج الحسني رئيس الحكومة مرسوماً بالإقالة وافقت عليه المندوبية الفرنسية فوراً، ونشرته صحف دمشق بالتأييد، وهلل له طه المدور الذي كان يصدر في دمشق صحيفة تؤيد الداماد.

ولم يكن في الساحة القضائية رجل يمكن اختياره للرئاسة الأولى للنقض بمنزلة مصطفى برمده، ولا سيما بسبب ما كان يربطه من الصداقة الحميمة بوزير العدل صبحي النيال، وبسبب ما كان مشتهراً به ومعروفاً عنه من النزاهة وقوة الشخصية واستقالته من حاكمية الدولة بدافع قومي، وبسبب ما قيل عن كفاءته، وإن لم تكن بدرجة ما اشتهرت عنه، لا سيما أن الرجل نشأ موظفاً بطبيعته، وقد فشل في المحاماة، فما كاد المنصب يعرض عليه حتى قبله بمنتهى الترحاب.

ولكن شاع يومئذ أن رئاسة الحكومة كانت له تأكيداً فخشي الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزارة أن يأخذها منه، كما خشي هنانو وهاشم الأتاسي وفوزي الغزي أن يأخذ منهم رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزارة فعملوا على إبعاده عن طريق المزاحمة فعينوه رئيساً

للنقض. والرواية من بابها إلى محرابها من بنات الخيال، لأن رئاسة النقض لا تحول دون وصول الرجل إلى أحد تلك المناصب، ولا كان الرجل يستطيع أن يقف أمام هنانو والأتاسي وتاج الدين الحسني، ولا سيما أمام هنانو في حلب، وأقصى ما كان يمكن أن يصل إليه في حلب هو الفوز بالنيابة إذا أدخله هنانو في القائمة الوطنية. والغريب أن يوسف الحكيم رواها في مذكراته نقلاً عن الشيخ تاج الدين الحسني بحضور بطريرك الروم الأرثوذكس.

وإقالة رئيس للنقض بالصورة التي أقيل بها يوسف الحكيم كانت أول وآخر عمل حكومي من نوعه، رغم أن الرجل كان من أكفأ القضاة السوريين المختصين في الجزائيات (العقوبات) عملياً على الأسلوب العثماني مع أنه لم يدرس القانون ولا تخرج من كلية حقوق.

ثورة جبل الدروز

استقر الحكم للشيخ تاج الدين الحسني ابن المحدث الأكبر بدر الدين الحسني كما قلنا، واستتب السلام في الربوع السورية بعد أن خمدت الثورة السورية. وكنت قد تساءلت عما إذا كانت هذه الثورة التي اندلعت في جبل الدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش كانت بدوافع محلية ثم اكتسبت صورتها الوطنية بانضمام الزعماء السوريين إليها، أم أنها كانت وطنية عامة شاملة في الأصل. وأتساءل الآن عما إذا كان الوضع الاقتصادي في المدن التي اشتركت فيها، ولا سيما دمشق، قد تضررت منها أو لم تتضرر.

إن صحفياً يدعى (محمد الفرحاني) من دير الزور لازم فارس الخوري ووضع عنه بعد وفاته كتاباً سماه (فارس الخوري وأيام لا تنسى) أورد فيه أقوالاً لفارس الخوري يؤكد صحتها أنها تشبه أسلوبه الكتابي والخطابي، مما يدل على أنه نقلها عنه فوراً، جاء فيها من الوقائع ما يؤكد أن الوضع الاقتصادي بدمشق كان متضرراً جداً من الثورة بدليل كثرة التجار الذين كانوا يشتركون في الوفود الوطنية التي تذهب إلى بيروت لمقابلة المفوض السامي بقصد الوصول إلى حلول للانتهاء منها، وقد أورد المؤلف في بعض نواحي الكتاب رأياً صريحاً لفارس الخوري بوقوع الضرر فعلاً. وهذا ما لا يحتاج إلى دليل، فإن ضرب دمشق بالقنابل، وإغلاق المدينة وسد الطرقات من دمشق إلى الجنوب والشمال، لا بد من أن يشل الحركة الاقتصادية في العاصمة والمدن الأخرى التي ساهمت في الثورة.

ومما يرويه المؤلف عن فارس الخوري أن الثورة في جبل الدروز كانت محلية بأسبابها ولم تكتسب وجهتها الوطنية إلاّ باشتراك الزعماء الوطنيين فيها وامتدادها إلى حماة.

وقد رجعت إلى مذكرات الدكتور عبد الرحمن شهبندر، الزعيم الوطني المشهور، وهي المذكرات التي نشرت في بيروت بعد مقتله، فوجدت فيها، على إيجازها، بحثاً عن الثورة، وقد وصفها بالوطنية وردها إلى أسباب بعيدة وقريبة. ولكن السبب القريب المباشر لا يخرج عن كونه محلياً يرجع إلى مظالم الكابتن (كاربيه) حاكم جبل الدروز الذي عينه الجنرال (ويغاند) المفوض السامي الذي وصفه الدكتور الشهبندر نفسه بالمفوض (الاستعماري الإكليريكي المشهور). ولما عاد الكابتن (كاربيه) المشار إليه إلى فرنسة بالإجازة طمع وكيله (الكابتن رينو) بأن يخلفه بالأصالة فأخذ يتصل بزعماء الدروز ويحرضهم على مقابلة الجنرال (ساراي) في بيروت للخلاص من (الكابتن كاربيه) بعد تعداد مظالمه ومظالم أعوانه، ولكن هذا المسعى لم يأتي بنتيجة لأن ساراي رفض مقابلتهم. فمظالم (الكابتن كاربيه) كانت هي السبب القريب المباشر.

أما الأسباب البعيدة فكانت عند الشهبندر تتصل بالقومية وبسياسة الأتراك بعد عام ١٩١٠ في تفضيل الأتراك على العرب في المناصب وسائر منافع الدولة، وبالثورات الوطنية التي قامت في سورية بعد احتلالها من الفرنسيين، وبإغلاق المدن وإضراب المدارس والجامعة على الخصوص.

وقد أدرك الدروز، على ما جاء في مذكرات الشهبندر، أن بلدهم أقليم صغير لا يستطيع أهله وحدهم أن يثوروا على فرنسة، فاتصلوا بالشهبندر نفسه وعقدوا في داره الواقعة في عرنوس بحي الصالحية في دمشق عدة اجتماعات حضرها بكوات آل الأطرش واتفقوا على الثورة لتحقيق الوحدة والاستقلال وعادوا إلى الجبل. ويروي الدكتور الشهبندر أن (سلطان باشا الأطرش) كان على صلة بالكابتن (رينو) وكيل الحاكم الفرنسي، فلما أراد أن يتغيب عن السويداء لحضور مأتم طلب منه (رينو) البقاء فيها، ولما علمت المفوضية العليا تحريضات حاكمها (رينو) لزعماء الجبل عزلته وعينت مكانه القائد (تومي مارتن) الاستعماري الظالم المشهور كما وصفه الدكتور الشهبندر في مذكراته. ثم أخذ الفرنسيون يعتقلون زعماء الدروز وينفونهم، ومنهم من نفوا إلى (الحسكة) فاندلعت الثورة التي كان سلطان باشا يخطط لها وتولى قيادتها.

وذكر الدكتور الشهبندر بعض أسماء الدمشقيين الذين اشتركوا فيها مثل حسن الحكيم ونسيب البكري وفوزي البكري وسعيد حيدر ويحيى حياتي وجميل مردم وحسن الخراط الذي وصفه بالبطل وكان حقاً كذلك. ولكنه أغفل ذكر شكري القوتلي وصبري العسلي والأمير عادل أرسلان ورشيد طليع وأمثالهم ولم أعرف السبب في ذلك. ونسب لنفسه

كثيراً من ثقة الدروز به في ثورتهم واجتماعهم به في منزله واتخاذهم التوجيهات منه قبل الثورة وفي أثنائها.

ولما خمدت الثورة ذهب إلى القاهرة وأقام فيها واتخذ الطب مهنة يزاولها. وكان يكتب في (المقتطف) مقالات أدبية رائعة. ولم يعد إلى دمشق إلا سنة ١٩٣٨ في عهد المعاهدة وهو العهد الوطني الأول، ووقع له ما وقع مع بعض زعماء الكتلة.

ومن التلخيص المتقدم الذي نقلناه من مذكراته نرى جلياً أن ما ذكره عن سبب الثورة المباشر في جبل الدروز محلي لم يتخذ صورته الوطنية إلا باشتراك الزعماء الوطنيين فيها وامتدادها إلى دمشق والنبك وحمص وحماة. فهو في ذلك لم يخرج عما رواه (الفرحاني) نقلاً عن فارس الخوري.

ولم أجد فيما عدا ما تقدم بحثاً لهذه الثورة وأسبابها لأحد الزعماء الذين اشتركوا فيها، ولعلنا نطلع بقلم فارس الخوري على تفصيلات وافية عنها وعن دوافعها في (أوراقه) التي تنشرها حفيدته الأستاذة الأديبة كوليت الخوري.

وكنت قد قرأت أن الأستاذ حسن الحكيم نشر مذكراته ولا بد من أن يكون قد أفرد فيها بحثاً وافياً عنها وعن أسبابها، ولكني لم أطلع عليها.

وللأستاذ أمين سعيد، وهو صحفي سوري عاش في مصر إلى جانب الدكتور الشهبندر وحسن الحكيم، كتاب عن تلك الثورة يقع في ثلاثة أجزاء ينقل منه بعض أصحاب الصحف والمجلات وقائع ينسبون لأنفسهم الاطلاع عليها.

ما جرى في حلب

ونعود مرة أخرى إلى ما جرى في حلب في أثناء الثورة. فحلب كما سبق أن قلنا لم تشترك في هذه الثورة كحماة وحمص ودمشق، وظلت الحياة العامة فيها طبيعية سائرة على ما كانت عليه، فرأى الانتداب الفرنسي إعادة فصلها عن دمشق، أو أنه أراد تهديد الزعماء المشتركين في الثورة بذلك، وهذه ناحية غير واضحة تماماً. فدعا إلى انتخابات محلية، فقاطعها الوطنيون، وأقيمت عليهم الدعوى لدى القضاء المختلط، وكنا يومئذ في السنة العاشرة من ثانوية حلب، فذهبنا إلى المحكمة، وكان مقرها في الحي المسمى بمحطة بغداد، واستمعنا إلى دفوع الوطنيين عن أنفسهم، وكان هنانو في طليعتهم، وإلى مرافعات الأستاذين لويس زيادة وفتح الله أسيون بالفرنسية عنهم، وكانت الدفوع والمرافعات مبنية على أن الانتخاب حق، وللمواطن عدم استعمال حقه ودعوة غيره إلى ذلك، فأصدرت

المحكمة فوراً قراراً بتخطئة هذا الرأي على أساس أن الانتخاب النيابي حق وواجب في آن واحد، فالدعوة إلى الامتناع عنه تضمن الدعوة إلى عدم القيام بواجب قانوني مفروض، فهي تؤلف جرماً، وحكمت على المدعى عليهم بالسجن العادي أشهراً معدودة، وكانت المحاكمة طليقة، ولم يكن للحكم أثر إيجابي بالتنفيذ، وسقط بعد استئنافه بأحد قرارات العفو العام.

ولما أريد المباشرة بالانتخابات جرت مظاهرات شعبية عنيفة، وقد ذهب طلاب ثانوية حلب واشتركوا فيها، وكان طلاب الصف العاشر بدعوة من أحمد الأشرفي ومني أول من خرج من صفهم منادين الطلاب الآخرين بالخروج من صفوفهم فخرجوا كلهم وتوالت الخطب من بعضهم، فاضطرب مدير الثانوية توفيق الجابري ومفتش المعارف كامل أشرفية وأرادا الحيلولة دون خروجنا فلم يستطيعا، وإن حالا دون خروج بعضنا، ولما وصلنا إلى دار الحكومة كانت ساحتها مكتظة بالمواطنين الذين رفعوا شاباً يخطب مهاجماً والي حلب مرعي باشا الملاح، فإذا هو زميلنا علي الشعباني الذي انقطع عن الدراسة في ثانويتنا وانتسب إلى ثانوية خاصة بدمشق أنشأها سليمان سعد اللبناني، وفي هذه الأثناء دوت الساحة بالرصاص من القلعة بأمرٍ من المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي بزعم اختلال الأمن وما أوشك أن يتم من فرار المجرمين المحكوم عليهم عادياً والمتهمين الموقوفين من السجن الملاصق لدار الحكومة فسقط، كما ثبت، تسعون قتيلاً في دقائق معدودة ولم يعرف عدد المجروحين بالتمام، ولكنهم كانوا بالمئات قياساً على عدد القتلى، وكان بينهم فريق من زملائنا، فتفرق الناس فوراً بقوة الإرهاب وبطشه في قمع مظاهرتهم. وفي اليوم التالي استقال مرعي الملاح من الولاية وعين الفرنسيون نبيه المارتيني متصرف دير الزور والياً لحلب.

وتمت الانتخابات واجتمع المجلس في حلب في الدار التي اتخذت فيما بعد متحفاً قبل بناء المتحف الحالي، وكان الأعضاء من الذين يسيرون في ركاب الانتداب مثل رئيس البلدية غالب إبراهيم باشا وسليم جنبرت رئيس غرفة التجارة وشاكر نعمت الشعباني وآخرين جاؤوا من الأقضية (المناطق). ويذهب بي الظن أن صبحي بركات مندوب أنطاكية كان بينهم. فإذا بهم يتخذون قراراً بعدم الانفصال واستمرار الوحدة، ومن هنا قلت إنه من غير المؤكد أن سلطة الانتداب كانت عازمة أكيداً على فصل حلب عن دمشق، لأنها لو كانت تريد ذلك قطعاً لوصلت إلى غايتها من أعضاء هذا المجلس نفسه، وبقرار يصدره المفوض السامي.

الدفاع عن هنانو

وعلى ذكر محاكمة الوطنيين بجرم دعوة الأمة إلى مقاطعة الانتخابات أمام القضاء المختلط، وكان هنانو بينهم، يحسن أن نقف عند محاكمة هنانو أمام المحكمة العسكرية عن الثورة التي قام بها وقادها وما اتهم به من جرائم القتل والنهب والسلب فيها، وهو ما يمكن أن يقع عادة في هذه الثورات.

إن هنانو قد قام بثورته بعصابات لا بجيش منظم، وهذا هو الأسلوب الوحيد الذي كان يمكن أن يسلكه ليقوم بها في تلك الظروف، ولكنه في أثناء الثورة تبادل الأسرى مع قائد الجيش الفرنسي وعقد هدنة معه، فما جاء في ادعاء النائب العام من الوقائع ليست جرائم من أي نوع، وإنما هي وقائع حرب دفاعية عن الوطن خاضها الرجل وتولى قيادتها بهذا الاعتبار. ولم يكن في حلب يومئذ محامون يترافعون بالفرنسية سوى أستاذين هما لويس زيادة وفتح الله أسيون، وكان الأستاذ عزت صقال متخرجاً حديثاً أو كان في السنة الأخيرة من كلية الحقوق اليسوعية في بيروت. وقد سلمت السلطة الإنكليزية هنانو إلى الفرنسيين سنة ١٩٢١ وجرت محاكمته سنة ١٩٢٢ وصدر الحكم في ٢٥ آذار (مارس) من هذه السنة بعد أن دامت عشرة أيام متوالية اعتباراً من الخامس عشر من ذاك الشهر.

لقد اختار هنانو للدفاع عن نفسه الأستاذ فتح الله صقال. ويروي الأستاذ صقال في مذكراته أن هنانو ذكر له أنه استشار النائب العام عمن يختاره للدفاع عنه (بعد أن جاء محامون عديدون لهذه الغاية) فأجابه بأنه يختار له الأستاذ صقال. ولا أدري من هم أولئك المحامون الكثيرون إلا إذا كانوا من محامي القضاء الأهلي، ولكنهم ما كانوا يترافعون أمام القضاء العسكري الفرنسي ولا كانوا يتكلمون الفرنسية وإنما جاؤوا بدافع من دوافع الوطنية.

ولما تلقى الأستاذ صقال اختياره للدفاع عن هنانو ذهب إلى السجن العسكري وقابله وسمع منه وجهة نظره، ثم درس إضبارة قضيته فبدا له، على ما يقول في مذكراته، أن الوقائع المنسوبة إليه لا تؤلف جرماً، وطلب من هنانو ألف ليرة عثمانية ذهباً أتعاباً، لأن الأمل في نجاته ضعيف، فالحكم عليه يؤثر في مكانته القانونية بين الناس، واشترط أن يقبض نصف هذا المبلغ سلفاً، ولكن هنانو أجابه أنه لا يملك ليرة واحدة من هذا المبلغ. ثم اتفقا على تحكيم النائب العام الفرنسي لتحديد الأتعاب فحددها (كما جاء في المذكرات نفسها) بستمئة وخمسين ليرة عثمانية ذهباً مئة وخمسون منها سلفاً وخمسمئة في النهاية.

وقد ترافع الأستاذ صقال، وهو محام قوي الخطابة والبيان بالفرنسية في سرد الوقائع، وبعد أن ردت المحكمة دفوعه بعدم الاختصاص وخطأ تسليمه من الإنكليز إلى الفرنسيين وسائر ما أثاره من الدفوع الشكلية ترافع في الأساس فشكره رئيس المحكمة بعد انتهاء مرافعته ثم اختلت المحكمة في غرفة المذاكرة، وبعد جمع الأصوات حكمت المحكمة ببراءته وإطلاق سراحه، وكان المراد بالبراءة أن ما نسب إليه ليس جرماً بمعنى أنه كان عملاً وطنياً.

لا شك في أن ما بذله الأستاذ فتح الله صقال من الجهد وما أبداه من الدفوع كان خليقاً بالذكر والشكر ولكنه تقاضى لقاء ذلك أتعاباً ضخمة بعملة تلك الأيام، لأنه قبض ثلاثمائة ليرة عثمانية ذهباً أرسلها إليه الحاج فاتح المرعشي تبرعاً منه سلمها إليه الشيخ رضا الرفاعي بالإضافة إلى مئة وخمسين أخرى قبضها سلفاً، علاوة على ما جرى له من واسع الدعاية في القانون وفي المكانة الوطنية. فعمله في الدعوى كان مزاولة للمهنة. ولكن ما هو أعظم من ذلك ما ظهر جلياً مما يتمتع به القاضي الفرنسي من حرية الرأي والاستقلال فيه، وأي دليل على هذه الحرية والاستقلال أقوى من أن محكمة عسكرية مؤلفة من خمسة ضباط قضاة تحكم ببراءة رجل من غير أمتهم ثار على دولتهم وقتل طائفة لا تحصى من زملائهم الضباط وصف الضباط والجنود وتبني حكمها على أنه كان يدافع عن استقلال أمته.

فالفخر كل الفخر في هذه الدعوى والحكم الصادر فيها لفرنسة وعدالة قضائها.

وختام هذه الدعوى أن إبراهيم هنانو طلب من الأستاذ صقال أن يحدد موعداً ليزور فيه رئيس المحكمة للشكر، فأخطأ الأستاذ صقال وأرسل بذلك كتاباً إلى الرئيس فجاءه الجواب بالرفض مبنياً على أن القضاء لا يقبل الشكر على حق قضى به لصاحبه بمحض اعتقاده وقناعته.

وقفة عند بعض المواضيع الخاصة بالزعيم إبراهيم هنانو

ولعل من الحق المفروض علينا ونحن نتكلم في ثورة إبراهيم هنانو وزعامته الكبرى التي دانت له في حلب وضواحيها أن نتوسع قليلاً في سيرته الذاتية نزولاً عند حق التاريخ فنبين أن الرجل قد انصرف إلى تصريف أعماله الذاتية في الزراعة، ولكن العمل الزراعي كان يتدهور عاماً بعد عام، وزراعته كانت تقع في قرية (ست عاتكة) من أعمال قضاء منطقة (حارم) وفي أراض أخرى تقع في لواء إسكندرون، وخصوصاً في جهات أنطاكية. ولما ذرّت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ وأخذت تتسع عاماً بعد عام أفلس تجار كبار ما كان يظن أحد احتمال إفلاسهم مثل يورغاكي سالم ومؤسسة بالي وفكتور عجوري

وغرق المزارعون في الديون، وكانوا كلهم من أعيان المسلمين، عدا أفراد معدودين من بني المدرس والجابري والقدسي والكيخيا لا يتجاوز عددهم العشرين على الأكثر، وكانوا كلهم مدينين، وكان الدائنون من المرابين اليهود يقرضون بالفائدة الفاحشة التي تصل إلى الثلاثين في المئة بسندات تحمل توقيعين أو ثلاثة ولم يكن أحد منهم يقرض هنانو درهماً لأنه لا يستطيع أن يطالبه بالقرض ولا الضغط عليه في التحصيل لمكانته الكبرى في البلدة.

وقد استدان من الدكتور عبد الرحمن الكيالي على التدريج (١٢٠٠) ليرة عثمانية بلا أية فائدة لينفقها على مصالحه الخاصة في الزراعة. ولما توفي في سنة ١٩٣٥ كان الدين باقياً في ذمته. وورثته ابنته المتزوجة وابنه المتخلف عقلياً، فنصبوا عليه مجلس وصاية، فلما أخذ الدكتور الكيالي يطالب المجلس بدينه ولم ينل شيئاً منه اضطر أن يدعي بمطلوبه وحصل على حكم بذلك نفذه بوضع قرية (ست عاتكة) في المزاد فلم يتقدم أحد لشرائها فرست عليه. ولكن الأهلين قامت قيامتهم عليه بزعم أن المبلغ لم يكن قرضاً وإنما كان مساهمة مالية من الكيالي في ثورة هنانو، وأشاع هذا الزعم عنه الحاج فاتح المرعشي، فكان فوزه في النيابة في الانتخابات يتعثر أو يصعب كثيراً بسبب هذه الشائعة التي كنت من أعرف الناس بكذبها من مراجعها الرسمية. وحسبنا في إظهار كذبها أن هنانو ما كتب لأحد سنداً لأمر بمبلغ تلقاه في الثورة مساهمة فيها من الدافع.

وأنا لا أعرف لماذا لم يتكاتف ذوو اليسار من العاملين معه في الحقل الوطني من تجار ومزارعين في تأمين نفقاته الضرورية، أو أنه كان يرفض ذلك ولا يرضى به.

وكان هنانو يلاحق كثيرين بالأراضي منها قرية (الحامضة) التي تخص أسرة كوسا التركية فأقدم أحد أفرادها (نيازي كوسا) سنة ١٩٣٢ على إطلاق الرصاص عليه لما كان يهم بركوب حصانه فأصابته رصاصة في قدمه، فقامت القيامة على الفاعل وانهالت عليه برقيات التهنئة وكان أكثرها يتضمن الآية الكريمة ﴿يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم﴾ واتهموا فرنسة بتدبير هذه المؤامرة عليه، وكتب نجيب الريس لسان الوطنيين مقالاً ملتهباً في القبس بعنوان (رصاص المتآمرين في قدم الزعيم) فصدر بلاغ رسمي بأن أسباب الجريمة ترجع إلى خلاف «على أرض اغتصبها هنانو من بني كوسا في قرية الحامضة» ولكن محكمة الجنايات في أنطاكية نظرت في الدعوى وكان قضاتها من شبابنا الوطنيين، واتخذ هنانو صفة الادعاء الشخصي فيها، فأصدرت حكمها بإدانة الفاعل وسجنه عشر سنين بالأشغال الشاقة.

وكنت يومئذ محامياً متدرباً فلم أعرف شيئاً عن هذه الدعوى ووقائعها، ولكني لما ذهبت

إلى أنطاكية بالوكالة عن بني برمده في المطالبة بأرض، أكد لي من قابلتهم من أتراك أنطاكية أن هنانو كان فعلاً على خلاف يدور على أرض مع بني كوسا ولا صلة لإطلاق الرصاص عليه منهم بالسياسة. والله أعلم بواقع الحال.

على أن هنانو كثيراً ما كان يلاحق دعاويه أمام القضاء ويحضرها بنفسه، وقد ذكر لي الأستاذ (إزميرليان) من أشهر محامي لواء إسكندرون، أنه كثيراً ما رأى هنانو في محكمة القاضي العقاري جالساً مع المتداعين في انتظار موعد قضيته، فلم يجد ذلك مناسباً لمكانته الاجتماعية والسياسية الكبرى.

وأذكر أنه أقام دعوى على مالية اللواء لمطالبتها بأراض في (العمق) بالقرب من البحيرة، وكان وكيله فيها الأستاذ نعيم الأنطاكي، وقد تولى الأستاذ عزت صقال والأستاذ أزميرليان الدفاع عن الإدارة الحكومية وترجمت بطلبهما حكماً بالتركية إلى العربية صادراً في موضع الدعوى، وأظن أن الدعوى طويت بانفصال اللواء عن سورية.

على أنه مهما انصرف هنانو إلى مصالحه الخاصة بعد براءته فلم ينس القضية الوطنية لحظة واحدة فظل قائدها الأكبر في حلب وضواحيها. وكانت له من قوة شخصيته ورهبة نظراته ومن جرأته النادرة ما علا به على كل أقرانه فكانت الكلمة كلمته أولاً وأخيراً. أذكر أنه جرى احتفال وطني في حي باب الحديد بحلب في مطلع الثلاثينيات فذهبنا إليه وكان الوطنيون يتقدمون الصفوف وعلى رأسهم هنانو. فلما اقترب الجمع من مكان الاحتفال كانت الشرطة واقفة مع الدرك (الجندرمة) فتصدى الضابط (هرانت) وصاح بأن المرور ممنوع فنظر إليه هنانو شزراً ورفع يده وهوى بها على حاجز المنع وطلب من الجمع الذي يتقدمه (هيا مروا فليس لأحد أن يمنعنا) فافترقت القوة العسكرية أمام حدة نظراته وقوة عزيمته وتم الاحتفال بمنتهى الروعة.

على أن مرض السل الذي كان مصاباً به قد اشتد به تدريجياً في الرئة السليمة بعد أن كان قد تكلست إحدى رئتيه وأصبح غير قادر على العمل فانتقل إلى جبل أريحا القريب من حلب، لأن اللجوء إلى الجبال كان يومئذ من وسائل التداوي من هذا المرض الوبيل، ولكن المرض اشتد يوماً بعد يوم إلى أن قضى عليه سنة ١٩٣٥ فشيع إلى مقره الأخير بجنازة وطنية كبرى اشترك فيها كثيرون من الزعماء السوريين وسار فيها المحامون (بأروابهم) على اعتبار أنها جنازة وطنية.

وأقيمت له حفلة تأبين كبيرة في دمشق كان فارس الخوري عريفها خطب فيها كثيرون كان منهم إسعاف النشاشيبي (الأديب الفلسطيني) المشهور وأنشد فيها شفيق جبري

قصيدة من روائع قصائده في الرثاء. وكنت فيها مع الصديق عبد العزيز الحلاج وكثيرين من أهالي حلب. وأقيم له ضريح كبير كان يجب أن يبقى وحده رمزاً لهذا الثائر البطل وأن لا يبنى إلى جانبه مثله لغيره، وعسى أن يعاد النظر في هذا الأمر.

الفصل الرابع

تسجيلي في نقابة محامي حلب

سُجلت محامياً متدرباً في مكتب الأستاذين بدروس ملتباشيان وأغوب قره مانوكيان في تموز ١٩٣١. وقد أخطأت في اختيار هذا المكتب ولم يكتب لي تصحيح هذا الخطأ. وسبب التسجيل أن أولهما كان عضواً في مجلس النقابة وسبق له العمل في المحاماة مع زكي الكوراني بعد انفصاله عن رئاسة استئناف حلب. ولما رجعت إلى حلب مجازاً في الحقوق جاءني المشار إليه وطلب مني أن أعمل معه على أن آخذ حصة من دخل المكتب لا تقل عن ٢٠٪ على الأقل على أن يأخذ الأستاذ قره مانوكيان ٣٠٪. وذكر لي أنه وكيل عام عن صبحي كبابة التاجر المعروف ووكيل شركة (شل) للبترول وعن فيكتور كورنلي صاحب الأراضي الواسعة وعن غيرهما، فأغراني أسلوب العرض فقبلت طلبه. وزاد في الإغراء أنه وشريكه لا يعرفان العربية فأتولى كتابة اللوائح وتمثيل المكتب أمام المحاكم على اختلاف درجاتها.

ولما أخذت أواظب على المكتب ظهر لي خطأ الظن الذي وقعت فيه. فالأستاذ ملتباشيان ضعيف جداً في القانون ودعاوي مكتبه لا تتجاوز دعاوي صلحية محدودة. وشريكه الأستاذ قره مانوكيان، وإن كان صاحب اطلاع حسن على القانون بالممارسة إلا أنه منصرف إلى القضاء المختلط رغم ضعف فرنسيته.

إلا أن الحاج رشيد إسماعيل آغا زعيم جبل الأكراد كان يوكل الأستاذ ملتباشيان في دعاوي أنصاره الجنائية فتسلمتها منه، وما كدت أترافع في أول دعوى منها حتى لمع اسمي محامياً جنائياً. وانصرفت إلى الدراسة القانونية وكتابة المقالات القانونية في المدنيات

والجزائيات ونشرها في الجريدة الحقوقية التي كان يصدرها زميلنا الأستاذ أحمد ناجي الزاغاتي.

كان رئيس محكمة الجنايات في ذلك الوقت فائز الغصين، وهو من خريجي كلية الإدارة في جامعة استانبول، ولكنه مال إلى القضاء في عهد الانتداب الفرنسي الذي سوّى بين هذه الكلية وكلية الحقوق في حق مزاولة المحاماة. وكان رئيساً قوي الشخصية جداً يدير المحاكمة بحزم وكثيراً ما أنهى الدعوى في جلسة وجلستين، ويطلب من النيابة ووكيل الدفاع المرافعة فوراً. وكان مستشار اليمين الأمير نبيه شهاب من موارنة لبنان، من أذكى من عرفت من القضاة وأقواهم في حضور البديهة، يدل على ذلك ما كان يطرحه من الأسئلة الدقيقة على المتهمين والشهود في المحاكمة. وأما مستشار اليسار فكان كثيراً ما يتبدل بندب قضاة بدائيين. والرئيس فائز الغصين كان رحيماً جداً لا يحكم بتجريم أحد بالجناية إلا بأدلة قوية ثابتة ثبوتاً أكيداً فلذلك كانت البراءة كثيرة تؤلف الغالبية في أحكامه، وإن كان المستشار نبيه شهاب يخالفه فيها، ولكن المستشار الآخر كان يوافقه عليها. وكانت حجته في ذلك أنه سُجِن في (ديار بكر) خلال الحرب العظمى الأولى لما كان قائمقام أحد الأقضية (مدير منطقة) بتهمة العمل السياسي في سبيل القومية العربية وطال سجنه حوالى ثمانية أشهر فاطلع في السجن على أناس مظلومين محكوم عليهم بالأشغال الشاقة بأدلة مصطنعة ظاهرة التلفيق.

كان عمي عزت الكوراني هو القاضي البدائي الأول، وكان يتقن الفرنسية لأنه من خريجي (الأرض المقدسة) التي تدرس بالفرنسية ومن (غلطه سراي) في استانبول، وكان محمد علي العابد (أول رئيس للجمهورية السورية) من رفاق صفه، فكثيراً ما كان يندب للقضاء المختلط، فكان بمقدوري أن أقضي بواسطه تدريبي في مكتب أحد الأساتذة اللامعين الذين يعملون أمام القضاء المختلط أو أحد الأساتذة المعروفين بكفاءتهم أمام القضاء الأهلي وحده كالأساتذة عبد القادر السرميني أو علاء الدين الرافعي (وكان عمي معاونه لما جاء حلب رئيساً لغرفة التجارة وبينهما صداقة) أو أحمد منير الوفائي أو أحمد راشد المرعشي أو قسطاكي سابا وكانت معرفته بأبي وطيدة لما كان قاضياً في استئناف القدس وكان الوالد نائباً عاماً في البلدة نفسها، ولكني لم أفعل، وكان الخطأ مني مضاعفاً في استمرار تدربي في مكتب (ملتباشيان).

ولكني ما كدت أنهي مدة التدريب، وهي سنتان، حتى انفصلت عن ذاك المكتب رغم رجاء الأستاذ ملتباشيان في البقاء، ووضع عني الأستاذ راشد المرعشي نائب النقيب تقريراً

أشاد فيه بكفاءتي ووصفني فيه بأني (كنت متفوقاً على أقراني).

أنشأت مع المرحوم الأستاذ صبحي الموصلي مكتباً للمحاماة افتتحناه في خان (الميسَّر) بحلب سنة ١٩٣٤، وكان ذكياً ألمعياً يتقن الفرنسية كما يتقن العربية.

ولكن المحاماة في تلك الأيام كانت لا تطعم صاحبها للضائقة الاقتصادية العالمية الشديدة التي كانت مسيطرة بشدة على سورية ولبنان، كسيطرتها على بلاد الشرق الأوسط لضعف مواردها وضآلة إنتاجها، وكانت الضائقة تشتد في سنوات قلة الأمطار التي كان اعتماد الزراعة عليها وحدها، وكان محصولها هو الأساس في التصدير.

ثم إن الدعاوي المدنية المهمة كانت تنقل إلى القضاء المختلط بإدخال أجنبي فيها صورةً، وفي دعاوي الإفلاس كان لا بد من وجود أجنبي فيها، كأحد المصارف (البنوك) على الأقل، فكانت حكماً تُنقل إلى المحاكم المختلطة، وكانت دعاوي الشركات المغفلة (المساهمة) من اختصاص هذه المحاكم بقرار قانوني صادر عن المفوض السامي. أما الدعاوي الجنائية فكانت تنقل كذلك إلى القضاء المختلط إذا كانت مهمة كدعوى مقتل الأرمني في دار الحاج مراد الجابري، ودعوى المرأة السعودية المتهمة بقتل زوجها، ودعوى الشروع في قتل المفوض (الكومسير) الذي كان يعمل في المخابرات الفرنسية الوطنية من قبل أرمني آخر بتحريض من الكتلة الوطنية.

كان القضاء الوطني إذن كثير الدعاوي الفقيرة مدنياً وجنائياً. وكان القضاء قد اكتمل تشكيله بتصنيف سنة ١٩٢٨ الذي جرى بإشراف مصطفى برمده رئيس النقض، فلم يكن فيه مكان شاغر للانتساب إليه، وأذكر أني لما قمت بتدقيق إضبارات (دوسيهات) فحوص القضاة، وكانوا يومئذ لا يؤخذون إلا بالفحص، استرعى نظري أنه لتعيين ثلاثة قضاة بدائيين ملازمين في دير الزور تقدم (١٠٣) محامين من مختلف المدن السورية بينهم كثيرون كان الشائع عنهم أن دخلهم من المحاماة كان حسناً، ولكن الذين اشتركوا في هذا الفحص كانوا أقل من ذاك العدد، وأظن أن سعدي سلطان وإبراهيم فرجي توليا القضاء في دير الزور بنجاحهما في هذا الفحص، وإن لم أكن متأكداً من ذلك.

كنت لما سجلت محامياً متدرباً أذهب إلى قاعات المحاكم الأهلية وأجلس بين المحامين لأرى كيفية رؤية الدعاوي وأصول المحاكمة المتبعة ومرافعات المحامين فيها، فإذا ما رأيت كان لا يخرج عن دفوع آنية كان المحامي يمليها بإذن الرئيس وإشرافه على كاتب المحكمة فيرد عليه المحامي وكيل الخصم بالأسلوب نفسه، وكان النزاع في الدعاوي المدنية والشرعية يدور بقواعد المجلة وأحكامها حول تعيين صاحب البينة والقول لِمَن، والمدعي من

المدعى عليه، وهي أمور تتعلق بصاحب الحق في الإثبات، لأن كل طرف كان يحرص على أن يكون هو صاحب الإثبات، إذا كان الإثبات جائزاً بالشهادة، ليأتي بالشهود على هواه. مع أن قواعد الإثبات من قانون أصول المحاكمات (المرافعات) وليس من المجلة، لأن المفروض فيها أنها قانون مدني. ومن هنا كان الإثبات مضطرباً في قواعده، ومداراً للتلاعب إذا أردنا حقيقة الوصف.

أما المحاكمات المدنية باللوائح فكان شيئاً غير معروف في القضاء المدني، إلا ما ندر، مع أنه هو الأصل بقانون أصول المحاكمات الحقوقية (المرافعات المدنية) وتعديلاته بعد إعلان الحرية بإعادة العمل بالدستور.

وهذا الحكم الجديد الذي قام بعد إعلان الحرية رأى الاستعانة بالخبراء الأجانب لإصلاح القانون المدني، وكان إلغاء المجلة مما نظر فيه رجال ذاك العهد نظرة الاستحالة له بسائق الدين، فوضع الخبراء مع القانونيين الأتراك تعديلاً واسعاً جداً للمادة (٦٤) من أصول المحاكمات المدنية جعلوا به للعقود المسماة مفعولاً حسب إرادة المتعاقدين ألغوا به قيود المجلة وجعلوا كل العقود مرعية في حق المتعاقدين إذا لم تكن ممنوعة بقوانين خاصة ولا مخالفة للنظام العام والآداب العامة ولا لقواعد الإرث... إلخ وإذا كانت مسائلها الأساسية واردة فيها أمكن إكمال مسائلها الفرعية من القضاة. غير أن القضاء العثماني وتابعه القضاء السوري لم يستطع فهم هذه المادة التي كانت غريبة عليهم، حتى أننا درسنا المجلة وكأن هذه المادة غير موجودة إلا بإشارات قليلة إلى أثرها في إلغاء العقود الفاسدة، مع أن القضاء المختلط فهمها أحسن الفهم، وقد سمعت من أحد قضاته أن المادة المشار إليها من الأهمية الواسعة بحيث تماثل قانوناً مدنياً في الالتزامات.

والخطأ في فهم قوانين أصول المحاكمات ولا سيما المحاكمات الجزائية (التحقيقات الجنائية) كان أدهى وأمّر. وقد استأنفت حكماً بدائياً جزائياً (جنائياً) وفي جلسة الاستئناف الأولى طلب مني رئيس المحكمة أن أدلي بأسباب الفسخ حتى يمكن للمحكمة النظر في أسباب الدعوى، مع أن الاستئناف طعن أصلي فإذا استوفى شروطه من حيث تقديمه في مدته بعد دفع الرسوم نظرت المحكمة في أساس الموضوع رأساً، فاستغرب رئيس المحكمة هذا الدفع مني وذكر أن القانون قد نص على أن محكمة الاستئناف إذا رأت خطأً ما حكمت به محكمة البداية وجب عليها أن تقرر فسخ الحكم البدائي المستأنف في أول الأمر ثم أصدرت حكمها في الأساس، فأجبته بأن هذا النص طبيعي جداً، إذ كيف يمكن الحكم بخلاف الحكم البدائي من دون زواله، بالفسخ، ولكن ليس معنى هذا أن محكمة

الاستئناف لا يمكنها النظر في موضوع الاستئناف قبل تقرير الفسخ لسبب شكلي أو مخالف للقانون، وإلا خرج الاستئناف عن كونه طعناً أصلياً، فأجابني بأن محكمة التمييز (النقض) العثمانية ترى غير ما قلت ومحاكم الدولة الجزائية تسير على رأيها منذ وضع قانون المحاكمات الجزائية، وهو ما تسير عليه المحاكم السورية أيضاً. وكان المحامون العاملون أمام القضاء الأهلي يرون الصواب في هذا الرأي المغلوط، حتى أن أحدهم ذكر أنه كان متبعاً في القضاء المدني إلى أن عدل قانون المحاكمات المدنية، فزاد استغرابي من هذا المفهوم، وكتبت مقالاً طويلاً نشرته في مجلة الأستاذ الزاغاتي وترافعت في استئناف الجزاء في هذا الموضوع.

أما القضاء المختلط فقد صحح كل هذه الأغلاط التي وقع فيها القضاء العثماني الذي تابعه فيها القضاء السوري في القضايا الجزائية والتجارية المأخوذة قوانينها من قوانينهم، كما أظهر حقيقة مفهوم المادة (٦٤) التي سبق ذكرها من قانون أصول المحاكمات المدنية. وقد قضى مرة على شركة الترام الفرنسية بغرامة كبيرة وبإلزامها براتب شهري لأسرة شخص مسلم دهسته حافلتها وقتلته وترك زوجة وأولاداً، إلى أن يبلغوا قدرة العيش ويستغنوا عن الراتب المحكوم به، وبذلك حكم بمسؤولية رب العمل عن عماله استناداً إلى المجلة بالاجتهاد. وهذا كله لا يمكن لقضائنا الوطني أن يحكم به ولا أن يفهمه مصطفى برمده ولا أمثاله من القضاة التقليديين.

وقد استطاع هذا القضاء أن يطور المجلة نفسها في نطاق المبادىء القانونية الحديثة. من ذلك مثلاً أن الشهادة إذا وافقت الدعوى شكلاً كان القاضي ملزماً بالحكم بها وليس له سلطة تقديرها، وإن لم يقنع بصحتها، وإن لم تطابقها شكلاً وجب عليه رد هذا الدليل الذي استمع إليه وقنع به. وذلك كله عملاً بقواعد المجلة نفسها. ولكن القضاء المختلط رأى أن الشهادة إذا لم تطابق ما جاء أحد الطرفين لإثباته بها انقلبت إلى (قرينة). والقرينة مما نصت المجلة على جواز الحكم بها في المدنيات، وهي تابعة لتقدير القاضي، ولا تخضع لتزكية الشاهد سراً وعلناً كما أوجبت المجلة في حال مطابقة الشهادة لموضوع الإثبات. وبذلك استطاع القضاء المختلط بالاجتهاد المعقول أن يطور المجلة تطويراً جذرياً ويقضي بها وفق أحدث الأحكام العالمية، مما كان يستحيل على مصطفى برمده الذي سيطر على محكمة النقض عشرين سنة متوالية أن يفهمه ليأخذ به.

وأما اللوائح والمرافعات والأحكام فكانت عالماً آخر بين القضاءين. كانت الدعوى المدنية تقام أمام القضاء المختلط باستدعاء مسهب ويتبادل الطرفان اللوائح الكتابية في موضوع

النزاع بحضور الرئيس وحده، إلا إذا كان ما يستدعي اتخاذ تدبير عاجل في الدعوى فتجتمع المحكمة بكامل هيئتها، ومتى تم اتخاذ التدابير المطلوبة أو رفضها، وانتهى تبادل المذكرات القضائية، ترافع الطرفان ارتجالاً ثم أرجئت الجلسة للحكم. والأحكام تصدر بعد عرض حجج الطرفين ومناقشتها حجة حجة ولا سيما أحكام (قرارات) النقض، فكانت أسباب الطعن تذكر سبباً سبباً وتقف المحكمة عند كل سبب بالرد أو القبول، ولا مجال لقبول سبب يتصل بالوقائع المتروكة لتقدير محكمة الموضوع مدنياً أو جزائياً. أما قرارات النقض السورية فكانت توضع وفق الأسلوب العثماني فلا يؤتى على ذكر أسباب طلب النقض، وكان من عادة مصطفى برمده أن يقول عنها: (أما أسباب التمييز فما جاء في فقرة القرار أو قرار التمييز).

وخير ما أختم به هذا البحث أن الأستاذ محسن شفيق أستاذ القانون التجاري في كلية الحقوق زارني مع الأستاذ عبد الجواد السرميني في وزارة العدل وأهدى إلي كتابه في الحقوق التجارية السورية، وكان يبدو عليه التردد في الإدلاء بأمرٍ ما، ثم أورده وهو أنه لم يستشهد في كتابه بأحكام القضاء الوطني ولا القضاء المختلط السوريين لأن أحكام القضاء الوطني في القانون التجاري مغلوطة تماماً بخلاف أحكام القضاء المختلط، فلم ير من المناسب أن يستشهد بالأجنبي من دون الأهلي، لذلك أهمل الاستشهاد بهما معاً، واستشهد بالأحكام اللبنانية والأهلية والمختلطة لأن قانون التجارة اللبناني والسوري واحد هو القانون العثماني وتعديلاته.

من المحقق أن القضاء المختلط وإن كان ينافي الاستقلال، وكان المحامون يضربون ثلاثة أيام كل عام عن العمل أمام القضاء الوطني احتجاجاً على إنشائه، إلا أنه من حيث تطبيق الشرائع والقوانين كان متقدماً جداً على القضاء الوطني.

كنت أذهب إلى القضاء المختلط وأستمع إلى المرافعات، وكان الأستاذ الجليل عزت صقال هو ابن بجدتها علماً دقيقاً وخطابة رائعة، وكان أخوه الأستاذ فتح الله من الذين يحسنون الخطابة القضائية ولا سيما في الجزائيات (الجنايات) وعلى غرارهما كان الأستاذ جان مظلوم في مذكراته القضائية الرائعة، والأستاذ فتح الله أسيون ورشيد خياط ونعيم أنطاكي وإدمون رباط، وكانت محكمة الاستئناف المختلطة واحدة في سورية مركزها حلب، فكان يأتيها محامون من دمشق، وعلى الأكثر من بيروت مثل كميل شمعون وإميل إده وأمثالهما، وكلهم تقريباً من خريجي فرنسة أو كلية حقوق مصر الفرنسية ومن الذين عملوا أمام القضاء المختلط في مصر وأنهوا مدة التدريب أمامه وحصلوا على الإجازة بأستاذية المحاماة من النقابة المختلطة.

ولما كنت أعود إلى القضاء الأهلي كنت ألقى طائفة من أعلام المحامين كالأستاذ علي عياد (من طرابلس ليبيا) وكانت تسمى (طرابلس الغرب) وعلاء الدين الرافعي (من طرابلس لبنان) وعبد القادر السرميني، وكان ثلاثتهم على جانب كبير من التضلع في العلوم الشرعية إلى جانب كفاءتهم في القوانين الوضعية، وكان يتبعهم أمثال أحمد راشد المرعشي وأحمد منير الوفائي وقسطاكي سابا وطبقة من الشباب الذين تخرجوا بعد سنة ١٩٢٩ لأن من سبقم قد تولى القضاء. ولكن ذهنيتهم القانونية كلهم كانت في نطاق المدرسة العثمانية. وكذلك كانت ذهنية المحامين وأساتذة الحقوق في دمشق وسائر المحافظات أمثال سعيد المحاسني وفارس الخوري وشاكر الحنبلي وخير الدين القضماني ومن جاء بعدهم. فليس بالغريب أبداً أن يتركوا المحاماة بعد الثورة التشريعية سنة ١٩٤٩ بصدور القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات وإلغاء الأوقاف الذرية والتولية في الأوقاف الخيرية، ونفاذ قانون البينات الذي سبقهما بالصدور عام ١٩٤٧ فكان مطلع هذه الثورة المباركة.

لقد سُجلت محامياً وفقاً للقانون (قرار مانوتي) رقم ٢١١٧ الصادر في حزيران (يونيو) ١٩٣٠ وقد سبق لي أن ألقيت محاضرة في تاريخ المحاماة في الدولة العثمانية وسورية في الجلسة المخصصة للوضع المسلكي في البلاد العربية في مؤتمر المحامين الأول المنعقد في دمشق من ١٢ إلى ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٤. وكانت جلسة الوضع المسلكي قد انعقدت في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٤ قبل الظهر وبعده لكثرة المتحدثين والمحاضرين في هذا الموضوع.

وكانت محاضرتي في تاريخ المحاماة المتصل بالعهد العثماني لا تقتصر على سورية وحدها وإنما تشمل لبنان والعراق وفلسطين والأردن والحجاز وطرابلس الغرب (ليبيا) بالإضافة إلى سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية في الأناضول وأوروبا.

والواقع أن المحاماة في هذا العهد كانت غير خاضعة لنظام خاص بها وإنما كانت وكالة بالخصومة تستمد قواعدها من أحكام الفقه الإسلامي، وكان المحامي - حتى بعد صدور قوانين المحاماة - يُطبق عليه ما جاء في المجلة من أحكام (الأجير المشترك).

حاولت الدولة العثمانية تنظيم المحاماة بقانون خاص بها فأصدرت في ١٤ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٧٦ نظام وكلاء الدعاوي ضم طائفة مهمة جداً من مبادىء المحاماة، ولكنه كان خاصاً بمحامي الأستانة، ثم أصدرت في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٧٩ وجوب تطبيقه في كل الولايات بإرادة سنية (سلطانية). ولكن مستوى المجتمع العثماني لم يكن

مساعداً على تطبيق هذا التنظيم الجديد فأصدرت وزارة العدل في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٧ بلاغاً بأن إرادة سلطانية أباحت الدفاع أمام المحاكم المدنية والتجارية لكل وكيل بلا قيد ولا شرط وفقاً للأحكام الفقهية ولأحكام الأجير المشترك الواردة في المجلة. كما لم يمكن تطبيق القانون الذي استصدرته المشيخة الإسلامية في ٣ آذار (مارس) ١٩١٤ لتنظيم المحاماة أمام القضاء الشرعي.

فلما انسحبت الدولة العثمانية من البلاد السورية أخذ كثيرون يزاولون المحاماة، وكانوا يسمون بوكلاء الدعاوي، إلى أن تولت سلطة الانتداب تنظيم المحاماة جدياً في سورية ولبنان. ففي أيار (مايو) ١٩٢١ صدر قانون المحاماة في دولة دمشق. وفي ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ صدر قانون المحاماة في دولة حلب. ولا بد من أن يكون الانتداب قد عمد إلى تنظيم المحاماة في لبنان وفي حكومة اللاذقية بمثل ذلك.

ورغم توحيد دمشق وحلب في دولة واحدة سنة ١٩٢٥ ظل القانونان المذكوران نافذين في حلب ودمشق إلى أن تم إلغاؤهما بالقانون رقم ٢١١٧ الصادر في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٠.

ولكن صدور هذا القانون أدى إلى زوبعة هزت وزارة العدل فاستقال وزيرها. وبيان ما وقع أن القانون حفظ حقاً مكتسباً للمحامين غير المتخرجين من الحقوق إذا كانوا يمارسون المهنة منذ العهد العثماني، ولكنه لم يحفظها لمن أخذ يمارسها بعد انسحاب العثمانيين من سورية، فاعترض هؤلاء واشتدوا في اعتراضهم، فرأت المفوضية الإفرنسية العليا وجوب تعديل القانون بالاعتراف بحقهم المكتسب لأن عددهم محدود سوف ينتهي في مدة عشرين عاماً على الأكثر، فأصر الوزير وأركان الوزارة على الرفض، فلما ضغطت المفوضية استقال الوزير، فدل على اعتداد بالرأي وبالنفس، ولم أر غير صبحي النيال وزير العدل يومئذ وزيراً أو رئيساً استقال تمسكاً باستقلاله في تصرفاته.

وعلى ذكر أحكام الفقه الإسلامي في الوكالة كمهنة للمزاولة، كنت ألقيت محاضرة في موضوع (المحاماة والإسلام) بدعوة من نقابة حلب في عهد نقيبها (الدكتور أسعد كعدان) أظن أنها أوسع ما كتب فيها من البحوث لأن المنشور منها لا يتجاوز ما جاء في كتاب المحاماة لفتحي زغلول وهي بضع صفحات، ولكن المحاضرة لم تنشر حتى الآن.

وصدر سنة ١٩٤٢ قانون تقاعد المحامين، وكان الأستاذ أحمد فؤاد القضماني هو صاحب الفكرة في وضعه، ولكن نقابة حلب لو لم تسعفه في وضعه (على ضعف بعض أحكامه) والعمل على إصداره لما قدر له أن يرى النور.

وعزمت بعدئذ على أن نضع قانوناً جديداً للمحاماة رأيت أن يكتسب طابع الاستقلال بعد الجلاء. وقد ساعدني الأستاذ جان مظلوم على وضعه، وكان من أهم مبادئه منع توقيف المحامين، والحؤول دون اتفاق المحامين على أتعابهم بنسبة حصة من أرباح الدعوة (وإن كان هذا المبدأ لم يكتب له الإقرار) ولكن مشروع هذا القانون الذي صغت أحكامه مادة مادة لم يكتب له الصدور إلا في عهد أديب الشيشكلي بعد تحويره بغير ما أريد له.

الحصانة القضائية

مما أريد أن أقف عنده من خواطري القضائية (الحصانة القضائية) التي لم تكن معروفة في العهد العثماني، وقد وضعها الانتداب الفرنسي في ملاك العدلية الذي جرى به تنظيم القضاء سنة ١٩٢٨. فلما تولى الشيخ سليمان الجوخدار وزارة العدل ألغاها وأخذ يصرف القضاة من الخدمة وصب جام غضبه في الأكثر على اللبنانيين. وفي العهد الوطني الأول الذي قام بعد مشروع معاهدة ١٩٣٦ رفع الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزير العدل ومدير الوزارة العام عارف النكدي الحصانة ونالا سلطة واسعة في العزل والتعيين من دون التقيد بالشروط القانونية فعزلا كثيرين وعيّنا كثيرين. وفي سنة ١٩٤٠ في عهد حكومة المديرين أوقفت الحكومة حصانة النقل. ولما أصر الدكتور الكيالي سنة ١٩٤٣ على أن يتولى وزارة العدل حصل على قانون بوقف الحصانة عن القضاة وأخذ يصرف من الخدمة ويعين بالاشتراك مع عارف النكدي الذي أعاده سعد الله الجابري رئيس الوزارة إلى الخدمة مديراً عاماً لوزارة العدل.

وقد كان التصنيف الذي جرى في الدولة كلها بموجب ملاكات وزارة الجابري الثانية لإصلاح جهاز الحكم قد اشتمل على رفع الحصانة القضائية فعمدت الهيئة التي تألفت برئاستي وأنا أمين العدلية العام، وضمت أربعة قضاة من كبارهم إلى صرف قضاة معدودين من الخدمة باقتراح من الأربعة أو اثنين منهم، بلا تحقيق جدي، تبين لي بعدئذ أن منهم من كان مظلوماً.

وفي عهد الوحدة عمد نهاد القاسم وزير العدل في الإقليم السوري إلى تسريح عدة قضاة من مناصبهم بقرار يحمل توقيع عبد الناصر، وقد برر لي القاسم عزلهم بطول اليد مع أن الذين عرفتهم منهم لم يكونوا كذلك على التأكيد.

وبعد الانفصال جرى في مصر ما فعله نهاد القاسم في سورية، وبعد موت عبد الناصر سموا ما وقع على القضاة في مصر بالمجزرة أو بالاغتيال لأنه كان مما لم يسبق له مثيل فيها قبلاً.

فوا عجباً لنا نحن العرب في الأوقات التي نتسلم فيها الحكم أو جانباً منه، وفي عهد الاستقلال، أو في عهود الانقلابات العسكرية كيف نتنكر لاستقلال قاضينا وحصانته اللذين وضعتهما سلطة الانتداب أو الاحتلال واحترمتهما كل الاحترام من دون أن تمسهما قيد شعرة سنوات طويلة، ولكننا لم نستطع تحملهما أياماً معدودة.

القانون الأساسي

في ١٤ أيار (مايو) ١٩٣٠ أصدر المفوض السامي دستور سورية باسم (القانون الأساسي) بقرار منه وألحق به مادة أخيرة تحمل الرقم ١١٦ ونشره في دمشق في ٢٢ من الشهر المذكور. وأصدر معه في التاريخ نفسه (النظام الأساسي) لسنجق الإسكندرونة و(القانون الأساسي) لحكومة اللاذقية ومثله لحكومة جبل الدروز وكانت بأرقام /٣١١١ و٣١١٢ و٣١١٣ و٣١١٤/.

أما الدستور السوري فموضوع بإعادة النظر في المشروع المسنون من الجمعية التأسيسية السورية وتنقيحه على أن يوضع موضع التنفيذ بعد أن ينتخب أعضاء مجلس النواب، بشرط أن لا يُعارض، بمقتضى المادة الأخيرة منه، تعهدات فرنسة التي قطعتها فيما يختص بسورية ولا سيما فيما كان متعلقاً بجمعية الأمم... إلخ مشيراً في هذه المادة وفي قرار الإصدار إلى اتجاه عقد اتفاقية بين فرنسة وسورية.

وأما النظام الأساسي لسنجق الإسكندرونة والقانون الأساسي لحكومة اللاذقية وحكومة جبل الدروز فقد أعطى لفرنسة سلطة واسعة في إدارة السنجق والحكومتين المشار إليهما، خارج نطاق الجمهورية السورية، فأصبح الحكم السوري أثراً بعد عين فيها، مما لا نرى حاجة إلى التوسع فيه بعد إلغاء هذه الإدارات والحكومات المستقلة عن سورية وضمها إلى سورية في أواسط الأربعينيات.

وقد رضيت الكتلة الوطنية بهذا الدستور وهي التي امتنعت عن إصداره وعن حذف المواد الست على ما سبق البحث. وربما كانت حجتها في القبول أن العمل به بعد صدوره بغير إرادتها أولى بالقضية الوطنية.

وكان اتجاه الانتداب الفرنسي يسير إلى حل المشكلة بالمعاهدة ولكنها معاهدة كان مشروعها موضوعاً في المفوضية العليا نفسها.

وفي سبيل إحاطة هذا المشروع بالثقة أقالت المفوضية الفرنسية حكومة الشيخ تاج الدين بقرار أصدره المفوض السامي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣١ ومن غير المعروف كيف لم يجد من ينيط به رئاسة الحكومة من السوريين فألف حكومة مؤقتة برئاسة مندوبه لدى

الحكومة السورية المسيو (سالومياك) وعضوية بديع المؤيد العظم وزيراً للداخلية وتوفيق شامية وزيراً للمالية وتوفيق الحياني أميناً عاماً للسر. وظل رؤساء المصالح قائمين بوظائفهم.

وقد انصرف هم المسيو (سالومياك) إلى إجراء انتخابات نيابية تأتي بحكم وطني يمكن أن يتعاون مع فرنسة. وكانت المعاهدة هي الوسيلة الأولى لهذا التعاون.

وللوصول إلى هذه الغاية عمدت إلى انتخابات عامة في سورية، وكانت على درجتين، ولكن مندوب المفوض السامي في دمشق كان على غير رأي مندوب حلب. فقد وضعت الكتلة الوطنية قائمتها بزعامة إبراهيم هنانو ومرشحيها الآخرين سعد الله الجابري والدكتور عبد الرحمن الكيالي والأستاذ عبد القادر السرميني وخامس لا أذكر اسمه ومسيحيين آخرين باسم الطوائف المقررة لحلب كالروم الكاثوليك والسريان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس. وكان فوز هذه القائمة مما لا اختلاف عليه إطلاقاً، لا سيما أن القائمة المشمولة برعاية الانتداب وتأييده كانت برئاسة صبحي بركات وعضوية شاكر نعمت الشعباني وغالب إبراهيم باشا وبسيم القدسي وخامس مثلهم من المسلمين ومسيحيين أشباههم، وكانت هذه القائمة في منتهى الضعف والهزال، ولكنها مع ذلك فازت بمداخلة المندوبية الفرنسية وتزويرها الفادح وسكوت الوطنيين.

أما في دمشق، فمع أن اتجاه المفوضية كان غير اتجاه مفوضية حلب، فالكتلة الوطنية ومرشحوها وشبابها هجموا على صناديق الانتخابات الثانوية وحطموها، وقامت البلدة وقعدت، وظهر من زكي الخطيب شجاعة خارقة في هذا العمل الشعبي، فرأى الفرنسيون أن يقسموا الفائزين بين مرشحي الكتلة ومرشحي الانتداب، وبذلك انتهت الانتخابات.

إن نواب الأقضية (المناطق) كانوا بكثرتهم يماشون سلطة الانتداب بسائق مصالحهم المحلية، وكان نواب حمص وحماة ودير الزور خليطاً من الوطنيين ومن الانتدابيين.

إن مندوب حلب أخطأ أشد الخطأ في إسقاط قائمة الكتلة الوطنية بالتلفيق الذي لا يقبل التأويل، لأن من العسير أن يصدق عاقل لحظة واحدة سقوط هنانو وفوز صبحي بركات، وسقوط سعد الله الجابري وفوز شاكر نعمت الشعباني، وسقوط عبد الرحمن الكيالي وفوز بسيم القدسي، وسقوط السرميني المرشح من هنانو في قائمة الكتلة الوطنية ونجاح غالب إبراهيم باشا عميل الانتداب في رئاسة بلدية حلب. فلذلك اشتدت التظاهرات بعد إعلان النتيجة وأضربت المدينة أياماً طويلة واستفادت الكتلة من أي مناسبة لإعلان استنكارها من تصرف الانتداب.

كانت نية مندوبية حلب أن يتولى صبحي بركات رئاسة الجمهورية وفق الدستور المنشور

حديثاً من المفوض السامي، ولكن ما جرى في دمشق حال دون ذلك فاتفق الفائزون من الوطنيين الدمشقيين مع مندوب دمشق على انتخاب محمد علي العابد لهذا المنصب ليحولوا دون وصول بركات إليه، وهذا ما وفقوا إليه، بعد أن كان الرجل قد فاز برئاسة مجلس النواب.

ومما كان يُستغرب كل الاستغراب من صبحي بركات أن يرضى لنفسه نيابة بالتزوير وبمقدوره أن يفوز بها عن أنطاكية وهي بلدته، وله فيها مقام محمود، وأن يشترك في المجلس بقائمة منتخبة بالإرادة الشعبية، إلا إذا كان في ذلك ما لم أعرفه، وهذا ما أستبعده.

بعد انتخاب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية عين بالاتفاق مع الكتلة الوطنية حقي العظم رئيساً للوزارة لتأليف وزارة مختلطة بين الكتلة وبين الانتدابيين، وكان حقي العظم يخطب بأنه صديق الانتداب، وكان كذلك منذ العهد العثماني، وكانت رسائله بكثرتها ومضامينها سبباً في إعدام بعض شهداء ديوان حرب عاليه، على ما روى فارس الخوري في أوراقه.

واشترك في هذه الوزارة جميل مردم بك وزيراً للمالية ومظهر أرسلان وزيراً للعدلية من الكتلة الوطنية، كما اشترك سليم جنبرت من طائفة الروم الكاثوليك واثنان آخران. ومن المقطوع به أن كتلة حلب الوطنية لم تكن راضية عن اشتراك الكتلة في هذه الوزارة.

في عهد وزارة العظم ظهر مشروع المعاهدة الموضوع من المفوضية العليا في بيروت من دون أية مفاوضة بين الطرفين السوري والفرنسي، فعارضها الوطنيون أشد المعارضة وهاجمها الأستاذ نجيب الريس صاحب (القبس) هجوماً عنيفاً، ووقف هنانو من الوزيرين الوطنيين موقفاً صارماً فاستقالا ثم تبعهما في الاستقالة سليم جنبرت. وكان لجميل مردم في هذه الوزارة كل القوة بقوة شخصيته وقوة الكتلة الوطنية التي يمثلها فيها، ولما أراد أن يستجوبه أحد نواب حلب الفائزين بالتزوير كما قدمنا التفت إليهم باحتقار وخاطبهم بقوله: «من أنتم يا أشباه الرجال.... الخ» فذهبت كلمته مثلاً.

على أن الموقف غير المنتظر في تلك الأيام كان موقف صبحي بركات الذي عارض مشروع المعاهدة معارضة شديدة، فرأى فخري البارودي نائب دمشق ومن الزعماء الوطنيين البارزين، أن يقيم في داره حفلة وطنية كبرى يدعو إليها صبحي بركات إلى جانب هنانو ورجال كتلة حلب لعله يوفق إلى إزالة ما بينهما من الجفاء، ولكن هنانو رفض رفضاً قاطعاً هذه الدعوة فاضطر البارودي إلى عدم دعوة صبحي بركات فلم يكتب التوفيق له فيما أراده.

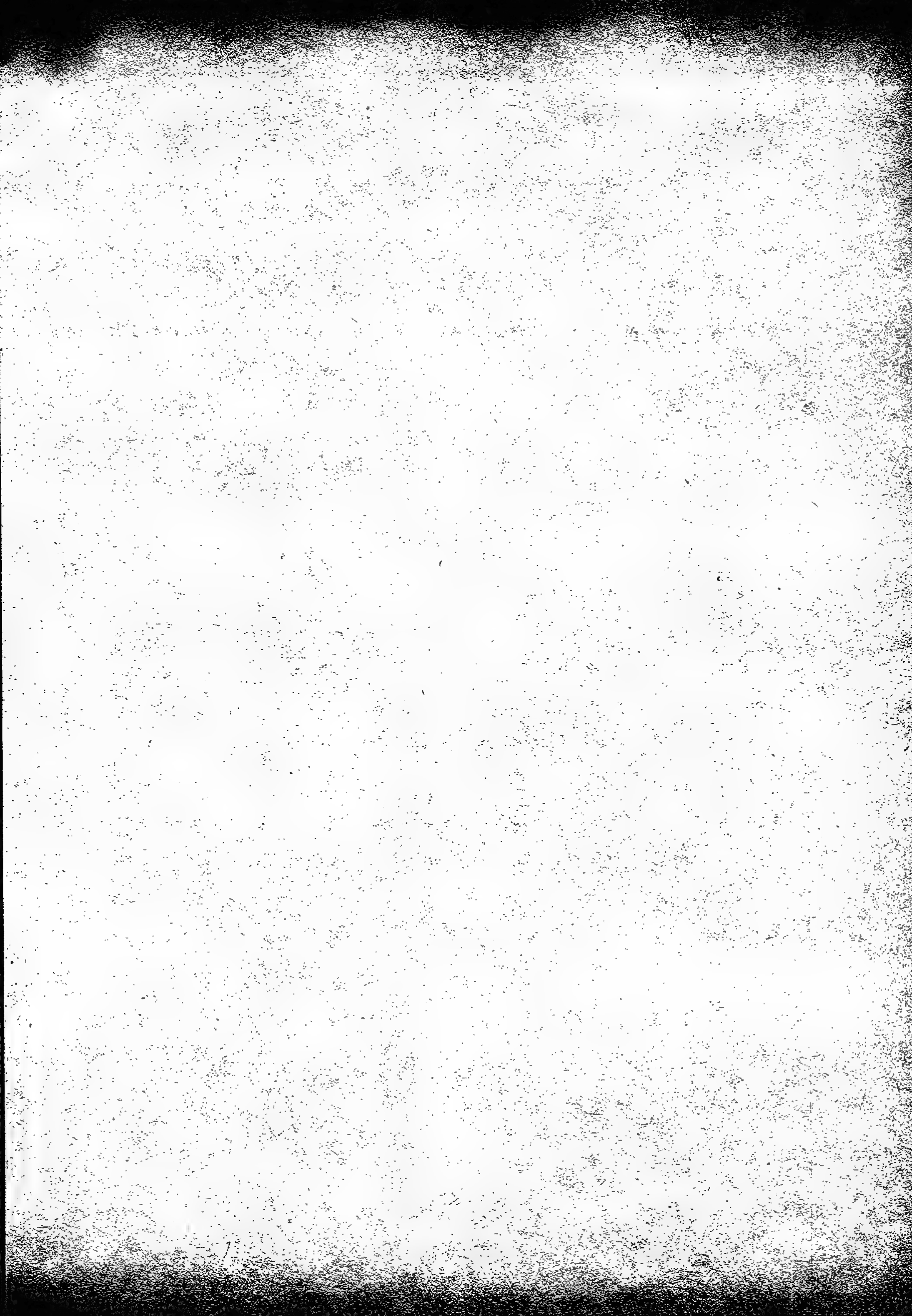
وقد استقالت وزارة العظم بعد انهيار الائتلاف الذي كانت قائمة عليه فكلف علي العابد حقي العظم نفسه بإعادة تأليفها، فألفها من أحد أعوان الانتداب من حلب، وهو شاكر نعمت الشعباني، الذي كان يصدر في حلب نفسها جريدة يومية سماها (الأهالي) ومن نصراني حلبي جاءها من مدينة (أورفا) يدعى لطيف غنيمة فاز بالنيابة عن طائفة السريان الكاثوليك في حلب بفضل انتسابه إلى الكتلة الوطنية، ولكنه خان الكتلة وسار في ركاب الانتداب، ومن الشيخ سليمان الجوخدار رئيس الغرفة المدنية في محكمة النقض سابقاً بعد تسريحه من القضاء بتصنيف سنة ١٩٢٨، ثم تعاطى المحاماة، وكان وكيل محمد علي العابد رئيس الجمهورية فجاء به وزيراً للعدل. وكان في الوزارة واحد أو اثنان آخران ولكنني لا أذكر أسماءهم كما لا أذكر لهم شأناً فيها.

وفي عهد هذه الوزارة جرى تضييق جهاز الدولة بتسريح عدد كبير من الموظفين من الخدمة، ولا سيما القضاة، وكانت هذه التسريحات مما لا معنى له، ولا سيما القضاة، وقد عاد أكثرهم إلى وظائفهم بعد سقوط الوزارة. وكانت الصحافة الوطنية قد اتخذت منها وسيلة للهجوم على الشعباني فسمتها (تسريحات الشعباني وتنسيقات الشعباني) فكان الرجل مسروراً من إضافة هذا الأذى إليه فيسبه المصابون به سراً وجهاراً.

على أن أشد أخطاء هذه الوزارة كان قبول مشروع المعاهدة والدفاع عنه، وقد نسبتها الصحافة الوطنية إلى الشعباني أيضاً فوصفتها (بمعاهدة الشعباني) فسر الرجل كذلك من نسبتها إليه، مع أن الغاية من هذه النسبة كان الحط من شأنها لمنتهى ضعف شعبية الشعباني.

ولم تعش هذه الوزارة أكثر من بضعة أشهر ثم أسقطها الفرنسيون وأعادوا الشيخ تاج الدين الحسني إلى رئاسة الوزارة فتولاها بالسلطة الكاملة وإن كان مرؤوساً لمحمد علي العابد في الظاهر.

أما وزراء العظم كالشعباني وغيره فلم يُرجع الإفرنسيون بعد سنة ١٩٣٣ أحداً منهم إلى أية خدمة عامة ولا سيما مناصب الوزارة.



الفصل الخامس

وزارة الشيخ تاج

أخذت وزارة الشيخ تاج الدين الحسني تدير الأمور بكثير من الاعتدال وكان فيها وزراء على جانب من الكفاءة كعطا الأيوبي وجميل الألشي. والشيخ مشهور بالإحسان إلى الناس قدر استطاعته والبعد عن الأذى. والسلطة بالواقع كانت بيد المستشارين الفرنسيين، ولا يُنفذ قرار يصدره الوزير أو رئيس الوزارة أو مرسوم من رئيس الجمهورية مهما كانت صفته القانونية ما لم يكن مذيلاً بتوقيع المستشار ومشاهداً من مندوب المفوض السامي في دمشق أو مصدقاً عليه منه (بمعنى إقراره) حتى ينشر في الجريدة الرسمية ليجوز تنفيذه.

ومما أذكره في عهد هذا الحكم زيارة رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة مدينة حلب لإزالة الستار عن تمثال المطران (جرمانوس فرحات) الذي عمل على نشر اللغة الفصحى في حلب والتأليف في قواعدها وآدابها، وكان ذلك حوالى سنة ١٩٣٤، وكان الحفل فخماً خطب فيه مطران الموارنة في بيروت وكان خطيباً مشهوراً وأنشد شبلي ملاط قصيدة من شعره وألقى نقيبنا الأستاذ لويس زيادة كلمة بالفرنسية عن (فرحات) وكانوا كلهم من لبنان، ومعهم كان حلبيون لا أذكرهم.

رئيس الجمهورية في حلب

وبمناسبة مجيء الرئيسين إلى حلب كان المقرر تأدية صلاة الجمعة في الجامع الأموي الكبير، ولكن الكتلة الوطنية رأت أن تحول بينهما وبين المجيء إلى الجامع فقامت بتظاهرة وطنية انتهت بدعوى عرفت باسم (السدة). والسدة هي مرتفع خشبي مرتفع عن الأرض على شيء من السعة يقف عليه الولاة والحكام لتأدية الصلاة وكان من الطبيعي أن يقف

عليه الرئيسان، ولكن شباب الكتلة الوطنية جلسوا في السدة ولم يتركوا فيها مكاناً لأحد من المسؤولين رغم المحاولة العنيفة التي بذلها ضباط الشرطة والدرك، وكان سعد الله الجابري يتولى مع كثيرين من رجال الكتلة وشبابها هذه التظاهرات، إلى أن عدل الرئيسان عن الصلاة في الجامع الأموي الكبير وأدياها في جامع الدراويش (المعروف باسم الملاَّخانة).

كان يمكن لهذه التظاهرة أن تقف عند هذا الحد من دون أن تترك أثراً في البلدة، ولكن بدا لسلطة الانتداب أن تعاقب هؤلاء الذين احتلوا (السدة) ومنعوا الرئيسين من الصلاة فيها فألقوا القبض عليهم، وكان على رأسهم سعد الله الجابري والأستاذ عبد القادر السرميني وناظم القدسي وكثيرون آخرون منهم زميلنا عبد الجواد السرميني، فكان عددهم يبلغ الأربعين أو الخمسين. ولم تكن في البلدة قاعة رسمية تسع عددهم لمحاكمتهم فاتخذت المندوبية صالة البلدية قاعة للمحاكمة، وكانت واسعة جداً، وفيها انعقدت جلستا محكمتي البداية والاستئناف المختلطتين.

وفي هذه المحاكمة طرح على البحث ما إذا كان الإسلام يعرف نظام التشريفات في الجامع والتمييز بالتالي بين السدة وغيرها، فانتهى الأمر إلى أنه لا يعرف ذلك، وإلى أن احتلال السدة بالتالي لا يؤلف جرماً.

وظهرت جراءة نادرة من سعد الله الجابري لما سئل عن جرمه فأجاب بالاعتراف المطلق وبأن ما دعاه إليه هو أن علي العابد والشيخ تاج الدين ومن معهما لا يمثلان أحداً في هذا القطر وليسا إلا عميلين لفرنسة فهما خائنان وطنيان من المفروض على كل مواطن أن يحاربهما في كل ساحة ومجال.

وأما الأستاذ إدمون رباط فكانت مرافعته قطعة وطنية ولا سيما لما قال للقضاة الفرنسيين في آخرها:

«إن هؤلاء الخونة الذين أتيتم بهم وتأتون بأمثالهم إلى سدة الحكم ليسوا أمناء لكم، لأن الخائن لا يكون أميناً، وسيطلقون الرصاص عليكم، وأنتم خارجون من بلادنا يوماً ولكنهم سيطلقون عليكم في ظهوركم لأنهم أنذال جبناء، أما نحن، هؤلاء الماثلون في قفص الاتهام فنطلقه في وجوهكم لأننا شجعان بما نطلبه منكم من حق... إلخ» واسترسل بهذا المعنى حتى قال رئيس المحكمة (لم تهزني مرافعة كهذه المرافعة) وصدر الحكم في الساعة الثالثة بعد نصف الليل، وكان أقصاه ثمانية أشهر على الجابري ثم خفض لستة أشهر في الاستئناف.

على أن الكتلة الوطنية بعد هذا الحكم استمرت في تظاهراتها الشعبية العنيفة، وكانت إضرابات الأسواق تستمر رغم شدة الضائقة الاقتصادية وتدوم أياماً عديدة. ولما توفي الزعيم الكبير إبراهيم هنانو سنة ١٩٣٥ جرى له في حلب مأتم كبير كان وطنياً بمعنى الكلمة حتى سار فيه محامو القضاء الأهلي والمختلط بأروابهم، كما سبق لنا ذكره، ثم أقيمت حفلة تأبين كبرى في دمشق أعقبتها مظاهرات وسلسلة إضرابات عن العمل حتى استمر إضراب دمشق مدة تجاوزت الأربعين أو الخمسين يوماً، وكانت مدة إضراب حلب تقاربها، حتى رأى الإفرنسيون أن لا بد من العودة إلى الكتلة الوطنية والاتفاق معها على معاهدة بعد مفاوضة بين الطرفين، وكانت المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية هي المثل المطلوب احتذاؤه في سورية.

والواقع أن فرنسة سحبت مندوبها السامي السفير الموسيو (بونسو) بعد فشله فيما أراد الوصول إليه من المعاهدة الصورية التي تكلمنا عنها آنفاً في مجلس نيابي صوري، وعينت مكانه السفير الموسيو (دومارتيل) فلما تولى منصبه جرب الشدة في أول الأمر فاعتقل بعض الوطنيين أذكر منهم جميل مردم وسعد الله الجابري ونفاهما إلى الجزيرة مدة لم تطل لاشتداد العنف الوطني، فاستقبل الدكتور عبد الرحمن الكيالي في بيروت واتفق معه على الإفراج عن المعتقلين والعمل على عقد معاهدة وصفها البلاغ الصادر عنه (بالسابقة العراقية).

ومما ساعد على قبول هذا الحل أن الاشتراكيين برئاسة (ليون بلوم) كانوا تولوا الحكم في فرنسة في أواسط الثلاثينيات.

وكان من نتيجة هذا الاتفاق إقالة حكومة الشيخ تاج، وتأليف حكومة برئاسة أحد وزرائه عطا الأيوبي، فألفها منه ومن سعيد الغزي والأمير مصطفى الشهابي وإدمون حمصي من نصارى حلب الكاثوليك (وهو ابن صاحب المصرف (البنك) المعروف باسمه) ومصطفى القصيري من وجهاء أنطاكية.

وصدر مرسوم من رئيس الجمهورية بتسمية وفد المفاوضة برئاسة هاشم الأتاسي وعضوية فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم واثنين من الحكومة هما الوزيران مصطفى الشهابي وإدمون حمصي وسكرتيرية أستاذ ذي كفاءة ممتازة جداً هو الأستاذ نعيم الأنطاكي المحامي، وكان يتقن العربية والفرنسية والإنكليزية ويعمل في الحقل الوطني منذ عودته من الدراسة في فرنسة.

وقد ذهب الوفد إلى باريس ودامت المفاوضة أمداً بين الطرفين إلى أن توصلا إلى مشروع

معاهدة كالمعاهدة الإنكليزية ـ العراقية. ولما رجع الوفد جرت له استقبالات باهرة من حلب إلى دمشق، وخرج الناس بالألوف لاستقباله، ومنهم من نام على السطوح من رجال ونساء لئلا يفوته الاستقبال، ولم يكن لهذه التظاهرات من معنى أبداً، كأن سورية نالت استقلالها الكامل.

وقد طلبت الكتلة الوطنية من علي العابد أن يستقيل فاستقال فوراً، وفاز مرشحو الكتلة بالنيابة، واجتمع مجلس النواب وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، فسمي جميل مردم بك رئيساً للوزارة، فتولى سعد الله الجابري وزارتي الداخلية والخارجية، والدكتور عبد الرحمن الكيالي وزارتي العدل والمعارف وتولى جميل مردم بك وزارة الأشغال بالإضافة إلى رئاسة الوزارة.

إن المسيحيين لم يرضوا عن مشروع المعاهدة، وكان خوفهم شديداً من هدر حقوقهم التي تمتعوا بها في عهد الانتداب، وظهرت في الجزيرة جمعية باسم (الشارة البيضاء) للحيلولة دون نفاذ ذلك المشروع، وقد خطفوا المحافظ وأخذ كثيرون من رجال الانتداب، وبينهم ضباط كبار كالجنرال (هوتزينجر) القائد العام للجيش الفرنسي في سورية، يعملون على إحباط مشروع المعاهدة وقد ساعدهم على ذلك سقوط وزارة الإشتراكيين برئاسة المسيو (بلوم).

وخلاصة القول أن ما بدا من مظاهر السرور من عودة الوفد من باريس انقلب إلى عكسه في أقل من سنة. ومما ساعد على ذلك بالإضافة إلى ما ذكرنا استئثار وزيرين أو ثلاثة بالحكم، ولا سيما سعد الله الجابري الذي وضع يده على وزارتي الخارجية والداخلية، واستقل بهما، وقيام الدكتور عبد الرحمن الكيالي بالتسريحات والتعيينات في العدلية والمعارف، كأن البلاد نالت استقلالها بعد إقرار مشروع المعاهدة من مجلس النواب الفرنسي. فأخذ جماعة من الكتلة الوطنية يطالبون بإعادة النظر في تأليف الوزارة.

وأصدر الحكم الجديد عفواً عاماً فعاد سلطان باشا الأطرش والحاج فاتح المرعشي والدكتور عبد الرحمن شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر وعادل أرسلان إلى سورية، كما عاد إليها بعد حين الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري، ولكن عودة الدكتور عبد الرحمن شهبندر هزت الحكم الوطني هزاً عنيفاً والتفت حوله طائفة من المشكوك في سيرتهم الوطنية من خصوم الكتلة. وكان الرجل خطيباً مصقعاً كما كان ماضيه الوطني لامعاً جداً، فإذا بسعد الله الجابري يأمر بإلقاء القبض عليه وينفيه إلى الزبداني ويجعل إقامته فيها جبرية، فترك هذا التدبير أثراً غير مستطاب في الشعب، خاصة وأنه اتخذه من دون علم هاشم الأتاسي ولا جميل مردم بك ولا فارس الخوري.

وقد سمعت من فائز الخوري أن هاشم الأتاسي أخطر سعد الله الجابري بوجوب إطلاق سراح الدكتور شهبندر، وإلا ذهب إلى الزبداني بسيارة الرئاسة الأولى وعليها علم البلاد ومعه مرافقه وعاد بالدكتور شهبندر إلى دمشق وأطلق سراحه جهاراً.

وكان الجابري قد ذهب إلى باريس للعمل على تصديق مشروع المعاهدة ولكنه عاد كما ذهب، ثم تبعه جميل مردم وعاد مثله كذلك، ولم ير مردم بداً من الاستقالة فاستقال فقبلها الأتاسي وكلف لطفي الحفار أن يؤلفها، فألفها واشترك فيها فائز الخوري ونسيب البكري وغيرهما، وأخذ يفاوض سلطة الانتداب لإقرار المعاهدة بلا فائدة، فاستقال، فاضطرب الحكم إلى أن ألفها نصوحي البخاري فلم يطل أمدها، فرأى هاشم الأتاسي أن لا فائدة من البقاء في الحكم في الرئاسة فاستقال وعاد إلى حمص، وزال عهد الوفاق بين الكتلة الوطنية والانتداب الفرنسي.

وفي هذا العهد كان من أهم ما جرى إصدار قانون بتقسيط الديون إلى سبعة أقساط أو ما سمي بتأجيل الديون، وقد أصدره مجلس النواب، وكان وضع البلاد الاقتصادي يتطلب ذلك، لأن الربا كان بالغاً ذروته، وزاد الطين بلة أن العملة السورية كانت تهبط مع محافظتها إجمالاً على قوتها الشرائية.

ولكن القروض بين المتعاملين كانت تُكتب بالعملة الذهبية، فكان رأس مال المرابي وربحه محتفظين بقيمتهما إن لم يزيدا، حتى اضطرت المفوضية العليا الفرنسية بعد ارتفاع الليرة العثمانية الذهبية إلى الثلاثين والأربعين ليرة إلى منع التعامل بالذهب وإلى تحديد الليرة العثمانية الذهبية بـ (١٤,٥) ليرة سورية في الالتزامات السابقة.

كما أعيد النظر في نظام الطوائف الذي كان المفوض السامي أصدره بتاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ برقم (٦٠/ ل.ر). ويؤكد يوسف الحكيم في مذكراته أن وزارة عطا الأيوبي المؤقتة لم تعمل من تنفيذه سوى نشره في الجريدة الرسمية. ومضمون هذا النظام القانوني أن كل من بلغ سن الرشد من المسلمين والمسيحيين (لأنه شامل كل الطوائف) واليهود بطبيعة الحال وكان متمتعاً بقواه العقلية، يملك حرية الاعتقاد الديني والمذهبي والانتقال من طائفة إلى أخرى وغير ذلك من الشؤون الدينية. ولم يظهر أثر لهذا النظام القانوني حين نشره. إلا أنه لما قويت شوكة المعارضين العائدين إلى سورية في العهد الوطني ولا سيما بتهييج الشيخ كامل القصاب، ووضع علماء الدين المسلمون مذكرات بعدم جواز تطبيق ذلك النظام على المسلمين لأنه مخالف لدينهم، ألفت وزارة جميل مردم لجنة للنظر فيه ثم عدلت وزارة لطفي الحفار التي خلفتها هذه اللجنة فظلت برئاسة مصطفى برمده رئيس

النقض الأول وعضوية يوسف الحكيم رئيسها الثاني وعين عبد المحسن الأسطواني المستشار بالنقض مكان الشيخ شكري الأسطواني المفتي العام، وأضيف إليها الشيخ كامل القصاب الذي قام بتحريض الشعب على النظام المشار إليه. فانتهت هذه اللجنة إلى رأي بأن (١) المسلمين أكثر أهل البلاد فليسوا طائفة كسائر الأقليات الدينية (٢) لا يملك المسلم شرعاً حرية ترك دينه واعتناق دين آخر وإلا جاز قتله (رجماً) (٣) إن الولد المسلم يتبع أحد أبويه المسلم إذا كان الآخر غير مسلم (٤) إن الإسلام لا يجيز التوارث مع اختلاف الدين (٥) الإسلام يجيز زواج المسلم بغير المسلمة ولا يجيز العكس (٦) عدم جواز تأليف محكمة عليا للنظر في الخلافات التي تتولد بين محاكم الأحوال الشخصية كما جاء في النظام، لئلا يؤدي ذلك إلى الحكم بغير ما أنزل الله.

وقد استقل السيد يوسف الحكيم، بوصفه مسيحياً، برأي مستقل ذهب إلى أن زواج المسيحية يتطلب أن يكون زوجها أيضاً مسيحياً... وأنه يرى خلافاً لرأي الأكثرية أن هذا النظام القانوني الذي أصدره المفوض السامي ليس ديناً لأن أساسه مدني[1].

وكان المسيو (بيو) المفوض السامي الجديد وصل إلى سورية فأصدر في ٣٠/آذار/ ١٩٣٩ قراراً تشريعياً برقم (٥٣) بعدم جواز تطبيق القرار (٦٠) المعدل بالقرار (١٤٦) على المسلمين فظل نافذاً على غيرهم.

ولما ترأست محكمة الخلافات التي كانت في أحكام محاكم الطوائف الشخصية كنت أقضي به فيما يتصل بالمسيحيين.

وكان (دومارتيل) قد عاد إلى فرنسة فعينت فرنسة المسيو (بيو) سفيرها في بلغاريا مفوضاً سامياً في سورية ولبنان فألغى نظام الحكم القائم وعين حكومة من المديرين العامين برئاسة بهيج الخطيب اللبناني الذي كان مفتشاً للداخلية، وكان عميلاً مخلصاً لسلطة الانتداب، فكانت حكومته نهاية العهد الوطني.

فصل لواء اسكندرون

على أن أسوأ ما أصاب سورية في هذا العهد هو فصل سنجق الإسكندرونة وإلحاقه بتركية. وبيان ما جرى أن الوفد السوري عاد إلى سورية ماراً بتركية، فجاء الصحافيون وسألوا رئيسه هاشم الأتاسي عن مصير ذاك السنجق فاستغرب الأتاسي هذا السؤال وأجاب بأنه سيظل كما كان محافظة سورية ذات إدارة مستقلة، فإذا بالصحافيين يجيبونه بأن تركية

(١) يوسف الحكيم، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٦.

إذا قبلت تلك الإدارة السابقة فلأنه كان تحت إدارة دولة عالمية، وأما سورية فليست بينها وبين تركية أية رابطة بشأن السنجق، فمن حقها إذا تخلت فرنسة عنه أن تطالب به كما كانت تطالب به قبلاً لأنها تراه بقعة تركية من جهة، وتراه من جهة أخرى أنه كان في الحكم التركي عندما استسلمت الدولة للحلفاء بعد انكسارها في الحرب الأولى.

وبهذه الحجة زاد ضغط تركية على فرنسة وإنكلترة بطلب استرداد لواء الإسكندرونة. والواقع أن فرنسة كانت تريد أن تجعل مرعش وعينتاب وأورفا وأضنة تحت سيطرتها بعد الحرب العظمى الأولى، ولكن نجاح مصطفى كمال في أوائل الحرب التحريرية جاءه بالمسيو (فرانكلان بويون) إلى تركية للمفاوضة وانتهى الأمر بعد المفاوضة العنيفة إلى إعادة تلك المدن من فرنسة إلى تركية، ولا سيما بعد أن جاهد سكانها الأتراك بقوة وشجاعة، ولكن فرنسة تمسكت بسنجق الإسكندرونة رغم شدة المطالبة به إلى أن تم الاتفاق على أن يظل في الحكم السوري بإدارة مستقلة تماماً، وموازنة مستقلة وثلاث لغات رسمية هي التركية والعربية والفرنسية في المدارس والقضاء، وفي نية (أتاتورك) أن يستفيد من أول فرصة لضمه إلى تركية.

وكان (أتاتورك) مريضاً ورأى أن ينهي حياته باستعادة لواء الإسكندرونة، فكان أول ما تم الاتفاق عليه إقامة دولة تركية فيه باسم (هاتاي) بزعم أنه اسم قبيلة تركية جاءت من أواسط آسيا، وعينوا لرئاستها شخصاً من اللواء يدعى (طيفور سوكمان). وكنت قد ذهبت إلى أنطاكية مع (علي برمده) لمتابعة قضية أراض له في اللواء فقابلت رئيس الدولة، وكان سامعاً باسمي من أحد قريب له في عينتاب تعرفت به في حلب، فرأيته إنساناً ذكياً لطيف المعشر دعاني إلى تناول الغذاء في سكنه الرسمي، وكانت الحرب على وشك الاندلاع بين تركية وفرنسة، ثم انتهى الخلاف إلى الاتفاق نهائياً على تنازل فرنسة عن اللواء إلى تركيا ودفع مبلغ هائل من النقد إليها من فرنسة وإنكلترة لتكون إلى جانبهما في موقفهما من ألمانيا، وبذلك انتهت مشكلة هذا اللواء بانفصاله عن سورية.

فوا حزناً على معاهدة انتهت إلى ما انتهت إليه بهذه الكارثة القومية وما أدت إليه من التفتت بين رجال الكتلة الوطنية وزعمائها.

استمرت حكومة المديرين حيناً من الزمن إلى أن انكسرت فرنسة في حربها مع ألمانيا واستسلمت لها، وظهر الماريشال (بيتان). وكان منظر الفرنسيين حزيناً.

وقد سمت فرنسة الموسيو (كياب) مدير شرطة باريس مفوضاً سامياً لسورية ولبنان، ولكن الطائرة التي أقلته سقطت فوق المتوسط، وقيل إن الإنكليز هم الذين أسقطوها، فعينوا

مكانه الجنرال (دانتز) فجاء سورية براً وكانت الشهباء أول مدينة حل فيها من سورية ولبنان، وكنت إذ ذاك عضواً في المجلس البلدي، فاستقبله المجلس وحده في محطة بغداد استقبالاً بسيطاً فتابع سيره إلى بيروت.

اغتيال الشهبندر

كانت الحكومة التي استقبلت الجنرال (دانتز) هي حكومة المديرين. وكانت هذه الحكومة مجموعة موظفين ممرسين على العمل الحكومي فلذلك كان عمل كل منهم سائراً في مجراه الطبيعي. والشيء المهم الذي وقع في عهدها مقتل الزعيم الدكتور عبد الرحمن شهبندر وإحالة قضيته على (مجلس عدلي) يرأسه قاض فرنسي ويحكم بما لا يقبل الطعن. وكان ورثة المجني عليه هم الذين طلبوا هذه الإحالة. وقد استغرب الجنرال (دانتز) هذا التصرف من حكومة المديرين ومن موافقة المندوبية الفرنسية عليه. فالقتيل سوري والقتلة سوريون، ولا بد من أن تكون الدوافع سورية، فما للانتداب ولهذه الدعوى؟.

ولكن الرجوع عن هذا التدبير لم يكن ممكناً.

كان مقتل الشهبندر قد ترك في نفوس الأهلين أثراً محزناً لمكانته الشعبية وإخلاصه في عقيدته الوطنية وقوة بيانه في خطابته وسعة علمه. ولكن أكثر الذين أحاطوا به في حياته وتولوا دعواه بعد مقتله لم يكونوا مثله. وقد ادعى ورثته، ولا أدري بتحريض من، على بعض زعماء الكتلة الوطنية بأنهم قد رتبوا هذه الجناية ليصفو لهم جو العمل الوطني، مع أن المعروف عنهم أنهم لم يسلكوا مسلك الاغتيالات في حياتهم السياسية مع خصومهم الأشداء كصبحي بركات والداماد أحمد نامي والشيخ تاج الدين الحسني وغيرهم، فكيف يسلكونه مع زميل لهم وزعيم شعبي جليل ما زال له أصدقاء حميمون في صميم الكتلة كفارس الخوري وكثيرين غيره.

لقد وقع الادعاء من ورثة المجني عليه على جميل مردم بك وشكري القوتلي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري. ولكن قاضي التحقيق قرر منع محاكمة شكري القوتلي واتهام الثلاثة الآخرين بترتيب المؤامرة وإرسال القتلة إلى ارتكاب القتل بواسطة عاصم النائلي. وقد جاء في مذكرات يوسف الحكيم أن القاتل عصاصة أقر بأن جميل مردم بك هو الذي أرسله لارتكاب هذه الجريمة لقاء أربعمائة ليرة عثمانية ذهبية. ولكن هذا الزعم لم يثبت وقد بدل صاحبه أقواله مراراً وتكراراً[٢].

---

(٢) يوسف الحكيم، **المذكرات**، الجزء الرابع، ص ٣٠٨.

لقد اضطر زعماء الكتلة الذين صدر قرار الاتهام بأنهم رتبوا قتل الدكتور شهبندر إلى الالتجاء إلى العراق وهم جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار، والحقيقة أن الأدلة على مردم والجابري كانت أكثر من مفقودة. فالقتلة، وقد استفادوا من أقدس مهمة قام بها المجني عليه بناء على طلبهم بمعاينة أحدهم لمعالجته فاستغلوا ميله على زميلهم فأطلقوا عليه الرصاص من الخلف، وزعموا أن دافعهم إلى قتله عمداً كان دينياً بزعم أنه أدلى بتصريح دافع فيه عن النظام الديموقراطي الذي يحارب دفاعاً عنه الحلفاء مستشهداً بقول الشاعر:

إن كـان كـفـراً حـب آل مـحـمـد فـلـيـشـهـد الـثـقـلان أنـي كـافـر

فشهد على نفسه بالكفر فحل قتله.

وقد كان كثيرون من العاملين في الساحة الوطنية والسياسية ميالين إلى الألمان كالحاج أمين الحسيني وغيره من الفلسطينيين، وكسوريين كثيرين منهم (حزب قائم بنفسه في حلب) ومن لا أذكرهم، حتى أن عديدين التحقوا بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وكان الرأي الذي أعلنه الدكتور شهبندر بتأييد النظام الديموقراطي ومهاجمة النظام النازي والفاشي معروفاً عنه، فليس بالغريب إذن أن يكون قتله على يد الجناة الذين قتلوه وهم جهلة لم ينطقوا بغير الدافع الذي ذكروه، قد رُتب من الألمان وأعوانهم من العرب على ما ذهب إليه اعتقادي وما زال يذهب. وإن كنت أرى أن الحقيقة ما زالت مجهولة أو غامضة. أما اتهام رجال الكتلة الوطنية بلا دليل ولا شبهة فظلم ما بعده ظلم.

والقضاء الفرنسي قد قضى ببراءة هؤلاء الرجال من دون أن تخالجه شبهة في براءتهم.

وقد استوقف نظري في مذكرات يوسف الحكيم عن هذه الجريمة قوله: «... أقصر انتقادي المرير على التحقيق الذي بدأه رجال الأمن العام والضابطة العدلية، وعَمِيَ عن نقصه ووجوب التعمق فيه كل من قاضي التحقيق والادعاء العام. وذهلت عن كل ذلك المحكمة نفسها.. إلخ»[٣].

مع أن مهمة محكمة الجنايات في قانوننا وفي كل قوانين أصول المحاكمات العالمية تنحصر في أدلة الاتهام وادعاء النيابة العامة بها فترى ما إذا كانت تبعث القناعة الوجدانية بأن المتهمين قد ارتكبوا الجرم الذي اتهموا به فتحكم بإدانتهم بالتهمة وتحديد صفتها القانونية وعقوبتها، أو أنهم لم يرتكبوها فتقضي ببراءتهم، وليس من وظائفها أبداً ومن غير الجائز لها أصلاً، أن تتولى التحقيق، أو التعمق في تحقيق الجريمة المحالة إليها، إذا كان تحقيقها ناقصاً.

---

(٣) يوسف الحكيم، **المذكرات**، ج ٤، ص ٣١٣.

وكان الأسلوب الذي يسير عليه يوسف الحكيم في أحكامه بالنقض على ما أورده في دعوى الشهبندر من هذه الوجهة، مغلوطاً.

وأنهى الجنرال (دانتز) حكومة المديرين بوزارة برئاسة خالد العظم. ولما كان رئيسها في حلب سار الجيشان الإنكليزي والفرنسي لاحتلال سورية ولبنان فرجع الرئيس العظم فوراً إلى دمشق.

وكان أول ما فعله الجنرال (ديغول) بعد احتلال سورية أن أعلن استقلالها في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١ بكتاب تلاه الجنرال(كاترو) في مدرج الجامعة السورية، وهذا ما فعله في لبنان. وما زالت فرنسة متمكسة بهذا التاريخ مبدأ لانتهاء الانتداب وإعلان استقلال هذين القطرين.

يظهر أن فرنسة أدركت خطأها في عدم إقرار المعاهدة وأرادت أن تعود إليها، واتصل الجنرال (كاترو) بالرئيس هاشم الأتاسي وطلب منه أن يعود عن استقالته ويتسلم رئاسة الجمهورية، ولكن الأتاسي رفض العرض بعد تبدل الأحوال وعدم استقرار الوضع الجديد.

وكان الجنرال (كوليه) في دمشق يبذل قصارى جهده لتعيين صديقه الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية، فتم له ذلك بكتاب مؤرخ في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١ وجهه إليه الجنرال (كاترو) بعد رفض الرئيس الأتاسي.

وقد رأى بعض الباحثين أن صيغة الكتاب تدل على أنه كان مرسلاً إلى الرئيس الأتاسي، فلما اعتذر من عدم العودة إلى الرئاسة أرسله (كاترو) إلى الشيخ تاج الدين.

رئاسة الشيخ تاج

بلغ الشيخ تاج الدين الحسني منتهى غايته بنيله رئاسة الدولة بلقب (رئيس الجمهورية) ولو تعييناً على غير المألوف، وزاده غبطة أن الجنرال (ديغول) أعلن استقلال سورية، كما أن سلطة الانتداب قد تنازلت عن أكثر سلطاتها في الحكم المحلي، وليس هذا كله بالشيء القليل. فهو إذن (أي الشيخ) قد رأى أنه حقق لسورية ما عجزت عن تحقيقه الكتلة الوطنية.

ولكن عهده في الحكم لم يطل طويلاً. فقد استمر من آخر سنة ١٩٤١ وانتهى بوفاته في الأيام الأولى من كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٤٣.

إن الشيخ تاج الدين الحسني كان ذا طموح إلى الحكم منذ نشأته في العهد العثماني. ولم يكن كأبيه فقيهاً واسع العلم، وإنما كان على عكسه على جانب ضئيل منه. ولكنه كان

ألمعياً ذكياً يحب الظهور ويريد لنفسه سلطة الحكم. سار في العهد العثماني في ركاب جمال باشا وعمل في جريدة الشرق التي أنشأها هذا القائد الذي حكم سورية ولبنان وفلسطين بالحديد والنار. وذهب إلى استانبول في وفد (الرحلة العلمية) وخطب أمام مختلف زعماء الاتحاديين ووزرائهم بالتأييد داعياً لهم بالنصر.

ولما انقضى العهد العثماني بانتهاء الحرب، وقامت الدولة العربية وبويع فيصل بن الحسين بالإمارة ثم الملك ظل الوالد المحدث الأكبر بدر الدين الحسني وابنه الأستاذ تاج الدين في مكانتهما من دون أن يمس أحدهما بأذى، وهذا ما لقيه كل الذين عملوا في خدمة جمال باشا.

واستطاع الابن في عهد الملك (فيصل) أن يتولى القضاء الشرعي في دمشق، وهو من أعلى مناصب الدولة، مع أن كفاءته العلمية ما كانت تساعده على الاضطلاع به. وربما كانت مكانة والده، بالإضافة إلى حسن تصرفه، هي التي هيأت هذا المنصب له. وهو بطبيعة الحال لم يبذل جهداً في مزاولة منصبه وإنما ترك الفصل في الدعوى للقضاة المساعدين. أما التدريس في كلية الحقوق فقد عجز عن الاضطلاع به فتركه.

وظل يعمل في سبيل الوصول إلى الحكم إلى أن تولاه سنة ١٩٢٨ ثم سنة ١٩٣٣ ووصل إليه أخيراً رئيساً للجمهورية سنة ١٩٤١.

وقد سار في ركاب الفرنسيين كما سار قبلهم في ركاب العثمانيين، ولما توفي في أول سنة ١٩٤٣ نعاه الجنرال كوليه «بأن فرنسة فقدت بموته صديقاً مخلصاً».

توالت في هذا العهد القصير من حكم تاج الدين الحسني ثلاث وزارات. وقد استرعى النظر أن يتعاون معه أناس كانوا من الوطنيين المتطرفين كحسن الحكيم وفائز الخوري وزكي الخطيب ومصطفى الشهابي (على صداقته بالجنرال كوليه) وراغب الكيخيا (من مستشاري النقض وقريب لسعد الله الجابري) وغيرهم من خيار الناس كمحمد العايش وفيضي الأتاسي وحكمت الحراكي ومنير العباس وخليل مردم بك، إلى جانب موظف عميل للفرنسيين هو بهيج الخطيب. ولكن هذه الوزارة لم تطل أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر. والواقع أن الشيخ تاج الدين كان قوي المراس جداً متحكماً بالسلطة، فدب الخلاف بينه وبين حسن الحكيم، فلما طلب منه أن يستقيل رفض الحكيم، فطلب من وزرائه أن يستقيلوا فاستقالوا فبقي الحكيم وحده، وحاول بكثير من السذاجة أن يؤلف وزارة جديدة وأخذ يفاوض هذا وذاك، فأصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بأن الوزارة قد استقالت باستقالة كل وزرائها وعين حسني البرازي محافظ دمشق الممتازة رئيساً للوزارة، فألفها

بتوجيه الرئيس نفسه من وزراء حسن الحكيم أنفسهم بإضافة منير العجلاني إليهم وزيراً للدعاية والشباب علماً أن فيضي الأتاسي كان استقال في أثناء قيام وزارة الحكيم وعُين خليل مردم بك مكانه وزيراً للمعارف، كما أن راغب الكيخيا اشترك في وزارة حسني البرازي وزيراً للعدل ولم يكن في الوزارة السابقة.

ولكن هذه الوزارة أيضاً كانت أيامها قصيرة. فما هي إلا بضعة أشهر حتى شجر الخلاف بين الرئيسين. وكان البرازي قبلاً في وزارة الأستاذ الحسني الثانية وزيراً للمعارف. وقد حاول هو نفسه أن يتمسك بالمنصب من دون فائدة، فالوزراء كلهم كانوا مع رئيس الجمهورية، فصدر مرسوم بقبول الاستقالة وتسمية الرئيس الثالث في هذا العهد.

كان هذا الرئيس جميل الألشي من ضباط الأركان في العهد العثماني والوزير في آخر وزارة الملك فيصل الأول، ثم انتخبه زملاؤه رئيساً للوزارة بعد مقتل رئيسها علاء الدين الدروبي، ولكن الفرنسيين أنهوا مهمته بعد أن أقاموا دولة دمشق وعينوا لحاكميتها رجلهم المخلص حقي العظم، إلا أنه اشترك في وزارات الشيخ تاج الدين الحسني وتولى وزارة المالية ووزارة الأشغال ووضع فيهما قانوناً للتقاعد وأقام فندق بلودان وأبنية حكومية أخرى في أقضية (مناطق) حلب.

بيد أن عمر الرئيس الأستاذ تاج الدين الحسني لم يطل في هذه الوزارة. فقد توفي بعد تأليفها بأيام قليلة. والجديدان اللذان اشتركا في هذه الوزارة هما الأمير مصطفى الشهابي وكاتب هذه الخواطر، أولهما للمالية والثاني للعدل.

وهذه الوزارة كانت أول وزارة اشتركت فيها وزيراً، وكانت أول مرة رأيت فيها جميل الألشي فتعرفت به، إذ رأيت من اللياقة أن أزوره في بيته وأشكره، فبدا لي إنساناً صريحاً محدد الفكر واضح القصد. وكان مجلس الوزراء بعد وفاة رئيس الجمهورية قرر دعوة الأمة إلى الانتخابات العامة.

ولكن الإنكليز، وقد سهلوا للفرنسيين الديغوليين دخول دمشق، كانوا يفاوضون زعماء من سورية ولبنان ليفتحوا معهم صفحة جديدة في تاريخ البلاد وحكمها. وكان جميل مردم والشيخ بشارة الخوري هما اللذان يتوليان المفاوضة معهم في هذا الشأن في القاهرة.

والفرنسيون كانوا يريدون المعاهدة. وربما كانوا يريدون المعاهدة التي امتنعوا عن تصديقها، أو غيرها دونها أو خيراً منها. إلا أن المعاهدة عندهم كانت هي الأساس. وكان اتصالهم في دمشق بشكري القوتلي. وقد حادثهم بكل دقة وحذر. فاطمأنوا إليه من دون أن يتفق معهم على شيء معين أو يتنازل لهم عن أمر محدد.

والإنكليز أنفسهم كانوا يريدون المعاهدة على غير ما يظن كثيرون، لأن مصالحهم في مصر والعراق كانت تقتضي ذلك.

من هنا أدركنا في الوزارة السورية أن الحكم القائم في سورية مشرف على الزوال.

في ١٩ شباط ١٩٤٣ تسلم جميل الألشي كتاباً من الجنرالين كاترو وسبيرس أبديا فيه أسفهما العميق لسوء التفاهم الذي حدث حول مسؤولية عجز الخبز التي يريان أنها تقع على عاتق سورية بلا ريب، ثم أظهرا استعدادهما لوضع ممثليهما الماليين تحت تصرف الحكومة السورية حتى تاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣ كأبعد حد للمفاوضة مع المندوبين السوريين في كيفية تسوية الحكومة السورية عجز الخبز المتحقق إلى ذاك التاريخ مع تكرار تأكيدهما أن مسؤولية الحكومة السورية من الناحية المالية أمر لا يقبل المناقشة.

وبعد يومين حضر المندوبون الإنكليز والفرنسيون فكان صلفهما أشد مما جاء في كتاب الجنرالين، وكان الأستاذ فائز الخوري والأمير مصطفى الشهابي من الوزراء والسيد حسن جبارة مدير المالية العام، هم الذين مثلوا سورية في هذا الاجتماع، فما كاد أحدهم يفتح فمه عن وضع سورية المالي وما ضحته سورية في إنشاء الميرة لمصلحة الحلفاء حتى نهض المندوب الإنكليزي وخاطب المندوبين السوريين بمنتهى الغطرسة بأنه «جاء ليقبض لا ليذاكر أو ليناقش....» وأخذ طريقه في الانصراف.

والواقع أن إنشاء الميره كان يهدف أولاً إلى تأمين قوت جيوش الحلفاء، وكان السعر المدفوع أقل من سعر مثله لو أن الحكومة تولت الأمر. فإعطاء الفقير خبزاً بسعر أدنى كان من جملة تضحيات سورية للحلفاء في الحرب ومن ضرورات الأمن في تلك الأيام.

ثم إن المبلغ الذي طالب به الجنرالان بحجة أن سورية مسؤولة عنه مالياً دون مناقشة كان يبلغ خمسة وثلاثين مليون ليرة سورية في الوقت الذي كانت فيه الموازنة السورية في سنة ١٩٤٣ خمسة وعشرين مليون ليرة سورية.

وقد عرض الألشي كتاب الجنرالين كاترو وسبيرز على مجلس الوزراء فاتخذ القرار الآتي، وكنت قد توليت صياغة الجانب الأكبر منه وهو:

«إن الحكومة السورية الحريصة كل الحرص على القيام بتعهداتها اتخذت في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٣ قراراً حددت بموجبه التدابير الضامنة لإزالة عجز الخبز في المستقبل، كما عينت الموارد التي يؤخذ منها ما يمكن أن يترتب على سورية من الخسائر فيما إذا لم تؤد التدابير الآنفة الذكر إلى إزالتها تماماً، وهي تعتمد بطبيعة الحال على مؤازرة الحلفاء الكاملة للقيام بهذه المهمة الشاقة.

أما ما يتعلق بالماضي فالحالة تبدو بمظهر آخر، إذ أن خسارة الخبز الواقعة حتى اليوم كانت وليدة عوامل عدة لا علاقة للحكومة السورية بها من أهمها:

أولاً: إن الخسارة التي نجمت عن بيع الخبز تعود إلى الوضع السياسي الذي وجدت فيه البلاد حين إعلان استقلالها والذي كانت المحافظة عليه تهم سورية والحلفاء في آن واحد.

ثانياً: إن الحكومة السورية وافقت على إحداث مؤسسة الميرة رغبة منها في إيجاد استقرار يساعد الحلفاء في مهمتهم بوجه عام وفي موقفهم في لبنان بوجه خاص، وهكذا تخلت سورية عن قسم من حاصلاتها لنفع لبنان بأسعار أمّنت للحكومة اللبنانية أرباحاً، كما مكنت الفرد اللبناني من الحصول على الحبوب بأسعار متهاودة، بينما كان بالإمكان إجراء عملية كهذه بأسعار تمكن الحكومة السورية والشعب السوري من الانتفاع بأرباح تكفي لتغطية كل عجز ينشأ في التوزيعات.

ثالثاً: ضرورة المساهمة في تأمين النظام والأمن داخل البلاد كيما ندفع عن القوى المحتلة الحليفة كل ما من شأنه أن يعكر مجهودها الحربي، لأن الصلة الوثقى بين قضية الخبز والأمن كانت تبدو جلية كلما جنحت الحكومة (بدافع تقليل العجز) إلى رفع أسعار الخبز، وبصورة خاصة عندما رفعت فعلاً أسعار الخبز بقرار وزير الإعاشة رقم ٥٥٤ المؤرخ في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٢ ثم ما لبثت على أثر الإضراب الذي بدأ عقب تطبيق هذا القرار أن أرجعتها إلى ما كانت عليه قبلاً. فللاعتبارات المار ذكرها تأمل الحكومة السورية أن يقدر ممثلو السلطات الحليفة جميع العوامل التي أدت إلى وقوع خسارة الخبز في الماضي، كما تأمل منهم أن يفكروا في أمر تسديدها بوسائل غير موارد الخزينة السورية المحدودة، إذ أن الواضح أن الوضع بين سورية والحلفاء في هذا الأمر لا يشبه ذلك الوضع البسيط بين دائن ومدين، وإنما هو متصل اتصالاً وثيقاً بفكرة التعاون بين الفريقين بغية الوصول إلى هدف أسمى من ذلك ساهمت سوريا للوصول إليه بما هو في مقدورها من جهد».

وقام حسن جبارة، وكان يومئذ مدير المالية العام، بترجمة قرار مجلس الوزراء إلى الفرنسية، وأرسله الألشي إلى الجنرالين كاترو وسبيرز بأصله العربي وترجمته الفرنسية، فكان ردها عنيفاً:

١ ـ بحجز موارد سورية من شركة الريجي.

٢ ـ وحجز ما يعود لسورية من امتياز المصرف السوري.

٣ ـ وحجز احتياطي وزارة الإعاشة.

٤ ـ منع سورية من استيراد السكر، وتوليج توزيعه بمصلحة الميرة بإشراف الحلفاء.

وهذه كلها تدابير تنافي الاستقلال الذي أعلنه الجنرال ديغول وتلاه عنه الجنرال كاترو في مدرج الجامعة السورية، فدل بذلك على أنه كان استقلالاً صورياً.

وقد اتخذت الحكومة السورية ما يقتضي من قرارات الرفض التي بلغها الألشي إلى الجنرالين كاترو وسبيرز مذيلة بتوقيعه وكان مما جاء فيها:

«إن الحكومة السورية تؤيد ما جاء في قرارها المؤرخ في ٢٢ آذار ١٩٤٣ ولا يسعها إلا رفض التدابير المتعلقة بحجز مواردها التي بنيت عليها موازنة الدولة، والتدخل في شؤونها الداخلية»[٤].

كان واقع الحال، بعد وفاة الأستاذ تاج الدين الحسني، ينذر بانتهاء الوضع الحكومي القائم، كما انتهى مثيله في لبنان قبل أيام، ولكننا استيقظنا يوماً على مظاهرات شعبية تطالب بزيادة توزيع الخبز، وكان واضحاً أنها مدفوعة من المخابرات الفرنسية، فكان من أغرب الغرائب أن تكون مرتبة ضد الحكومة.

وقد استقالت الحكومة وعين الجنرال (كاترو) عطا الأيوبي رئيساً للدولة والوزارة، فنال هو أيضاً مبتغاه، فاختار لوزارته الأمير مصطفى الشهابي الذي استقال من وزارة الألشي لمعارضته في ترفيع موظف من الداخلية، وفيضي الأتاسي الذي استقال من وزارة حسن الحكيم، والأستاذ نعيم الأنطاكي سكرتير الوفد المفاوض في باريس لعقد المعاهدة، ومدير الخارجية بعدئذ، وكان قد نقل مكتبه في المحاماة من حلب إلى دمشق بعد أن تولى وكالة شركة البترول العراقية ـ الإنكليزية، وكان يمثل الجماعات الوطنية على اختلاف نزعاتها في الوزارة الجديدة، ومدعوماً على الخصوص من شكري القوتلي نفسه فيها.

وكان أول ما فعلته هذه الحكومة أن دفعت نصف مطلوب الجنرالين كاترو وسبيرز من عجز خبز الفقير، واستمهلت لدفع النصف الباقي، وقد دفعته بعد حين، وكان الدفع من الاحتياطي.

أما كمية الخبز التي طالبت التظاهرات بزيادتها فخفضتها فهمدت الحالة وقبض المحتلون ما يريدون. وكان الإفرنسيون تبعاً للإنكليز في كل هذه التصرفات.

وأعجب ما في الأمر أن وزير المالية الذي جادل في مطلوب العجز وامتنع عن دفعه هو الوزير الذي دفعه فعلاً، عنيت به الأمير مصطفى الشهابي.

بوفاة الأستاذ تاج الدين الحسني حُلت بمنتهى السهولة عقدة الانتهاء من الحكم الذي أقامه

(٤) كتاب الألشي، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٣.

الجنرال كاترو بكتاب الجنرال ديغول واختاره لرئاسة الدولة بلقب رئيس الجمهورية.

صحيح أن الخلاص من ذلك العهد لم يكن صعباً على الحلفاء ولا سيما الإنكليز ولكن تاج الدين الحسني كان على جانب كبير من قدرة المداورة للبقاء في الحكم.

وقد زال بوفاته إنسان واسع الدهاء والتدبير في ساحة الحكم في سورية، شغل الناس أمداً طويلاً. وعلى اختلاف اتجاهه الوطني مع الكتلة الوطنية إلا أن الرأي مجمع على أنه كان واسع الصدر عطوفاً على غيره واقعياً في معالجة الأمور العامة.

وبعد بضع سنوات لحق به إلى الرفيق الأعلى جميل الألشي فنعاه نجيب الريس في القبس بقوله: (مات أول سياسي تمرد على الشارع) وشيعت جنازته باحتفال شعبي لائق ولم يدع أهل حيه حمل تابوته لأحد وإنما حملوه من داره إلى مدفنه قائلين: (كيف نترك لغيرنا حمل نعش إنسان لم يترك حيه ولا أهلهم...) فكان المنظر مؤثراً جداً.

وكنت سألت يوماً عارف النكدي عن أكفأ رئيس حكومة ووزير رآهما في المدة الطويلة التي قضاها في مختلف مناصب الحكومة حتى بلغ أعلاها فأجابني فوراً:

«إنه الشيخ تاج الدين الحسني في الرؤساء لأن فيه أخلاق الرئاسة وهي الحلم والعفو عند المقدرة. وجميل الألشي من الوزارة لسعة تدقيقه فيما يعرض عليه وانكبابه على العمل واطلاعه على دخائل الأمور حتى يعرف أسبابها علماً وواقعاً».

الفصل السادس

معركة الانتخابات

لم يكن لوزارة الأيوبي من عمل سوى الإدارة العادية وتوجيه الانتخابات العامة توجيهاً سليماً بإشراف الأستاذ نعيم الأنطاكي.

كانت زعامة شكري القوتلي قد دانت له، ولا سيما في دمشق، والزعامات في سورية محلية وليست قطرية كمصر. ووضع القوتلي قائمة النواب لدمشق من رجالها البارزين ومن سبق لهم تولي الحكم فيها، من دون التقيد بالكتلة الوطنية بعد انفراط عقدها بالمعاهدة والحكم الذي أعقبها، كجميل مردم بك وخالد العظم ونصوحي البخاري ولطفي الحفار، ومن شبابها العاملين في الساحة الوطنية كصبري العسلي وأحمد الشراباتي، كما اختار للنيابة عن المسيحيين الأستاذ نعيم الأنطاكي نفسه.

وأخذ يزور المحافظات ويدعو إلى انتخاب الوطنيين بوجه عام من غير التقيد بالكتلة الوطنية، ولكن المشكلة الكبرى كانت في حلب التي انقسمت اتجاهات زعمائها وأهل الرأي فيها انقساماً حاداً ما عاد بالإمكان رأبه.

والواقع أن عهد معاهدة ١٩٣٦ عدا ما انتهى بمأساة ضياع لواء الإسكندرون، كان قد انتهى أيضاً بتباين الاتجاهات الوطنية في المعاهدة والعمل الحكومي حتى أن الكتلة الوطنية التي كانت كالصخر قد انحلت واستقال منها كثيرون، وأخذ التزاحم يبرز بين أعضائها على المناصب الوزارية، وزالت تلك الرابطة التي كانت تجمع بينهم في الاتجاه الوطني نفسه، وقائمة شكري القوتلي نفسه سنة ١٩٤٣ كانت من أناس مختلفي النزعات الوطنية في سابقهم وحاضرهم.

حاول القوتلي لما زار حلب أن يوفق بين الدكتور عبد الرحمن الكيالي وسعد الله الجابري،

والخلاف بينهما لم يكن على مبدأ وإنما كان على ترشيح نائب سابق كان الجابري يتمسك به وكان الكيالي يرفض ترشيحه إرضاء لاثنين من بني المدرس كانا مسيطرين على الشركة السورية للغزل والنسيج التي كان الكيالي من أعضاء مجلس إدارتها. وأما رشدي الكيخيا وناظم القدسي فكانا بعد استقالتهما من الكتلة الوطنية سنة ١٩٣٨ أو أول سنة ١٩٣٩ يرغبان في الترشيح مستقلين. وأخذ الحاج فاتح المرعشي وهو أحد المجاهدين الوطنيين الذين عادوا حديثاً من تركيا إلى حلب، يعمل على تأييد الكيخيا والقدسي، ويريد أن يكون له كلام مسموع في توجيه البلدة من غير كفاءة تؤهله لذلك، كما ظهر منه في تأييد هذا على ذاك من المرشحين للنيابة في عهود وأزمنة تالية.

ولما عسر التأليف بين هذه القوائم، بعد أن اتفقت الكلمة في كل المحافظات والأقضية تقريباً استفاد بعض التجار وأرباب الصناعة من هذا النزاع فرشحوا أنفسهم وانضم بعضهم إلى قائمة الجابري، وكان الجابري في حاجة إليهم، حتى إنه سمى أحدهم الحاج وهبي الحريري بالنجم الهابط عليه من السماء، وكان الناخبون الثانويون، والانتخاب على درجتين، يميلون إلى الانتقاء من الأحزاب المتزاحمة، ما عدا الناخبين الثانويين من حزب الطاشناق الأرمني المدعوم من المندوبية الفرنسية في كل العهود، لأنه بمقتضى مبادئه يسير مع السلطة الغالبة الحاكمة فاتفق مع الجابري، وأخذ الجابري مرشحه في قائمته النيابية.

وهذا الحزب الأرمني الذي أوشك يومئذ أن يخسر الانتخابات الثانوية، أو يتقاسم مقاعد الناخبين الثانويين مع غيره من الأرمن، فاز بكل المقاعد بدعم المندوبية الفرنسية. ومن إفراطه بالتنظيم كان ناخبوه الثانويون يصبون أصواتهم على المرشحين المطلوب منهم انتخابهم من دون اختلاف صوت عن صوت. وهو الذي كان يعمل على إسقاط هنانو وقائمته في انتخابات سنة ١٩٣٢ وإنجاح صبحي بركات وشاكر نعمت الشعباني وقائمتهما المفروضة من سلطة الانتداب يومئذ، فكانت الانتخابات فضيحة الفضائح.

وبفضل تصويتهم الواحد لمصلحة الجابري في هذه الانتخابات ـ وعددهم كان يبلغ / ١٢٠/ ناخباً ثانوياً، وقد كتب أسماء منتخبيهم بضعة كتاب منهم يسمح القانون لهم بذلك، بعد اتجاه الناخبين الثانويين المسلمين والمسيحيين إلى الانتقاء وسقوط كثير من أوراق الناخبين لنقص أو لأغلاط الناخبين في التوزيع ـ فازت قائمة الجابري بأكثرية المقاعد فوزاً لم يكن صاحبها نفسه يحلم به.

ولولا أولئك الأرمن الطاشناق لما فاز من قائمة الجابري غيره في الدورة الأولى وكان يأتي

الرابع من بين الناجحين، على ما ظهر من تدقيق أوراق التصويت، وكان رشدي الكيخيا أول الفائزين.

وقد ذهب الجابري إلى دمشق مزهواً بانتصاره مفاخراً بالزعامة التي شارك بها القوتلي فكانت له رئاسة الوزارة.

عهد الاستقلال من سنة ١٩٤٣
إلى وفاة سعد الله الجابري سنة ١٩٤٧

وفي ١٧ آب (أغسطس) اجتمع مجلس النواب وانتخب بالإجماع فارس الخوري رئيساً له ثم شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، فكان أن سمي سعد الله الجابري رئيساً للوزراء على ما كان منتظراً.

وقد ألف الجابري وزارته من رؤساء الوزارة السابقين كجميل مردم ولطفي الحفار ونصوحي البخاري وخالد العظم وضم إليهم مظهر أرسلان (وقد سبق له تولي الرئاسة في الأردن) والدكتور عبد الرحمن الكيالي وتوفيق شامية من وجهاء الأرثوذكس في دمشق. وقد تردد الدكتور الكيالي في قبول الوزارة، بعد سبق المزاحمة العنيفة بينه وبين الجابري في انتخابات حلب النيابية، فأقنعه جميل مردم، بأنه هو الذي عمل مع بشارة الخوري في مصر على تأسيس العهد الجديد في سورية ولبنان، وكان المقرر أن تكون لكل منهما رئاسة الجمهورية في بلده، توصل الخوري إليها في لبنان، وأما هو فكانت الوزارة كل نصيبه من الحكم في سورية.

وقدم الجابري وزارته إلى مجلس النواب طالباً الثقة بها، فظهرت مشكلتان أثارهما رشدي الكيخيا.

إحداهما دستورية والأخرى من الأعراف الدستورية. أما المشكلة الدستورية فكانت في عدد الوزراء، فقد كان عددهم ثمانية بما فيهم الرئيس، مع أن الدستور صريح في أن العدد لا يجوز أن يتجاوز السبعة. وكان المجلس قد ذهب من دون مناقشة جدية ولا قرار من لجنة الدستور إلى أن الرئيس إذا لم يتولّ وزارة لا يعد من الوزراء فيكون تأليف الوزارة صحيحاً من حيث العدد ما دام الرئيس الجابري لم يحتفظ لنفسه بأية وزارة. ولكن المجلس نفسه أدرك خطأ هذا التفسير في وزارة فارس الخوري الثالثة على ما سنبين في محله بالتفصيل.

وأما العرف الدستوري فمخالفته كانت في أن الوزارة طلبت الثقة من غير أن تعرض

سياستها، فتساءل الكيخيا وكان تساؤله حقاً، كيف نولي الوزارة ثقتنا التي لا يمكن أن تعمل من دونها، ونحن لا نعرف من سياستها الداخلية والخارجية شيئاً. ولم يأخذ رئيس المجلس هذه القضية، على أهميتها مأخذ الجد، قائلاً إن البيان الوزاري مما لا تعجز الوزارة عن وضعه، ثم أخذ يدير القول ممازحاً مستشهداً بخطاب من خطب الدكتور حكمت الحكيم نائب إدلب، في مناقشة البيانات الوزارية، وكان من عادته أن يطيل القول فيما يتناوله فيها من الشؤون العامة.

على أن تقدم الوزارة إلى المجلس بلا بيان سياستها مع أنها غير مؤلفة من حزب ذي مبادىء معروفة، قد يدعو إلى التساؤل عن المعاهدة التي كانت فرنسة تريد إقرارها. وهذا التساؤل قد يدعو إلى التساؤل عما إذا كان الوزراء ورئيسهم قد بحثوا في هذا الأمر واتفقت كلمتهم مع رئيس الجمهورية شكري القوتلي، صاحب الكلمة النافذة الأولى في هذا الموضوع، على الاستقلال بلا ارتباط بمعاهدة تترك لفرنسة مركزاً أولياً في الدفاع وإصدار النقد والتعليم.

إن فرنسة في سنة ١٩٤٣ كانت ما زالت في سورية ولبنان بجيشها، والحرب العالمية الثانية ما زالت قائمة، وهي لم تتساهل بقيام العهد الجديد في كلا القطرين إلا على أساس ارتباطهما بها بالمعاهدة التي سبق لها عقدها وبقيت في برلمانها من دون إبرام. ويحسن هنا الاستشهاد بما ذكره خالد العظم في مذكراته عن كفاءة شكري القوتلي في مداورة الفرنسيين في هذا الشأن باجتنابه الصراحة فيه، لما تولى حركة تأسيس عهد ١٩٤٣.

وأما ما قيل من أنه داور الإفرنسيين والإنكليز بمهارة بتعهده للأولين بالتعاقد والتعاهد معهم وبعكس ذلك للآخرين فحديث خرافة.

صحيح أن الإنكليز قد سهلوا لقوات الجنرال ديغول سنة ١٩٤١ دخول سورية وطرد القوات الفيشية منها، وصحيح أن ذهاب بشارة الخوري وجميل مردم بك بعدئذ إلى مصر لإنشاء العهد الجديد، يمكن أن يدل على علاقة الإنكليز بإقامة هذا العهد، إلا أن فرنسة الديغولية احتفظت بكل مراكز قوة الانتداب وإن أعلنت استقلال كل من سورية ولبنان استقلالاً لا ينفي استمرار مصالح فرنسة في هذين القطرين.

نعود إلى تساؤلنا عن بحث المعاهدة في تأليف الوزارة، وأقول وأنا جازم في قولي إنها لم تكن مدار بحث في تأليفها، لأن تقاليد تأليف الوزارات في سورية لم تجر على تحديد المبادىء التي تُؤلف الوزارة لتحقيقها. والبيانات الوزارية نفسها لم تكن إلا استعراضاً لمجموعة ما يجب إصلاحه من النقائص العامة، وكانت من التفصيل بحيث لا يتحقق منها

شيء، ولا يوضع البيان إلا بعد تأليف الوزارة. ثم إن الوزراء ورئيسهم كانوا من اتجاهات مختلفة في ماضيهم وحاضرهم. فنصوحي البخاري من مديري حكومة حقي العظم حاكم دولة دمشق وتوفيق شامية من وزراء حكومة الشيخ تاج الدين الحسني الأولى فحكومة المسيو سالومياك التي أعقبتها. وخالد العظم لم يكن يوماً من الكتلة الوطنية ولا على صلة برجالها قبل تفككها وبعده. وهم من قائمة النواب الذين رشحهم القوتلي. وكانت للقوتلي كلمة نافذة في اختيار الوزراء. وليس لهم رأي قاطع في المعاهدة حتى إني كنت سمعت من فارس الخوري لما جاء مودعاً بعد استقالة وزارة جميل الألشي أن المعاهدة تضمن لسورية سيادتها ولا يرى بأساً من العودة إليها. وكان سعد الله الجابري، كما أكد خالد العظم في مذكراته، متحمساً للمعاهدة، وهو الذي اشترك في الوفد السوري الذي عقدها ثم ذهب إلى فرنسة، للعمل على إقرارها لما تولى وزارة الخارجية في أول وزارة وطنية تألفت برئاسة جميل مردم بك بعد عودة الوفد المفاوض إلى دمشق. وهذا ما فعله رئيس الوزراء نفسه كذلك حتى شاع أنه وافق على تعديل بعض بنودها لمصلحة فرنسة.

والواقع أن البيان الوزاري في أول عهد ١٩٤٣ كان لا بد من أن يكون بتوجيه شكري القوتلي وإقراره لأنه هو صاحب العهد ومؤسسه، فهل يمكننا القول إن الخطة التي سار عليها القوتلي في تأسيس العهد باجتناب البحث في المعاهدة التي تريدها فرنسة كانت هي السبب في عدم وضع البيان الوزاري، لأن البيان كان لا بد أن يتضمن الرأي الصريح في المعاهدة، مع أن ظروف الحال، بعد الخسارة التي لحقت بفرنسة في الحرب، والحرب ما زالت في شدتها سنة ١٩٤٣ لا تساعد على الجزم برأي قاطع فيما يجب أن يكون عليه موقف سورية من المعاهدة كما كانت الحال بعد عقدها سنة ١٩٣٦.

ربما أمكن قبول هذا الرأي في عدم وضع البيان الوزاري والإدلاء به في المجلس لطلب الثقة. وربما كان السبب غيره. والمستغرب أن خالد العظم لم يتناول هذا الموضوع في مذكراته بعد أن طولبت الوزارة ببيان سياستها. وليس بين أيدينا مذكرات من القوتلي والجابري والكيالي في هذا الشأن.

نالت وزارة الجابري الثقة بالإجماع باستنكاف الكيخيا والقدسي. وكانت من أقوى الوزارات التي عرفتها البلاد. وكان رئيسها الجابري صاحب الكلمة الأولى والنافذة في كل اتجاهاتها بفضل قوة شخصيته.

وفي عهد هذه الوزارة تم تأسيس جامعة الدول العربية. وكان سعد الله الجابري رئيس الوفد

السوري الذي اشترك في مذكرات تأسيسها والتوقيع على ميثاقها. وكان دخول لبنان فيها مما استرعى النظر لتخوف الطبقة المسيحية فيه من العروبة المقرونة بالإسلام. ولكن بشارة الخوري قد وضع من الشروط ما يحفظ كيان لبنان. إنما الأدعى إلى الاستغراب أن ترضى مصر بإنشاء هذه الجامعة في أرضها وتنتسب إليها لأن فكرة العروبة في تلك الأيام كانت غريبة عنها تماماً. وكان (الوفد) هو الذي يتولى الحكم آنئذ. واشترك النحاس باشا نفسه في مباحثات إنشائها. والواقع أن أيدن وزير الخارجية البريطانية كان هو صاحب الفكرة في تأسيس هذه الجامعة. وكان الإنكليز هم الذين جاؤوا بالوفد إلى الحكم رغم إرادة الملك وأحزاب الأقلية فيما اشتهر آنئذ بحادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢. فكان لكلمتهم أثرها في سياسة الوزارة المصرية.

ويبدو أن الإنكليز أرادوا من إنشاء جامعة الدول العربية توجيه العرب إلى الحلفاء ولا سيما الإنكليز منهم. وإلا فما الذي حملهم على إنشائها؟ ولكن النتائج جاءت على غير ما أرادوا كما ظهر بعدئذ.

كانت القوات الديغولية التي دخلت سورية قد احتفظت، كما أشرنا قبلاً، بكل مؤسسات الانتداب. وهي وإن أعلنت استقلال سورية ولبنان، إلا أن هذا الإعلان ما كان لنفي تنظيم علاقتها بالقطرين بالمعاهدة.

وقد دامت الوزارة مدة تقترب من عشرة أشهر. وفي إحدى جلسات مجلس النواب ارتجل رئيسها كلمة أنهاها بإعلان استقالة الوزارة.

وقد فوجيء الوزراء أنفسهم بهذه الاستقالة. وكنت في دمشق بعد يومين من استقالة الوزارة فالتقيت بأحد وزرائها السيد توفيق شامية في فندق أمية فأبدى لي استغرابه من هذه الاستقالة التي لم يقم ما يوجبها. فإذا كان الوزراء أنفسهم على غير علم بسبب استقالة وزارتهم فمن حق المواطنين أن يسألوا عن دواعيها. ولكنها ظلت مخفية عنهم، وما زالت كذلك إلى الآن، ولم يأت خالد العظم على ذكرها في مذكراته مع أنه كان وزير المالية فيها.

ولكن سعد الله الجابري كان باستقالته من رئاسة الوزراء يريد رئاسة مجلس النواب. فكلف رئيس المجلس فارس الخوري بتأليفها. فألفها واشترك فيها جميل مردم بك والدكتور عبد الرحمن الكيالي وخالد العظم من الوزارة السابقة ثم ضُم إليها صبري العسلي وأحمد الشراباتي. وانتخب الجابري رئيساً للمجلس.

ورئاسة المجلس مع أنها الرئاسة الثانية في الدولة، لا دور لها في سياسة الحكم التي تستقل

بها الوزارة بإشراف رئيس الجمهورية ورقابة مجلس النواب حتى أن رئيس المجلس يدير المجلس حيادياً من دون أن يشترك في مذكرات توجيه سلطة التنفيذ. فما الذي حمل الجابري في تلك المرحلة الخطيرة التي مرت على البلاد على ترك رئاسة الوزارة إلى رئاسة مجلس النواب..؟

وهنا تعود فكرة المعاهدة إلى الأذهان، فالإفرنسيون ما زالوا يملكون القوة ويريدون المعاهدة. حتى إن جبل الدروز كان ما زال مستقلاً في إدارته عن سورية المركزية. فهل رأى الجابري يا ترى أن يتولى التوجيه والرقابة إلى جانب الرئيس الأول ويترك للخوري وجميل مردم بك موضوع المعاهدة فآثر الاستقالة رغم حرصه على إنهاء تأسيس جامعة الدول العربية، لأن ميثاقها بعد تأسيسها لم يكن موضوعاً بعد. لست أقطع برأي في هذا الأمر، ولا في مقدوري ذلك، لفقدان الوثائق والمذكرات التي ترجح رأياً ما.

ولكن المؤكد أن الإفرنسيين كانوا يريدون المعاهدة. ففي وزارة فارس الخوري كان نواب يطلبون من الحكومة تسلم الجيش من الفرنسيين أو إنشاء جيش جديد. ويظهر أن اتفاقاً كان معقوداً بهذا الخصوص مع الإفرنسيين في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣. وخطب جميل مردم بك مراراً في هذا الشأن حى قال في إحدى خطبه إنهم طلبوا المعاهدة.

فالمعاهدة كانت إذن هي المطلب الأساسي للفرنسيين.

في عهد وزارة فارس الخوري وقع حدثان مهمان:

أحدهما: رحلة رئيس الجمهورية شكري القوتلي في شباط (فبراير) ١٩٤٥ إلى السعودية ومنها إلى مصر والتقاؤه بالملك عبد العزيز آل سعود وبالملك فاروق الأول. ثم التقاء ثلاثتهم في مصر، واجتماعه كذلك إلى رجال البلاد العربية كالعراق والأردن ولبنان والمستر تشرشل والمستر أيدن. ثم ألقى في مجلس النواب خطاباً بذلك أكد فيه استقلال سورية وأشاد بالدول الكبرى التي دعمت هذا الاستقلال كبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وقال عن فرنسة إنها استحقت شكر سورية في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣. وأشار إلى اجتماعه عقب عودته من هذه الرحلة بالجنرال (بينيه) قائد الجيوش الفرنسية مرتين لمس فيهما رغبة في إنهاء قضية الجيش وتسلم الجيش الذي قال عنه إنه يود أن يكون جديراً بالمساهمة في جهد الحلفاء الحربي رمزاً للمساهمة في تأييد الذين يدافعون عن المبادىء الديموقراطية والقواعد الإنسانية، فأشار بذلك إلى دخول الحرب، وهي في نهايتها، ضد الفاشية والنازية، على غرار ما فعلت دول مجاورة وغير

مجاورة كثيرة، حتى يحق لها الاشتراك في الأمم المتحدة. ومن أهم ما استرعى النظر في خطابه ما ذكره عن سورية الكبرى قائلاً إننا نرحب بها على أن تكون عاصمتها مدينة دمشق وأن يكون نظامها جمهورياً. فما الذي حمله على مخاصمة نظام الحكم العراقي والأردني جهاراً في هذا الموقف...؟

وبعد انتهاء الرئيس الأول القوتلي من خطابه وانصرافه من المجلس ألقى فارس الخوري كلمة قدم بها اقتراحاً إلى مجلس النواب بأن يعلن أن سورية في حالة حرب مع دول المحور واليابان دفاعاً عن حقوق الشعوب المهددة بطغيان قوى الظلم والعدوان. فقبل المجلس هذا الاقتراح بعد جدل طويل عن الجيش وتسلمه من دون أن يعارض أحد النواب في مبدأ سبب إعلان الحرب. وكان ذلك كله في شباط (فبراير) ١٩٤٥.

والحادث المهم الآخر: وضع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ وعرضه على مجلس النواب وتصديقه من المجلس بخطب مطولة ألقاها رئيس الوزراء فارس الخوري.

وفي جلسة تصديق الميثاق قال جميل مردم بك وزير الخارجية إن الوزير المفوض الأميركي زاره وأبلغه أن الدول الحليفة الكبرى قررت قبول سورية في مؤتمر السلام الذي سينعقد في سان فرانسيسكو، فاشتراك سورية في هذا المؤتمر إلى جانب الدول المستقلة في تقرير السلام عمل حاسم في استقلال هذه الأمة.

بعد هذين الحدثين الخطيرين اللذين حققهما شكري القوتلي وفارس الخوري وجميل مردم بك ألقى فارس الخوري خطاباً مطولاً في جلسة الرابع من نيسان ١٩٤٥ سرد فيه تاريخ المطالبة باستقلال العرب وحدد بدايتها بثورة الملك حسين على الدولة العثمانية، ثم بين ما تلاها بعد انتهاء الحرب العظمى الأولى من التقسيمات والانفصالات من الدول العربية. وأهم ما أبرزه في هذا الخطاب المهم أنه نفى فكرة المعاهدة بمفهومها السابق مؤكداً أن الوزارة لم تعقد ولن تعقد أي اتفاق، مع أية دولة، يمس استقلال سورية أو ينقص من سيادتها أو يمنح أية دولة كانت مركزاً خاصاً أو امتيازاً خاصاً. وبعد أن أكد ما حققه العهد القائم آنذاك، من تأليف جامعة الدول العربية والفوز الذي حصل عليه بتسجيلنا بصورة نهائية في عداد الدول المستقلة والأمم المتحدة حتى صرنا ندعى إلى المؤتمرات العظيمة للاشتراك في تقرير مصير العالم، عاد فأكد اعتقاده بأن النزاع الذي كان قائماً بيننا وبين فرنسة، بسبب ما تطلبه من الميزات أو الحقوق، قد انتهى، لأن فرنسة عادت إلى الصواب وعرفت حق السوريين باستقلالهم، فرجوعها إلى هذا الحد مرحلة حسنة تفضي إلى قطع

ما تبقى من المراحل الصغيرة بسهولة إكمالاً للاستقلال.

وأعلن في آخر خطابه المهم أن من الحكمة بعد هذه الأحداث العظيمة أن يعيد إلى رئيس الجمهورية أمانة الحكم التي تسلمها منه حتى ينظر في الوضع الجديد ويعهد بتلك الأمانة إلى الأيدي التي يرى من الحكمة أن تعهد إليها وأعلن استقالة وزارته.

وكان المقصود في الحقيقة تأليف الحكومة التي تتولى الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو لتمثيل سورية في هذا المؤتمر بوصفها دولة مستقلة. وكان البين أن فارس الخوري هو الذي تتجه إليه الأنظار في رئاسة هذه الحكومة، وكان لا بد من أن يعاونه في مهمته الدقيقة في مؤتمر سان فرانسيسكو وزير ضليع في القانون يتقن الإنكليزية. ولم يكن من يجاري الأستاذ نعيم الأنطاكي في ذلك. فألف الخوري وزارته الثانية واختار الأستاذ نعيم الأنطاكي وزيراً للمالية واحتفظ لجميل مردم بك بوزارة الخارجية، وهو الذي سيتولى رئاسة الوزارة في غيابه، كما اختار الأستاذ سعيد الغزي للعدلية والأستاذ صبري العسلي للداخلية وأحمد الشراباتي للمعارف والاقتصاد الوطني والدكتور حكمت الحكيم للأشغال العامة. ولما قدم الخوري وزارته إلى مجلس النواب طالباً الثقة بها ألقى كلمة مسهبة أشار فيها إلى أنه تلقى من الحلفاء ما يفيد وجوب التهيؤ لاستقبال يوم البشرى بإعلان انتهاء الحرب ودعوة سورية إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في وقت وقريب مما دعا إلى تأليف هذه الوزارة، ثم أكد أن العلائق القائمة بين سورية وفرنسة يجب تصفيتها بصورة نهائية على اعتبار أن مشاكلنا مع هذه الدولة قد انحلت وأصبح كل منا بمعزل عن الآخر، وتأتي على رأس تلك العلائق مسألة تسلم الجيش، وتثبيت الصلات السياسية بيننا وبينها على ما جرى مع الدول الحليفة الأخرى، كما تأتي تصفية الصلات المالية.

فالمعاهدة كانت إذن بمفهوم سنة ١٩٣٦ مطلباً أساسياً لفرنسة، ولم تكن بالسهولة التي أشار إليها الخوري في الكلمة التي أعلن فيها استقالة وزارته في مجلس النواب، ثم أعاد البحث فيها بأسلوب آخر في الكلمة التي ألقاها في جلسة طلب الثقة بوزارته الثانية.

وقد أشار النواب الذين علقوا على كلمة رئيس الوزراء إلى ذلك وإلى أن نفوذ فرنسة في البلاد ما زال سارياً، وقد أشار نصوحي البخاري نائب دمشق ومن رؤساء الوزارة السابقين إلى أن ذهاب الوفد السوري إلى مؤتمر سان فرانسيسكو كان بسماح من فرنسة، كما ذكر بعض النواب أن سلطة الانتداب اشترطت لتسليم الجيش عقد المعاهدة. ورأى نواب آخرون منح الوزارة ثقة المجلس لضرورة قومية هي الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو.

وقد سافر الخوري والأنطاكي إلى الولايات المتحدة الأميركية لتمثيل سورية في المؤتمر. وفي

غيابهما أثيرت في مجلس النواب قضية الجيش وهي مشكلة المشاكل مع فرنسة في تلك الأيام، وقد كان النواب يملكون من حرية الكلام في هذا الموضوع ما لا تملكه الحكومة بطبيعة الحال، ولما عُرض على المجلس مشروع قانون وزارة الدفاع الموضوع من لجنة الدفاع، لم تر الحكومة بأساً في مناقشته، فأثار بعض النواب مسألة عدم استلام جيش الشرق من فرنسة، وهو الجيش السوري المطلوب استلامه منها، وطلبوا إرجاء البحث في المشروع، فألقى جميل مردم بك نائب رئيس الوزراء كلمة أكد في مطلعها أن المشروع هو مشروع قانون تأليف وزارة الدفاع، فإقراره ضروري للجيش سواءٌ أكان الجيش الذي طالبنا وما زلنا نطالب باستلامه من فرنسة أم كان جيشاً نتولى إنشاءه.

والواقع أن المعاهدة كانت هي التي يخشاها النواب، وقد أكد رئيس الوزارة بالنيابة أن الحكومات التي تعاقبت على الحكم ومنها حكومته لا يمكنها أن تعقد أي اتفاق أو تبرم أي عقد يمس استقلال البلاد أو سيادتها أو يؤلف منحة أو امتيازاً لأية دولة من الدول، وليس في إبرام قانون وزارة الدفاع ما يبعث على القلق من احتمال ذلك. ولكن المجلس قرر مع ذلك إرجاء النظر في هذا المشروع. وقد أشار رئيس الوزراء بالنيابة في كلمته إلى أن الحكومة ما زالت تلقى المصاعب والمشاكل العديدة التي يعرفها نصوحي البخاري نائب دمشق لما كان مشتركاً في الحكم عندما علق على كلمته التي طلب فيها من الحكومة بذل الهمة في هذا الموضوع.

وفي أيار ١٩٤٥ انتهت الحرب باستسلام الألمان واعلن عيد النصر، ولكن فرنسة كانت ما زالت تملك زمام القوة في سورية حتى قيل في المجلس إنها جاءت بجنود جدد رغم انتهاء الحرب، وأعلن رئيس المجلس سعد الله الجابري أن (طائشاً) ألقى قنبلة على المجلس بعد منتصف الليل في أثناء الاحتفال بعيد النصر، ولكن بعض النواب قد أكد أن ذاك الذي وصفه رئيس المجلس بالطائش كان من الجيش الفرنسي. وكان جميل مردم بك بوصفه رئيساً للوزارة بالنيابة يتحمل مسؤولية الحكم في غمرة هذه الأحداث. وفي جلسة ١٤ أيار ١٩٤٥ التي أثيرت فيها هذه الأمور وتكلم فيها النواب ألقى الرئيس بالنيابة ما أيد به كل تلك الصعاب التي تدل دلالة واضحة على أن فرنسة كانت تريد التعاقد بالمعاهدة واحتفاظها بامتيازات تمس سيادة البلاد. فقد ذكر في رده أن الكونت أوستروروغ ممثل فرنسة أعلمه بأن بارجة حربية ستأتي بجنود مكان جنود آخرين ما زالوا في سورية منذ عدة سنوات، فأجابه بعدم الموافقة واجتمع بالحكومة اللبنانية واتفقت الحكومتان على تقديم مذكرة بذلك لأن انتهاء الحرب يحول دون الإتيان بجنود مكان الراحلين، ولكن البارجة مع ذلك وصلت وأنزلت جنوداً، وأن فرنسة أرسلت جنوداً إلى اللاذقية بحجة حماية

الأمن، وقد حال هؤلاء الجنود دون قيام الدرك بوظائفهم، وما كان ذلك مما يجوز لفرنسة لأنه اعتداء صريح على سيادة البلاد واستقلالها، وأن مظاهرات قامت اشترك فيها موظف فرنسي أطلق فيها المتظاهرون الرصاص في كل أنحاء دمشق، فاتخذ الإجراءات القانونية وأرسل مذكرة بها إلى الجانب الإفرنسي فجاءه المندوب الفرنسي الموسيو لاغارد معتذراً مبدياً أسفه من وقوع هذا الحادث الذي وصفه بأنه فردي أمر بإجراء التحقيق عنه لمعاقبة الفاعلين. ثم أعلن رئيس الوزراء بالنيابة أن سورية على غير استعداد لعقد أية معاهدة. وأنهى كلمته بأن الحكومة على غير استعداد لمنح امتياز لأية دولة كانت ولا لعقد معاهدة تمس استقلال البلاد وسيادتها وهي عازمة بعد أن وضعت الحرب أوزارها على أن تطالب بجلاء القوات الأجنبية عن البلاد وعدم السماح لأي سوري أن يخدم في أية دولة أجنبية، وأننا نعتبر أنفسنا دولة حرة مستقلة، وجيش الشرق هو جيش سوري بلحمه ودمه ومعداته فيجب أن يُسلم إلينا.

وقد رأى رئيس مجلس النواب الاكتفاء بهذا الخطاب المهم في الموضوعات التي تناولها ثم نظر المجلس في جلسة ١٩ أيار ١٩٤٥ في مشروع قانون تشكيلات وزارة الدفاع الذي كان أرجأ النظر به فأقرّه.

ولكن الانتداب الفرنسي كان ما زال متمسكاً بالمعاهدة والمطالبة بامتيازات مالية وثقافية وغيرها من الامتيازات. وقد ألقى رئيس الوزارة بالنيابة جميل مردم بك خطاباً مطولاً في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢١ أيار ١٩٤٥ بيّن فيه إصرار الجانب الفرنسي على طلب المعاهدة والامتيازات. وكان مما ذكره في خطابه أن مقابلة جرت بحضوره بين رئيس الجمهورية شكري القوتلي والجنرال (بينيه) في قصر الرئاسة بالمهاجرين أعلن فيه الجنرال أن فرنسة على استعداد لتسليم الجيش السوري المسمى بجيش الشرق أو الجيش الخاص لسورية ولبنان مع التحفظ بدرس أساليب انتقال هذه القوات، ولكن فرنسة تطلب مقابل ذلك منحها قواعد بحرية في لبنان وأخرى جوية في سورية، كما تطلب ضمان مصالحها المادية ومصالحها المعنوية التي يتفرع عنها عقد اتفاق جامعي. وكان رئيس الجمهورية مريضاً وكان هو المرجع الأعلى الذي يشرف على حل علاقتنا بفرنسة، فلما سمع تلك المطاليب من الجنرال (بينيه) أجابه كما أجابه رئيس الوزارة بالنيابة بأن هذه هي المرة الأولى التي تتقدم فيها فرنسة بتلك الطلبات التي لا يمكن قبولها.

وقد زار الجنرال غداة اليوم التالي من هذا الحديث وزير الخارجية جميل مردم بحضور هنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية وقدم مذكرة خطية مؤرخة في ١٨ أيار ١٩٤٥ أشار

في مطلعها إلى أن فرنسة الحرة هي التي أعلنت استقلال سورية ولبنان. فالاستقلال أصبح أمراً راهناً. ولكن فرنسة تريد مع ذلك أن تحتفظ بمصالحها الجوهرية في كلا ذينك القطرين وهي مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية. فإذا تم الاتفاق على هذه المصالح الثلاثة بين فرنسة وبين سورية ولبنان سلمتها فرنسة القطعات العسكرية الخاصة ولكن بشرط إبقائها تحت القيادة العليا الفرنسية ما دامت القيادة الوطنية في ظروف غير مهيأة فيها للعمل.

وكانت هذه المذكرة غريبة جداً فأجاب عنها جميل مردم بك بالرفض في مذكرة مؤرخة في ٢٠ أيار ١٩٤٥ لأن الطلبات الواردة فيها تنافي الاستقلال، وليس باستطاعة سورية أن تتفاوض بأمرها مع فرنسة، مؤكداً أن استقدام الجنود الفرنسيين إلى سورية ولبنان دون الحصول على موافقة حكومتيهما يعد مساساً صريحاً بسيادة البلاد واستقلالها وظاهرة ضغط لا يمكن قبولها، طالباً إجراء سحب القوات الأجنبية من سورية وتسليمها جيشها في أقرب وقت.

وكان شكري القوتلي وهو مريض يتولى رئاسة الجمهورية ويقود حركة الاستقلال. وكان جميل مردم بك يتولى وزارتي الخارجية والدفاع بالإضافة إلى نيابة رئاسة الوزراء مكان رئيسها الغائب في مؤتمر سان فرانسيسكو يبذل قصارى جهده في هذه الحركة يساعده الوزراء ولا سيما صبري العسلي وزير الداخلية في إطار ما يسعف به الحكم.

وكان مجلس النواب في أشد حالات الغليان من التصرفات الفرنسية، فأقر قانوناً مقدماً من بعض النواب بإضافة خمسة آلاف دركي إلى قوى الدرك الاحتياطية، وعقد المجلس جلسة أخيرة في ٢٦ أيار (مايو) تكلم فيها نواب عن الأحداث التي أخذ يتتابع وقوعها في البلاد من التصادم بالجنود الإفرنسيين ووقع القتلى من الأهالي وأخذوا يطالبون الحكومة ببيان رأيها في ما يقع تحت بصرها، ومنهم من كان يسألها عن المعاهدة إذا عدلت فرنسة مطالبيها، ومنهم من يتهم الحكومة بالتقصير بدليل أن القوانين التي أقرها لحماية الاستقلال وتشكيل وزارة الدفاع وإضافة عدد من الدرك إلى القوة الاحتياطية كانت مقدمة من بعض النواب ولم تقدم من الحكومة، وكانت الحماسة آخذة مأخذها منهم، فطلب بعضهم إعلان وجودنا في حالة حرب مع فرنسة، وكان رشدي الكيخيا خير من تكلم في الأمر فطلب عقد جلسة سرية يستمع فيها المجلس إلى الحكومة ويخرج بالاتفاق معها إلى قرار حاسم لا يهدف إلا إلى الاستقلال وسيادة الأمة وتأمين حقها في الحياة والحرية والسلام.

وقد وافق رئيس الوزراء بالنيابة على هذا الاقتراح ما دام المجلس يريد الاطلاع على كل

شيء، وتم قلب الجلسة العلنية إلى جلسة سرية، فلما عادت الجلسة إلى علنيتها أقر المجلس اقتراحاً بتعديل تعيين الدرك من دون التقيد بالشروط القانونية، ولا سيما بتأشير ديوان المحاسبات على التعيينات التي تتطلبه، ثم رفع رئيس المجلس سعد الله الجابري الجلسة إلى ٢٩ أيار (مايو).

ولكن ما الذي قيل في الجلسة السرية علاوة على ما سبق لرئيس الوزراء بالنيابة أن قاله مراراً مؤكداً رفض عقد المعاهدة ورفض كل طلبات فرنسة وتكرار موافقته على كل تلك القوانين التي اقترحها بعض النواب وأقرها المجلس..؟ ليس بين أيدينا مرجع رسمي ولا مذكرات في هذا الشأن.

إلا أن السلطات الإفرنسية سلكت مسلك الحماقة لما أقدمت على إطلاق النار على مجلس النواب وهدمت جوانب منه وقتلت عدداً كبيراً من رجال الدرك الذين يتولون حفظه، وأحرقت بعض وثائقه وموجوداته. ثم أمر الجنرال أوليفا روجيه بإطلاق المدافع على مدينة دمشق فلجأ أهلها إلى المخابىء في دورهم، وقد ترك رئيس مجلس النواب سعد الله الجابري مدينة دمشق بزي متخف إلى لبنان وفلسطين وأبرق بما يحدث في سورية إلى البلاد العربية لأن الاصطدام بين الجيش الفرنسي والأهلين كان حاصلاً في كل البلاد السورية على درجات متفاوتة من الشدة، وكان للملك فاروق الأول موقف مشكور جداً في الانتصار لسورية ودعوة سائر الدول إلى إنقاذها من العدوان الفرنسي حتى سميت الشوارع باسمه، ولم يقصر رؤساء البلاد العربية عنه في هذا الشأن، حتى طلع المستر تشرشل بخطابه الرائع الذي ندد فيه بالعدوان وأصدر أمره للجيش البريطاني بدخول سورية فدخلها بقيادة الجنرال باجيت.

ولم ينعقد مجلس النواب في ٢٩ أيار (مايو) بطبيعة الحال وانصرف النواب إلى دوائرهم وتألفت في كل مدينة لجنة لتوجيه الأهلين وإعانة المتضررين، وكنت أعمل في لجنة حلب، وقد تقرر بعد دخول الجيش الإنكليزي خروج الجيش الفرنسي من سورية وإلغاء سلطات الانتداب التي كانت فيها، وكان خروج آخر جند ذلك الجيش يوم ١٧ نيسان ١٩٤٦ فسمي يوم الجلاء وعدّ عيداً وطنياً.

وقد عاد رئيس الوزراء فارس الخوري ووزير المالية إلى سورية بعد تلك الأحداث التي تولى قيادة البلاد فيها شكري القوتلي رئيس الجمهورية رغم مرضه، كما تولى رئاسة الوزراء بالنيابة جميل مردم بك، وطلب فارس الخوري دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية تعقد في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ لدرس مشاريع عدة قوانين عاجلة كان

أولها وأهمها قانون استلام الجيش وتأمين نفقاته وإبرام ميثاق الأمم المتحدة، وقوانين أخرى كالعفو العام وإحداث مدارس جديدة.

وكان انعقاد المجلس في قاعة محاضرات الجامعة لأن بناء المجلس كان بنتيجة العدوان الفرنسي لا يساعد على اجتماع النواب فيه.

وما كاد المجلس يجتمع حتى طلب غالب العظم نائب حماة الكلام فتكلم مهاجماً رئيس الوزراء بالنيابة متهماً الحكومة في عهده بأنها لم تتخذ من الخطط ما يدرأ الخطر. ثم تكلم فارس الخوري مطولاً مبتدئاً كلامه بأنه كان يظن أن اجتماع المجلس في دورة استثنائية سوف يقتصر على بحث ما ورد في مرسوم الدعوة إلى هذه الدورة، فإذا به يفاجأ بذاك النقد الجارح الذي كاله نائب حماة لبعض الوزراء ورجال الإدارة متهماً إياهم بجرائم من دون بيان ولا تقديم ما يؤيدها من الوقائع والحوادث الثابتة، فكان اتهامه مبهماً ربما حمل على اعتقاد الناس بأن المجلس يتهم الوزراء بأمور تستلزم العقوبة ويبقى مسكوتاً عنها، وهذا مما لا يرضى عنه هو نفسه عن وزارته ووزرائه.

ثم انتقل إلى شرح موجبات القوانين التي طلب دعوة المجلس إلى بحثها، وطلب البدء بها للضرورة التي توجبها مقتضيات تلك الأيام، وتكلم بعدئذ فيما جرى من الأحداث الداخلية والخارجية في مدة غيابه في مؤتمر سان فرانسيسكو ولخصها تلخيصاً رائعاً بقوة بيانه، وتناول تلخيصه للأحداث الداخلية الأمور الآتية:

١ ـ كارثة الاعتداء الإفرنسي على سورية ولبنان ومطالبهم الجامحة.

٢ ـ صمود الأمة السورية والحكومة برعاية الرئيس الأول حيال هذا الاعتداء.

٣ ـ تدخل البريطانيين وتأييد الأميركان لهذا التدخل.

٤ ـ خروج سورية من الأزمة ظافرة.

٥ ـ استلام الجيش السوري وفروعه والمصالح الأخرى.

٦ ـ الاتفاق على الجلاء العسكري.

وأما في تلخيصه للأحداث الخارجية فقد اقتصر على خمسة منها هي:

١ ـ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو وتوقيع ميثاقه.

٢ ـ انتهاء الحرب الأوروبية في ٥ أيار (مايو) بانتصار الحلفاء أنصار الديموقراطية ثم انهيار آخر معقل للفاشستية في الشرق الأقصى.

٣ ـ اختراع القنبلة الذرية.

٤ ـ اشتراك الجمهوريات السوفياتية في حرب اليابان.

٥ ـ فوز حزب العمال في بريطانيا.

ويبدو من هذه التخليصات أن أهم ما فيها هو تدخل البريطانيين بتأييد الولايات المتحدة لإنقاذ سورية من الاعتداء الفرنسي، ولولاه لكان ما حصلنا عليه من الانتصار مشكوكاً فيه، وربما كانت المعاهدة التي تطالب بها فرنسة هي وحدها الطريق التي لا طريق غيرها لاستقلالنا منقوصاً لا سيما وأن البلاد العربية الأخرى كمصر والعراق والأردن كانت مرتبطة ببريطانيا بالمعاهدة. ومن أهم ما استرعى الانتباه في هذا البيان المسهب الذي ألقاه فارس الخوري هو أن سورية لم تتلق دعوة للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو وإنما كانت الدعوة، بالإضافة إلى الدول المشتركة في توقيع تصريح الأمم المتحدة في واشنطن وعددها إحدى وأربعون دولة مقررة في مؤتمر يالطا المنعقد في شهر شباط (فبراير) ١٩٤٥ لثلاث دول هي تركية ومصر والمملكة العربية السعودية بشرط أن تعلن الحرب على دول المحور قبل نهاية شباط (فبراير) فأعلنتها ودعيت إلى المؤتمر. وهنا رأت سورية أهمية اشتراكها في هذا المؤتمر لأنه يجعلها على قدم المساواة بالدول المستقلة فأعلنت الحرب على دول المحور قبل ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥. وهذا ما فعله لبنان. ومن هنا ندرك سر رحلة الرئيس الأول شكري القوتلي إلى مصر في شباط (فبراير) ١٩٤٥ والتقائه بالملكين فاروق الأول وعبد العزيز آل سعود وإعلان سورية تلك الحرب فور عودته على ما ذكرناه آنفاً.

وكان العراق مدعواً في الأصل لأنه كان من الدول الموقعة على تصريح الأمم المتحدة. فأصبحت الدول العربية المشتركة في مؤتمر سان فرانسيسكو خمساً هي مصر والعربية السعودية والعراق وسورية ولبنان.

وقد أفاض فارس الخوري في بيانه في أعمال المؤتمر التي انتهى منها إلى إقرار ميثاقه في ٢٦ حزيران (يونيو) مشيراً إلى وحدة كلمة الدول العربية فيه وما أبداه ممثلوها من الكفاءة في الاشتراك في لجانه وما كان لوحدة كلمتهم ولميثاق جامعة الدول العربية الذي قدموه من حسن الأثر في المؤتمر، ولا سيما في الكارثة التي أصابت سورية من فرنسة في عدوانها عليها.

وكان يبدو أن في جو المجلس تياراً موجهاً ضد الوزارة وضد جميل مردم بك على التخصيص، وربما كان ميخائيل إليان نائب حلب حسبما دلت عليه الحوادث التالية، طامحاً في وزارة الخارجية بالإضافة إلى إقصاء نعيم الأنطاكي من الوزارة حقداً وحسداً، فقام أحد نواب حلب من جماعة قائمته وهو جوزيف إليان من كتاب القضاء المختلط،

وممثل طائفة الروم الكاثوليك بين نواب حلب، معلقاً على خطاب فارس الخوري فافتتح كلامه بأنه لا تهمه القرارات والتوصيات المتخذة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أطال الرئيس كلامه عنها في أعمال المؤتمر لأننا منذ خمس وعشرين سنة سمعنا كثيراً من العهود والمواثيق بلا جدوى، فهل بمقدورنا بعد تصديق ميثاق سان فرانسيسكو أن نلغي القضاء المختلط بجرة قلم (علماً بأن هذا هو ما وقع فعلاً) ولماذا سكت عن الأحداث التي وقعت في أثناء غياب المجلس، وما سبب مفاوضة الفرنسيين خلافاً لإرادة المجلس ومفاوضة الأتراك للاعتراف باستقلال سورية من دون حل قضية لواء الإسكندرون، وأورد أموراً أخرى، ثم طلب بياناً من الحكومة عن أعمالها مدة غياب المجلس على أن يصار بعدئذ إلى دراسة مشاريع القوانين التي قدمتها، وقد شاركه بعض النواب في طلب ذاك البيان.

وقد رد فارس الخوري مطولاً على ذلك مستغرباً طلب البيان نافياً التفاوض مع الفرنسيين وأن ما يجري معهم هو استلام أعمال، والاعتراف باستقلالنا واقع من جميع الدول المشتركة في مؤتمر سان فرانسيسكو وليس من تركية وحدها، والمفاوضة معها تجري بشأن التمثيل السياسي، مؤكداً وجوب النظر في مشاريع القوانين المقدمة في دعوة الدورة الاستثنائية لأهميتها ولا سيما قانون الجيش الذي أخذنا نستلمه من الفرنسيين وضرورة تأمين نفقاته، لأن ذلك لا يحول بعدئذ دون النظر في بحث أي موضوع يطرحه النواب. ولكن رده ذهب صيحة في واد ونفخة في رماد.

ولكن فارس الخوري نزل مع ذلك عند رغبة من طلب البيان من النواب عن خطة الحكومة، وعن أعمالها في أثناء غياب المجلس، فكان خير بيان في موضوعه، وقد أكد في مطلعه أن العمل الأول للحكومة هو استكمال استقلال البلاد استقلالاً تاماً بالسيادة الكاملة بجلاء جميع القوات الأجنبية عن البلاد واسترداد فروع المصالح التي مازال الفرنسيون يمارسونها، وخلو البلاد من الامتيازات الأجنبية سواء كان ذلك في القضاء أم في التكاليف. وكان من أهم ما ذكره أنه ما زالت هناك مساع بأساليب ملتوية لعرقلة عمل الحكومة وإظهارها في مظهر العجز عن حفظ الأمن وإقامة الحكم الصالح، ومن المؤسف أننا نجد في البلاد بين أصدقاء الانتداب القدماء من ساعد على تنفيذ هذه المآرب. ثم أفاض في السياسة الخارجية والتمثيل السياسي والقنصلي والجيش والسياسة المالية والتنسيق الاقتصادي والمعارف ووضع الملاكات تنفيذاً لقانون الموظفين ونظام العشائر وحرية الصحافة والمصالح المشتركة والمشاريع المثمرة وما جنيناه من ميثاق الأمم المتحدة من المغانم بحكم اشتراكنا في المؤتمر كاعتراف دولي باستقلالنا وتأييد ميثاق الجامعة العربية... إلخ ثم ترك لكل وزير أن يدلي ببيان عن عمل وزارته، فكان جميل مردم بك أول المتكلمين

بوصف أنه كان نائباً لرئيس الوزارة في غيابه بالإضافة إلى وزارتي الخارجية والدفاع اللتين كان يتولاهما، فأدلى ببيان مفصل قال في مطلعه إنه في الفترة القصيرة التي مرت على تأليف الوزارة وقع حادثان عظيمان أحدهما انتصار الأمة في العدوان الذي وقع عليها باستلامها جيشها ودخولها في مصاف الأمم الحرة المستقلة على قدم المساواة. ثم شكر الدول العربية والدول الكبرى التي وصفها بحلفائنا العظام، وفي مقدمتها بريطانيا العظمى والجمهورية الأميركية والسوفيات، التي ساعدتنا على بلوغ أهدافنا، وخص بريطانيا بالذكر لأن تدخلها في العدوان الفرنسي كان حاسماً في ردعه. وقد بيّن في منتهى الجلاء أن الوزارة جادة في إكمال التمثيل السياسي والقنصلي ولكن إكماله ليس سهلاً لنقص أربابه عندنا، ولا سيما أن اضطلاعنا بالسياسة الخارجية وليد عام واحد. وأنهى كلمته بعد أن لخص عمل الحكومة في رئاسته بأنه يحسن بالنواب أن لا يجعلوا من القضايا الخاصة سلاحاً يحاربون به الحكومة. وتكلم بعدئذ كل وزير عن عمل وزارته، وكان بيان صبري العسلي وزير الداخلية من أهم البيانات.

وبعد أن دام عرض بيانات الحكومة ثلاث ساعات طلب رئيس المجلس سعد الله الجابري من المجلس أن ينظر على وجه الاستعجال في مشاريع القوانين المعروضة في المرسوم الجمهوري الذي دعا إلى عقد الدورة الاستثنائية، لأن الدعوة واقعة من أجلها، فعلى اللجان المختصة أن تدرسها وتضع تقاريرها عنها وترفعها إلى المجلس، والمجلس حر بعد ذلك في البحث فيها أو تأجيلها ورفضها أو قبولها. وهنا ظهرت الخطة المدبرة للعمل على إسقاط الحكومة، فقام ميخائيل إليان وطلب تلاوة تقرير مقدم من بعض النواب بعدم إمكان النظر في مشاريع القوانين المعروضة في هذه الدورة الاستثنائية إلا من حكومة تتمتع بثقة المجلس. وقد رأى رئيس المجلس سعد الله الجابري أن ليس لمجلس النواب حق طلب طرح الثقة في جلسة استثنائية، وإنما له رفض ما يقدم إليه في هذه الدورة من مشاريع ويكون للرفض نتائجه الدستورية الطبيعية. وكان الرئيس الجابري موفقاً كل التوفيق في إدارة هذه الجلسة المهمة من أولها إلى آخرها رغم معارضة أحد النواب له في عدم جواز طرح الثقة في الدورة الاستثنائية، ثم سأل المجلس رأيه فيما إذا كان على استعداد للمناقشة الفورية أو التأجيل، فارتفعت الأصوات بالتأجيل.

وقد رأى فارس الخوري بعد أن جوبه بعدم الثقة من كثير من النواب بعد كل ما بذله من جهد وأدلى من بيان مطول أن يستقيل فاستقال.

ولكن ما تبع هذه الاستقالة من تأليف الوزارة الجديدة كان سقطة كبرى للعهد كله. فقد

ألف فارس الخوري هذه الوزارة، وكانت الثالثة من وزاراته، وعهد بوزارة الخارجية فيها إلى ميخائيل إليان وأبعد عنها جميل مردم بك، فاستولى على البلاد استغراب مصحوب بالذعر من إنحدار مفهوم الحكم إلى هذه الدرجة، وكان أول المستغربين الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية فأقام على شرف جميل مردم بك وليمة قلده فيها أعلى وسام لبناني.

ربما كان جميل مردم بك لا يهتم كثيراً بالإدارة المركزية اليومية، ولكنه كان على جانب كبير من ألمعية الذكاء وحضور البديهة. وكان الوحيد الباقي من السوريين الذين اشتركوا في المؤتمر العربي المطالب بالاستقلال المنعقد في باريس سنة ١٩١٣. ولم يكن من يضارعه في مباحثة الأجانب. وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة. ولم يكن من السهل عليه تأسيس الخارجية كاملة وتأليف البعثات السورية في البلاد الأجنبية كلها للنقص الشديد في أرباب الكفاءة أو شبه الكفاءة في السلك الخارجي. وإذا كان قد أخطأ في اختيار من اختار للإدارة المركزية من الموظفين فذلك لا يبرر إقصاءه عن الحكم. ولا سيما أن الذي جيء به مكانه من مستوى ضعيف جداً في الفكر والإدارة الحكومية ولا سيما الخارجية منها. وقد أدى اختياره للخارجية إلى انتشار النكات عنه في طول البلاد وعرضها، وقيل إن الزعماء العرب الذين سمعوا باسمه سألوا عمّن يكون لأنهم لم يسمعوا به من قبل.

وكان مجلس النواب أول من استهجن تأليف هذه الوزارة، حتى أن غالب العظم نائب حماة الذي كان أول من هاجم الإدارة السابقة في عهد نائب رئيسها عندما عاد رئيسها ودعا إلى عقد الدورة الاستثنائية، قد هاجم هذه الوزارة الجديدة فقال عنها إن التوفيق قد أخطأ رئيسها في تأليفها وانتقاء أفرادها نتيجة للمناورات... (وهو يقصد ميخائيل إليان لأن الوزراء الآخرين سبق لهم الاشتراك في الوزارات ورئاساتها) وكان مما قال إن حملتنا على الوزارة السابقة ليست لمثل هذا التغيير، وليس هذا بالإصلاح الذي نشدناه، فأنا أعلن استيائي ونقمتي، إلى كلام كثير من هذا النوع قاله غيره من النواب.

والواقع أن اختيار ميخائيل إليان لوزارة الخارجية بعد جميل مردم بك كان كما سبق أن قلنا سقطة كبرى لفارس الخوري. وربما كانت سقطة شكري القوتلي رئيس الجمهورية أشد وأقسى لأن الحكم كله كان بيده، ولا أجزم أن سعد الله الجابري كان بعيداً عن هذا الاختيار. ولكن من المؤكد أنه كان عالماً به وساكتاً عنه. ولكنهم ما كانوا، على ما ظهر بعدئذ من سرعة استقالة الوزارة، يظنون أن الاستياء من ذلك الاختيار سيبلغ الحد الذي بلغه.

قلنا إن مجلس النواب كان أول من استهجن اختيار ميخائيل إليان للخارجية. فلو أن فارس الخوري اختار لها نعيم الأنطاكي، أو احتفظ بها لنفسه، إن كان لا بد من إبعاد جميل مردم بك عنها، لما كان في الأمر شيء. فلذلك كان هجوم المجلس على الوزارة عنيفاً. وكان أول ما تذرع به المجلس في هجومه عدم قانونية تأليفها بتجاوز عدد أعضائها السبعة، وهو الحد الأقصى الذي نص عليه الدستور. فرد فارس الخوري بأنه سبق للمجلس أن قرر أن رئيس الوزراء الذي لا يتولى وزارة بالإضافة إلى الرئاسة لا يدخل في عداد السبعة المحظور تجاوزهم. ولكن تبين أن رشدي الكيخيا كان أثار هذه المسألة الدستورية في وزارة سعد الله الجابري الأولى إلا أن المجلس سكت عنها من دون اتخاذ قرار بإقرارها. وهنا تكلم الأستاذ نعيم الأنطاكي فأبدع في مفهوم تقرير مطابقة الأمر للدستور أو مخالفته له ومعنى الاجتهاد الدستوري وطلب دعوة لجنة الدستور للنظر في مسألة عدد الوزراء وما إذا كان الرئيس يدخل في عدادهم واتخاذ اجتهاد صريح بذلك، فقبل المجلس رأيه، واجتمعت لجنة الدستور وقررت أن رئيس الوزراء من السبعة الذين لا يمكن تجاوز عددهم في تأليف الوزارة. فاضطرب رئيس الوزارة ثم أعلن استقالة أحمد الشراباتي من الوزارة فأصبح عدد الوزراء دستورياً بنزوله إلى السبعة.

وكان الهجوم على الوزارة السابقة واقعاً بعدم مناقشة بيانها، بل بيانات رئيسها، وكل وزير من وزرائها بزعم أنها غير موثوق بها، واقعاً بمضبطة ضمت توقيع اثنين وخمسين نائباً، فكان طلب حجب الثقة عنها بهذا الأسلوب غريباً لأنه تم بلا مناقشة وبلا سماع دفاع الحكومة عما أوردته في بيانها الطويل، ولا سيما أن تلك المضبطة حوت تهماً بالطعن والإساءة الصريحة والتعريض واتهام الحكومة في ذمة هيئتها لأن مما ورد فيها أن الملايين التي ستصرف بمشاريع القوانين المقدمة تتطلب حكومة تتصف بالتروي والقوة والإخلاص والصراحة، كأن الحكومة المستقيلة، كما قال الأستاذ نعيم الأنطاكي، وكان من أعضائها البارزين، محرومة منها، في كلمته الرائعة التي ألقاها بوصفه نائباً في جلسة الثقة بالوزارة الجديدة. وكان من أهم ما ذكره الأستاذ الأنطاكي في هذه الكلمة أن هذا الأسلوب الذي اتبع في حمل فارس الخوري على الاستقالة وما تضمنته (مضبطة) حجب الثقة والتهم التي كيلت جزافاً في حق الحكومة من دون مناقشة بياناتها وأقوال وزرائها، مما يعد طعنة في صميم القضية الوطنية لأنه يظهر البلاد عاجزة عن الإدارة في عهد الاستقلال وعن ممارسة سيادتها في ظله، وهذا ظلم في حق هذه الأمة التي ناضلت طويلاً.

وتكلم جميل مردم بك مطولاً كذلك في جلسة الثقة بالوزارة وارتجل كلمة من خير ما يمكن أن يقال في هذا المجال. فقد أكد فيها أن بيانات الوزراء لابد من دراستها لأن التهم

التي وجهت إلى الحكومة التي تولى نيابة رئاستها ووزارة خارجيتها ما زالت قائمة، وتساءل عن الأزمة التي قامت فرأى أن منشأها هو شهوة الحكم عند بعضهم، وأشار إلى أن المهاترات والحملات التي لا تستند إلى أساس ليست في مصلحة البلاد، فيجب أن نعالج أمورنا وأن نناقشها بشكل يولد الثقة في نفوس الشعب ويدعو إلى احترامنا من الأجنبي، ثم بين خطأ استقالة الوزارة بالصورة التي عمد إليها فارس الخوري، وقال إنه على عدم رغبته في البقاء في الحكم كان يريد من المجلس أن يناقش الحكومة في جميع ما قيل، ولكن الرئيس فضل الاستقالة حذراً من عدم الثقة، وهنا موضع الخطأ، لأننا دستوريون نحترم رأي المجلس بعد سماع أقوالنا عن التهم الموجهة إلينا، فإذا كانت أعمالنا صحيحة امتنع عن حجب الثقة، وأغرب ما في الأمر أن وزراء من الوزارة المستقيلة التي اتهمت بما اتهمت بالمضبطة مشتركون في الوزارة الجديدة.

والحق أن كلمة كل من مردم بك والأنطاكي بوصفهما نائبين كانتا في غاية الدقة والشجاعة، وقد تكلم رشدي الكيخيا بعدهما فكانت كلمته خير ما قيل في الموضوع لأنها كانت في منتهى الصراحة، فإنه بعد أن ذكر دعوة المجلس إلى الدورة الاستثنائية قال إننا فوجئنا بأنه لم يكن يخطر على بال أحد منا وهو التقرير (المضبطة) الذي قدمه فريق كبير من النواب طلبوا فيه تنحية الوزارة عن الحكم وإبدالها بغيرها تأميناً لسير العدالة الاجتماعية بين الناس وللمحافظة على القوانين وحرصاً على أموال الدولة، حتى خيل إلينا أن الحكومة بجميع أعضائها أو ببعضهم قد ارتكبوا الخيانة العظمى التي يجب أن يحاكموا عليها، وذهب بنا الظن إلى أن رئيس الوزارة سيطلب مناقشة النواب الذين وقعوا على تلك المضبطة ليطلب منهم تعيين التهم التي وجهوها وأدلتهم عليها ودفاع الحكومة عن نفسها، ليقول المجلس كلمته فيها، وتطلع الأمة على الحكم الوطني وما يجري فيه، فإذا برئيس الوزارة يتجاهل كل ذلك ويقدم استقالة وزارته ويؤلف هذه الوزارة، فأدركنا آنئذ أننا كنا أمام مناورة مدبرة ضد بعض الوزراء السابقين والإتيان بغيرهم (والمقصود ميخائيل إليان) مكانهم.

وكان فارس الخوري لما قدم وزارته إلى المجلس ذكر في مطلع بيانه أن عدداً كبيراً من النواب طلب عدم البحث في مشاريع القوانين المعروضة إلا بمواجهة وزارة موثوق بها، فقدم استقالة وزارته وألف وزارته الجديدة، التي أعاد إليها كل أعضاء وزارته السابقة عدا ثلاثة هم جميل مردم بك ونعيم الأنطاكي وسعيد الغزي، كأنهم هم الذين كانوا غير الموثوق بهم، فاستغرب الكيخيا ذلك وتكلم عنهم واحداً واحداً فقال عن الأنطاكي الذي كان يتولى وزارة المالية إنه من ألمع شبابنا وأكثرهم تضحية ووطنية، وقد رافقه في جهاده

الوطني زمناً غير قصير كما رافقه رئيس الوزارة نفسه في مؤتمر سان فرانسيسكو، وسعيد الغزي من الشخصيات الوطنية الفذة. وأما جميل مردم بك فإنه وإن اختلف معه كثيراً في إدارة دفة الحكومة إلا أن ذلك لا يمنعه من الإقرار بأنه في مقدمة الذين ساهموا في الحقل الوطني دفاعاً عن حرية بلادهم واستقلالها. ثم طلب من رئيس الوزارة فارس الخوري ومن الذين وضعوا تلك المضبطة أن يدلوا المجلس دلالة صريحة على ما أخذوه على أولئك الوزراء الثلاثة حتى جردوهم من الثقة بهم معتقداً أنه ليس بمقدور أحدهم أن يقول كلمة في أحدهم.

ثم طلب الكيخيا من رئيس الوزارة فارس الخوري أن يكون صريحاً ووصفه بأنه من الشخصيات الفذة التي لها من الصفات والمؤهلات ما ليس لأي شخصية أخرى غيرها في هذه البلاد، ولكن ينقصه الحزم والإقدام، وأن من كان مثله يتمتع بمكانته الكبرى نريد له أن يبقى هذه المكانة من نفوسنا، فكان الأجدر به أن يترك أهل المضبطة وشأنهم ليخرجوا بالبلاد من هذه الأزمة التي كانوا السبب فيها ويؤلفوا الحكم الذي يقدرون عليه.

ولما تكلم الكيخيا عن اختيار ميخائيل إليان لوزارة الخارجية قال إن فارس الخوري لما شاورنا في تأليف الوزارة اشترطنا عليه فيمن يختار للوزارة ثلاثة شروط أولها العلم الغزير وثانيها الثقافة العالية وثالثها الأمانة والاستقامة، ثم سأل الكيخيا رئيس الوزارة عما إذا كانت هذه الشروط تحققت في وزرائه؟ وقال مخاطباً الخوري: انتقيت للخارجية نائباً من نواب هذا المجلس، والمعلوم أن هذه الوزارة في طليعة الوزارات التي تحتاج إلى علم ومران ولباقة في السياسة وفي جميع النواحي الأخرى فهل كنت من الموفقين في هذا الاختيار؟ وأجاب على سؤاله موجهاً قوله إلى الخوري: إننا لا نرضى لك هذا (الاختيار) ولا نرضاه لأنفسنا ولا لبلادنا. ثم أكد أن وزارة الخارجية تجتاز ظرفاً دقيقاً تحتاج فيه إلى الأكفياء من الرجال الذين يوجهون البلاد توجيهاً صحيحاً إلى فكرة معينة لا ارتجالية.

ومع أن الوزارة نالت الثقة بعد أن حجبها عنها تسعة وعشرون نائباً، واستنكف خمسة عن التصويت منهم جميل مردم بك ونعيم الأنطاكي وغاب عن الجلسة كثيرون، إلا أن ذلك العدد الذي حجب الثقة كان كبيراً قياساً على أشباهه، فالثقة كانت تمنح بما يشبه الإجماع لفقدان الأحزاب. على أن نيل الوزارة الثقة لم يمنحها شيئاً من قوة الحكم في رأي الأمة. وقد أدرك رئيس المجلس سعد الله الجابري هذه الحقيقة ولكنه حاول تخفيفها بقوله إن ما دار في المجلس من شدة المعارضة وقسوتها من دلائل حيوية الأمة والمجلس، وبرر موقفه من الوزارة بأنه كان حيادياً.

ولكن هذه الوزارة التي تألفت في ١٩٤٥/٨/٢٦ لم تستطع أن تعيش إلا شهراً واحداً بعد أن أقر المجلس بموافقتها ميثاق الأمم المتحدة وقانون العفو العام وغيره من القوانين ولا سيما قانون استلام الجيش من الفرنسيين كما قدمتها الوزارة السابقة بلا أي تعديل من الحكومة الجديدة في أحدها، لأن النقمة كانت تزداد باستمرار على اختيار ميخائيل إليان وزيراً للخارجية، وكانت تشمل العهد كله لا الوزارة وحدها، فأيقن فارس الخوري ضرورة الاستقالة كما أدركها شكري القوتلي وسعد الله الجابري فقدمها الخوري، وكلف سعد الله الجابري بتأليفها فألف وزارته الثانية في ١٩٤٥/٩/٣٠ محتفظاً لنفسه بوزارة الخارجية والدفاع الوطني مختاراً الأستاذ نعيم الأنطاكي لوزارة المالية ووكالة الأشغال العامة ولطفي الحفار للداخلية وصبري العسلي للعدلية ووكالة المعارف وحسن جبارة لوزارة الاقتصاد الوطني ووكالة الإعاشة والتموين وفتح الله أسيون للأشغال العامة وأقصى عنها ميخائيل إليان.

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ اجتمع مجلس النواب في دورته العادية الخامسة فظهر أمر غريب ما كان يدور في ذهن أحد في انتخاب رئيس المجلس. كان المفروض انتخاب فارس الخوري بالإجماع، أو ما يشبه الإجماع كما كان يجري قبلاً، فإذا به يحرز ٥٤ صوتاً ويحرز منافسه لطفي الحفار ٤٣ صوتاً وهو وزير الداخلية في الوزارة القائمة. والفرق بين العددين أحد عشر صوتاً وهو فرق ضئيل، كان من غير البعيد معه سقوط الخوري وفوز الحفار. فكيف وقع هذا الأمر، ومن الذي، أو ما الذي حمل الحفار على ترشيح نفسه لرئاسة المجلس مزاحماً للخوري، على ما بينهما من فروق في الكفاءة، بالإضافة إلى وحدة النهج الوطني بينهما، وإلى أنه كان وزيراً للداخلية في وزارة الخوري الأخيرة التي قامت عليها الضجة...؟ ثم ما الذي حمل ٤٣ نائباً على اختياره مفضلين إياه على فارس الخوري...؟ وكيف يتم هذا الأمر الغريب بمعزل عن علم شكري القوتلي، أو سكوته إن كان على علم به...؟ أمور ما زالت في طي الكتمان. ولكنها وأشباهها من غرائب التصرفات كانت تهدم العهد تدريجياً.

وفي عهد هذه الوزارة التي ألفها الجابري جرت مناقشة حادة في مجلس النواب أثارها سؤال الدكتور عبد الرحمن الكيالي نائب حلب عن البيان الذي نشرته دائرة المطبوعات عن الاتفاق الذي جرى بخصوص جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية وما تضمنه من الغموض الذي يستدعي تعيين جلسة خاصة لسماع رأي الحكومة عنه والمناقشة فيه.

وقد أدلى سعد الله الجابري رئيس الوزارة ووزير الخارجية ببيان مسهب على جانب كبير من الدقة شرح فيه المباحثة التي جرت بين وزير الخارجية البريطانية المستر بيفن ووزير الخارجية الفرنسية المسيو بيدو وما صدر نتيجة هذه المباحثة من بلاغ واتفاق ومنهاج للجلاء، وما جاء في البلاغ من أن استقلال سورية قد أعلنته فرنسة سنة ١٩٤١ وما ورد في الاتفاق من وصف الاستقلال بالموعود، ولكن مع اتفاق الدولتين على أن يكون مؤمناً ومحترماً، وما تضمنه منهاج الجلاء من أنهما ستخبران الحكومتين السورية واللبنانية بتفاصيل الجلاء وتدعوانهما إلى تعيين ممثلين لهما يملكان صلاحية البحث في التدابير التي يتفق عليها.

وقد أكد سعد الله الجابري في بيانه ما ظهر وما غمض في البلاغ والاتفاق والمنهاج، كما أكد أن ثلاثتها لا تسري على سورية ولا لبنان لأنهما لم يشتركا في المذكرات التي تمخضت عنها، وتلا البلاغ الذي اتفق مع لبنان على إصداره من الحكومتين معاً وهو:

١ ـ عدم التقيد بالمقررات المتخذة التي تمس حقوق سورية (لبنان) أو مصالحها في تلك الوثائق الثلاث لأنها لم تشترك فيها.

٢ ـ لا يمكن لتلك المقررات ولن يمكن أن تمس استقلال سورية (لبنان) وستتصرف بوصفها عضواً في منظمة الأمم المتحدة بشأن ذاك الاتفاق بما تمليه عليها مصلحتها.

٣ ـ جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية (لبنان) بآن واحد.

٤ ـ عدم قبول أي عمل أو تحفظ من شأنه أن يبدل وضع سورية سواء أكان ذلك داخل الأمم المتحدة أو بالنسبة إلى جامعة الدول العربية.

٥ ـ إن ما سيبلغ إلى سورية من نتائج المحادثات العسكرية البريطانية والفرنسية التي بدأت في بيروت يوم ٢١ كانون الأول (ديسمبر) سيكون موضع اهتمام الحكومة الكلي وستظل الحكومة السورية متصلة بالحكومة اللبنانية في هذه الأمور.

وأضاف الجابري إلى هذا البلاغ كلمة رائعة وصفها بالبسيطة قال فيها إن كل الأمم تتعرض إلى متاعب ومخاطر في الأوقات التي لا تنتظرها فيها فكيف إذا كانت مثلنا قلقة على استقلالها. ثم أكد أن ما يضمن استقلالنا هو عملنا شعباً ومجلساً وحكومة من البذل والتضحية والشجاعة والحزم وأن نثبت للملأ أننا أمة تعرف أن تحكم وتضمن النظام وتحفظ الأمن.

وعلى طلب الأستاذ أكرم حوراني قرر المجلس إحالة ما تم بين الحكومتين البريطانية

والفرنسية من الاتفاقات على لجنة الشؤون الخارجية على أن تجري المناقشة فيها وفي بيان الجابري بعد قرار اللجنة.

وقد وضعت لجنة الشؤون الخارجية، وكان رئيسها خالد العظم ومقررها أكرم الحوراني، تقريراً مؤرخاً في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ ذهبت فيه إلى أن ما جاء في البلاغ والاتفاق ومنهاج الجلاء يُعدّ تدخلاً في شؤون سورية وينافي استقلالها الذي تأكد باشتراكها في منظمة الأمم المتحدة، وهاجمت فيه بعنف كل ما جاء فيها من دون قبول ما يبررها أو يخفف من وطأتها أو يُعدّ اعترافاً بالاستقلال، ورأت أن يرفع احتجاج إلى منظمة الأمم المتحدة على ما سلف مما اتفقت عليه الحكومتان البريطانية والفرنسية، وعلى بقاء بعض الجيوش الأجنبية، وطلب التوسط بإجلائها العاجل التام، والاتصال بجامعة الدول العربية لتقدم احتجاجاً وتسعى لتنفيذ قرارها بالجلاء، ودعوة الأمة والحكومة لمجابهة كل حالة من شأنها أن تمس استقلال البلاد وسيادتها.

وتكلم نواب كثيرون بعد تلاوة تقرير اللجنة وهاجموا ما اتفقت عليه الحكومتان البريطانية والفرنسية، وخالفوا رئيس الوزراء سعد الله الجابري في جوانب من خطبه. وكان الدكتور عبد الرحمن الكيالي أقساهم في نقد الرئيس الجابري حتى وصف حكومته بأن إدراكها السياسي لم يكن على الوجه الكامل بل كان يشوبه العقم والإهمال والاستسلام لوحي القوة الخفية، فرد الجابري رداً قوياً على كل المتكلمين وطرح الثقة بحكومته فنالها بما يشبه الإجماع.

ثم أعيدت المناقشة في الموضوع في جلسات متتابعة، وكان إجماع النواب معقوداً على رفض ما اتفقت عليه الحكومتان البريطانية والفرنسية فيما يسمى بالبلاغ والاتفاق ومنهاج الجلاء، وقد لخص رئيس المجلس فارس الخوري تلخيصاً جامعاً ما استقر عليه رأي المجلس والحكومة بعد تلاوة تقرير لجنة الشؤون الخارجية عنها وختمه بقوله: إن المجلس إذا كان يرى إبداء الرأي بالصورة التي أبديناها كافياً لإعلان خطتنا فله ذلك، وهو يسد الثلمة في الوقت الحاضر، لا سيما والاتفاق لم يعرض علينا لطلب موافقتنا عليه، ونحن جميعاً لا نعده بالطبع عملاً متفقاً مع مصلحتنا. ولكن رشدي الكيخيا قدم اقتراحاً باتخاذ قرار من المجلس بذلك وبيّن أسباب اقتراحه بأن تقرير لجنة الشؤون الخارجية قد اقتصر على إبداء الرأي وترك للمجلس أن يتخذ القرار الذي يراه مناسباً، أما الملاحظات التي أبدتها الحكومة والنواب فقد اتفقت على الاستنكار فلا بد من إصدار قرار حاسم من المجلس برد ما أجمعنا على استنكاره. فقرر المجلس إحالة اقتراحه على اللجنة الخارجية فقررت اللجنة:

١ ـ أن على الحكومة أن ترفع احتجاجاً إلى منظمة الأمم المتحدة على هذا الاتفاق وعلى بقاء بعض القوات الأجنبية وطلب التوسط بإجلائها العاجل.
٢ ـ وعلى الحكومة أيضاً دعوة مجلس الجامعة العربية لينظر في هذا الاتفاق الذي يشمل كل البلاد العربية ولا يقتصر على سورية ولبنان وحدهما.
٣ ـ اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمجابهة كل ما من شأنه أن يمس سيادة البلاد واستقلالها.

لا أدري إذا كان لهذه المذكرات العنيفة التي قامت في المجلس بالتهجم على مسلك الحكومة في البلاد على ما وقع بين الحكومتين البريطانية والفرنسية مما سمي بالبلاغ والاتفاق ومنهاج الجلاء من أثر إيجابي في جلاء بقايا الجيش الفرنسي عن سورية ولبنان في ١٧ نيسان ١٩٤٦. فجواب الحكومة الجابرية كان كافياً كل الكفاية في عدم قبول البلاغ والاتفاق والمنهاج، وما قرره المجلس على تلك الأمور الثلاثة لم يكن موضع مناقشة في منظمة الأمم المتحدة، ولا كان محلاً للبحث في مجلس جامعة الدول العربية، وكل ما لدينا من الأسانيد الرسمية في هذا الموضوع أن فارس الخوري ترأس الوفد السوري في منظمة الأمم المتحدة وغاب عن البلاد في مطلع سنة ١٩٤٦ فلما عاد إليها في أواسط نيسان (أبريل) وترأس مجلس النواب في أول جلسة عقدها بعد الجلاء ألقى كلمة هنأ فيها النواب بما انتهت إليه مساعيهم من استكمال عناصر الاستقلال التام التي كانت هدف المجلس والحكومة ومن ورائهما الأمة تشد أزرهما، ثم أشار إلى قرار المجلس الحازم بالاحتجاج على الاتفاق الفرنسي البريطاني وبلزوم عرض قضيتنا بشأنه على مجلس الأمن، وقد عمل بموجبه فحالفه التوفيق لتنفيذ المبادىء المقررة في ميثاق الأمم المتحدة بعدم جواز إقامة قوى عسكرية أجنبية في أرض دولة من أعضاء المنظمة بلا رضى تلك الدولة. فزال خطر السلطات الأجنبية المتخلفة في بلادنا بعد أن تسلمنا جميع المصالح التي أصبحت ممارستها من اختصاص حكومتنا المحلية.

وفي اعتقادي أن عرض القضية على مجلس الأمن في لندن، كما قال الخوري في كلمته، لم يكن هو السبب في الجلاء، فلا نعرف لمجلس الأمن قراراً بذلك، وقرارات مجلس الأمن كما دلت السوابق واللواحق، ليست ذات قوة إلزامية، والرأي الغالب أن الجلاء قد تقرر باتفاق الدولتين بعد وقوع ما وقع من عدوان سلطات الانتداب وتدخل البريطانيين بجيشهم لصده.

وبعد أن انتهى الخوري من كلمته أعلم المجلس أن رئيس الجمهورية شكري القوتلي أخبره

باستقالة وزارة الجابري، وقد أعاد الجابري نفسه تأليفها فكانت ثالث وزارة يؤلفها في هذا العهد.

وربما كان السبب في استقالة الوزارة أن وفاقاً قد تم بينه وبين خصومه في حلب، فاختار منهم إدمون حمصي وزيراً للمالية، كما رأى أن يستوزر ميخائيل إليان اعترافاً بجهده مع الوطنيين بعد إقالته السريعة من وزارة الخارجية بإسقاط وزارة الخوري الثالثة، فاختاره للأشغال العامة، وقد ألقى بياناً مفصلاً عما تنوي وزارته من عمل استهله بقوله بأن حكومته هي الحكومة المستقلة الأولى في هذا العهد، وكان من أهم ما ذكره في بيانه أن الدعايات المغرضة قد أضرت بالتربية السياسية حتى صار من الواجب وضع حد لها بقوة وحزم وضرورة محاربة كل ما يمت إلى الشعوبية بصلة رجعياً كان أو ثورياً على السواء.

وكان البيان في الواقع قوياً وجامعاً، وقد لوحظ أن فارس الخوري في كلمته وسعد الله الجابري في بيان وزارته قد نسبا إلى شكري القوتلي جانباً كبيراً من الفضل فيما وصلت إليه الأمة من الاستقلال التام والسيادة الكاملة، ولا أبالغ إذا قلت إن ما نسباه إليه من الفضل يفوق فضل أية جهة أو أي شخص آخر.

وفي عهد هذه الوزارة صدرت قوانين مهمة جداً كان على رأسها قانون العمل، وهو أول قانون من نوعه عرفته هذه البلاد، وقد أقره المجلس بالإجماع تقريباً، وسبقت به سورية كل البلاد العربية، وكذلك ملاكات (كوادر) الوزارات تطبيقاً لقانون الموظفين العام الذي تضمن التعادل في مراتب الوظائف ودرجاتها، وكانت أصوله موضوعة في عهد وزارة سعد الله الجابري الأولى، وقد جاءت الوزارة بالخبراء الأجانب لدراسة مختلف الشؤون كالخبير البلجيكي الذي درس تقسيمات البلاد وأسلوب إدارتها ووضع تقريراً بذلك، ومؤسسة ألكسندر جيب التي تولت دراسة طبيعة البلاد ومدى الاستفادة من مصادرها الطبيعية كالمياه.

وكان صدور الملاكات بمراسيم تشريعية بتفويض من الحكومة قد أثار حين عرضها على مجلس النواب ضجة كبرى بداعي أن ملاك وزارة الداخلية قد تضمن كثيراً من القيود التي تحد من الحريات العامة وتخالف الدستور، فرأت الوزارة وقف العمل بمرسوم ملاك الداخلية وقرر المجلس تأليف لجنة من النواب لدراسة كل الملاكات وتعديل ما يقتضي من أحكامها، وكنت رئيس الهيئة التي ندبتها الوزارة لتمثيلها أمام هذه اللجنة.

وكنت تنفيذاً لملاك وزارة العدل عينت أميناً عاماً لوزارة العدل، وقد أحدثت وظائف الأمانة العامة لكل وزارة حتى ينصرف الوزير إلى الشؤون السياسية ويتولى الأمين العام

مسؤولية الإدارة الدائمة لوزارته، فقبلت المنصب على أنه أقرب إلى الوزارة الدائمة بعد أن كنت وزيراً للعدل فعلاً في وزارة جميل الألشي.

وكان غرضي من قبول المنصب تحقيق الإصلاح التشريعي المنشود لأن الأسلوب المتبع في هذا الإصلاح لم يكن في نظري وافياً للغرض.

لما كان صبري العسلي وزيراً للعدل في وزارة الجابري الثانية قد عمد إلى تكليف مصطفى برمده بوضع قانون مدني كما كلف يوسف الحكيم وضع قانون للعقوبات، فوضع كل منهما مشروعاً لما كُلّف به، فكان دون المطلوب بكثير، ولما كان السنهوري في دمشق، فقد كُلف بوضع قانون مدني فوضع مشروعاً لم يتجاوز أربعمائة مادة كان مطابقاً للمشروع الذي كان وضعه للعراق ثم عاد إلى مصر.

وكان في المواد التي وضعها نقل أحكاماً من المشروع المصري أضاف إلى أكثرها قواعد من مجلة الأحكام العدلية في مطلع بعض المواد أو في أوسطها أو آخرها. ولم يضع مشروع برمده موضع البحث. ونظر في مشروع العقوبات الذي وضعه يوسف الحكيم فرآه دون المستوى المطلوب. وألف لجنة لدراسة المواد التي وضعها واختارني واختار الأستاذ عزت صقال عضوين فيها. وكان من أعضائها سعيد الغزي، ولم أعد أذكر الآخرين. ولم تجتمع اللجنة حتى رجوع السنهوري إلى مصر بعد سقوط وزارة النحاس. والذي رأيته من مشروعه أنه خليط غير متوازن من المجلة والأحكام المنقولة من مواد المشروع المصري لأن السنهوري كان يفهم أكثر أحكام المجلة بمفهوم التشريع الغربي، كما سبق للقضاء المختلط أن فهمه.

لقد كنت أرجو أن أوفق إلى الإصلاح المنشود بما كنت أرجوه، لأن المجلة منذ صدورها كانت مجموعة متباينة من أحكام منقوضة بقوانين أخرى حتى أصبحت مجموعة أنقاض. فوضع قانون حديث من الضروريات المبرمة ولا سيما بعد صدور قانون الموجبات والعقود اللبناني.

لقد تسلمت أمانة العدلية العامة في أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ وزرت خالد العظم وكان يتولى وزارتي العدلية والاقتصاد الوطني، فأخذني إلى وزارة العدل وسلمني مهمتي وانصرف إلى وزارة الاقتصاد. وزرت الرئيس الجابري شاكراً كما زرت للغاية نفسها رئيس الجمهورية شكري القوتلي فلقيت منهما كل التشجيع.

وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ذهب سعد الله الجابري إلى مصر للاشتراك في اجتماع جامعة الدول العربية. وفيها ظهر عليه مرض تشمع الكبد. وكان الأمل في شفائه معدوماً.

فذهب محسن البرازي الأمين العام لرئاسة الجمهورية إلى مصر وجاء باستقالة وزارة الجابري.

وكان جميل مردم بك بعد اعتزاله وزارة الخارجية تولى سفارة مصر مع احتفاظه بالنيابة، فكلفه رئيس الجمهورية تأليف الوزارة فألفها في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ واختار عدنان الأتاسي للعدلية والأشغال العامة. وكان من الموعز له أن يترك لي شؤون وزارة العدل وينصرف إلى وزارة الأشغال العامة. على أن الرجل كان آية في النبل والفضل في حسن معاملتي بما تركه لي من السلطة الكاملة في الإدارة القضائية.

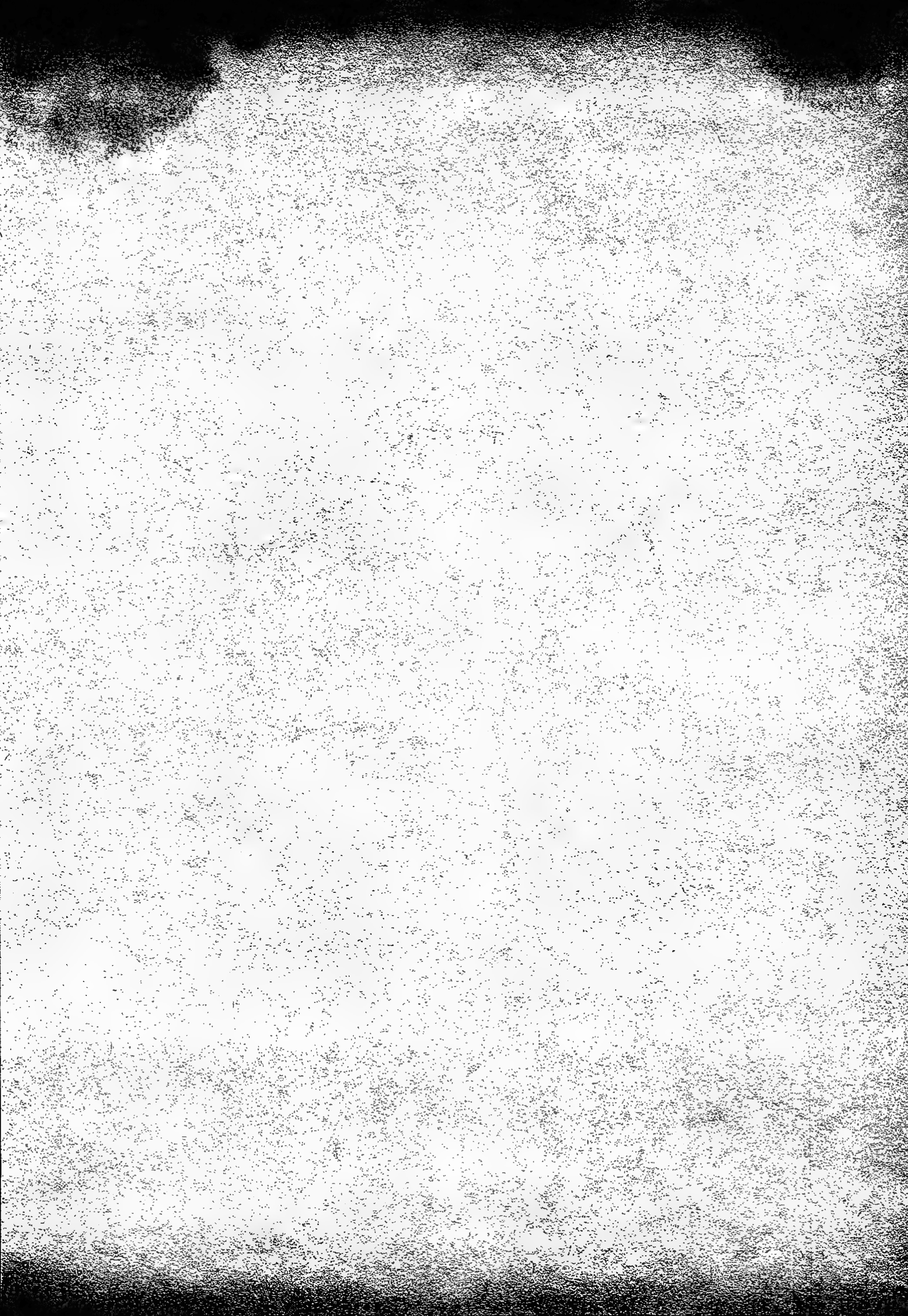
وقد اختار جميل مردم بك الأستاذ نعيم الأنطاكي وزيراً للخارجية والأمير عادل أرسلان للمعارف وأحمد الشراباتي للدفاع الوطني وسعيد الغزي للمالية وحكمت الحكيم للاقتصاد الوطني. وقد هاج ميخائيل إليان لتأليف هذه الوزارة وشاركه في ذلك خالد العظم وبذلا جهداً مريراً لحجب الثقة ولكن الوزارة نالت الثقة وإن حجبها عنها كثيرون.

ولكن الأستاذ سعيد التلاوي في جريدة يومية كان يصدرها غاب عني اسمها أخذ يهاجم الأستاذ الأنطاكي وزير الخارجية بإيعاز من ميخائيل إليان. ولم يحرك القصر الجمهوري ساكناً لهذا التهجم البذيء، وكذلك رئيس الوزارة، فبدا للأستاذ الأنطاكي أن الأمر أبعد من التلاوي في التطاول عليه فاستقال من الوزارة وتولى جميل مردم وزارة الخارجية أيضاً، وقد عاد سعد الله الجابري من مصر إلى دمشق فلزم غرفته في فندق أوريان بالاس. وكان مرضه يشتد عليه يوماً بعد يوم فنقلوه إلى حلب وقضى أيامه الأخيرة في مستشفى ألطونيان ثم في دار أخيه فاخر الجابري في ظاهر حلب فأدركته الوفاة في أواسط سنة ١٩٤٧ فجرى له مأتم حافل جداً سارت فيه الشهباء كلها ووفود كثيرة من المدن السورية، وألقى شكري القوتلي خطبة في تأبينه بعد دفنه استهلها بقوله (يا فقيد البلاد ويا رفيق الجهاد) ثم أقيمت له حفلة تأبين كبرى في دمشق اشترك فيها كثيرون وأرسل كبار رجالات العرب كلمات رائعة في تبجيل صفاته. والواقع أنه كان منذ انحسار الدولة العثمانية عن البلاد العربية يعمل مخلصاً في القضية الوطنية بلا انقطاع، وكان جريئاً جداً في مكافحة الأجنبي، ولا سيما حين محاكمته أمام القضاء الفرنسي، وقد اشترك في الوفد الذي عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ مع الفرنسيين، وفازت قائمته بالأكثرية سنة ١٩٤٣ وتولى رئاسة الوزارة الأولى في أول العهد الذي انتهى بالاستقلال الكامل.

على أن الذي لم أعرفه وما زال مجهولاً هو سبب استقالته من رئاسة وزارته الأولى والاحتجاب وراء رئاسة مجلس النواب، فترك سلطة التنفيذ لفارس الخوري بإشراف

شكري القوتلي، فتحمل كلاهما مجابهة سلطة الانتداب برفض المعاهدة التي طلبت عقدها، ثم تولى الخوري تمثيل سورية في مؤتمر سان فرانسيسكو مع نعيم الأنطاكي أحد أعضاء وزارته، بكفاءة ممتازة، وقام جميل مردم بك برئاسة الوزارة بالنيابة عن فارس الخوري، وفي عهد هذه النيابة قذفت سلطة الانتداب دمشق بالقنابل حتى تدخل الإنكليز وأوقفوا هذا العدوان الشائن، إلى أن تم الجلاء كاملاً عن سورية ولبنان، وظل الجابري بعيداً عن كل هذه المصاعب، ولكنه لم يتردد كما لم يتردد الخوري وجميل مردم بك في الاعتراف بأن القوتلي كان وحده صاحب الفضل الأكبر في الجلاء واكتمال الاستقلال.

وقد دفنوه في مدفن ملاصق لمدفن إبراهيم هنانو، ثم دفنوا إلى جانبه من سموه بالمجاهد المجهول وكان رجلاً مجذوباً معروفاً، واعتقادي أنه كان يجب دفن الجابري في مدفن خاص به، لأن جهده في العمل الوطني كان غير ثورة هنانو المسلحة طبيعة وعملاً، فكان يحسن أن يظل قبر هنانو مستقلاً لا يجاوره قبر آخر رمزاً لأول ثورة مسلحة على الاحتلال الفرنسي الذي وقع باسم الانتداب.



القسم الثالث:

سورية في عهد الجلاء



الفصل الأول

تعاقب الوزارات

تألفت وزارة جميل مردم بك في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ كما سبق القول. وكان أهم ما جرى في عهدها أمران: أحدهما صدور قانون الانتخابات العامة الجديد، والآخر هو النظر في ملاكات الوزارات وإقرارها بمراسيم قانونية. وكنت أمثل الحكومة أمام اللجنتين اللتين نظرتا في هذين التشريعين.

كان أهم ما في قانون الانتخابات هو الانتخاب المباشر بدلاً من الانتخاب على درجتين الذي كان متبعاً في العهد العثماني ثم في عهد الانتداب. وكذلك عدم سقوط الأوراق التي لا تتضمن كل أسماء مرشحي الدائرة الواحدة، وحساب الأصوات التي تنالها الأسماء التي تتضمنها الأوراق الناقصة بدلاً من إسقاطها. ويعود الفضل في إقرار هذا التعديل إلى الأستاذ هاني السباعي نائب حمص، فقد وضع مشروع قانون به وقدمه إلى المجلس فكان لا بد من النظر فيه بمقتضى نظام المجلس الداخلي، وكان الرأي متجهاً إلى إقراره إذا لم تتدخل فيه السلطة ولا سيما القصر الجمهوري ولكن لم يقع شيء من ذلك.

بل إن جميل مردم بك قال في بيان وزارته أمام المجلس:

إن الوزارة قانعة بأن قانون الانتخاب يحتاج إلى تعديل لأسباب كثيرة. وما بقي من الدورة النيابية لا يسمح بدراسة كافية لإنجاز هذا المشروع، فالوزارة ترى أن تعد مشروع التعديل وتعرضه على المجلس الكريم في الدورة المقبلة... وسيكون مشروعاً ضامناً لصحة الانتخاب وأكثر انطباقاً على الروح الديموقراطية الشعبية.

وكانت الدورة القادمة على وشك الحلول. وقد توليت وضع قانون للانتخابات العامة

بمشاركة الأستاذ فؤاد شباط الذي كان أستاذ الحقوق الدستورية في كلية الحقوق بدمشق، كما كان من كبار موظفي وزارة الداخلية ثم تولى أمانتها العامة. وقدمته الحكومة إلى المجلس وتلي في جلسة ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ وقرر المجلس استعجال النظر فيه. وتكلم الدكتور عبد الرحمن الكيالي مؤيداً الدرجة الواحدة كما أيدها ميخائيل إليان، ولكن صبري العسلي رأى وجوب التأني في إقرار المشروع لاختلاف الآراء، في مبادئه المتصلة بالدرجة الواحدة وتمثيل الطوائف الدينية والمذهبية. وأما رشدي الكيخيا وناظم القدسي وأكرم الحوراني فكانوا من أشد أنصاره.. وبقبول مبدأ التصويت المباشر زالت سلطة الناخبين الثانويين الذين كانوا من وجهاء الأحياء. وأصبح للشارع والاتجاهات اليسارية ولذوي الميول الدينية دور كبير في الانتحاب. ولا سيما بعد إعلان الاستقلال وانتهاء عمل الذين كانوا يتصدرون مواضع الزعامة. ففاز أناس بالنيابة ما كان أحد يظن احتمال فوزهم بها، وسقط كثيرون من المقدمين الذين عملوا في مقارعة الأجنبي. وربما كانت هنالك أسباب أخرى لسقوطهم غير الانتخاب المباشر كسيرتهم في أثناء الحكم. ولو كان الانتخاب على درجتين لكان الناخبون الثانويون يذكرون ماضيهم وكانوا على أغلب الظن يغفرون لهم أو لأكثرهم ولا يسقطونهم من النيابة بالصورة التي وقعت سنة ١٩٤٧.

وقد احتفظ القانون الجديد بالدائرة الانتخابية كما كانت، أي أنه اعتبر كل قضاء دائرة انتخابية واحدة، كما اعتبر مركز كل محافظة وما يتبعه مباشرة من قرى ونواحي دائرة واحدة، فكانت الدائرة الانتخابية بعدد نوابها وناخبيها مختلفة أشد الاختلاف لا تعطي مدلولاً سليماً للثقة في التمثيل. ففي بعضها كان عدد النواب كبيراً يبلغ ثمانية عشر نائباً ما بين مسلمين ومسيحيين وعدد الناخبين مائة ألف أو أكثر، وفي بعضها ثمانية نواب وكان العدد في بعضها الآخر نائبين أو نائباً واحداً بلا مسيحيين.

فكثيراً ما كان يسقط المرشح الذي ينال ستة عشر ألف صوت في إحدى الدوائر وينجح آخر بألف صوت في دائرة أخرى كما وقع فعلاً في كل الانتخابات تقريباً، ولو أن بعض مراكز الانتخاب كانت مفصولة عن الريف الواسع الملحق بها، أو كان الريف أقل مساحة ومكاناً مما كان عليه لتبدلت نتائج الانتخابات فيها. وهذا ما يقال في كثير من الدوائر الانتخابية.

والمعروف أن تقسيم الدوائر الانتخابية على الصورة المتقدمة غير معروف في أية دولة من دول الغرب الديموقراطية ولا في مصر، لأن لكل دائرة فيها نائباً واحداً وعدداً متقارباً من الناخبين. ثم إن الترشيح للنيابة في تلك البلاد يتم من الأحزاب وفق مبادئها، فالناخب فيها

ينتخب المبادىء لا الأشخاص، وهذا محدود جداً في سورية إن لم نقل إنه غير معروف فيها، لا سيما أن الفوز بالنيابة في مراكز الأقضية يستند إلى ذوات أعيانها ومراكز أسرهم حتى في عهد الكتلة الوطنية التي كانت رمز الكفاح الوطني، ولكن نفوذها في مراكز المحافظات والمراكز الكبرى كان يبدو أقوى منه في مراكز الأقضية لمحدودية التصويت فيها وسهولة التزوير ونفوذ أرباب الأسر الكبرى فيها.

كانت نتائج انتخابات ١٩٤٧ بالتصويت الواحد تدعو إلى التأمل في غرائب عواقبها، ففي دمشق ظهر ميل ظاهر إلى من أيديتهم الجهات الدينية وشيوخها فسقط أكثر الذين كانوا من زعماء الكتلة الوطنية مثل لطفي الحفار وصبري العسلي ونسيب البكري وغيرهم ممن لست أذكرهم، وكان يقتضي للفوز أن يحرز المرشح نصف العدد زائداً واحداً وإلا أعيد الانتخاب بعد خمسة عشر يوماً. فأمر شكري القوتلي رئيس الجمهورية بالتزوير العلني فقام به الأمير بهجت الشهابي محافظ دمشق بكثير من الجراءة. وفي يوم الانتخاب تولى الجيش الأمن في المدينة وأشرف على التزوير. وبذلك فاز من سقط أول مرة من الذين عددنا أسماءهم.

أما في حمص فقد اختلف مظهر رسلان وعدنان الأتاسي، وكان سبب اختلافهما ترشيح هاني السباعي الذي لم يوافق مظهر رسلان على ترشيحه رغم إصرار الأتاسي عليه، وقد حضرت يوماً مباحثة بين الرجلين على ترشيح السباعي فكان رسلان يترك أمر اختيار المرشحين كلهم للأتاسي بشرط عدم ترشيح هاني السباعي، وكان الأتاسي يترك اختيار كل المرشحين لمظهر رسلان على أن يكون هاني السباعي منهم. ولكن لم يتفق الرجلان ووضع كل منهما قائمة مستقلة عن الأخرى ففازت قائمة الأتاسي بكل مرشحيها وسقطت قائمة مظهر رسلان بزعيمها نفسه فكان لسقوطه دوي كبير وأقيل المحافظ عمر العداس بأمر رئيس الجمهورية نفسه فأعدته إلى القضاء فوراً.

وأما في حلب فقد ضعفت قائمة سعد الله الجابري بعد وفاته. وائتلف أكثر الباقين منهم (كميخائيل إليان) مع الدكتور الكيالي وأدمون حمصي وبني المدرس أصحاب السيطرة على الشركة السورية للغزل والنسيج. ولكن وهبي الحريري انفصل من قائمة الجابري واتفق مع أحمد الرفاعي ومصطفى برمده تحت رعاية الحاج فاتح المرعشي من قدماء المجاهدين. ثم رشح الحاج فاتح نفسه للنيابة زيادة في دعم قائمته. وأما رشدي الكيخيا وناظم القدسي فكانت قائمتهما تامة ذات صفة شعبية وعلمية معاً، فكانت النتيجة في الدورة الأولى والثانية فوز أكثرية قائمة الكيخيا والقدسي وسقوط قائمة الدكتور عبد

الرحمن الكيالي والمدرس وميخائيل إليان بكل مرشحيها وفوز أحمد الرفاعي ومصطفى برمده ووهبي الحريري من القائمة الثالثة وسقوط زعيمها الحاج فاتح نفسه. والواقع أن الحاج فاتح كان إنساناً يريد لنفسه قدرة توجيه العمل السياسي بلا كفاءة لها مغروراً بسبق جهاده المسلح والمحدود مع الفرنسيين. فاختلف مع كل هيئة عمل معها واتجه اتجاهات متناقضة.

وأما في حماة فقد فازت بالإضافة إلى الحوراني والملقي شخصيات جديدة كعبد الرحمن العظم من خريجي كلية الحقوق الفرنسية. وكان متعلماً جداً ويتكلم الفرنسية بطلاقة وبرز في المجلس ولا سيما في التشريع المالي وتولى مراراً مهمة مقرر لجنة الموازنة.

والمتأمل في نتائج هذه الانتخابات يستغرب أن يتفرق أهل الوطن المجاهد الذي كافح الانتداب في سبيل الاستقلال هذا التفرق لأسباب شخصية على وجه الإجمال. على أن من الإنصاف أن نقرر حقيقة اتجاه رشدي الكيخيا إلى برمجة عمله السياسي في إطار مبادىء محدودة ظهرت جلياً حين وضع دستور ١٩٥٠. وكذلك توسيع التمثيل النيابي من أفراد الطبقة الشعبية. كما كان أكرم الحوراني صاحب مذهب معلوم يدعو إليه هو المذهب الاشتراكي.

كان من الطبيعي أن يرفع جميل مردم بك استقالة وزارته بعد الانتخابات، فكلفه رئيس الجمهورية أن يؤلف الوزارة الجديدة فاختار لها محسن البرازي للداخلية، ولكنه ظل يعمل في القصر الجمهوري أيضاً، وسعيد الغزي للاقتصاد الوطني والعجلاني للمعارف وأحمد الشراباتي للدفاع الوطني وأحمد الرفاعي للعدلية وللأشغال العامة ووهبي الحريري للمالية. وانتخاب الحريري وزيراً للمالية كان مداراً للاستغراب لقلة كفاءته. والواقع أنه قد جرى من القديم تقليد باختيار التجار لوزارة المالية رغم فقدان كل صلة للتجارة بمالية الدولة. وإذا وقع شيء من ذلك في عهد الانتداب فسلطة الوزارة كانت كلها بيد المستشار الفرنسي، وهو من أرباب الاختصاص بالشؤون المالية.

ولقد ظهر لي بالعيان في عهد الاستقلال أن التاجر إذا تولى وزارة المالية كان يباشر عمله مغروراً باطلاعه التجاري، ولكنه منذ اليوم الأول حين يرى بريد الوزارة الواسع ويرى ما في مراسلاته من القواعد القانونية والتفسيرات الصادرة ببلاغات وزارية سالفة يعجز عن فهمها، بل حتى عن قراءتها أحياناً، كان يوقع وتنتهي مهمته الوزارية بالتوقيع.

وكان وهبي الحريري ماهراً في الدعاية لنفسه فكان يدلي بتصريحات للدلالة على كفاءته في التوجيه المالي تبعث على الضحك كتصريحه مرة أنه يدعم النقد السوري، إذا اقتضى الأمر، بثروته الخاصة، فكان بهذا التصريح مدعاة للسخرية لأن أية ثروة خاصة لا تدعم

نقد الدولة. وقد ثبت حين أعلن إفلاسه سنة ١٩٤٩ أنه لما تولى وزارة المالية سنة ١٩٤٧ وأدلى بذاك التصريح ثم كرره سنة ١٩٤٨ كان واقعاً في حالة إفلاس فعلي، ولكنه كان يدير شؤونه بطرق احتيالية. وقد أكد لي هذه الحقيقة المرحوم الأستاذ جان مظلوم مصفي طابق الحريري، وذكر لي المرحوم عزت صقال أنه راجعه تاجر لبناني لإقامة دعوى عليه باسترداد مائة ألف ليرة كان أخذها منه رشوة لقضاء مصلحة له، ولكنه لم يستطع إنجازها، فاعتذر الأستاذ صقال من عدم قبول الدعوى لعدم جواز سماعها. وهذه واحدة سمعنا بها ولا يستبعد، إن لم يكن من الطبيعي أن يكون غيرها كثيراً.

مهمات الوزارة

كان أمام الوزارة الجديدة مهمتان كبيرتان: إحداهما تصنيف الموظفين تنفيذاً للملاكات التي أقرتها اللجنة الخاصة التي كانت برئاسة المرحوم مظهر رسلان، والأخرى تنظيم الجيش الذي تسلمناه من فرنسة وتقويته استعداداً ليوم فلسطين. وكان فوق هاتين المهمتين مهمة ثالثة هي تعديل الدستور تعديلاً يجيز إعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بطلب منه مقرون بالإصرار الشديد.

كانت الغاية من وضع الملاكات تجديد الإدارة الحكومية في نظامها وأشخاصها. ولكن الملاكات القديمة الموضوعة من سلطة الانتداب لم تكن سيئة بالصورة التي تخيلها الحكم الجديد. فإنه بزوال الانتداب، وسقوط سلطة المستشارين بزواله، كان الباقي منها صالحاً. فلذلك كانت الملاكات الجديدة في مجملها تكراراً للملاكات القديمة، إلا ملاك وزارة العدلية فقد كان جديداً بكل معنى الكلمة.

لما توليت أمانة العدلية العامة كان الملاك موضوعاً باشتراك السنهوري. وكان على وجه العموم كالملاك الذي وضعه الانتداب الفرنسي وطبقه اعتباراً من سنة ١٩٢٨. ولكنه كان يتضمن إلغاء القضاء المختلط بعدم النص عليه.

ذلك أن الدول الغربية كانت مصرة على بقائه. فالولايات المتحدة التي وافقت على انسحاب فرنسة من سوريا اشترطت أن يظل لرعاياها الامتيازات المتفق عليها مع فرنسة عام ١٩٢٥ ومن جملتها الحق الممنوح لهم بالرجوع إلى المحاكم المختلطة. وهذا ما تأكد في مذكرات المجلس النيابي ومناقشاته مع الحكومة سنة ١٩٤٦. وهو ما كانت تطالب به الدول الغربية الأخرى. وفي مصر نفسها لم يلغ القضاء المختلط إلا بالاتفاق على إلغائه في مؤتمر دولي بعد مرور خمسة عشر عاماً على الاتفاق حتى تصفى القضايا القائمة.

أما في سورية فقد قر الرأي على ما رآه السنهوري، أن يتضمن الملاك نصاً بأن القضاء

الوطني هو وحده مرجع التقاضي من دون الإشارة إلى وجود قضاء آخر، وفي ذلك ما يكفي للدلالة على إلغاء القضاء المختلط وإلغاء الامتيازات القضائية الأخرى التي كان الأجانب يتمتعون بها منذ العهد العثماني. ولكن كفاية الإلغاء لم تأت من رأي السنهوري وإنما جاءت من سكوت الدول الغربية بعد توالي سقوط امتيازاتها يوماً بعد يوم بسبب تبدل أوضاع الحكم في العالم.

إني رأيت نطاق القضاءَ في سورية ضيقاً جداً. فكانت ثلاث محافظات وحدها تتمتع بوحدة قضائية كاملة هي دمشق وحلب واللاذقية، وكانت في دير الزور لبعدها غرفة استئنافية تعد من غرف محكمة استئناف دمشق. أما سائر المحافظات فكان القضاء فيها مؤلفاً من محكمة بدائية تنظر في القضايا الجنائية أيضاً على سبيل الاستثناء. وكانت أحكامها الجزائية الجنحية والبدائية تستأنف إلى إحدى تلك المحاكم الاستئنافية الثلاث. فأحكام بداية حمص وحماة كانت تستأنف إلى دمشق كما كانت قرارات الاتهام الجنائية فيهما تصدر عن الهيئة الاتهامية بدمشق كما تستأنف قرارات المستنطقين فيهما. وكذلك كان الأمر في طرطوس لما كانت قضاءً بالنسبة إلى اللاذقية، كما كان مرجع استئناف أحكام وقرارات لواء الإسكندرونة أمام استئناف حلب.

وقد سحبت ملاك العدلية الموضوع بإشراف السنهوري من لجنة الملاكات بسهولة. وساعدني على ذلك أني كنت رئيس ممثلي الحكومة أمامها. ووضعت ملاكاً أقمته على تنظيم قضائي جديد جعل لكل محافظة وحدة قضائية كاملة مؤلفة من محكمة استئناف ومحكمة بداية وقضاء صلح ونيابة عامة استئنافية ووكلاء نيابة للبداية وقضاء إحالة وقضاء تحقيق. ولما كانت الشواغر عديدة ظل المطلوب من عدد القضاة كبيراً رغم كثرة من اخترنا منهم من المحامين، فاضطررت إلى قبول أسلوب القاضي الفرد في محاكم البداية وفي قضاء الاتهام، وأبدلت اسم المستنطق بقاضي التحقيق والاتهامية بالإحالة. وتعاونا على وضع هذا الملاك الجديد نحن الأربعة جورج جبارة وعبد الجواد السرميني ونهاد القاسم وأنا معهم، وأرسلت صوراً منه إلى عدد كبير من القضاة والمحامين مستطلعاً رأيهم فكان الوحيد الذي جاءتنا آراؤه هو الأستاذ عزت صقال نقيب محامي حلب، فأخذنا بها لسدادها، فكان منها على سبيل المثال عدم جواز نظر التفتيش في الدعوى إلا بعد الفصل فيها نهائياً زيادة في ضمان استقلال القضاء.

كان هذا الملاك الذي قبلته لجنة الملاكات بمنتهى اليسر لثقتها بي ثورةً حقيقية في التنظيم القضائي. ومهما أثنيت على جهد قضاة الدائرة القانونية الذين اشتركوا معي في وضعه

فلست ببالغ حقهم من الفضل، فقد كنا نعمل بعد الظهر حين انتهاء الدوام الحكومي لأن العمل في أثناء الدوام كان شبه مستحيل لكثرة المراجعين والزوار. وفي نطاق هذا الملاك جرى تصنيف القضاة واختيار الجدد منهم في عهد وزارة جميل مردم بك التي ألفها بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ النيابية.

ربما كان يؤخذ على هذا الملاك أمر واحد هو التفريق بين محاكم البداية ومحاكم الصلح رغم تأليف النوعين من قاض منفرد. ولكننا احتفظنا بفارق الاختصاص بين الصلح (وهي المحاكم الجزئية في مصر) وبين البداية وهو واسع جداً، فلذلك جعلنا مرتبة رئيس البداية من المراتب العالية التي تتطلب مراناً في القضاء ومدة في ممارسته أكثر طولاً من مدة العمل المطلوب من قاضي الصلح. وكان رأيي إعادة القضاء البدائي ثلاثياً عندما تساعد الحال على ذلك.

أما تنظيم الجيش فقد تولاه المرحوم أحمد الشراباتي بكثير من الإخلاص بمعاونة أحمد اللحام وكان من ضباط الركن المقدمين في الجيش العثماني، ولكنهما لم يوفقا في ذلك. وربما تكلمنا في هذا الأمر تفصيلاً عند الكلام على حرب فلسطين.

وأهم مما تقدم كان تعديل الدستور لإعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد انتهاء رئاسته، فقد كان الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية في مادته التي لم تبدلها سلطة الانتداب في الدستور الذي نشرته في مطلع الثلاثينيات ينص على عدم جواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية بعد انتهاء مدة رئاسته إلا إذا مضت مدة رئاسية أخرى. وقد أكد لي هاشم الأتاسي وهو في سدة رئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٤ وأنا في وزارة سعيد الغزي في أحد اجتماعاتنا، وكان من عادته أن يستقبلني يوم الأربعاء من كل أسبوع للاطلاع على مجرى الأمور في الوزارة التي أضطلع بها، أنه هو الذي اقترح وضع ذلك الحكم الذي لا يجيز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية على التوالي، لئلا يستغل الرئيس سلطة الرئاسة الأولى للبقاء فيها أبد الآبدين لا يسقط منها إلا بثورة أو بانقلاب.

كم كان هاشم الأتاسي على حق فيما قال. ولكن شكري القوتلي، وقد ملك زمام السلطة وتبارى في تمجيده الرؤساء الكبار كفارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى غيرهم من الرؤساء السابقين والوزراء، قد اعتراه شعور بعدم إمكان استغناء الأمة عنه، فلذلك حرص على إلغاء مادة الدستور التي تمنع إعادة انتخابه، فوضعت الوزارة مشروع قانون بذلك يحمل توقيعه نفسه وقدمته إلى مجلس النواب على أن يتولى الدفاع عنه أمام المجلس رئيس الوزراء جميل مردم بك ووزير الداخلية محسن البرازي. وهنا يبرز سر اختيار

البرازي للوزارة وللداخلية نفسها. ولم يكن المشروع في حاجة إلى دفاع بعد أن قدم تسعة وثمانون نائباً طلباً مماثلاً للمشروع المقدم من الحكومة، وكان محمد الفتيح نائب دير الزور زعيم المطالبين بهذا التعديل فتولى تقديم طلب النواب وأخذ يدافع عنه بحرارة.

كما قدم عبد الرحمن العظم وأديب نصور من نواب حماة وتوفيق الهنيدي من نواب دير الزور طلباً آخر بالموضوع نفسه على حدة. فكان عدد طالبي التعديل يتجاوز الثلثين. وكان بين النواب الثمانين والتسعة الذين قدموا طلب التعديل طبقة مثقفة أمثال سعيد الغزي وأحمد الشراباتي ومنير العجلاني وأحمد الرفاعي (من الوزراء) والدكتور عبد السلام العجيلي بالإضافة إلى أديب نصور وعبد الرحمن العظم.

على أن طرز التعديل كان موضوعاً ببراعة لأنه جعل انتخاب الرئيس من الشعب بالتصويت العام ولمدة خمس سنوات على غرار انتخاب النواب.

إن عمل الرئيس القوتلي في مدة رئاسته كان فوق الوصف في روعة آثاره. فقد استطاع أن يداور الفرنسيين حتى ذهب بهم الظن إلى أنه يرضى بالمعاهدة مع أنه لم يعدهم بها تلميحاً فضلاً عن التصريح. وطلب منهم الجلاء دون إعطائهم ميزة من الميزات.

وثبت ثبوت الرواسي يوم أطلق الجنرال أوليفا روجيه قنابل مدافعة على دمشق وهو مريض يتلوى ألماً في فراش مرضه الخطير. فتحقق الجلاء بفضل ثباته، ولا وافق على بقاء القضاء المختلط رغم إصرار الولايات المتحدة عليه فتم ألغاؤه من دون تعاقد. واشتركت سورية في مؤتمر سان فرانسيسكو ووضع ميثاق منظمة الأمم بعد أن أعلنت الحرب على دول المحور بتوجيه منه لما عاد من مصر واجتمع فيها بملكي مصر والسعودية وكثيرين من قادة العرب البارزين. فلو أنه ترك الرئاسة بعد انتهاء مدتها منفرداً بالفضل في قيادة بلاده إلى استقلالها الكامل لاكتمل مجده بروعة الزهد واحترام الدستور من دون تعديله لمصلحته.

إني أحترم شكري القوتلي وأحترم ذكراه، فقد كان إنساناً تنبض الشهامة من محياه ومن أعماله، فقد نصرني لما رأى جهدي في إصلاح التشريع على وزير أراد الخلاص مني انتقاماً. فما كنت أريد له تجديد انتخابه للرئاسة بتعديل الدستور ولا تزوير انتخابات دمشق على تلك الصورة السافرة. ولو أنه عاد إلى بيته بعد الرئاسة مكللاً بالمجد الذي ناله عن حق بعمله في تحقيق الاستقلال لرجعت إليه البلاد في كل مشكلة وعادت به إلى الرئاسة في الأوان الدستوري.

والوزير الذي جئت على ذكره عرضاً في الحديث عن القوتلي هو أحمد الرفاعي، فقد فاز

بالنيابة عن حلب في انتخابات عام ١٩٤٧ واختاره جميل مردم بك وزيراً للوزارتين اللتين كان يشغلهما عدنان الأتاسي وهما العدل والأشغال العامة. وكانت قد قامت بينه وبين طائفة كبيرة من ورثة مورثهم الأول وبين بني المدرس دعوى بخصوص قسمة أراض مشتركة بين الأسرتين ادعى فيها بنو الرفاعي أنهم مغبونون في القسمة التي كانت قد جرت بينهما، فأقاموا دعوى بإبطالها وإعادة القسمة لدى محكمة صلح دائرة الباب. وكان لبني المدرس عدة وكلاء كنت أحدهم. ولكن هذه الدعوى لم تدم سوى بضع جلسات لم تجر فيها أية مرافعة لأن بني المدرس نقلوها إلى القضاء المختلط. وفي هذا القضاء لم أكن وكيلاً عن خصوم بني الرفاعي من المدرسين لأني ما تعاطيت المحاماة أمام هذا القضاء. ولما توليت أمانة العدلية العامة سنة ١٩٤٦ كان القضاء المختلط قد سبق وفصل الدعوى نهائياً لمصلحة بني المدرس قبل عامين.

وأحمد الرفاعي، على تردده الشديد كان شديد الذكاء واسع المعرفة حاضر البديهة متكلماً من طراز معلم، وكلانا من حي واحد، وكان بين أسرتينا صداقة قديمة جداً، فمن الغريب أن يقف هذا الموقف مني، ولكن القوتلي حال دون غرضه رغم إصراره عليه. وأشد غرابة مما تقدم أن الأمين العام الذي كان يريد الاستغناء عنه هو الذي وضع الملاك الذي أقام القضاء على نظام جديد وهو الذي استصدر من مجلس النواب قانوناً جديداً للإثبات المدني والتجاري وكلا القانونين كانا بمثابة ثورة تشريعية. كما استصدر من المجلس نفسه تعديلات إصلاحية واسعة في قانون أصول المحاكمات المدنية (المرافعات) وقضاة الصلح كانت حديثة بكل معاني الجدة. وكان يجهد لإصلاح تشريعي أوسع مدى من ذلك بوضع القانون المدني.

نعود إلى مطالبة القوتلي بتعديل الدستور لإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية. لقد رأى الذين كانوا لا يريدون هذا التعديل أن التعديل واقع لا محالة بالصورة الواسعة التي تقدم بها عدد كبير من النواب يتجاوز الثلثين من مجموعهم، فمن الأسلم أن يوافقوا على تعديل يجيز إعادة الانتخاب لمرة واحدة دون جواز إعادة الانتخاب أكثر من مرتين متواليتين، فوضعت لجنة الدستور تقريراً بذلك وافق عليه المجلس بالإجماع وتبارى الأعضاء في الإشادة بما حققه الرئيس القوتلي في عهده من الاستقلال الكامل بالجلاء حتى أنه جاء في بيان الكتلة الدستورية الذي تلاه الأستاذ أحمد قنبر نائب حلب بتقديم من الأستاذ هاني السباعي نائب حمص أن الأمة تأمل أن «يتوفر لها في سياستها الداخلية مثل الذي توفر لها في سياستها الخارجية والقومية على يد فخامة الرئيس السيد شكري القوتلي الذي هو ضمانة

ثمينة لسلامة وضع البلاد الدولي واستقامة خطواتها فيما ترجوه من علائق وثيقة بين البلاد العربية وما تسعى إليه من توحيد كلمة العرب وجمع شملهم».

وربما كانت كلمة الكتلة الدستورية أقرب إلى الحقيقة من أي كلمة أخرى إن لم تكن هي الحقيقة نفسها. فالفضل كل الفضل فيما تحقق للوطن السوري من الاستقلال التام كان بسياسة الرئيس القوتلي وتوجيهه القويم وقوة عزيمته ورباطة جأشه في ثباته. ومع أن السياسة الداخلية كانت مضطربة إلا أن سورية استطاعت أن تحقق أموراً ذات أهمية قصوى أقرب إلى الثورة منها إلى الإصلاح كقانون العمال وقانون الإثبات المدني والتجاري المسمى بقانون البينات. وثمة قوانين أخرى ذات أهمية بالغة كقانون الموظفين وملاكات الوزارات وإصلاح قانوني أصول المحاكمات (المرافعات) وقضاة الصلح. وقد تم إصدارها في سنوات معدودة. وأما الخلل في الإدارة الداخلية فكان متأتياً من الإعاشة والميرة والاستيراد والتصدير وما درته من الأرباح الطائلة على تجار كان بعضهم نواباً وبعضهم من أرباب النفوذ الذين يتمتعون بعطف الرئاسة الأولى. وربما كان ذلك الخلل أدنى كثيراً مما قيل عنه ولكن الشائعات كعادتها قد ضخمته ونشرته حتى أصبح بمثابة الحقائق المنزلة. وقد قيل في مجلس النواب حين مناقشة بيان إحدى وزارات فارس الخوري إن سبب عدم إدخال خالد العظم فيها يرجع إلى تهديد أصحاب المال من النواب وغيرهم بحجب الثقة عن الوزارة أو إسقاطها بأساليب أخرى لأنه أراد تطبيق القانون على تاجر ذي شأن في دمشق.

وإلى جانب هذا الاضطراب في الإدارة الداخلية عجز الرئيس عن إدراك مدى التحول الخطير في مفهوم الحياة الاجتماعية ومعالجتها من سلطة الحكم حسبما دلت عليه نتائج انتخابات سنة ١٩٤٧. فتألفت وزارة جميل مردم من طبقة الأشخاص الذين سماهم بعض النواب بالعشرة المبشرة. وظلت وزارة المالية، وهي عصب الحكم، في يد وزيرها السابق الذي كان تاجراً واقعاً في عجز فعلي، أي أنه كان مفلساً قانوناً، كما أكد ذلك مصفي طابقه الأستاذ جان مظلوم في تقريره، واختير ميخائيل إليان وزيراً للاقتصاد الوطني رغم سقوطه في الانتخابات، وأعيد أكثر أعضاء الوزارة السابقة من أنصار الرئيس.

لقد بدت حقائق ما قدمناه في جلسة يمين الرئاسة. فقد غاب عنها ثمانية وأربعون نائباً دون إشعار سابق. وكان واضحاً جلياً أن غياب أكثرهم كان عن قصد سابق. والمؤلم أن الجلسة كانت في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٨ بعد انكسارنا مع الدول العربية في حرب فلسطين وقيام دولة إسرائيل التي تسابقت الدولتان العظميان إلى تهنئتها بالتأسيس، كما هنأتها الدول الكبرى الأخرى من أعضاء منظمة الدول العالمية.

إن غياب ذلك العدد الكبير النواب عن جلسة القسم كان ينذر بخطر عدم انعقاد الجلسة التي دعي إليها رجال السلك السياسي وكبار موظفي الدولة ورجال النقابات والغرف الاقتصادية. ولما انتهى الرئيس من حلف اليمين جاءني مرافقه ودعاني إلى مقابلته فوراً في القصر الجمهوري. وكنت بين المدعوين فلبيت الدعوة فوراً بطبيعة الحال. فلما مثلت أمامه رأيته في أشد حالات الغضب على رشدي الكيخيا لغيابه عن الجلسة مع جماعته. وكان مما قاله عنه: كيف برر لنفسه ما فعل لو أن الجلسة لم تنعقد ولم يتمكن (زعيم الأمة المنتخب لرئاسة الجمهورية) ـ وهي العبارة التي وصف بها نفسه ـ من حلف يمين الرئاسة. وماذا كانت الدول العربية والأجنبية تقوله عنا، وأكثر من كلام من هذا الطراز، فآثرت السكوت، مع أن بين الغائبين كان كثيرون من نواب المحافظات الأخرى كنسيب البكري وزكي الخطيب وسامي كبارة ومحمد أقبيق من نواب دمشق، وهاني السباعي نائب حمص وأكرم الحوراني نائب حماة وغيرهم من نواب المحافظات والأقضية.

إن غياب هذا العدد الكبير من النواب عن جلسة اليمين، لم يكن موضع نقد من أحد، وربما كان محلاً للقبول، ولم يكن الرأي العام مهتماً بالموضوع كله، ولكن القوتلي لم يفهم من مدلول ذلك سوى ما قاله لي عن زعامته.

ومن الأمثلة البارزة على عدم إدراك دلالة نتائج الانتخابات الأخيرة خطأ الإدارة الجديدة التي انتهجها الرئيس في تأليف الوزارة الجديدة بعد إعادة انتخابه. فقد كلف بعد خمسة أيام من جلسة اليمين جميل مردم بك تأليف الوزارة فألفها بإرشاده وموافقته بالصورة التي ذكرناها قبل قليل، فلما تقدمت إلى مجلس النواب بطلب الثقة كان انتقاد تأليفها من النواب عنيفاً جداً، وحسبنا أن نقتطف من كلمة الأستاذ أحمد قنبر قوله: «... جرت الانتخابات النيابية العامة وقررت ما قررت من مصائر وأظهرت ما أظهرت من نتائج، لا سيما في المدن الكبرى، فإن الشعب لم يخذل في تلك الانتخابات أشخاصاً ولم يخذل فئة وإنما خذل سياسة معينة ضج الشعب منها وقتاً طويلاً فكان من المنتظر بل ومن الواجب أن تنعكس هذه الإرادة الشعبية في هذا المجلس الذي اجتمع فتألفت الوزارة، وإذا بتلك السياسة تستمر وإذا بالإرادة الشعبية لا يظهر منها أو من انعكاسها شيء لا في قليل ولا كثير بالنسبة للحكم القائم في البلاد... إلخ» أي بالنسبة لرئيس الجمهورية في تأليف الوزارة حسب المقصود من هذا الكلام وغيره من كلام سائر النواب.



الفصل الثاني

حرب فلسطين

قلنا إن من سوء حظ الرئيس القوتلي أن يحلف يمين الرئاسة الثانية بعد انكسارنا في حرب فلسطين، والواقع أن الجيش السوري كالجيوش العربية الأخرى لم يكن مهيأً لخوض غمار هذه الحرب. وهذه حقيقة تثبت بالوقائع المحسوسة التي لم تستطع أن تغطيها الدعاية، ولا سيما المصرية وكانت أقوى الدعايات وأشدها تنظيماً واختراعاً. وقد أكد الأستاذ أحمد بهاء الدين وهو أبرز الكتاب السياسيين المصريين الذين يكتبون في نطاق الحقائق السياسية بعد تحقيق وتمحيص، في كتابه (فاروق ملكاً) أن النقراشي رئيس الوزارة ذكر في مجلس النواب أن اشتراك مصر في الحرب يجب أن يكون بالفدائيين لأن الجيش المصري على غير أهبة الحرب، ولكنه مع ذلك اشترك في الحرب بإرادة الملك فرضخت الوزارة المصرية لإرادته. كما نقل عن الصحفي المشهور إحسان عبد القدوس أن السلاح الذي حارب به الجيش المصري كان فاسداً، وجرى شراؤه بصورة ارتشى بها كثيرون منهم الملك نفسه. وكان الملك يتدخل من قصره في حركات الجيش المصري ويوجهه بأوامره التي كان قادة الحرب ينفذونها.

وأذكر بكثيرٍ من الأسى أني يوم ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ جئت وزارة العدل، وكان من عادتي التي درجت عليها أن أجيء مبكراً قبل بدء الدوام الرسمي، فرأيت عدة سيارات ذات إشارات رسمية، وعدداً من رجال الشرطة، فاستغربت ما رأيت، وعلمت أن وزير العدل، وكان وزيراً للأشغال العامة التي تتبعها المديرية العامة للهاتف، قد حضر مع مديرها العام توفيق الحياني، ليسهل عليه الاتصال بالجهات المعنية في وزارة الدفاع لأن الاتصال بها من وزارة العدل ربما كان أكثر سهولة ويسراً، ورأيت بعد أن دخلت غرفتي أن أسلم

على الوزير. فذهبت إليه ورأيته وسماعة الهاتف، وكان يدوياً، بيده، فاستقبلني باسماً، ورأيت توفيق الحياني محمر الوجه يتطاير الشرر من عينيه، فلما أردت الخروج طلب مني الوزير البقاء قائلاً: اسمع هذه القصة، والتفت إلى الحياني وطلب منه أن يقص عليه ما جرى له فقال لي: إنه في الساعة ٣ بعد منتصف الليل اتصل به وزير الدفاع وطلب منه تسليم الجيش ما في مخازن إدارته من أدوات هاتفية عدّدها له، فأدرك الحياني من سابق خبرته بالهاتف لما كان مجنداً في الجيش العثماني يعمل في إدارة الهاتف فيه أن الأدوات التي طلبها الوزير تتعلق بالهاتف العسكري الذي يستخدم في جبهات الحروب ولا يمكن أن يكون لها وجود في إدارة الهاتف المدني، فأجابه بذلك. فاحتد الوزير من جوابه وهدده بالإعدام بعد ثلاث ساعات في ساحة المرجة بدمشق، فطلب منه الحياني أن يرسل بعثة عسكرية تتسلم كل ما هو موجود في مستودعات الهاتف في سورية من أدوات، فأصر الوزير على طلب ما طلب مكرراً تهديده بسبب الحرب التي أعلناها قبل ساعات. فرأى المدير العام أن يأتي إلى الوزير قبل انبلاج الصبح ويوقظه، ويعرض عليه ما جرى له.

وكان الحياني وهو يقص عليه هذه القصة الغريبة في منتهى الحدة، ثم التفت إلى أحمد الرفاعي قائلاً إنه قد تولى مناصب رفيعة منذ أكثر من عشرين عاماً بين محافظ ووكيل وزارة ومدير عام فلا يليق أن يُخاطب بما خوطب به من تهديد. ثم زاد على كلامه أن وزارة الدفاع إذا كانت لا تملك هاتفاً حربياً وهو من ألزم ما تحتاج إليه الجيوش المحاربة في جبهات القتال فهذا مثل على أن الجيش الذي دخلت به سورية الحرب ناقص العدة وأن الأمل مفقود في انتصاره. ولا أدري ما جرى بعدئذ بين الوزيرين في هذا الخصوص، وإنما أعرف على التأكيد أن هذا الحديث قد جرى يوم الخامس عشر من أيار (مايو) وفي التاسع عشر من الشهر نفسه استقال وزير الدفاع أحمد الشراباتي بعد ظهور الفشل كما تنبأ الحياني.

ومما أذكره أنه بعد الحرب أخذت الدعاية المصرية تشيع الإشاعات غير الصحيحة عن انتصارات الجيوش العربية، وكان منها أن (تل أبيب) قد دكت دكاً بالطيران المصري، وأن الجيوش العربية على وشك الدخول إليها، ولكن بعد أيام معدودات ظهرت الحقائق المؤلمة وتبين كذب تلك الإشاعات.

ومما أذكره عن حرب فلسطين معرفتي الوثيقة بالبكباشي (العقيد) أركان حرب في الجيش العثماني، وكان قد تخصص كذلك في ألمانيا ويدعى طارق بك الإفريقي، أو كان اسمه غير طارق مما لم أعد أذكره الآن، ولكنه كان يلقب بالإفريقي، وكان أسود اللون فاحماً

من إحدى مناطق إفريقيا الإسلامية، وقد جاء به السلطان عبد الحميد مع كثيرين غيره على جاري عادته مدة حكمه، إلى الآستانة للدراسة، فدرس فيها دراسته الثانوية وانتسب إلى الكلية الحربية فتخرج منها بتفوق أهّله للدراسة في كلية الأركان. وكان قد بقي في دمشق بعد انسحاب العثمانيين من البلاد العربية. وقد اشترك في الحرب الفلسطينية متطوعاً. وكنت أجتمع به في ناد يقع بجادة الصالحية غاب اسمه عن ذهني. فالتقيت به في النادي مساء أحد الأيام بعد عودته من فلسطين فذكر لي عن الحرب ما تنفطر له القلوب. فالقائد العام للجيوش العربية كان الملك عبد الله ملك الأردن، ورئيس الأركان طه (باشا) الهاشمي وكان أحد مقاهي عمان مقراً له، والجيوش العربية مع ذلك كانت غير متصلة ببعضها فلا تعرف قيادة إحداها شيئاً عن قيادة الجيش الآخر، وتدريبها كلها كان ناقصاً أو بحكم المعدوم. وذخائرها مفقودة. وأما اليهود فكانوا كلهم عدا المرضى والأولاد منهم يحاربون بإتقان وتفانٍ واندفاع بأساليب وصفها لي بأنها غير معروفة منا. فانكسارنا كان محتوماً. وأما ما قيل عن وصول بعض الجيوش إلى حدود تل أبيب وعدم دخولها بدعوى (ماكو أوامر) وقبولنا الهدنة الأولى بطلب الإنكليز حتى يستعيد اليهود قوتهم ويجددوا معداتهم فكلها حديث خرافة. ومما يؤكد صحة ذلك أن النواب الذين ناقشوا بيان وزارة جميل مردم بك التي تألفت بعد حلف يمين الرئاسة لم يشيروا إلى شيء من تلك الدعايات. حتى أن أكرم الحوراني، وكان متطوعاً في الحرب، قال في كلمته «إن جيشنا مع الأسف لم يتمكن حتى من المحافظة على الأراضي السورية... وأنا لا أنقص من شجاعته وبسالة أفراده ولكن البسالة والشجاعة وحدهما لا تقومان مقام العدة والعدد» وكان يجب أن يضيف إليهما التدريب ووحدة القيادة فعلاً بين الجيوش العربية ومعرفة حقيقة قوة اليهود الموجودين في فلسطين لا اعتبارهم من أرباب العصابات كما جاء في مذكرة جامعة الدول العربية.

على أن ما يفسر حقيقة الوضع في هذه الحرب التي خسرنا فيها فلسطين وقامت بها دولة إسرائيل استقالة وزير دفاعنا بعد خمسة أيام من إعلان الحرب.

إن هذه الاستقالة في هذه المدة تدل دلالة صريحة على ظهور الانكسار أو ظهور بوادره على أقل التقادير. وأظهاراً للحقيقة نترك الكلام لوزير الدفاع نفسه في الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب. فقد قال فيه بالحرف الواحد: «وصلنا في الحديث إلى أسباب الاستقالة التي طالما رغبوا في معرفتها... لا بد لي من الإشارة إلى بعض الأسباب التي تسمح الظروف الآن بالإشارة إليها.... فقد تجمعت الأدلة لدي وأقنعتني تصرفات بعض القادة خلال الأربعة أيام الأولى من المعارك أن العمل قد استؤنف من جديد لتنفيذ خطة مؤذية

تهدد سلامة البلاد وبالتالي رأيت أن واجبي الوطني ومسؤوليتي تجاه مجلسكم الكريم يقضيان علي بإجراء تبديلات سريعة بالقيادات حفظاً لسلامة الجيش وسلامة البلاد، وقد استمهلت فلم أقبل الاستمهال لخطورة الأمر حسب تقديري الشخصي... وكل فرد منكم كان يصر على إجراء التبديل السريع أو التنحي عن العمل». ثم أضاف الوزير المستقيل إلى ذلك قوله: «لقد دلت الوقائع فيما بعد على أني كنت على حق في إجراء التبديل في القيادة لأن الوزير الجديد تبنى الخطة نفسها».

ومن تحليل هذا الكلام يظهر أن الوزارة والقيادة كانتا على خلاف مع أن الثانية تعمل بتوجيه الأولى. فالقيادة كانت بيد رئيس الأركان عبد الله عطفة، وكان برتبة عميد (زعيم حسب تسمية تلك الأيام) وكان مشهوداً له بالكفاءة العسكرية بحق. فل توقفت أعمال الحرب ثم استؤنفت (بتعبير الوزير) لتنفيذ خطة مؤذية...؟ وما هي هذه الخطة؟

أردت أن أتحقق من معنى هذا الكلام فسألت ضابطاً كبيراً اشترك في الحرب وكان في الأركان نفسها، فذكر لي أن خطة القيادة التي رسمها العميد عبد الله عطفة منذ بداية الحرب كانت هجوم الجيشين السوري واللبناني معاً على فلسطين من طريق الناقورة لتنظيف الساحل من القوة اليهودية ومنع تدفق المعونات التي تأتي لإسرائيل من البحر، وأن تكون مهمة الجيش الباقي في سورية دفاعية فقط، وهذه خطة سليمة من دون شك. ولكنهم أرجعوا القوات السورية من بيروت مقررين الهجوم من طريق طبريا، وفرضوا هذه الخطة على العميد عطفة ونفذوها. ولكن الهجوم على (سمخ) بمقتضى هذه الخطة المفروضة قد فشل لأن الخط هناك وهو المسمى بخط أيدن كان محصناً يحول دون تقدم الجيش السوري كما قال عطفة، فقالوا حينئذ إن الخطأ خطأ العميد عطفة فأقالوه، والحقيقة أن العميد عطفة، كما أكد لي كذلك الضابط الكبير، قد دفع ثمن خطأ غيره، وأما (كعوش) فهجومنا عليها وإن اقترن بالانتصار، إلا أنه كان بسيطاً لم يتجاوز كيلومتراً واحداً.

وما ذكره لي ذلك الضابط أن الوزير قال لضباط الأركان إن المتفق عليه بين الدول العربية أن يكون هجوم كل دولة عربية على فلسطين من حدودها إلى أن تصل إلى نقطة معينة. ثم تقف الحرب. ولكن ما هي هذه النقطة..؟ هذا ما لم يذكره الوزير وهذا هو السبب في عدم الموافقة على الخطة التي كان العميد عطفة رسمها بالهجوم على فلسطين من الساحل بالاشتراك مع الجيش اللبناني، وكانت هي الخطة السليمة لأنها كانت في حال نجاح تنفيذها وكان الأمل في نجاحها قوياً، تحول دول وصول المعونة إلى إسرائيل.

لقد نقلت ما ذكره لي ضابط من ضباط الأركان السوريين عما حمل وزير الدفاع السوري على الاستقالة، ومهما كان الرأي فيه فهو من الأدلة على اضطراب الدول العربية في حرب فلسطين.

والغريب أن الوزير الذي خلف الشراباتي في وزارة الدفاع كان رئيس الوزراء نفسه، فجاء بحسني الزعيم من مديرية الشرطة العامة رئيساً لأركان الجيش بعد إقالة عطفة. وكان الزعيم من أكثر الناس تقديراً لكفاءة العميد عطفة فسماه بعد انقلابه وزيراً للدفاع ورفعه إلى رتبة لواء.

وكان بعد انقلابه أشد نقمة على الشراباتي من أي إنسان آخر لأنه كان أشدهم في تحميله مسؤولية انكسارنا في حرب فلسطين. وكان مما سمعته منه بعد أيام من الانقلاب أن الشراباتي أخطأ في إخراج العناصر المقاتلة من الجيش كالشراكسة والأكراد وأشباههم بحجة تعريب الجيش. كما أخطأ في عدم شرائه الأسلحة والذخائر التي عرضتها علينا فرنسة بعد جلائها بثمن بخس، فكان الجيش وهو يدخل الحرب لا يملك ما يكفيه من أدوات القتال أياماً معدودات حتى اضطر إلى شراء الرصاص رصاصة رصاصة من مختلف الأنواع بأسعار غالية.

رحم اللّه أحمد شراباتي وغفر له، كان إنساناً كريماً، وكان مهندساً قديراً من خريجي كلية من أعلى كليات الهندسة في العالم تدعى (M. I. T) وكانت بيني وبينه صداقة وثيقة، فما كنت أريد أن يقع ما وقع في تلك الحرب في عهده.

في هذه الظروف وبتلك الإدارة الضعيفة كانت بداية رئاسة القوتلي الثانية للجمهورية. وكذلك كانت رئاسة جميل مردم بك لوزارته الضعيفة البعيدة عن تمثيل الاتجاه الذي دلت عليه انتخابات سنة ١٩٤٧. فأخذت المظاهرات تتوالى بعد حين في شوارع المدن. وكانت شديدة جداً في حلب تهاجم القوتلي نفسه بصورة بشعة. وكان جميل مردم بك قد جاء قبلاً بحسني الزعيم واستصدر مرسوماً بتسميته مديراً عاماً للشرطة وسلّطه على الناس. ومن هذا المنصب نقله إلى رئاسة الأركان وسلمه قيادة الجيش. فكان الزعيم يقمع المظاهرات ويشترك في تزوير انتخابات دمشق بما يهيئه من جو الإرهاب بالشرطة والجيش. وفي ذلك ما يدل دلالة قاطعة على أن القوتلي ومردم بك كانا بعيدين جداً عن الواقع وفهمه.

وقد وقعت في دمشق مظاهرات واسعة دامت أياماً سقط فيها عدة قتلى. فاضطر جميل مردم بك إلى الاستقالة، ورأى القوتلي من خطر ما وقع أن يستعين بهاشم الأتاسي، فكلفه

أن يرأس الحكومة لعله بشخصيته الرفيعة ومنزلته العالية وسبق عمله في الإدارة الحكومية يستطيع أن يضع حداً للاضطراب المتفشي في البلاد ويسير بالحكم في صراطه المستقيم. فقبل الرجل وأخذ يستشير، وكلفني الاشتراك في وزارته فقبلت. ولكني في اليوم نفسه جاءني فؤاد المحاسني موفداً من محسن البرازي أمين قصر الرئاسة وطلب مني باسم الرئيس القوتلي أن أرفض الاشتراك في وزارة الأتاسي. وكنت قد علمت من ابنه الأستاذ عدنان أن والده بعد أن رأى ما رأى وسمع ما سمع قدم اعتذاره وعاد إلى حمص. ثم استدعاني الأمير عادل أرسلان المكلف الثاني بتأليف الوزارة وطلب مني بحضور عارف النكدي الذي كانت النية أن يتولى وزارة الداخلية أن أشترك في وزارته، وكان ما اشترطه عليّ الأمير عادل وكرره النكدي ضرورة وضع حد لسيطرة القصر، وربما كان المراد منها سيطرة محسن البرازي على الإدارة الحكومية وعزل حسني الزعيم من رئاسة الأركان فوراً. فعاد المحاسني بمثل ما جاءني به أول الأمر، فسألته عن سبب ذلك في المرتين فأجابني بأن غاية البرازي أن يمهد رئاسة الوزارة لخالد العظم مع أن تكليف هاشم الأتاسي أولاً كان في منتهى التوفيق، ومثل ذلك كان تكليف الأمير عادل بالرئاسة. وقد احتد الأمير من الأسلوب الذي يتبعه القصر بواسطة البرازي في عرقلة تأليفه الوزارة فوضع كتاباً بالاعتذار وكان طويلاً، لأنني كنت إلى جانبه وهو يكتبه، وخرج إلى القصر وأعطى صورة منه إلى الصحف، فحذفت الرقابة العرفية المفروضة على الصحف أهم أقسامه فصدر فيها بسطور محذوفة، فكان مظهره عجيباً جداً لم يسبق له مثيل.

وقد دل نشره بهذه الصورة على عنف هجوم الأمير عادل على القصر وسياسته، والمؤسف أني لم أطلع عليه لأن الأمير ما كاد ينتهي من كتابته حتى طواه وخرج من الفندق وذهب إلى القصر وقدمه إلى الرئيس نفسه بعد أن أخذ صورته التي أعطاها إلى الصحف.

وأخيراً وُفّق محسن البرازي في إسناد رئاسة الوزارة إلى خالد العظم، فاستدعوه من باريس وكلفه القوتلي أن يؤلف الوزارة، فألفها فكانت بداية الأيام الأخيرة من رئاسة القوتلي الثانية، فكأن البرازي هو الذي مهد لهذه النهاية المؤلمة.

بالأسلوب الذي اتبعه محسن البرازي وعمل به الرئيس القوتلي على عرقلة تأليف الوزارة من الرئيس هاشم الأتاسي ثم من الأمير عادل أرسلان عمل فعلاً على إنهاء العهد الوطني الذي تأسس منذ سنة ١٩٤٣ ومهد السبيل لانقلاب حسني الزعيم الذي كان بداية الانقلابات العسكرية التي توالت على البلاد العربية وقامت على الطغيان وهدر كرامة الإنسان العربي.

وقبل أن أنتقل إلى ذكر ما يخطر على البال من وزارة خالد العظم وخطة رئيسها التي أثارت حسني الزعيم رئيس الأركان يجب أن نبين أنه قبل انتخابات ١٩٤٧ لم يكن الحزب الوطني ولا حزب الشعب مؤسسين. وإنما جرى تأسيسهما بعد تلك الانتخابات، وفي تلك السنة أيضاً جرى تأليف حزب البعث العربي الذي أضاف الاشتراكية إلى اسمه بعد أن اتفق مع الاشتراكيين الذين يرأسهم أكرم الحوراني.

لقد زارني نبيه العظمة بعد انتخابات ١٩٤٧ في مكتبي بأمانة العدلية العامة ودعاني إلى الاشتراك في الحزب الوطني. ونبيه العظمة ضابط قديم في الجيش العثماني عمل في الساحة الوطنية منذ عهد الملك فيصل. واشترك في الحركات الوطنية مجاهداً بالسلاح وأقام في تركية أمداً طويلاً لأنه كان مطلوباً من الفرنسيين. وفي عهد شكري القوتلي تولى وزارة الدفاع في وزارة سعد الله الجابري الثانية ولكنه استقال منها بعد وقت قصير، وتولى بعدها محافظة دمشق ولكنه لم يبق فيها طويلاً وآثر الاستقالة. ويظهر أنه كان عنيفاً في إدارته متصلباً في رأيه. فلما كلفني أن أشترك في الحزب الوطني شكرته واعتذرت من عدم الاشتراك لأني بطبعي أنفر من الأحزاب ولم يسبق لي الاشتراك في أي حزب أو أية هيئة، ثم إني موظف لا يجوز لي الاشتراك في الأحزاب. وحين اجتماع الذين ألفوا الحزب الوطني جرت مناقشة على اسم الحزب، فاقترح فائز الخوري، وكان قد عاد من بيروت ولم يعين في الخارجية بعد، الاحتفاظ باسم (الكتلة الوطنية) وتسمية الحزب بهذا الاسم. ولكن الرأي استقر على ما سمي به.

من وزارة خالد العظم إلى حسني الزعيم

تألفت وزارة خالد العظم في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وتولى خالد العظم نفسه وزارتي الخارجية والدفاع الوطني بالإضافة إلى الرئاسة. وكان فيها محسن البرازي وزيراً للمعارف وأحمد الرفاعي وزيراً للعدل وعادل العظمة للداخلية وحسن جبارة للمالية وحنين صحناوي للاقتصاد الوطني ومجد الدين الجابري للأشغال العامة. وكانت المهمة الكبرى في الوزارة واقعة على عاتق الرئيس خالد العظم يليه فيها محسن البرازي الناطق باسم رئاسة الدولة. والوزراء الآخرون كانوا من ذوي الكفاءة ولا سيما عادل العظمة في الداخلية وحسن جبارة في المالية. إنما المهم كان في المصاعب التي تلقاها البلاد من الإدارة التي تدار بها. وحسبنا في التدليل على ذلك أنه في الجلسة التي تليت فيها مراسيم استقالة الوزارة السابقة وتأليف هذه الوزارة قال رشدي الكيخيا نائب حلب تعليقاً على تحديد موعد تقديم البيان الوزاري:

«إن البلاد في الظروف الحاضرة تخضع لبعض التدابير الاستثنائية ومنها سوق المدنيين إلى السجون وقيام السلطات العسكرية بالمحافظة على الأمن، ومراقبة الصحف والحد من الحريات الشخصية... الخ».

وفي هذه الكلمة التي اشتهر صاحبها بالرصانة فيما يقول يظهر أن حسني الزعيم، وهو قائد الجيش بوصفه رئيساً لأركانه، كان قابضاً على زمام الأمن في البلاد؛ لأن البلاد كانت في هياج على الحكم.

وخالد العظم الذي تولى الحكم حديثاً كان صاحب كفاءة ممتازة في الإدارة الحكومية، وكان يصل إلى الحلول السليمة فيما يعرض على الحكومة من المشاكل بأقرب وسيلة، ولكنه كان في معاملة من يعمل معهم في الحكم وخارج الحكم قاسياً على مرؤوسيه ضعيفاً أمام رؤسائه. وكثيراً ما كان يستدعي رئيس الأركان إلى الخارجية أو يدعوه إلى مكتبه في وزارة الدفاع نفسها فلا يستقبله فوراً وإنما يأمره بالانتظار كإنسان عادي على أهمية رئاسة الأركان. فكان حسني الزعيم يثور ولكنه كان يكظم غيظه. ومع أنه يحب المظاهر جداً إلا أنه في هذا الموقف كان علي حق لأن رئيس الأركان يتولى قيادة الجيش، وهو بطبيعة منصبه كانت تحيط به مظاهر من التعظيم. على أنه فوق ذلك كان يتولى الأمن في البلاد كما أشار رشدي الكيخيا في كلمته.

وزاد الطين بلة إقامة دعوى اشتهرت باسم دعوى السمن أو السمنة. ومفادها أن المتعهد الذي رست عليه مناقصة تقديم السمن لوزارة الدفاع قدمه مغشوشاً. وقد أشيع أنه كان على اتفاق في ذلك مع رئيس اللوازم العقيد أنطوان بستاني ورئيس الأركان نفسه. وأقيمت الدعوى العامة بالرشوة لدى القضاء العسكري فقرر قاضي التحقيق توقيف العقيد البستاني.

وذهب رئيس الجمهورية شكري القوتلي مصحوباً بوزير الدفاع، وهو رئيس الوزارة خالد العظم، إلى مستودعات الجيش وأخذا يتذوقان السمن. وكان فساده واضحاً. كما أخذا يتذوقان سائر المواد الطعامية. وكان قاضي التحقيق العسكري إسماعيل قولي، وكان في القضاء المدني، وأنا الذي نقلته إلى وزارة الدفاع بموافقته عندما طلب حسني الزعيم نفسه تسمية أحد القضاة قاضياً للتحقيق العسكري. وكان النقل بموافقته بعد منحه شيئاً من الامتيازات. والذي أعرفه يقيناً أن العقيد البستاني كان إنساناً في غاية الطهر ونزاهة اليد. ومن هنا خشيت أن يكون التحقيق غير سليم. وقد سمعت من قاضي التحقيق أن التوقيف كان قد وصل إلى رئيس الأركان نفسه، وهذا في نظري ما لا يجوز اللجوء إليه بالشك أو الظن لخطر المنصب وأهميته الكبرى في الجيش كما لا يجوز في وظائف الدولة على وجه

العموم. فطلبت منه دقة التحقيق والدقة في الأدلة. والمتعهدون الذين يغشون في تعهداتهم سواء في الأبنية والطرقات والأغذية هم الأكثرية الكبرى، وقد يدعوهم إليه أسلوب المناقصات والمزايدات فلا يتخذ غشهم دليلاً على الرشوة إلا بالدليل القاطع.

على أن أعجب العجائب في هذه المسألة أن خالد العظم رأى قانون العقوبات العثماني قاصراً في أحكام الرشوة، فطلب مني أن أضع له قانوناً مفصلاً فيها. وليس في هذا الطلب ما يدعو إلى الاستغراب، بل كان هو الصواب. ولكن الغرابة أنه طلب شمول أحكامه لما سبقه من الجرائم خلافاً لأحكام الدستور ولكل مبدأ قانوني عالمي في العقوبات. فاسترعيت انتباهه إلى عدم جواز ذلك أصلاً. ولكنه أصر واشتط في إصراره. وكان ذلك في مجلس الوزراء وعلى مسمع من وزير العدل أحمد الرفاعي الذي لم يفتح فاه بتأييدي. وسكت الوزراء كلهم. فلما وضعت القانون المطلوب بالاشتراك مع السيد جورج جبارة، وكان مستشاراً في النقض، لم أضع فيه نصاً بشمول أحكامه لما سبقه من الجرائم، فلما عرضه الرئيس العظم على مجلس الوزراء استدعاني للمناقشة فأبدى إعجابه به وأخذ يقول عني ما ليس من حقي أن أرويه من الثناء المستفيض، ولكنه كرر إصراره على وضع ما يجعله نافذاً على ما قبله، فكررت اعتراضي فلم يستمع إليه واستنجدت بوزير العدل أحمد الرفاعي وقلت له: «إنك أنت الذي ستقدمه بتوقيعك فأنت المسؤول الأول عن هذا الخطأ الرهيب». فسكت وسكت الوزراء الآخرون. ولكن القانون من حسن الحظ لم يصدر.

ووقفت الدعوى عند حد توقيف العقيد البستاني من العسكريين، وربما جرى توقيف بعض المتعهدين لأن انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ حال دون دوامها. وقد استدعاني حسني الزعيم صباح يوم الانقلاب، وكان في غاية اللطف في دعوته، لأنه كان كثير التردد عليّ في العدلية وكثيراً ما كان يستشيرني في بعض الأمور، وقد طلب مني أن أضع للجيش قانوناً كاملاً، ولكنه لم يفصح لي عن أية نية له في الانقلاب، ونعم ما فعل، لأنني من دون شك كنت سأعمل على أن أثنيه عن عزمه، وإلا أخبرت الرئيس القوتلي بما سيقع، وربما أصابني من ذلك ضرر كبير، إذا عجز القوتلي والعظم عن الوقوف دون الانقلاب، وهو الأغلب في الاحتمال. وهذا رأي مجرد لست على يقين منه.

ولما ذهبت إلى الأركان رأيت قبل أن أدخل على الزعيم صديقي العقيد البستاني، وكان الزعيم قد أمر بإطلاق سراحه. فما كاد يراني حتى عانقني باكياً قائلاً: «أرأيت يا أسعد ما فعلوا بي وأنت أدرى الناس بنزاهتي وإخلاصي... الخ» وكنت في الواقع أعرفه من كلية الحقوق، فإنه كان بعد أن تخرج من الكلية الحربية السورية اللبنانية أرسلته الحكومة في بعثة

إلى كلية سان سير العسكرية في باريس فتخرج منها أيضاً، وكان يتكلم الفرنسية بمنتهى الطلاقة ويتقن قواعد لغتها لأن دراسته البدائية والثانوية كانت عند رهبان الجزويت، وكان يومئذ يتولى وظيفة المرافق للجنرال غاملان قائد الجيوش الفرنسية في دمشق فرأى أن يدرس الحقوق، وكان يسبقني سنة واحدة، ولكنه كثيراً ما كان يطلب مني أن أشرح له موضوعات الكتب التي يدرسها لأنه كان ضعيفاً جداً في العربية. وقد توطدت بيننا الصداقة وعرفت فيه كثيراً من مزايا الصدق والنزاهة.

أعود إلى حسني الزعيم. فما كدت ألقاه حتى رأيته هائجاً يصيح بانفعال قائلاً: «رئيس الأركان سيد فكيف يتركونه كسائر الناس في غرفة الانتظار» وكان يكررها (Le chef d'etat majeur est un seigneur) وكان ظاهراً عليه أنه لم ينم طوال الليل. وعلمت آنئذٍ أنه مصاب بدرجة عالية من داء السكري، ومن ظواهر هذا الداء أنه يزيد في الانفعال، فأردت تهدئة روعه بعض الشيء. وكان كثير من الضباط في الأركان وكلهم من أنصار الانقلاب العاملين على تأييده. فذهب جهدي عبثاً، وكانت الشوارع خالية من الناس لإعلان منع التجول فيها. وعدت إلى فندق أمية بسيارة الزعيم كما ذهبت بها إلى الأركان، وكان عبد الحميد سراج جالساً إلى جانب السائق يرافقني فيها.

الفصل الثالث

من انقلاب حسني الزعيم
إلى انقلاب سامي الحناوي

إن أسباب هذا الانقلاب ما زالت غير معروفة معرفة صحيحة حتى الآن. وكذلك أسباب تزعم حسني الزعيم إياه. لا سيما أن للرئيس شكري القوتلي فضلاً كبيراً عليه بإعادته إلى الجيش. والناس يروون عن تلك الأسباب روايات شتى. وأعتقد أن الأستاذ نذير فنصة، عديل حسني الزعيم، هو الوحيد الذي يعرف أسباب هذا الانقلاب، وكان على يقين من وقوعه. وربما أفضى به للخاج وهبي الحريري الذي كان نذير في خدمته. والحاج كان يومئذ، كما سبق أن قلت، في حالة عجز فعلي عن الدفع فكان قانوناً مفلساً كما تبين بعد إشهار إفلاسه ومنحه الصلح الواقي. ولكن الأستاذ نذير فنصة غير موثوق الرواية، والكتاب الذي وضعه عن هذا الانقلاب سطحي جداً ومليء بروايات غير صحيحة.

كنت في أحيان قليلة أزور إدارة جريدة (ألف باء) التي أنشأها ورأس تحريرها زمناً طويلاً الأستاذ يوسف العيسى. ولكنه قبل الانقلاب بعام كان مريضاً مرض موته. وكان نذير فنصة يعمل فيها، فأخذ يتصرف بها على هواه. وقبل الانقلاب بأسبوع كنت مساء أحد الأيام أزور إدارة الجريدة فقال لي الأستاذ فنصة: إنك بعد أسبوع ستتولى منصباً رفيعاً ربما كان رئاسة الحكومة. فاستغربت قوله. فسألته أن يفصح لي عن تفصيل ما يعني، فأوشك أن يقول شيئاً ولكنه تمالك وسكت. وقد جاءني بعد منتصف ليل الانقلاب. ثم جاءني في صباح يومه فذكرني بما قاله قبل أسبوع. وقال إن حسني الزعيم سيؤلف حكومة مديرين لا وزراء وسيعهد لي برئاستها. وهذا ما كان أراده مما قاله لي قبل حين.

ولندع جانباً أقوال نذير فليس لها أدنى أهمية في أسباب انقلاب الزعيم ولا فيما جرى بعد

الانقلاب. ولنأخذ ما قاله (مايلز كوبلاند) في كتابه (لعبة الأمم) وهو: «كان انقلاب حسني الزعيم يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ من إعدادنا وتخطيطنا...» ولنأخذ كذلك اعتقاد كثيرين من رجالات سورية من أهل الرأي والفكر من أن الانقلاب كان فعلاً من عمل الأميركان لتوقيع اتفاقية نقل بترول السعودية إلى البحر الأبيض في أحد موانىء لبنان. فالسعودية كانت اتفقت مع شركة أميركية فأعطتها امتياز استخراج البترول على أن يصب في ميناء لبناني. وكان لا بد بعد مرور خطه من السعودية من أن يمر بالأردن وسورية ولبنان، وكان الاتفاق قد تم مع الأردن ولبنان ما عدا سورية. والاندفاع الوطني ولا سيما في مجلس النواب كان شديداً في سورية، فتأخر تنفيذ الاتفاق وإيصال الخط إلى البحر.

هذه هي الأسباب التي شاعت وتداولتها الألسنة. ولكن قد غابت عن الأذهان ظواهر لا بد من الوقوف عندها لإمكان الاهتداء إلى حقيقة الانقلاب وأسبابه. أول تلك الظواهر أن حسني الزعيم لم يكن بالرجل الشجاع. وإنما كان في حقيقة جوهره جباناً بكل معنى الكلمة. ولعل الدليل على ذلك يظهر مما كان يتظاهر به من الجرأة والبطش والإقدام حتى إذا صمد أمامه من هدده بالقوة همد وتراجع وقبل عكس ما هدد بطلبه. وقد رأيت منه هذا المظهر في كثير من المواقف. حسبي أن أذكر منها أنه جاء يوماً إلى مقر رئاسة الوزراء صائحاً بأعلى صوته وهو يصعد الدرج: إن القانون المدني لا بد من أن يصدر وإلا فالرصاص جزاء المعارض. ولكنه لما كرر هذا القول وهو يرأس المجلس، وكان الأمير عادل أرسلان جالساً إلى يمينه وكان يعارض إصدار القانون أمسك بيد الزعيم وصاح في وجهه: «لا يا حسني بك لست أنا بالرجل الذي يهدد بهذا القول» فسكت الزعيم ولم يفتح فاه. وفي اليوم التالي دعاني إلى الأركان فذهبت فإذا بحماسته للقانون هامدة، وإذا به راضخاً لرأي الأمير عادل، يطلب مني قبول اقتراح الأمير بالعدول عن القانون أو إحالة مشروعه إلى لجنة من مصطفى برمده وشاكر الحنبلي وغيرهما. وكنت على يقين من أن الرجلين على غير استعداد لقبول المشروع لا واقعاً ولا علماً. فأبديت له رأيي. وربما عدت إلى هذا الموضوع فيما بعد حين البحث في النهضة التشريعية، لأني رويت الآن ما جرى بين الزعيم والأمير عادل للدلالة على أن شجاعة حسني الزعيم كانت تظاهراً، لأن الشجاع الحقيقي لا يفاخر بشجاعته ولا هو يبديها في كل مواقفه بمناسبة وبغير مناسبة. والوقائع التي رأيتها ودلتني على حقيقة نفسية الرجل كثيرة اكتفيت منها بما ذكرت.

وظاهرة أخرى في الانقلاب، هي أن الجيش كله كان من أقوى أنصار الانقلاب بكل ضباطه بلا استثناء تقريباً. والذين عملوا له كانوا كثيرين جداً مع أن الانقلابات العسكرية

كلها كما رأيناها في سورية وغيرها من الأقطار العربية وغير العربية يتولاها ضابط يتعاون مع عدة ضباط، فإذا قاموا بجندهم بالانقلاب واستولوا على الإذاعة تركوا رفاقهم الضباط الآخرين أمام الأمر الواقع فقبلوا به. أما انقلاب الثلاثين من آذار (مارس) الذي تولى الزعيم قيادته فكان الجيش كله مشتركاً فيه. ولما التقيت في الأركان بالضباط، وكنت أعرف الكثيرين منهم، على اختلاف رتبهم، قالوا لي: «كفانا ذلاً ما سمعناه عن انكسارنا في فلسطين مع أن الذنب كله يقع على المدنيين الذين تولوا إدارة الجيش، ولم يكفنا ذلك حتى سمعنا اتهامنا بالسرقة فكان كبيرنا وصغيرنا على السواء لا يجرؤ على السير في الشوارع وإلا لحق به الصبية وصاحوا: سمنة سمنة». لما سمعت هذه الأقوال في الأركان وفي غير الأركان في لقائي ببعض أصدقائي ومعارفي من ضباط الجيش، وهم من عائلات معروفة كالأتاسيين وبني رسلان من حمص، أدركت خطأ التشهير بدعوى غش متعهد السمن وإلصاق التهمة بالضباط، وحملة بعض النواب على الجيش في حرب فلسطين. حتى أن وزير الدفاع الذي استقال من منصبه بعد أربعة أيام من إعلان الحرب تكلم في تبرير استقالته بالحملة على قادة الجيش بأنهم قد عمدوا إلى «تنفيذ ما يهدد سلامة البلاد».

إن لهذه الظاهرة دلالة بارزة على ما ينفي اشتراك الولايات المتحدة في انقلاب حسني الزعيم، وإن كانت لا تنفي اتصاله بها. ثم إن (مايلز كوبلاند) قد ذكر في كتابه أن الولايات المتحدة كانت تريد لسورية حكماً ديموقراطياً قائماً على الإرادة الشعبية، لأنها قد لاحظت أن الإدارة الحكومية فيها تنذر بثورة شعبية. وربما كانت هذه الملاحظة في محلها لأن التظاهرات كانت فعلاً تتوالى في كل المحافظات، وكان الهجوم فيها على شخص القوتلي ظاهراً. ومن هنا ندرك سبب تولية الجيش حفظ الأمن داخلياً. ولكن الانقلاب العسكري كان أبعد ما يكون عن ديموقراطية الحكم. والواقع أن الجيش لما تولى قيادة الأمن الداخلي، رأى ضعف الإدارة المدنية في الحكم. وهو في قيامه بهذه المهمة قد ابتعد عن وظيفته الأساسية وانقلب إلى شرطة داخلية.

ولكن انقلاب حسني الزعيم لم يدم إلا أربعة أشهر ثار بعدها رفاقه عليه وقتلوه، وتوالت الانقلابات العسكرية بعدئذ، فهل كانت الولايات المتحدة على صلة بها أيضاً، أم أنها اكتفت بانقلاب حسني الزعيم...؟

إني في كل الوقائع التي أوردتها أردت أن أؤكد ما قلته في مطلع البحث من أني ما زلت أجهل أسباب انقلاب حسني الزعيم لأنها ما زالت مجهولة إلى اليوم، وما يقال ويروى عنها ليست إلا آراء شخصية أو استنتاجات من بعض الوقائع. ولعل من الفائدة أن أروي

تكراراً ما سمعته من كثير من الضباط، ومنهم من كان في موقع القيادة، وكان من الأركان، عن أسباب الانقلاب، وأسباب اتفاقهم، بل اتفاق الجيش عليه مع حسني الزعيم، فلم أسمع منهم سوى ثورتهم على اتهامهم بالسرقة بالسمنة والحملة عليهم بالتقصير في حرب فلسطين، وأتساءل هل تكمن أسباب الانقلاب فيما ذكره الضباط، أو أن حسني الزعيم استغل هذه الفكرة عندهم واستطاع أن يحملهم على الانقلاب خصوصاً أنه كان يشعر أن الفكرة متجهة ضده في الإدارة وفي القضاء العسكري.

أما وقوع الانقلاب بترتيب من الولايات المتحدة فلم يكن موضع البحث في تلك الأيام.

وقع هذا الانقلاب في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٤٩. وقد وصل خبره إلى المحافظات، ولا سيما حلب، متأخراً لأن الإذاعة السورية كانت بدائية. وفي يوم الانقلاب كان التجول ممنوعاً في دمشق. وقد ألقت الطائرات العسكرية بلاغات بوقوع الانقلاب وأوامره واعتقال الرئيسين القوتلي والعظم. وفي اليوم التالي جاء الموظفون إلى دوائرهم في الميعاد المعين دون أن يتأخر أحدهم لحظة عملاً بتوجيهات الانقلاب. والغريب الغريب الذي لاحظته أن الناس كلهم كانوا مسرورين من الانقلاب. وكان البشر يبدو على وجوههم. وكان الزعماء البارزون يؤيدونه. وكان كثيرون منهم (محسوبين) على القوتلي. وقد أكد حقيقة ما أقول نواب تكلموا في المجلس سنة ١٩٥٤ على مسمع مني. وقد جاءني في اليوم الثاني من الانقلاب وهو اليوم الأول من دوام الموظفين بعد وقوعه، رئيس ديوان الوزارة رشدي الحكيم، وكان أديباً واسع الاطلاع، فكان مما قاله أن الناس يغفرون الخطأ ولا يغفرون الخطيئة. وأشار إلى سوء الإدارة وتزوير الانتخابات علناً بلا خشية.

وقد دهشت لنسيان الناس ما حققه القوتلي لأمته، بحسن سياسته وثبات جنانه، من الاستقلال الكامل بجلاء الجيوش الأجنبية عن بلدهم بعد أن أسس لهم عهد الاستقلال سنة ١٩٤٣. نعم كيف نسوا هذه الحقيقة ببعض أخطاء الإدارة وتزييف انتخابات ١٩٤٧ ليضمن نجاح أناس لا يشك أحد في سابق جهادهم أو عملهم الوطني أمداً طويلاً كصبري العسلي ولطفي الحفار وغيرهما...؟ لقد نسي الناس هذه الحقائق حتى صاروا يقولون إنه لا فضل للرجل في شيء مما تحقق في عهده وإنما الفضل كله يرجع إلى الإنكليز الذين طردوا الفرنسيين، مع أن الإنكليز لم يكونوا ضد التعاقد بالمعاهدة لأن مصلحتهم في مصر والعراق كانت مبنية على ذلك.

لم يظهر من النواب في اجتماع أو اجتماعين عقدوهما للنظر في موقفهم من الانقلاب ما يصح أن يعد احتجاجاً عليه أو رفضاً له سوى كلمة بسيطة كان نطق بها لطفي الحفار.

ولكن رشدي الكيخيا كان جريئاً في رفضه. ومنذ اليوم الأول جهر بوجود دولة أجنبية تقف وراءه. وقد حاول الزعيم أن يسترضيه ويسترضي صاحبه ناظم القدسي فرفضا، فأمرهما بالإقامة الجبرية في دارهما. وكان موقف فارس الخوري ضعيفاً جداً. وكان المفروض، كما فعل هريو في فرنسة لما تولى الماريشال بيتان الحكم، أن يوجه رسالة إلى الزعيم ينتقد فيها انقلابه ويعلن تمسكه بالحياة الدستورية القائمة. ولكنه لم يفعل. وكان مع الأسف يشترك في حفلات الزعيم بحضوره.

وقد ظهر بعدئذ أن حوالى ثمانين نائباً قالوا بالتعاون مع صاحب الانقلاب على أساس الأمر الواقع. وكانوا من مختلف الأحزاب والاتجاهات.

كنت منذ اليوم الأول من الانقلاب أذهب في اليوم الواحد مراراً إلى الأركان بدعوة من الزعيم، وكان كبير الثقة بي.

وقد لاحظت باجتماعاتي به عدم ثباته في آرائه. فكثيراً ما كان ينتقل من الرأي إلى نقيضه. كان كلما ذُكر أحمد الشراباتي وزير الدفاع حمل عليه بعنف متهماً إياه بإضعاف الجيش بعدم شراء كل الأدوات التي رأت فرنسة أن تتركها لجيش الشرق الذي تسلمته سورية واتخذته جيشها الوطني. وكانت الأسعار زهيدة. وكانت تلك الأدوات على قدمها لا تترك الجيش بلا سلاح على الأقل إلى أن تعوض بالأسلحة الحديثة شراء على التدريج. ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك، إلى أن دخلنا حرب فلسطين بلا أعتدة حتى اضطررنا إلى شراء الرصاصة الواحدة بخمسة قروش على مختلف أنواع الرصاص غير المتناسقة، وكان منه ما لا ينفع لأنه لم يكن مما ينطلق من سلاحنا. ثم إنه أخرج من الجيش عناصره المدربة على القتال كالأكراد والجراكسة بحجة التعريب. وكان يصيح أن الشراباتي لو لم يكن في مصر يوم الانقلاب للاشتراك في مؤتمر هندسي لكان يجب إلقاء القبض عليه وإعدامه في ساحة المرجة، وكان ذلك أقل ما يجزى به. ثم يعود إلى هياجه بسبب احتقاره من خالد العظم وزير الدفاع.

وفي أحد الأيام ذهبت إلى الأركان فوجدت جمعاً في مكتبه يعملون معه على تأليف الوزارة برئاسته. وكان منهم الأمير عادل ارسلان ومعروف الدواليبي وأكرم الحوراني وغيرهم لا أذكرهم الآن.

وبعد أن وزعوا الوزارات عليهم وعلى غيرهم رأى الأمير عادل أن أشترك في الوزارة، فكتب اسمي في القائمة وزيراً للاقتصاد. وكنت على ما رأيت من خلق الزعيم أنه لم يكن جاداً فيما يقول. والصحيح الذي لا شك فيه أن مشروع تأليف الوزارة بالصورة التي رأيتها

كان حسناً وفي مصلحته، لأن بين المختارين للوزارة كان وزراء من كل الأحزاب والمستقلين، ولكن الأصح أن حسني الزعيم كان في حالة نفسية مضطربة، كأنه ينتظر توجيهاً من جهة ما. فلم ينته هذا الاجتماع إلى نتيجة إيجابية، مع أن كبار الضباط الذين كانوا في الغرفة المتصلة بغرفته ينتظرون تأليف الوزارة بفارغ الصبر. وأذكر أن العقيد فوزي سلو طلب مني حين جئت الأركان أن أعمل على تأليفها لئلا يظهر الانقلاب في حالة الفوضى عاجزاً عن الحكم.

وعلى ذكر أكرم الحوراني أقول إنه لم يكن على معرفة بحسني الزعيم كما يظن الكثيرون. ولا كان على علم سابق بالانقلاب. وكثيراً ما كان يوسطني لأطلب من الزعيم أموراً ما كان يستطيع أن يحدثه عنها. وكان قَبِل أن يعمل مديراً للمطبوعات واتخذ غرفة مجاورة لغرفة الزعيم. وكان فيضي الأتاسي يعمل كذلك في إدارة المطبوعات أيضاً، وكان مكتبه في الغرفة التي كان فيها الحوراني. ولكن وظائفهما كانت صورية. فالإدارة في الأركان في الأيام الأولى للانقلاب كانت فوضى بالمعنى التام للكلمة. وكان نذير فنصة يغدو ويروح في الأركان ويراه الناس صاحب توجيه في حركات الزعيم على ضعف منزلته عند الناس.

وفي أحد الأيام دعاني فيضي الأتاسي لمقابلته في الخارجية. فعلمت أن الزعيم كلفه تأليف الوزارة. فاستغربت الخبر. ولما ذهبت إليه في الموعد المضروب رأيت حسن جبارة خارجاً فسألته عن الأمر فأجابني بأن ليس ثمة شيء جدي. ولما دخلت على الأتاسي علمت أن التكليف لم يكن على وجه قطعي. فأدركت دلالة قول حسن جبارة.

وقد دعاني يوماً إلى الأركان وقال إن رأيه قد استقر على تأليف وزارة من عدد قليل وطلب أن أشترك فيها، وكان عنده الأمير عادل أرسلان فأيد طلب الزعيم. فقبلت لعلي أستفيد من هذه الفرصة في إصدار قوانين النهضة المرجوة في التشريع. وتباحثنا في المسيحي الذي يجب اختياره للوزارة فاقترحت اختيار أستاذنا عزت صقال، فقبل به الزعيم فوراً. وكنت أعرف أن فيضي الأتاسي سيشترك في الوزارة. ثم انصرفت من الأركان إلى وزارة العدل. ولما صدر مرسوم تأليفها سمعت اسم الأستاذ فتح الله صقال فاستغربت اختياره لأن اسمه لم يكن وارداً بين أسماء المختارين للوزارة. ولما سألت الزعيم عن سبب اختياره قال إنه اتصل بالأستاذ عزت صقال وعرض عليه الوزارة فاعتذر من عدم قبولها بسبب مرضه واضطراره إلى السفر إلى أوروبا للمعالجة. وكان الأمير عادل حاضراً آنئذ فاقترح عليه أن يأخذ أخاه فتح الله الذي كان تعرف به في باريس قبل حين لما كان يمثل

سورية في أحد المؤتمرات لأنه كان على معرفة بآل الحمصي منذ العهد العثماني فعرفوه بصهرهم الأستاذ فتح الله. ولما اتصل به الزعيم قبل فوراً. واتصل بي فيضي الأتاسي واستغرب اختياره للمعارف لأن الاتفاق كان على أن يتولى الخارجية، فإذا لم يعدل مرسوم تأليف الوزارة بما جرى عليه الاتفاق فهو يعتذر من عدم القبول. وكان هذا التعديل عسيراً جداً لأن الأمير عادل أرسلان الذي اختير للخارجية ونيابة الرئاسة كان هو الركن الأقوى في وزارة الزعيم. واتصلت بفيضي الأتاسي ورجوت منه القبول لا سيما وأن ثقافته الواسعة تؤهله للمعارف، فأصر على الخارجية دون غيرها، ولما تعذر تنفيذ طلبه كرر اعتذاره بعدم القبول فاختير خليل مردم بك بدلاً عنه. وكان حسن جبارة قد اختير للمالية مع أن الزعيم كان قد اعتقله في اليوم الأول من الانقلاب. وكانت تربطني به معرفة وثيقة فسعيت للإفراج عنه كما كنت سعيت للإفراج عن محسن البرازي. فلما سمعت باختياره للمالية استغربت موقف الزعيم منه في حالتين متناقضتين. ومع أن الزعيم قد أحسن اختياره للمالية لكفاءته فقد سألته عما دعا إلى اعتقاله قبلاً، فأجابني بأن رفاقه من ضباط الانقلاب أصروا على الاعتقال لأنه كان يتشدد معهم في تطبيق الموازنة وخاصة في توفير مخصصات ترفيعهم.

وعلى النحو المتقدم تم تأليف الوزارة. وكنت مختاراً للأشغال العامة أيضاً بالإضافة إلى العدل. ولكن انصرافي إلى تهيئة القوانين التي رأيت الفرصة سانحة لإصدارها لم يدع لي فرصة العمل في الأشغال العامة. واعتقادي أنه يصعب جداً على الوزير أن يعمل في وزارتين، ولا سيما إذا كانت الصلة بينهما معدومة. على أني رأيت الأستاذ فتح الله صقال منذ اشتراكه في الوزارة بعيداً جداً عن قضايا الاقتصاد، فرأيت من الصواب أن أترك له الأشغال العامة على أن يتولى حسن جبارة الاقتصاد مع المالية. وهو على كفاءة ممتازة لكلتا الوزارتين. وقد كلمت الزعيم في الأمر فوافق فوراً فصدر المرسوم بالتعديل كما اقترحت. وكان معنا في الوزارة السيد نوري إيبش وزيراً للزراعة، وهو على ما رأيت من سيرته وأدبه ورأيه في المناقشة من خيار الناس.

تأليف الوزارة

تألفت الوزارة بالصورة المتقدمة في ١٩٤٩/٤/١٦ بعد سبعة عشر يوماً من الانقلاب. وكان حسني الزعيم قبل تأليفها أصدر عدة مراسيم تشريعية بلا ضرورة كإدارة الوزارات من أمنائها العامين واجتماعهم برئاستي بدلاً من الوزراء ومجلسهم، ولكني لم أدع هذا المجلس مرة واحدة لعدم قناعتي بصلاح الحكم بواسطته. فقد كان من رأيي تأليف حكومة

تعمل على وضع الدستور بقصد صلاح الحكومة حتى يأخذ الانقلاب ما دام قد وقع طابعاً قومياً. لا سيما وأن ثمانين نائباً كانوا رأوا إمكان التعاون مع زعيم الانقلاب. وكنت أنا الذي وجهته هذا التوجيه الذي رأيته صحيحاً. ولم أرَ بأساً في تأليف لجنة أولية تتولى وضع مشروع الدستور ثم تعرضه على الوزارة فترى رأيها فيه وتعمل على إقراره بالاستفتاء العام، لأن الوقت كان لا يتسع للإطالة في وضع الدستور من جمعية تأسيسية منتخبة لئلا يمتد عهد الانقلاب ويطول أمد الفوضى التي أخذت تحيط بالانقلاب، أو بزعيمه على الأصح، فأخذ يصدر غرائب القرارات كتأليف مكتب للمظالم ولجنة تحقيق فيما سماه بسوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع بقصد الانتقام من القوتلي وأعوانه بواسطة خصومهم. وقد أخذ حسني الزعيم برأيي في تأليف لجنة الدستور بعد أن أصدر مرسوماً بحل مجلس النواب، وكانت اللجنة مؤلفة مني رئيساً ومن حسن الزين رئيس الغرفة في النقض وجورج جبارة المستشار في النقض وسامي الميداني عميد كلية الحقوق وعبد الجواد السرميني رئيس محكمة البداية والدكتور عبد الوهاب حومد من أساتذة كلية الحقوق، وكلهم بلا جدال كانوا من أرباب الكفاءة الممتازة في القانون.

انصرفت إلى العمل في لجنة الدستور وفي اللجان التي كنت أرأسها لوضع القوانين الحديثة ولا سيما القانون المدني. وكنت في الواقع مرهقاً في جهدي لا أعود إلى سكني في فندق أمية قبل منتصف الليل.

ورغم استمرار العمل في تلك اللجان، ورغم قيام الوزارة بأعمالها ورغم السعي الدؤوب لإنهاء الدستور الجديد في أقرب وقت مستطاع، كان زعيم الانقلاب محاطاً بشرذمة من الناس لم تكن منزلتهم الاجتماعية تساعدهم على توجيهه فكان يتصل بواسطتهم بهذا وذاك من رجالنا البارزين ويرسلهم إلى الدول العربية، أو يذهب هو نفسه إليها دون علم الوزارة، فساد الاضطراب في الإدارة الحكومية وأخذ الانقلاب ينحط يوماً بعد يوم إلى أن أصبح موضع الهزء بين الناس.

قوانين وزارية

أصدرت الوزارة عدة قوانين مهمة جداً كانت البلاد في أشد الحاجة إليها في كل نواحي حياتها. فقد عرض حسن جبارة قانوناً جديداً لتقاعد الموظفين بدلاً من القانون القديم الذي أصبح قاصراً عن تحقيق الغاية منه. ولما تلاه في مجلس الوزراء رأيت فيه تحديد سن التقاعد بستين عاماً مع جواز التمديد إلى الخامسة والستين عاماً بعد عام. وكان هذا الحكم يسري على القضاة أيضاً. فلذلك كنت ألاحظ تردد القضاة على النافذين في الإدارة(من وزارة

العدل ورئاسة الحكم) للتمديد في كل سنة. كما أن قضاة الشرع إذا مدد لهم كان التمديد مدى حياتهم لا إلى الخامسة والستين عاماً بعد عام، فكان منهم من أوشك أن يقارب المئة كالشيخ الأسطواني مثلاً. أما من جاوز السبعين فكانوا كثيرين. وقد لقيني مرة أحد قضاة الشرع وهو الشيخ العلواني رحمه الله، فسألته عن موعد ترفيعه، لأني لم أجد اسمه في جداول الترفيع التي كانت تعرض عليّ، وكان لقضاة الشرع وضع مستقل عن غيرهم من القضاة المدنيين، لاختلاف تعيينهم عنهم، فأجابني بأن قاضي الشرع ينتظر لترفيعه موت من هو أعلى منه من زملائه حتى تفرغ درجة يمكن ترفيعه إليها. فعلمت آنئذ غرابة هذا الوضع من التمديد، فلما عرض حسن جبارة القانون الجديد طلبت استثناء القضاة من جواز التمديد، وشرحت الأسباب للمجلس، فقبل مجلس الوزراء رأيي، واستصدرت مرسوماً بإحالة عدد كبير من قضاة الشرع وغيرهم على التقاعد. وجاءني في اليوم التالي وفد من قضاة الشرع الباقين للشكر، ولكن الذين أحيلوا على التقاعد حملوا عليّ، رحمهم الله فقد لاقوا ربهم بعد أمد قليل.

كما أصدر مجلس الوزراء القانون المدني، فنهض بالتشريع المدني نهضة جبارة، وأصدر كذلك قانون العقوبات وقانون التجارة وكلاهما في غاية الأهمية، خاصة وأن قانون التجارة قد عمل على تنظيم الشركات التجارية ولا سيما الشركات المغفلة (أو ما يسمى بالمساهمة في مصر). وبهذه القوانين أقمنا وحدة تشريعية بيننا وبين مصر ولبنان. وأهم من كل ذلك اجتماعياً أن المجلس أصدر قانوناً بإلغاء الأوقاف الذرية وقانوناً آخر بإلغاء التولية في الأوقاف الخيرية. وكان إصدار هذه القوانين الخمسة باقتراحي وموضوعة من لجان كنت أرأسها فعلاً. ومع أني شعرت براحة في ضميري لما استطعت تحقيقه في وقت قليل من عمل جبار بفضل الانقلاب ورغبة زعيمه في الإصلاح (وهذا ما أرى من الحق أن أعترف به للرجل) إلا أنني صرت هدفاً لسهام النقد من تجار الدين ومن الذين اتخذوا الفقه الإسلامي وشرح مجلة الأحكام العدلية وسيلة للاتجار.

وسأعود إلى الكلام في فصل خاص من هذه المذكرات في النهضة التشريعية التي تحققت فعلاً ليرى رجال القانون اليوم الفرق بين حاضرهم الذين نشأوا عليه والماضي الذي كان سائداً.

على أن فاجعة الفواجع في التشريع الذي أصدره المجلس كان القانون الذي وضعه حسن جبارة بالسماح لوزارة المالية بكفالة الشركات الصناعية المساهمة السورية لدى كل بيوت المال على القروض التي تعقدها لتسديد نفقات تأسيسها الأولية أو للتمكن من متابعة الاستثمار.

هذا هو القانون الذي صدر برقم /١٣٩/ في ١٨ حزيران ١٩٤٩ وكان الغرض الصحيح منه إعطاء مبالغ طائلة لتاجر مفلس قانوناً هو الحاج وهبي الحريري الذي كان نذير فنصة يعمل عنده. وقد زرت حسن جبارة بعد ظهر اليوم التالي وسألته عن هذا القانون، وعن غرابته، وهو الحريص حرصاً شديداً على الأموال العامة. وكانت بيني وبينه صداقة فلا يخفي عني شيئاً، فقلت له إن الغاية منه مساعدة الحاج وهبي الحريري، فأجابني بأن الشركة التي اشتهرت بالخماسية ستستفيد منه كذلك، وما كنت أعرف آنئذ وضع الحاج وهبي. وقد بدا التأثر على حسن جبارة لتفريطه بالأموال العامة خلافاً لعادته. ولكنه قال لي إن الزعيم هو الذي طلب مساعدة الحاج وهبي بإعطائه ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ليرة، وإنه ألح عليه في الطلب، فلم يجد بداً من وضع هذا القانون ولا ضير من الضمانات التي أوردها فيه للمحافظة على أموال الدولة. ثم أضاف إلى قوله أنه يشعر بضعف شديد للذين يساعدون من نزحوا مثله من اللواء السليب. وحسني الزعيم واحد من هؤلاء المساعدين، إن لم يكن أكبرهم. وبهذا القانون قبض الحاج وهبي عدة ملايين لم يسدد منها قرشاً واحداً. وأما الشركة الخماسية فقد سددت كل ما أخذته بعد مدة وجيزة إذا صح أنها استفادت من القانون.

لا شك في أن نذير فنصة قد استفاد من هذا القرض. والزعيم لم يعمل على إصدار هذا القانون إلا بإصرار عديله نذير. ولا أدري إن كان هو أيضاً قد استفاد منه.

والواقع أن حسني الزعيم كان معروفاً في جيش الشرق وهو ضابط فيه، بطول اليد. وقد عزلوه وحاكموه، وكان مدة محاكمته موقوفاً في سجن دمشق، ودامت موقوفيته سبعة عشر شهراً. ولا أعرف الجرم الذي كان منسوباً إليه، وكل ما أعرفه أن النيابة العامة ترافعت ضده بقسوة متناهية طاعنة في سلوكه الوظيفي وفي أخلاقه. فحكمت عليه المحكمة بالأشغال الشاقة عشر سنوات. وكان يعزو أسباب محاكمته إلى أنه حارب الديغولية عند دخولها سورية، وهو في جيش الشرق، ولكنه لم يكن صادقاً في قوله لأن كل الذين اشتركوا في الحرب ظلوا في الجيش وفي وظائفهم وأصابهم الترفيع في رتبتهم، كاللواء كارامانوكيان الذي صارت له شهرة واسعة في المدفعية. واعتقادي أن الحكم بتلك العقوبة الشديدة عليه تدل على ارتكابه جرائم مالية جنائية أو ما هو في منزلتها. ولولا أن المحكمة كانت فرنسية عسكرية ولولا انسحابها من سورية بالجلاء لما عرفنا كيف خرج من السجن. ولا أدري كيف عاد إلى الجيش السوري بعد الجلاء. إلا أنه ظل كما كان في العهد الفرنسي، مدمناً على القمار.

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء قال حسن جبارة بوصفه وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني إن الخزانة العامة في عجز من العملات النادرة. وخط البترول العراقي هو موردها الوحيد منها، فيجب تصديق خط البترول المعروف باسم التابلاين بعد الاتفاق عليه مع السعودية صاحبة البترول وبعد إقرار مروره من الأردن ومن لبنان. فلا معنى لعدم إقرار مروره من الأرض السورية. وليس في الاتفاق على مروره فيها ما يمس سيادة الدولة، لا سيما وأن الاستفادة منه كبيرة في الحصول على القطع النادر. وأطال حسن جبارة القول في هذا الموضوع. وهو موثوق بنزاهته وكفاءته. فقال إنه يترك الأمر لنا ولا يتدخل فيه: إذا رأينا الفائدة في إقراره أقررناه وإلا رفضناه، فتركنا الأمر من الناحية الوطنية للأمير عادل أرسلان وانتظرنا رأيه. فقال بعد تفكير إنه لم ير قبلاً في إقرار مرور الخط من سورية ما يضر بسيادتنا ولا يرى الآن شيئاً من ذلك. وإنه بعد سماع بيانات وزير المالية والاقتصاد يرى ما يوجب تصديقه. وقد أخذنا برأيه لأننا في الواقع لم نجد في إقرار المشروع أي ضرر قومي، وأما الفائدة الاقتصادية منه فظاهرة. وفي جلسة تالية حضر محاميا الشركة حبيب أبو شهلا في لبنان ونعيم الأنطاكي في سورية فأقررنا بحضورهما في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٤٩ قانونين أحدهما برقم /١٤٠/ والآخر برقم /١٤١/ بتصديق الاتفاق المتعلق بمد أنابيب مرور النفط من سورية، وهو الذي عقده حسن جبارة باسم سورية مع شركة (المصافي البحرية المحدودة).

من هذا الذي جرى بحضوري لم أر لحسني الزعيم أي تأثير في إقرار ذلك الاتفاق حتى يُقال إن الولايات المتحدة هي التي دفعته إلى الانقلاب بقصد إقراره.

وفي إحدى الجلسات كذلك افتتح حسني الزعيم جلسة مجلس الوزراء بأن المطلوب منه الاجتماع برئيس وزراء إسرائيل أو وزير خارجيتها، وسألنا الرأي في هذا الطلب. وكان هادئاً جداً في عرض الأمر والسؤال عنه، فأجاب فوراً الأمير عادل بكل هدوء كذلك إن الاجتماع مبدئياً مما لا يضر، ولكن يخشى أن تفسره إسرائيل باعترافنا بها فيري من الأسلم عدم قبوله. وعلق على كلامه خليل مردم بك وزير المعارف بالتأييد، فقال الزعيم إنه يأخذ بهذا الرأي، وطوى هذه القضية ولم يفتح موضوعها بعدئذ. ولا أدري لماذا أثار الأمير هذه المسألة في المقالات الخمس التي نشرها في جريدة الحياة التي تصدر في بيروت وعرضها مجسمة جداً ونسب لنفسه الحؤول دون إقرارها وقال إن وزيراً أيد الزعيم فيها دون تسميته. مع أن الزعيم عرض سؤالاً تاركاً أمر البت فيه للمجلس فكان الأمير أول من رد عليه بالصورة التي ذكرتها فأخذ الرجل برأيه كما أخذنا به كذلك. ولم يطل البحث في الموضوع أكثر من دقائق معدودة. والوزير الوحيد الذي قال الأمير عادل إنه دعم رأي

الزعيم في قبول التلاقي بممثل إسرائيل كان الأستاذ فتح الله صقال فكان مما قاله رداً على الأمير «إن في القانون يا أمير قاعدة تقول بدولة الواقع» وقد أراد من قوله أن ليس في الاجتماع ما يفسر بالاعتراف.

ما كاد الانقلاب يقع في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٤٩ حتى جاء جمال بابان من وزراء العراق والتقى بالزعيم. ثم جاء بعد بضعة أيام نوري السعيد واجتمع بالزعيم سراً. ولم تكن الوزارة مؤلفة بعد. ولا أدري شيئاً عما جرى في الاجتماعين وإن كان من البديهي جذب سورية إلى الجبهة العراقية بدلاً من الجبهة السعودية ـ المصرية لأن سورية ولبنان كانت في هذه الجبهة، والخصام كان شديداً بين آل سعود والهاشميين. فلما تألفت الوزارة تقرر إيفاد الأمير عادل أرسلان وصبري العسلي إلى بغداد رداً لزيارة نوري السعيد. وأصدرنا مرسوماً برقم /٥٢/ مؤرخاً في ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ باعتبار الأمير عادل وصبري العسلي موفدين بمهمة رسمية من ٢ أيار (مايو) إلى ٧ أيار (مايو) ١٩٤٩ على أن يكون صبري العسلي في هذه المهمة برتبة وزير.

ويبدو أن هذه الرحلة لم تسفر عن أية نتيجة ولكنها باشتراك صبري العسلي فيها دلت على بدء تقارب الحزب الوطني من حسني الزعيم، وباعتقادي أن نوري السعيد، وكان معروفاً بالذكاء المفرط، رأى من سذاجة الزعيم ما لا يفيد الاتفاق معه. خصوصاً وأن نوري السعيد كان ممسكاً لا يفرط بالأموال العامة بلا حساب كما كان الملك عبد العزيز آل سعود، وإنما كان يدفع للذين عملوا في الساحة الوطنية وضاقت بهم الحال راتباً شهرياً لا يتجاوز راتب وزير، وللهيئات الوطنية التي كانت تعمل في أوروبا كالهيئة التي كان يرأسها الأمير شكيب أرسلان، على ما ظهر يقيناً في محاكمات المهداوي في بغداد بعد انقلاب ١٩٥٨ وإطاحة الحكم الملكي وقتل نوري السعيد.

على أني لا أستبعد كذلك أن نوري السعيد قد رأى اضطراب حسني الزعيم وتردده في اختيار الجهة التي ينحاز إليها من الجبهتين المتصارعتين. وكنت في أوائل عهد انقلاب الزعيم ألاحظ خوفه من هجوم الأردن على سورية، وفي أكثر من مرة سألني عما إذا كان الأردن يقدم على ذلك لأنه كان يخشى ضعف الجيش السوري أمام الجيش الأردني، خصوصاً وأن الأردن كان مدعوماً من الإنكليز بالمعاهدة وكان جيشه بقيادة ضابط بريطاني.

إلى جانب كل ما تقدم من جدية قرارات مجلس الوزراء وأهمية موضوعاتها، وما تركه انقلاب الزعيم من الأثر في الجبهتين العربيتين المتصارعتين وغيرهما من الدول المجاورة، كان الزعيم يحيط نفسه برجال مشبوه فيهم أو من ذوي المنزلة المتواضعة (إن لم نقل الوضيعة)

ويعمل برأيهم أو يوفدهم بمهمات خطيرة وهم يرون في هذه المهمات ما يساعدهم على طلب المال، وقد قال لي يوماً واحد منهم، وكنت قد تركت الوزارة، إنه لما أوفده الزعيم إلى مصر ولم يعطه المسؤولون شيئاً مما كان يأمل من المال طلب ذلك من المحيطين بالملك فأنعم عليه الملك بوسام، فاستغرب صاحبنا هذا الإنعام وقال كما روى لي حرفياً: أريد (مصاري مصاري) فما لي وللوسام، فأعطوه (أسورة) ذهبية لقرينته. وقد أعاد الزعيم إلى الخدمة مديراً من أعضاء حكومة المديرين، وكانت وزارة سعد الله الجابري الأولى قد عزلته كما عزلت كل المديرين الآخرين والذين كان لهم شأن في عهدهم بتهمة الخيانة العظمى، وأوفد الزعيم ذاك المدير إلى مصر ليأتي بالراقصات والمغنين لإقامة حفلة بمناسبة عيد لملك مصر ثم عينه محافظاً لحلب.

وكانت تلك الحفلة قد بلغت القمة في تنظيمها ووجاهة الذين حضروها وكان منهم عطا الأيوبي فجلس إلى يمين الزعيم بوصفه رئيساً سابقاً للدولة، وفارس الخوري وجلس إلى يساره باعتباره رئيساً سابقاً للوزارة. وقد ظهرت إحدى الراقصات شبه عارية وأخذت ترقص رقصاً شرقياً بمنتهى الخلاعة، وكانت تسمى (... محمد) وقد غاب الآن عني اسمها، فالتفت إليّ فارس الخوري، وكنت إلى جانبه، وكان معروفاً بالنكتة، فقال لي «على هذه الست أن تغير اسمها أو تغير فعلها».

وأخذ كثيرون من أرباب المصالح يتقربون من المحيطين بالزعيم، ولا سيما بعديله نذير فنصة، ويجزلون لهم الهدايا، فصار نذير يدخن أفخر أنواع السيجار الهافاني بدلاً من الأركيلة (الشيشة) التي كان يجود بها عليه من كان في خدمتهم.

ومن مضحكات عهد الانقلاب أولئك الذين اختارهم الزعيم محافظين مكان الذين أقالهم قبل تأليف الحكومة، فقاموا بأعمال لا يتصور العقل غرابتها بما بعثته من الهزء والسخرية، كإقدام أحدهم على وجوب وحدة لون الحصانين اللذين يجران الخيل (الحنطور) ومبادلة حصان إحدى العربات بحصان عربة أخرى تحقيقاً لوحدة اللون من غير النظر إلى فرق القيمة. وقد مضى أسابيع وليس له من عمل سوى وحدة لون خيول العربات (الحناطير). ومثل هذه المضحكات المبكيات كان كثيراً عند محافظين آخرين.

وهذه التصرفات كانت تشيع في سورية كلها على صور مختلفة تخالطها المبالغات المتنوعة بطبيعة الحال، بالإضافة إلى ما يظهر به زعيم الانقلاب من مظاهر مضحكة، فأخذ انقلابه ينهار يوماً بعد يوم حتى وصل إلى الدرك الأسفل.

وفي مساء أحد الأيام، بعد تأليف الوزارة، دعاني حسني الزعيم إلى الأركان وكان مقامه

الرسمي ما زال فيها لأنه لم يتخل عن رئاسة الأركان. فلما دخلت عليه وجدت عنده الأمير عادل أرسلان نائبه ووزير الخارجية، فقال لنا إنه دعانا لنسمع منه خبر ذهابه إلى مصر صباح ذاك اليوم وعودته منها قبل قليل. ثم أفاض في الترحاب الذي لقيه من الملك فاروق لهذه الزيارة. ولم يقل إنه رافقه أحد في هذه الرحلة ولا كيف جرى التمهيد لهذه الزيارة. فاستغربنا الخبر. وهنا بدا التأثر على الأمير عادل فقال له إن هذه الزيارة غريبة جداً من حيث إخفاؤها عن الوزارة، ولا سيما وزير الخارجية، وأضاف إلى قوله مخاطباً الزعيم: ما الذي كان يجري لو وقع لك حادث مفجع في هذه الرحلة بسقوط الطيارة مثلاً وليس لنا علم بها؟ فإياك أن تعود إلى مثلها.

وقد علمنا أن عديله نذير فنصة الذي سماه خلافاً للقانون سكرتيراً خاصاً له من المرتبة الثالثة، وهي مرتبة رفيعة قل من نالها من الموظفين في تلك الأيام، كان قد ذهب إلى مصر قبلاً ثم رافقه في سفره الذي دعانا حين عودته منه، فزاد استغرابنا أضعافاً مضاعفة من هذا التصرف الغريب.

وكان محسن البرازي أمين القصر الجمهوري أقرب المقربين للرئيس القوتلي وقد سماه وزيراً في وزارة خالد العظم ليكون عينه فيها، وهو الذي حال دون تأليف الوزارة برئاسة هاشم الأتاسي ثم برئاسة الأمير عادل أرسلان، وعمل على الإتيان بخالد العظم سفيرنا في باريس ليؤلفها. وقد اعتقله الزعيم يوم الانقلاب الذي وقع في عهد هذه الوزارة. ولكن الزعيم بعد تأليف وزارتنا اقترح علينا في إحدى الجلسات تسمية محسن البرازي سفيراً لنا في مصر. فأدركت فوراً أن تبديلاً خطيراً طرأ على الزعيم في اتجاهه السياسي. أو أنه على الأصح قد مال تماماً إلى خط محور مصر ـ السعودية.

ولقد اقترح بعد حين تسمية إدمون حمصي سفيراً لنا في لندن وعدنان الأتاسي سفيراً في باريس. فاستغربت اقتراح تعيينهما في السفارتين ولم أدرك إلى الآن ما حمله على اختيارهما للمنصبين ولا سيما اختياره إدمون حمصي لسفارة بريطانيا لأنه حسب اعتقادي كان لا يعرفه.

وبعد أن ذهب محسن البرازي إلى مصر وتسلم فيها سفارة سورية، عاد بعد مدة إلى دمشق ومكث فيها مدة قليلة ثم عاد إلى مصر. وفي أثناء وجوده في دمشق دعاني الزعيم إلى الأركان، فلما ذهبت رأيت محسن البرازي وكان بيني وبينه معرفة وثيقة. فسألني الزعيم عن الدستور الذي أرأس الهيئة التي تضعه. فأجبته بأننا على وشك الانتهاء وربما انتهينا منه خلال أسبوع على الأكثر، والحقيقة كانت كذلك في الواقع، ثم طلب مني أن أنظر في المشروع الذي جاء به محسن البرازي فإذا به يشمل طرح استفتاء على الشعب

ويتضمن أربعة أسئلة تنتهي بانتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية. وفي الأسئلة ما يقر الانقلاب ويوجب وضع دستور من مجلس الوزراء على أن يصدق من الشعب باستفتاء مباشر أو من مجلس النواب، وسؤال ثالث بالموافقة على المراسيم التشريعية الصادرة مدة الانقلاب، ورابع بانتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية. فاستغربت هذا المشروع لأن الدستور الذي وضعناه كان منتهياً تقريباً وهو في غاية الجودة والإتقان، فلا معنى لهذا الاستفتاء وإطالة الأمد في وضع الدستور الذي لا أدري كيف يكون.

ولكني رأيت حسني الزعيم متحمساً لمشروع البرازي، وأنا لم أعرف الحديث الذي دار بينهما قبل مجيئي إلى الأركان واجتماعي بهما واطلاعي على المشروع. وأظن أن ميل الزعيم كان متأتياً من علاقة محسن البرازي بمصر التي انحاز الزعيم إلى محورها مع السعودية، واعتقاده بصلة ذاك المشروع بهذا المحور.

وهنا أدركت على اليقين أن محسن البرازي هو الذي سيؤلف الوزارة بعد انتخاب الزعيم رئيساً للجمهورية.

عرض الزعيم مشروع محسن البرازي على مجلس الوزراء، وحصل على موافقته بسهولة وأصدره بمرسوم، وكان الزعيم نفسه وزيراً للداخلية فتمت الموافقة على الأسئلة الأربعة في المشروع وانتخاب الزعيم رئيساً للجمهورية بسهولة لقيام الأحكام العرفية منذ حرب فلسطين. ورتبت الأرقام ترتيباً من قبل بعض الموظفين. وأصدر مجلس الوزراء قرارين في ٢٦ حزيران (يونيو) أحدهما بالموافقة على أسئلة الاستفتاء وانتخاب حسني الزعيم رئيساً للجمهورية، والآخر بإعلان هذا الانتخاب، واكتسب الرجل بذلك صفة رئيس الدولة.

وقد اتخذ الناس هذا الاستفتاء وسيلة للاستهزاء، فإذا سأل أحدهم كيف يجيب عن الاستفتاء وأسئلته قال له رفيقه: (اذهب واكتب نعم نعم نعم نعم حسني الزعيم).

وأنا لم أشترك في هذا الاستفتاء محتجاً بقيد نفوسي في حلب، وأخذت أفكر في الخلاص من الوزارة في عهد هذا الرجل الذي لا يستقر على رأي. ولكنه استدعاني قبل الاستفتاء بيومين أو ثلاثة وسألني عمن أرى أن يختاره للوزارة، ثم قال لي إنه كان يريد من الصميم أن يكلفني تأليفها لولا الظروف الدولية التي ألزمته باختيار محسن البرازي. فأثنيت على البرازي وبينت مزاياه العديدة. ثم طلب مني أن أكون في الوزارة الجديدة يده اليمنى. فشكرت له عاطفته ولم أجد مجالاً للاعتذار، وكان الصدق في كلامه بادياً عليه، ولكني لم أذكر له اسماً للوزارة وقلت له إن الأمر يعود إليه في الذين يختارهم البرازي.

تم الاستفتاء وبالصورة التي ذكرتها. والذي استغربته في دمشق اشتراك عدد كبير من

الزعماء والوجهاء فيه. فمن كان يظن أن عطا الأيوبي وفارس الخوري وزكي الخطيب وغيرهم من الكثيرين من أصحاب المنزلة الرفيعة يهرعون إليه وهم يعلمون أن الغاية منه انتخاب الزعيم رئيساً للجمهورية بعد انهيار زعامته بالانقلاب.

وقد جاء وفد شبه رسمي من مصر للوقوف على سر هذا الاستفتاء ومدى قانونيته. وأذكر منهم الآن توفيق دوس (باشا) وبهي الدين بركات (باشا) وغيرهم. فأحالهم الزعيم إليّ بدلاً من البرازي، وسألني توفيق دوس (باشا) عما إذا كان الاستفتاء الشعبي مقرراً في سورية من قبل، فأجبته بأنه تقرر الآن مجدداً، ثم سألني عن الذين سيشتركون فيه إذن....؟ فأجبته بأنهم أصحاب حق الانتخاب في القانون القديم دون أي تعديل فيه بالزيادة والنقصان. فأجابني آنئذ حرفياً بأن (الإجراء سليم تماماً).

والواقع أن فكرة الاستفتاء الشعبي كانت صادرة عني حين اقترحت وضع الدستور وإعطاء الانقلاب صيغة شرعية بتنظيم أسلوب الحكم وتوسيع الضمان الاجتماعي وحق العمل لإنقاذ الانقلاب من المحيطين به ومن الفوضى التي يتخبط فيها، وقد أخذ البرازي هذه الفكرة في إقرار مشروعه ولكن تطبيقها مع الأسف لم يكن سليماً.

ذهب الزعيم من دار الحكومة في (سرايا المرجة) إلى القصر الجمهوري بموكب رسمي. وكان واقفاً في سيارة مكشوفة لابساً لباساً مدنياً رسمياً وإلى جانبه الأمير عادل أرسلان يليه الوزراء الآخرون بسياراتهم. ولما وصلنا القصر كان واقفاً أمامه عدد من كبار قادة الجيش، فصافحهم الزعيم واحداً واحداً ثم صعدنا إلى قاعة الرئاسة فهنأه الأمير عادل أرسلان وقال إن مهمتنا قد انتهت، وقدم له استقالتنا. وكان محسن البرازي موجوداً. ولما عدت إلى وزارة العدل كنت متعباً فلم أمكث فيها طويلاً فعدت إلى الفندق. وبعد الغداء صعدت إلى غرفتي ونمت ولم أسأل عما جرى في تأليف الوزارة لأني باقٍ فيها وزيراً للعدل.

ثم ذهبت حسب عادتي إلى الوزارة وعملت على تصريف أمورها ووضعت خطة لإكمال نهضة التشريع بقوانين الأصول. ولما عدت إلى الفندق زارني بعض الأصدقاء فأبدوا استغرابهم من عدم اشتراكي في الوزارة التي أذاع الراديو تأليفها في الساعة الثانية بعد الظهر. فوقع عليّ الخبر وقع الصاعقة ليس لأني لم أشترك في الوزارة، فهذا ما كنت أتمناه، بل لذهابي إلى الوزارة بعد الظهر وتصريفي أمورها وأنا مجرد من الصفة الرسمية.

وأخذ القضاة والمحامون في اليوم التالي يفدون إلى فندق أمية لتوديعي والأسف باد عليهم. وقد استغربت الأمر بعد حديث الزعيم معي قبل يومين وبعد أن تصرف محسن البرازي معي هذا التصرف، على ما بيننا من معرفة وثيقة، من دون إعلامي بما كان يبتغيه.

بعد بضعة أيام جاءني عارف الخطيب المدير العام للمصالح العقارية موفداً من محسن البرازي طالباً مني أن أزوره ليبين لي أسباب عدم اختياري للوزارة. وكانت بيني وبين الخطيب صداقة وطيدة. فاعتذرت وقلت إن البرازي قد حقق لي ما كنت أرجوه، وأنا ما زلت أحفظ له كل تجلة ومحبة، فلا داعي الآن للزيارة حتى يبين لي أسباب إقصائي عن الوزارة. فألح الخطيب فيما جاء له بداعي أن البرازي سيطلب مني أن أتولى منصباً كبيراً. فكررت له الاعتذار لعدم رغبتي في المناصب. فاضطرب البرازي من عدم زيارتي إياه وأعاد إيفاد الخطيب للغاية نفسها، فرأيت أن أزوره، فأحسن استقبالي، ورأيت في صدر غرفة الاستقبال صورة كبيرة للزعيم. وقد افتتح حديثه بما كانت عليه الحال الحكومية من الفوضى والاضطراب والتمهيد للاشتراكية أو للشيوعية لولا هذا البطل مشيراً إلى صورة حسني الزعيم. ثم تابع حديثه بالكلام على صداقته لي وبالثناء على خدماتي وقال إن ما حصل قد وقع في آخر لحظة على أساس أن أعود أميناً عاماً لوزارة العدل، لأن هناك من أقنع الزعيم باختيار مصطفى برمده رئيساً للوزارة (وزعم أنه خليل رفعت محافظ حلب). والرجل سيعتذر من عدم القبول على وجه اليقين وعندئذ يكلف البرازي بالرئاسة. وضرورة هذا الأسلوب إبعاد تهمة سبق الاتفاق بين الزعيم والبرازي على الانقلاب. ولكن وقع ما ليس في الحسبان لأن مصطفى برمده اعتذر من عدم قبول رئاسة الوزارة فعلاً ولكنه طلب أن يعاد رئيساً لمحكمة النقض. وبما أنه جاوز الخامسة والستين فقد طلب تعيينه بقانون خاص مدى حياته بمرتبة وزير وبراتبه وتخصيصاته والسيارة وكل ما يخصص للوزراء. ولكنه اشترط عدم اشتراكك في الوزارة لا للعدل ولا لغير العدل. وأنا قلت إن من الخير أن تعود إلى أمانة العدلية العامة لتكون كما كنت وزيرها الحقيقي، فلذلك اخترت للعدلية عالماً زراعياً هو الأمير مصطفى الشهابي. وإني على قناعة تامة بأنك ستقبل الأمانة العامة لأنه سبق لك أن توليت الوزارة ثم رضيت أن تكون أميناً عاماً كما فعل فائز الخوري في الخارجية والأمير مصطفى الشهابي في أمانة رئاسة الوزارة. وقد قلت ذلك لحسني الزعيم فقنع ووقع مراسيم تأليف الوزارة». فلما سمعت هذا القول استغربت هذا العذر. وتولتني الحيرة فيما أرد به وأنا مصمم على الاعتذار. فأجبته بأنكما ما دمتما أنت وحسني الزعيم مصممين على إعادة مصطفى برمده لرئاسة النقض بقانون شخصي خاص خلافاً لكل مبدأ قانوني ولكل عرف، وهذا شأنكما، فكيف تريد مني أن أتولى أمانة العدلية العامة، ورئيس النقض هو رئيس مجلس القضاء الأعلى والأمين العام نائبه، بالإضافة إلى أنه بحكم الملاك النافذ هو المسؤول عن الإدارة القضائية، والرجل كما قلت لا يتصورني فكيف يطيق أن يراني أميناً عاماً. فحبذا لو عدتم إلى استشارته في هذا التكليف. فلمح مدى استغرابي

اقتراحه، ولكنه سكت. ثم قلت له إني أرجو أن تثق بمنتهى اغتباطي بعدم اشتراكي في الوزارة ولست راغباً في أي منصب، فدعوني أعود إلى بلدي وإلى مهنتي التي انقطعت عنها فعلاً وركبتني الديون. فأنا في دمشق منذ ثلاث سنوات أعيش في الفندق لأن راتب الأمانة العامة لم يساعدني على استئجار بيت لأسرتي، فاتركوني أرجع إلى أسرتي وأعمل على وفاء ديوني وأنا أدعو لكم بالتوفيق في خدمة الوطن لأني إنسان بعيد عن السياسة. وقد بدا التأثر عليه، وأنا أودعه، فكرر رجاءه بأن أقبل عرضه لأن الزعيم نفسه مصر عليه.

وبعد أيام صدر مرسوم بمنحي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة وطلبوا مني أن أكون في القصر الجمهوري في اليوم التالي لأن الزعيم يريد أن يعلق الوسام على صدري بيده. فذهبت وتم تعليق الوسام كما ذكروا.

واتصل بي بعد أيام الأمير مصطفى الشهابي ورجاني لقبول أمانة العدلية العامة، فكررت له الاعتذار من عدم القبول.

ثم صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع الدستور برئاسة محسن البرازي. وكان من أعضائها اثنان من الحزب الوطني هما صبري العسلي وليون زمريا، فأيقنت اتفاق الزعيم مع هذا الحزب، واستغربت تأييد رجال القوتلي وأنصاره للانقلاب الذي أطاحه. وقد تضمن المرسوم تسميتي وتسمية شاكر الحنبلي بوصفه من المختصين بالقانون الدستوري عضوين في لجنة الدستور.

وبعد أيام جاء من مصر السنهوري (باشا) للاستفادة من خبرته القانونية في وضع الدستور، فلذلك سمي نهاد القاسم كذلك عضواً في اللجنة ليتولى مهمة السكرتيرية للسنهوري. وفي اليوم التالي زارني السنهوري وبيده مشروع الدستور الذي وضعته اللجنة التي كنت أرأسها وسألني عن الذي تولى صياغة هذا المشروع قائلاً (إن لغة القانون عندكم وحشة قوي) ولكن هذا المشروع مصوغ بمنتهى الإتقان وسلامة اللغة. فقلت إن اللجنة هي التي اشتركت في صياغته، ولم أزد. ولكنه ابتسم وقال إن ما ذكرته صحيح ولكن لا بد من أحد يتولى وضع الصيغة النهائية، وهو أنت من دون شك، بوصفك الرئيس.

والواقع أن في وزارة العدل مجموعة دستورية كاملة تضم مجموعة من دساتير الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، وهي في صياغتها وقواعدها تختلف كل الاختلاف عن أسلوب الدساتير الموضوعة قبلاً، ولا سيما البلجيكي ودستور الجمهورية الفرنسية الثالثة. فاستفدنا منها في وضع قواعد اجتماعية واسعة في مشروعنا، وكان هو المشروع الذي اتخذه السنهوري منهاجاً للمشروع الذي قدمه إلى اللجنة مجزأ في مواد متفرقة، ولكن

بأسلوبه. ولما قرأ مادة علم الدولة، وهو العلم العربي نفسه الذي أقرته الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ في مشروعها وأبقاه الفرنسيون فيما نشروه منه، وقد سبق وضعه في الثورة العربية وأبقيناه كذلك في مشروعنا، هاج البرازي وطلب طي المادة وهاجم الهاشميين الذين ثار جدهم الملك حسين على الدولة العثمانية وسميت ثورته بالعربية، وكان تهجمه عليهم بمنتهى القسوة (إذا لم أقل البذاءة) وأنهى تهجمه بقوله: إن وضع العلم يعود إلى بطل الثورة وحده، وهو حسني الزعيم.

كان هذا الموقف موضع استغرابنا جميعاً ولكن أحداً لم يجب بشيء.

زارني السنهوري في فندق أمية أكثر من مرة. وكرر لي ضرورة عودتي إلى أمانة العدلية العامة. فعلمت أن محسن البرازي هو الذي طلب منه ذلك. فبينت له أسباب اعتذاري التي كنت ذكرتها للبرازي. ثم قال إنه مهما كان موقف مصطفى برمده مني فعودته إلى رئاسة النقض لا تحول دون قيامي بمهمتي. وكرر لي رأيه في مصطفى برمده وكان حسناً، ولكني بينت له رأيي لا في شخص الرجل، فشخصيته قوية ممتازة، ولكن في أمر إعادته إلى رئاسة النقض موضوعياً من حيث ذهنيته القانونية بعد التشريعات الحديثة التي صدرت. فسكت الرجل.

والواقع أني حرت فيما رواه البرازي لي من مسألة اقتراحه تكليف مصطفى برمده تأليف الوزارة صورياً حتى يظهر بمظهر من لم يكن على علم بالانقلاب، أو عدم الوفاء لسيده بالعمل في ظل من أطاحه، مع أن مصطفى برمده قد ظهر في المدة التي تولى فيها النيابة عن حلب، عجزه عن أمور السياسة نائباً عادياً كما سبق أن ظهر في حاكمية دولة حلب، فكانت الزعامة في السياسة بعيدة عنه، فلا معنى لأن يوصي البرازي بما أوصى به من التكليف كما زعم في روايته لي، بالإضافة إلى أن هذا التكليف لو كان صحيحاً لتحقيق ما أراده البرازي لوجب إعلانه، ولكن ظل سراً مطوياً عن الناس، وربما لم يعلم به أحد غيري وغير عارف الخطيب. ولكن كيف نشأ طلب مصطفى برمده أن يعاد إلى رئاسة النقض بشرط إبعادي عن الوزارة....؟

هنا أرى الشك في صدق هذه الرواية، أو أني على الأصح أراني في أشد الحيرة من هذا الموقف الذي وقفه البرازي مني وحمل الزعيم على تصديقه.

ولكن الزعيم رفض إعادة برمده إلى رئاسة النقض قبل تسوية وضعي، لأنه كان يشعر بتأنيب الضمير، وكانت مخابراته، على ما أكد لي أحد ضباطها بعد حين، ترفع إليه ما يقوله الناس عن تصرفاته بمنتهى الصدق، ومنها ما عاملني به.

ولو عرف مدى اغتباطي من عدم اشتراكي في الوزارة لما شعر بأي حرج. كان حسني الزعيم في أثناء اضطلاعه بالحكم بعد الانقلاب أهوج، وكانت أساليبه الحكومية على جانب كبير من الاضطراب. منها مثلاً حادثة النقيب العسكري أكرم طبارة ومن كان في معيته من جنود الجيش السوري. وخلاصتها أنهم دخلوا منطقة في الأراضي اللبنانية كانت تعسكر فيها قوة سورية في حرب فلسطين، ولكنها انسحبت منها قبل عشرة أيام من وقوع الحادث. وكانت الغاية من دخولهم ملاحقة المدعو كامل الحسين المتهم بالتجسس لإسرائيل، ولكنهم لما تمكنوا منه استطاع الإفلات منهم فأطلقوا الرصاص عليه وقتلوه، فألقى الدرك اللبناني القبض عليهم. ورأت الحكومة اللبنانية أن من حقها أن تحاكمهم، ورأى حسني الزعيم أن يطالب بتسليمهم إلى سورية كما كان يجري قبلاً حين قيام حرب فلسطين. ولم يكن بين الدولتين أي اتفاق سابق بهذا الشأن. ولما امتنعت الحكومة اللبنانية عملاً بحقها في سيادة الحكم ببلدها أرغى الزعيم وأزبد وكلمني طالباً مني أن أتوسط لدى الحكومة اللبنانية بتسليم الضابط والجنود السوريين إلى سورية. فكلمت بالهاتف مدير العدلية اللبنانية السيد أنيس صالح، وكانت تربطني به معرفة وثيقة بحكم العمل المشترك بين عدلية البلدين. وعلمت منه أن وزير العدل كان رياض الصلح رئيس الوزراء نفسه. وعلى مختلف الوسائل التي اتبعتها لم أتمكن من الاتصال به لأنه كان لا يريد ذلك. وفي اليوم التالي أمر حسني الزعيم بقطع الصلات التجارية بين القطرين، وكان الموسم آخر الربيع، وفيه يزداد تبادل المحاصيل الزراعية بينهما، بالإضافة إلى الوساطة التجارية الواسعة فوقع ما لم يكن في الحسبان من الاضطراب التجاري. وجاء كثيرون من رجال السياسة اللبنانيين إلى دمشق للوساطة في حل هذا الإشكال. وكان منهم حبيب أبو شهلا من الوزراء ورؤساء مجلس النواب السابقون، فطلب منه حسني الزعيم أن يتصل بي، فجاءني في وزارة العدل وهاجم رياض الصلح وحكومته ونعتها بأقبح الصفات التي يعف القلم عن ذكرها، ولكنه رأى الحق قانوناً بجانبها في هذه القضية مؤكداً أن المحاكمة ستجري صورية على وجه اليقين، فلا موجب لتشدد سورية في الأمر. واتفقت الكلمة أخيراً على أن يجتمع وفدان أحدهما من سورية والآخر من لبنان على الحدود بين البلدين. وكان الوفد السوري مؤلفاً من الأمير عادل أرسلان ومني والوفد اللبناني من حميد فرنجية وفيليب تقلا، واستصحب كل وفد خبيراً قانونياً. فلما وصلنا إلى مكان الاجتماع بين البلدين، وكان أرضاً قفراء رأينا خيمة منصوبة للاجتماع، فلما دخلها الوفدان رأى حميد فرنجية أن يكون الاجتماع سياسياً، فخرج المستشاران القانونيان. وتكلم حميد فرنجية مطولاً وكانت خلاصة حديثه التي يصح الوقوف عندها أن الخلاف بين البلدين قد يقع تكراراً فلا يجوز

في كل مرة قطع الصلات التجارية بينهما ولا سيما ما يتصل بالغذاء. ثم انتهى الاجتماع من دون أي اتفاق سوى الاجتماع مرة أخرى في بلدة شتورة على أن يتصل كل وفد بحكومته للحصول منه على سلطة التحكيم.

ولما عدنا إلى دمشق اتصلنا بالزعيم وبلغناه ما انتهى إليه الاجتماع. فرأيناه هادئاً. ثم ألغى قطع التبادل التجاري بين البلدين، وذهب بنا الظن إلى أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد.

وفي أوائل حزيران قرأت في الصحف اللبنانية قراراً مؤرخاً في أول يونيو (حزيران) ١٩٤٩ أصدرته هيئة التحكيم المؤلفة من الشيخ عبد العزيز بن زيد وزير السعودية المفوض في سوريا ولبنان ومحمد وجيه رستم وزير مصر المفوض في لبنان والدكتور وحيد رأفت مستشار الرأي لوزارة الخارجية المصرية في ذاك الخلاف، وخلاصة أسبابه:

«أن محاكم كل دولة هي المختصة أصلاً بنظر الجرائم التي تقع في إقليمها. إلا أن هيئة التحكيم لا يمكن أن تغفل في تقديرها الأوضاع الخاصة بسوريا ولبنان في الإجراءات الجزائية (أصول المحاكمات) والتي من مظاهرها تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن محاكم أي من البلدين كما هي في البلد الآخر خلافاً للمبدأ العام.... وأن هذه الطريقة تؤكد أن كلاً من البلدين لا يعتبر أجنبياً عن الآخر بالمعنى المألوف.... وأن قصد أكرم طبارة ورفاقه من دول الأراضي اللبنانية لم يكن قتل كامل حسين بل إحضاره إلى الأراضي السورية تنفيذاً لمذكرة التوقيف الصادرة من المستنطق العسكري بدمشق بجرم التجسس..... ولكن الصواب قد جانبهم بعدم تعاونهم مع القوة العامة في لبنان في مهمتهم.... فلذلك كانت الحكومة اللبنانية قد استعملت حقها في توقيف الضابط المذكور ورفاقه لمحاكمتهم، إلا أن مشارطة (صك) التحكيم ما دامت تحتم أن يكون قرار هيئة التحكيم مؤسساً على الاعتبارات القانونية دون غيرها.... فالهيئة محافظةً منها على صلات الجوار والأخوة بين البلدين... تقرر دعوة الحكومة اللبنانية إلى إبعاد الضابط والجنود المذكورين من أراضيها بإخلاء سبيلهم وإعادتهم إلى الحكومة السورية لتتخذ بشأنهم ما تراه... إلخ».

ومن البين أن حسني الزعيم ذكر لمحسن البرازي ما نقلناه له عن التحكيم، فتولى البرازي الأمر، وطاوعه الزعيم ولم يخبرنا بما اتجه إليه، فكان ذلك من غرائب تصرفاته غير اللائقة، لأننا نحن الذين توصلنا إلى إقرار مبدأ التحكيم مع ممثلي لبنان، فكان لا يصح له أن يأخذ به من دون إخبارنا على الأقل.

وأبشع مما تقدم أنهم بلغوني قرار المحكمين بكتاب تضمن مغلفه أنه (خاص وسري) مع أنه كان منشوراً في الصحف، وكان التبليغ بكتاب مؤرخ بتاريخ مؤخر عن النشر أسبوعاً كاملاً.

على أن منتهى الفظاعة في سوء تصرفات حسني الزعيم كان تسليمه أنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري إلى لبنان لإعدامه. وقد تم ذلك في وزارة محسن البرازي أرضاءً لرياض الصلح والشيخ بشارة الخوري، مع أن الزعيم هو الذي أيده في حركته ضد الحكم اللبناني ثم قبله لاجئاً في سورية ورعاه. فترك تسليمه في الناس على اختلاف طبقاتهم وفي الضباط بصورة خاصة أسوأ الأثر وكان من جملة أسباب الانقلاب عليه وقتله وقتل محسن البرازي معه. ثم انتهى إعدام الرجل في لبنان إلى اغتيال رياض الصلح في زيارته للأردن. وأنا لا أعرف تصرفاً أدى إلى نتائج مؤلمة كهذا التصرف.

إن أنطون سعادة كان معروفاً بالثقافة الواسعة، وقد أسس حزباً له مبدأ معين على وجه التحديد قائم على اتجاه مهم جداً، هو تحقيق الوحدة بين سورية والعراق بما يسمى بالهلال الخصيب. وعنده أن هذه الوحدة هي الطبيعية جغرافياً وسكانياً. وكان يريد بسوريا سوريا الطبيعية. فكان بحكم ذلك مخالفاً لقيام لبنان والأردن وفلسطين، مطالباً بإلغاء الكيان السياسي لهذه الأقطار. وقد انتسب إلى حزبه سوريون كثيرون، ومنهم من ذهب إلى لبنان واشترك في حركته بالسلاح. فمن الطبيعي أن يتخلص منه المؤمنون بالكيان اللبناني المستقل كالشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية، ولكن الغريب أن يتولى رياض الصلح إقرار تنفيذ إعدامه.

كان من أشد أغلاط حسني الزعيم تسميته عديله نذير فنصة سكرتيراً خاصاً له بوصفه رئيساً للدولة وإيفاده إلى مفاوضة ملكي مصر والسعودية وزعماء البلدين، وإلى لبنان كذلك للغاية نفسها وحده تارةً وفي صحبة محسن البرازي حيناً آخر وفي صحبته هو نفسه مرة ثالثة. وكان نذير نفسه يشاركه في هذا الغلط الفاحش لأنه أدرى الناس بضآلة كفاءة الزعيم السياسية وضآلة كفاءة الزعيم السياسية وضآلة كفاءته هو كذلك إلى جانب منزلته الأدبية المهزوزة. ولو ظل في إدارة جريدة (ألف باء) يعمل في الظل لكان خيراً له وللزعيم. ولكنها نزوة الشباب فيما وصل إليه مما لم يكن يدور في الأحلام.

وكان إيفاد نذير إلى ما ذكرنا من البلاد ومقابلة الملوك والرؤساء يثير كثيراً من الأقاويل ولا سيما في أوساط الجيش، لأن المعروف أن ملك السعودية عبد العزيز آل سعود كان معروفاً ببسطة يده وغناه الوافر وخوفه من البيت الهاشمي واقتراب سورية من العراق.

وبلغ الخطأ قمته لما أراد الزعيم تجهيز الجيش بالسلاح وشراءه من فرنسة، فناط المهمة بإدمون حمصي سفيرنا في لندن وبعض الضباط المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ولكنه أرفقهم بنذير فنصة مصحوباً بكتاب لرئيس الجمهورية الفرنسية. وكان ممثلو شركة السلاح

جاؤوا إلى دمشق للاتفاق على السمسرة. وكانت ١٠٪. وقد أكد لي المقدم محمد دياب أن وضع نذير، ولا سيما إرساله إلى باريس بتلك الصورة لشراء الأسلحة، كان من جملة أسباب الانقلاب على حسني الزعيم.

وكان من هذه الأسباب أيضاً ما شاع عند ضباط الجيش من أن الزعيم يفكر في حل الجيش والاستعاضة عنه بما يشبه الفرق الأجنبية (Legion etrangere). والذي كنت أراه أن الزعيم كان ينفرد بالحكم من دون أن يقيم وزناً للضباط الآخرين الذين لولاهم لما أمكن تحقيق الانقلاب مع بقائهم في القطعات الرئيسية في الجيش.

وربما كان اشتداد مرض السكر عليه بارتفاع نسبته في دمه من جملة أسباب اضطرابه في الحكم. لأن من المشاهد عند الكثيرين من المصابين بهذا المرض اختلال تصرفاتهم. وأذكر أني أردت الرجوع إلى حلب بعد انتهاء لجنة الدستور من عملها. وكنت أعرف أنه يعارض في ذلك. فرأيت أن أذهب إليه مستأذناً ومودعاً، فاتصلت بمرافقه عبد الحميد السراج لتحديد الموعد فأجابني بمنتهى اللطف بأني لا أحتاج إلى موعد وأنه يمكنه تهيئة استقبالي فوراً متى جئت. وكنت آنئذ في بلودان، فرأيت أن أنزل إليه غداة اليوم التالي في حدود الساعة العاشرة، وقد استقبلني الرجل بمنتهى الترحاب، وكان لابساً بذلة المشيرية وبيده عصا لم أتبينها، وكان يغدو ويروح في صالة دار الرئاسة في الطابق الثاني. وأخذ يكلمني عن صلاته بالدول الكبرى وما ظهر له من علاقة بعضها ببعض كلاماً دلني دلالةً واضحة على أنه كان فاقداً دقة التفكير، إذا جاز القول بعدم سلامته، فلما بينت له غايتي من زيارته عارض في عودتي إلى حلب، فلم أجد في وضعه ما يساعدني على تكرار الطلب والإصرار عليه. وذهبت إلى محسن البرازي للغاية نفسها فعارض كذلك مع كل ما شرحت له من عدم قدرتي مالياً على البقاء في بلودان ثم في دمشق.

على أني مع ذلك تركت بلودان عصر يوم الثالث عشر من آب ١٩٤٩ قاصداً حلب. ورأيت من الأحوط أن أبعث إلى الزعيم رسالة أودعه بها تفادياً لما يحتمل من سوء تصرفه، فوصلت الشهباء ليلاً.

وفي صباح اليوم التالي أيقظتني قرينتي بخبر الانقلاب وقتل الزعيم والبرازي معاً.

أما وأن الانقلاب الذي هيأه وقاده حسني الزعيم قد انتهى بقتله بعد أن دام أمداً قصيراً لم يتجاوز أربعة أشهر ونصف الشهر، فمن الحق أن أنهي البحث فيه بما ظهر لي من صفاته الذاتية.

كان الرجل طيب القلب يحب خدمة غيره ولا سيما أصدقائه. وروى لي العقيد أنطوان

البستاني أنه لما كان مرافقاً للجنرال الفرنسي زاره الزعيم ظهر أحد أيام الصيف، وكان الحر فيه شديداً، وكان البستاني ساكناً في منزل يقع في طابق مرتفع، فلما صعد إليه الزعيم كان العرق يتصبب منه، فإذا بسبب زيارته إياه في ذاك الوقت كان رجاءه منه أن يكلم الجنرال بترفيع الضابط سامي الحناوي، لأنه تقرر عدم ترفيعه من الهيئة التي تنظر في ترفيع الضباط، وهو إنسان فقير في أشد الحاجة إلى زيادة الراتب بالإضافة إلى ما يربحه معنوياً بالترفيع، ولم يغادر منزله إلا بعد أن أخذ منه عهداً قاطعاً بملاحقة ترفيع الحناوي عند الجنرال لأنه هو الوحيد الذي يملك قانوناً حق تعديل قرار اللجنة. وقد قام البستاني بتحقيق طلب الزعيم وتم ترفيع الحناوي بكثير من الصعوبة. ولا أذكر الوقت الذي قص عليّ فيه البستاني هذه المسألة، وما إذا كان قبل الانقلاب أو بعده أو قبل قتل الزعيم أو بعد مصرعه. ولكنني متأكد من صحة روايته لما أعهده فيه من صدق القول وأستبعد أن تكون الرواية بعد مقتل الزعيم.

ومما أذكره في هذا الشأن أن الرجل دعاني بعد الانقلاب وطلب مني أن أضع له مرسوماً بالعفو الخاص عن قرينة الزعيم الوطني المشهور فوزي الغزي، وكان يلح في سرعة وضعه، فلما سألته عن السبب قال إنه قضى في السجن بدمشق شهوراً طويلة أيام الفرنسيين كانت فيها تلك السيدة تخدمه بغسل ملابسه وتنظيفها من دون أي مقابل، وقد وجب عليه الآن أن يقابل جميلها بالعفو عنها بعد أن ظهرت له براءتها من الاشتراك في قتل زوجها. ولكنني أفهمته خطر العفو الخاص الذي يريد إصداره لأن للقضية صدى ما زال بعيداً جداً في أوساط دمشق. فلذلك كانت مراسيم العفو العام التي صدرت في سورية، على كثرتها، تستثني قضيتها بحكم عام بطبيعة الحال. وطلبت منه أن يمهلني بضعة أيام حتى أدرس إضبارة دعواها. فلما درستها ظهر أن قاضي التحقيق الذي تولى النظر فيها لم يكن على مستوى أهميتها حتى أنه اتجه فيها اتجاهات سياسية غريبة جداً. كالتحقيق مع الأستاذ سعيد المحاسني الذي تولى وزارة الداخلية في الشهور الأولى من عهد الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الحكومة سنة ١٩٢٨ مما دعا صديقنا الأستاذ أسعد المحاسني لما تولى وزارة العدل في عهد الشيشكلي إلى تسريح ذاك القاضي.

والواقع أن الزوجة إذا كانت تبغي الطلاق من زوجها المرحوم فوزي الغزي فالأمر كان سهلاً عليها جداً ولا يتطلب القتل. وإذا كانت تريد الاستئثار بثروته فهي أعلم من غيرها بأنه لا يملك سوى بضع مئات من الليرات العثمانية الذهبية لا تتجاوز الثلاثمئة وله منها أربعة أولاد. ثم إنها بفضل زوجها كانت تشغل مكانة عالية جداً في المجتمع. فقد كان محامياً كبيراً وأستاذاً مرموقاً في كلية الحقوق يتولى فيها تدريس القانون الدولي العام. وقد

دانت له زعامة الكتلة الوطنية بدمشق في انتخابات سنة ١٩٢٨. ورئاسة الحكومة كانت له على وجه التأكيد في أي عهد وطني قادم. فكيف تسعى للخلاص من زوج له هذه المكانة من أجل الوصول إلى عشيق تافه الشأن كانت تتصل به بكل سهولة لأنه ابن أخ زوجها يدخل دار عمه متى أراد بلا أي عائق. ومهما شاعت أقوال بغير ذلك فلم تتجاوز حدود الشائعات ولا تحمل سيدة على جانب كبير من الدراية كهذه الزوجة على قتل زوج كزوجها. وإذا صح أنها وضعت برشانة السم في علبة علاجه وأعطته إياها حينما طلبها منها فمن غير الثابت أنها كانت على علم بمحتواها. فركن القصد الجرمي في عملها كان بلا دليل، أو أن الدليل عليه كان موضع الشك. ولكن محكمة الجنايات كانت متأثرةً بسيرة الزوجة ومكانة الفقيد وبظروف تلك الأيام السياسية وبالشارع أيضاً. حتى أني ذهبت مع طائفة من طلاب الحقوق، وكنت يومئذ في السنة الثانية من كليتها، إلى المحكمة لمتابعة الدعوى، ولكن المحكمة قررت رؤية الدعوى سراً، فخرجنا منها وكانت ساحة المرجة حيث تقع دار القضاء، تعج بالجمهور الصاخب وهو يصيح بطلب إعدام المتهمين فوراً. وربما كان ما ذكرته عن استبعاد أو عن ضعف دليل القصد الجرمي هو الذي حمل المفوضية الفرنسية العليا على تنزيل العقوبة إلى السجن المؤبد.

وقد دعوت الأستاذ سعيد الغزي واستشرته فيما طلبه الزعيم مني، فأشار بضرورة تلبيته فوراً ستراً لكرامة الأسرة، كما قال لي، لأن الناس ما زالوا، وسيظلون، يتكلمون فيما ينال من شرف أولاد الفقيد ما دامت أمهم في السجن.

ولكني مع ذلك لم أستنسب إصدار قرار بالعفو الخاص عن الزوجة، وإنما رأيت إصدار مرسوم تشريعي بعفو عام، بمناسبة الانقلاب، فوضعته في نطاق ضيق جداً، إلا أنني ضمنته ما ينزل عقوبة الأشغال الشاقة، ولو كانت مبدلة من عقوبة الإعدام، إلى الأشغال الشاقة عشرين عاماً، فشملها النص وخرجت بعد شهرين من صدور العفو العام بالمرسوم التشريعي ٨٣ بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٩.

وكنت ألاحظ أن توفيق الحياني المدير العام للبريد والبرق والهاتف كانت تبدو عليه آثار الخوف من الزعيم بعد الانقلاب، وقد قص عليّ سبب ذلك بأنه لما كان حسني البحرة يتولى المديرية العامة للشرطة بالوكالة، أوصله مأمور الهاتف بالمدير العام للشرطة مكتفياً باسمه (حسني بك) فظن الحياني أنه حسني البحرة مع أنه كان حسني الزعيم في اليوم الأول الذي تولى فيه تلك المديرية العامة، وقد طلب منه الزعيم ترفيع أخيه، أو نقله إلى وظيفة أخرى مما لست أذكره الآن على الضبط، فأجابه الحياني صائحاً بأنه موظف عاجز

سيىء السمعة كشقيقه حسني الزعيم، وأخذ ينعت الثاني بأقبح النعوت ربما كان من أقلها القمار والرشوة واللصوصية والشذوذ، فأغلق حسني الزعيم الهاتف. فلما أعلمه مأمور الهاتف بأن الذي تكلم معه هو حسني الزعيم نفسه، ولم يكن الحياني على علم بتعيينه للشرطة، أسف كثيراً بطبيعة الحال. ولكن الزعيم مع ذلك لم يمسه بأي ضرر في عهده.
ومع كل ما كان يقع فيه من أخطاء في حق بعض الرجال فإذا وجد من ينصحه بالخير كان يرعوي عن غيه في اتخاذ ما يسيء إليهم. من ذلك مثلاً اعتقاده بأن الأستاذ رياض الميداني رئيس النيابة العامة البدائية يومئذ، وكان من أكفأ وأشرف قضاتنا، قد مال إلى جانب فيصل العسلي في القضية التي قامت بينه وبين الجيش، فطلب بعد انقلابه تسريحه من القضاء، فاستغربت طلبه، واستمهلته لمعرفة الحقيقة فيما ذكر. فلما سألت رياض الميداني عن الأمر أكد لي أن موقفه في القضية كان على خلاف ظن الزعيم لأنه كان في جانب الجيش، فنقلت جوابه للزعيم وذكرت له مزايا الميداني وصدق روايته، فأصر على طلبه لأن مخابرات الجيش كانت نقلت إليه ما حمله على ذاك الاعتقاد غير الصحيح، ولكني حذراً من أن يتخذ أي إجراء ضار في حق الميداني مباشرة، بعد إصراره على عزله، ولو أوجب تحقيقه رفع الحصانة عن القضاة، رأيت أن أنقله إلى الإدارة القانونية في الوزارة برتبته وراتبه ليعمل في اللجنة التي تتولى وضع قانون العقوبات، فرضي الزعيم باقتراحي وعدل عن طلب العزل، ولما مضت سنتان على مراتب القضاة الجديدة بعد التصنيف وضعت مرسوماً بترفيعهم جميعاً من دون استثناء، وكان بينهم رياض الميداني بطبيعة الحال، وعرضت عليه المرسوم لتوقيعه، فوقع بصره على اسم الأستاذ الميداني، فهاج ولكنه ما لبث أن سكن بعد أن أوضحت له واقع الحال وسوء الأثر من استثناء قاض من الترفيع بلا سبب. فقنع ووقع المرسوم كاملاً، ودل بذلك على طيب نفسه في حقيقتها إذا وجد من يأخذ بيده إلى الخير. رحمه الله.

الفصل الرابع

النهضة التشريعية

إن الأتراك بعد أن آل إليهم الحكم في آسيا الصغرى (الأناضول) وفي البلاد العربية، وكانوا قد قبلوا الإسلام ديناً، ساروا على سنن الفقه الإسلامي تشريعاً وقضاءً، فلم يبدلوا فيهما أسلوب العمل الذي كان متبعاً في العهدين الأموي والعباسي وما تلاهما من العهود. وظلت اللغة العربية هي لغة الفقه ودراسته إلى جانب اللغة التركية في حيز محدود. فمصادر الفقه الإسلامي الأربعة وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس بقيت وحدها هي المصادر المعمول بها بلا زيادة، وظل القضاء مؤلفاً من قاض واحد لأن الخليفة كان واحداً، وهو القاضي الأعظم الذي يصدر القضاء المحكوم به بتفويض منه. ومع التمسك الشديد بالمذهب الحنفي أقامت الدولة قاضياً لكل مذهب من مذاهب السنة الأربعة.

وكان الفقه الإسلامي الذي يحكم به القاضي هو وحده مصدر حكمه، ولكنه كان مشتتاً في كتب الفقه، كما كانت قواعده تختلف باختلاف الأئمة والمجتهدين والمؤلفين مع جواز الاجتهاد إلى حد ما والاستعانة بالفتوى. وكان هذا المصدر التشريعي هو وحده المعمول به في المدنيات والتجاريات والعقوبات وأصول المحاكمات (المرافعات).

ولكن دوام هذه الحال لم يكن ممكناً، ولا سيما في القرن التاسع عشر، بعد انتشار مبدأ التقنين ووضع التشريعات الحديثة في العالم واتساع الحركة التجارية وتدخل الدول الأجنبية في أخص خصائص الدولة العثمانية لحماية مصالح رعاياها بمقتضى الامتيازات الأجنبية من جهة وبمقتضى قوتها وضعف تلك الدولة وتمهيداً لاستقطاع بعض أجزائها من جهة أخرى.

وقد اتجه رجال الدولة، ولا سيما الذين عملوا في تمثيل دولتهم بأوروبا، إلى ضرورة مجاراة حضارة العصر في كل اتجاهاتها، ومنها التشريع والقضاء. فأصدر السلطان عبد المجيد سنة ١٨٣٩ الفرمان الذي اشتهر بفرمان (كلخانة) فكان بداية ما يسمى بعهد (التنظيمات). وقد تبعه فرمان سلطاني آخر للإصلاحات سنة ١٨٥٦.

وكان الاتجاه في هذا العهد الجديد يميل إلى اقتباس الأساليب الأوروبية في كل مناحي الحياة لأنها أساليب الحضارة، فلا بد أن يأتي التشريع الجديد مطابقاً لها بطبيعة الحال، لأنه سيوضع لحل المشكلات التي تنبثق منها.

وأخذت الدولة تبعاً لهذه الضرورة العملية تصدر القوانين تباعاً فأصدرت قانون التجارة البرية في ١٨ رمضان ١٢٦٦ (١٨٥٠) وقانون الجزاء (العقوبات) في ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٤ (١٨٥٨) والتجارة البحرية في ٦ ربيع الأول ١٢٨٠ (١٨٦٤) وأصول المحاكمات (المرافعات) التجارية في ١٠ ربيع الأول ١٢٨٠ (١٨٦٤).

وقد جرى اقتباس هذه القوانين من التشريعات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية منها لأنها كانت مصدراً للتقنين في أكثر الدول.

ولكن الصعوبة بدت جلية لمّا اريد وضع القانون المدني، لأن أكثر رجال الدولة العاملين في مجال الإصلاح رأوا أن يؤخذ (على غرار ما سبق وما يعمل أو سيعمل على وضعه من القوانين) من التقنين الأوروبي. وكان المتفق عليه أن القانون المطلوب إقراره كان يقتصر على الموجبات والعقود المدنية ولا يتصل بالأحكام الدينية المتصلة بالمواريث والأحوال الشخصية. ولكن واحداً من أولئك المصلحين عارض هذه الفكرة وجنح إلى وجوب اقتباس التشريع المدني من قواعد الفقه الإسلامي فكانت الغلبة لرأيه.

إن هذا المصلح الذي كان من رجال (التنظيمات) الحديثة وتمسك بوضع الشريعة المدنية في الالتزامات والعقود نقلاً حرفياً من الفقه الإسلامي هو المؤرخ الفقيه الأديب الشهير جودت باشا، فتم له بهمته وإرشاده ما سماه بمجلة الأحكام العدلية وعمل معه في وضعها طائفة من فقهاء المملكة العثمانية.

لقد طال وضع المجلة على سذاجة وبساطة صيغتها، إحدى وعشرين سنة بسبب انقطاع العمل فيها مراراً (من سنة ١٢٧٢ إلى سنة ١٢٩٣ هجرية وهما توافقان ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٧٧).

ولكن المجلة لم توضع ولم تصدر مرة واحدة، وإنما وضعت وصدرت بالإرادة السلطانية كتاباً كتاباً تلك المدة الطويلة بلا ملاحظة التنسيق والترتيب في أبوابها وفصولها، وكان

ذلك من غرائب التقنين. فقد صدر الكتاب الأول في البيع في ٢ ذي الحجة ١٢٨٦ (١٨٧٠) والثاني في الإجارة (من دون معرفة التاريخ) والثالث في الكفالة في الأول من ربيع الأول ١٢٨٧ (١٨٧١) والرابع في الحوالة (بلا معرفة التاريخ) والخامس في الرهن في محرم ١٢٨٨ (١٨٧٢) والسادس في الأمانات في ٢٤ محرم ١٢٨٨ (١٨٧٢) والسابع في الهبة في ٢٩ محرم ١٢٨٩ (١٨٧٣) والثامن في الغصب والإتلاف في ٢٣ ربيع الثاني ١٢٨٩ (١٨٧٣) والتاسع في الحجر والإكراه والشفعة (بلا معرفة التاريخ) والعاشر في الشركات، وهو ربع المجلة (بلا تاريخ) والحادي عشر في الوكالة في ٢٠ جمادى الأولى ١٢٩١ (١٨٧٥) والثاني عشر في الصلح والإبراء في ١٦ شوال ١٢٩١ (١٨٧٥) والثالث عشر في الإقرار في ٩ جمادى الأولى ١٢٩٣ (١٨٧٧) والرابع عشر في الدعوى في ٩ جمادى الآخرة ١٢٩٣ (١٨٧٧) والخامس عشر في البينات (الأدلة) في ٢٦ شعبان ١٢٩٣ (١٨٧٧) والسادس عشر والأخير في القضاء في ٢٦ شعبان ١٢٩٣ (١٨٧٧).

أما بداية العمل في وضعها فكان في ٢٠ صفر ١٢٧٢ (١٨٥٦) ثم توقف العمل فيها إلى أن عاد جودت باشا إلى تولي وزارة العدل فأخذت كتبها (وهو اسم أقسامها الأساسية) تصدر تباعاً بسعيه وهمته.

ولما انتهى وضعها فاخر جودت باشا بها وقارنها بالشريعة الرومانية فقال عنها إنها من صنع البشر وأما المجلة فمأخوذة من شريعة الله عزّ وجل.

إن للمجلة على ضعف وضعها أهمية كبيرة في التشريع الإسلامي لأنها أول أثر للتقنين فيه.

ولكن أهميتها تنتهي عند هذا الحد لأن ما قننته كان في ترتيبه وصياغته وأحكامه في منتهى الضعف في التقنين، وربما كان الصحيح أن نقرر تأكيداً أنها ولدت ميتة.

فالمجلة لم تقنن قواعد تشريعية تقتصر على الأمر والنهي، وإنما نقلت من كتب الفقه الحنفي مسائل بأمثلتها كأنها كتاب فقه لا قانون، وليت هذه المسائل كانت وافية بالحاجة. وترك واضعوها جانباً كبيراً من العقود التي يتعامل بها الناس حين وضعها (أي المجلة) لأنهم لم يجدوها في كتب الفقه التي رجعوا إليها ولكنهم أقحموا فيها كثيراً من قواعد الدعوى والمرافعات (أصول المحاكمات) والأدلة (البينات) كما جعلوا في مقدمتها مئة مادة للإرشاد والاسترشاد والتعليم لا للحكم فكانت من أغرب غرائب التقنين.

فالذين وضعوا المجلة، وجودت باشا على رأسهم، لم يصنعوا شيئاً في وضع المجلة، كما

قلنا، سوى أنهم نقلوا حلول بعض المسائل على رأي إمام أو فقيه من المذهب الحنفي وتوجوها بأرقام كأنها مواد قانون من وضعهم. والأغرب أنهم جاؤوا بالأمثلة التي وردت في تلك الحلول الفقهية. وكان هذا كله منتهى ما وصلت إليه ثقافتهم القانونية.

لقد كنت أول من دعا إلى إلغاء المجلة والاستعاضة عنها بقانون مدني في المحاضرة التي ألقيتها في مؤتمر المحامين السوريين الذي انعقد في بلودان صيف ١٩٤٢ وناديت فيها باتخاذ مشروع القانون المدني المصري الذي كانت الهمة منصرفة إلى وضعه أساساً لقانوننا، فلاقت استحساناً كبيراً واتخذها مستنداً لبحثه كل من كتب في المجلة أو حاضر في تاريخها أو في المآخذ عليها.

أعود إلى ما قلته من أن المجلة ولدت ميتة أو شبه ميتة غير قابلة للتطبيق. وبيان ذلك أنها لما اكتمل صدورها سنة ١٢٩٣هـ (١٨٧٧) كان سبقها في الصدور قانون التجارة البرية في ١٨ رمضان ١٢٦٦ (١٨٥٠) وقانون التجارة البحري في ٦ ربيع الأول ١٢٨٠هـ (١٨٦٤) وقانون المرافعات التجارية في ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ (١٨٦٤). كما صدر قانون الأراضي (الشريعة العقارية) في ٧ رمضان ١٢٧٤ (١٨٥٨). وقد ظلت هذه القوانين قائمة رغم صدور المجلة واختلاف أحكامها عن التشريع العقاري على وجه الخصوص وتباينها في مبادئها عن التشريع التجاري، مع أن قواعد القانون المدني (المجلة) هي التي تسري على معاملات ذاك التشريع فيما لم يرد عليه في النص استثناء. وبذلك لم يكتب التوفيق أبداً بين قواعد القوانين التجارية الصادرة قبل المجلة والصادرة بعدها.

وكان الشارع العثماني (وهو خليفة المسلمين) قد أصدر قانون الجزاء (العقوبات) في ٢٨ ذي الحجة ١٨٧٤هـ (١٨٥٨) وأصول المحاكمات الجزائية (التحقيقات الجنائية) في رجب ١٢٩٦هـ (١٨٨٠).

وهذان القانونان وإن لم يتصلا بالتشريع المدني إلا أنهما من حيث التعويض المدني يتصلان من قريب أو بعيد بمبادىء الشريعة المادية النافذة.

وكانت اللجان المختصة في الدولة تعمل جاهدة على وضع قوانين أخرى لا تأتي على ذكر المجلة، ولكنها كانت تلغي أحكامها ضمناً كقانون أصول المحاكمات الحقوقية (المرافعات المدنية) الصادر في ٢ رجب ١٢٩٦هـ (١٨٨٠) الذي ألغى ما نصت عليه المجلة من قواعد وأحكام الدعوى والأدلة وتأليف المحاكم والطعون والبيوع الجبرية وما يتفرع عنها أو يتصل بها إلا ما ندر منها، فازداد بذلك مدى الارتباك والاختلاط. على أن الإلغاء الواسع هو الذي جاء بالقانون الصادر في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٣٢ (١٩١٢) الذي ألغى كل ما

جاء في المجلة عن مفهوم المال وما يجوز التعاقد عليه إلا ما كان مخالفاً للآداب العامة والنظام العام للأحوال الشخصية والإرث وانتقال الأراضي الزراعية والأوقاف ذات الإجارتين، وبذلك لم يبق من المجلة قاعدة يمكن الركون إليها في التعاقد ما دام قانون ١٩١٢ الذي ذكرناه قد أجاز كل اتفاق لا يخالف النظام العام والآداب العامة.

ولو أردنا تعداد القوانين التي صدرت قبل المجلة وبعدها وألغت أحكامها كالتصرف بالأموال الأميرية والتسجيل في الطابو (السجل العقاري العثماني) وأصول المحاكمات الشرعية سنة ١٩١٧ (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٣٣٣ رومية) لضاق بنا مجال القول في هذه الخواطر، ولكنه مع ذلك ظهر أستاذ من أساتذة المجلة في كلية الحقوق بدمشق قال عن إلغاء المجلة في سورية والعراق:

«شهدنا في السنوات الخمس الأخيرة مصرع ذلك الصرح الفقهي العربي العظيم في أهم معاقله في البلاد العربية بأيدي أبنائها العرب أنفسهم».

ولكن هذا الأستاذ الذي قال هذا القول عن المجلة كان جاهلاً بحالها أو أنه كان عارفاً بما آلت إليه، إلا أنه كان كاذباً في زعمه لغاية في نفسه. لأن ذلك (الصرح الفقهي العظيم) كان أنقاضاً مهدمة كما وصفه الأستاذ المحقق محمد محفوظ الكردي في محاضرته التي ألقاها في دار الكتب الوطنية بحلب في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ (المحاضرات ٩٤٥/٩٤٦).

والواقع أن تدريس القانون المدني يتطلب إلماماً واسعاً بالشريعة المدنية بكل فروعها، ولا يكفي أحداً أن يحيط ببعض القواعد الشرعية إحاطة اكتسبها من دراسة شرعية ثانوية من دون أية دراية بسائر فروع التشريع المدني والتجاري والمرافعات (أصول المحاكمات) فضلاً عما يجب أن يتحلى به من الاطلاع الواسع على الشرائع المدنية الغربية التي لا بد من السير على نهجها والاستفادة من بعض قواعدها حتى ولو أردنا وضع قانون مدني مستقى من الشرع أو الفقه الإسلامي.

ومما يجب الانتباه إليه هو أن القانون المدني يجب أن يكون في مبادئه متناسقاً مع سائر القوانين ولا سيما التجاري والمرافعات، وله من المراجع ما يمكن الاستعانة بها في التفسير بسهولة ويسر، وهذا ما تيسر لنا في نهضتنا القانونية التي قبلنا فيها بقواعد من القانون المصري في الالتزامات والعقود المسماة محتفظين بالتشريع العقاري.

ولعل الرجوع إلى القانون المدني الأردني الذي تولى وضعه رجال قانون أردنيون واشترك

معهم في وضعه بعض السوريين مفاخرين بأنهم استقوا قواعده من الفقه الإسلامي، يدل على فساد طريقة وضعه أن بعض الباحثين فيه وفي أسبابه الموجبة رأى في تحديد المال ما لا يتفق مع مفهوم العصر من حيث التحليل والتحريم الشرعيان، إلى جانب فقدان المراجع الميسرة في تفسيره.

ثم إن اقتباس قواعد من القانون المصري لم يكن حدثاً طارئاً، وإنما كان مما دعوت إليه في محاضرتي التي ألقيتها في بلودان، ولاقت دعوتي قبولاً من الجميع وكررها كل الذين حاضروا بعدئذ في المجلة ولا سيما الأستاذ الألمعي محفوظ الكردي في محاضرته التي أشرت إليها آنفاً.

والمتأمل في مشروعات القوانين المدنية التي باشر في وضعها في سورية مصطفى برمده والسنهوري وكذلك السنهوري في العراق بمساعدة رهط من رجاله القانونيين يراها كلها من حيث الالتزامات تتصل بالقانون المدني المصري مضافاً إليها قواعد عامة من المجلة وقواعد من القوانين العقارية العثمانية التي كانت ملغاة في سورية، ومشروع برمده لم يوضع موضع البحث أصلاً.

ولقد تأثر السنهوري في المدة الوجيزة التي كان فيها في سورية بذهنية رجال القانون الذين أحاطوا به في دمشق، فحدثني أنه يرى أن تقوم وحدة قانونية بين العراق وسورية لوحدة التفكير القانوني بين البلدين. فأفهمته استحالة ذلك بعد صدور التشريع العقاري الحديث المبني على التحديد والتحرير العقاريين (الكداستر).

ولم يتجاوز ما وضعه السنهوري في سورية أربعمائة مادة منقولة من المشروع العراقي، ثم عاد إلى مصر، ولم تجتمع اللجنة التي تألفت لتدقيق مشروعه لو كان وضعه، وكنت من أعضائها، وإني لأستغرب مزاعم بعضهم في أنه هو واضع القانون المدني السوري مع أن وضعه نهجاً وقواعد كان على غير ما يراه.

فقد كنت فصلت عنه وعن قانون المرافعات المدنية والتجارية كل ما يتصل بأدلة الإثبات المدنية والتجارية واستصدرت من مجلس النواب قانوناً بها سميته بقانون (البيّنات) تضمن قواعد الإثبات في الأساس وفي المرافعات. ولم يكن هذا القانون من رأي السنهوري لأنه كان محتفظاً بالأسلوب الكلاسيكي بتقسيم قواعد الإثبات بين القانون المدني وقانون المرافعات. وقد لاقى هذا القانون قبولاً في الأردن وفي مصر نفسها بعد وفاة السنهوري، لأنه سهل الرجوع إلى الأدلة المدنية والتجارية بأصولها وبكيفية الاستشهاد بها والحكم بمقتضاها في قانون واحد. واحتفظت بالتشريع العقاري النافذ عندنا عيناً وأضفت إليه ما

استفدناه من القانون المصري من أحكام الالتزامات وأحكام القانون وتطبيقه وتنازع القوانين في الزمان والمكان والأشخاص وشخصياتهم والمؤسسات والجمعيات... إلخ وكانت كلها ناقصة عندنا.

واتسع المجال أمامنا للاستفادة من الفقه والاجتهاد المصريين، وانتقلنا بذلك في التشريع المدني إلى حضارة العصر الذي نعيشه.

ومما يؤكد ما أقوله من أن القانون المدني السوري الذي وضعناه غير ما كان السنهوري يهم بوضعه رسالة التهنئة التي تلقيتها منه بعد صدوره مؤرخة في ١٩ يونيه (حزيران) ١٩٤٩ وقد جاء فيها:

«عزيزي معالي أسعد بك الكوراني:

تحية وسلاماً، وبعد فقد تسلمت كتابكم بالأمس ومعه نسخة من القانون المدني السوري الجديد. وأبادر إلى تهنئتكم تهنئة خالصة على هذه الهمة العظيمة التي اتسعت لإنجاز هذا العمل في عدد قليل من الأسابيع وهو من الضخامة والخطورة بحيث يستغرق عدداً غير قليل من السنين».

وهذه اللهجة بالتهنئة ليست لهجة من يهنىء غيره بما وضعه له.

والمشروع المصري كان موضوعاً من الفقيه الفرنسي الكبير (لامبير) من أساتذة كلية الحقوق في جامعة ليون بالاشتراك مع السنهوري في تنقيح القانون المدني المصري بعد أن نظرت في هذا التنقيح قبلاً لجنتان، وقد قرأه السنهوري بصيغته العربية على عبد العزيز فهمي (باشا) أول من تولى رئاسة النقض في مصر واستفاد من توجيهه، ولكن المناقشة الدقيقة فيه جرت في اللجنة القانونية في مجلس الشيوخ، وقد حذفت اللجنة منه مواد كثيرة بلغت على ما أذكر ثلاثمائة مادة بحجة أن الاجتهاد القضائي يسد مسدها، مع أنها لم تكن كذلك، فلذلك جاء قانون (الموجبات والعقود) اللبناني الذي وضعه قضاة وفقهاء فرنسيون ثم اشترك معهم في تنقيح مشروعه قضاة لبنانيون أكثر تناسقاً وكمالاً.

وكان السنهوري رحمه الله يشكو لي دوماً من حذف تلك المواد على ضرورتها، وربما رضي بحذفها أو تساهل فيه لأن اتجاهاً قانونياً مصرياً كان يعارض في التنقيح.

رحم الله السنهوري فقد كان فقيهاً جليلاً وشارحاً كبيراً وخدمته في تنقيح القانون المدني المصري وتأليف الوسيط في شرحه كبيرة جداً، وكانت بيني وبينه صداقة حميمة. ولما سمعت بالفالج الجزئي الذي أصابه كتبت إليه مستفسراً عن صحته ومبدياً أسفي لما حل به، فأجابني برسالته المؤرخة في ٢٤ مايو(أيار) ١٩٧٠ وقد جاء فيها:

«بعد التحية ـ وصلني كتابكم فشكراً جزيلاً.

وقد أصابتني فعلاً وعكة في صحتي قاسيت منها بعض الشيء، وقد خفت كثيراً والحمد لله. ولا تنسَ أنني سأتم الخامسة والسبعين من سني في شهر أغسطس القادم. وإني أشكرك كل الشكر على هذه اللفتة الكريمة..... إلخ».

والاضطراب في خط الرسالة واضح من أثر المرض. وكانت وفاته سنة ١٩٧١.

أما قانون التجارة والعقوبات الموروثان من العهد العثماني فمع أن مبادىء قواعدهما غير مبادىء المجلة تماماً إلا أن هذه المبادىء كانت ناقصة، وقد أكملتها الدولة العثمانية بكثير من القوانين اللاحقة ولكنها مع ذلك بقيت غير وافية بالمرام. وكانت الصلات بين سورية ولبنان بلا انفصال جمركي والانتقال بينهما كالانتقال بين مدن قطر واحد، فكان لا بد من توحيد هذين القانونين بين القطرين. فاستفدنا من قانون التجارة وقانون العقوبات اللبنانيين، وكانا موضوعين حديثاً على أحسن وجه، ويتفقان في مبادئهما مع القانون المدني كل الاتفاق. وبذلك تمت لنا نهضة تشريعية أقرب إلى الثورة منها إلى الإصلاح والنهضة.

وأهم ما في هذه الثورة فصل التشريع المدني عن مصدر خلعت عليه الأعراف صفة الدين، كما قال واضع المجلة جودت باشا، فجمدته، كما وقع في عهد تلك المجلة التي وصفت دوماً بالجليلة توقيراً لدينية مصدرها، مع أنها في واقع الحقيقة، كانت فقهاً من صنع البشر لالتزاماتهم الدنيوية ولم تكن تتصل بالعقائد الدينية.

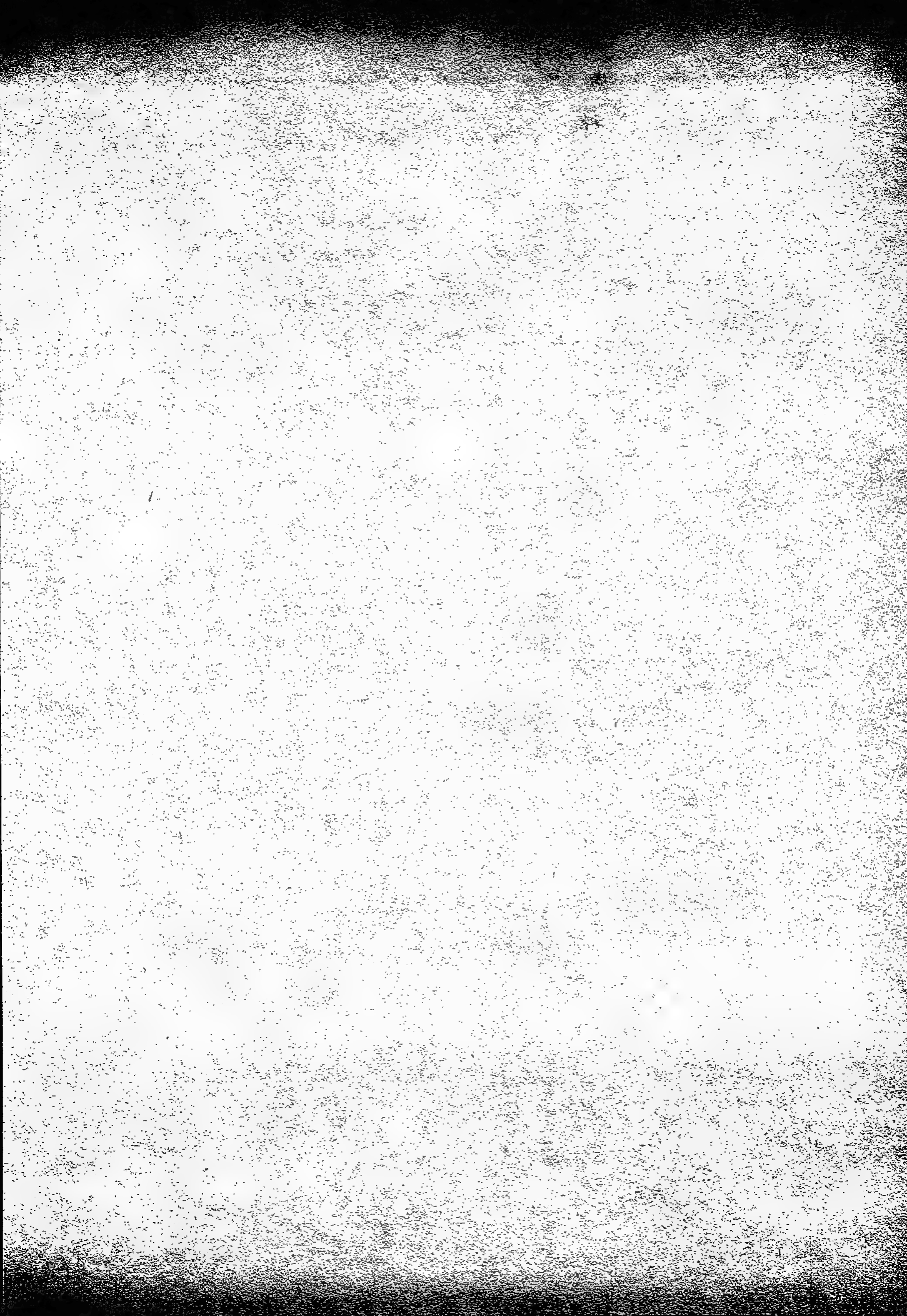
على أن هذه الثورة قد امتدت إلى الأوقاف، فألغت الأوقاف الذرية، كما ألغت من الأوقاف الخيرية شروط التولية وشروط ما وقع عليه الوقف، بعد أن آل الأمر في كلا النوعين إلى خراب وتجميد عقارات، وقامت قواعد (المؤسسات) في القانون المدني مقام قواعد الأوقاف في العمل الخيري على صورة حديثة.

ولا بد من الاعتراف بفضل حسني الزعيم في هذه الثورة التشريعية والاجتماعية. رحمه الله.

وقد ألقيت بعد صدور القانون المدني واعتزالي العمل الحكومي محاضرة بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٠ منشورة في محاضرات نقابة المحامين في حلب في (مراحل وضع القانون المدني) بينت فيها أن الفقه الإسلامي لا يتصل بالعقيدة الدينية التي جاء بها هذا الدين الحنيف، وإنما هو مجموعة المعاملات الدنيوية التي وضعها الفقهاء واختلفت فيها المذاهب والآراء. وقد لاقت الفكرة كل القبول من علماء القانون، وأشار إليها الأستاذ الدكتور عدنان

القوتلي في هوامش كتابه (مدخل العلوم القانونية) وأخذها غيره ونسبها إلى نفسه وسمّاها (الفقه العربي).

وفي المقدمة التي وضعتها لكتاب (قانون البينات) الذي علق عليه المرحوم جورج كرم باجتهاد القضاء ثم أجزت للسيد ممدوح علوان بنقلها إلى كتابه (قانون البينات في الفقه والاجتهاد) بينت بتفصيل واف كل المساعي التي بذلت قبلاً في سبيل وضع القانون المدني بعد أن دعوت إليه سنة ١٩٤٢ في محاضرتي التي ألقيتها في مؤتمر المحامين السوريين. وهي منشورة في مجلة نقابة المحامين بدمشق ومجلة الأستاذ الكبير أحمد ناجي الزاغاتي التي كان يصدرها في حلب باسم (الجريدة الحقوقية).



الفصل الخامس

من انقلاب الحناوي
إلى انقلاب الشيشكلي

رأيت أن أتحقق من أسباب هذا الانقلاب وكيفية وقوعه، فرأيت أن أرجع إلى أحد أفراده البارزين وهو المقدم محمد دياب، وكان صديقي، وكنت أعرف ما يتحلى به من صدق الرواية، فاتصلت به لهذه الغاية فرضي بالإفضاء إلي بما أريد. فزارني في أحد الأيام بصحبة الدكتور طه الكيالي وروى لي أن أسباب الانقلاب على الزعيم تعود إلى ما وصل إليه انقلابه من الانهيار التام في كل شيء ولا سيما تسليم أنطوان سعادة إلى لبنان وإيفاد عديله نذير إلى فرنسة للاشتراك في شراء الأسلحة بالسمسرة التي تأكدوا منها، وما شاع عن حل الجيش، وسوء الإدارة في كل النواحي الحكومية، وغير ذلك من مساوىء الحكم. وأما ما ذكره نذير فنصة في كتابه عن الزعيم من أن سبب الانقلاب يرجع إلى قرابة الحناوي للدكتور أسعد طلس الذي كانت والدته عراقية وثأر نوري السعيد له بعد الإساءة إليه في وزارة محسن البرازي بسبب تلك القرابة فكله حديث خرافة. والذين قاموا بالانقلاب فعلاً هم اللواء سامي الحناوي والمقدم محمد دياب والنقيب خالد جاده والمقدم أمين أبو عساف والمقدم علم الدين قواس والنقيب محمد معروف والنقيب سليمان ناجي والضابط الطيار أبو منصور والضابط عبد المسيح داغوم والنقيب الطيار عصام مريود والضابط المهندس الميكانيكي محمود الرفاعي والمقدم زياد الأتاسي. أما اللواء عبد الله عطفة فأيد الفكرة واعتذر من عدم الاشتراك في تنفيذها. وقد تأجل موعد الانقلاب أسبوعاً لأن كتيبة المقدم أمين أبو عساف كانت في حدود الأردن. وفي الموعد المتفق عليه الذي وقع فيه الانقلاب اجتمع أولئك الضباط حسب سابق اتفاقهم في معسكر قطنا وجرى توقيف بعض الضباط احتراساً، وتولى عبد

المسيح داغوم وهو من سلاح الإشارة تعطيل الهواتف. وجرى الزحف إلى دمشق من طريق المزة - بيروت باتجاه منزل حسني الزعيم وكان محروساً من جند من الشراكسة، ولكن الضابطين خالد جاده وسليمان ناجي (وهما شركسيان) استطاعا تخفيف الحراسة. ووقع الهجوم على دار الزعيم بالمدرعات وحاول الهرب فلم يستطع فألقوا القبض عليه، وكانت مهمة القبض عليه منوطة بالضابط أبو منصور. وكان المتفق عليه إعدام الزعيم وحده حذراً من الفتنة في الجيش. وقد قتله الضابط أبو منصور.أما محسن البرازي فلم يكن مقرراً قتله إلا أن بعض الضباط الانقلابيين قرر ذلك في اللحظة الأخيرة. أما نذير فنصة فاكتفوا بتوقيفه ولم تأخذه (طوشة) الحادث بالقتل.

وفي غداة اليوم الثاني صدر بلاغ بالحادث أذيع بالراديو كتبه أسعد طلس وصف فيه أعوان الزعيم بأسوأ الأوصاف، ولعله كان يقصد بها نذيراً ومن كان على شاكلته، ولكنه كذب في زعم أن الإعدام جرى بعد محاكمة عادلة.

والذي تأكدته من المقدم محمد دياب أن دور سامي الحناوي كان دوراً أساسياً ورئيسياً في الانقلاب. وكان ساعة الهجوم على دار الزعيم والقبض عليه في سيارته يشاهد ما يجري، ولولاه لصعب تنفيذ الانقلاب إن لم نقل باحتمال استحالته لأنه كان قائد اللواء الأول وتحت إمرته كتيبة مدرعات قوية. كما تأكدت منه أن أديب الشيشكلي كان على علم به. وفي رجوع بعض الضباط إلى أكرم الحوراني لسؤاله عن مصير محسن البرازي ما يمكن الاستدلال منه على علمه هو أيضاً بهذا الانقلاب.

ومما ذكره لي المقدم محمد دياب أن بعض الضباط رأوا استمرار الانقلابات العسكرية من أقوى الاحتمالات إذا لم تحرم السياسة على الجيش، وأن الوسيلة الوحيدة لذلك هي إعادة شكري القوتلي إلى رئاسة الجمهورية والعمل بالدستور الذي ألغاه حسني الزعيم، ودعوة مجلس النواب الذي حله، ولكن الأكثرية لم تأخذ بهذا الرأي ورأوا توسيد الرئاسة بهاشم الأتاسي.

على أن أسعد طلس لعب دوراً مهماً في العهد الجديد الذي قاده عديله سامي الحناوي على نحو آخر مما فعل نذير فنصة في عهد عديله حسني الزعيم. وكان أول ما فعل أنه سمى نفسه أميناً عاماً للخارجية. ثم اختار طائفة من المدنيين ودعاهم إلى دمشق. وكان بينهم هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا ونظام القدسي وحسن الحكيم وزكي الخطيب وبعض القضاة كعبد القادر الأسود الذي استفاد من الفرصة واستصدر مرسوماً بتسمية نفسه أميناً عاماً للعدلية (وكانت الوظيفة ما زالت شاغرة مني) تمهيداً لرئاسة النقض

متخطياً قضاة كثيرين استقال بعضهم احتجاجاً على هذا التصرف. فكانت استقالتهم أول حدث من نوعه في تاريخ القضاء.

ألّف الضباط الانقلابيون الجدد مجلساً حربياً أعلى يتولى كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ريثما تتألف الحكومة الدستورية، وأصدروا بذلك مرسوماً تشريعياً مؤرخاً في ١٩٤٩/٨/١٤ برقم (١). ثم أصدر الزعيم سامي الحناوي بوصفه القائد العام للجيش والقوى المسلحة مرسوماً بذاك التاريخ سمي به هاشم الأتاسي رئيساً لمجلس الوزراء. ثم أصدر مرسوماً بتأليف الوزارة بناء على اقتراح رئيسها مؤلفة من خالد العظم للمالية ورشدي الكيخيا للداخلية وناظم القدسي للخارجية وعبد الله عطفة للدفاع الوطني وعادل العظمة للدولة وفيضي الأتاسي للاقتصاد الوطني وفتح الله أسيون للدولة ومجد الدين الجابري للأشغال العامة وسامي كبارة للعدلية والصحة وميشيل عفلق للمعارف وأكرم الحوراني للزراعة، ونصت المادة الثانية من مرسوم تأليف الوزارة على أن (يمارس مجلس الوزراء صلاحيات رئيس الجمهورية والسلطتين التنفيذية والتشريعية ريثما تعود الحياة النيابية للبلاد).

وقد لوحظ عدم دعوة أحد من الحزب الوطني بين المدنيين الذين دُعوا إلى دمشق، وكان السبب المبرر لذلك عند زعماء الانقلاب ومؤيديهم من المدنيين أن هذا الحزب كان أيد انقلاب حسني الزعيم، وذهب صبري العسلي إلى بغداد موفداً من الزعيم، كما اشترك هو والأستاذ ليون زمريا في لجنة الدستور التي ألفها محسن البرازي بعد أن تولى رئاسة الوزراة، كما سبق للحزب الاشتراك في التصويت الصوري الذي قام بتنظيمه محسن البرازي تأييداً لانقلاب الزعيم وانتخابه رئيساً للجمهورية.

ويبدو أن زعماء الحزب قد أغضبهم هذا التصرف ففصلوا الأستاذ فتح الله أسيون من عضوية حزبهم لاشتراكه في وزارة هاشم الأتاسي، ثم قاطعوا الانتخابات النيابية التي جرت في عهد هذه الوزارة.

وسنعود إلى هذا الموضوع عندما أثير في الجمعية التأسيسية وعلق عليه رشدي الكيخيا.

ولكن الأمر الذي ما زلنا محتارين في إدراك أسبابه قبول زعيم كهاشم الأتاسي رئاسة الوزارة من سامي الحناوي بوصفه القائد العام للجيش والقوات المسلحة واشتراك طائفة من زعماء البلاد في هذه الوزارة ثم دعوة الشعب إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد.

والباعث على الحيرة أن هذا الذي تولاه هاشم الأتاسي ووزراؤه ودعوا إلى تحقيقه كان إكمالاً للرسالة التى نادى بها حسنى الزعيم فى انقلابه.

أفما كان الأجدر بأولئك المدنيين الذين دعاهم سامي الحناوي ورفاقه الضباط الذين قاموا بالانقلاب أن يفكروا في ضرورة استقرار نظام الحكم باعتبار انقلاب حسني الزعيم باطلاً في أساسه، ودعوة شكري القوتلي إلى رئاسة الدولة، ودعوة مجلس النواب الذي حله زعيم ذاك الانقلاب إلى الانعقاد، ونفاذ الدستور الذي ألغاه، لا سيما وأن الضباط الانقلابيين أنفسهم كان بينهم من يدعو إلى ذلك، وإلا فإن هذا الانقلاب العسكري سيعقبه انقلاب آخر تتوالى بعده الانقلابات العسكرية؟

لقد سألت رشدي الكيخيا عن ذلك، بعد أمد طويل، خصوصاً أنه كان أبرز وزير في وزارة هاشم الأتاسي، وقد تولى فيها وزارة الداخلية وأدار المعركة الانتخابية، فلم يكن جوابه عن سؤالي قاطعاً، وأذكر مما قاله لي أنه وهاشم الأتاسي قد تكلما في هذا الموضوع لكن الأكثرية المطلقة من الحاضرين، ولا سيما الدمشقيين منهم، كانوا ضد عودة القوتلي كما كان أكثر ضباط الانقلاب كذلك.

تمت الانتخابات العامة بالحياد التام، وبرز الكيخيا في وزارة الداخلية وزيراً على جانب كبير من الكفاءة كما أكد لي الدكتور فؤاد شباط أمين الداخلية العام.

وقد وقعت في هذه الوزارة مسألتان على جانب كبير من الأهمية:

إحداهما إعادة أديب الشيشكلي إلى الجيش، وكان حسني الزعيم قد عزله منه، فلما حضر إلى مقر الأركان استقبله الضباط بمهرجان وسلموه قيادة اللواء الأول الذي كان يضم كتيبة مدرعات، وهذا ما رواه لي المقدم محمد دياب.

والمسألة الثانية كانت في مجيء أحد الوزراء العراقيين إلى دمشق واتصاله بالدكتور ناظم القدسي وزير الخارجية ومباحثته في الوحدة بين القطرين. فأجابه القدسي بأن النظام الملكي في العراق وقيام المعاهدة بينه وبين الإنكليز يحولان دون هذا البحث، لأن سورية لا ترضى بغير الجمهورية نظاماً للحكم، كما ترفض الارتباط بأية دولة أجنبية بالمعاهدة. وقد أدلى هذا الوزير الذي غاب عني اسمه بهذه الواقعة في أقواله التي أوردها في محكمة الثورة العراقية التي تولى رئاستها ضابط مختل الشعور يدعى المهداوي، وهي مسجلة حرفياً في ضبوط هذه المحكمة التي طبعت في عدة مجلدات بمعرفة الحكومة العراقية.

في أوائل كانون الأول (ديسمبر) اجتمعت اللجنة التأسيسية وانتخبت رشدي الكيخيا

رئيساً لها، فتولى رئاستها بكثير من الكفاءة، وتجلت شخصيته القوية التي كانت مداراً للاحترام على الدوام من مختلف الأحزاب والاتجاهات.

ولكن وقع ما لم يكن في الحسبان، وهو الانقلاب الثالث الذي قاده أديب الشيشكلي على ما سنرويه بعد قليل.

إن الجمعية التأسيسية في أول اجتماعها وضعت دستوراً مؤلفاً من ثلاث مواد انتخبت بموجبه هاشم الأتاسي رئيساً للدولة، ثم وجهت رسالة إلى سامي الحناوي شكرت فيها قيادته للانقلاب الذي أنقذ البلاد من عهد حسني الزعيم.

وفي اليوم الثالث من توجيه رسالة الشكر إلى سامي الحناوي أذاع الراديو بلاغاً من أديب الشيشكلي أعلن فيه انقلابه واعتقال سامي الحناوي وزجه في السجن بتهمة الخيانة التي كان المقصود فيها اتصاله بالعراق.

وقد ذكر لي المقدم محمد دياب أن سامي الحناوي قال له ولبعض الضباط قبل انقلاب الشيشكلي إنه يسمع شائعة يرويها الشيشكلي وأعوانه من الضباط والمدنيين عن صلته بالعراق مع أنه لا يعرف شيئاً عن هذا الموضوع، فصار يؤثر الانسحاب من الجيش والانزواء في داره.

وقد كلف هاشم الأتاسي، بعد انتخابه رئيساً للدولة، الدكتور ناظم القدسي بتأليف الوزارة، فألفها وصدر المرسوم الرئاسي بذلك في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ ولكنها استقالت في اليوم التالي بضغط زعيم الانقلاب الجديد.

وقد ساد البلاد اضطراب مما آل إليه نظام الحكم في سورية خلال تسعة أشهر وقعت فيها ثلاثة ألوان من الانقلابات العسكرية.

وقد تأكد أن أكرم الحوراني كان من أركان العهد الجديد الذي ظهر إلى الوجود بانقلاب الشيشكلي بدليل توليه وزارة الدفاع في وزارة خالد العظم التي تألفت بعد استقالة وزارة ناظم القدسي التي لم تعش سوى ساعات معدودة.

وكان الحوراني يدعم الشيشكلي في أسباب انقلابه جهاراً في الجمعية التأسيسية بعد أن تولى وزارة الدفاع في وزارة خالد العظم.

والغريب في هذه الوزارة اشتراك حزب الشعب والإخوان المسلمين فيها.

ولما تكلم أكرم الحوراني وهو وزير الدفاع في هذه الوزارة، قال إن ما قام به الشيشكلي ورفاقه قد جنب البلاد كارثة كادت تطيح باستقلالها، وإن سامي الحناوي قد تآمر على

نظام الحكم في البلاد وعلى استقلالها بتأثيرات أجنبية، كما أنه أصدر أمراً بقتل عدد من الضباط، وقضيته الآن بيد القضاء.

ولما أعلن الحوراني هذه التهم الرهيبة التي ألصقها بالحناوي، والرجل بريء منها، كان ذلك على مسمع من زملائه الوزراء، ومنهم وزراء حزب الشعب، وعلى مسمع من أعضاء الجمعية التأسيسية فسكت جميعهم، إلا أن رشدي الكيخيا وهو رئيس الجمعية لم يسكت على أقوال الحوراني، فأجابه عنها بأن انقلاب الشيشكلي وقع بعد اجتماع اللجنة التأسيسية وتوجيه كلمة شكر إلى الحناوي بثلاثة أيام، فكيف جرت وقائع التهمة في هذه المدة الوجيزة... ثم استطرد قائلاً بأن وزير الدفاع قد ذكر في المجلس أنه مطّلع على أمور مخجلة تتعلق بالتآمر على سلامة الوطن ونظام الحكم فيه، كما ذكر أنه لو كان في صفوف النواب لأطلعنا عليها، ولكننا نرجوه باسم الوطن وكرامته وباسم هذه الجمعية التأسيسية وباسم الأمة التي انتخبته للنيابة أن لا يكتم هذه الأمور في صدره بل يجب عليه أن يعلنها أمامكم على مسمع من الملأ ليعرف الجميع من هو المتآمر على سلامة البلاد ومن هو الخائن لوطنه وأمته.

إن كلمة رشدي الكيخيا التي رد بها على وزير الدفاع أكرم الحوراني كانت في مجملها، وآخرها على وجه التخصيص، عنيفة هزت الجمعية وهزت المواطنين كلهم بعد نشرها في الصحف، فقال الحوراني في جوابه إنه يعد بالإفصاح عن وقائع الخيانة في جلسات مقبلة، ولكنه لم يدل بشيء.

وفي محاضر الجلسات التي عقدتها الجمعية التأسيسية في آخر سنة ١٩٤٩ ومطلع سنة ١٩٥٠ كلمات لنواب كثيرين في الانقلابات العسكرية وانقلاب الشيشكلي واستقالة الوزارات وتأليفها، وهي منشورة في القسم الملحق بالجريدة الرسمية.

لقد أدرك هاشم الأتاسي خطر انقلاب الشيشكلي، وأيقن أن الرجل سيتوسع في انقلابه تدريجياً إلى أن يؤسس عهداً جديداً من الحكم بزعامته العسكرية. فاستقال من رئاسة الدولة وأرسل استقالته إلى الجمعية التأسيسية، ولكن رئيسها رشدي الكيخيا لم يبلغها للجمعية إلا في جلسة ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) بعد تأليف وزارة خالد العظم، وطلب من الجمعية التأسيسية أن ترسل إليه رسالة بضرورة بقائه رئيساً للدولة، فظل الرجل قائماً بالرئاسة في جو خانق.

وفي اعتقادي أن الكيخيا أخطأ في توجيه الجمعية التأسيسية هذا التوجيه، كما أخطأ هاشم الأتاسي في بقائه رئيساً للدولة نزولاً عند رغبة الجمعية. وقد جر هذا الخطأ إلى خطأ

اشتراك حزب الشعب والأخوان المسلمين في وزارة خالد العظم، فلو انصرف القوم كلهم إلى منازلهم قبل أن يطردهم الشيشكلي من الحكم نزولاً على مقتضى عمله بطبيعة الحال لجابهوا الواقع بالتصرف الذي يقتضيه، وربما لم يدعوا للرجل فرصة التمكن من انقلابه.

والواقع أن استمرار نظام الحكم على الصورة الموضوعة، رغم هذا الانقلاب، جعل منه صورة باهتة بكل أركانه: من الجمعية التأسيسية إلى رئاسة الدولة إلى الوزارة إن لم نقل إنه وضعها تحت تصرف عقيد من الجيش.

إن الحزب الوطني لم يشترك في انتخابات الجمعية التأسيسية، فكان بعيداً عن النظام الجديد وعن الدستور الذي يراد وضعه، فرحب بانقلاب الشيشكلي، وأخذ يتقرب منه.

لقد أثير امتناع الحزب الوطني عن الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية في الجمعية التأسيسية نفسها من محمد خير الحريري أحد نواب حوران، فرد عليه رشدي الكيخيا رداً مطولاً لا بد من الوقوف عنده تثبيتاً لحقيقة الواقع.

لقد أكد الكيخيا في مطلع كلمته أن زعماء الحزب الوطني أيدوا حسني الزعيم في انقلابه ضاربين عرض الحائط بالدستور وبالحياة النيابية التي هدمها الانقلاب بدليل اشتراكهم معه في العمل لما ذهب صبري العسلي إلى بغداد موفداً من زعيم الانقلاب، ولما صوتوا له في الاستفتاء الصوري الذي تم فيه إقرار انقلابه وانتخابه رئيساً للجمهورية، ثم أقروا إلغاء دستور سنة ١٩٢٨ واشتركوا في اللجنة التي ألفها الرجل لوضع دستور جديد بعد أن تولى رئاسة الجمهورية. فالحزب الوطني لم يكن إذن متمسكاً بشرعية العهد الذي هدمه الانقلاب، ولا بدستور سنة ١٩٢٨ كما تدل على ذلك حقائق عمله. وإنما كان امتناعه عن الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية مبنياً على زعم فقدان ما يضمن حريتها. ولكن هذا الزعم لم يكن صحيحاً بدليل أن حزب الشعب اتصل بزعماء الحزب الوطني، واستشهد الكيخيا بنبيه العظمة الذي فاوضه فندب الرجل أخاه عادل العظمة فاشترك في الوزارة وزيراً للدولة. وأكد الكيخيا أنه أبلغ زعماء الحزب الوطني أنه على استعداد لإعطائهم كل ما يطلبون من الضمانات حتى انسحابه من وزارة الداخلية وتسمية وزير مستقل لها. ولكن الحزب ظل على موقفه من الرفض. لقد كانت كلمة الكيخيا في الرد على محمد خير الحريري مسهبة، فسكت الرجل كما سكت غيره من أنصار الحزب الوطني.

وواقع الحال أن الحزب الوطني كان في تلك الأيام مضعضعاً جداً بسبب اشتراكه في تزوير انتخابات دمشق سنة ١٩٤٧ ثم اشتراكه في انقلاب حسني الزعيم، وكان خصومه، ولا

سيما في دمشق كثيرين. وقد آلت رئاسته الفعلية إلى ميخائيل إليان. وكان فشله في انتخابات الجمعية التأسيسية مؤكداً، وهو السبب الحقيقي لامتناعه عن الاشتراك فيها.

ولكن رشدي الكيخيا على صحة الوقائع التي أوردها في كلمته أرى أنه قد أخطأ في تبرير إلغاء الدستور بالتصويت الذي جرى في استفتاء حسني الزعيم، لأن هذا التصويت كان عملاً صورياً بقوة الحراب، وكان هو من أول الممتنعين عنه. والغريب أن كثيرين من أعضاء الجمعية التأسيسية ومن النواب في المجالس اللاحقة قد ذهبوا مذهبه وبرروا الانقلابات العسكرية بفساد الحكم.

والواقع أن المشكلة لا تتصل بإلغاء الدستور أو استمرار دوامه وإنما تتعلق بالحؤول دون الانقلابات العسكرية. وسبيل ذلك كان في إبطال مفعول انقلاب حسني الزعيم وإعادة الدستور الذي ألغاه وأجهزة الحكم التي اعتقل رؤساءها وأنهى خدمة وزرائها. فلو تم ذلك لحسب من تحدثه نفسه من ضباط الجيش بالانقلاب ألف حساب لما ينويه ولامتنع عنه على الغالب.

أما وأن انقلاب الزعيم قد زال بانقلاب آخر ذي آثار دستورية وقانونية فما المانع من إزالة الثاني بانقلاب ثالث يتبعه آخر رابع ويظل الحكم في قبضة الجيش على الدوام؟.

هذا ما استمر وقوعه فعلاً، وهو الذي أقام الوحدة مع مصر وفكها بالانفصال، وبه وقع انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ لإعادة الوحدة اسماً ودعم الانفصال فعلاً، فقد كانت هذه السلسلة المتلاحقة من الأعمال على أهمية شأنها ضرباً واحداً من سيطرة الجيش على الحكم بالانقلابات العسكرية.

استمرت الجمعية التأسيسية تعمل في وضع الدستور. وانتخبت لجنة خاصة لوضع مشروعه، وكان رئيسها الدكتور ناظم القدسي ومقررها الدكتور عبد الوهاب حومد. ومن المصادفة أن الدكتور حومد كان عضواً في لجنة الدستور التي كنت أرأسها. وقد أرسلت نسخة من المشروع الذي وضعناه إلى رشدي الكيخيا رئيس الجمعية التأسيسية فتلقيت منه كتاباً في منتهى التهذيب.

وقد أثار الإخوان المسلمون موضوع دين الدولة وطلبوا النص عليه في الدستور. ولكن لباقة رئيس الجمعية حالت دون ذلك واقتصر النص على دين رئيس الدولة بالإسلام كما كان في دستور ١٩٢٨.

ولقد تكرر هذا الجدل بعد الانفصال في مجلس النواب حين وضع الدستور. وكان من رأي النواب الكاثوليك أن النص على دين الدولة بالإسلام يسقط عنهم رعوية الدولة

ويوجب عليهم الاستقالة من النيابة. ولما سألت النواب الأرثوذكس والبروتستانت عن رأيهم في الأمر رأيتهم لا يقيمون له وزناً، وكان عندهم ذكر دين الدولة أو عدم ذكره على حد سواء.

ولكن نواب الإخوان المسلمين كانوا يأتون بنصوص دساتير دول أوروبية فيها تحديد دين الدولة بالمسيحية، فيجيبهم النواب الكاثوليك بأنها نصوص تاريخية لم يبق لها مفعول.

ورأيي على ما صرحت به يومئذ كان وما زال وجوب فصل الدين عن الحكم، وأن كل نص على دين الدولة في الدستور ليس إلا زخرفاً كلامياً لا مفعول له فيما يصدر من تشريع.

لقد كان النص على دين الدولة بالإسلام وارداً في دستور الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، وأخذ به دستور مصر الموضوع في عهد الملك فؤاد الأول، واحتفظ به جمال عبد الناصر في الدساتير التي وُضعت في عهده. ولكني لا أذكر له أثراً في التشريع. وقد صدرت قوانين كثيرة على غير حكمه بمقتضى متطلبات الزمان.

ولما كان الرئيس القوتلي يعمل على تعديل الدستور لإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية سألني محسن البرازي في إحدى السهرات عن رأيي في التعديل، فأجبته بأني أرى أن يقتصر التعديل على حذف تحديد دين الرئيس بالإسلام حتى يُنتخب فارس الخوري للرئاسة الأولى تكريماً لخدماته الوطنية من وجه، ولأنه ذو كفاءة ممتازة لهذا المنصب من وجه آخر.

وقد نقل البرازي كلامي إلى الرئيس القوتلي فقال لي في إحدى المقابلات: سمعت أنك ترشح أناساً لرئاسة الجمهورية، وكان يبتسم، فأجبته بأنها خاطرة موقوتة طرأت على الفكر على حين غرة، ولكني في الحقيقة كنت جاداً فيها، مع كل ما أحفظه للرئيس القوتلي من توقير عمله الذي أنشأ به العهد الوطني الذي حقق به الجلاء.

صدر الدستور في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ممهوراً بتوقيع رئيس الجمعية التأسيسية رشدي الكيخيا.

ومن مقارنته بالمشروع الذي وضعته اللجنة التي كنت رئيسها يظهر التقارب بينهما في القواعد الاجتماعية. وكذلك ما بينه وبين المشروع الذي اشترك السنهوري في وضعه. ومن دون أن يفسر كلامي بأي تفاخر أستطيع أن أؤكد أن دستور الجمعية التأسيسية والمشروع الآخر قد استفادا من نهج المشروع الذي وضعته اللجنة التي كنت أرأسها.

على أن دستور الجمعية التأسيسية كان متأثراً بسيطرة السلطة التنفيذية على الحكم، ولا سيما سيطرة رئيس الجمهورية، فأفرط في توسيع اختصاص مجلس النواب وتضييق سلطة

رئاسة الجمهورية والوزارة وأحدث نظاماً للتفتيش وأنشأ محكمة دستورية عليا ووضع للقضاء نظاماً فصل فيه بين قضاء الحكم وقضاء النيابة فصلاً تاماً في المرجع والتعيين والنقل، من دون أن يلحظ عيوب هذه التوسعة في الرقابة النيابية على السلطة التنفيذية في قدرتها على العمل ومن دون ملاحظة قلة من تؤهلهم كفاءتهم لتولي تلك المناصب.

وقد نشرت مقالاً نقدت به الأسلوب القضائي الجديد. وكان مما قلته عنه أنه غير قابل للتطبيق، وهذا ما وقع فعلاً، وكنت أول من عمل على تطبيقه في وزارة خالد العظم سنة ١٩٦٣ بعد مضي ثلاث عشرة سنة على صدور الدستور، فاستصدرت قانوناً بإنشاء مجلس أعلى لقضاء النيابة منفصل عن مجلس قضاء الحكم، فاضطرب العمل بين المجلسين، وفي العهد الذي أنشأه انقلاب الثامن من آذار تولى وزير العدل رئاسة مجلس القضاء الأعلى ووحد المجلسين.

وقد لاحظت أن الرئيس المقدسي قد شعر في العهود التي تولى فيها رئاسة الوزارة خطأ ذلك التضييق على السلطة التنفيذية.

على أن هذا الذي وقع في دستور الجمعية التأسيسية وقع مثله في دساتير دول أخرى كانت الوزارة فيها تتوسع في سلطاتها، فلما وضعت دستوراً جديداً بعد انقلاب أو شبه انقلاب ضيقت سلطة الوزارة ووسعت مدى رقابة المجلس، ولكن وقع العكس بعد حين.

ويحسن أن أشير هنا إلى أن دستور ١٩٥٠ قد نص على أن سورية جزء من الدولة العربية، وكان أول من اقترح هذا النص الدكتور سامي الميداني في اللجنة التي كنت أرأسها. ولكن وضع الحكم في عهد حسني الزعيم ما كان يساعد على الأخذ به، ويبدو أن زميلنا الدكتور حومد قد نقله إلى لجنة الدستور في الجمعية التأسيسية فأخذت به وانتشر بعدئذ في كل دساتير الأقطار العربية.

بيد أن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه الجمعية التأسيسية بعد انتهائها من وضع الدستور أنها اتخذت لنفسها صفة المجلس النيابي، وانتخبت هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، واستمرت تعمل بهذه الصفة، وتألفت مدة قيامها عدة وزارات نالت ثقتها مع أن الثابت أن انتخابها من الشعب كان لمهمة محددة، وقد قاطعت الانتخاب فئة منه مهما قيل في نطاق تمثيلها له فهي جزء منه على كل حال، والحكم في الواقع كان بيد زعيم الانقلاب ولم يكن بيد ركن من أركان الحكم المدني الذي انبثق من تلك الجمعية.

وما مضى عام وبعض العام على هذا الخطأ حتى ضرب زعيم الانقلاب العقيد أديب الشيشكلي ضربته وتولى الحكم كاملاً شكلاً وموضوعاً.

الفصل السادس

من انقلاب الشيشكلي
إلى أواخر شباط ١٩٥٤

كان أديب الشيشكلي في الواقع والحقيقة هو صاحب السلطة الفعلية في الدولة. وكانت الوزارة القائمة في الحكم وزارة ناظم القدسي التي ألفها في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠. وقد اشترك فيها حسن الحكيم وزكي الخطيب كما تولى فيها الزعيم فوزي سلو وزارة الدفاع والأستاذ أحمد قنبر وزارة الأشغال العامة. وفي عهد هذه الوزارة تم وضع أساس جلب ماء الفرات إلى حلب بشكل عملي، وبرزت كفاءة أحمد قنبر في هذه الوزارة وفي جلب ماء الفرات على الخصوص، على غير ما يدعيه أي إنسان آخر تولى الوزارة أو الرئاسة.

ولكن الوزارة كانت تحت ضغط الشيشكلي، فاضطرت إلى الاستقالة فألفها معروف الدواليبي. ولكن الشيشكلي اعتقل رئيسها وأكثر أعضائها فور تأليفها قبل أن تباشر العمل. فاستقال هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية حسبما كان منتظراً، وكان الشيشكلي بعد أن اعتقل الحناوي قد نصب نفسه معاوناً لرئيس الأركان ثم رئيساً لها، فأصدر في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ أمراً عسكرياً باسم المجلس العسكري الأعلى بناه على استقالة رئيس الجمهورية وفقدان الحكومة منح فيه نفسه مهام رئاسة الدولة على أن يتمتع بكل صلاحيات السلطة التنفيذية. وأصدر في تاريخ هذا الأمر نفسه مرسوماً بحل مجلس النواب، ثم أصدر في اليوم التالي أمراً عسكرياً بتولي الزعيم فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية على أن يمارس سلطات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وعلى أن يؤازره في ممارسة السلطة التنفيذية الأمناء العامون.

وعقد بعدئذ مؤتمراً صحفياً حمل فيه على حزب الشعب حملة شعواء وبرر انقلابه على

الحناوي أسباباً، كما رسم للعهد الجديد خطة تبين فيما بعد أنه لم يكن صادقاً في شيء من كل ذلك، كما تبين أنه كان ينوي أن يقيم لنفسه عهداً جديداً يتولى فيه رئاسته بديكتاتورية مفرطة على غرار أمثاله من زعماء الانقلاب العسكريين.

وقد افتتح حديثه بأن سبب انقلاب الزعيم يرجع إلى كارثة فلسطين التي اشتركت سورية في حربها من دون الاستعداد الكافي كبقية الأقطار العربية، وهذا ما تقع المسؤولية عنه على الحكومات أجمع، وأن هنالك كثيراً من الأخطاء التي تقع على الحزب الحاكم في سورية آنذاك، وكان يقصد الذين ألفوا الحزب الوطني بعدئذ، ولكن حزب الشعب، وهو الحزب المعارض، كان يجسم هذه الأخطاء تجسيماً كبيراً خلق موجة استياء في أوساط الشعب فانتقلت هذه الموجة إلى أوساط الجيش فكان الانقلاب الأول. مع أن الثابت على وجه اليقين أن كارثة فلسطين كانت من الجسامة في حد ذاتها بحيث لا تحتاج إلى تجسيم المعارضة، وكان ضباط الجيش أنفسهم يبررون فشلهم في فلسطين بسوء الإدارة العسكرية في التنظيم وعدم توفير الأسلحة. وقد سبق وأوضحنا نقلاً عن رواية المقدم محمد دياب أن ما حمل حسني الزعيم على الانقلاب كان غير ما ذكر الشيشكلي في هذا السبب ولا يتصل به بأية صلة.

ثم زعم الشيشكلي في حديثه أن حسني الزعيم حاول إقامة حكم مدني في البلاد إلا أن حزب الشعب جبن عن تسلم الحكم، فشجع ذلك الزعيم على إعلان ديكتاتوريته العسكرية. وهذا السبب كاذب وأدهى من السبب المتقدم لأن كثيرين من حزب الشعب كمعروف الدواليبي وفيضي الأتاسي وعبد الوهاب حومد لم ينقطعوا عن الزعيم في الأركان، فكانوا يساعدونه على تأليف الحكومة الوطنية، على ما رأيت بعيني، حتى أن فيضي الأتاسي قبل تكليف الزعيم إياه أن يؤلف الوزارة فأخذ يدعو إلى وزارة الخارجية من اختار لوزارته من الأعضاء، وكنت منهم، حتى أني لما دخلت مقر الخارجية كان حسن جبارة خارجاً منها فسألته عن واقع الحال فأجابني بما كلفه الأتاسي، ولكنه أضاف أنه لا يرى في عمل الزعيم بهذا التكليف اتجاهاً جدياً منه. وقد قبل الدكتور حومد الاشتراك في اللجنة التي ألفها حسني الزعيم لوضع مشروع دستور جديد. فأي اشتراك من حزب ما في انقلاب مجهول السبب والغاية والوسائل أكثر من ذلك...؟ والوحيدان اللذان شككا في انقلاب الزعيم وابتعدا عنه وعارضاه في اجتماع النواب كانا رشدي الكيخيا وناظم القدسي. ولكن موقفهما لم يمنع غيرهما من أعضاء حزبهما البارزين من التعاون مع حسني الزعيم في انقلابه.

والغريب أن حسني الزعيم لم يدع في الأيام الأولى من انقلابه أحداً من الحزب الوطني للتشاور مع استعدادهم للتعاون معه كما ظهر من قبول صبري العسلي إيفاده إلى العراق ثم اشتراكه مع ليون زمريا في لجنة وضع الدستور التي كانت برئاسة محسن البرازي واشترك فيها السنهوري.

ووصل الشيشكلي في حديثه إلى صميم ما كان يرمي إليه وهو اتهام حزب الشعب بالعمل على الاتحاد مع العراق وقبول الحناوي هذا التوجيه من هذا الحزب والعمل على تنفيذه رغم معارضة الجيش، لأن العراق مرتبط بمعاهدات مع الإنكليز، فلم يكن متحرراً ولم يتمكن جيشه من القيام بواجبه في فلسطين مع كثرة إمكاناته لأدائها، وقد أراد أعضاء حزب الشعب وضع الجيش أمام الأمر الواقع باعتقال قسم كبير من كبار قادة الجيش المعارضين، فسار الحناوي معهم ولجأ إلى العنف فأزاحوه عن السلطة واعتقلوه. ولكن هذه الرواية كانت كذباً بكذب من بابها إلى محرابها على ما أكد لي المقدم محمد دياب من ضباط الانقلاب على حسني الزعيم والعاملين على إعادة أديب الشيشكلي إلى الجيش وتسليمه اللواء الأول منه مع كتيبة المدرعات، فقد ذكر لي في حديثه كما رويت قبلاً، أن سامي الحناوي قد شكا لرفاقه مما يتهمه به الشيشكلي ورفاقه من العمل مع حزب الشعب على توحيد سورية بالعراق مع أنه لا يعلم شيئاً عن هذا الموضوع، وأبدى استعداده لترك الجيش. كما ثبت كذب هذه الرواية بإفادة جلال بابان من وزراء العراق في العهد الملكي أمام محكمة المهداوي في بغداد من أن نظام القدسي وهو يتولى وزارة الخارجية رفض اقتراح العراق بإقامة هذه الوحدة أو الاتحاد الذي عرضه عليه الرجل لما جاء من العراق بهذه المهمة على ما ذكرت قبلاً.

والكذبة الكبرى التي ختم بها الشيشكلي حديثه أن حزب الشعب كان يعمل على عدم استقرار الحكم بإسقاط الوزارات وترك البلاد من دون حكومة، حتى بلغ به الأمر عندما كان الجيش مستعداً لمحاربة اليهود دفاعاً عن الحولة أن افتعل أزمة وزارية دامت خمسة وعشرين يوماً فحال دون تلك المحاربة... مع أن الشيشكلي في الحقيقة قد قام بانقلابه باعتقال الحناوي بعد ثلاثة أيام من اجتماع اللجنة التأسيسية وأسقط وزارة ناظم القدسي يوم تأليفها وهي الوزارة الأولى التي تألفت بعد انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للدولة بمقتضى الدستور المؤقت، وجاء بأكرم الحوراني وزيراً للدفاع في وزارة خالد العظم التي أعقبت وزارة القدسي، وكان هو الذي يسقط الوزارات ويتدخل في تأليفها، ولم يكن من المعقول في شيء أن يقع ما ذكره في حديثه من تصرفات الشعبيين والحناوي في الأيام الثلاثة الأولى من اجتماع الجمعية. وأكذب مما تقدم زعمه أنه أعاد رئاسة الدولة إلى الجيش

لأنه يريد الخدمة بوصفه عقيداً في الجيش، مع أنه ظل يعمل حتى تولى رئاسة الجمهورية بدستور رئاسي من صنعه وتوجيهه. ومما يؤكد مداخلته في إسقاط الوزارات وتأليفها ما ذكره في هذه الحديث نفسه من أن معروف الدواليبي ألف وزارته من غير استشارة الجيش الذي يجب حسب قوله أن يؤخذ رأيه.

وإذا كان ما فعله الشيشكلي لا يختلف عما فعله غيره من الضباط الانقلابيين، فالغرابة كل الغرابة تبدو في موقف أكرم الحوراني منه، منذ بداية انقلابه باعتقال سامي الحناوي وإسقاط وزارة القدسي قبل أن تباشر مهمتها، وقبوله أن يتولى وزارة الدفاع في وزارة خالد العظم، وخطابه في الجمعية التأسيسية مبرراً انقلاب الشيشكلي بزعمه أنه اطلع على أمور مخجلة تتعلق بالتآمر على سلامة الوطن واعداً بإطلاع الجمعية عليها لما طلب رشدي الكيخيا منه ذلك في كلمته التي استنكر فيها انقلاب الشيشكلي باعتقال الحناوي، ولكنه لم يف بوعده.

واعتقادي أن أكرم الحوراني كان يرمي إلى تبديل اجتماعي واسع جداً كالإصلاح الزراعي وغيره، وكان يعتقد أنه بتأييد الانقلابات العسكرية يستطيع السيطرة على الحكم وتسييره إلى ما يريد. مع أن زعماء تلك الانقلابات يستأثرون بسلطة الحكم من دون أن يشاركهم فيه أحد، ولو كان من رفاقهم الذين قاموا معهم بالانقلاب، فلذلك ابتعد عن الشيشكلي وعاداه بعد وقت قصير، وهذا ما وقع له مع عبد الناصر. وقد سمعت أنه قد ندم على تأييد الديكتاتوريات العسكرية فصار ينادي بالديموقراطية الغربية. ولكني لم أسمع ذلك منه ولا من أحد أعوانه.

عهد الشيشكلي

تولى الشيشكلي الحكم فعلاً وأخذ يهييء لنفسه نظام الحكم الذي يريد أن تكون له رئاسته. أما الحكم القائم برئاسة فوزي سلو فكان صورياً بكل معنى الكلمة. وكان أعوان الشيشكلي في الجيش هم الضباط عبد الحميد السراج وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم وعبد الغني قنوت وغيرهم من الذين لم أعد أذكر أسماءهم، وقد ساعدوه على السيطرة على الجيش سيطرة تامة كما ساعدوه في مظالمه. وقد تمكن من تسريح عدنان المالكي من الخدمة وكان من الضباط اللامعين في كفاءته وإخلاصه. وكان في آرائه الاجتماعية مقترباً من أكرم الحوراني، وكان شقيقه الأستاذ رياض من حزب أكرم ومن وزرائه وهو من المحامين المعروفين في دمشق.

وأخذ الشيشكلي يزور المحافظات بصحبة فوزي سلو وكانت تقام لهما المآدب الرسمية.

وقد لاحظت في إحدى المآدب التي دعيت إليها جماعة من الحزب الوطني كالدكتور الكيالي وغيره. فعلمت أن هذا الحزب كان يتقرب من الشيشكلي. كما حضر الشيشكلي استعراضاً للجيش في إحدى المناسبات الوطنية، وربما كان عيد الجلاء، فكان في مقدمة الحاضرين الشيخ الحاج فاتح المرعشي وإحسان الجابري. وكانت الحال على هذا المنوال في دمشق والمحافظات الأخرى.

كانت صلة الشيشكلي بأكرم الحوراني قد انقطعت، وأخذ الرجل يطغى ويبغي ويعتقل من يعارضه أدنى معارضة، وكان الأستاذ رياض المالكي من جملتهم. وقد روى في مذكراته ما لاقاه ولقيه وغيره من التعذيب على يد ضباطه الذين ذكرنا أسماءهم فيما تقدم.

ويمكنني على ما رأيت تلخيص خصائص عهد الشيشكلي بما يلي:

١ - حوادث قتل الضباط من الضباط أنفسهم بترتيب وتشجيع من الشيشكلي نفسه، فكثرت الدعاوي لدى القضاء العسكري حتى أنه نفسه كان مدعياً شخصياً (مدنياً) في إحدى الدعاوي. وقد دعاني إلى دمشق وطلب مني أن أقبل وكالته في هذه الدعوى بحجة أن المتهمين سيأتون بمحامين من مصر وهو يريد أن يظهر المحامون السوريون بكفاءة لا تقل عن كفاءة المحامين المصريين. فاستغربت هذا السبب في اختياري.. وأجبته بأن المحكمة التي ستنظر في دعواه محكمة عسكرية رئيسها قاض مدني ولكن أعضاءها من ضباط الجيش. وهو القائد الفعلي الأعلى للجيش والمسيطر عليه. فلا يليق به أن يقف مدعياً مدنياً أمام هذه المحكمة بواسطة محام، والمدعي المدني طالب تعويض، فصاحب الدعوى العامة هو النائب العام، وكان يومئذ الأستاذ عبد الوهاب الأزرق، وهو ذو كفاءة ويحب الظهور، فليوجهه إلى ما يريد، فذلك أكرم له ولمركزه في الجيش وفي سياسة البلد. فسكت وأدرك أني لا أريد قبول وكالته. ويبدو أنه لم يقتنع بما قلت فكلف الأستاذ فتح الله صقال فقبل تكليف التوكيل بسرور وأخذ يهيىء إضبارة للقضية على ما روى لي الأستاذ شفيق سعيد الذي كان يعمل معه. ولكن السيدة علية الحمصي والدة زوجته، وكانت سيدة ذات إدراك قويم وشخصية قوية، منعته من قبول وكالة الرجل لما اشتهر عنه من سوء القالة فاعتذر من عدم قبولها، ولا أدري السبب الذي تذرع به في تبرير اعتذاره. وآلت الوكالة أخيراً إلى الأستاذين جان مظلوم وكامل عويدان.

٢ - وبعد مدة لست أذكرها تعرف الشيشكلي بجماعة الحزب (القومي العربي) أمثال ظافر الرفاعي ومنير الغنام وسعيد البصمجي، وكان الحزب ميالاً إلى النازية فاعتقل

الإنكليز أعضاءه لما دخلوا سورية ولبنان بعد طرد الفيشيين منها ونفوهم إلى معتقل (المية مية) في لبنان مع آخرين من اتجاهات نازية أخرى، ولو كان اتجاههم مبنياً على الشبهة.

ولا أدري كيف تعرف الشيشكلي بهذا الحزب المجهول في البلاد والذي لم يكن له مركز في بلد آخر سوى حلب، وكيف اعتمد عليهم مع أنه لم يكن لأعضائه أي قيمة أدبية أو سياسية في حلب نفسها سوى الأستاذ ظافر الرفاعي بفضل ثقافته وفضل أسرته، ولكنه مع ذلك كان في موقع محدود جداً في حلب نفسها. والمظنون بما يشبه اليقين أن الضابط عبد الحق شحادة من أنصار الشيشكلي ومن أقرب الناس إليه، وكان موضع ثقته واعتماده إلى آخر أيام حكمه وفراره من سورية، هو الذي عرفه بهذا الحزب ورجاله لأنه كان منهم في شبابه. وقد رأى أن يستعين بهذا الحزب وببعض ذوي الوجاهة في البلاد فيؤلف منهم وزارة برئاسة فوزي سلو نفسه، فلما تألفت هذه الوزارة كان أثر تأليفها في الرأي العام سيئاً جداً، ولا سيما أن الأحزاب الأخرى كحزب الشعب والحزب الوطني وحزب أكرم الحوراني كانت في قمة قوتها، فأخذ الناس يهاجمون العهد، فكانت بداية أخطاء الشيشكلي.

وقد ظهرت من بعض أعضاء الوزارة تصرفات مضحكة كغرائب منير غنام وزير العدل واستصداره مرسوماً بقوة القانون يجيز نقل القضاة إلى وظائف أدنى كثيراً من وظائفهم مع احتفاظهم بمراتبهم بحجة أن حق القاضي ينحصر في مرتبته وراتبه، وأما مركزه فمن حق الدولة، وبذلك جاز نقل رئيس النقض أو الاستئناف قاضياً للصلح (قاضياً جزئياً) في أحد المراكز النائية وتسمية قاض بدائي رئيساً للاستئناف أو للنقض مع احتفاظ كل منهما بمرتبته مما لم يسمع به في مشافي المجانين. وكان الغنام يخاطب القضاة مهما علت مراكزهم بلجة غير لائقة مع أنه سبق له وتولى القضاء وإن لم يتجاوز فيه درجة أولية.

وقد سمع الشيشكلي بما يقول الناس عن هذه الوزارة وتصرفاتها وعمل بعض أعضائها في تأمين مصالحهم كتعديل قانون حل الأوقاف الذرية بما يستفيد به الغنام وزير العدل من الوقف الذي يستحق فيه، وكتبديل أنظمة التصدير والاستيراد لمصلحة التجار من الوزراء، فكان يأمر بوقف بعض أعمالها ولم يعمل بذلك القانون الغريب في ملاك القضاء وإن قضى به على استقلال السلطة القضائية.

٣ ـ كان الشيشكلي يرى أنه ليس في البلاد من يؤازره من رجال السياسة بعد أن

انفصل عنه أكرم الحوراني وجماعته، وبعد أن هاجم حزب الشعب وابتعد عن الحزب الوطني الذي حاول الاقتراب منه. فرأى أن يؤسس حزباً سياسياً خاصاً به فأنشأ حركة التحرير، فلم ينضم إليها إلا المرتزقة وأرباب المطامح السياسية والمصالح التجارية والصناعية وطبقة من الموظفين بالإرغام أو برضائهم رجاء نيل الوظيفة أو الارتقاء السريع فيها.

٤ - وكان أهم ما سعى إليه الشيشكلي في عهده ليهيىء لنفسه رئاسة الجمهورية بسلطة واسعة أن وضع دستوراً رئاسياً لا أعرف الذين صاغوه، ولكنه، والحق يقال، كان محكماً في تناسق أحكامه. ولكن الأحزاب السياسية لم تكن في جانب هذا النظام من أسلوب الحكم. إلا أن الدكتور إدمون رباط، وهو من المتخصصين بالفقه الدستوري، كتب مقالاً في إحدى صحف بيروت أيد فيها النظام الرئاسي مشيداً بذلك الدستور بداعي أن الذهنية العربية لا تقبل رئيساً محدود السلطة كالرئيس في النظام البرلماني.

٥ - وبعد أن تم وضع هذا الدستور بالتصويت الشعبي الصوري جرت انتخابات مجلس النواب، فلم يرشح نفسه لعضويته أحد من الأحزاب المعروفة أو من ذوي المكانة الشعبية، فاقتصر الترشيح على أناس غير معروفين في الساحة الشعبية أو من مدعومين من المؤسسات الصناعية أو التجارية ومن الحكومة إجمالاً ولا سيما الموظفين.

٦ - وكان الدستور يمنع تسمية الوزراء من أعضاء المجلس النيابي، فاختار الشيشكلي للوزارات أناساً من ذوي الكفاءة كالأستاذ أسعد المحاسني للعدل والأستاذ جورج شاهين للمالية وعبد الرحمن الهنيدي للزراعة والدكتور أنور إبراهيم باشا للمعارف وغيرهم من الذين لم أعد أذكرهم وإن لم تخل الوزارة من وزراء أقل كفاءة من هؤلاء الوزراء.

٧ - وأبرز ما وقع في هذا العهد أن الشيشكلي صب جام غضبه على الطائفتين العلوية والدرزية من دون معرفة سبب ذلك، حتى إنه هاجم الدروز في جبلهم بالطائرات، فكان ذلك مؤيداً لما عمد إليه الانتداب الفرنسي من إقامة حكومتين مستقلتين لكلتا الطائفتين اللتين قنع كثيرون من أفرادهما بصواب هذا الاستقلال عن حكم المسلمين السنة. وقد بذلت الكتلة الوطنية جهوداً متواصلة لإقناع الطائفتين بخطأ الانفصال عن حكم الأكثرية، كما بذلوا الجهد نفسه مع النصارى ولا سيما الكاثوليك منهم حتى صارت الوحدة السورية من الشعارات الوطنية الأولية في

استقلال البلاد. ومما زاد في غرابة عمل الشيشكلي أن الدروز ثاروا على الفرنسيين سنة ١٩٢٥ ثورة عارمة اشترك فيها كثيرون من زعماء السنة كالدكتور شهبندر وشكري القوتلي ونسيب البكري وصبري العسلي وغيرهم من حمص وحماة وسائر المدن السورية. وكان الأمير شكيب أرسلان وأخوه الأمير عادل من أقطاب العاملين في الساحة الوطنية وهما درزيان. ومهما كان رأي الشيشكلي في الطائفتين المشار إليهما أو في عمل بعض أفرادهما فليس فيه ما يبرر العنف الذي لجأ إليه في هاتين الطائفتين. وقد قتله أحد أفراد الطائفة الدرزية بعد أن تعقبه إلى حيث يقيم في أمريكا الوسطى أو الجنوبية منتقماً منه لأبناء طائفته أو لأحد أفرادها من أهله وأقاربه.

كان عهد الشيشكلي مكروهاً من الأمة كلها. وكان أكرم الحوراني وأفراد حزبه من أقوى العاملين على إسقاط ذلك العهد. وقد ساعدهم على ذلك أكثر من الأحزاب الأخرى وجود ضباط في الجيش من حزبهم. وقد اعتقل الشيشكلي طائفة من زعماء الحزب الوطني وحزب الشعب والاشتراكيين والحياديين، فأبرق إليه بعض أنصاره من حركة التحرير الذين وصلوا إلى مناصب ما كانوا يحلمون بها طالبين إنزال أقصى العقاب بهم. ولكن الضباط الانقلابيين كانوا يواصلون خططهم لإطاحة العهد. وكان مركز عملهم في حلب. وكنت على صلة ببعضهم فعلمت منهم ما كانوا ينوون عمله. وفي ليلة الانقلاب أخبرني العقيد فيصل الأتاسي باكتمال خطتهم والشروع بانقلابهم في غداة اليوم التالي الواقع في الرابع والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٥٤. وقد تم ذلك فعلاً. ومر على داري أحد الاشتراكيين مبكراً صباح ذلك اليوم وأخبرني بما وقع. وأخذت إذاعة حلب تذيع البلاغات والبيانات والأناشيد. وكانت إذاعة ضعيفة ولكنها على ضعفها مما يمكن سماعها في دمشق. وأخذت قطعات سائر المدن تنضم إلى حركة حلب تدريجياً إلى أن انضمت قطعة الجنوب، وكانت أقوى القطعات، بفضل قائدها العقيد القباني الذي نسيت اسمه. فأدرك الشيشكلي آنئذ أن الجيش كله قد اتحدت قطعاته على إطاحته فغادر دمشق إلى بيروت.

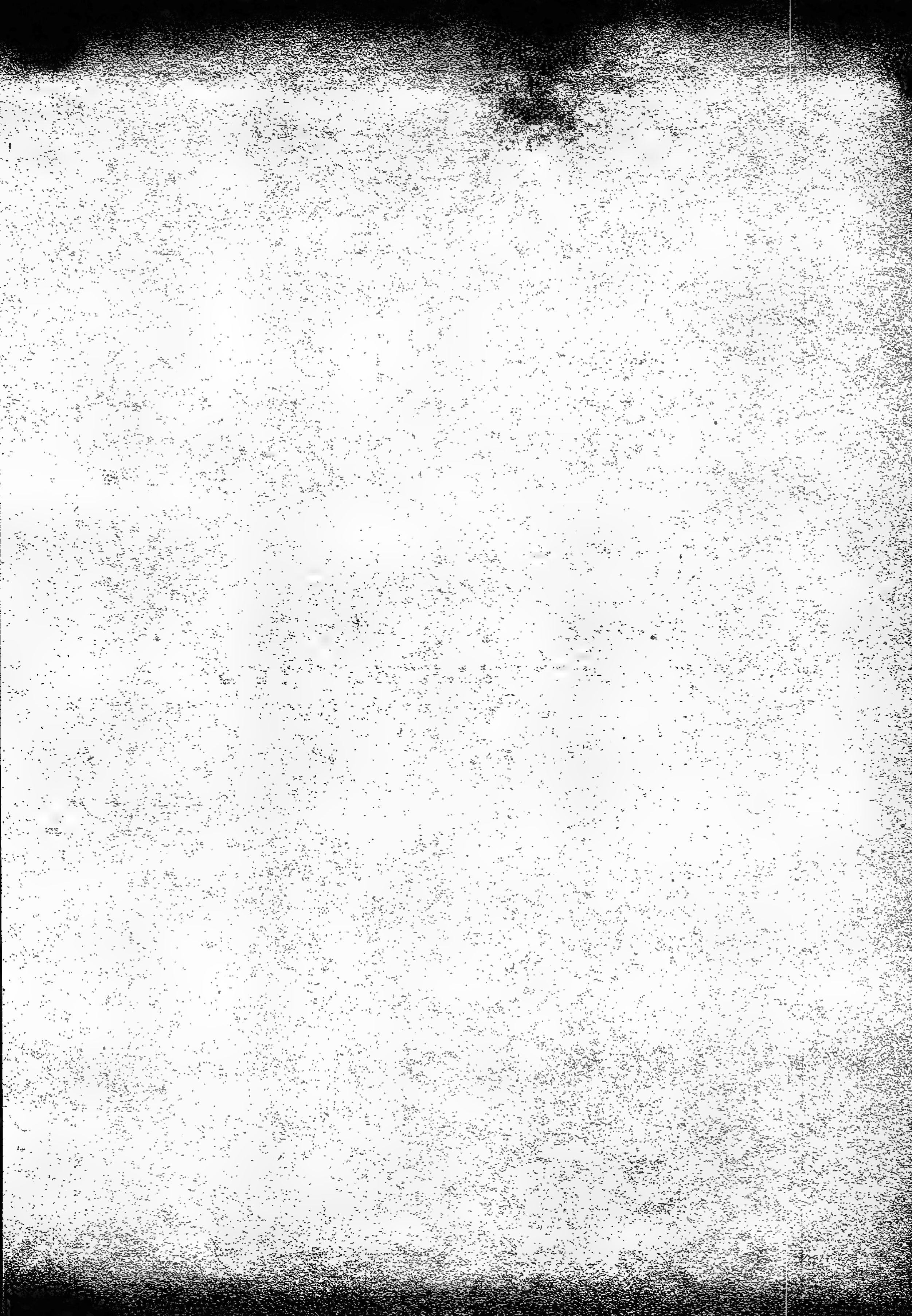
وأغرب ما جرى بعد سفر الشيشكلي أن ذهب رئيس مجلس النواب مأمون الكزبري إلى مقر رئاسة الجمهورية ليتولى الرئاسة وفقاً لأحكام الدستور من دون أن يلحظ أن الإطاحة لم تكن بالشيشكلي شخصياً وإنما كانت بعهده الذي لم تكن له أية قيمة من دونه. وقد ألقى من إذاعة حلب أحد قادة الانقلاب العسكريين كلمة قاسية في الكزبري مهدداً متوعداً بالسوء على ما فعل.

وانقضى عهد الشيشكلي على هذه الصورة يوم ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤.

ومن الإنصاف وقد انتهى عهده ثم انتقل بعد حين إلى رحمة ربه أن نقول تبياناً لصفاته إنه كان على جانب من الذكاء وهدوء الطبع وحسن الكلام، وربما كان آخر من له سيطرة على الجيش في تلك الفترة. وقد سمعت من سليمان المدرس المدير العام لشركة البترول العراقية في سورية أن رئيس مجلس إدارة الشركة الإنكليزي لما اجتمع بالرجل بعد أن تولى رئاسة الجمهورية ليباحثه في مسألة تمديد خط آخر للبترول من حمص إلى بانياس بالإضافة إلى الخط الممتد منها إلى طرابلس أنه خرج من مقر الرئاسة معجباً به وبكفاءته في المفاوضة. وكان هذا رأي المدرس فيه أيضاً. وقد عرفت له مواقف منع فيها بعض وزراء الوزارة الأولى التي ألفها برئاسة فوزي سلو من تماديهم في شرورهم وإضرارهم بمن كانوا يعادونهم. وكان معتدلاً في التطور الاجتماعي، وربما كان ذلك من جملة أسباب اختلافه مع أكرم الحوراني.

ويعود له الفضل في تنفيذ مشروع مرفأ اللاذقية، ولكن سبب تلزيمه لشركة يوغسلافية ما زال مجهولاً بعد أن كان التلزيم مقرراً لشركة فرنسية.

لا شك في أن الرجل كانت له أخطاء متعددة في حكمه وفي انتقاء أركان حكمه. وكان من عادته تعاطي الخمرة، فكان حين يشربها ينقلب إلى إنسان آخر في سوء التصرف على عكس صفاته الحسنة التي أتينا على ذكرها قبل قليل في حال صحوه.



الفصل السابع

نهاية عهد الشيشكلي

اجتمع زعماء حزب الشعب والحزب الوطني والبعث العربي الاشتراكي في حمص للمداولة في تأليف نظام الحكم الذي يجب أن يسود البلاد. وكان أكرم الحوراني أبرز من يتولى قيادة حزب البعث وصاحب نفوذ واسع في المجتمعين بفضل صلته بضباط الانقلاب الأخير وبالشباب الاشتراكيين المؤمنين بمذهبهم على أنه عقيدة وطنية. وقد اتفقت الكلمة على اعتبار عهد الشيشكلي اغتصاباً للسلطة وباطلاً بنظامه ودستوره، وعلى اعتبار دستور سنة ١٩٥٠ قائماً. وكذلك وزارة الدواليبي التي اعتقل الشيشكلي رئيسها وأعضاءها فور إعلانها وقبل أن تتسلم عملها، وعودة هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، ورجوع مجلس النواب إلى الانعقاد. ولكن الحزب الوطني لم يشترك في انتخابات هذا المجلس، وكان قد سقط بكثرته الكبرى في انتخابات سنة ١٩٤٧، كما كان قد دعم انقلاب حسني الزعيم، ولم يدعه زعماء انقلاب الحناوي إلى الاجتماع على نحو ما دعوا أقطاب غيره من الأحزاب وسياسيين مستقلين.

وكان الرأي صدر بقبول استقالة وزارة الدواليبي وتأليف وزارة مؤتلفة الأحزاب تحل مجلس النواب وتدعو إلى انتخابات مجلس جديد. فاشترط الحزب الوطني ليقبل بكل ذلك معترفاً بشرعية دستور ١٩٥٠ والمجلس الذي وضعه، وانقلب إلى نيابي، أن تكون له رئاسة الوزارة، فوافقه على رأيه حزب الشعب، ولا سيما عدنان الأتاسي الذي كان مندفعاً في هذه الموافقة، ولكن أكرم الحوراني عارض في رئاسة العسلي أشد المعارضة ورشح لرئاسة الوزارة رشدي الكيخيا. بيد أن الكيخيا رفض الرئاسة وأصر على الرفض، كما أصر

الحوراني على رأيه، وكانت النتيجة أن قاطع الحوراني بحزبه الاشتراك في الوزارة، فألفها العسلي من وزراء مستقلين ومن حزب الشعب والحزب الوطني.

ولكن النتيجة الرهيبة لمقاطعة الحوراني كانت في تصافيه مع ضباط الشيشكلي كأمين النفوري وأحمد عبد الكريم وعبد الحميد السراج وعبد الغني قنوت وغيرهم من الضباط الذين جاء على ذكرهم الأستاذ رياض المالكي في مذكراته عند البحث في تعذيبه منهم بأمر الشيشكلي. وبهذا التصافي ألف الحوراني منهم ومن الضباط الاشتراكيين الذين عملوا في تنفيذ الانقلاب على الشيشكلي كتلة عسكرية سيطرت على الجيش وعملت مبدئياً على الخلاص من الذين عملوا في الانقلاب الأخير شكاً في اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية كالعقيد فيصل الأتاسي الذي تولى قيادة الانقلاب في حلب حين بدايته وكالعقيد القباني قائد منطقة الجنوب الذي كان لاشتراكه في الانقلاب أثر حاسم في نجاحه وكالمقدم محمد دياب وكثيرين غيرهم.

وكان هم الحوراني إسقاط الوزارة أو على وجه التحديد إسقاط العسلي، فأخذ مع ضباط الجيش المسيطرين على سياسة البلاد يتعقبون تحركاته حتى قالوا إنهم أدركوه ومعه ميخائيل إليان، مراراً في لبنان يجتمعان ببعض الساسة العراقيين، فأخذوا يهددون ويتوعدون فلم ير الرجل بدأ من الاستقالة فاستقال ولم تدم وزارته أكثر من ثلاثة أشهر.

واستقر الرأي بعد عدة اجتماعات في القصر الجمهوري على تأليف وزارة حيادية برئاسة سعيد الغزي، وهو محام بارز انتخبته دمشق لنيابتها مراراً، وتولى الوزارة أكثر من مرة، وقد اختار زعماء الأحزاب أنفسهم الذي اجتمعوا في القصر الجمهوري وزراءه وكنت أحدهم.

وقبل الانتقال إلى تأليف وزارة سعيد الغزي يحسن أن نقف عند موضوع مهم أثير في مجلس النواب في عهد وزارة صبري العسلي، وهو محاكمة الشيشكلي وأعوانه والذين عملوا معه بتهمة اغتصاب السلطة.

محاكمة مغتصبي السلطة

لما أطاح الجيش عهد أديب الشيشكلي عاد الحكم السابق إلى ما كان عليه بقواعده ورجاله من دون أي قرار أو بيان على اعتبار أن ذلك العهد كان اغتصاباً للسلطة الشرعية فيعود نظام الحكم السابق إلى ما كان عليه حكماً. فرجع السيد هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، ورجع المجلس النيابي بكل أعضائه وبرئيسه الدكتور ناظم القدسي وهيئة مكتبه إلى الاجتماع، وعُدَّ مرسوم تأليف الوزارة برئاسة الأستاذ معروف الدواليبي قائماً مع أنها لم تتسلم مهام الحكم. فقدم الأستاذ الدواليبي استقالة وزارته وصدر مرسوم بتأليف وزارة

الأستاذ صبري العسلي على نحو ما ذكرناه في الفصل السابق. ولكن المجلس الذي عاد إلى مزاولة سلطاته الكاملة في التشريع ورقابة الوزارة، وناقش بيان وزارة الأستاذ العسلي ومنحها الثقة كان مندفعاً باجتماعه إلى وجوب محاكمة الذين اغتصبوا السلطة من عسكريين ومدنيين وفقاً لقانون العقوبات العام، وكان أديب الشيشكلي وفوزي سلو على رأس المطلوب محاكمتهم بجرم اغتصاب السلطة، وكذلك من ساعدهما من العسكريين ومن المدنيين الذين ساروا في ركابهما من وزارء حكومة فوزي سلو، ثم وزراء الشيشكلي لما تولى رئاسة الجمهورية وفق دستوره الرئاسي، وأعضاء مجلسه النيابي، ولا سيما رئيس هذا المجلس الأستاذ مأمون الكزبري الذي ذهب إلى القصر الجمهوري وتولى رئاسة الجمهورية لما فر الشيشكلي بعد انهيار عهده، بزعم أن دستوره ينص على أن يتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية إذا شغرت لسبب من الأسباب، فكان عمله غريباً حقاً، وما كاد يذيعه الراديو حتى هاجمه العقيد فيصل الأتاسي هجوماً عنيفاً في إذاعة حلب وتبعه أحد المدنيين بهجوم أشد عنفاً. واستصدر المجلس قانوناً باسترداد ما قبضه أولئك الضباط والمدنيون من الرواتب.

وفي جلسة ٥ أيار (مايو) ١٩٥٤ سأل نواب كثيرون الحكومة عما إذا كانت أقامت الدعوى على مغتصبي السلطة وأعوانهم من الوزراء والضباط والنواب ومن سماهم بوظائفهم، وكانت أسئلة النواب عنيفة جداً، ولم يكن رئيس الوزراء صبري العسلي حاضراً، وكان بالإمكان تأجيل الإجابة إلى جلسة قادمة، ولكن الأستاذ عزت صقال وزير العدل انبرى للجواب فاشتعل الجو غضباً على الحكومة، حتى أن أحد النواب طلب إعادة النظر في الثقة، لأن الحكومة في بيانها كانت وعدت بالثواب والعقاب.

كان جواب الأستاذ صقال مركزاً بدقة، وكأنه كان مهيأً من قبل، مع أنه قد ارتجله آنياً في جلسة لم يكن فيها هذا الموضوع مقرراً له أن يطرح على البحث.

حدد الأستاذ صقال الموضوع كما طرحه النواب كما يلي:

١ ـ عدم قيام الحكومة بإحالة الزعيم سلو والعقيد الشيشكلي على القضاء بجرم الانقلاب واغتصاب السلطة.

٢ ـ عدم إحالتها الوزراء والنواب السابقين على القضاء وقد تعاونوا مع العهد السابق ومكنوا صاحبيه الزعيم سلو والعقيد الشيشكلي من الاستمرار في الحكم.

٣ ـ وكذلك جميع الموظفين الذين تعدوا على الأموال والأشخاص.

ثم أجاب عن كل ذلك:

١ - بأن وزير الدفاع سيقيم الدعوى حسب اختصاصه على الزعيم سلو والعقيد الشيشكلي بتهمة جرم الانقلاب الذي قاما به أمام القضاء العسكري.

٢ - أما الدعوى على المدنيين من الوزراء والنواب السابقين فإقامتها من اختصاصه، ولكنه لم يقمها لأنه لم يجد في نصوص قانون العقوبات ما يمكنه من إقامتها. ذلك أن قانون العقوبات قد أورد المادتين ٢٩٦ و٢٩٧ في جرم اغتصاب السلطة السياسية أو المدنية أو القيادة العسكرية.

فالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات قد نصت على أنه:

يعاقب بالاعتقال المؤقت سبع سنوات على الأقل:

أ - من اغتصب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية.

ب - من احتفظ خلافاً لأمر الحكومة بسلطة مدنية أو قيادة عسكرية.

جـ - كل قائد عسكري أبقى جنده محتشداً بعد أن صدر الأمر بتسريحه أو تفريقه.

والمادة ٢٩٧ من القانون نفسه تنص على أنه:

يستحق الاعتقال المؤقت من أقدم دون رضى السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند أو على قيد العساكر أو تجنيدهم أو على تجهيزهم أو مدهم بالأسلحة والذخائر.

واستطرد بعدئذ قائلاً:

هذه هي الأحكام التي نراها في قانون العقوبات، فهل يمكن بالاستناد إليها إقامة الدعوى الجزائية على النواب والوزراء السابقين...؟.

وأجاب عن تساؤله بتحليل قانوني دقيق:

هل تقام الدعوى على النواب والوزراء السابقين بوصفهم فاعلين أصليين فكان جوابه النفي القاطع لأنهم لم يقوموا بالانقلاب أي باغتصاب السلطة، وإنما قام به غيرهم من ضباط الجيش (الشيشكلي وسلو).

وهل تقام عليهم بوصفهم شركاء؟ فأجاب كذلك بالنفي لأن الشريك هو من يساهم في العمل نفسه الذي يؤلف الجرم، وهم لم يقوموا بشيء من ذلك.

وهل تقام الدعوى عليهم كمتدخلين فرعيين؟ فأجاب بالنفي أيضاً لأن قانون العقوبات قد نص على الأعمال التي تعد تدخلاً، على سبيل الحصر قبل الجريمة وفي أثنائها وبعد وقوعها، وليس في النيابة ولا في الوزارة ما يدخل في نطاق عمل من أعمال التدخل.

ثم أفاض الوزير في الإيضاح فتساءل عما إذا كان جرم اغتصاب السلطة أو جرم التعدي على الدستور جرماً متمادياً، أي مستمراً، فيمكن بالتالي اعتبار النواب والوزراء السابقين

شركاء في الجرم ما دام جرم الذين قاموا باغتصاب السلطة قائماً...؟ وهم يتولون السلطة منهم...؟ فأجاب بعد تحليل مسهب للجرم الآني والجرم المتمادي، بأن جرم الاعتداء على الدستور واغتصاب السلطة ذو صفة آنية، فلا يمكن أن يقال عن الوزراء السابقين الذين عينوا بعد عدة أشهر من وقوع الجرم إنهم شركاء في الجريمة، فلذلك لم تر وزارة العدل وجهاً لإقامة دعوى اغتصاب الدستور والسلطة على النواب والوزراء السابقين الذين عملوا في عهد الشيشكلي وسلو.

ولما اضطرب المجلس من هذا الجواب وتكلم كثيرون بعنف مهاجمين الحكومة رأى أحد النـواب تخصيص جلسة لهذا الموضوع، وتكلم رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي قائلاً:

> «بصفتي رئيساً لهذا المجلس أود أن أقول بأن موضوع المحافظة على الدستور وعلى ما جرى عليه من اعتداء يجب أن يحسم حسماً فاصلاً، إذ لا يمكن أن يؤجل بصورة تدعو إلى الجدل والمناقشة، لأن الرأي العام يريد أن يعرف كيف يعاقب الذين يعتدون على دستور البلاد وحريتها... إلخ».

وقد رأى المجلس تخصيص جلسة البحث في هذا الموضوع يوم السبت، وكان المجلس منعقداً يوم الأربعاء، بعد أن رفض التأجيل إلى الإثنين رغبة منه في الإسراع في البحث.

ولكن أعجب ما في الأمر أن المجلس بعد تلك الحماسة الشديدة سكت عن اغتصاب السلطة والاعتداء على الدستور سكوتاً مطلقاً. على أني، وأنا أتابع تلك المناقشة الحادة، وقفت على مسألتين سبق لي ذكرهما: إحداهما أن اغتصاب السلطة لم يقع في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ كما قال الأستاذ أحمد قنبر في الرد على الأستاذ صقال، وإنما وقع في الحقيقة في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ يوم أصدر أديب الشيشكلي بلاغاً أذاعه في الراديو بعد أن انتزعه من الحكومة وسيطر عليه، متهماً اللواء سامي الحناوي بالعمل مع العراق، معلناً أنه قد اعتقله. وكان هذا المجلس الذي ثار على بيان وزير العدل منعقداً يومئذ بصفة جمعية تأسيسية يرأسها رشدي الكيخيا، فسكت واستمر على وضع الدستور، بعد أن آلت سلطة الحكم فعلاً إلى العقيد أديب الشيشكلي وأعوانه من العسكريين والمدنيين. حتى أن أكرم الحوراني قد دعم هذا الفعل، على ما سبق لنا ذكره تفصيلاً، وأخذ زعماء الحزب الوطني يتقربون من الشيشكلي لعله يتعاون معهم، على ما رأيت في الحفلات التي أقيمت له ولفوزي سلو في حلب.

وأما ما وقع في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ فلم يكن إلا تنفيذاً حاسماً لما وقع في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩.

أما المسألة الأخرى فهي أن حسني الزعيم نفسه قام بعمل غير مشروع بالاستيلاء على السلطة وإلغاء الدستور والعمل على وضع دستور جديد، فلما قام الحناوي وأعوانه بانقلابهم عليه كان المفروض إعادة الحكم السابق بدستوره ورئيسه ووزرائه، ولكن الذين دعاهم الحناوي وأعوانه من كبار الساسة المدنيين قبلوا استمرار انقلاب الزعيم، ورضي رئيس كهاشم الأتاسي أن يقبل رئاسة الوزارة من الحناوي بمرسوم منه بوصفه قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، واشترك في وزارته أقطاب من حزب الشعب وحزب البعث الاشتراكي والمستقلين كرشدي الكيخيا وناظم القدسي وفيضي الأتاسي وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وخالد العظم وعادل العظمة (بترشيح أخيه نبيه العظمة من زعماء الحزب الوطني) وفتح الله أسيون (وهو كذلك من الحزب الوطني).

الفصل الثامن

وزارة سعيد الغزي الأولى وآثارها ووزارة الخوري التي تبعتها

اشتركت في هذه الوزارة وزيراً للعدل والاقتصاد الوطني مع أني كنت راغباً عن الوزارة وأبديت اعتذاري للأستاذ سعيد الغزي مراراً، ولكن بعض زعماء الأحزاب والشخصيات الوطنية قد اتصلوا بي وألحوا عليّ بالاشتراك فيها لأن انتخاب هيئة الوزارة قد تم في القصر الجمهوري من مختلف ممثلي الأحزاب بعد كثير من الجدل، وإن اعتذاري قد يؤكد اعتذار الأستاذ عزت صقال أيضاً لأنه لم يكن يريد تحمل أعباء الحكم في ظروف تفرقت فيها كلمة الأحزاب الوطنية وتسلط على الحكم أفراد من الضباط عادوا إلى مراكز الجيش الحساسة وأسقطوا وزارة صبري العسلي التي كان صديقي الأستاذ عزت صقال عضواً فيها.

ولقد كنت أزاول المحاماة في حلب، وكنت بعيداً عن جو دمشق وعما يجري بين الأحزاب. وأنا بطبعي عزوف عن السياسة، وقد سبق لي مزاولتها لعلي أستطيع إصلاح التنظيم القضائي والتشريع، وقد تمكنت من ذلك بكثير من الصعوبة، فلم تبق لي غاية أرمي إلى تحقيقها من الحكم، لا سيما وأن الوزارة المراد مني الاشتراك فيها ذات طابع حيادي محدد بالانتخابات على أن تكون حرة، فهي ذات أجل مؤقت.

وعلى إلحاح الطلب وأمل التوفيق بين الأحزاب، والحؤول دون ازدياد تسلط الجيش على جهاز الحكم قبلت التكليف. وقد حدثني الأستاذ سعيد الغزي بالهاتف بعد أن شكر لي اشتراكي في وزارته عن أسماء الوزراء الآخرين ووزارات كل من الوزراء، ولم يكن نهاد القاسم بينهم، وكان من نصيبي وزارتا العدل والمعارف.

وقد سافرت إلى دمشق في آخر الليل فوصلت فندق (أوريان بالاس) في الساعة الثامنة

صباحاً. وكنت طوال الطريق أقلب الرأي في مهمة الوزارة فيذهب بي الفكر إلى سهولة مهمتها، فلما دخلت الفندق كان الأستاذ عدنان الأتاسي أول من قابلته، وكانت بيننا صداقة حميمة، فقال لي: إني بانتظارك لأحدثك عن خطأ وقعت فيه دون علم قد يحول دون تأليف الوزارة، وجئت أرجو منك أن تعمل على تلافيه بفضل دالتك على صديقك الأستاذ صقال، ذلك أني عملت على إشراك نهاد القاسم في الوزارة وكلمت في ذلك الأستاذ سعيد الغزي وتم الاتفاق بيننا نحن الثلاثة على ذلك، وما كنت أعرف أن الأستاذ صقال يكره سماع اسم القاسم، ناهيك أن يقبل التعاون في الحكم معه، لأن القاسم حسبما علمت بعدئذ، كان وهو يتولى رئاسة هيئة التفتيش يحب التسلط على أجهزة الحكم، وكثيراً ما كان يكلم الوزراء بالتعالي، ومن ذلك حديث جرى بينه وبين الأستاذ صقال لما كان وزيراً للعدل، فما كاد يسمع بخبر اختيار القاسم وزيراً في الوزارة حتى رفض الاشتراك فيها رفضاً قاطعاً، وأنا أعلم أنك ستعتذر أيضاً، وسيتوقف تأليف الوزارة وسيعود ممثلو الأحزاب إلى الاجتماع، وأن الحزب الاشتراكي والحزب الوطني لم يسمعا باسم نهاد القاسم أصلاً، ولا أظن أن حزب الشعب يتمسك بالقاسم... وظل الأستاذ عدنان الأتاسي يلح عليّ في رجاء العمل على تلافي هذا الأمر، فلم أر بداً من النزول عند رغبته لما أحفظه له من مودة واحترام.

ولكني إلى جانب ذلك استغربت موقف الأستاذ سعيد الغزي، كما استغربت موقف الأستاذ عدنان الأتاسي في اختيار نهاد القاسم وزيراً في الوزارة في غفلة عن الأحزاب، وهو إنسان، رغم تردده على كل الجهات، محسوب على الإخوان المسلمين أكثر من أية هيئة أخرى. ولكن استغرابي زاد أضعافاً مضاعفة من الأستاذ سعيد الغزي لما مثلنا أمام رئيس الجمهورية لتوزيع الحقائب الوزارية على الوزراء.

والواقع أني استطعت بعد لأي أن أقنع صديقي الأستاذ صقال بالاشتراك في الوزارة مع نهاد القاسم، وكان القوم ينتظرون مني الجواب بفارغ الصبر، فلما سمع مني الأستاذ سعيد الغزي موافقة الأستاذ صقال عانقني شاكراً. ثم رأى أن أتولى مع وزارة العدل وزارة الاقتصاد الوطني بدلاً عن المعارف، لأن في وزارة المعارف مشكلة تتصل بأحد الأساتذة المنتسبين إلى الإخوان المسلمين، فمن الأولى أن يتولاها رجل محسوب عليهم هو الأستاذ نهاد القاسم، فأبديت موافقتي وسمعت بعدئذ أن هذا التبديل كان بتوجيه السيد رشدي الكيخيا، وقد حدثني هو نفسه بعدئذ.

ولما اجتمعنا في القصر الجمهوري كان سعيد الغزي ونهاد القاسم يتحاوران سراً في زاوية

من القاعة، وحين استقبلنا رئيس الجمهورية، وهو الرئيس الجليل هاشم الأتاسي، أخرج سعيد الغزي قائمة تلا منها أسماء الوزراء وما اختار لكل منهم من الحقائب، فإذا به يختار نهاد القاسم لوزارتي العدل والمعارف ويختارني للاقتصاد والصحة، والآخرون بما كان مقرراً لكل منهم، فأحسست بدوار، ولكني تمالكت نفسي وأردت أن أشرح لرئيس الجمهورية موقفي من تأليف الوزارة وأكرر اعتذاري وأنصرف... ولكن صديقي الأستاذ صقال لم يترك لي مجال القول فهاجم نهاد القاسم بعنف، ثم عاتب سعيد الغزي بكثير من القسوة لظهوره بغير المظهر المتفق عليه، فرجوت من هذا الصديق النبيل أن يهمل الأمر كما كنت أنوي إهماله، وأن ننصرف معتذرين، لأن المناصب والوزارة في نظرنا أدنى بكثير مما يراه هؤلاء المتكالبون عليها، فاضطرب الغزي وأدرك انفراط عقد وزارته. ولكن حكمة الرئيس الجليل هاشم الأتاسي حالت دون ذلك، وتم تأليف الوزارة بالمرسومين ١٠٥٢ و١٠٥٣ المؤرخين في ١٩ حزيران ١٩٥٤ بالصورة التالية:

سعيد الغزي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع
عزت صقال	وزيراً للخارجية والمالية
أسعد الكوراني	وزيراً للعدل والاقتصاد الوطني
نهاد القاسم	وزيراً للمعارف والزراعة
إسماعيل قولي	وزيراً للداخلية
نبيه الغزي	وزيراً للأشغال العامة والصحة

وقد نسيت هذا الموقف الذي وقفه نهاد القاسم مني فوراً وأخذت أعامله كما كنت أعامله وأنا أتولى وزارة العدل سنة ١٩٤٣ وهو في الدائرة القانونية قاض بأدنى مراتب القضاء، وعملت على استفادته من قانون صدر بعد تعيينه في القضاء رغم تمسك جميل الألشي رئيس الوزراء بمبدأ عدم رجعية القوانين، ولكن وضع تعيينه كان يبرر له الاستفادة من القانون اللاحق فأقنعت الرئيس بذلك فقنع.

وعلى هذه الصورة من العطف كنت أعامله بعد أن توليت الأمانة العامة، وكان ما يزال قاضياً في الدائرة الحكومية، وفي تصنيف القضاء سنة ١٩٤٨ الذي كنت أرأس هيئته جرى ترفيعه درجتين وتسميته مستشاراً في النقض وفتحت له بذلك آفاق التقدم في الوظائف الحكومية.

وكما يظهر في أثناء الحديث كان رحمه الله غيوراً من أقرانه ذا فضول في معرفة أوضاع

غيره والتحقق عن سيرتهم، باذلاً كل جهد لتقليل ما يمكن أن يستفيدوا من الأوضاع الجديدة في الوظائف الحكومية.

على أني إذا كنت عللت موقف نهاد القاسم ببعض ما بدا لي من نفسيته وسيرته وحب ظهوره على أقرانه في وزارة العدل، فما زلت محتاراً في تعليل موقف سعيد الغزي مني يوم تأليف الوزارة رغم المسعى الذي بذلته في تأليفها، لا سيما وأنه أخذ لا يفارقني بعد تأليفها، ويرجع إليّ في كل ما يعرض لها من مشاكلها العامة أو الخاصة مع بعض الوزراء. ولعل من لطيف ما يمكن أن أرويه في هذه المناسبة أن المرحوم سعيد الغزي لما انتقل إلى الرفيق الأعلى وأقامت له نقابة المحامين بدمشق حفلة تأبين في قاعة محاضرات الجامعة لبيت دعوتها وجئت من حلب وألقيت كلمة مسهبة في رثائه تناولت فيها حياته السياسية، وكان الخطباء فيها محدودين، وحضر كثير من أهل دمشق وعلمائها وقضاتها ومحاميها، وكان الوحيد الذي رفض الاشتراك فيها عن قصد نهاد القاسم.

ولما تم تأليف الوزارة بعد توقيع مرسوميها عقدت الوزارة على الفور جلسة برئاسة الجليل هاشم الأتاسي وجرت المذاكرة في سياسة الوزارة، وبعد أن أدلى كل منا برأيه طلب مني الرئيس الجليل أن أضع البيان الوزاري، فوضعته فوراً وكان وجيزاً فقلت في مطلعه:

«قبلنا المهمة على أنها تكليف وطني بعد أن اتفقت الكلمة على أن تتولى الإشراف على الانتخابات حكومة حيادية...».

ثم قلت:

«إن الوصول إلى هذه الغاية يتطلب الإسراع في النظر في مشروع القانون المقدم لمجلسكم بتعديل قانون الانتخاب».

وفي تحديد سياسة الحكومة الخارجية والداخلية قلت في البيان:

«أما في الروابط الخارجية فسياستنا هي الحفاظ على الصلات الأخوية مع الدول العربية ضمن ميثاق جامعة الدول العربية والسهر على قضية فلسطين، والمحافظة على حسن العلاقات مع جميع الدول الصديقة دون الارتباط بأية التزامات دولية.... وما دامت مهمتنا تنحصر في الانتخابات مبدئياً فسياستنا في الداخل هي النظر في الجهاز الإداري وحسن تطبيق القوانين».

وبعد أن تلا رئيس الوزراء هذا البيان في مجلس النواب يوم تأليف الوزارة أو غداة تأليفها نالت منه الثقة بالإجماع، وقد التقيت بالدكتور ناظم القدسي بعد انتهاء الجلسة فهنأني

قائلاً: إنه من النادر الأندر أن تتفق الأحزاب كلها على أشخاص الوزارة كما اتفقت عليكم، ثم تلطف بكلمات ليس من حقي روايتها.

إضراب أرباب المعامل في دمشق

ولقد كنت أظن أن وزارتنا ستنتهي من مهمتها بسلام. ولكن ما كاد يستقر بها المقام بعد نيلها الثقة حتى تتابعت المصاعب واحدة بعد أخرى فيما لم يكن يدور على خاطر. وكان أول هذه المشاكل إضراب أرباب العمل في دمشق وإغلاق معاملهم بسبب رفضهم العمل بالتعرفة الموحدة، وانطلاق العمال في الساحات متظاهرين طالبين فتح معاملهم وعودتهم إليها، وإصرار أرباب العمل على الإضراب، خلافاً للمألوف في هذه الحالات. وكان خطر تظاهرات العمال يزداد شدة واتساعاً كل يوم، وكنت أستقبل أرباب العمل وأكلمهم في الأمر دون جدوى، كما كان رئيس الوزراء يكلمهم فيه، وكانوا يهاجمون قانون العمل، فكنت أبين لهم أن إغلاقهم معاملهم لا يؤدي إلى أي حل يريدونه بل لا بد لذلك من افتتاح معاملهم في أول الأمر، فكانوا يزدادون إصراراً على موقفهم. وفي أحد اجتماعاتي معهم قال السيد السيوفي رئيس غرفة التجارة عن قانون العمل إنه قانون (العمى) لأنه قد شل الصناعة وحال دون اتساع المعامل. فاستغربت ذلك وأوضحت له أن قانون العمل قد أقره مجلس النواب وأصدره الرئيس شكري القوتلي سنة ١٩٤٦ ونحن الآن في سنة ١٩٥٤ وكل الشركات المغفلة ومعاملها قد تأسست بعده فكيف يصح أن يوصف بما وصفه رئيس غرفة التجارة. وأذكر أن أحدهم قد تحدث يومئذ فغمز من قناة الوزارة وأشار إلى احتمال انقلاب عسكري يطيح العهد ويتمكن أرباب العمل فيه من الاتفاق مع أركانه من الضباط على غرار ما كان في عهد حسني الزعيم وأديب الشيشكلي. ولكن البلية الكبرى كانت في يوم استقبلت فيه أرباب العمل في مكتبي بوزارة العدل، وأخذ يتكلم أحدهم المدعو توفيق دياب، وكان غليظ الفهم والقول، فتكلم بما تشمئز منه النفس وألقى سلسلة من مفاتيح المعامل في أرض المكتب إعلاناً عن موقف أصحابها النهائي في ترك العمل في معاملهم، فتأثرت من ذلك جداً ووقفت إيذاناً بانتهاء المقابلة، وبادرت فوراً إلى وضع مشروع قانون يحول دون استفادة أرباب العمل من نصوص في القانون تجيز اعتبار الإضراب الجماعي الحالي فاسخاً لعقود العمال ويلزم أصحاب المعامل بفتح معاملهم تحت طائلة التزامهم بأجور العمال إذا امتنعوا عن ذلك، وعرضت المشروع على مجلس الوزراء فأقره وأحاله رئيس الجمهورية على مجلس النواب فوراً.

وكان أرباب العمل يظنون أنه لا يمكن إصدار هذا القانون ولا سيما بسرعة، لأنه كان لهم

بين النواب من يعتمدون عليه في عرقلة إقراره.

وفي جلسة ٢٥ تموز ١٩٥٤ عرض مشروع القانون على المجلس وطلب رئيس الوزراء استعجال النظر فيه، فأقر المجلس الطلب بالإجماع واجتمعت اللجنة القضائية على الفور وقررت استعجال النظر في المشروع، وتأجل النظر فيه إلى اليوم التالي حتى تنظر فيه اللجنة الاقتصادية لأن نصابها لم يكن مكتملاً.

وفي اليوم التالي في ٢٦ تموز ١٩٥٤ وكان خبر القانون قد شاع في أوساط دمشق فامتلأت قاعة المجلس بالمستمعين وأحاط العمال بدار المجلس، وكان أرباب العمل قد اتخذوا عدتهم للحيلولة دون إقراره، واتخذت كل ما في استطاعتي من قدرة على إسراع الإقرار والإصدار متذرعاً بوضع الأمن واضطرابه وتوقف المعامل وتأثر الوضع الاقتصادي في البلاد من جراء ذلك، وجمعت أسباب حجتي في كلمة ارتجلتها في المجلس، فكان لها أحسن الوقع في النفوس، لأنها جاءت موضوعية بكل معاني الكلمة.

ومن تمام الفائدة أن أورد هذا المشروع وأعقبه بخلاصة كلمتي التي ارتجلتها عن ضرورته.

أما المشروع فهو:

«تضاف المادة الآتية إلى قانون العمل (الصادر في ١٩٤٦/٦/١٦): «١٧٣ مكرر ـ خلافاً لأحكام المادة السابقة يجوز لمجلس الوزراء تبعاً لظروف تتعلق بالأمن والنظام في البلاد ولأسباب اجتماعية واقتصادية يعود إليه تقديرها أن يقرر اعتبار إضراب العمال الجاري خلافاً لأحكام هذا الفصل غير فاسخ لعقد العمل وأن يأمر بعودتهم لعملهم بقرار منه يتخذ بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطني.

على أرباب العمل أن يفتحوا معاملهم ومصانعهم من تاريخ تبليغهم قرار مجلس الوزراء. وإذا تمنعوا أو عرقلوا عودة العمل لمجراه الطبيعي وجب عليهم دفع أجور العمال كاملة حسب النصوص القانونية والنظامية المرعية الإجراء اعتباراً من التاريخ الذي يحدده قرار مجلس الوزراء.

تصرف أجور العمال بموجب قوائم تصدق من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وتحال إلى دوائر التنفيذ لتحصيلها من أرباب العمل في حالة تمنع هؤلاء عن دفعها رضاءً.

لا يحول تطبيق هذه المادة من تطبيق الأحكام الواردة في قانون العقوبات وخاصة المادة ٢٣١ منه.

يعمل بأحكام هذا القانون اعتباراً من أول حزيران ١٩٥٤».

والواضح من نص هذا القانون، وهذا ما دعاني إلى عرضه حرفياً، أنه في منتهى الأهمية في إحكام التوازن بين أرباب العمل والعمال، وتقرير حق الحكم في تأمين ذلك بقوة القانون،

وسد ثغرة في القانون النافذ.

وكما قلت في كلمتي التي ارتجلتها في المجلس حين عرض مشروع القانون على مجلس النواب، فإن الخلاف بين الطرفين يدور على التعرفة الموحدة التي يرفضها أرباب العمل. ومفهوم هذه التعرفة تحديد أجور العمال على أساس الإنتاج على أن تكون الأجرة واحدة في جميع المعامل. والأثر الذي يترتب على هذه القاعدة أن تتساوى أجور العمال إذا تساوى إنتاجهم ولو اختلفت معاملهم. ولما كانت أنواع الإنتاج كثيرة فالتعرفة تتضمن تحديد أجر بالنسبة لكل صنف من الأصناف (وهي تبلغ سبعين صنفاً) فالتعرفة الموحدة تقوم على أساسين: أحدهما تحديد أجر العامل بالنسبة للإنتاج، والآخر تساوي هذا الأجر في مختلف المعامل.

والخلاف القائم الآن لا يتناول الأساس الأول وإنما يقتصر على الأساس الثاني.

ولما عرض هذا الخلاف على الحكومة تقيدت بقانون العمل وناطت بالأمر وفق أحكامه بلجنة تحديد الأجور فأصدرت قراراً مؤرخاً في ١٩٥٤/٧/٣ أقرت فيه مبدأ تحديد الأجور على أساس الإنتاج. وهذا القرار واجب التطبيق على أن يحق للطرف الذي يدعي الضرر منه أن يعترض عليه، إلا أن أرباب العمل رفضوا تطبيقه وامتنعوا عن تشغيل معاملهم بحجة أن هذه التعرفة تزيد في الأجور بنسبة ٨٠٪ وتخلق تفاوتاً كبيراً في كلفة الإنتاج.... ومع أن الحكومة أظهرت استعدادها لدراسة الموضوع إلا أنها طلبت من أرباب المعامل أن يعودوا لعملهم نزولاً على حكم القانون ورعاية للأوضاع الراهنة وحالة البلاد الاجتماعية والاقتصادية، ولكنهم امتنعوا عن ذلك... ثم زادت تساهلها فرضيت بتعليق قرار لجنة تحديد الأجور عن التنفيذ على أن يدفعوا أجور عمالهم بزيادة ١٥٪ فأخذوا يتذرعون بنصوص من قانون العمل تخولهم اعتبار إضراب العمال فاسخاً لعقود العمل وهدر حقوقهم التي اكتسبوها من جهدهم المضني سنين طويلة، فكان من أثر موقفهم هذا أن تعطلت معاملهم وأصبح العمال مشردين.... ثم جاؤوا كما سبق وقلت، بمفاتيح معاملهم وألقوها في مكتب الوزير المختص، وانتقل الأمر من خلاف محدود بين عمال وأرباب عمل إلى إضراب جماعي يتناول سلامة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وهنا بدا نقص في قانون العمل أشرت إليه في مذكرة الأسباب الموجبة للمشروع الجديد، وهو أن قانون العمل فرض أصولاً معينة في فض المنازعات بين العمال وأرباب العمل بالتحكيم الإجباري واعتبر إضراب العمال غير مشروع وفاسخاً لعقود العمل إذا لم يتم وفق هذه الأصول، كما منع القانون على أرباب العمل توقيف العمل أو تسريح العمال

خلال مدة الخلاف، ولكنه لم يلحظ بعض حالات من الإضراب قد لا تنطبق على الأصول الشكلية للإضراب المشروع، ولكنها قد تظهر بسبب تمرد أرباب العمل أنفسهم على قرارات اللجان المختصة بتحديد الأجور وامتناعهم عن تطبيقها، وقد ينذر الإضراب الذي تسببه إذا طبق المؤيد القانوني للإضراب غير المشروع الذي يفسخ عقود العمال بإضراب جماعي وباتساع شقة الخلاف مما يضر بالنظام العام والمصلحة العامة ويتنافى مع مبادىء العدالة والإنصاف.

فالمشروع المقدم إلى المجلس يسد هذه الثغرة الموجودة في التشريع الحالي ويضع حداً لمحاولات أرباب العمل إذا حاولوا الامتناع عن تشغيل معاملهم وعدم الرضوخ إلى قرارات اللجان المختصة. كما أنه يحفظ كل المؤيدات الواردة في قانون العمل للحؤول دون الإضراب غير المشروع أو تسلط العمال على أرباب العمل، وفي إقراره ما يسد نقصاً واضحاً في القانون.

وما كدت أنتهي من إلقاء كلمتي حتى بادر المجلس إلى النظر في المشروع. وكان المرحوم الأستاذ هاني السباعي رأى عدم استعجال النظر فيه لأهميته البالغة، ولكن إصراري على ضرورة سرعة رؤيته نظراً لأهميته في معالجة الوضع الاقتصادي الراهن (آنذاك) الذي يزداد اضطرابه في دمشق، ووقوف رئيس الوزراء موقفاً حازماً في ضرورة وجوب إسراع النظر فيه حال دون ما أراده الأستاذ السباعي. ولما وصل المجلس إلى الفقرة الأخيرة من المشروع التي نصت على العمل بالقانون الجديد بمفعول رجعي اعتباراً من أول حزيران ١٩٥٤ اعترض الدكتور منير العجلاني على الرجعية، وكان اعتراضه خطراً على المشروع، ولو أخذ به المجلس لوصل أرباب العمل إلى غايتهم، فأسرعت بالرد على اعتراضه قائلاً:

> «إن هذه الفقرة ضرورية جداً لمعالجة الحالة القائمة الآن وبدونها يستطيع أرباب العمل أن يقولوا بأن عقود عمل عمالهم القائمة قبل هذا التاريخ أصبحت فاسخة على اعتبار أن إضرابهم غير مشروع. والواقع أنه في الأمور التي تتعلق بالنظام العام وبمعالجة أوضاع مضطربة اقتصادية كانت أو غير اقتصادية قائمة تهدد الأمن يصح، بل يجب، تشميل القانون لما قبله، وإلا لعجز الشارع عن حل مشاكل خطيرة تتعلق بسلامة البلاد».

بعد هذا كله أقر المجلس المشروع قانوناً وأصدره رئيس الجمهورية غداة اليوم التالي، وشعر أرباب العمل بخطأ موقفهم الذي اضطرنا إلى إصدار هذا القانون الذي كنا في غنى عنه في تلك الظروف. وجاءني الأستاذ سهيل الخوري وكيلهم وحدثني بالأمر، فأبديت له كل ترحابي بافتتاح المعامل وعودة العمل إليها.

وما زلت حتى الآن أستغرب موقف الأستاذ هاني السباعي في اعتراضه على استعجال النظر واعتراض الدكتور منير العجلاني على رجعية القانون برغم ضرورتها الظاهرة، إلا أنهما سكتا لما أوضحت الغرض من ذلك كله في معالجة الوضع القائم. وقد انتهيت من هذه المشكلة على خير وهنأني كثير من النواب والمستمعين على موقفي وكلامي، وكان رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي في مقدمتهم بما جُبل عليه من كرم الخلق حتى إنه وصف كلمتي بالمحاضرة.

إضراب القضاة

وما كادت أيام تمضي على اضطلاع الوزارة بالحكم حتى فوجئت صباح أحد الأيام بإضراب قضاة الدولة كلهم بسبب ضآلة رواتبهم بعد أن اتفقت كلمتهم على ذلك في اجتماع سري عقدوه دون أن يصل علمه إلى أحد.

وقد استغربت هذا الإضراب كل الاستغراب لأنه الأول من نوعه في بلادنا بعد قبول أصول التنظيمات القضائية الأوروبية فيها منذ العهد العثماني. وزاد في استغرابي أن يقع في الوقت الذي أتولى فيه وزارة العدل، والقضاة المضربون يعرفون سعة العون الذي لقوه مني في توسيع ملاكهم وزيادة المراتب العليا فيه حتى بلغت الزيادة في مراتب الدرجة الأولى سبعاً وأربعين مرتبة على ما أوضحت حين البحث في التنظيم القضائي الجديد الذي وضعته.

وأشد سبب للاستغراب أن يقع إضراب القضاة دون سبق أية مراجعة منهم في طلب ما يريدون ودعاهم إليه امتناع الحكومة عن تلبيته.

وزاد هذا الإضراب دهشتي أنه في عهد الشيشكلي السابق للعهد الجديد، تولى وزارة العدل السيد منير الغنام، وهو قاض سابق كان ترك القضاء وأخذ يزاول المحاماة، فكان يعامل القضاة أبشع المعاملة، وقد استصدر قانوناً ليس له من نظير في غرابته، يقوم على أن وظيفة القضاء من حق الدولة، وأما القاضي فحقه في المرتبة وحدها (كما سبق إيراده)، فللدولة نقل القاضي إلى وظيفة أدنى بكثير من وظيفته ما دام محتفظاً بمرتبته كنقل مستشار في النقض قاضياً للصلح في الجزيرة، فقضى بذلك على حصانة القضاة وكرامتهم في آن واحد، ومع ذلك سكت القضاة ولم يحركوا ساكناً. (المرسوم التشريعي رقم ١٩ تاريخ ١٠/٧/١٩٥٢).

ثم إن القضاة الذين أضربوا يعلمون حق العلم، وهم يستشهدون بقضاة الإنكليز، أن ملاكات الدولة في سورية تقوم على أساس واحد في المراتب ودرجاتها، وأن تخصيص

الوظائف بمراتبها كان الملحوظ فيه التنسيق بين ملاكات الدولة، وقد وضعت هذا التنسيق هيئة عليا من رجال القانون والإدارة في مختلف العهود. ونالت الوظائف القضائية مع ذلك كله مراتب أعلى من مراتب وظائف الدولة الأخرى.

وقضاتنا عندما يستشهدون بقضاة الإنكليز أو غيرهم من قضاة الدول الأوروبية، يغفلون عن أسلوب تعيين هؤلاء القضاة أو صعوبته وقسوة الوجائب الاجتماعية المفروضة عليهم، بينما كنت وأنا أتولى الأمانة العامة أرى مساء أيام الصيف حين أمر في شارع بغداد في مقهى مطل على هذا الشارع عدة قضاة يجالسون غير القضاة ويلاعبونهم النرد، وكان أحدهم قاضياً شرعياً يضع عمامته على أحد الكراسي.

ومع كل ما عانيت من اختلال جهاز العدل بهذا الإضراب عندما كان رنين الهاتف لا ينقطع من كل المحافظات من مديري الإدارة والأمن يسألونني عما يفعلون بالمجرمين الذين ألقوا القبض عليهم ولا يجدون إدارة قضائية تتسلمهم فاكتظت بهم دور التوقيف... أقول إني رغم ذلك أردت معالجة الأمر بالحسنى، ولم أجد بأساً في التوصل إلى وسيلة يمكن بها زيادة الرواتب بعض الشيء، لأني أعرف دقة وظائف القضاة، فعرضت الأمر على مجلس الوزراء فأبدى بعض الموافقة. إلا أن الأستاذ نهاد القاسم عارض الفكرة بشدة وهدد بالاستقالة وقدمها فعلاً لرئيس الوزراء ونحن في مجلس النواب لما أحس باحتمال عرض وضع القضاة ورواتبهم على المجلس. وربما كان على جانب من الحق في معارضته هذه المرة لأن إضراب القضاة قد شجع غيرهم من الهيئات الحكومية على سلوك هذا الطريق، حتى أن بعض رجال الشرطة أضربوا في دمشق بضع ساعات لولا حزم القوات المسلحة في الحؤول دون اكتمال إضرابهم وانتشاره.

لقد اشتد حرج الحكومة من إضراب القضاة بعد أن بلغ يومه الثاني، ورأيت، وأنا الوزير المسؤول، بعد تعذر الوصول إلى حل بالزيادة، أن يوجه رئيس الجمهورية، وهو الشيخ الوقور الجليل هاشم الأتاسي إلى القضاة رسالة يظهر لهم فيها رفعة رسالتهم ويطلب منهم العودة إلى وظائفهم لأن العهد، بعد الانقلاب على عهد الشيشكلي، يمر في مرحلة دقيقة تتولى فيها الحكم وزارة مؤقتة تنحصر مهمتها مبدئياً في الانتخابات، فمن غير المعقول أن يطلبوا منها معالجة أمر كالأمر الذي يطالبون به.

وما كادت الفكرة تختمر في ذهني حتى وضعت مشروع رسالة بهذا المعنى، ثم زرت الرئيس الجليل وعرضت عليه الفكرة فقبل بها كما أثنى على الرسالة، وبعد أن تلوتها عليه قرأها هو نفسه، ثم كرر استغرابه من هذا الأسلوب الذي لجأ إليه القضاة في زمن يسعى

فيه المخلصون، وكان هو على رأسهم من دون شك، لتوطيد النظام الديموقراطي، والحيلولة دون الإفساح في المجال أمام الجيش للتسلط على الحكم. وفي موقف القضاة وأصحاب المعامل وما يشبه موقفهم من غيرهم ما يشجع الجيش على الانقلاب والسيطرة على الإدارة الحكومية.

وقد دعوت السيد وجيه الأسطواني رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس القضاء الأعلى والسيد عبد القادر أسود رئيس محكمة النقض وأوضحت لهما فكرتي في إنهاء الإضراب فوافقا عليها، وكانت المحكمة العليا بعيدة عن الإضراب بحكم طبيعة وظيفتها الأساسية، وأما محكمة النقض (وكانت تسمى التمييز) فكانت على قول رئيسها غير مضربة، ولما تلوت عليهما الرسالة التي سيوجهها رئيس الجمهورية إلى القضاة بواسطة رئيس مجلس القضاء الأعلى وافقا عليها كذلك، ثم صحبتهما إلى مقابلة الرئيس، فلما مثلنا بين يديه وعدت إلى الكلام في الموضوع وتلوت على مسمعه الرسالة وقدمتها إليه لتوقيعها، تكلم عبد القادر الأسود على حين غرة واقترح إضافة بعض الآراء إليها من دون أي معنى، مع أنه كان اطلع عليها، ورغم عدم جواز ذلك بمقتضى التقاليد بعد سبق موافقة الرئيس عليها، ولكن الرئيس، ما كاد يسمع ذلك حتى ثارت ثائرته وصاح قائلاً مما دونته وما زلت أذكره بالحرف:

«أنتم لستم قضاة وإنما أنتم طلاب معاش... أنتم لا تستحقون رئيساً مثلي وإنما تستحقون رئيساً كأديب الشيشكلي... سأذهب إليه وآتي به ليرأسكم ويعاملكم بمثل ما كان يعاملكم...»

وكان الغضب آخذاً منه كل مأخذ كما كان صوته يعلو مهتزاً حتى سقط فك أسنانه السفلي الاصطناعي، فعملنا على تهدئته، فلما هدأ عاد إلى نصائحه الأبوية وتوجيهاته الحكيمة ووقع الرسالة كما سبق ووضعتها ووافق عليها من دون أية زيادة. ولكنه قد دل بغضبه على أنه يدرك بدقة ما يطلب منه، وما يجوز أن يكون محلاً للطلب لأنه رئيس متمكن من الحكم.

وبذلك انتهى هذا الإضراب الذي ما كان مخلص يرضى عنه.

ولكم يحزنني أن لا أجد رسالة الرئيس بين أوراقي حتى أنشرها في هذه المذكرات.

في انتخابات ١٩٥٤

أقر المجلس مشروع تعديل قانون الانتخابات الذي كان موضوعاً سنة ١٩٤٧ وشاركت في وضعه، ثم مثلت الحكومة أمام اللجنة الخاصة التي أقرته لما كنت أميناً عاماً للعدل،

وجرت انتخابات ١٩٤٧ على مقتضى أحكامه التي كانت ذات أهمية خاصة لأنها أخذت بمبدأ الانتخاب المباشر وألغت أسلوب الانتخاب على درجتين والذي كان متبقياً من العهد العثماني وسار عليه عهد الانتداب، كما أقر صحة التصويت الناقص، على ما ذكرنا قبلاً.

وتولت وزارة سعيد الغزي بكثير من الحياد الكامل تأمين حرية التصويت. وهذا ما أقر به الدكتور ناظم القدسي رئيس المجلس الجديد فور تسلمه الرئاسة (آخر جلسة ١٦/١٠/١٩٥٤).

ولعل الدليل الساطع على ذلك أن رئيس الوزارة نفسه سقط في الجولة الأولى وفاز في الجولة الثانية، مع أن المشهور عنه فوزه دوماً بالنيابة في الجولة الأولى لمنزلته الرفيعة عند الشعب.

إن نتائج انتخابات ١٩٥٤ كانت في أسباب فوز المرشحين فيها مختلفة تستحق الوقوف عندها طويلاً. والمتأمل فيا قد يرى بعضاً من أسباب ما آلت إليه أمور الدولة من الاضطراب وانتهت إلى الوحدة مع مصر ثم إلى الانفصال عنها.

وإني أكتفي بأن أقف عند الدلالات الاجتماعية والوطنية في ثلاث مدن، لأنها أكثر أهمية من دلالات غيرها من المراكز الانتخابية هي حماة فدمشق ثم حلب.

أما حماة، فقد زارني يوماً محافظها خالد الداغستاني، وكنت أعرفه منذ كان أمين السجل العقاري بحلب، وهو معروف باستقامة خلقه وصفاء سريرته، فسألته عن مجرى الحركة الانتخابية في حماة، وكانت المزاحمة فيها بين قائمة أكرم الحوراني وقائمة عبد الرحمن العظم، وكانت الأولى تمثل اليسار والأخرى اليمين، فأكد لي أن الفوز مضمون للأولى بكاملها إذا استمرت الحال على ما هي عليه، فاستغربت ذلك وأنا أعرف قوة عبد الرحمن العظم المستمدة من زعامة والده المرحوم فريد بك والتي قواها هو نفسه بكفاءته الممتازة نائباً ووزيراً للمالية ومقرراً للجنة الموازنة في مختلف الموازنات. وإني وإن كنت لا أنكر قوة الأستاذ أكرم الحوراني الشعبية إلا أني كنت أستبعد أن يكون قد وصل في هذه القوة إلى حد إسقاط عبد الرحمن العظم وقائمته كلها. فعاد الداغستاني مؤكداً ما قاله. فلما سألته عن السبب قال إنه يرجع إلى عوامل محلية منها بعض المرشحين. فالعظم متمسك بحسني البرازي، وهو غير محبوب في أوساط حماة رغم كفاءته وقوة شخصيته، ومتمسك أيضاً بفريد مرهج مرشحاً للمسيحيين، وأكرم الحوراني لا يرضى بالإثنين، ويرشح مثلاً شخصية قوية كالدكتور فيصل الركبي لا يختلف اثنان في فضله، ويرشح الأستاذ خليل كلاس عن المسيحيين.

وقد رأيت أن أتصل بعبد الرحمن العظم وأكرم الحوراني لعلي أستطع التوفيق بينهما، على ضعف إمكاناتي في تحقيق هذه الغاية. فلما اجتمعت بالعظم لم أر منه ما يدل على اكتراثه بقوة قائمة الأستاذ الحوراني على النحو الذي ذكره المحافظ، ولكن الحوراني أكد لي قوة قائمته كما أكد لي أنها ستفوز كاملة، ولكنه مع ذلك لا يرى من المصلحة سقوط قائمة العظم بكاملها، ولا سيما عبد الرحمن العظم، وأسهب في بيان ذلك. وقد أعجبت في الواقع بتفكير الأستاذ الحوراني، ثم عدت واتصلت بالعظم، ولكن دون جدوى، وأنا في اتصالي بهما لم أذكر لأحدهما حديث الآخر ولا حديث المحافظ معي.

وانتهت الانتخابات كما تنبأ المحافظ بفوز قائمة الأستاذ الحوراني كاملة.

أما دمشق فكان الترشيح فيها منفرداً من دون قائمة حزبية أو قائمة انتخابية. وقد فاز فيها خالد العظم وكان علي رأس الفائزين، وتلاه في الفوز من المسلمين شيوعي بارز هو خالد بكداش فكان فوزه مدعاة للدهشة والاستغراب، وخاصة بكثرة الأصوات التي نالها. وجاء ترتيب فوز سهيل الخوري في المقدمة بين الخالدْين، وربما كان لمكانة والده في دمشق وفي الوطن العربي وجهاده الوطني الطويل أكبر الأثر في نجاح الابن. وقد سألت كثيرين انتخبوا خالد بكداش عن سبب انتخابهم إياه، ولم يكونوا شيوعيين، فكان جوابهم أنهم أرادوا أن يفسحوا في المجال للاتحاد السوفياتي بعض الشيء أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية. ومنهم من قال إن كثيرين من أفراد الطائفة الأرثوذكسية صوتوا لخالد بكداش لسبق رابطة كنيستهم بروسية.

وأنا في الواقع لم أستطع أن أدرك سر فوز خالد بكداش الشيوعي عن المسلمين بتلك الكثرة الهائلة من الأصوات، ولكن الذي لا أتردد فيه أن كفاءة الرجل الخطابية وسعة معلوماته كانت من عوامل فوزه بدليل أن غيره من الشيوعيين في المحافظات الأخرى لم يحرزوا أكثر من ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف صوت.

وكان من ظواهر انتخابات دمشق سقوط نائبها عصام المحايري من القوميين السوريين وفوز صلاح بيطار مكانه. وكنت في مقر رئاسة الوزارة الوزير الوحيد الذي يتابع انتخابات دمشق، وكانت كثرة الأصوات بجانب المحايري، إلا أن صناديق انتخابات النساء جاءت كلها في مصلحة البيطار بفضل قرينة الأستاذ أكرم الحوراني، وهي دمشقية أستاذة في المعارف، عملت بحماسة لمصلحة البيطار، فزادت أصوات البيطار على أصوات المحايري زيادة بسيطة، ولكنها كانت كافية لنجاحه. وهذا أيضاً ما دعا للاستغراب لضعف البيطار انتخابياً في دمشق كزميله ميشيل عفلق.

وكانت الانتخابات في حلب تحت سيطرة حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا. ولو أراد رشدي الكيخيا أن ينفرد حزبه بالفوز لكان ذلك بمقدوره على أغلب الاحتمال. ولكنه لم يرد ذلك وإنما أراد فوز أناس من الحزب الوطني. فكانت النتيجة أن فاز ستة نواب من المسلمين وثلاثة من المسيحيين من حزب الشعب واثنان من المسلمين واثنان من المسيحيين من الحزب الوطني، كما فاز واحد من الإخوان المسلمين.

أما في حمص فتمت الانتخابات بتوجيه بني الأتاسي من حزب الشعب بعد أن انضم إليه عضو جديد هو الأستاذ راتب الحسامي. ولم تتبدل على وجه الإجمال اتجاهات نواب الأقضية سوى فوز عدد من البعثيين الاشتراكيين في بعضها بفضل نفوذ أسرهم لا بفضل مبادىء حزبهم.

وقد ظهرت في المجلس كتلتان نيابيتان يساريتان إحداهما الكتلة الديموقراطية والأخرى حزب البعث العربي الاشتراكي، بالإضافة إلى التوجه الشيوعي من خالد بكداش.

وإذا كانت الكتلة الديموقراطية حديثة التأليف من بعض أعضاء المجلس الذي أسفرت عنه الانتخابات الحديثة، فحزب البعث العربي قد ألفه الأستاذان ميشيل عفلق وصلاح البيطار في أواخر الثلاثينيات وهما يتوليان التدريس في ثانوية دمشق. وكانا يبذلان جهداً مستمداً من سلطتهما على الطلاب لينتسبوا إليه. ولم يكن لهذا الحزب أية شعبية في البلاد لفقدان شعبية مؤسسيه. إلا أنهما اتفقا مع الأستاذ أكرم الحوراني الذي كان ينادي بالاشتراكية وله شعبية في حماة على أن ينضم هو وجماعته إلى حزبهما، فتم ذلك سنة ١٩٥٣ وصار اسم الحزب آنئذ (حزب البعث العربي الاشتراكي) وشعاره (الوحدة والحرية والاشتراكية).

ومع افتخار هذا الحزب بشعاره فأنا لم أجد فيه جديداً يصح أن يوصف بأنه من إبداع مؤسسيه. فالوحدة كانت شعار كل العرب في مختلف أقطارهم، حتى إننا ونحن طلاب كنا نهاجم الإنكليز والفرنسيين عندما احتلوا البلاد العربية وقسموها بينهم دولاً، كما كنا نطالب بالوحدة السورية لما قسم الفرنسيون سورية إلى دويلات وحكومات وألوية مستقلة إلى جانب دولة لبنان الكبير. وكان دأب الوطنيين العاملين في الحقل الوطني وفي مختلف الأقطار العربية العمل على إعادة الوحدة العربية.

وأما الحرية فكانت مبدأ مقرراً قانونياً، وقد نصت عليه كل دساتير البلاد العربية. إلا إذا كان للأستاذ عفلق غرض آخر منها، وهو الأرجح في نظري.

وأما الاشتراكية فمذهب اجتماعي اقتصادي لا يتصل بالوطنية، فقد يؤمن بها مواطن ويؤمن برأس المال أو بالليبرالية مواطن آخر، فلا يصح أن تكون الاشتراكية شعاراً وطنياً.

وقد كان لهذا الحزب عدد محدود من النواب في المجلس لا أظن أنه يتجاوز خمسة وعشرين نائباً أو أكثر قليلاً، حتى أن الذين حجبوا الثقة عن وزارة الأستاذ فارس الخوري منهم ومن نواب الكتلة الديموقراطية اليسارية لم يتجاوزوا ثمانية وأربعين نائباً منهم نواب ليسوا من ذاك الحزب ولا من تلك الكتلة مثل نوفل إلياس وقدري المفتي وغيرهما.

كان حزب الشعب أكثر الأحزاب نواباً، ولكنه لم يكن يملك الأكثرية التي تخوله سلطة الحكم وحده، ومن هنا طال تأليف الوزارة، واعتقادي أن السيد رشدي الكيخيا لو كان قبل تأليفها ولم يرفضها كما رفضها في اجتماع حمص بعد إطاحة عهد الشيشكلي لانحلت مشاكل كثيرة بفضل قوة شخصيته ونزاهته المطلقة وسعة درايته بدخائل الحكم، ولكنه أحجم عنها أولاً كما قلنا وأحجم عنها ثانياً كما نقول الآن. واليسار الذي أقام الدنيا على فارس الخوري وصبري العسلي كان يريد الكيخيا ويريده بكثير من قوة الاندفاع.

لقد كلف رئيس الجمهورية السيد خالد العظم تأليف الوزارة، فقبل التكليف ثم اعتذر. وقال في المجلس عن سبب اعتذاره عند البحث في الثقة بالوزارة:

> «بذلت جهدي كاملاً ولكنني في النهاية اعتذرت بسبب ما لمسته من صعوبة الحكم دون أن تكون الوزارة مؤلفة من وزراء ينتمون لأحزاب وكتل برلمانية وفيرة العدد غنية العدد.
>
> وبعد ذلك اجتمعنا لدى فخامة رئيس الجمهورية نحن ممثلي الأحزاب والكتل النيابية وعرضت على مندوبي حزب الشعب أن تكون الوزارة مؤلفة من حزبي الشعب والبعث الاشتراكي ومن الكتلتين الإسلامية والديموقراطية دون أن أكون رئيسها بل تتفق هذه الهيئات فيما بينها على أحد أعضائها ليتسنم رئاسة الوزارة.
>
> وقد قوبل هذا العرض الصريح بالإعراض ولم أنل عليه جواباً موافقاً».

والمؤسف في جلسة مناقشة البيان الوزاري الذي وضعه فارس الخوري، بعد تكليفه بتشكيل الحكومة بكثير من روعة البيان وتفصيل الرأي فيما رأت أن تعالجه وزارته، أن اليسار أحاط المجلس بكثير من الطلاب الذين ينتسبون إليه فأخذوا يهتفون بسقوط الخوري ووزرائه بألفاظ نابية قال عنها وزير الداخلية الأستاذ أحمد قنبر إنها وقد سُمعت من النواب أنفسهم، لا يجوز أن تلقى حول المجلس في أثناء اجتماع أعضائه لمناقشة سياسة الحكومة في بيانها الوزاري الذي تطلب الثقة على أساسه.

وبينما أخذ النواب يبدون آراءهم وقف رئيف الملقي من الكتلة الديموقراطية، وهو من نواب حماة، وله أوضاع عجيبة في الزعاق والصريخ في المجلس وغير المجلس، حتى جاء في أحد ضبوط جلسات المجلس (أنه أخذ يصرخ بكلام غير مفهوم فطلب منه الرئيس

السكوت)... أقول إنه وقف وصرخ بأن الشرطة تطلق الرصاص على الطلاب. ثم تبين كذب الزعم. وقد تأثر فارس الخوري مما قوبل به من الطلاب عند دخوله المجلس لسماع مناقشة بيان وزارته فألقى كلمة وجيزة قال فيها:

«يؤسفني جداً أن أقابل بمثل هذه المظاهرات الغريبة العجيبة وأن يتألب حول هذا المجلس فريق من الشبان الذين هم كأولادي، وأنا حريص على ثقافتهم وعلى مستقبلهم وعلى علمهم وعلى راحة البلاد معهم.... لقد ضحيت كثيراً في ماضيّ الطويل، فالآن أمام مجلس النواب، وأنا أتقدم بتضحية جديدة أتهم بالخيانة وينادى باسمي بهذا الشكل.

لقد جئنا ببيان مفصل بيّنا فيه سياستنا، ونحن مستعدون أن نسمع اعتراضاتكم وانتقاداتكم وبياناتكم بحق هذا البيان لنجيب عليها، فإن وجدنا أنه بالإمكان أن نوضح لكم وللمشككين بينكم عن النقاط التي يشكون فيها ويريدون إيضاحها أوضحناها.

أما الآخرون (ويريد بهم اليسار) الذين بيتوا أمرهم ولا يريدون أن يسمعوا كلامنا وينصفونا فيما نحن فيه فأولئك ـ والله بحسب الظاهر ـ لو وضعنا الشمس في يمينهم والقمر في يسارهم لا يرجعون عما بيتوا من الأمر فهم لا فائدة من البحث معهم».

وأقبح شكلاً من تجميع الطلاب وحملهم على الهتاف بخيانة رئيس للوزارة كفارس الخوري ما جاء عنه في كلمات بعض النواب اليساريين أو الذين أخذوا يميلون إلى اليسار في جلسة الثقة. حتى أن خالد العظم وصف رئاسة الخوري بإعارة التوقيع ومد بساط اسمه الطيب على الوزراء لتغطية بضاعته. وهذا في نظري من أبشع ما قيل عن الرئيس الخوري في تأليف وزارته لأنه جرده من أي اتجاه سياسي له في تأليفها، خاصة وأن القائل كان رجل دولة ممتازاً كخالد العظم.

وقال عنه الدكتور وهيب الغانم إنه لما رآه يتقدم إلى المنبر لإلقاء بيانه الوزاري «أشفق على الشيخوخة مرة وعلى هذا الوطن عشر مرات». فيا عجباً من يوم إذا تولى فيه فارس الخوري على جلالة قدره رئاسة الوزارة يصبح الوطن خليقاً بالإشفاق عليه من رجل مثل وهيب غانم.

وعلى هذا النمط من التهجم القبيح أخذ يتكلم سائر نواب اليسار. ولكن أعجب ما يعجب له الباحث من كلامهم اعتقادهم بأن الانتخابات أسفرت عن فوز فكرة اليسار رغم ضآلة عدد نوابه. فقد قال الأستاذ صلاح الدين البيطار (وكان فوزه بالنيابة من الغرائب):.

«متى كان الحكم المستقر مبنياً على أكثرية نيابية..؟ الحكم أيها السادة يقوم على أكثرية شعبية لا أكثرية برلمانية...!!».

وبهذا المعنى قال منصور الأطرش (وهو ابن سلطان باشا الأطرش):

«إن المرحلة الحالية ليست بدقيقة بل إنها طبيعية. أليس من الطبيعي أن تنكر الفئة الحاكمة على الشعب اتجاهه الجديد الذي عبر عنه في الانتخابات الأخيرة. أليس من الطبيعي أن تعمد الفئة الحاكمة إلى تخريب الحياة الديموقراطية بعد أن أيقنت في نفسها العجز عن إعطاء مفهوم صحيح لها...؟».

وعلى هذا الأساس بنى أكرم الحوراني وخليل كلاس ورفاقهما من أعضاء حزب البعث العربي (الاشتراكي) كلماتهم التي علقوا بها على البيان حتى إن الكلاس وصفه بأنه ذو (طابع اعتباطي).

وإني إذ أقرأ هذه الآراء يأخذني العجب مما جاء فيها من أن الحكم المستقر لا يبنى على الأكثرية النيابية، مع أن هذه الأكثرية هي الأصل الأصيل في الحكم الديموقراطي، وليس لها من أصل غيرها.

وهل يصح القول عقلاً بأن اتجاه الانتخابات كان يسارياً لأن حوالى خمسة وعشرين نائباً فازوا من حزب البعث العربي (الاشتراكي) وبضعة نواب آخرين أسسوا الكتلة اليسارية....؟.

إني لأعجب، وكانت السيطرة التامة في الاتجاه الاشتراكي وعلاقته بالجيش لأكرم الحوراني، كيف اختار اليسار وزيراً للخارجية إنساناً كصلاح البيطار قال ما قاله عن الأكثرية النيابية...؟.

بل إن البيطار ذهب في كلمته إلى تبرير الانقلابات العسكرية فقال:

«... فالانقلابات العسكرية التي حدثت (وكان البيان الوزاري قد هاجمها) يجب أن نعلم جميعاً بأنها ليست فقط من فعل المغامرين، وأنها لم تنشأ عن شهوة أو جنون في رأس المغامر، لأن أي مغامر كان لا يمكن أن يقلب الأوضاع ما لم يجد في الشعب تجاوباً، وما لم يجد في الشعب رغبة في التخلص من الحكم الذي أخذ على عاتقه أمر التخلص منه، فالانقلابات ظاهرة سلبية للحكم الديموقراطي الأجوف الذي لا نزال نصر على إبقاء البلاد فيه...!!!.

ليس فيما أقول أية مبالغة... فمن منا لم ينتعش عندما أقدم حسني الزعيم على انقلابه... إلخ».

وهذا لعمري من فجائع الاتجاهات السياسية التي جاءت في كلام البيطار، وأفجع منه أن يكون مقبولاً من حزب البعث العربي (الاشتراكي) بدليل انتخاب قائله وزيراً للخارجية بعد حين حينما آل الحكم إلى سيطرة حزبه بسلطة الجيش.

ربما كان للحكم المدني القائم (آنذاك) أخطاء، وربما كانت الأخطاء شديدة جداً، حينما قام حسني الزعيم بانقلابه، ولكن الانقلابات العسكرية لا يجوز أن تبرر بأنها ظاهرة سلبية للحكم الديموقراطي الأجوف، على حدّ قول البيطار.

وإذا كان البيطار قد سر بانقلاب حسني الزعيم فالذين عارضوا فكرة هذا الانقلاب كثيرون جداً، وقد سكتوا حذر البطش، وأنا نفسي الذي قبلت الحكم في الجزء الأول منه، أدرى الناس بهؤلاء المعارضين الساكتين.

وقد سبق لي قبلاً أن تكلمت عن هذا الانقلاب وما تلاه من الانقلابات فلا أرى داعياً إلى تكراره.

على أني لا أرى بداً من الإشارة إلى كلمة الأستاذ نوفل إلياس نائب اللاذقية في جلسة الثقة بوزارة فارس الخوري، فقد ذكر فيها أن ثمة داء هو شر الداء انبعث في هذه الأمة في سنة تاريخية معينة، وقد ولد وحمل به وتمخضت عنه الأمة، فإذا به يلد في السابعة والأربعين، وهناك كان مبعث شقاء هذه الأمة انتخابات عام ١٩٤٧، فقد بُيِّت لها أمر معين وكان لها هدف معين، فجاءت نتيجة ذلك الهدف ومنها انحدرت ومنها انبعثت تلك الانقلابات فطوحت بالعروش..... إلخ ونحن حتى هذه الساعة لا نريد أن نعترف بالسبب الحقيقي، إذ ليس هذا الخلاف الذي يقوم بيننا اليوم هو خلاف على تأليف وزارة، وإنما هو الداء نفسه الذي تتردى به الأمة وأعني به الرئاسة الأولى، وهذا هو وحده السبب في انهيار العهد الديموقراطي، وهو نفسه الذي يهددنا اليوم.... إلخ.

ثم خاطب نوفل إلياس رئيس الوزارة بقوله:

«... فإذا ذهبت إلى تشكيل وزارتك من حزبين كل منهما يعمل لهذه الغاية (أي الرئاسة الأولى) أفلا يكون الاجتماع بينهما شهر عسل قد لا يطول شهراً كاملاً حتى يفترق هذا عن ذاك... وهذا يا سيدي ما نشكو منه في تأليف هذه الوزارة... ماذا يمنع أن تجتمع الأحزاب كافة وتتفق على منهاج معين بشرط أن يعلن كل حزب أنه لا يطمع في الرئاسة الأولى.... إلخ».

ويختم كلمته قائلاً:

«خشيت يا سيدي أن يكون في نية فخامة الرئيس الأول أن يجدد أيضاً وأن تكون له رغبة في الرئاسة، ولكن إيماني بزهده وإيماني بترفعه أزالا خشيتي، وهذا هو الداء ولا داء سواه».

ثم خاطب رئيس الوزارة بقوله:

«حرصاً على صحتكم الغالية سيدي لأنكم سوف تتعبون في تآلف الحزبين اللذين شكلت

منهم الوزارة أكثر مما ستتعبون في جمع كلمة هذا المجلس أحجب الثقة عن الحكومة...!!!».

وما نقلت هذا الكلام على غرابته إلا لأن قائله نوفل إلياس المحامي كان سنة ١٩٤٧ مرشحاً نفسه للنيابة عن حلب في قائمة الدكتور عبد الرحمن الكيالي والسيد ميخائيل إليان وغيرهما من الذين ألفوا الحزب الوطني فيما بعد وسقطت القائمة برمتها في الانتخابات على ما سبق إيضاحه. فما معنى قول الخطيب وكان ذا الصلة الوثيقة بأركان الحزب الوطني قبل تأليفه وبعد تأليفه: إن مبعث شقاء الأمة كان الرئاسة الأولى، وقد ولد هذا الشقاء سنة ١٩٤٧ وكان السبب في انهيار العهد الديموقراطي..؟.

هل أراد أن يقول إن رغبة الرئيس القوتلي في تعديل الدستور لإعادة انتخابه كانت هي السبب في كل ذلك...؟ ولكن الحزبين اللذين تألفا بعد انتخابات ١٩٤٧، وهما الحزب الوطني وحزب الشعب، لم يكن بينهما صراع على الرئاسة الأولى، ولا كانت هذه الرئاسة من أهداف الرئيس هاشم الأتاسي سنة ١٩٥٤. وأذكر أنني كنت ألتقي بفخامته بضع مرات في الأسبوع، وأنا في وزارة سعيد الغزي وقد جرنا الحديث يوماً إلى تعديل الدستور فذكر لي أنه هو الذي أصر في دستور ١٩٢٨ الذي وضعته الجمعية التأسيسية ثم أصدرته سلطة الانتداب على أن لا يجدد انتخاب رئيس الجمهورية مؤكداً خطأ الرئيس شكري القوتلي في التعديل والتجديد. وفي إعادة انتخاب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد انتخابات ١٩٥٤ ترجيحاً على المرشح الآخر خالد العظم كان حزب الشعب قد صوت كالحزب الوطني للرئيس شكري القوتلي رغم انفراط عقد الوزارة التي قامت بينهما برئاسة الأستاذ فارس الخوري.

صحيح أن هذين الحزبين قد افترقا بعد أمد قصير، ولكن السبب في افتراقهما كان في اختلاف طبيعة كل منهما ونظرته إلى الحكم، ولم يكن في اختلافهما على الرئاسة الأولى.

من هذه الشذرات التي نقلتها من تهجم اليسار على الوزارة ورئيسها فارس الخوري إلى حد اتهامه بالخيانة، ومن تهجمه على النظام الديموقراطي إلى حد تبرير الانقلابات العسكرية على لسان وزير خارجيته (في المستقبل القريب) صلاح بيطار، ومن غريب رأي أحد المتصلين بالحزب الوطني في سبب الانقلاب العسكري، وفي اختلاف حزب الشعب عن الحزب الوطني، يبدو جلياً أن الاتجاه الفكري في الحكم كان ضعيفاً في المجلس.

ومما أستغربه، وما زلت أستغربه، أن أحداً من الأكثرية لم يتولَّ الرد على خطباء اليسار وتفنيد حججهم على سهولة تفنيدها، مع أن منهم خطباء ومفكرين لامعين مثل رشدي

الكيخيا ومعروف الدواليبي ومصطفى الزرقا وليون زمريا وعبد الوهاب حومد ومنير العجلاني ورزق الله الأنطاكي وغيرهم.

وقد صوت المجلس على الثقة بالوزارة بضعف عدد الذين حجبوها، ولكن شيئاً من الضعف بدا في كلمة الشكر التي أزجاها الرئيس الخوري للمجلس عند منحه الثقة، لما قال فيها إنه كان يفضل أن يكون رئيس الوزارة من النواب، وهو ليس نائباً، وإن لم يكن غريباً عن النيابة، وإنه سيسعى لتأليف كتلة قوية من النواب يمكن أن تشكل الوزارة وتختار رئيسها من بينهم، وهو يحث النواب على تحقيق ذلك، ويضع لنفسه موعداً نهائياً في رئاسة الوزارة وهو الواحد والعشرون من آذار ١٩٥٥، فإذا لم يتمكن النواب من تأليف الكتلة التي ستتولى الوزارة برئاسة أحد النواب فسيستقيل حتماً في ذلك الموعد.

ووجه الغرابة في هذا الكلام أن رئيس الوزارة هو الأصل في سياسة الوزارة التي تبدو في بيانها الوزاري، فكيف يكون رئيسها ووزراؤه معه بحكم رئاسته يتولون الحكم إلى حد معين، ريثما يتوصل النواب إلى رئيس للوزارة من أحدهم، وكيف يجوز وصف السياسة التي جاءت في البيان الوزاري وجرت عليها مناقشة حادة بأنها مؤقتة لأمد قصير ولكنها مع ذلك منهاج حكم قائم...؟.

إن الوزارة قد لا تحرز الثقة فتسقط، وقد تحرزها ولا تطول مدتها أكثر من أيام أو شهور، ولكن الذي لا يصح وقوعه، ولم يقع قبلاً في أي بلد، أن يحدد رئيس الوزارة موعد انتهاء رئاسته ووزارته، بالصورة التي أوردها في كلمة الشكر بعد نيل الثقة سياسي محنك وأستاذ جليل القدر كفارس الخوري.

امتد بي نفس الكلام إلى أثر الانتخابات في الثقة بالوزارة الجديدة التي تألفت بعد استقالة وزارة الأستاذ سعيد الغزي فخرج بي القول عن نطاق وزارتنا، مع أن أموراً كثيراً وقعت فيها كان يجدر ذكرها في مكانها.

ربما كان في رأس هذه الأمور عودة الرئيس السابق شكري القوتلي إلى دمشق، وقد استقبل استقبالاً شعبياً كبيراً بالإضافة إلى الاستقبال الرسمي. وقد استقبلته الوزارة بكامل هيئتها ورافقته إلى داره، فسر بذلك سروراً كبيراً وأخذ يكلم كل وزير على حدة، وكان يعرفني حق المعرفة، وكان ذا فضل عليّ لما كنت أميناً عاماً للعدل يوم نصرني على السيد أحمد الرفاعي وزير العدل الذي أراد إبعادي عن هذه الوزارة إن لم يتمكن من صرفي من الخدمة. وقد تلطف ومر على داري وترك لي بطاقته.

وقد أقام له رئيس الجمهورية حفل عشاء ضم هيئة الوزارة والأستاذ فارس الخوري وسفراء

الأقطار العربية والمفتي العام وغيره من كبار الدولة وجمهوراً من آل القوتلي، وكان الحفل في حديقة القصر الجمهوري. وأخذ القوم يتداولون في مختلف الأحاديث، وكان الأستاذ فارس الخوري سيد المتحدثين بما فطر عليه من سعة العلم ودقة البحث وسداد المنطق وحسن القول ولطف النكتة. ومما أذكره أن اللواء علي نجيب سفير مصر، وكان شقيق اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر، سأل فضيلة المفتي العام أبا اليسر عابدين عن معنى المشرقين، وقد سمع حين مجيئه إلى القصر الجمهوري بالآية الكريمة التي ورد فيها اللفظ، مع أن المشرق واحد، فأجابه فضيلة المفتي العام بما يناسب المقام بإيجاز، فما كاد ينتهي من إجابته حتى تولى البحث أستاذنا الخوري فجال فيه بإسهاب، وأورد عدة صور للمشرق وردت في الكتاب الكريم بصيغة المفرد والمثنى والجمع. ثم تناول أموراً لغوية أخرى أذكر منها أنه قرأ في مذكرات سليمان البستاني أنه لما زار بعض الديار الحجازية نسي نظارته في مكان، فصاحت إحدى البدويات تناديه بقولها (يا أبا النظارة) فأعجب باللفظ. فكان بحديثه الممتع مدار الإعجاب والإكبار.

إن عودة القوتلي، وما قوبل به من ترحاب شعبي كبير كان إيذاناً بإعادة انتخابه لرئاسة الجمهورية.

* * *

ومن أهم ما حدث في وزارة سعيد الغزي أن صلاح سالم الوزير المصري وعضو قيادة مجلس الثورة أرسل من بيروت يطلب دعوته إلى دمشق، وليس في الطلب ما يدعو إلى العجب. ولكن العجب كان في أنه طلب أن تكون الدعوة من رئيس الجمهورية. ورئيس جمهوريتنا الرئيس هاشم الأتاسي ليس بالرئيس الذي يمكنه قبول هذا الطلب. فهو على جانب كبير من كفاءة الحكم والإدارة بفضل المناصب العليا التي تولاها، فكان محافظاً في العهد العثماني، ورئيساً لمجلس النواب وللوزارة وللجمعية التأسيسية، كما كان رئيساً للجمهورية من قبل، فاستغرب الطلب وقلّبه على وجوهه المختلفة فلم يجد له مخرجاً. كما كان وزير الخارجية الأستاذ عزت صقال ذا كفاءة قانونية رفيعة جداً، كما كان ذا شخصية قوية، فلم يتردد في وجوب رد الطلب. أما رئيس الوزارة فكان متردداً وحائراً في الموضوع ولكنه كان لا يملك من الأمر شيئاً. فإذا به يذهب في أحد الأيام إلى القاهرة بالطائرة صباحاً ويعود منها مساءً دون علم رئيس الجمهورية ودون علم وزير الخارجية، ويتصل بهما فور عودته ويبرر سفره بضرورة اتصاله برؤساء الحكم في مصر لحل مشكلة طلب صلاح سالم، وأنه قد وفق في ذلك. فغضب رئيس الجمهورية أشد الغضب من هذا

التصرف، كما غضب منه وزير الخارجية. وقد زارني في صباح اليوم التالي من عودته في داري حسب جاري عادته في أكثر الأحوال والأيام وذكر لي القصة، فاستغربت الأمر وصارحته باستغرابي. وما زلت حتى الآن أعتقد أن حقيقة سبب هذه الرحلة السرية تنطوي على غير ما رواه الأستاذ سعيد الغزي، وما زالت دخائلها مجهولة عندي.

وقد زار دمشق في عهد وزارة الغزي أمير قطر فأقام له رئيس الجمهورية وليمة غداء في القصر الجمهوري، فاكتفى فيها بدعوة الأمير وأعوانه الذين كانوا معه، وهيئة الوزارة السورية، وكان أحد أعوانه رئيس وزارته، وهو يشبه تمام الشبه كبار رؤساء العشائر في سورية كمجحم وغيره.

وكان أمير قطر ومن معه يلبسون الصنادل بلا جوارب، وقد تمتد أيديهم إلى أصابع أرجلهم، وكان حديثهم لطيفاً في إطار كفاءة محدودة، وقد سمعت من الأمير أن اتفاق الإنكليز على استخراج النفط من قطر وشرائه من الإمارة كان بمليوني جنيه، ولكن حركة مصدق في إيران عملت على تعديل هذا الاتفاق ورفع بدل الشراء إلى ستة عشر مليوناً اعتباراً من أول سنة ١٩٥٥.

وقد أقام سفير المملكة العربية السعودية على شرف أمير قطر حفلة شاي دعا إليها هيئة الوزارة والسفراء العرب والصحفيين، وفي الحفلة أخبرنا أحد الصحفيين بخبر إطلاق النار على عبد الناصر وهو يخطب في الإسكندرية، بمناسبة ذكرى حركة الجيش، وهو الحادث التي انتهى بإعدام أناس بارزين من الإخوان المسلمين واعتقال كثيرين منهم.

واعتقادي أن أسلوب الحكم في قطر اليوم أرفع بكثير مما كان عليه يوم رأيته في صيف ١٩٥٤ بالإضافة إلى ما حققه من السعة الواسعة في العلم والعمران.

معرض دمشق الدولي

وأهم حدث اقتصادي تم في وزارة الأستاذ سعيد الغزي افتتاح معرض دمشق الدولي في مساء يوم الثاني من أيلول ١٩٥٤. وقد افتتحه الرئيس هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية وحضره سفراء الدول العربية والأجنبية وأركانها وأركان الاقتصاد في سورية وفي الأقطار المجاورة لها. وقد نجح المعرض نجاحاً بارزاً واشتركت فيه خمس وعشرون دولة ومؤسسات اقتصادية كبيرة من دول ذات اتجاه اقتصادي حر تماماً. وقد جاءتنا من الولايات المتحدة السيناراما، وكانت حديثة الاختراع، وهي مبنية على أساس تجسيم مشاهد السينما. وكان لشهرتها يومئذ دوي كبير، ولكن حقيقتها كانت دون ما رأيناه.

وتولى الإشراف على تنظيم المعرض خبير ألماني يساعده آخر من بني قومه، ويعود الفضل

في إنشاء المعرض إلى وزير الاقتصاد في حكومة الزعيم فوزي سلو الذي تولى صورياً رئاسة الدولة ورئاسة الوزارة في عهد أديب الشيشكلي.

وعلى مقتضى العادة في افتتاح المعارض في الدول الأوروبية، كما علمت من الخبير الألماني، ألقيت كلمة مسهبة في رسم اقتصادنا بوصفي وزيراً للاقتصاد الوطني.

وقد رأيت، ورئاسة هاشم الأتاسي تقترب من نهايتها، وهي آخر عهده في الحكم، أن أفتتح كلمتي بتحيته، فكان مما قلته في هذه التحية:

«من واجبي أن أستهل كلامي بالشكر أرفعه إلى فخامتكم لتفضلكم برعاية هذه الحفلة وتشريفكم إياها بالحضور وتلطفكم بافتتاح المعرض بعد قليل. وإذا كان المعرض بطابعه الدولي يقام لأول مرة في الوطن السوري فإن من بشائر الخير أن يكون افتتاحه بيدكم الكريمة بعد أن أسبغتم عليه الكثير من العطف والتشجيع والإرشاد. فأرجو يا سيدي الرئيس العظيم أن تقبلوا منا هذا الشكر مقروناً بابتهالنا إلى الحق أن يتولاكم بعنايته ويديمكم ذخراً لهذا الوطن الذي يحفظ لكم في سجل الخلود الكثير من جلائل الأعمال».

وقد كانت هذه التحية صادرة من أعماق قلوبنا، وكنت والأخ عزت صقال نجتمع مساء أغلب الأيام في نادي الشرق، وكانت بيننا صداقة حميمة، والأستاذ عزت ذو ثقافة رفيعة وألمعية قانونية واسعة، فكان مثلي مبهوراً بكفاءة الرئيس هاشم الأتاسي، ولا سيما حين يجتمع بالسفراء الأجانب، لأنه كان يحضر اجتماعه بهم بوصفه وزيراً للخارجية. وإلى جانب تلك الكفاءة كان الرئيس الأتاسي مفطوراً على استقامة مثالية واحترام لكل حق، وكان واسع الاطلاع على الأحكام الدستورية، رأيته مراراً وأنا أزوره في القصر الجمهوري لأعرض عليه بعض أمور الوزارة، يقرأ بالفرنسية مذكرات رؤساء مشهورين.

بعد تلك التحية عرضت في كلمتي كيف تولت البلاد شؤون اقتصادها بعد استقلالها وفي ظروف كانت قاسية جداً بسبب أن الموازين الاقتصادية في الحرب كانت قد اختلت، فلما وضعت أوزارها استمر الاضطراب الاقتصادي أمداً طويلاً إلى أن أخذت دول العالم تنهض من كبوتها رويداً رويداً وتعمل على تنظيم الإنتاج وتبادله في الأسواق التجارية. وقد ظهرت سياسة الاقتصاد الموجه أكثر شمولاً وامتداداً بعد الحرب فكان أثرها بارزاً في الإنتاج وفي التبادل التجاري.

ومما زاد في صعوبة التوجيه الحكومي للاقتصاد في سورية أن الشؤون الاقتصادية كانت بتمامها بيد سلطة الانتداب، وكان ما انتقل إلينا من إدارتها ضئيلاً، ولكن عهد الاستقلال قد استطاع مع ذلك أن يخلق وزارة قوية للاقتصاد استطاعت أن توجهه أحسن توجيه.

ثم عرضت وضع اقتصادنا الذي أخذ يتسع في عهد الاستقلال، وبينت ما حققه في ساحة الصناعة على أساس أن تستمد أصولها من إمكاناتنا ومواردنا الطبيعية حتى يكون نجاحها مضموناً في الأحوال الطبيعية، وأما التجارة فقلت إنها تقوم بوجه عام، على أساس الحرية مع مراعاة بعض التدابير التنظيمية ليصبح التاجر السوري بواسطتها على اتصال مباشر بالأسواق الأجنبية استيراداً وتصديراً. وقد فصلت القول في السياسة الجمركية على أنها تحاول في الاستيراد التوفيق بين حماية الصناعة وتنشيط التجارة وحماية المستهلك وتغذية الخزانة العامة التي تعتمد في ربع مواردها على الجمارك وهي نسبة عالية جداً ما كان يجب أن تكون لولا أن ضريبة الدخل ما زالت في مرحلتها التطبيقية الأولى (وهي كذلك وأنا أكتب هذه السطور بعد أكثر من ثلاثين عاماً من افتتاح المعرض).

وبينت أن سياستنا الخارجية تقوم على أساسين: أحدهما معاملة الدول الأجنبية على قاعدة الدول الأكثر مراعاة دون التفريق بينها في المكوس والإجراءات، والآخر معاملة الدول العربية على قاعدة التفضيل.

ولكنني بعد كل ذلك توسعت في القول بأن الزراعة ما زالت أساس اقتصادنا القومي وبأن الجزيرة هي أس هذا الأساس، وبأن من أوجب الواجبات أن تتجه العناية إلى مرافق هذه البقعة من الوطن وتوسيع العمران في مختلف بقاعها.

وأهم ما كان في كلمتي دعوتي الصريحة إلى إنشاء المصرف المركزي الذي يعد تأسيسه، كما قلت، ضرورة وطنية مبرمة. ذلك بأن أوضاعنا الاقتصادية التي عرضتها في الصناعة والتجارة والزراعة تتصل اتصالاً وثيقاً بالسياسة النقدية. وقد أخذت الحكومة تعمل على تنفيذ قانون النقد وأنظمة القطع التي ظهرت أخيراً، كما عزمت على نهج سياسة نقدية مستقلة طليقة من قيود الماضي البغيضة مستمدة من حاجات الاقتصاد القومي، ترمي بصورة خاصة إلى إيجاد سلطة فعالة تتولى شؤون النقد وتشرف على أمور القطع والتسليف، ودعم النقد السوري وتقوية الثقة به، وإيجاد سوق سورية للنقد في مأمن من المضاربات والتيارات المجاورة، صالحة لتأمين حاجات الاستيراد وحماية التصدير بالمحافظة على أسعار طبيعية للنقد الأجنبي في فترات الشح والتدفق، وحرية انتقال رؤوس الأموال في جو سليم مستقر يوحي الأطمئنان، وتنسيق النشاط المصرفي، وتنظيم التسليف العام والخاص على صورة تضمن تمويل المشروعات العمرانية المنتجة.... والتوصل إلى كل ذلك يتطلب الإسراع في إنشاء المصرف المركزي الذي وصفت إنشاءه في كلمتي بالضرورة الوطنية المبرمة.

ورأيت قبل إنهاء كلمتي أن أشير إلى قانون العمل، الذي وضعته حكومة سعد الله الجابري بمساعي خالد العظم وزير اقتصادها وأقره مجلس النواب بالإجماع، وأهميته في حياة العاملين وساحة أرباب العمل، فأوضحت الرأي في ذلك، ثم أنهيت الكلام بقولي:

«... وبعد فهذه هي خطوط عامة كبرى لأوضاعنا الاقتصادية التي نعيش فيها اليوم. وهي توحي إلينا الثقة بسلامة اقتصادنا وقوته. غير أن ما يرجى تحقيقه في الساحة الاقتصادية واسع جداً وكثير جداً. فإن إمكانات العمل عديدة في بلاد ما زالت في مراحل الاستثمار الأولى. ولكن الاقتصاد شيء دقيق يحتاج إلى الثبات والاستقرار وحسن التفهم وطول الأناة، وهو لا يحتمل الحلول المرتجلة والاتجاهات الناقصة. ورأس المال جبان يفر أمام أضعف الهزات. فإذا أردنا تمكين حياتنا الاقتصادية فلا بد أن نبعد الاقتصاد الوطني عن الآثار التي يتركها تقلّب الحكومات والسياسة، وأن نجعله بين أيدي هيئة ثابتة تتولاه بالدرس والتمحيص. وقد أحسن الدستور لما نص على إنشاء مجلس اقتصادي دائم يتولى اقتراح الخطط والمناهج الاقتصادية لتنمية قابليات الوطن في النواحي الاقتصادية. وقد أصبح من الضرورات تأليف هذا المجلس والإسراع في وضع قانونه».

وكان لهذا الخطاب وقع كبير في نفوس المستمعين، ولا سيما في نفوس الأجانب من ممثلي الدول والمؤسسات الاقتصادية، لأنه كان مترجماً إلى الفرنسية والإنكليزية، ووزع عليهم حين إلقائه، خاصة وهو أول بيان سوري مسهب في تقرير ما تم وما يجب إتمامه في الاقتصاد السوري يلقيه المسؤول الأول عنه. وقد لقيني الأستاذ فارس الخوري بعد إلقائه حينما كنا نزور مع رئيس الجمهورية أجنحة المعرض فقال بصوته الأجش في معرض ثنائه على خطابي وهو معلمي الذي أعتز بأستاذيته لي في كلية الحقوق: (بورك فيك.... أنت تُستشار) فلم أدرك مدلول كلامه إلا حينما رأيت في أحد كتب اللغة أن المستشار هو من تُطلب منه المشورة لغةً، وهو اصطلاحاً العليم الذي يؤخذ رأيه في الأمر، وكان اطلاعه على معاني الكلمات ومواضع استعمالها في القديم والحديث واسعاً جداً.

وبعد أن زرنا أجنحة المعرض العربية والأجنبية انصرف رئيس الجمهورية من المعرض بعد أن أخذ ظلام الليل يرخي سدوله. وقد أعجب الناس كلهم بنشاطه في زيارة الأجنحة على تعددها. وقد طلب مني بعد عدة أيام أن يزور الأجنحة الفردية الخاصة التي لم يزرها يوم افتتاح المعرض، فرافقته في هذه الزيارة الكريمة التي دلت على علو في النفس وتقدير لجهد مواطنيه، وقد بدا عليه التأثر المقرون بالتشجيع في زيارة مشغل سيدة حلبية مسيحية حينما عرضت عليه إنتاجها قائلة:

«إن هذه المطرزة يا صاحب الفخامة تطلبت مني مليون شكة إبرة».

على أن أعظم مظهر في هذه الزيارة كان لما تعالى صوت المؤذن ينادي إلى صلاة المغرب، فأعطى عصاه إلى مرافقه ودخل قبلية الجامع ووقف في الصف الرابع وأدى الصلاة مع مواطنيه من دون أي تمييز. فيا لروعة العظمة في رئاسة هذا الرجل كيف تجلت بهذه البساطة وبهذا الاطمئنان.

وقد تم تأسيس مصرف سورية المركزي بعد انتهاء مهمة وزارتنا، وسمعت أن بعض رجال المالية القديرين كحسن جبارة، من وزارة المالية السابقين، وهنري رعد أمين المالية العام كانا يعارضان في إعطائه سلطة إصدار النقد، ويصران على إبقاء هذه السلطة في البنك السوري، وهو مصرف فرنسي، وكان يخالفهما في ذلك الدكتور عزت طرابلسي والدكتور عوض بركات من كبار موظفي المالية. فاستغربت موقف حسن جبارة وهنري رعد، لأنه موقف من يريد أن تكون سلطة إصدار نقدنا في يد دولة أجنبية، وفي ذلك ما ينافي سلطة الدولة في أساس التوجيه الاقتصادي، ما لا نظير له في دولة مستقلة.

وقد طلب مني صديقي الدكتور عبد الوهاب حومد وزير المالية أن أتولى حاكمية المصرف المركزي، فاعتذرت من عدم القبول لعدم إلمامي بالتعامل المصرفي في السوق التجارية، فأكد لي أن لا علاقة للحاكمية بذلك لأن مهمتها الأساسية هي في رسم سياسة الدولة النقدية، فأصررت على الاعتذار، كما اعتذر كذلك الأستاذ عزت صقال وزير المالية السابق، ووقع الاختيار أخيراً على الدكتور عزت طرابلسي الذي أصبح أمين المالية العام، وكان نعم الاختيار.

وبانتهاء مهمة وزارة سعيد الغزي تفرق الوزراء وعاد الموظفون منهم إلى وظائفهم وعدت مع المرحوم عزت صقال إلى حلب، وقد ودعت زملائي مسامحاً وناسياً ما بدر من بعضهم، حتى أني كتبت إلى الأستاذ نهاد القاسم كتاباً رقيقاً دعوته فيه إلى إلقاء كلمة في تأبين المرحوم عزت صقال سنة ١٩٥٧ فلبى الدعوة مشكوراً، وقد توفاه الله سنة ١٩٧٠، رحمهما الله.

استقالة وزارة فارس الخوري وأسبابها

رفع فارس الخوري استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٥ لانسحاب وزراء الحزب الوطني من الوزارة بسبب أن قانون العفو العام الذي أقره مجلس النواب رفض تنزيل عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد. ولكن هذا السبب لم يكن مبرراً لاستقالتهم. فإذا بالأستاذ ليون زمريا يقترح تنزيل عقوبة الإعدم إلى السجن المؤبد، وكان نائباً من حلب عن الحزب الوطني يعمل بتوجيه ميخائيل إليان المسيطر على الحزب. فكان

الاقتراح غريباً لوروده في أشد الجنايات بقانون مقتصر على الجنح والمخالفات. فلم يأخذ به المجلس وقال أحد نواب حمص إن مقدمه الأستاذ زمريا كان يقصد به أمراً معيناً. وكان قوله هو الحقيقة بذاتها. فقد كان اثنان من بني القباني محكومين بالإعدام من محكمة الجنايات في حلب لقتلهما الحاج مصطفى سالم. وأهل هذين القاتلين من الحزب الوطني. ولهم نفوذ واسع في حيهم. وسبب القتل كان ثأراً من بني سالم لقتل أحد أفرادهم شخصاً من بني القباني. ولكن الحاج مصطفى لم يكن بذي علاقة بالحادث، وكان القاتلان يعلمان ذلك حق العمل، على ما ثبت في القضاء، ولكنه كان رأس أسرته، وذا شهرة واسعة في البلدة بصلاحه واستقامة سيرته، وكان ثأر القاتلين لقتيلهما بقتله (على جاري بعض العادات) أوقع في النفوس وأدل على نفوذ أسرتهما. وكان بنو سالم أصحاب نفوذ كبير في حيهم وكانوا من حزب الشعب.

فما كاد القانون يصدر في جلسة ٥ شباط (فبراير) حتى استقال في اليوم التالي فاخر الكيالي وزير الاقتصاد، وكان ذا صلة وثيقة بمحمود رياض سفير مصر، وأبدى بدوي الجبل وزير الصحة رغبته في الاستقالة، وربما قدمها خطياً، وهو من الحزب كذلك، فأدرك فارس الخوري أن الفرصة حانت لليسار للتخلص منه، كما حانت لمصر، وكانت لا تريد ولا تريد حزب الشعب، وكان المسيطرون على الجيش غير راضين عن وزارته، فاستقال فوراً وقدم استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٥

وزارة صبري العسلي

في ١٣ شباط (فبراير) صدرت مراسيم تأليف وزارة صبري العسلي، وهو من الحزب الوطني، واشترك من هذا الحزب في وزارته اثنان هما ليون زمريا (صاحب الاقتراح الذي سلف ذكره) وفاخر الكيالي، كما اشترك فيها خالد العظم وآخرون أقرب إلى أن يكونوا مستقلين من أن يكونوا منتسبين إلى حزب أو كتلة نيابية، وإن كان بعضهم يتظاهر بالانتساب إلى الكتلة الديموقراطية التي تعمل بتوجيه الجيش. ولكن أحد نواب اليسار، وكان من حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقوده أكرم الحوراني، وهو الدكتور وهيب الغانم اشترك في الوزارة بوصفه وزير دولة ووزيراً للصحة بالوكالة.

ولكن اختيار صبري العسلي لرئاسة الوزارة كان موضعاً للتساؤل، وهو الذي رفض اليسار رئاسته الأولى بعد الانقلاب الذي أطاح الشيشكلي وعهده.

والواقع أن مبادرة فاخر الكيالي إلى الاستقالة، وكانت صلته بسفير مصر معروفة، ومساعي المسيطرين على الجيش الذي كان أكرم الحوراني على صلة بهم، وجهود اليسار لإسقاط

وزارة فارس الخوري، وهو الذي حجب عنه الثقة، قد تضافرت كلها لتأليف هذه الوزارة. ولكن اختيار صبري العسلي لرئاستها ما زال لغزاً مع وجود خالد العظم ذي الصلة الوثقى بالجيش يومئذ واستعداده لتأليفها بكل ارتياح، وإن كان خالد العظم في مذكراته يرجع سبب اختيار العسلي إلى سفير مصر بواسطة فاخر الكيالي الذي وصفه بالعمالة لمصر.

والغريب كذلك اختيار مأمون الكزبري وزيراً فيها مع أنه كان من أشد أعوان الشيشكلي وأقربهم إليه وأكثرهم إيماناً بعهده، حتى إنه تسلم رئاسة الجمهورية بالنيابة عنه بوصفه رئيساً للمجلس وفقاً لأحكام دستور ذاك العهد حفاظاً عليه، رغم أن المجلس السابق الذي عاد إلى مهمته قد وصف حكم الشيشكلي باغتصاب السلطة. وقد حرص هاشم الأتاسي على ذلك في مرسوم تأليف وزارة العسلي فلم يأت على ذكر اسم الكزبري إلا في آخر المرسوم مع أن التقليد المتبع كان يوجب ذكر اسمه أول الأسماء.

وكان اختيار رئيف الملقي وزيراً للمعارف مدعاة للاستغراب لضعف كفاءته الفكرية من كل نواحيها، وكانت الوزارة يومئذ تضم التعليم العالي إلى جانب التعليم العام.

ومهما كان الأمر في تأليف هذه الوزارة واختيار رئيسها وأعضائها فقد دان توجيه الحكم بعد تأليفها إلى المسيطرين على الجيش كعبد الحميد السراج وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وزعيم اليسار الذي كان على صلة وثيقة بهم وهو أكرم الحوراني.

وقد نالت الوزارة ثقة المجلس بأكثرية (٦٦) صوتاً ومعارضة (٥٣) نائباً وهو أكبر عدد للمعارضة في حجب الثقة عن الوزارة في تاريخ مجالسنا النيابية.

ودامت وزارة العسلي إلى حين انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية، فقدم رئيسها استقالته وفقاً للأعراف الدستورية في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥.

الفصل التاسع

إعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية

كان انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية رداً لاعتبار الرجل بعد إطاحته وسجنه وترحيله عن البلاد بانقلاب حسني الزعيم.

إلا أن انتخابه كان على غير إرادة اليسار والمسيطرين على الجيش. فقد كان خالد العظم موعوداً بالرئاسة الأولى من الجيش وكان اليسار راضياً عن انتخابه لأنه في الوزارة السابقة، وكان فيها وزيراً للخارجية والدفاع، قد زار الاتحاد السوفياتي، كما مثل سورية في مؤتمر باندونغ، وقد ألقى فيها خطباً وأدلى بتصريحات دلت على اتجاه واضح لليسار، وإن لم يكن هذا الاتجاه كاملاً إلا أنه كان فيه خيراً من القوتلي في نظر اليسار الذي كان يرى القوتلي يمينياً على التمام. ثم إن العظم رأى بعد انقلاب حسني الزعيم وتعاقب الانقلابات العسكرية أن يتقرب من الجيش والمسيطرين من ذوي الميول اليسارية. وهذا باعتقادي ما دعا حزب الشعب إلى دعم انتخاب القوتلي رغم اختلاف الرأي بينهما سابقاً ولاحقاً. ولكن المهم عنده الحؤول دون انتخاب العظم للحؤول دون سيطرة الجيش واليسار المتمثل في المجلس بزعامة أكرم الحوراني. وأما الحزب الوطني فكان من القديم مشمولاً برعاية القوتلي في رئاسته الأولى، فلم يكن له من بدٍ من تأييد إعادة انتخابه رغم أن محركه ميخائيل إليان كان يتقرب من اليسار والجيش بلا فائدة على ما ظهر بعدئذ بعد اتهامه منهما بالخيانة العظمى والحكم عليه بالإعدام.

وقد فاز القوتلي برئاسة الجمهورية بأكثرية ٩١ صوتاً ونال مزاحمه العظم ٤١ صوتاً وهي كل أصوات اليسار، فثارت ثائرة المسيطرين على الجيش ونواب اليسار، وكان من سوء التصرف تسيير شاحنات تحمل عدداً من الجنود يهتفون بسقوط القوتلي. وقد التقيت بعد

الانتخابات بزميلٍ كانت بيننا وبينه معرفة ومودة، وكان من أنصار الحوراني المتطرفين، فقلت له ممازحاً: إني كنت أظن أنكم ستعمدون إلى الانقلاب على جاري عادتكم في هذه الأحوال. فأجابني بأن الانقلاب وقع فعلاً بمظاهرة الجيش في المناداة بسقوط القوتلي. ثم أخذ يردد احتفاظهم بالحكم وسيطرتهم عليه رغم إعادة انتخاب الرجل.

والواقع أن ما قاله الأستاذ زلط قد تحقق فعلاً على ما ظهر من ضعف القوتلي في رئاسته الأخيرة ورضوخه لإرادة الجيش.

وزارة سعيد الغزي

تم تأليف هذه الوزارة في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥ وعدّلت في اليوم التالي واشترك فيها حزب الشعب (وكان صاحب أكثر الكراسي المهمة فيها) ومستقلون ونواب من الكتلة الديموقراطية كمنير العجلاني ومأمون الكزبري، وامتنع الحزب الوطني واليسار وكتلة خالد العظم عن الاشتراك فيها وحجبوا الثقة عنها وقد نالتها مع ذلك بأكثرية ٨٩ صوتاً بمعارضة ٣١ نائباً.

وكان عدم اشتراك الحزب الوطني فيها موضعاً للاستغراب (رغم أن بدوي الجبل قبل فيها منصب وزير دولة للدعاية والأنباء وإدارة الإذاعة) مع أن الحزب عمل على إعادة انتخاب القوتلي لرئاسة الجمهورية، فكان المأمول أن يعمل على تقوية عهده، وقد تحقق لي بعدئذ، كما سأروي بعد قليل، أن ميخائيل إليان نائب حلب كان موجه الحزب إلى معارضة هذه الوزارة.

وأهم ما تم في عهد هذه الوزارة أن المجلس النيابي أقر الاتفاقية التي عقدتها الحكومة (بشخص وزير المالية الدكتور عبد الوهاب حومد ووزير الاقتصاد الدكتور رزق الله الأنطاكي) مع شركة نفط العراق بأكثرية ٥٦ صوتاً ومخالفة ١٩ نائباً بمناداة الأصوات، وقد سميت بالاتفاقية المتممة للاتفاقية المؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣١.

وكان إقرار هذه الاتفاقية في جلسة ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ وعارضها اليسار بشدة.

كما أقر المجلس في عهد هذه الوزارة وبطلبها الاتفاقية المعقودة في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥ في عهد الوزارة السابقة ما بين الحكومة السورية بشخص وزير ماليتها ليون زمريا وبنك سورية ولبنان على تصفية امتياز الإصدار الممنوح لهذا البنك وتصفية القضايا المعلقة بينه وبين الحكومة السورية، وهذا ما كنت طلبت وجوب تحقيقه يوم كنت وزيراً للاقتصاد في الخطاب الذي ألقيته يوم افتتاح معرض دمشق الدولي.

وكان الذي قاموا بمفاوضة الجانب الفرنسي في هذه الاتفاقية من أكفأ الموظفين السوريين كعزة طرابلسي وعوض بركات. ولكن حسن جبارة، وكان قد ترك الحكم، قد هاجم الاتفاقية وأبرق إلى رئيس الجمهورية بذلك ونشرت جريدة (الرأي العام) التي كان يصدرها أحمد عسة برقيته، وكانت يومئذ تنطق باسم اليسار، وما زلت أذكر ما رواه لي ليون زمريا وزير المالية عن خبر الاجتماع الذي تم بينه وبين عزت الطرابلسي وعوض بركات من جهة وحسن جبارة من جهة أخرى، فلما أبدى حسن جبارة رأيه نقده الطرابلسي وبركات نقداً عنيفاً حتى إن عوض بركات اشتد في حرارة نقده فاضطرب جبارة اضطراباً شديداً.

وكانت استقالة الحكومة السابقة قد حالت دون تقديم هذه الاتفاقية إلى المجلس لإقرارها بقانون، فوضعت وزارة الغزي، وكان الدكتور حومد وزير المالية فيها، مشروع القانون بالإقرار وقدمته إلى المجلس، فكانت برقية حسن جبارة سبب مهاجمة اليسار للاتفاقية، وقد أكد أحمد قنبر في كلمته التي ألقاها في المجلس ما ذكره لي ليون زمريا موضحاً أن الاجتماع جرى في وزارة المالية وفي لجنة الموازنة واللجان الثلاث مجتمعة (الاقتصاد والمالية والموازنة) فاعترف حسن جبارة بخطأ رأيه معتذراً عن تسرعه في إبدائه ونشره بأحاديثه الصحفية بعد أن تبين عدم صحة ما ذكره عن الملايين التي زعم أن سورية قد خسرتها في هذه الاتفاقية.

وكانت كلمة أحمد قنبر نائب حلب من أحسن ما قيل في هذه المناقشة.

وأنا أعرف حسن جبارة وأعرف كفاءته المالية والاقتصادية، فقد درس دراسته الثانوية التي وقف عندها في معهد عينطورة بلبنان، فكان يحسن الفرنسية. وعمل بعد الاحتلال في لواء إسكندرون المستقل إدارياً عن سورية وتولى مديرية المالية فيه وكانت سلطته أقرب ما تكون إلى وزير، واستفاد من خبرة الماليين الفرنسيين استفادة كبيرة بفضل ذكائه المفرط وانكبابه على العمل ليل نهار.

في هذه المدة التي حكمت فيها فرنسة اللواء بسلطة الانتداب على سورية كان حسن جبارة على صلة وثقى بالخبراء الماليين والاقتصاديين الفرنسيين في اللواء وفي بيروت، وكانت منزلته عندهم وعند السلطات الفرنسية الإدارية عالية جداً، وقد جاء بعد انفصال اللواء عن الوطن الأم إلى دمشق وحلب وظهرت كفاءته في المناصب المالية التي تولاها. وكان تسرّعه في نقد اتفاقية تصفية امتياز الإصدار الممنوح لبنك سورية ولبنان وإبراقه بذلك إلى رئيس الجمهورية بلهجة عنيفة ثم اعتذاره مما أبداه بعدم الدراسة موضع استغرابي

واستغراب كل من عرفه، لأنه كان بمقدوره أن يسأل خبراء المالية الذين تولوا المفاوضة وكانوا من مرؤوسيه في وزارة المالية فتنجلي له الحقيقة. ولكني أظن أنه صعب عليه استغناء الحكم عنه في الشؤون المالية مدة طويلة فأخذته نعرة حب النفس والاعتزاز بالكفاءة التي يعتقد أنه لا يدانيه فيها أحد فأقدم على ما فعل. وقديماً قد قيل إن لكل جواد كبوة.

استقالة وزارة الغزي وتأليف وزارة برئاسة صبري العسلي

كان اليسار وكان الجيش يسعيان إلى التخلص من وزارة الغزي المؤلفة من المستقلين عموماً ومن حزب الشعب الذي كان وزراؤه يشغلون أهم الوزارات. ومع أن هذه الوزارة قد عمدت إلى إقرار قوانين مهمة جداً ذكرنا منها على سبيل المثال آنفاً قانون إقرار اتفاقية النفط وقانون إقرار اتفاقية تصفية امتياز الإصدار الممنوح لبنك سورية ولبنان، إلا أن اليسار في المجلس كان يوالي الكلام بلا انقطاع على مخاطر المعاهدات والأحلاف التي تربط سورية وأمثالها من دول العالم الثالث بالاستعمار، مع أن الوزارة كانت أعلنت في بيانها الوزاري أن من سياستها عدم التعاقد بأي حلف ولا سيما حلف بغداد، ولم يظهر في أعمالها ما يستدل منه على عكس ذلك. وكانت المدارس (حتى الابتدائية منها) لا تنقطع عن التظاهر ضد الأحلاف، أياً كانت الدولة التي عقدتها ولو كانت تركيا مثلاً. وقد هجم الطلاب مرة على وزير الاقتصاد في مقر الوزارة، وكان يتولاها رزق الله الأنطاكي نائب حلب ومن حزب الشعب، فلم يدر كيف ينقذ نفسه منهم، بداعي أنه سمح بتصدير القمح إلى فرنسة التي تغذي به جيشها الذي يحارب العرب في الجزائر، فكانت هذه الحجة غريبة في بابها لأن القمح السوري من النوع القاسي الذي لا يصنع منه الخبز وإنما يستعمل في صنع المعكرونة والبسكويت، وبمقدور فرنسة أن تستورد مثله وخيراً منه من مختلف الأصقاع بمنتهى السهولة. والاقتصاد السوري يقوم بدرجة أولى على تصدير المحصول الزراعي. ثم عمد المعارضون من المسيطرين على الجيش والاشتراكيين إلى دفع الطلاب للهجوم على وزارة المعارف، وكان الهجوم عنيفاً جداً مما اضطر الشرطة إلى إطلاق الرصاص عليهم، فأصيب به بعضهم، فقامت قيامة نواب اليسار وأنصارهم من الموالين لهم في المجلس النيابي، فأخطأ رئيس الوزارة سعيد الغزي لما شاركهم في تهجمهم على الشرطة وحملها مسؤولية إطلاق النار من دون علم الحكومة التي عزمت على محاكمة المسؤولين منهم. فكان كلامه في نفوسهم سيىء التأثير فأدى بهم إلى التقاعس عن إطاعة أوامر الحكومة حتى في مكافحة الجرائم.

وقد رأى شكري القوتلي أن دوام الحال على هذا المنوال سيؤدي إلى سيطرة اليسار من

مدنيين وضباط جيش على الحكم ما لم يتعاون حزب الشعب والحزب الوطني على الحركة السياسية في البلاد على نحو ما كان الأمر عليه أيام الكتلة الوطنية، وتأليف حكومة قوية تتمتع بأكثرية المواطنين المطلقة. فلما زار حلب دعا عزت صقال والحاج سامي صائم الدهر والحاج علي سيرجيه وإدمون حمصي ودعاني معهم وأوضح فكرته بإسهاب، وذكر أن الخلاف يتجلى في حلب قبل أية مدينة أخرى، فإذا أمكن التوفيق بين الحزبين فيها تم في دمشق فوراً وهو مما يتم في حمص كذلك والمدن الأخرى حسب.أنواع الخلاف فيها، لأن اليمين في الواقع والحقيقة هو صاحب الأكثرية المطلقة في سورية وفي كل البلاد العربية لأن طبيعة أهلها في تعاملهم بعيدة عن اليسار.

وقد شكرناه على ثقته بنا وشاركناه في فكرته، ورأينا أن نقتصر على واحد من أصحاب التأثير الكلي في كلا الحزبين حرصاً على الكتمان، فقصدنا رشدي الكيخيا كبير حزب الشعب ورئيسه وميخائيل إليان من الحزب الوطني لأنه مقيم في دمشق دوماً وذو حركة دائبة وفعالة وأثر قطعي في حزبه بالإضافة إلى أنه يومئذ كان نائباً عن حلب.

فلما زرنا رشدي الكيخيا في داره وأدلينا له بالفكرة رحب بها الرجل وقال إن الاستعداد للتوفيق بين الحزبين قائم عنده وعند حزبه، ولكن هذا التوفيق يجب أن يكون في فكرة محددة في السياسة الداخلية والخارجية وليس بين الأشخاص، فليس ثمة من خلاف خاص ولا شخصي بينه وبين الدكتور الكيالي أو ميخائيل إليان كما يظن كثيرون. وذهبنا في اليوم التالي إلى ميخائيل إليان وعرضنا عليه ما جئنا له، فأخذ يمازح هذا وذاك منا، ولما أصر عليه عزت صقال بالجواب الجدي الصريح عما قلناه أجاب بأن الحزبين صاحبا الأكثرية الكبرى في البلاد ولكنهما أكثرية جامدة، وأما اليسار فأنصاره أقلية إلا أنها أقلية منظمة جداً وذات حركة دائمة دائبة علاوة على أعضائها العاملين في الجيش والمسيطرين عليه، وأنه يرى من الفائدة أن يعمل حزبه مع هذه الأقلية حتى يضبط حركتها ويوجهها توجيهاً قويماً. فدل ذلك على عدم رغبته في الاتفاق المنشود وعلى اتجاهه إلى التقرب من اليسار من غير أن يدري ما يهيئه له هذا اليسار الذي يريد السيطرة عليه من تهمة الخيانة العظمى والحكم عليه بالإعدام. ولما خرجنا من داره كان الأستاذ عزت صقال في حيرة من هذا الموقف فقال لي: ما أكبر الفرق بين جواب رشدي الكيخيا في جديته وسداد منطقه وبين هذا الكلام الذي سمعناه الآن من ميخائيل إليان في هزاله.

ولما علم شكري القوتلي بجواب الحزبين وعاد إلى دمشق، وكانت وزارة سعيد الغزي وصلت إلى نهايتها بعمل الجيش واليسار أرسل إلى مجلس النواب رسالة بضرورة قيام

تعاون قومي بين الأحزاب والكتل المختلفة. فرأى اليسار فرصة للتخلص من الوزارة ومن سيطرة حزب الشعب على أهم الوزارات فاشترك في لجنة مختارة من النواب في وضع ميثاق قومي يتضمن أكثر (إن لم نقل كل) ما يريده، فاستقالت وزارة سعيد الغزي وتألفت في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٥٦ وزارة برئاسة صبري العسلي اشتركت فيها الأحزاب والكتل كلها فكانت وزارة قومية تولى فيها حزب البعث العربي الاشتراكي وزارة الخارجية والاقتصاد وتولى حزب الشعب وزارة الداخلية والمعارف والزراعة، وأما الحزب الوطني فكانت له الرئاسة والمالية بشخص واحد ووزارة الدفاع. كما اشتركت كتلة الإخوان المسلمين في هذه الوزارة بوزارة العدل وكان فيها للمستقلين وزارة الأشغال العامة ووزارة دولة. على أن اختيار صلاح البيطار وزيراً للخارجية كان موضع الاستغراب، وقد وصف خالد العظم في مذكراته ترشيحه لهذه الوزارة المهمة بأنه كان من باب الهزء والممازحة فانقلب إلى جد، ولم يكن ينتظره.

لقد وقعت في عهد هذه الوزارة ثلاث حوادث مهمة أولها خطف الطائرة الجزائرية التي تحمل زعماء الثوار الجزائريين. والثانية العدوان الثلاثي على مصر من إنكلترة وفرنسة وإسرائيل. والثالثة محاكمة طائفة من النواب بتهمة الخيانة العظمى بداعي اتفاقهم مع العراق على تأييد حلف بغداد والعمل في سورية بكل الوسائل ومنها السلاح على تحقيق الاتحاد بين القطرين والدخول في ذاك الحلف، وكان من أبرز الذين وجهت لهم هذه التهمة ميخائيل إليان (قطب الحزب الوطني) وعدنان الأتاسي (من أبرز أعضاء حزب الشعب وابن هاشم الأتاسي) ومنير العجلاني (وهو من أبرز نواب دمشق في كل الدورات والمجالس) وعادل العجلاني وحسن الأطرش وهايل السرور وكلهم من النواب الذين يتمتعون بالحصانة.

وقبل هذه الحوادث الثلاث وقعت في عهد وزارة صبري العسلي التي ألفها بعد استقالة وزارة فارس الخوري في مطلع سنة ١٩٥٥ حادثة اغتيال العقيد عدنان المالكي في أواسط تلك السنة لما كان يشاهد مباراة بكرة القدم.

وفي هذه الحوادث الثلاث كان لليسار وللضباط اليساريين المسيطرين على الجيش كل الأثر في توجيه التحقيق وإصدار الأحكام، وأرى في هذه الخواطر أن أذكر ما رأيت منها وما عرفته عنها لعلي أستطيع أن أظهرها على حقيقتها.

الفصل العاشر

في مقتل
عدنان المالكي

بعد عصر أحد أيام ١٩٥٥ سمعت في الراديو نبأ مقتل العقيد عدنان المالكي في أحد الملاعب عندما كان يشاهد مباراة في كرة القدم وانتحار القاتل فوراً. وقد بلغ بي التأثر مبلغه من الشدة لأني عرفت الفقيد وأنا في وزارة سعيد الغزي بعد إطاحة الشيشكلي فعرفت فيه اللطف والحرص على الكرامة والتمسك بالرأي الذي يعتقد بصوابه، وكانت له في الجيش، منزلة رفيعة من المحبة والتقدير، وكان مخالفاً لعهد الشيشكلي فعزله من الجيش، ولكنه أعيد إليه بعد زوال ذلك العهد. وكان المقرر على التأكيد أن يتولى رئاسة الأركان فيصبح الرجل الأول في الجيش. وقد قامت بيننا صداقة مبنية على إعجاب واحترام متبادلين.

وبعد أن سمعت بالخبر نزلت إلى البلد وكانت دار صديقي الأستاذ عبد الفتاح الزلط وقرينته زميلتنا الأستاذة عفة الحفار، وهي سيدة محترمة جداً وذات كفاءة ممتازة ولا سيما في المحاسبة، وكانت تتولى إدارة ديوان النقابة ومحاسبتها، تقع في طريقي، فرأيت أمامها سيارات كثيرة تحمل إشارات مدن أخرى فأدركت أن عند الزميلين زواراً من غير حلب لأنهما كانا من حزب أكرم الحوراني ومن أشد المتحمسين والمخلصين له، فعولت في عودتي أن أمر عليهما، فتم لي ذلك بسرعة. فلما دخلت الدار فوجئت بأكرم الحوراني وبعض صحبه من الحمويين والحلبيين فرحبوا بي كلهم، والأستاذ الحوراني على التخصيص للمعرفة السابقة التي قامت بيننا على التقدير والاحترام، وكانوا يتحدثون في مختلف الأمور، فلما عزيتهم بالعقيد المالكي وذكرت لهم ما سمعته عن قتله وقفوا مذعورين وصاح أكرم فوراً إن القتل كان مدبراً من الحزب القومي السوري، وترك الشهباء وعاد إلى

حماة ومنها إلى دمشق غداة اليوم التالي وأخذ مع أركان الجيش، ولا سيما اليساريين، يوجهون التحقيق إلى تجريم أركان ذاك الحزب، فاعتقلوا أكثر أعضاء إدارته، وكانت قرينة مؤسسه أنطون سعادة في دمشق فاعتقلوها أيضاً، وكان عصام المحايري نائب دمشق السابق بين المعتقلين، وهو الذي قال في مجلس النواب يوماً إن الوحدة لا تتحقق إلا بين أقطار متحدة جغرافياً، وهي النظرية الأساسية التي أقام عليها منشىء الحزب حزبه. وقد عُذّب هؤلاء الأركان المعتقلون عذاباً شديداً، على ما تأكدت منه من ضباط ومدنيين من أنصار المالكي، وامتد التعذيب إلى عدد كبير من العلويين في محافظة اللاذقية المنتسبين إلى الحزب القومي السوري، وبذلك تمت تصفية الحزب نهائياً في سورية. وكان الضابط عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية (وكان إرهابياً رهيباً في كل العهود) بطل هذا التعذيب.

وعمل أكرم الحوراني على تأليف محكمة استثنائية برئاسة بدر الدين علوش رئيس محكمة البداية في حلب لمحاكمة المتهمين، وهو حموي من أشد أنصار الحوراني، وكثيراً ما رأيته في منزل عبد الفتاح زلط، وكان موعوداً بأن يُعيّن محافظاً لحلب بعد المحاكمة، ومن الحق أن أقرر أنه كان مشهوداً له إلى جانب كفاءته بمراعاته قواعد الحق والإنصاف، وإن كان لا بد له في نظري أن تكون هذه المراعاة منه في إطار قناعته بمبادىء الحزب.

وقد صدر حكم هذه المحكمة أخيراً بإعدام اثنين أحدهما علوي من أسرة مخلوف والآخر سني لم أعد أذكر اسمه، وبالأشغال الشاقة على كثيرين من المتهمين.

وقد زارني رئيس هذه المحكمة يوماً في داري، وشكا لي ما لقيه وما زال يلقاه من أركان حزب الحوراني من نقد حكمه بعنف لأنهم رأوه خفيفاً جداً، مع أن أكثر الناس، ولا سيما رجال القانون، يرونه مجرداً من أدلة الإدانة في كل ما قضى به، وقد سمع ذلك من كثيرين لأنه شائع بين الجمهور. وكان ما قاله لي صحيحاً جداً حتى أن الحكم كان موضع التندر بين الناس في معاقبة علوي وسني معاً بالإعدام للظهور بالمساواة في العدالة.

وكان أشد ما يبعث على الأسى في هذا الحكم وتنفيذه أنه لما عرض على رئيس الجمهورية للتصديق عليه، وكان قد سمع ما يقوله الناس عنه، رأى أن يؤلف لجنة من خمسة قضاة لإبداء الرأي فيه، وكان بينهم رئيس محكمة الاستئناف بدمشق ماجد الغزي، وقد نقل لي عنه أحد أصدقائي أنهم لم يروا في الحكم دليلاً على أحد المحكوم عليهما بالإعدام كما رأوا الدليل على الثاني ضعيفاً جداً، وكانت أدلة الدعوى على الإجمال في منتهى الضعف لا سيما وأنه لم يظهر ما يدعو الحزب القومي السوري إلى قتل عدنان المالكي. ولكن

شكري القوتلي في عهد رئاسته الثانية خضع للجيش فصدق على الحكم اضطراراً وتم تنفيذه فكان من المآسي.

وقد أقام الجيش بترحيب ورغبة من الحوراني وأعوانه مدفناً ضخماً في حي حديث بدمشق للمالكي وأخذ ممثلو الجيش في يوم مقتله يزورونه على أنه بطل شهيد. والأكثرية الكبرى من أهل دمشق على غير هذا الرأي لأنهم لا يعرفون له بطولة في أية ناحية من نواحي الكفاح.

رحم الله المالكي، كان إنساناً فاضلاً وضابطاً ممتازاً، وكان مقتله مأساة وكانت محاكمة المتهمين بقتله وإعدام اثنين منهما مأساة أخرى.

خطف الطائرة الجزائرية وحوادث حلب

كانت طائرة جزائرية تحمل طائفة من ثوار الجزائر وعلى رأسهم بن بللا تحلق في السماء لما خطفتها القوات الفرنسية وساقتها إلى فرنسة وأسرت من فيها من الزعماء وألقت بهم في إحدى دور التوقيف. وقد ذكر لي ظافر الموصلي من رؤساء المحاكم في دمشق أن الحكومة السورية لما ندبته لدراسة أنظمة السجون وتطبيقها في كل من فرنسة وبلجيكا وسويسرا، وربما في غير هذه الدول، أنه زار سجناً في فرنسة فرأى فيه أولئك الزعماء الجزائريين في غرف متجاورة ولهم صالون يجتمعون فيه يتسامرون ويتحادثون ويقرأون الصحف ويسمعون الراديو ويشاهدون التلفزيون، وكانوا يتكلمون بالفرنسية التي يتقنونها كأبنائها.

والواقع أن فرنسة كانت جعلت من الجزائر ولاية فرنسية محضة وهاجر إليها كثير من أبنائها، وكان فيها من ولد ونشأ أباً عن جد من عدة بطون، ومدارسها كانت تُدرّس بالفرنسية حتى أنه كان في الجزائر من لا يعرف سوى الفرنسية، كما كان منهم من تولى النيابة في البرلمان الفرنسي. وما كان يدور في خلد أحد أن تقوم فيها ثورة عربية. ولما سألت جزائرياً زار دمشق يوم زارتها جميلة بوحيرد في وزارة خالد العظم عن النفسية القومية التي دفعتهم إلى المناداة باستقلال الجزائر والجهاد المرير في سبيله أجابني بأنها القرآن. فإن الإسلام ظل قوياً في نفوس الجزائريين رغم ما انتشر بينهم من الثقافة الفرنسية لأن التدريس في الجوامع ظل كما كان ولم تمسه فرنسة.

وقد عمد عبد الناصر إلى مساعدة الجزائريين بالسلاح وبالدعاية الواسعة وساعدته الولايات المتحدة على ذلك وأرسلت بواسطته الكثير من العتاد إلى الثوار، لأنها كانت تريد القضاء على الإمبريالية الفرنسية والإنكليزية في كل مكان ولاسيما في شمال إفريقيا وفي الشرق الأوسط.

وكانت البلاد العربية كلها تنتصر للجزائر على الدوام. فلما خُطفت الطائرة ووقع بعض زعماء الجزائر في الأسر ثار العرب في كل أقطارهم على هذا العدوان وجرت في سورية مظاهرات عنيفة تهجم فيها المتظاهرون على المؤسسات الفرنسية من سفارات وقنصليات ومدارس، ولكن الحكومة اتخذت في كل المدن من تدابير الأمن ما حفظ تلك المؤسسات من كل ضرر إلا في حلب.

إن فظاعة ما وقع في حلب قد ظهر في إحراق المدارس التي تُدرّس بالفرنسية ومنها مدرستان رهبانيتان كاثوليكيتان، والثالثة كانت المدرسة العلمانية الفرنسية. وقد كان سوء أثر هذه الجريمة في إحراق هذه المدارس، ولا سيما المدرستين الرهبانيتين، كبيراً جداً في الطوائف المسيحية، ولاسيما الكاثوليكية منها، فاعتبرتها عدواناً على المسيحية نفسها من المسلمين، واتهمت أحمد قنبر وزير الداخلية من حزب الشعب بترتيبها وإيقاعها.

والمتأمل في المدارس التي جرى إحراقها يرى أنها اختيرت من المدارس التي تُدرّس بالفرنسية وعلى صلة وثيقة جداً بفرنسة، وإحداها (وهي المدرسة العلمانية الفرنسية) تملكها مؤسسة فرنسية ذات طابع اشتراكي، وفي ذلك ما ينفي يقيناً أن يكون الدافع إلى الاعتداء عليها دينياً. ولو صح هذا الزعم لوجب وقوع العدوان على مدارس مسيحية أخرى كالكلية الأميركية وعلى مؤسسات دينية أخرى. ومن رأى المتظاهرين الذين أحرقوا تلك المدارس، كما رأيتهم مع زميلي وجيه الحلاج، شاهد أن عددهم لا يتجاوز الثلاثين أو الأربعين على الأكثر، يسيرون وهم يحملون السلالم ووسائل الإحراق كالمازوت والمشاعل من غير أن يقف في وجههم أحد من رجال الأمن والقوى المسلحة وذهب به الظن الأشبه باليقين، إن لم نقل على وجه اليقين القاطع إلى أن جهة مسؤولة ذات شأن في الحكم وتأييد نافذ في قوى الأمن قد رتبت ذلك الحادث من غير أن تتصور ما يمكن أن يؤول إليه. ففي يوم الحادث قبع قائد القوات المسلحة في المنطقة الشمالية العقيد سعيد حبي في داره بزعم المرض. ولما وصل الذين أحرقوا المدرسة العلمانية التي تقع خلف بناء قيادة الجيش إلى مقر المدرسة أخذ ضباط من القيادة يتفرجون عليهم وهم يصعدون إلى السطح ويصبون المازوت ويشعلون فيه النار والأساتذة يصيحون بطلب النجاة وليس من يغيث، فلا يحرك ضابط منهم ساكناً بحجة أنهم لم يتلقوا أمراً بمنع ما وقع، مع أن من أوجب وظائف رجال القوة المسلحة، وهم يرتدون البزة الرسمية، أن يمنعوا الجريمة التي تقع أمامهم مهما كان نوعها، ولو كانت خارجة عن اختصاصهم، وبذلك اجتهاد مستمر من القضاء العالي ولاسيما النقض الفرنسي. وقد وقع مثل ما وقع من المآسي في إحراق المدرسة العلمانية في مدرسة الراهبات الفرنسيسكانيات حين هرولت الراهبات بلا لباسهن الخاص

المفروض عليهن يومئذ حتى يستطعن النجاة، فآواهنّ في داره التي تقع أمام المدرسة أحد بني الكيالي وقرينته بكل شهامة وشجاعة. ولابد من أن تكون راهبات مدرسة جان دارك قد تعرضن لمثل ذلك ومدرستهن تقع في حي مسيحي. والمدرستان كلتاهما مشمولة برعاية الجمهورية الفرنسية ومساعدتها حتى أن بناء الثانية منهما كان من هذه الجمهورية قبل الحرب العظمى الأولى. وأما المدرسة التي تُدرّس بالإنكليزية، وهي الكلية الأميركية، فلم يصبها أذى من المتظاهرين لموقف الولايات المتحدة في هذه الحرب بجانب مصر.

أما القنصلية الفرنسية فقد أحيطت بقوة مانعة كافية فلم يقترب منها أحد وإن تعالى الهتاف بسقوط فرنسة وإنكلترة.

وقد قيل إن الشرطة لم تكترث بأمر المحافظ بإطلاق الرصاص، ولا بالمحافظة على تلك المؤسسات كما فعلت في إحاطة القنصلية الفرنسية والمحافظة عليها من دون إطلاق الرصاص، وكان من الميسور عليها أن تفعل ذلك بعصي عادية فلا تقع مأساة الإحراق.

وقد قيل في تبرير موقف الشرطة إن الحكومة إذا أمرتها بإطلاق الرصاص تنصلت بعدئذ من أمرها بأدنى احتجاج من النواب وألقت المسؤولية على من أطلق الرصاص من أولئك الشرطيين كما فعل مرة سعيد الغزي رئيس الوزراء في المجلس النيابي. ولكن هذا التبرير لم يكن مقبولاً لأن إنقاذ تلك المدارس من الإحراق كان ميسوراً بسهولة من الشرطة من غير إطلاق الرصاص، كما كان من الميسور الاستعانة بالدرك (الجندرمة) وهي أقوى من الشرطة في هذا المجال.

بعد هذا كله، ومما رأيناه من موقف رجال الأمن وتمردهم على أمر المحافظ، في المحافظة على المدارس المحروقة دون القنصلية الفرنسية، ومن عدم الاستعانة بالدرك، وما رأيناه كذلك من ضباط قيادة الجيش، ألا نستطيع القول إن عبد الحميد السراج هو الذي رتب هذه الحوادث في حلب واختار موقعها وأصدر أمره المطاع إلى القوى المسلحة من الجيش والشرطة والدرك بعدم التعرض للمتظاهرين من دون أن يقدر النتائج المؤلمة التي أسفرت عنها، على غرار انفراده بعدئذ بإصدار أمره بنسف مراكز ضخ نفط العراق في سورية في العدوان الثلاثي...؟ لا يمكن القطع بذلك بطبيعة الحال، وإن كان من المقطوع به تقصير قوى الأمن في أداء مهمتها من دون التأكد من الجهة الرسمية المسؤولة عن ذلك.

وكان مجلس الوزراء أقال محافظ حلب كما أقال من شرطتها رئيس الأقسام ورئيس الشعبة السياسية وأرسل ثلاثة وزراء إليها لتهدئة الحال عادوا إلى دمشق بعد ثلاثة أيام، وقد ذكروا للمجلس أن القضاء العسكري يحقق في حادث الإحراق بعد إلقاء القبض على

عدد من المتظاهرين لينال الذين يثبت عليهم ارتكاب ذاك الفعل عقابهم، ولكن شيئاً من ذلك لم يظهر له أثر فيما بعد.

على أن اتهام أحمد قنبر وزير الداخلية بالإحراق كان مازال يتسع في الأوساط المسيحية مع أن بداهة الظاهر كانت تكذبه، لأن أي وزير للداخلية يفاخر باستقرارا لأمن في عهده وبعدم إفلات الجناة من حكم القانون، فكيف بأن يرضى بارتكاب جريمة علنية قبيحة قومياً وسياسياً كإحراق المدارس على نحو ما وقع في حلب فيأمر بعدم إطلاق الرصاص على المجرمين حين ارتكابهم الجرم...؟

ثم إن اتهام أحمد قنبر بهذه التهمة يؤدي إلى اتهام حزبه، وهو حزب الشعب، وهذا ما دعا رئيسه رشدي الكيخيا إلى إثارة الموضوع جهاراً في مجلس النواب طالباً من رئيس الوزارة أن يدلي بكل ما يعرفه عن الأمر بلا إخفاء أية واقعة منه، فتكلم نواب كثيرون مستنكرين الحادث، فلم يأت أحد منهم على ذكر وزير الداخلية. ثم أعلن رئيس الوزراء بكثير من الصراحة أنه كان يتابع تصرفات وزير الداخلية في هذا الشأن تصرفاً تصرفاً ويشهد أنه أمر عدة مرات بإطلاق الرصاص على الجناة، وقد سمع منه أوامره بأذنيه، فطويت القضية، إلا أن الطوائف المسيحية رأت غير هذا الرأي على ما ظهر منها في الانتخابات النيابية بعد الانفصال في حجب الثقة عن أحمد قنبر.

الفصل الحادي عشر

العدوان الثلاثي على مصر

كان عبد الناصر يريد إقامة السد العالي لتنظيم جريان النيل وتوفير الكهرباء تسهيلاً للتصنيع في مصر، ولكن مالية القطر ما كانت تساعد على نفقات بناء هذا السد، فقصد الولايات المتحدة لإقامته على سبيل القرض لمصر، ولكنها رفضت طلبه. وأرسل إليه وزير خارجيتها المستر دالاس كتاباً عنيفاً أخبره فيه بالرفض لضعف اقتصاد مصر، وأذيع الكتاب على العالم كله فاضطرب عبد الناصر وتغلبت عليه العاطفة فعمد إلى تأميم قناة السويس التي كانت تحت السيطرة الإنكليزية، وكانت أسهمها بأكثرها بيد مؤسسات وأفراد من الإنكليز والفرنسيين.

واعتقادي أن الولايات المتحدة أخطأت في الرفض وفي أسلوبه بذاك الكتاب، وفتحت المجال واسعاً أمام الاتحاد السوفياتي ليحتل مركزاً مرموقاً في الأقطار العربية بالعمل على بناء ذلك السد، كما رفعت من شأن عبد الناصر ومكانته في أنظار العرب.

والسد العالي كان موضع خلاف شديد بين المهندسين المصريين والعالميين، وقد نقد بناءه المهندس المصري الكبير أحمد عبد العزيز نقداً واسعاً وبيّن مضاره، كما نقده كثيرون من المهندسين العالميين، ولكن منهم من قال بفائدته، وقد طلبت إحدى المؤسسات المتخصصة في فرنسة ببناء السدود مهلة سنتين أو ثلاث لدراسة الموضوع دراسة عملية بإقامة سد صناعي على ما يشبه النيل والبحر الأبيض حتى يأتي الرأي سليماً نظرياً وعملياً، ولكن عبد الناصر كان مستعجلاً في إقامته لأنه كان يرى فيه أثراً ضخماً يخلد اسمه أمداً طويلاً كبناة الأهرام. وكان صديقي المهندس روبير إلياس عميد كلية الهندسة في حلب من المدعوين إلى حفل تفجير البدء في العمل كما دعي إليه أمثاله من العمداء وأعلام

المهندسين في البلاد العربية. فلما عاد سألته عن السد واختلاف الرأي في إقامته لأني كنت أتابع البحث فيه في الصحافة المصرية، فذكر لي أن الرأي متفق على تنظيم مجرى النيل والحؤول دون فيضانه وضمان الاستفادة منه على أوسع مدى في استصلاح الصحراء وتأمين زراعتها والحصول عى الكهرباء للاستفادة منها على نطاق واسع في كل المجالات، وسبيل ذلك إقامة السدود كما جرى من القديم في مصر، وأما السد العالي فالخلاف عليه يدور على احتمال الخطر الجسيم من إقامته وحده، فيحسن إقامة عدة سدود على مسافات متباعدة من مكانه الحالي إلى الدلتا المصرية فهي أدعى إلى السلامة وإلى الاستفادة منها في تنظيم الري، ومن الكهرباء أيضاً لأن ما يضيع من الكهرباء من سد واحد بمجرى طويل إلى البحر أكثر مما يضيع من ستة سدود متفرقة يبعد بعضها عن بعض على ذاك المجرى الطويل، وأضاف المهندس روبير إلياس إلى ذلك أن احتمال الخطر من عدم تنظيم إدارة السد الواحد الضخم بأن تتراكم فيه مواد تمنع عمله خطر رهيب لا يقل عن خطر قنبلة ذرية، وبالإضافة إلى سوء تأثيره في الطم والثروة السمكية، وهو، على كل حال، قد بوشر بإقامته قبل اكتمال دراسته، وما زال الرأي فيه مختلفاً، وأنه من أنصار السدود العديدة. ولما تم بناء السد العالي وظهرت آثاره كتب ذلك المهندس المصري الكبير، وكان مقيماً في لندن، أن ما ذكره عن خطأ إقامته قد بدت معالمه في التطبيق بأجلى مظاهرها. ولكن غيره من المختصين بهندسة الري أبدى عكس هذا الرأي.

وأما تأميم قناة السويس فاختلف الرأي فيه أيضاً، وقد رأى كثيرون من أهل الاقتصاد أن الباقي من مدة امتياز القناة كان لا يتجاوز أحد عشر عاماً وكان من حق مصر أن تستعيده بلا بدل، ولكن تأميمه أوجب عليها، كما وقع فعلاً، أن تدفع الثمن بدفع قيمة أسهمه إلى حامليها، بالإضافة إلى الحرب الثلاثية التي أوشك استقلال مصر أن يضيع بها. وقد بين هذه الحقيقة الأديب العربي العالمي توفيق الحكيم في كتابه (عودة الوعي) الذي يُعدّ على وجه اليقين من روائع الأدب التاريخي.

لقد اتفقت إنكلترة وفرنسة وإسرائيل على إشهار الحرب على مصر واحتلالها لاسترداد القناة المؤممة تأميناً لحق الدولتين فيها ولإفساح المجال للثالثة في العبور بحرية من خليج العقبة حتى تصل إلى إفريقيا. والمتفق عليه أن هذه الحرب الثلاثية كانت عدواناً صريحاً على مصر التي كان تأميم القناة حقاً من حقوقها القانونية ما دامت تدفع القيمة لأصحاب الامتياز فيها من المساهمين. وهذا ما أجمع عليه الرأي العالمي كله كما ظهر من صحافته ولا سيما من صحافة الغرب الديموقراطي. على أن أشد الرأي خطراً على اشتراك إنكلترة في إعلان هذه الحرب كان في بريطانيا نفسها، حتى أن حزب المحافظين كان منقسماً على

نفسه، وكان قسم منه، وربما أكثره، ناقماً على أيدن رئيس الوزارة لتورطه في هذه الحرب.

وقد طار صواب الجنرال أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة الأميركية من إقدام فرنسة وبريطانيا على مهاجمة مصر في هذه الحرب وجرهما إسرائيل معهما فيها، من دون علمه وموافقته من جهة، ولأنه من جهة أخرى كان يريد تضييق وضع الاتحاد السوفياتي في أوروبا الوسطى، ولا سيما في المجر بعد عدوانه السافر عليها، فجاءت هذه الحرب الثلاثية حائلة دون ما يريد، أو كانت مضعفة لعزمه، كما رأى من وجه ثالث سنوح الفرص له للقضاء على الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية في إفريقيا والشرق الأوسط، فوجه إلى كلتا الدولتين إخطاراً عنيفاً بوجوب وقف الحرب والرجوع عن مصر وإلا اضطر إلى المداخلة بالقوة لإرغامهما على ذلك. وكان من البديهي، وكلتا الدولتين الإنكليزية والفرنسية من أحلاف الولايات المتحدة، أن يظل تهديدهما بالقوة سراً، إلا أنه مما يمكن أن يسمع به الاتحاد السوفياتي بطبيعة الحال، كما سمعت به دول كثيرة، فلم يكن له بد من الاستفادة من هذه الفرصة الذهبية ليتمكن من الخروج إلى المياه الدافئة واحتلال مركز مرموق في ديار العرب والإسلام، ولو كان أدبياً، فأصدر بياناً بالتهديد بإعلان الحرب على الدول الثلاث. وخرج أسطول روسي من البحر الأسود إلى البحر الأبيض متجهاً إلى مصر بزعم القضاء على الأسطولين الإنكليزي والفرنسي واحتلال إسرائيل والحؤول بذلك دون العدوان على مصر. وقد وُفّق الاتحاد السوفياتي في ذلك توفيقاً كبيراً فصدق العرب صحة مزاعمه وآمنوا بأنه يرعى حق كل شعوب الأرض وأنه قد انتصر لمصر بدافع من هذا الشعور من دون أن يذكروا أنه عملاً بسياسة روسيا القيصرية قد استعمر أوروبا الشرقية بعد الحرب الكبرى الأخيرة، وهو كان يريد أن ينشيء لنفسه مراكز استراتيجية في مختلف الدول ومنها الدول العربية ذات المراكز المهمة.

والغريب أن ضباطاً عرباً صدقوا تهديدات الاتحاد السوفياتي على أنها من الحقائق التي كان لها وحدها الأثر القاطع في تلك الحرب الثلاثية، أذكر منهم أحمد عبد الكريم، وهو من الضباط الذين كانوا مسيطرين على الجيش السوري وأقصاهم عنه عبد الناصر بالوزارة، قال بالحرف الواحد:

«توقف إطلاق النار يوم ١٩٥٦/١٢/٦ بعد ثورة الرأي العام العالمي وتدخل مجلس الأمن وإنذار الاتحاد السوفياتي بضرب لندن وباريس بالصواريخ ذات الرؤوس النووية ومحو إسرائيل»[١]. وقد أشار في الصفحة ١٩٥ منه بشيء من السخرية إلى خطاب عبد الناصر بعدم تأثير إنذارات السوفيات في تلك الحرب.

(١) محمد عبد الكريم، **أضواء على تجربة الوحدة**، ص ٦٢.

فإذا كان هذا الرأي في إبادة أرقى عاصمتين من عواصم الحضارة في العالم بالصواريخ النووية ثم إمحاء دولة من الوجود بهذه الصواريخ من الاتحاد السوفياتي هو رأي ضابط ركن من ضباطنا السوريين، فالمدنيون، ولا سيما العامة منهم، معذورون إلى حد ما في تصديق تلك البهرجة الدعائية من الروس في زعم الدفاع عن مصر انتصاراً للحق الدولي.

ومن المؤكد أنه ما كان ليطلق طلقة واحدة على الدول الثلاث التي أشهرت الحرب قبل أن تبادر الولايات المتحدة إلى ذلك. وكان من حسن حظه أن تلك الدول قد أوقفت الحرب وخرجت مما احتلته من المدن والأرض المصرية قبل وصول أسطوله إلى ساحة المعركة، بيد أن طيرانه كان وصل إليها فلم يفعل شيئاً. ولكن هل كان الإنكليز والفرنسيون يوقفون الحرب ويعودون إلى بلادهم بالتهديد الأميركي..؟ ولو أنهم رفضوا هذا التهديد فهل كانت الولايات المتحدة تتدخل بأسطولها وتحارب إنكلترة وفرنسة، وهما حليفتاها، وأولاهما شريكتها في الحرب الكبرى، والثالثة إسرائيل من إنشائها وتؤلف مركزاً استراتيجياً لها في البحر المتوسط...؟

إني أشك في ذلك وإن كنت لا أنكر الأثر الخطير لموقف الولايات المتحدة في هذه الحرب لمصلحة مصر. ويذهب بي الاعتقاد إلى أن الرأي العام البريطاني في الاعتراض على الحرب كان عاملاً أساسياً فيما آلت إليه أكثر من كل العوامل.

ومع أن مصر عجزت عن الوقوف أمام الدول الثلاث عجزاً تاماً وخسرت الحرب في أيامها الأولى فاحتلت إسرائيل سيناء وسقطت بور سعيد في أول أو ثاني يوم الحرب بيد الإنكليز والفرنسيين، ودمر الطيران الإنكليزي طيران مصر تدميراً كلياً ووصلت القوات الإنكليزية والفرنسية إلى الإسماعيلية (مركز إدارة القناة) وأوشكوا أن يحتلوها، إلا أن هذه الحرب خدمت عبد الناصر وجعلت منه بطلاً قومياً يرنو إليه العرب من كل أقطارهم بفضل دعايته الواسعة. فبعد وقف الحرب والخروج من مصر ذهب إلى الأزهر يوم الجمعة للصلاة وألقى خطاباً أذاعته محطاته القوية جداً يومئذ سمعته بأذني، زعم فيه أن بور سعيد كافحت مكافحة الأبطال فلم تنقذ مصر وحدها وإنما أنقذت العرب كلهم، وأن الجيش المصري لم يحارب في سيناء وإنما انسحب منها بأمر منه من دون أن يوقف مواجهة الجيش الإسرائيلي ليحارب الجيش الفرنسي والإنكليزي في الأرض المصرية. وأما الطائرات المصرية فلم تصب واحدة منها لأن ما دمرته الطائرات الإنكليزية كانت نماذج خشبية. فارتفعت الأصوات بالأزهر بالتهليل والتكبير، وقد صدق العرب في كل أقطارهم كلامه. وكنت قد التقيت بعد مدة وجيزة من انتهاء هذه الحرب بأحد ضباط الصف العاملين في الطيران

الحربي السوري، وكان في مصر يومئذ مع مجموعة من زملائه الذين أرسلتهم وزارة الدفاع السورية بثمان وعشرين طائرة حربية للتدريب، وسألته عما قاله عبد الناصر عن النماذج الخشبية فأكد لي أن الإنكليز قد دمروا الطيران المصري ولا صحة لكلام عبد الناصر في هذا الموضوع، حتى أن التدمير قد شمل الطائرات السورية فلم ينج منها سوى ثلاث أو أربع طائرات. وكان من ألوان الدعاية يومئذ في سوريا أن سيارة من الجيش أخذت تطوف حلب (ولا بد من أن يكون جرى مثل ذلك في أكثر المدن) وجنودها يصيحون أن غواصة مصرية (كان يقودها اثنان من ضباط الصف أحدهما يدعى جول جمال من اللاذقية والآخر من مصر لا أذكر اسمه) قد أغرقت بارجة حربية فرنسية ضخمة ولكنهما استشهدا في هذه المعركة، فأصبح جول جمال بين عشية وضحاها بطلاً قومياً تسمى باسمه المدارس والمعاهد والفنادق، مع أن تلك البارجة التي ذكرت الدعاية اسمها كانت في المياه الفرنسية (وفي مرفأ طولون على ما أظن) وأظهرها الفرنسيون في التلفزيون تكذيباً للخبر.

وكان عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية في الأركان هو الذي يتولى الدعاية كما يتولى الاتهام، وكان على صلة وثقى بسفير مصر محمود رياض ويعمل بتوجيهاته.

قد يقال إن الحروب تبرر كتمان الحقائق عن الشعوب، ولكني لا أعتقد أبداً بأن مما يجوز بعد انتهاء الحرب اختراع الأكاذيب من رئيس دولة وجهاز دعايته تمكيناً لنفوذه المطلق.

نتولى الآن بيان ما وقع في سورية بسبب العدوان الثلاثي على مصر وهو نسف مركز ضخ نفط العراق في جوار حمص. فلقد أوقعه الضابط عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية في وزارة الدفاع من دون علم الحكومة. وأغلب الظن أن محمود رياض سفير مصر كان على علم به. والانتصار لمصر في العدوان الثلاثي عمل محمود ومشكور ومطلوب من كل العرب ومن حكوماتهم في نطاق إمكاناتها السياسية والمالية. ولكن هل يجوز أن ينفرد به ضابط في الجيش (مع بعض ضباط آخرين على بعض الاحتمالات) مهما كانت وظائفهم، ولو كان الحكم تحت السيطرة العسكرية، من دون علم الوزارة، ولا سيما أنها وزارة قومية، فضلاً عن أن مجرى نفط العراق في سورية يتصل بدولتين عربيتين هما العراق ولبنان، كما يتصل بمالية الدولة التي يؤلف ذلك المجرى مصدراً رسمياً مهماً للقطع النادر الذي يدعم احتياطي عملتها...؟.

إن قسوة العدوان الثلاثي قد ألهبت شعور السوريين بالعروبة وبإيمانهم بالوحدة العربية فحملتهم على اختلاف نزعاتهم (عدا ذات الصلة بإحدى دول العدوان) على تأييد ما فعله

عبد الحميد السراج من غير أن يخطر على بالهم أن يبحثوا فيما انفرد به السراج قانوناً خلافاً لنظام الحكم. أما عبد الناصر فقد أكبر عمله كل الإكبار وحمله ذلك على الاعتماد على الرجل اعتماداً غير محدود في عهد الوحدة فسلمه أكبر المناصب وأشدها خطراً في سورية بالصلاحيات الواسعة بما فيها الإرهاب الفظيع، واستبقاه في مصر بعد الانفصال وعيّنه في منصب رفيع.

أما المجلس النيابي فكان في هياج عارم من هذه الحرب العدوانية بكل فئاته، وألقى رئيس الوزراء صبري العسلي بياناً مسهباً كان موضوعاً بمنتهى الدقة أعلن فيه أن الحكومة بالاتفاق مع الجيش كانت عازمة على الاشتراك في الحرب إلى جانب مصر لولا أن القيادة المصرية طلبت التريث في أول الأمر ثم طلبت التوقف عن دخول الحرب بعد انسحاب الجيش المصري من سيناء، وتأميناً للغذاء رأت الحكومة إعلان حالة الطوارىء، مع أن الحالة العامة للبلاد ما كانت تتطلب اتخاذ هذا الإجراء العنيف الذي أضاف إلى طغيان الجيش وسيلة قوية لتوسيع طغيانه منفرداً عن الحكومة وعن المجلس النيابي نفسه بحكم القانون بعد إعلان الحالة كما فعل بعدئذ في اتهام بعض النواب وغيرهم بالخيانة العظمى وتوقيفهم بلا رفع الحصانة عنهم ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية سياسية مما سنذكره تفصيلاً بعد قليل.

ومع أن رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي بعد أن وصف دقة البيان الحكومي وطلب من النواب الاكتفاء به بلا مناقشته كما أعلمه بذلك رئيس اللجنة الخارجية التي اطلعت عليه، إلا أن نواب اليسار الذين يريدون الظهور تباروا في الخطب النارية، وباستثناء خطاب الحوراني وخالد بكداش (من وجهة النظر السوفياتية) كانت الخطب بأكثر ما تضمنته فارغة كالوا فيها المديح للاتحاد السوفياتي، حتى أن هاني السباعي نائب حمص نقد بيان الحكومة من حيث ما جاء فيه عن موقف الولايات المتحدة ضد العدوان وعن شكر هذا الموقف لها ورأى جهلاً منه بحقائق الأمور أنها لم تفعل شيئاً وأن الفضل كل الفضل كان للاتحاد السوفياتي في دعم مصر وخذلان المعتدين وانسحابهم من أرض المعركة.

على أن إنكلترة وفرنسة إذا خسرتا الحرب وانسحبت إسرائيل من سيناء إلا أنها قد كسبت حرية الملاحة في خليج العقبة، واستطاعت بذلك أن تتصل بإفريقيا فوسعت تجارتها معها ووطدت اقتصادها ودعمت كيانها السياسي، فكانت الضربة التي أصابت العرب في القضية الفلسطينية شديدة جداً لا يوزايها على ما أظن تأميم قناة السويس على افتراض سلامة هذا التأميم.

في محاكمة المتهمين بالخيانة

ربما كانت هذه المحاكمة التي تولتها محكمة عسكرية سياسية هي التي ولدتِ محكمة المهداوي العجيبة في بغداد. وقد تألفت برئاسة العقيد عفيف البزري وعضوية العقيد أمين النفوري، أما العضو الثالث فلم أعد أذكر اسمه. والرئيس قد نشأ في ثانوية حلب الرسمية لما كان والده طالب البزري قاضياً في إدلب وتولى بعدئذ قضاء الصلح في حلب مدة خمس سنوات. وكان معروفاً بخدمة الفرنسيين والانصياع لأوامرهم في أحكامه حتى أنه كان يتلقى توصيات كاتب معاون المندوب الفرنسي بالأمر أو بالتوصية وهو على قوس المحكمة. ولما تولى الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزارة العدل في العهد الوطني الأول سنة ١٩٣٧ واستصدر قانوناً بإصلاح القضاء عمد إلى عزله. أما ابنه رئيس المحكمة فالمشهور عنه أنه كان شيوعياً، وهذا ما حمل عبد الناصر على عزله من الجيش ولم يعينه في أية وظيفة أخرى رغم أنه كان مع الضباط الذين عملوا في إقامة الوحدة المصرية السورية. وهناك من يقول إنه لم يكن شيوعياً ولا ملتزماً بها وإن كان ميالاً إليها. أما صاحبه أمين النفوري فكان سياسياً محترفاً موالياً للبعث الاشتراكي. وهؤلاء الضباط كلهم عملوا في السياسة أضعاف ما عملوا في الجيش، وكانت دراساتهم العسكرية ضعيفة في الأصل ولم تصقلها التجارب فيما بعد. وأذكر أني كنت في مجلس النواب جالساً إلى جانب زميلي اللواء كرامانوكيان، وكان من نوابغ العسكريين وركناً من كلية سان سير العسكرية بفرنسة وكنا كلانا من نواب حلب، وكان أمامنا من النواب مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم جالسين مع الاشتراكيين، وكانوا كلهم من الضباط ومن الوزراء السابقين، فسألت اللواء كرامانوكيان عن مدى كفاءتهم العسكرية وعما إذا كان يسند إليهم قيادة لواء أو فرقة أو زمرة أقل شأناً في حرب ما، فأجاب بالنفي المطلق.

كانت التهمة التي اتهم بها الذين حاكمتهم هذه المحكمة هي الخيانة العظمى المترتبة على اتصالهم بالعراق وزعمائها، ونوري السعيد على وجه التخصيص، وقبضهم المبالغ الطائلة من الحكم العراقي لدعم اشتراك سورية في حلف بغداد، والعمل على إطاحة من يخالف ذلك فيها، ولو تم ذلك بقوة السلاح أو الاستعانة بالجيش العراقي... إلخ.

وكانت هذه التهمة موضوعة من عبد الحميد السراج وأعوانه من الضباط المسيطرين على الجيش بمعرفة اليسار السوري، وخاصة أكرم الحوراني وصحبه المقربين، وأما أدلتها فكانت من ترتيب الشعبة الثانية (وهي شعبة الاستخبارات).

ومما لا شك فيه أن محمود رياض سفير مصر وعميل عبد الناصر في سورية كان على علم

بالتهمة وبأدلتها، وكان يعمل بواسطة عملائه من النواب وغيرهم على تهييج الرأي العام ومجلس النواب، فكان النواب ينطلقون بالكلام بقسوة شديدة.

ومن غرائب هذه التهمة ومحكمتها توقيف النواب بلا رفع الحصانة عنهم بسبب الأحكام العرفية والجرم المشهود (على ما زعموا) وأن يتم ذلك في عهد الوزارة القومية التي كان يرأسها صبري العسلي من الحزب الوطني وفيها وزراء من هذا الحزب ومن حزب الشعب وحركة التحرير وكتلة العشائر، والمتهمون من كلا الحزبين ومن تلك الحركة والكتلة، فلم يرتفع صوت واحد في طلب توضيح حقيقة التهمة، بل إن نواب اليسار وغيرهم من الذين يتقربون من الجيش أخذوا يخطبون في الخيانة وفي حلف بغداد الاستعماري وجريمة نوري السعيد إلى جرائمه الأخرى زاعمين أن القضاء العسكري (السياسي) سيفصل فيما اتهم به النواب الموقوفون بعدالة مطلقة.

وكانت هذه المحكمة قد قبلت محامين من الادعاء الشخصي وسمعت مرافعاتهم، بل إنهم كانوا هم المسيطرين على جريان المحاكمة، مع أن قانون العقوبات العسكري يمنع ذلك بنص صريح. وكان محامو المتهمين يقفون في الشارع إلى أن تفتح المحكمة أبوابها، بينما يكون محامو الادعاء المدني داخل المحكمة يتسامرون مع هيئة المحكمة. وكان هاشم الأتاسي طلب مني أن أتولى الدفاع عن ابنه عدنان، وكان فرضاً عليّ أن أقوم بهذه المهمة احتراماً لهذا الوطني الجليل الذي تولى قيادة استقلال البلاد فضلاً عن الوفاء لابنه عدنان الذي تولى وزارة العدل وأنا أتولى آنئذ أمانتها العامة فعاملني معاملة الند للند وترك لي تسيير الأمور بلا تحديد، وانصرف إلى وزارة الأشغال العامة، ولكني رأيت أن تحقيق الغاية من الدفاع عنه في هذه المحكمة السياسية لا يتم على يد محام سوري إطلاقاً، والأفضل انتخاب محام لبناني يتمتع بمركز مرموق في القانون والوطنية يتولى الدفاع. واقترحت عليهم أن يوكلوا الدكتور إدمون رباط أحد المسيحيين الذين عملوا في الكتلة الوطنية وانتخبته حلب نائباً عنها بترشيح الكتلة في القائمة الوطنية سنة ١٩٣٦ في العهد الوطني الأول، ثم استقر في لبنان وتولى التدريس في كلية الحقوق الفرنسية وعمل في المحاماة فلمع نجمه في القانون بكلا الأمرين، فقنع هاشم الأتاسي بالرأي وتولى الدكتور الرباط مهمة الدفاع عن عدنان الأتاسي، ولكنه ما كاد يحضر سوى جلستين منها حتى رأى من مهازل المحكمة وأسلوب المحاكمة فيها ما جعله ينسحب من الدفاع.

والواقع أن التهمة كانت مفككة من دون معرفة الرابطة بين المتهمين، وأدلتها كلها، عدا عن وضعها من شعبة المخابرات العسكرية لم تكن مقنعة بحد ذاتها، وكان الذي تولى النيابة العامة محمد الجراح من أقرب أعوان السراج، وكان لا يقل عن وكلاء الادعاء

الشخصي في التهجم على المتهمين، وكانت حرية الكلام مطلقة لهؤلاء الوكلاء. وقد تتبعت مرافعاتهم فهالني ما سمعت منها من الغرائب التي أروي على سبيل المثال منها ما ترافع به أحدهم ضد حلف بغداد ودور نوري السعيد في عقده خدمة للاستعمار، وما ترافع به غيره عن موافقة كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية على الحلف ودعوته إلى وجوب الدخول فيه، وكان رأس وكلاء الادعاء المدني صديقنا المحامي الزلط من أشد أعوان أكرم الحوراني وأكثر أصدقاء السراج قرباً إليه، فترافع مطولاً مهاجماً المتهمين بأشد الكلام عنفاً. وفي إحدى جلسات المحاكمة رفع منير العجلاني يده فانفرج إبهام يده عن الإصبع الوسطى فوقف الزلط صائحاً أن العجلاني يشير بالنصر بشارة الاستعمار التي وضعها المستر تشرشل، مع أنها أصبحت عالمية. وكانت هذه المحاكمة العجيبة الغريبة تنقل إلى الجمهور بالسينما بإجراءاتها وأقوال النيابة العامة وأقوال ومرافعات وكلاء الادعاء المدني من دون دفاع المتهمين عن أنفسهم، مما لم يقع له مثيل في إحدى دول الأرض. وكان من أبشع ما جرى أن اليسار قد جاء بطلابه من الجامعة وصفّهم أمام المحكمة ليهتفوا بسقوط المتهمين بأسمائهم ولا سيما أساتذتهم كالعجلاني والأتاسي، فكانت المأساة في هذا العمل الذي تنبو عنه الأخلاق الفاضلة شديدة جداً ولا سيما في تنشئة رجال الغد.

وقد استطاع منير العجلاني، مع كل ما جرى له، أن يترافع عن نفسه بمنتهى الروعة أدباً وتحليلاً وإثباتاً للبراءة.

وكنت قبل شهر ونصف من صدور الحكم في الدعوى أصبت بالتهاب شديد في المرارة فكانت الآلام تنتابني ليل نهار، فلم أذق النوم ولا الطعام أياماً طويلة، ولو أني توليت الوكالة عن عدنان الأتاسي لما كان بمقدوري أن أهيىء مرافعتي ولا أن أترافع عنه. وقد زارني في مرضي قبل صدور الحكم وبعد انتهاء المرافعات الأستاذ زلط وأشار إلى ثبوت التهمة على المتهمين مفاخراً بما فعل، ولكنه قال آسفاً إن ما ثبت لا يوجب الإعدام. ولكن الحكم، مع ذلك، صدر بإعدام المتهمين كلهم.

بيد أن الحكم لم يُنفذ لأن وزير الدفاع المختص وحده بإقراره لم يصدق عليه وأنزل العقوبة إلى السجن المؤبد. ولما تم الاتفاق على الوحدة بين سورية ومصر وعقد مجلس الوزراء آخر جلساته برئاسة شكري القوتلي رئيس الجمهورية اقترح أن يختم الحكم في سورية بالعفو عن أولئك المحكوم عليهم، فهاج اليسار الممثل في الوزارة، وقيل إن خليل كلاس تكلم رافضاً هذا الاقتراح بكثير من العنف. مع أن العفو الخاص حق رئاسة الجمهورية يختص به وحده من دون الحاجة إلى موافقة أي وزير ولا مجلس وزراء.

إن ميخائيل إليان لما علم بالتهمة فر إلى بيروت ومنها إلى تركيا ومن تركيا إلى العراق، وقد عطف عليه زعماء حلف بغداد، وعاش في أحد أكبر فنادق استانبول عيشة رخاء واسعة مع شقيقته وأحد أقربائه الحمصيين، وحصلوا له على الجنسية الأردنية فأعادت إليه تركيا أملاكه الشاسعة الموروثة له من أبيه، وثبت بعدئذ بشهادة سفير العراق في سورية أمام محكمة المهداوي أنه كان يقبض راتبي وزير، مع أن غيره كان يقبض راتباً واحداً، ولكن لم يثبت أن أحداً من المتهمين كان يقبض راتباً ما، فهل في قبض الرواتب إن كان ثبت ذلك للمحكمة ما يتخذ دليلاً على التهمة التي صدر فيها حكم الإعدم...؟ لا يذهب بي الظن إلى ذلك لأن من بين الذين كانوا يقبضون راتباً واحداً مثل لطفي الحفار وفيضي الأتاسي وبدوي الجبل من لم يتهم بهذه التهمة. والمشهور عن نوري السعيد أنه كان يساعد العاملين في حقل العروبة ومكافحة الاستعمار في كل العهود، وفي عهد الانتداب خاصة، وليس في مبلغ محدود كراتب وزير ما يدفع إلى تهمة الخيانة.

* * *

في رأيي أن نوري السعيد أخطأ في عقد اتفاق حلف بغداد، والذي عمل على عقده باندفاع هو عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية والمسيطر على الحكم في بلاده يومئذ سيطرة كاملة. وكانت غايته أن يكون الحلف حزاماً يطوق الاتحاد السوفياتي. وكان دافعه إلى عقده ما بين روسية وتركية من عداء قديم. والحذر من الاتحاد السوفياتي هو الذي دفع إيران في العهد الإمبراطوري وباكستان إلى الدخول فيه. ومع أن شيئاً من ذلك لم يكن بين العراق وذاك الاتحاد إلا أن نوري السعيد كان يخشى المبادىء الشيوعية أشدّ خشية، وكان من جهة أخرى يرى كثرة الصلات الأمنية والاقتصادية ما بينه وبين تركية وإيران على جانب يتصل بسلامة العراق، وفي هذين العاملين ما حمله على عقد حلف بغداد الذي لم يكن يرى فيه ما يمس العرب في أي قطر من أقطارهم ولا صلة العراق بهم ولا بجامعة الدول العربية. وكنت قرأت في كتاب (عراق نوري السعيد) الذي وضعه سفير الولايات المتحدة الأميركية في العراق عن ذكرياته فيها بعدما اعتزل منصبه أن ذاك الحلف لم يعقد بطلب دولته ولا الإنكليز، وإنما أسرع الإنكليز إلى الدخول فيه بعد انعقاده حسب قدرتهم على سرعة الاستفادة مما ينفعهم، ثم دخلت فيه الولايات المتحدة. على أن هذا الحلف قد سقط بعدئذ بالانقلاب العراقي الذي وقع سنة ١٩٥٨ فلم يظهر في أثناء قيامه ما أضر بالعرب ولا ما نفعهم بعد سقوطه.

ويُروى عن سعد الله الجابري أنه كان يرى نوري السعيد أدهى سياسي عربي ومن أكثرهم إخلاصاً للعروبة وأشدهم معونة وإعانة لزعمائها ولرجالها، وقد جعل من العراق مأوى لهم،

وهو الذي استقبل شباب العرب اللوائيين وأخذ بيدهم في عيشتهم وفي تعليمهم في بغداد.

وذهب وفد من النواب السوريين إلى بغداد سنة ١٩٥٥ أو ١٩٥٦ كان منهم أكرم الحوراني وإحسان الجابري، فاستقبلهم نوري السعيد أحسن استقبال وأوضح لهم حقيقة حلف بغداد وعدم مسّه بالقضية العربية، وحرص العراق على رابطته القومية بكل الأقطار العربية واستعداده للدفاع عنها والبذل في سبيلها، وأن ذاك الحلف من ضرورات وضع العراق الجغرافي وحده. ثم زار الوفد مجلس النواب فجلس بدعوة منه بين أعضائه تعبيراً عن الوحدة العربية فجرى تبادل الخطب بين نواب القطرين. ولما عاد الوفد إلى دمشق أدلى إحسان الجابري لإحدى الصحف بتصريح حمل فيه على حلف بغداد وعلى نوري السعيد. وكنت يومئذ في دمشق نازلاً في فندق أمية الكبير أقرأ في ردهة زواره ذلك التصريح، فجاءت السيدة هالة ابنة إحسان الجابري وسألتني عما أقرأ، فرويت لها قول أبيها في الحلف وعن نوري السعيد فاستغربته، ولما تلوته عليها بطلبها قالت باندفاع البداهة الآنية: إن أبي لا يخجل، إذ كيف يحمل على رجل يبدي رأياً في حلف سياسي وهو الذي عاش في سويسرا وعاشت قرينته وبنتاه عشرين عاماً مع الأمير شكيب أرسلان كما عاش غيره من رجالات العرب في غير سويسرا أيضاً من البلاد، بفضل ما كان يدفعه لهم نوري السعيد على اعتبار أنهم يعملون لاستقلال العرب.

وكانت هالة الجابري مثقفة جداً مرتبطة بالحضارة الأوروبية الاجتماعية عن فهم عميق، وكانت تربطني بها صلة القربى لأن أمها كانت ابنة شفيق باشا الكوراني وزير الأمن العام (الضابطة) في العهد الحميدي. وقد تزوجها إحسان الجابري ليستغل مركز أبيها الكبير، فكان في عهده يعمل في الوزارة ويعيش في دار حميه وولدت له ابنتين وغلاماً، وقد توفي الغلام صغيراً وتزوجت ابنته الكبرى بالزعيم الفلسطيني المشهور موسى العلمي الذي افترقت عنه بعد عهد طويل من الزوجية وتزوجت بوصفي التل الذي تولى رئاسة الوزارة الأردنية وظلت في الأردن بعد مقتله واستوطنتها، أما هالة فجاءت مع أبيها إلى حلب وتزوجت بقريبها المهندس مجد الدين الجابري الذي تولى بلدية حلب فوزارة الأشغال العامة وانتخب نائباً عن حلب، ولما وقعت حركة الثامن من آذار ١٩٦٣ ذهب إلى الكويت مع زوجته وولديه منها وتوفي فيها ولكنها استوطنته ولم تعد إلى حلب. إلا أن أباها بعد إعلان الحرية وسقوط العهد الحميدي ووفاة شفيق باشا طلّق أمها فعاشت في فقر مدقع بعد رخاء واسع حتى كاد يختل عقلها، وتزوج بامرأة رومية كانت مربية أولاده.

وفي عهد السلطان محمد رشاد توسط له أخوه نافع باشا لدى حكام العهد فعينوه كاتباً

رابعاً في الديوان الملكي، ولم يكن له أي شأن في السياسة، لأن السلطة كلها كانت بحكم الدستور، وبسلطة الاتحاديين المطلقة، بيد الوزارة، وكان لرئيس الديوان الملكي خالد ضيا بفضل مركزه الأدبي الكبير وانتمائه إلى الاتحاديين بعض النفوذ ولكنه استقال مع ذلك بعد حين. وظل إحسان الجابري كاتباً في الديوان وارتقى فيه إلى الدرجة الثانية من دون أن يكون له أي عمل في السياسة العامة لأن القصر نفسه لم يكن يملك توجيهاً فيها. ولما خسرت الدولة العثمانية الحرب وانفصلت سورية عنها عاد إلى حلب وتولى رئاسة بلديتها، ثم تولى رئاسة التشريفات في قصر الملك فيصل في دمشق، ولما احتل الفرنسيون سورية غادرها إلى عمان واستقر به المقام في سويسرا مع الأمير شكيب وغيره من الذين كانوا يعملون للخلاص من الانتداب ولاستقلال الوطن العربي، وكان نوري السعيد يأتي على رأس من يعينهم في نفقاتهم. وقد استحلى لنفسه لقب (المجاهد الكبير) من غير أن يكون له أثر في الجهاد، وكانت كل مزاعمه عن نفوذه السياسي في القصر الملكي العثماني ومفاوضته الملوك والرؤساء وكبار المسؤولين من رجال السياسة العالمية كذباً في كذب. وأنا لا أعتقد أن سورية رأت في تاريخها الوطني عاجزاً مثله في كل ما تولاه من المناصب وفي النيابة عن حلب، وكنت رأيت من مظاهر عجزه أنه بحكم كونه أكبر النواب سناً لم يستطع أن يتولى رئاسة مجلس النواب لانتخاب الرئيس الأصيل للدورة النيابية فتولاها محمد العايش نائب دير الزور على أحسن وجه مع ضعف كفاءته الأدبية والعلمية.

وقد ذكر عنه الدكتور عبد الرحمن الكيالي في مذكراته التي نشرها باسم (المراحل) ما يؤيد كل ما ذكرت عن إحسان الجابري فقال إنه قبض من موسوليني ستين ألف ليرة إنكليزية ليوصلها إلى ثوار فلسطين ولكنه احتفظ بها لنفسه، وقد طالبه بها الحاج أمين الحسيني سنة ١٩٣٨ بحضور جميل مردم وكان رئيساً للوزارة وسعدالله الجابري وزير الداخلية والخارجية والدكتور الكيالي نفسه وكان وزيراً للعدل والمعارف فلم يسعه إلا الاعتراف بما قبض لثبوت ذلك عليه ووعد بتقديم الحساب وإعادة الباقي عنده من ذلك المبلغ الطائل، ولكنه غاب عن الأنظار في موعد الإعادة. وهذا ما فعله في كل ما قبضه من الملك فيصل الأول. وأضاف الدكتور الكيالي إلى ذلك أنه لما تولى منصب محافظ اللاذقية «أساء الإدارة وأساء السياسة وبذر الأموال ومثل الروايات وادعى الادعاءات التي لا تصدر عن رجل سياسة في تلك الظروف الحرجة».

ومن يقارن سيرة هذا الرجل بسيرة من لازمه، عنيت به الأمير شكيب أرسلان، يرى الفرق شاسعاً لا يمكن إدراكه بينهما من حيث عفة الضمير وسعة العلم. فقد كان الأمير الأرسلاني على عكس الجابري نزيه اليد واسع المعرفة جداً بالأدب، شاعراً ناثراً من الطراز

الأول، يتمتع في العالم الإسلامي بمنزلة لا يجاريه فيها أحد، وكان البريد متواصلاً إليه من كل البلاد العربية والإسلامية، وكان ضليعاً بالفرنسية، وله عدة مؤلفات تُعدّ مرجعاً ثميناً في الأدب والتاريخ القديم والحديث حسبنا منها أن نشير إلى تعليقاته على (حاضر العالم الإسلامي) وأما الجابري فلم يكن على شيء من ذلك علماً وأخلاقاً.

* * *

لقد جرنا الكلام عن حلف بغداد ونوري السعيد إلى البحث في سيرة إحسان الجابري بمناسبة ما قاله عنهما في حديثه الصحفي. ونعود الآن إلى الحلف ورأي معارضيه فيه.

إن الجيل الجديد الذي نشأ في سورية وتولى أمور سياستها وتوجيهها الاجتماعي والاقتصادي كان مشبعاً بمعاداة الاستعمار الإنكليزي والفرنسي مما رآه منهما بعد الحرب العالمية الأولى من التنكر لاتفاق الدولتين مع العرب على الاستقلال بعد انفصالهم عن الدولة العثمانية ومن تجزئة أقطاره إلى دول وتقسيم القطر الواحد إلى عدة دويلات وحكومات كسورية ولبنان، وقد قامت في سورية عدة ثورات مسلحة كثورة هنانو وسلطان باشا الأطرش وقامت الكتلة الوطنية في سورية والوطنيون في أقطار أخرى على مكافحة الانتداب الذي كان مرادفاً مخففاً للاستعمار، وفي ظلال هذا الكفاح المستمر (على كل ما وقع فيه من انحراف) ظهر جيل يتوجس شراً من أي اتجاه إلى تينك الدولتين وكذلك الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (مع أنه كان من مريديها بعد الحرب الكبرى الأولى) لموقفها من تأسيس إسرائيل.

وإلى جانب ذلك كان اتساع الفكرة الاشتراكية في الجيل الجديد واتجاه الاتحاد السوفياتي إلى غير ما اتجهت إليه تلك الدول، مع أنه استعمر أوروبا الشرقية، وكان من أقوى العاملين على إنشاء إسرائيل، ولا يبغي سوى النزول إلى المياه الدافئة وإقامة مراكز له في البلاد العربية وما يجاورها، مما حمل اليسار العربي، وعلى رأسه مصر في عهد عبد الناصر إلى مكافحة حلف بغداد.

ومع كل ما ذكرناه عن أعمال نوري السعيد في العمل على مكافحة عهد الانتداب في كل الأقطار العربية، ومع أنه عقد معاهدة للعراق مع الإنكليز سنة ١٩٣٠ كانت في تلك الأيام عهداً جديداً للاستقلال حتى صارت رمزاً للاستقلال يطالب الوطنيون بمثلها في سورية بعد أن تبوأ العراق بها مقعداً في عصبة الأمم، وسبق لمصر في ثورتها سنة ١٩١٩ أن طالبت بالاستقلال بأسلوب المعاهدة، إلا أن حلف بغداد (الذي لم يكن من رأيي عقده كما سبق وقلت) قد حمل العرب على مخاصمة نوري السعيد وإظهاره بمظهر الخائن.

وكان لعبد الناصر ودعايته الواسعة أكبر التأثير في كل ذلك. وكان ما جرى في المجلس النيابي السوري من التظاهر والكلام العنيف، ولا سيما من اليسار، في نقد حلف بغداد وفي نوري السعيد أكبر انتصار لعبد الناصر وعملائه السوريين ولسفيره في دمشق محمود رياض.

والذي يمكن الوقوف عنده الآن بكثير من الهدوء بعد مرور وقت طويل عليه، هو: هل في طلب الوحدة مع العراق مع ارتباطها بالإنكليز بمعاهدة (على ضعف تأثيرها بعد أن أضاعت بريطانية مركزها السياسي الذي كان لها قبل الحرب الكبرى الأخيرة) ثم في اشتراكها في حلف بغداد، ما يؤلف خيانة وطنية توجب عقوبة الإعدام؟... لو افترضنا سلامة المحاكمة وصحة أدلة الاتهام.

لنقل إن هذه الوحدة غير جائزة بوجود المعاهدة (كما أجاب ناظم القدسي وزير الخارجية السورية جمال بابان الوزير العراقي) وأصبحت مما لا يمكن القول بها، على وجه أولى، بعد حلف بغداد، فالرأي بعكس ذلك لا يتجاوز حدود رأي مجرد.

وأذكر بهذه المناسبة حديثاً كان جرى بيني وبين أحد السياسيين العاملين في العراق من آل حيدر في بعلبك بعد الحرب الأخيرة ذهب فيه إلى وجوب تحقيق الوحدة بين القطرين. ثم ذكر الرجل أن المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية مهما كان الرأي فيها لا يصح أن تحول دون تحقيق مطلب أساسي للوطنية القومية العربية، لأنها عرض يزول في فرصة مؤاتية مع أن الوحدة أصل باق. وقد تحقق رأيه في الانقلاب العسكري الذي وقع في العراق سنة ١٩٥٨ فأطاح المعاهدة والحلف.

ربما قال الذين اتهموا أولئك النواب السوريين بالخيانة إن ما أرادوه لم يكن رأياً مجرداً وإنما كان بجعالة قبضوها من العراق أو بأسلوب غير سليم، ولكن الوحدة إذا لم تكن في ذاتها خيانة فوسيلتها لا تؤلف خيانة.

إني أؤكد ما قلته قبلاً من أن عقد حلف بغداد لم يكن عملاً صائباً من نوري السعيد بعد أن رأى أنه سيؤدي إلى تفكك كلمة العرب، وكان عليه أن يدرك أن دعاية عبد الناصر القوية جداً ستضعف مركزه السياسي في العراق نفسه، ويساعده السعوديون في دعايته حذراً منه ومن آل هاشم الذين أخذ عبد العزيز آل سعود مُلْك الحجاز من أيديهم.

لم ينفذ حكم الإعدام الذي أصدرته محكمة عفيف البزري، وأظن أن أكرم الحوراني نفسه وعبد الحميد السراج ومحمود رياض سفير مصر لم يروا مجالاً لتنفيذه، فكان تنزيله إلى المؤبد بتوجيه منهم لوزير الدفاع وليس رحمة منه بالمحكوم عليهم، حتى إن عبد الناصر في عهد الوحدة قد أطلق سراحهم من غير أن يصدر قراراً بالعفو على جاري عادته.

في استئثار اليسار بالحكم

رأى اليسار ومعه نواب سموا أنفسهم بنواب (التجمع البرلماني) وأخذوا يعملون تحت إمرة اليسار من غير أن يكون لهم شيء من الحكم أن يستأثروا بالحكم، فأرغموا (والجيش معهم من دون شك) الوزارة القومية على الاستقالة ثم جاؤوا برئيسها صبري العسلي فألف وزارة من اليسار ومن بعض نواب تلك الكتل والتجمعات ومعهم فاخر الكيالي الذي وصفه خالد العظم في مذكراته بالعمالة لمحمود رياض سفير مصر، فظل فاخر وزيراً في رعاية عبد الناصر كل عهد الوحدة.

وقد تم تأليف هذه الوزارة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ بعد استقالة سابقتها في الثاني والعشرين من الشهر نفسه.

وقد ألقى صبري العسلي بيان وزارته فإذا به يصرح في مطلعه أنه لا يختلف عن بيان الوزارة السابقة، فتساءل الناس كلهم عن سبب استقالة تلك الوزارة وتأليف هذه الجديدة، ولم يتكلم في هذا الموضوع أحد إلا رشاد برمده بمنطق سديد.

وكان حكم محكمة عفيف البزري لم يصدر في عهد الوزارة السابقة، فأطنب العسلي بعدالة هذه المحكمة في البيان الوزاري كما أطنب نواب كثيرون كالملقي وأشباهه، فكان إطنابهم مدعاة للسخرية الشديدة لأن البزري وأمين النفوري وغيرهما في المحكمة يساريون متطرفون ولا يعرفون شيئاً من القانون ويحللون كل حرام في سبيل مذهبهم وغاياتهم.

والذي استرعى الأنظار أن تأتي الوزارتان، على اختلاف تأسيسهما ومنهاجهما برئاسة رئيس واحد هو صبري العسلي صاحب الماضي في القضية الوطنية والثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش. فشاعت الأقاويل عن أسباب ذلك وكان أبرزها أنه كان مرغماً على قبول الرئاسة من الجيش واليسار تحت التهديد بمحاكمته متهماً بالخيانة العظمى كميخائيل إليان ومنير العجلاني وغيرهما الذين قضت عليهم المحكمة بالإعدام.

إن الأحكام العرفية التي أعلنت في سورية حين وقوع العدوان الثلاثي على مصر ظلت قائمة في عهد هذه الوزارة، فكان اليسار والجيش والسفارة المصرية يستمدون منها نفوذاً مطلقاً، فلما أثار حزب الشعب زوال الحالة التي أوجبت إعلان تلك الأحكام وتكلم رشدي الكيخيا في وجوب إلغائها بكلام مسهب متزن أثير البحث فإذا باليسار وبمن يسير في فلكه وجماعة محمود رياض سفير مصر يتبارون في الدفاع عنها محتجين بالمعاهدة الإنكليزية ـ العراقية وبحلف بغداد وبما يجاورنا من أنظمة الحكم واتجاهاتها، مع أن شيئاً منها لم يكن موجوداً في سورية، فكان موقف اليسار الذي ينادي بالحرية بكل ألوانها

موضعاً للاستغراب، ولا سيما بعد أن ظهر من نوابه كعبد الكريم زهور من تهالك في كلامه بوجوب استمرار الأحكام العرفية.

على أن أبرز من تكلم في وجوب إلغائها كان بهجت نصور من نواب جهات اللاذقية فسمى الحزب الاشتراكي الذي يرأسه أكرم الحوراني باسمه قائلاً بأن الأحكام العرفية تُستغل لمصلحة هذا الحزب بالمظالم، وأن الحكم يُدار من وراء ستار خفي وبسلطة خفية هي الجيش لتنفيذ ما يأمر به المسيطرون عليه وليس للحكومة شأن حقيقي في ولايتها... إلخ، فاضطرب اليسار من كلامه أشد اضطراب. ثم تكلم أحمد قنبر نائب حلب بتفصيل دقيق وشجاعة نادرة فبيّن في مطلع كلامه أن أسباب فرض الأحكام العرفية زالت بانكسار العدوان الثلاثي، ولكنها مازالت قائمة للمحافظة على سلطة المتسلطين على الجيش واليسار الذي يدعمهم أو يسير في ركابهم، وكلهم يعارضون إلغاءها حتى تظل بأيديهم سلطة استثنائية واسعة خارجة عن نطاق الدستور والقوانين العادية، وأي دليل أبلغ على ذلك من إرغام رئيسها على تأليف هذه الوزارة، وهو الذي كان رئيس الوزارة القومية السابقة، فهو لم يرض بالوزارة الجديدة عن رغبة وإنما اضطر إلى قبولها واختيار أعضائها، ونال لها ولنفسه ثقة المجلس بقوة الأحكام العرفية، فهو الضحية الأولى لهذه الأحكام. وأما احتجاج اليسار بالأحلاف والمعاهدات والاستعمار والخيانة الوطنية فليس إلا (كليشيه) مكررة لأنه ليس في سورية اليوم أثر لشيء من ذلك يوجب بقاء تلك الأحكام. ثم تابع أحمد قنبر كلامه في استغلال هذه الأحكام بالمظالم التي بلغت أقصاها بالتعذيب الجسدي بكل صوره وألوانه والاتهام بالخيانة والعمالة بكل سهولة.

لقد اضطرب اليسار واضطرب المسيطرون على الجيش من الكلام في وجوب إلغاء الأحكام العرفية بعد زوال أسباب فرضها، وكان من المستغرب جداً أن يطلب نواب اليسار وأعوانه كعبد الكريم زهور ورئيف الملقي وخالد كبداش وفاخر الكيالي ووهيب الغانم وغيرهم استمرار بقائها وهم الذين بنوا حياتهم السياسية على حرية الشعب.

وكان أكرم الحوراني على جانب كبير من الدقة والحذر عندما سكت ولم يتكلم كزملائه في حزبه الذين طلبوا بقاء الأحكام العرفية لأسباب لا يوجبها أي منطق قانوني أو حس سليم من الواقع.

ولكن ضباط الجيش أو المسيطرين عليه على الأصح، واليسار معهم، رأوا بعد تلك الجلسة أنه آن أوان السيطرة على رئاسة المجلس، فاستطاعوا أن يضمنوا الرئاسة لأكرم الحوراني في مطلع الدورة العادية ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧.

ولم يحضر رشدي الكيخيا جلسة انتخاب رئيس المجلس لأنه كان قد قدم استقالته من النيابة.

القسم الرابع:

الوحدة والانفصال



الفصل الأول

تأسيس الجمهورية العربية المتحدة

كان قيام الوحدة بين مصر وسورية أهم ما تم في هذا العهد. ويعود إنشاء هذه الوحدة عملياً إلى الجيش وإلى اليسار الاشتراكي ثانياً (أو إلى أكرم الحوراني على الأصح).

على أن كثرة النواب، إن لم نقل كلهم، كانوا من أنصار الوحدة عقيدة من جهة وخلاصاً من الحكم العسكري القائم في سورية من جهة أخرى.

والواقع أن هذا الحكم العسكري الذي سار اليسار الاشتراكي تحت نفوذه كان هو المسيطر على أداة الحكم من كل نواحيه سيطرة تامة بوزارة تعمل بمؤازرته كان فيها الرأي القاطع للاشتراكيين الذين آلت إليهم رئاسة المجلس النيابي ولم يكن لغيرهم من الوزراء المدنيين أية كلمة ذات شأن.

ولكن ما الذي حمل أولئك الضباط الذين كانوا يتولون قيادة الجيش ويسيطرون عليه كل السيطرة على طلب الوحدة والتنازل عن نفوذهم الواسع في الحكم. وما الذي حمل أكرم الحوراني معهم على الاندفاع في طلب الوحدة...؟.

لا شك في أن الوحدة كانت عقيدة راسخة في قلوب السوريين على اختلاف نزعاتهم، ولا سيما المسلمين منهم كافة، لأن بعض المسيحيين كانوا يرون القومية العربية متصلة بالدين الإسلامي أكثر من اتصالها بمقوماتها من اللغة والتاريخ والمصلحة والعناصر الأخرى، بالإضافة إلى أنهم رأوا من تصرفات عبد الناصر في معاملة أقباط مصر ما أضعف ثقتهم به وهو المنفرد بالحكم في مصر وسينفرد به في حكم القطرين بعد اتحادهما.

على أن عقيدة الوحدة الراسخة لم تكن وحدها هي التي حملت أولئك الضباط على طلب الوحدة عن طريق الاستنجاد بعبد الناصر، وإنما كان العامل في ذلك أيضاً ما قام بينهم من خلاف في الآراء وعدم ثقة بعضهم ببعض حتى كان أحدهم لا يذهب وحده في مهمة، وإنما كان يذهب مع رفاقه أو مع أحدهم على الأقل.

فمن هم هؤلاء الضباط الذين سيطروا على الجيش فسيطروا به على أداة الحكم المدني...؟

إن البارزين منهم كانوا عفيف البزري وعبد الحميد السراج وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت. وكان يساندهم في الجيش ويتفق معهم في الرأي ضباط آخرون من ذوي النفوذ السياسي مثل جادو عز الدين وطعمة عودة الله وأكرم الديري وأحمد الحنيدي وجمال الصوفي وغيرهم. وقد اقتسموا بينهم رئاسات الشعب الأربع في وزارة الدفاع، ثم أزاحوا توفيق نظام الدين رئيس الأركان عن منصبه، لأنه أراد إقصاءهم عن مراكزهم، وولّوا أحدهم عفيف البزري رئاسة الأركان، وظل عبد الحميد السراج عميل المصريين رئيساً للشعبة الثانية (وهي شعبة الاستخبارات والتجسس) وتولى أحمد عبد الكريم منصباً آخر في الجيش على جانب من الأهمية تعويضاً له عن رئاسة إحدى الشعب، فظل على نفوذه الكبير وعلى صلة وثيقة برفاقه في السيطرة على الجيش والحكم المدني.

ولكنهم كلهم رأوا أن تسلطهم على الحكم عسكرياً ومدنياً بالصورة التي كانوا مسيطرين بها عليه لم يكن طبيعياً بوجود رئيس للجمهورية ووزارة مدنية مؤلفة بمرسوم منه وفق الدستور حازت ثقة المجلس النيابي المنتخب انتخاباً حراً، علاوة على أن الوزارة نفسها، رغم سيطرتهم عليها، كانت مضطربة، وهم أنفسهم لم يكونوا على وفاق فكانوا لا يثق بعضهم ببعض، كما سبق القول، فكانوا لا يستطيعون أن يتولوا الحكم بأنفسهم، فاتفقت كلمتهم على التماس الوحدة بين القطرين من عبد الناصر، خلاصاً من هذه الحالة، فذهبوا إليه وحدهم دون علم رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء، إلا أن أكرم الحوراني، على ما أظن، كان على علم بذلك، فدلّوا بتصرفهم على أن الحكم المدني كان صفراً على الشمال بكل معنى الكلمة.

والحقيقة القاطعة أن شكري القوتلي في رئاسته الأخيرة التي كانت بدايتها في أواسط الخمسينيات، كان ضعيفاً أمام الجيش، كما كان مثله في هذا الضعف صبري العسلي رئيس الوزراء وخالد العظم، وكنت أرى ذلك فأعجب من سيطرة شهوة الحكم عليهم، لأني لم أكن أجد غيرها تعليلاً لتمسكهم بمناصبهم.

وأذكر أني كنت في دمشق في تلك الأثناء فزرت صبري العسلي فلمست ضعفه في الحكم وتأففه منه، حتى بلغت به الحدة يوماً حداً حمله على الذهاب إلى شكري القوتلي والشكوى له مما يلقاه من أولئك الضباط، وقد صاح قائلاً: «إن جيش حسن الخرّاط أكثر انتظاماً من هذا الجيش السوري وأكثر انضباطاً في قيادته، فاستقل حتى أتبعك ولنترك لهم الأمر، وإلا فالحالة لا تطاق». (وكان حسن الخرّاط الذي استشهد به العسلي حارساً ليلياً في أحد أحياء دمشق، وكان إنساناً ساذجاً أمياً، واشترك في الثورة السورية سنة ١٩٢٥ وظهرت منه ومن أنصاره وأتباعه شجاعة فائقة).

أما أكرم الحوراني فلم يكن ضعيفاً أمام ضباط الجيش وإنما كان معهم على قدم المساواة في الرأي، ومنهم من كان من حزبه كمصطفى حمدون وعبد الغني قنوت، وكلاهما مثله من حماة، واعتقادي أن أهم ما كان يدفعه إلى الوحدة رغبته في تحقيق الإصلاح الزراعي في سورية بعد أن حققه عبد الناصر ورفاقه في مصر في أوائل انقلابهم العسكري.

وأنا أعرف أكرم الحوراني حق المعرفة وأعرف حماسته للإصلاح الزراعي لأنه كان يراه الوسيلة الوحيدة التي يمكنه بها أن يقضي على نفوذ كبار الأعيان من المزارعين في سورية، ولا سيما في حماة، وكان يهدد ويتوعد من يريد المس به بعد فك الوحدة والانفصال عن مصر، فكان أعضاء حزبه بتوجيهه ينادون بالوحدة بكثير من الحماسة.

وكان الشائع المعروف أن عبد الناصر لم يكن قانعاً بالوحدة كما أرادها الضباط السوريون في أول اتصالهم به. فرأى مجلس الوزراء أن يوفد وزير الخارجية صلاح البيطار إلى مصر لاستطلاع الحقيقة ثم يعود ويعرضها على المجلس، ولكن الاشتراكيين من جماعة الحوراني كانوا بالاتفاق مع الضباط يريدون التوصل إلى اتفاق على الوحدة مع عبد الناصر مهما كانت شروطه، فوضع رئيس الأركان ورؤساء الشعب العسكرية مذكرة مسهبة بالوحدة كانت أساساً للبحث. وكان اعتماد عبد الناصر في مفاوضات الوحدة على الضباط أكثر بكثير من رجال الحكم المدنيين، لأنه كان يعلم يقيناً أنهم من صنائع أولئك الضباط ولا قدرة لهم على البقاء في الحكم يوماً من دونهم، فلذلك كان البيطار في مصر يسير في ركاب وفد الضباط الذي ذهب حاملاً مذكرتهم، وقد حضر البيطار اجتماعهم الأخير بعبد الناصر، وهو الاجتماع الذي انتهى بتسليمهم لعبد الناصر بالسلطان المطلق في الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ببيان صيغ بأنه اتفاق بين عبد الناصر والبيطار جاء في مطلعه أن البيطار كان مفوضاً من مجلس الوزراء ببحث توحيد القطرين، مع أن المجلس لم يتخذ قراراً بذلك.

علي أن عبد الناصر قد أفهم الضباط قبل الاتفاق وجوب فصل السياسة عن الجيش فصلاً تاماً. فنزلوا عند رأيه بعد أن سمعوا منه أن الجيش والسياسة ضدّان لا يجتمعان وإلا ضاعا، وأفهمهم أن نظام الحكم سيكون، كما هو جار في مصر، بحصر السلطة بين يديه، فنزلوا عند رأيه كذلك.

وأفهمهم بإيجاز أنه سيكون وحده مصدر الحكم تنفيذاً وتشريعاً، فقبلوا منه ذلك بلا جدال.

ولما عاد الضباط والبيطار من مصر وبلّغوا رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (دون الحوراني لأنه كان عالماً بالأمر) بما اتفقوا عليه مع عبد الناصر هلّل القوم للوحدة وقال القوتلي إنها كانت أكبر أمانيه الوطنية التي جاهد في سبيلها أربعين عاماً، وأطنب العسلي بها، وأخذ الوزراء يتبارون في الإشادة بها على أنها قمة الغايات الوطنية، ولم يشذ عنهم سوى خالد العظم فوضع مذكرة بيّن فيها ما في الاتفاق الذي جاء به الضباط من التسليم لعبد الناصر بالديكتاتورية المطلقة والسلطان الكامل في التنفيذ والتشريع حتى في وضع الدستورين المؤقت والدائم، مع أن الحكم الذي كان العظم مشتركاً فيه كان هو نفسه تحت رحمة ديكتاتورية جماعة من ضباط الجيش السوري. ولكن هذه المذكرة لم تكن موضعاً للبحث عند الضباط ولا في مجلس الوزراء، ولم يعلم بها أحد من المواطنين لأنها لم تنشر في الصحف وإنما ظهرت في مذكراته التي نشرت بعد زمن طويل من وفاته في عام ١٩٦٥. وقد اندفع الشعب السوري في تأييد هذه الوحدة التي كان يراها ثورة وطنية لا مجال فيها لأي جدل دستوري أو قانوني.

ثم ذهب الضباط الذين قامت الوحدة بنفوذهم، ومعهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأكثر وزرائه ولحق بهم من فاته الركب منهم، والغريب أن خالد العظم صاحب تلك المذكرة كان بينهم، ثم ظهروا كلهم في شرفة قصر القبة وقد رفع عبد الناصر والقوتلي يديهما متماسكين، وتلا العسلي البيان الموضوع بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وقد تضمن هذا البيان كيفية إقرار هذه الجمهورية الرئاسية ذات المجلس التشريعي الواحد والجيش الواحد بعد سبق الاتفاق على أن يكون رئيسها عبد الناصر.

وقد قوبل هذا الاتفاق بكل الترحيب والقبول من الشعب السوري المؤمن بالوحدة أصلاً، وزاد إيمانه بها ما كان لعبد الناصر من شهرة البطولة الدعائية في تأميم القناة والانتصار في حرب العدوان الثلاثي على مصر، من دون التحري عن حقائق الواقع مكتفياً بظاهر الحال، وهي طبيعة الشعوب.

قلت إن بطولة عبد الناصر كانت دعائية. وهذه هي الحقيقة بعينها. فالصحافة تحت سلطانه تدعو له صباحاً ومساءً، والراديو يمجده نهاراً وليلاً. وقد غامر بتأميم قناة السويس مغامرة أوشك أن يضيع بها استقلال مصر من دون داعٍ اقتصادي ولا قومي لهذا التأميم، على ما ذكر الأديب الكبير توفيق الحكيم في كتابه (عودة الوعي). فقد كان الباقي لمدة امتياز القنال عشر سنوات، تعود لمصر بعدها حكماً من غير أن تكون ملزمة بدفع قيمة أسهمها لأصحابها من الإنكليز والفرنسيين، فأممها ودفع لهم قيمة الأسهم فظهر بمظهر البطولة أمام الشعب المصري والشعوب العربية الأخرى فهتفت كلها باسمه دون معرفة الحقيقة. وأخذت الصحافة والراديو وغيرهما من وسائل الإعلام تبارك عمله على أنه من أكبر بطولات القرن العشرين إن لم يكن أكبرها جميعاً.

* * *

نعود بعد الاستطراد المتقدم إلى بحث إقرار الوحدة فنقول إنه تنفيذاً للاتفاق بين عبد الناصر والضباط والذي وقعه البيطار عن سورية اجتمع مجلس النواب السوري في ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨ وألقى فيه رئيس الجمهورية شكري القوتلي بياناً بما تم الاتفاق عليه من توحيد القطرين في دولة واحدة بعد أن قدمه أكرم الحوراني رئيس المجلس بكلمة قال فيها عنه:

«إن سلسلة الأمجاد السياسية توجت هامته وقد حمل آمالنا في الحرية والكرامة والاستقلال والجلاء... إلخ».

وكان بيان القوتلي بعد عرض تاريخي وجيز لنضالنا القومي في سبيل الاستقلال والوحدة تلخيصاً لما تم الاتفاق عليه بعد أن أشار إلى عهديه في رئاسة الجمهورية وما تم في الأولى من جلاء الأجنبي عن سورية واستقلالها الناجز الكامل وما يتم الآن في رئاسته الثانية من وحدة القطرين المصري والسوري كبداية للوحدة العربية التامة.

وقد حضر النواب كلهم هذه الجلسة إلا عدداً قليلاً منهم كان غائباً عن القطر إجمالاً، وكان أبرز من حضرها رشدي الكيخيا بعد أن انقطع عن المجلس بسبب استقالته من النيابة احتجاجاً على طغيان الجيش على الحكم المدني، وكان حضوره لأن نيابته كانت مازالت قائمة لعدم قبول استقالته، التي لم يعرضها على المجلس رئيسه، أما أبرز من غاب عن هذه الجلسة قصداً فكان النائب الشيوعي خالد بكداش لأنه رفض الوحدة المقترحة صراحة وجهاراً. أما خالد العظم الذي كان ضدها فقد حضر الجلسة وأدلى بصوته بقبولها وترشيح عبد الناصر لرئاسة الجمهورية الجديدة بالسلطان المطلق. وجرى في مصر ما جرى في سورية تماماً.

وقد تم التصويت في كلا القطرين بتاريخ ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ بالموافقة من الشعب فيهما على قيام الوحدة بينهما وانتخاب عبد الناصر رئيساً لهذه الجمهورية الجديدة التي سميت بالجمهورية العربية المتحدة.

وقد لوحظ في سورية إقبال شعبي على إقرار هذه الوحدة وانتخاب عبد الناصر لرئاستها. فاستغرب ذلك ممثلو الدول الأجنبية من سفراء وقناصل وأفراد عاديين، لأن تاريخ وحدة الدول يشهد بأن وحدتها قد تمت في أكثر الأحيان بالشدة والعنف، لأن التنازل عن الشخصية المستقلة والكيان المستقل ليس بالأمر السهل على نفسية الأقوام، أو أنها (أي الوحدة) في أهدأ الظروف والأحوال لم تتم بالسهولة التي تمت بها في سورية، وهذا ما لم يكن مجال للبحث فيه بمصر لأن مصر بالحقيقة ضمت إليها قطراً ولم تتنازل عن كيانها لقطر آخر.

وقد اختلف رأيهم في تعليل ما رأوه، فمنهم (ومن بعض السوريين) من رأى أن غياب زعيم ذي شخصية قوية كان السبب في ذلك، ومنهم من قال، وبينهم كثيرون من المفكرين السوريين، إن رابطة السوري بأرضه ومجتمعه ضعيفة في الأصل، وذهب الرأي بغيرهم إلى أن تسلط الجيش على الحكم بدءاً من سنة ١٩٤٩ (ولما يمض على جلاء الأجنبي وتحقيق الاستقلال سوى ثلاث سنوات) واستمرار هذا التسلط طبقة بعد طبقة، وما تركه طغيان ضباطه من أسوأ الآثار في السياسة الداخلية والخارجية كان من عوامل زهد الناس في الاحتفاظ بكيان قطرهم.

على أهمية هذه الآثار وضرورة دراستها بعمق، فاعتقادي أن فكرة الفرد العربي (ولا سيما في الأقاليم التي انفصلت عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى) مجبولة على الاعتقاد بأن هذه الأقاليم كيان واحد يتكلم لغة واحدة وتدين أكثريته الكبرى التي تقارب الإجماع بدين واحد. وأما مصر فهي وإن لم تكن من تلك الأقطار إلا أنها قبل أن يتولى أمرها محمد علي ويفصلها عملياً عن الدولة العثمانية، وقبل أن يحتلها الإنكليز بعدئذ، كانت قد عاشت مع الأقطار المشار إليها أكثر من ألف عام بعد ظهور الإسلام بوصفها جزءاً من دولة واحدة، حتى أنها بقيت رسمياً ولاية عثمانية تتبع دينياً مركز الخلافة الإسلامية إلى أن فصلتها عنها سياسياً إنكلترة وفرضت عليها وصايتها سنة ١٩١٤ لما اشتركت الدولة العثمانية في هذه السنة إلى جانب الألمان والنمسويين في الحرب التي قامت بينهم وبين الإنكليز والفرنسيين. على أن مصر، رغم استقلالها الذاتي عن الدولة العثمانية ظلت مسيطرة على الأقاليم العربية كلها دينياً وأدبياً. فالأزهر كان مدرسة فقهائها

من رجال الدين، ومجلاتها كالمقتطف والهلال وغيرهما كانت مصدر علم وأدب للمتعلمين من أهلها، ومؤلفات فقهائها وأدبائها وعلمائها كانت متداولة بين أهلها، وكثيرون من العرب استوطنوها وساهموا في نهضتها الفكرية. ولما انتهت الحرب العظمى الأولى صار سعد زغلول رمز الزعامة الوطنية لكل العرب، وكان يوم وفاته يوم مأتم عربي، ثم أخذت صحافتها اليومية ومجلاتها الأسبوعية تنتشر انتشاراً واسعاً في كل أرجائها، إلى أن ظهر عبد الناصر وأخذ نجمه في الصعود لما كسر طوق شراء السلاح من الغرب بشرائه من الشرق ولا سيما الاتحاد السوفياتي (رغم أن النقمة كانت عامة عليه بعد إعدامه زعماء الإخوان المسلمين) ثم أصبح بطلاً قومياً عندما أمم قناة السويس وصمد في حرب العدوان الثلاثي، فليس بالغريب بعد هذه العقيدة الراسخة بالوحدة وظهور بطل مصري منتصر أن يندفع السوريون إلى الاتحاد مع مصر.

سبق لي أن قلت إن الوحدة مع مصر قد تمت بمسعى أولئك الضباط السوريين المسيطرين على الجيش ومبادرتهم إلى عرضها على عبد الناصر. وهذا ما لا شك فيه. فلولاهم لما أمكن البحث فيها فضلاً عن إمكان تحقيقها على ما رأيناه رأي العين وأكده خالد العظم في مذكراته وكان مشتركاً في الوزارة يومئذ فهو على بصيرة بالحقيقة.

ولكن مسعى الضباط لو لم يقترن باندفاع اليسار الذي كان موالياً لهم وبتأييد الحزب الوطني وحزب الشعب والهيئات النيابية الأخرى وبالتأييد الشعبي على العموم لاستحال أو لتعذر جداً عرض الوحدة على الشعب. وأعتقد أن عبد الناصر نفسه كما كان لا يرضى بالبحث فيها من دون أولئك الضباط، فكذلك ما كان يرضى بالبحث فيها معهم ومع تلك القلة الشعبية التي يمثلها نواب اليسار لأنه كان عالماً بواقع الشعب.

ومع هذه الأسباب كلها يحسن أن نلاحظ أن القوتلي رأى فيها خير وسيلة للخلاص من رئاسة عاجزة لحكم واقع تحت سيطرة الجيش، وهو ما رآه العسلي رئيس الوزارة، ورآه النواب أنفسهم، ولاسيما رشدي الكيخيا الذي استقال من النيابة بعد أن أيقن أنه استحال عليه أن يمثل بها الأمة، كما استحال على غيره أن يقوم بموجبات الحكم المدني بعد أن تسلط عليه أولئك الضباط، فكانت الوحدة خير وسيلة للخلاص من تسلطهم.

* * *

ولكن هذه الوحدة كانت بعيدة جداً عن مفهومها الدستوري. فباستثناء الرئيس الواحد للجمهورية والوزير الواحد لكل من الخارجية والدفاع كان لكل إقليم حكومة خاصة به يتولاها وزراء من أهل الإقليم نفسه. وكان لرئيس الجمهورية أربعة نواب اثنان من كل

إقليم، وكان النائبان السوريان أكرم الحوراني وصبري العسلي يرأسان مجلس الوزراء في الإقليم السوري مع تقدم الحوراني على العسلي، ثم استقال العسلي، أو أرغم على الاستقالة، بعدما انتشر لغط عن علاقته الوثيقة بالعراق في عهد نوري السعيد.

لقد ظل جهاز الإدارة القائم في كل إقليم على ما كان عليه، كما ظلت قوانين كل منهما نافذة فيه بلا أي مسعى جدي لتوحيدها، وبقي جيش كل إقليم في إقليمه ما عدا ضباطاً معدودين نقلوا من سورية إلى مصر، وأكثر منهم قليلاً نقلوا من مصر إلى سورية وكان لبعضهم نفوذ، رغم وحدة وزارة الدفاع. وظلت عملة كل إقليم مختلفة عن عملة الإقليم الآخر، ولكن أوسع اختلاف بين الإقليمين كان في استمرار قيام الجمارك بينهما في التبادل التجاري إلى غير ذلك من وجوه التباين وهي كثيرة.

ربما كان بقاء هذه الفروع أو بعضها ضرورياً في أول عهد الوحدة. ولكن استمرار بقائها طول عهد الوحدة من ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨ إلى الانفصال الذي وقع في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ من دون أي سعي جدي للتوحيد كان مدعاة للعجب من هذا الإهمال. وقد استدعت هذه الفروق إصدار تشريعات وقرارات في كل إقليم تختلف عما في الإقليم الآخر من أمثالها حتى تأتلف مع أصولها التي مازالت نافذة في إقليمها رغم قيام هذه الوحدة بينهما. فلا عجب بعد هذا كله أن لا يجد أحد في كل من الإقليمين أي اختلاف بينهما بعد الانفصال عما كان سائداً في زمن الوحدة.

وقد عيّن عبد الناصر كلاً من عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني وصبري العسلي نواباً له. وألف وزارة لكل إقليم، واختار لوزارة الإقليم وزراء من أهله، فكان وزراء الإقليم الشمالي (السوري) حسن جبارة وعبد الوهاب حومد وصلاح البيطار وفاخر الكيالي وخليل كلاس وعبد الحميد السراج وشوكت قنواتي ونور الدين كحالة ومصطفى حمدون وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم وعبد الغني قنوت، وكان السراج وحمدون والنفوري وعبد الكريم وقنوت من الضباط المسيطرين على الجيش، وسبق لنا أن أتينا على ذكرهم آنفاً، ولكن السراج كان بين هؤلاء الوزراء هو صاحب النفوذ القاطع الذي لا تقف إرادته عند حد بما يأمر وينهى بالبطش والإرهاب، وكانت ثقة عبد الناصر به غير محدودة بعد أن عمل على نسف مراكز النفط العراقي في سورية في الحرب التي شنتها إنكلترة وفرنسة وإسرائيل على مصر بعد تأميم قناة السويس.

وبهذه الوزارة أبعد عبد الناصر كلاً من السراج والنفوري وحمدون وعبد الكريم وقنوت عن الجيش نهائياً، وأما عفيف البزري فرفعه إلى رتبة فريق وعينه قائداً للجيش الأول (الجيش السوري) ثم أقصاه عن الجيش بعد فترة وجيزة من قيام الوحدة.

وإذا كان عبد الناصر قد اختار للوزارة البيطار والكلاس بوصفهما اشتراكيين والضباط المسيطرين على الجيش لإقصائهم عنه وفاخر الكيالي لأنه كان من عيون سفيره محمود رياض فما السبب في اختيار عبد الوهاب حومد وهو من حزب الشعب ومن وزرائه. وفي اختيار حسن جبارة وكحالة والقنواتي وهم من طبقة الموظفين (وإن كان حسن جبارة يومئذ منفصلاً عن الوظيفة ويعمل في شركة السكر) ومن الذي دله عليهم...؟.

وأذكر أنه قبل تأليف الوزارة بيوم واحد جاءني رسول من أكرم الحوراني وطلب مني باسمه بكثير من الإلحاح أن لا أرفض الاشتراك في الوزارة التي ستعلن قريباً جداً بعد أن رشحني لها عند عبد الناصر لأني في نظره كنت خير من يعمل على توحيد الشرائع بين الإقليمين، ولكن اسمي لم يظهر في الوزارة التي أعلنها الراديو ليلاً، وسمعت بعد حين من أكرم نفسه أنه لم يكن هو وحده الذي كان عبد الناصر يستطلع رأيه في اختيار الوزراء. ولم أعرف من هم الذين كان لرأيهم أثر في تسمية الوزراء عند عبد الناصر في عهد الوحدة، ولا سيما من طبقة الموظفين كمحمد العالم ونهاد القاسم من دون سابقة لهما ولأمثالهما في العمل السياسي.

إن الضباط السوريين الذين عملوا على إقامة الوحدة مع مصر وكذلك زعماء اليسار من الاشتراكيين الذين ساروا معهم في إقامتها كانوا يعلمون حق العلم بأن عبد الناصر يحكم مصر حكماً ديكتاتورياً، فكان يمسك بزمام الحكم إمساكاً قوياً يسيطر به حتى على رفاقه الضباط الأحرار أنفسهم مع أنهم قاموا معه بانقلاب تموز (يوليو). ولما فاوضوه في أمر الوحدة بين مصر وسورية لم يخف عنهم شيئاً من حقيقة أسلوب هذا الحكم الذي سيظل قائماً في دولة الوحدة أيضاً، حتى أنه أعلمهم بوجوب فصل الجيش عن السياسة وإنهاء نفوذهم ونفوذ جماعتهم الذي كان لهم فيه. ولكنهم مع ذلك ظنوا أنهم سيكونون على قدم المساواة معه في الحكم، أو أنهم على أقل التقادير سيكونون موضع استشارته في الحكم تأسيساً على وجوب التكافؤ بين الإقليمين واشتراك السوريين في رسم وتنفيذ السياسة العليا للجمهورية المتحدة، على ما ذكره المقدم أحمد عبد الكريم (أحد البارزين من الضباط المسيطرين على الجيش الذين عملوا على إقامة الوحدة وتولى الوزارة في عهدها) بكتابه الذي نشره بعد انفصام الوحدة بعنوان (أضواء على تجربة الوحدة). حتى إنه ذهب في كتابه هذا نقلاً عن صلاح البيطار إلى حد القول بأنه تأكدت له ولرفاقه المشتركين في الحكم خيانة جمال عبد الناصر لمبادىء الوحدة[1]. ولكنه لم يبين هذه

(١) أحمد عبد الكريم، كتاب **أضواء على تجربة الوحدة** ص ٥٤.

المبادىء التي لا يعرفها أحد. وفي الكتاب ما يشير إلى تأييد المؤلف لحركة الانفصال التي قام بها ضباط من الجيش دعماً منه لرأيه في حكم عبد الناصر. وسمعت من أكرم الحوراني أنه ورفاقه أخذوا يرقصون طرباً للانفصال لما سمعوا به، وقد ألقى عبد الفتاح زلط أحد أعوان أكرم المقربين في نادي الضباط لما اجتمع فيه زهاء مئة من العاملين في السياسة مع ضباط الانفصال كلمة قال فيها: «إنه لا يعرف أية ساعة كانت أدعى إلى سعادته أساعة زفافه أم الساعة التي سمع في أوروبا خبر الانفصال».

كان لعبد الناصر جهاز واسع من المخابرات في سورية خلال مدة الوحدة، وقد عرف بواسطته على ما أظن أن اليسار الاشتراكي ومن معه من الضباط الذين عملوا معه على إقامة الوحدة لا يمثلون في سورية أية أكثرية، بل إنهم على العكس أقلية محدودة، حتى أنه لم يفز منهم أحد بالنيابة في أية مدينة أو إقليم سوى حماة بفضل ريفها الواسع الذي كان يؤلف مع المدينة دائرة انتخابية واحدة، ولو كانت المدينة وحدها دائرة انتخابية كحلب ودمشق لكان من المشكوك فيه أن تفوز قائمة أكرم الحوراني بكل مرشحيها، بل إن الظن يذهب بي إلى أن من العسير أن يفوز منها أكثر من إثنين أو ثلاثة كأكرم والدكتور فيصل الركبي. أما الضباط فمنزلتهم الشعبية محدودة جداً في كل المدن.

ولقد رأى عبد الناصر أن يقلص نفوذ هؤلاء الذين عملوا على إقامة الوحدة فنقل الحوراني وزيراً مركزياً في القاهرة وصلاح البيطار وزيراً مركزياً للدولة، ثم نقل فاخر الكيالي وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم وزراء مركزيين في القاهرة وسلمهم وزارات فنية كان التوجيه الفعلي فيها لأهل الاختصاص من المصريين كالمواصلات والأشغال، لاسيما وأن سلطة الوزارة المركزية كانت محدودة جداً بضيق نطاقها بقيام وزارتين تنفيذيتين في كلا الإقليمين.

وأخذ وزراء اليسار والجيش يفكرون في الاستقالة، فاستقال الحوراني والبيطار من الوزراء المركزيين ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت من وزراء المجلس التنفيذي في الإقليم السوري دفعة واحدة، وصدر قرار قبول استقالتهم في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ ثم استقال خليل الكلاس وزير الاقتصاد السوري فقبلت استقالته بقرار بعد ثلاثة أيام من القرار سالف الذكر أصدره عبد الناصر في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

وبقي ثلاث آخرون من الوزراء السوريين المركزيين، إثنان منهم من ضباط الجيش الذين عملوا على تحقيق الوحدة هما أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، والآخر مدني يساري النزعة وهو الدكتور بشير العظمة، وكانوا ينوون الاستقالة لكنهم تريثوا في تقديمها لئلا

تُفسّر بتضامنهم حزبياً مع الحوراني ورفاقه المستقيلين من الاشتراكيين، وكان من رأيهم ظهور مناسبة تبرر استقالتهم، وساعدهم على تريثهم في الاستقالة أن عبد الناصر أخذ يحاورهم ويداورهم على ما ذكر ذلك تفصيلاً الضابط أحمد عبد الكريم في كتابه الذي سماه بأضواء على تجربة الوحدة.

ولكن عبد الناصر إذ تمكن من إبقائهم في وزاراتهم المركزية ذهب إلى الإقليم السوري وأخذ يهاجم أولئك الذين استقالوا والذين كان الظن بهم يذهب إلى أنهم يمثلون أكثرية الشعب السوري، وقد دعيت إلى أحد الاجتماعات في حلب فلبيت الدعوة واستمعت إلى عبد الناصر فكان كلامه متزناً مبطناً بالهجوم على أكرم وجماعته من دون تسميتهم مجاهراً بأن الحقيقة ليست كما يدعون، وبأن الوحدة تمت بإجماع الشعب السوري الذي تبتعد أكثريته القصوى عنهم.

وقد اختار عبد الناصر للوزارة التنفيذية السورية وزراء من الضباط كأكرم الديري وجادو عز الدين وأحمد حنيدي وجمال الصوفي، كما اختار لها من الموظفين المدنيين أناساً ضعافاً لما اختيروا له سوى حسني الصواف، وأصدر بذلك، وهو في سورية، قراراً مؤرخاً في ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٠.

ولما عاد إلى مصر لم ير أحمد عبد الكريم وأمين النفوري بدأ من الاستقالة فقبل عبد الناصر استقالتهما فوراً وأصدر بذلك، على غير المألوف، قرارين مؤرخين بتاريخ واحد بدلاً من قرار واحد (٢ أيار/مايو ١٩٦٠) ثم تبعهما بشير العظمة في الاستقالة.

وبذلك تخلص عبد الناصر وبكل سهولة من أولئك الذين استوزرهم في أول عهد الوحدة مع أنهم كانوا من أبرز العاملين على إقامتها، لأنهم أرادوا أن يشاركوه في سلطة الحكم، أو أرادوا أن يكون لهم رأي في توجيهها على الأقل، مع أن ما أرادوه مما لا يتفق وطبيعة حكم الفرد الديكتاتوري.

واختار عبد الناصر نور الدين كحالة نائباً له ورئيساً للمجلس التنفيذي السوري (قرار ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٠)، وكان مخطئاً جداً في هذا الاختيار، لأن الرجل على كفاءته كمهندس ونزاهته المثالية كموظف ووزير واستقلاله الحزبي، كان ضعيف الشخصية ولم يكن له شأن في السياسة. وقد أدرك عبد الناصر خطأ هذا الاختيار فنقله بعدئذ إلى القاهرة وزيراً مركزياً وعين عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي السوري فدانت له سلطة الحكم اسماً وفعلاً (قرار ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠).

وكان عبد الناصر قد عيّن المشير عبد الحكيم عامر نائباً له في سورية بسلطة تامة، فكان

يصدر القرارات الرئاسية على مختلف أنواعها بدلاً من إرسالها إلى مصر اختصاراً للوقت.

ورأى عبد الناصر في آخر المطاف أن تكون للجمهورية وزارة واحدة فأصدر في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٦١ قراراً بتعيين سبعة نواب له كان منهم اثنان سوريان هما نور الدين كحالة للإنتاج وعبد الحميد السراج للشؤون الداخلية. كما أصدر في التاريخ نفسه قراراً بتأليف الوزارة الجديدة من سبعة وثلاثين وزيراً كان منهم اثنا عشر وزيراً من سورية. وبهذا الجهاز الجديد للحكم ترك سورية بإدارة المشير عامر يعاونه بعض الضباط المصريين. ولحق السراج بمن سبقه من الضباط في تقليص سلطته لأن وزير الداخلية كان مصرياً هو الضابط عباس رضوان. واعتقادي أن بقاء السراج أو من يماثله في كفاءته في المخابرات كان ضرورياً للحؤول دون الانفصال. ولكن المقدر لا بد من وقوعه فانهارت الوحدة بعد أقل من شهرين من تأليف الوزارة المركزية الوحيدة، وكان كذلك في ٢٨ أيلول/ (سبتمبر) ١٩٦١.

كان نظام الحكم في سورية في عهد الوحدة على ما كان عليه قبلها. وربما كان الاختلاف في أنظمة الإقليمين يتسع يوماً بعد يوم بالتعديلات والتبديلات التي تطرأ عليها في كل إقليم بحدود الأنظمة القائمة فيه. فكانت الوحدة، كما سبق أن قلنا، صورية بينهما في كل مناحي الحكم. ولم يكن في رأس الحكم ولا بين وزرائه من كان يفكر في إزالة الفروق بين قوانين الإقليمين وأنظمته وقراراته. ولو أن وحدة الجيش تمت فعلاً، وتم توحيد النقد، وأزيلت الجمارك بين الإقليمين، واتحدت بينهما سائر وجوه الحكم لعسر جداً انفكاك الوحدة. ولا أدري من الذي كان يختار الوزراء من طبقة الموظفين في سورية ومثلهم في مصر، وكانوا على ما ظهر منهم فعلاً، أبعد الناس عن مفهوم وحدة الحكم بين الإقليمين. فكان نهاد القاسم وزير العدل إذا تم وضع قانون أو قرار بنظام للإقليمين عمد إلى تطبيقه في سورية على غير ما ينفذ في مصر متأثراً في عمله بالذهنية السائدة في الإقليم السوري. وهذا الوزير الذي استشهدنا به على سبيل المثال كان غيره من الوزراء يسير على منواله، وكانوا كلهم بعيدين عن مدلول وحدة شرائع الإقليمين الأساسية، لأنهم كانوا بعيدين جداً عن مفهوم وحدة الدولة ومجالاتها.

وكان الحكم في سورية في عهد الوحدة ظالماً جداً يفوق حد الوصف. صحيح أن المسيطرين على الجيش قبل الوحدة كانوا بالتعاون مع اليسار الاشتراكي لا يقيمون وزناً للحق والعدالة كما بدا من المحاكمة الهزلية التي حكموا فيها بالإعدام على منير العجلاني وعدنان الأتاسي والمدعى عليهم الآخرين في الدعوى نفسها، وصحيح أنهم كانوا لا

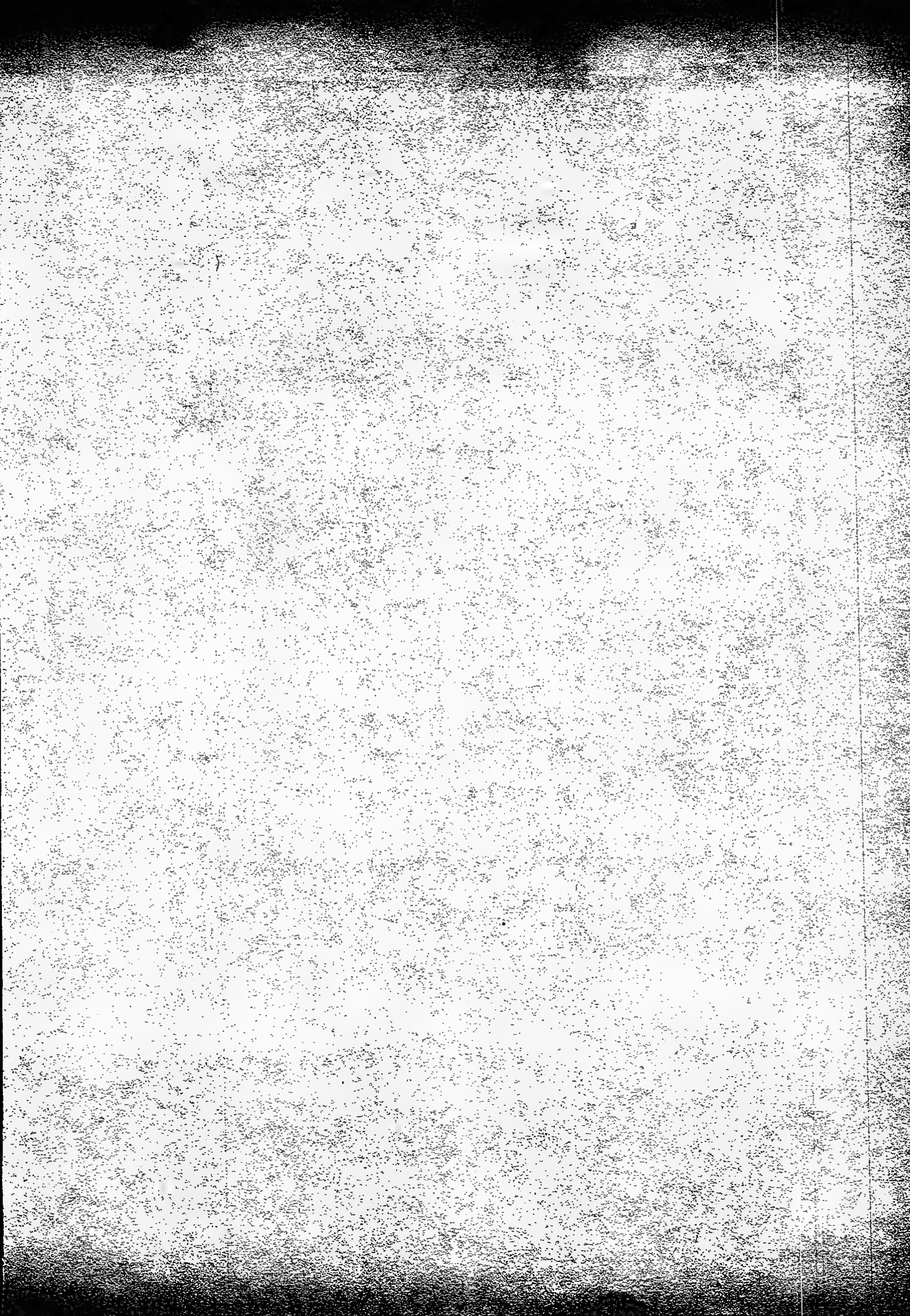
يكترثون بإرادة الأكثرية الشعبية، إلا أنهم مع ذلك كانوا في حكمهم أقل قسوة مما رأينا في عهد الوحدة.

كان عبد الحميد السراج إرهابياً من طراز نادر، حتى أنه أحرق شيوعياً، وكان اللواء محمد الجراح (وصار محامياً بعد انفصام الوحدة) مساعده في وزارة الداخلية يعمل على غراره في الظلم.

وإلى جانب مخابرات السراج كانت تقوم مخابرات سرية أخرى من المصريين كانت لهم أساليب خاصة بهم. وقد سمعت من رفعت زريق محافظ حلب أنه كثيراً ما كانت تأتي برقيات سرية رقمية من مصر توجب إشاعة خبر كاذب عن فلان وفلان يمس كرامته أو استقامته أو شرفه، وربما كان وزيراً أو صاحب منصب كبير أو ذا مكانة بارزة، كالروايات التي أشيعت عن عبد الغني قنوت وخليل كلاس، وهما من وزراء العهد الاشتراكيين وأحدهما، قنوت، كان من الضباط الذين شاركوا في إقامة الوحدة، وكثيراً ما كانت هذه البرقيات تقترن بتوقيعات نواب الرئيس مثل زكريا محيي الدين.

كل هذا الذي سمعته من المحافظ رفعت زريق، وكان يروي بعضها والدمع في محجريه، كان يبعث الرهبة في النفس، ولا سيما في نفوس أهل الحكم وأقطابه من السوريين.

وقد قرأنا وسمعنا بعدئذ أن أمثال ذلك كان يجري في مصر على نحو ما وقع للشيخ الباقوري أحد وزراء الثورة لما ألزمه عبد الناصر بالتزام داره بالإقامة الجبرية خمس سنوات بتهمة أخلاقية افترى بها عليه أحد ضباط المخابرات، لأن الباقوري لم يلب له طلباً في تخصيص معونة من الأوقاف لامرأة ساقطة السيرة كان يصاحبها ذلك الضابط. وقد روى الباقوري بالراديو ما وقع له في عهد عبد الناصر بعد وفاته، حتى دارت الدائرة أخيراً على أبرز ضباط الثورة ووزرائها كالبغدادي وزكريا محيي الدين وغيرهما ولم ينج منهم سوى أنور السادات لأنه أدرك أن عبد الناصر بلغ حداً من القوة والإرهاب يدعوه إلى مصانعته.



الفصل الثاني

أهم الوقائع في عهد الوحدة

الإصلاح الزراعي:

إن أبرز ما وقع في هذا العهد هو الإصلاح الزراعي. وقد أصدر عبد الناصر قانونه في أول العهد مع أن الشائع أن رأيه كان مستقراً على أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية لم يكن يتطلب هذا التدبير. وهذا ما أجمع عليه الخبراء المصريون الذين كانوا في سورية قبل الوحدة أو الذين جاؤوا بعد إعلانها. وهو ما رآه سيد مرعي وزير الإصلاح الزراعي نفسه الذي جاء إلى سورية ودرس هذا الموضوع وأدلى برأيه إلى كثيرين. وقد قيل إن مجيئه كان بتكليف عبد الناصر. ويذهب بي الظن إلى صحة هذا القول لأن الرجل ما كان يستطيع القيام بهذه المهمة الرسمية ذات الشأن بلا توجيه من المستأثر بسلطة الحكم في الجمهورية الجديدة.

وكان من رأي رجال الاقتصاد الأجانب الذين كانوا يعملون في سورية، كمديري المصارف والمستشارين التجاريين في السفارات، أن الزراعة هي الركن الأساسي للاقتصاد السوري، فهي بهذا الاعتبار لا تتحمل هذا الإجراء العنيف. والواقع أن أراضي سورية لم تكن تروى إلا بماء المطر على وجه العموم، ولم يكن الري فيها بمياه الأنهار واسعاً، حتى أن الري بماء الفرات والعاصي كان محدود النطاق جداً، ثم إن الأراضي الزراعية السورية كانت مختلفة الإنبات فكان لذلك أثره في توزيع الأرض، فشرق البلاد وجنوبها كانت الأرض فيهما صفراء ضعيفة لا يغزر إنتاجها إلا بماء المطر المتواصل في الخريف والشتاء والربيع، وهذا نادر، فالملكية الزراعية فيها كانت واسعة بحكم الضرورة لأن الملكية الصغيرة فيها لا تقوم بأود مزارعيها. وأما الشمال والغرب فعلى العكس، فكانت الملكية في

أراضيهما ضيقة. وكانت في دمشق تختلف عن سائر المدن بكثرة أنهارها وعيونها إلا ما كان بعيداً عن مواقع المياه. وأهم من ذلك أن صاحب الأرض (خلافاً لمصر) كان يستثمر أرضه ولا يؤجرها لغيره.

وطبقاً لهذا الاختلاف في طبيعة الأراضي كان ما شمله الإصلاح الزراعي واسعاً في شرق حلب إلى حدود العراق تقريباً، وكان ضيقاً في شرقها وغربها كإدلب والجسر وحارم. كذلك كان واسعاً في حماة. وفي دمشق كان محدوداً جداً كما كان محدوداً في اللاذقية. لأن الملكية الزراعية في أراضيهما وأراضي غربي حلب كانت على وجه الإجمال ضيقة لقوة الإنتاج فيها.

ولكن عبد الناصر، قبل اكتمال دراسة هذا الموضوع الخطير، أسرع في إصدار قانون الإصلاح الزراعي في سورية بضغط من ضباط الجيش ومن كان في ركابهم من اليسار السوري وزعيمهم أكرم الحوراني. والذي بدا ظاهراً لي ولغيري أن غايتهم كانت متجهة إلى القضاء على طبقة الأعيان من كبار الملاكين الزراعيين أكثر بكثير من توسيع نطاق الملكية الزراعية بين سكان الريف أو إنصاف هؤلاء السكان. وهذا ما رآه المواطنون في أقوال أولئك الضباط واليساريين ومن تصرفاتهم في تطبيق قانون الإصلاح. وربما كان السبب في ذلك ما نشأوا عليه من ضيق ذات اليد إلا القليل النادر منهم. وبدافع من ذلك لم يعملوا بما أوجبه القانون الذي وضعوه هم أنفسهم من ترك الحرية للمالك في انتخاب ما يريد الاحتفاظ به من أرضه، وإنما أخذوا يوجهون موظفي الإصلاح إلى عكس ذلك في أحيان كثيرة وعاملوا بذلك كثيرين من ملاك الأرضي، وصادروا أدوات زراعتهم واتخذوا دورهم مقراً للموظفين، وكان من أبشع ما فعلوا في تطبيق القانون أنهم لما أعلنوا في الراديو أسماء من شملهم الإصلاح بدأوا بحمص، ومن المشمولين به في هذه المدينة بدأوا باسم ناظم الأتاسي لأنه ابن هاشم الأتاسي فذكروا اسمه مقروناً باسم أبيه وأخذ المذيع يكرر الاسمين معاً ويُفخّم اسم الأب بصوت أجش عدة مرات. ولما سمعت ذلك استغربته لعدم الحاجة في الأصل إلى إعلان أسماء المشمولين بقانون الإصلاح في الراديو، ولكنهم أرادوا من ذلك، في حدود زعمهم، أن يحطوا من أقدار رجال الطبقة التي يكنّون لها العداء، ولو كان الرجل إنساناً وطنياً جليل القدر كهاشم الأتاسي عمل في سبيل وطنه كل حياته ولا يملك من الأرض ما يشمله الإصلاح الزراعي. وأغرب ما علمته أن ما كان يملكه ابنه ناظم الأتاسي من الأرض كانت كثرتها الكبرى صخرية أو ما يسمى في الاصطلاح الزراعي السوري (قراجاً) ولكنها رغبة التشفي والانتقام.

ولقد حدثت يوماً خالد العظم في هذا الشأن فأكده لي، وكان مما ذكره لي أنه ذهب إلى مقابلة وزير الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري ليعرض عليه شكواه من كيفية تطبيق هذا القانون على أرض له في حماة، وكان الوزير هو الضابط مصطفى حمدون، وقد اتخذ بناء مجلس النواب مقراً لوزارته وجعل مكتب رئيسه مكتباً له، فلم يستقبله في الوقت الذي يناسب قدر الرجل وإنما أرغمه على الانتظار، ولما استقبله كان متعالياً عليه في المعاملة مع علو مكانة الرجل في دمشق شعبياً وكفاءةً، وبما شغله من المناصب الرفيعة كرئاسة الوزارة مراراً.

ولقد ذهب القانون في سورية إلى مدى أبعد كثيراً مما ذهب إليه في مصر. فإن ٢٠٠ أو ١٠٠ فدان من أراضي مصر المروية من النيل تزيد في إنتاجها وثمنها أضعافاً مضاعفة على ٣٠٠ هكتار في سورية تسقى بماء المطر الذي يكثر انقطاعه أو يقل ما يهطل منه عن المطلوب في سنوات كثيرة. وقد ذكر لي السيد الجوهري مدير بنك مصر في حلب أنه لم يعرف فضل النيل على مصر إلا بعد أن جاء سورية ورأى توقف إنتاج زراعتها، وهو أساس اقتصادها، على المطر.

والأعجب أن القانون السوري حدد ما يجوز امتلاكه من الأراضي المروية أو المشجرة بثمانين هكتاراً. وهذا ما لم يرد في القانون المصري. ومدار العجب في هذا التحديد أن هذه الكمية الصغيرة من الأرض ليست بشيء في الإنتاج، وقد ينقطع الري فيها بجفاف الطبقة المائية، كما حصل بعدئذ فعلاً، وكما كان يحصل على الدوام، وأما الشجر فقد يذبل ويصيبه اليباس بالعوامل الطبيعية كالبرودة الشديدة والصقيع، وهما من العوارض الكثيرة الوقوع في الشتاء.

وقد يكون التشجير من صاحب الأرض نفسه، ولا يكون صاحب أرض أخرى قد اختار هذا النوع من الاستثمار الزراعي، وإنما استثمر أرضه بزراعة الحبوب، فما ذنب الأول للاستيلاء على كل أرضه تقريباً سوى (٨٠) هكتاراً وترك (٣٠٠) هكتار للآخر وهو لم يبذل ما بذله الأول من الجهد ولا تحمّل ما تحمّله من النفقات في أرضه.

ثم إن الغاية من الإصلاح الزراعي مبدئياً كانت تمليك الفلاحين الأراضي التي يعملون فيها حتى يشعروا برابطتهم بالأرض بوصفهم مواطنين سادة وليسوا أجراء، والأرض المشجرة لا توزع، وما تم الاستيلاء عليه بقي في ملكية الحكومة فأصابه العطب بإهمال الموظفين لأنه بحاجة إلى العناية الدائمة والإنفاق المستمر في أوانهما، وهذا ما تحول دونه الأنظمة الحكومية والروتين الحكومي.

ولكن ماذا كانت نتيجة الإصلاح الزراعي في اقتصادنا بعد تطبيقه...؟.

إن السفارات الأجنبية قد تابعت دراسة هذا الموضوع بدقة وبأسلوب صحيح. وأذكر أني كنت في دمشق بعد تطبيق القانون بخمس أو ست سنوات فذكر لي أحد السفراء أن هذا القانون لم يبدل شيئاً من كمية الإنتاج لأنها ظلت على ما كانت، ففي السنوات التي يهطل فيها المطر بغزارة في مواعيده ولا يصاب الزرع بعوارض الطبيعة من حر وبرد في غير وقتهما تغزر كمية الإنتاج، ويقع العكس حين يقل المطر ولا تستقيم الأحوال الطبيعية، فهي (أي الكمية) ظلت واحدة في الحالين: قبل تطبيق الإصلاح الزراعي وبعد تطبيقه. فالقانون لم يؤثر في الاقتصاد السوري تأثيراً سيئاً كما كان المظنون من كل الخبراء الاقتصاديين في السفارات والمصارف على اعتبار أن الزراعة هي ركن الاقتصاد وعمادها في القطر العربي السوري. وقد سألني السفير عن رأيي في هذا الأمر فأجبته بعدم المعرفة لأنه لم يسبق لي العمل في الزراعة وأنا لا أملك أرضاً زراعية. وقد سألت بعض أصحاب الأراضي في حلب عن ذلك فلم أحظ من أحدهم بجواب شاف، وكان جواب بعضهم أنه لم تمض مدة كافية لظهور أثر القانون على صورة نهائية. ولكني رأيت تعدد الأيدي الزراعية في نطاق ملكية الأرض الصغيرة، وهي بحكم هذه الملكية لم يكن باستطاعتها الحصول على الاعتمادات المصرفية بالذات أو بواسطة الدول التجارية المصدرة، ولا كان باستطاعتها شق الأقنية المائية لري الأرض.

وقد ظللت أتابع هذا الموضوع فبدا لي بعد مدة أن سكان القطر أخذ عددهم يزداد زيادة كبيرة جاوزت المألوف، وانتقل كثيرون من أهل الريف إلى المدن، والملاكون الجدد أجّروا أراضيهم حتى أصبحوا مستهلكين وكانوا منتجين، وتملك كثير من الآشوريين الذين هاجروا من العراق بضغط نوري السعيد مساحات واسعة من أراضي الجزيرة التي سكنوها بترحاب سلطة الانتداب الفرنسي، وقلّت مساحة ما كانت تملكه العشائر العربية كعنزة والحديديين لأن أراضيها كانت باسم شيوخها.

والإصلاح الزراعي لم يكن غريباً عن السوريين، وإنما كان مداراً للبحث بينهم على أساس الملكية المتوسطة والصغيرة، على أن يُنفذ تدريجياً بحيث لا يمضي جيل أو جيلان حتى يتحقق فعلاً. وقد أقرّه دستور سنة ١٩٥٠ فنصّ في المادة (٢٢) منه على أنه «لإقامة علاقة اجتماعية عادلة بين المواطنين يُسنّ تشريع خاص يتضمن حداً أعلى لحيازة الأراضي تصرفاً أو استثماراً بحسب المناطق على أساس تشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة.... من دون أن يكون له مفعول رجعي».

وبهذا المبدأ المستقيم لا تحدث رجّة عنيفة آنية من تطبيق الإصلاح الزراعي ولا تنتشر الرشى ولا وسائل الانتقام كما حصل فعلاً عند تطبيق القانون الذي أصدره عبد الناصر للإقليم السوري، ويتحقق الإصلاح بالصورة التي تتطلبها طبيعة الأراضي السورية بحكمة واعتدال.

والواقع أن الفكرة كانت متجهة في القانون المفروض إصداره بحكم الدستور أن لا ينتقل إلى الورثة ولا إلى المالك بالشراء ولا إلى من يحوز الأرض الزراعية بالتصرف أو الاستثمار إلا الحد الأعلى الذي يعينه القانون في كل منطقة حسب قدرتها الإنتاجية.

وقد سمعت مراراً وتكراراً من رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب الذي يعود له الفضل في وضع دستور ١٩٥٠ ما دلني على أنه من أشد أنصار إصلاح الملكية الزراعية ورفع مستوى المعيشة في القرى بتخفيض المساحة التي يجوز تملكها منها للاستثمار الزراعي.

وإذا كان الإصلاح الزراعي الذي وقع في عهد الوحدة قد أدى إلى النتائج التي ذكرناها آنفاً فالاستثمار الواسع ظل قائماً بتأجير ملكيات متعددة ذات مساحات صغيرة إلى شخص واحد، فكان له من مجموعها أرض واسعة للاستثمار. والاستثمار بهذه الصورة لم يكن ممنوعاً.

على أن أفراد العائلات التي كانت تملك القرى الكبيرة ولا سيما في شرق حلب وفي حماة وغيرهما من المناطق والمحافظات قد اتجه أكثرهم بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي إلى مزاولة الاقتصاد في نطاق الاستثمار الصناعي والتجاري على ضوء دراسات متنوعة متعمقة. وأغلبهم ومعهم أفراد طبقات أخرى، ولا سيما أرباب الشهادات العليا من المتعلمين، قد هجروا سورية بتأثير طغيان الحكم العسكري ومن كان يجاريه في زمن الوحدة وما تلاه من العهود المختلفة واستوطنوا بلاداً أخرى تمتعوا فيها بكرامتهم وبالغنى الوافر والثراء الواسع من نتاج جهدهم في نطاق علمهم أو مزاولة عملهم في التجارة والصناعة.

* * *

وعلى ذكر الإصلاح الزراعي وضرورة الحد من الملكية الزراعية الواسعة أرى من المفيد أن أورد ما كنت قرأته في لائحة الأسباب الموجبة للتشريعات العقارية التي أصدرها الانتداب الفرنسي سنة ١٩٢٦ وعدلها إصلاحاً في مطلع الثلاثينيات من أن الملكية الواسعة من الأراضي الزراعية في سورية ولبنان كانت أشبه بإقطاعات عهد الرومان التي تسمى (Latifundium) وهي أراضٍ زراعية واسعة جداً يملكها الأعيان الأرستقراطيون ويستثمرونها

زراعياً استثماراً بسيطاً، وهي تتألف من قرى مبعثرة ينخفض فيها مستوى المعيشة.

واستطردت لائحة الأسباب الموجبة إلى القول بأن أصحاب تلك الملكية الزراعية الواسعة في سورية ولبنان قد تملّكوها وحصلوا على سندات ملكيتها (الطابو) بطرق غير مشروعة، فلذلك أوجب قانون التحديد والتحرير عدم الاعتداد بها والاعتماد في تثبيت حق ملكيتها أو التصرف بها لواضع اليد الذي يتصرف بالأرض فعلاً عسى أن يؤدي ذلك إلى إنصاف صغار المستثمرين والفلاحين وحمايتهم من سادة الأرض. ولكن القضاء السوري الوطني ظل متأثراً بالتشريع العثماني واجتهاد قضائه، فلم يعمل بهذا الذي جاء به التشريع العقاري الذي أصدره عهد الانتداب الفرنسي، وظلت الحال على ما كانت من الملكية الزراعية الواسعة.

كما أذكر أنه حين البدء بعمليات التحديد والتحرير في أواخر العشرينيات وإبراز الأسناد التي تؤيد ملكية المتصرفين بالأراضي الزراعية ظهر أن القرى الواسعة التي يملكها فرد واحد أو بضعة أفراد معدودين انتقالاً من مورث كان واحداً على الغالب، لم تكن في الأصل ملكاً لفرد واحد، وإنما كانت لمجموعة كبيرة من الفلاحين لكل منهم قطعة مسجلة على اسمه في سجلات الطابو المؤقتة (السجلات العقارية في الاصطلاح الزراعي) وقد اشتراها منه، كما اشترى من المجاورين له في القرية نفسها قطعتهم فرد واحد، فصار مالك القرية، وانتقلت منه بعدئذ لوارثه أو ورثته. وأذكر أنني كنت أبرزت للجنة التحديد والتحرير سنة ١٩٢٨ سندات قرية عين سابل ومزارعها التي تملكها أسرتنا (ورثة محمد الكوراني) فكان عددها حوالى ثلاثين سنداً. ومما دهشت له يومئذ أن شخصاً من بني بوخة (وكان أجنبياً من النمسا) ادعى أمام اللجنة بملكية قطعة واحدة صغيرة اشتراها أبوه من أحد الفلاحين منذ أمد طويل يقارب السبعين عاماً، وأخذ يساومنا عليها، وكان من عادة هؤلاء الأجانب شراء قطع من الأراضي الزراعية بقصد الاتجار بها أو المساومة عليها.

وعلى مثل ما ذكرته على سبيل المثال من قرية أسرتنا كانت قرى أسر كبيرة تملكت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية كبني المدرس والجابري والرفاعي في شرقي حلب، والكيخيا وإبراهيم باشا والقدسي في شمالها وغربها، وبني العظم والبرازي والكيلاني في حماة وأشباههم من ذوي النفوذ في مدن ومناطق أخرى.

* * *

مما تقدم يتبين أن الملكية الزراعية كانت أصلاً صغيرة إذن في سورية، ولكنها كبرت لمّا اتجه أعيان المدن والمناطق وكبراؤها إلى الريف للعمل في الزراعة فأنشأوا فيها القرى الكبيرة

بالأسلوب الذي ذكرته آنفاً من تملك القطع الصغيرة وضم بعضها إلى بعض.

ولكن كيف تم ذلك بالسهولة التي جرى بها...؟ وما كان الداعي إلى اتجاه هذه الأسر إلى الزراعة؟

ليست لدينا في الواقع دراسات عن هذا الأمر على أهميته الاجتماعية والاقتصادية، ويذهب بي الفكر في شأنه إلى أنه قد وقع، أو اتسع اتساعاً كبيراً، بعد تأسيس نظام الدولة الإداري الحديث في عهد التنظيمات سنة ١٨٤٠ على الأسلوب الفرنسي بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية هي الولايات، والولاية يتبعها المتصرفيات، ولكل متصرفية أقضية، ويتألف القضاء من نواحٍ، والناحية مؤلفة من القرى، فالقرية إذن هي الأساس في الوحدة الإدارية. وأما قبل هذا التنظيم فكانت الدولة تُدار بنظام الإقطاع، فيولي السلطان كل إقطاع لأحد كبار وزراء الدولة أو قوادها أو المتنفذين فيها لقاء مبلغ مقطوع يتعهد به لخزانة في العاصمة. وكان لكل قرية مختار يرأس هيئة اختيارية، ولكل من الأقضية والمتصرفيات والولايات مجلس للإدارة يرأسه الرئيس الإداري للمركز، وهو الوالي في الولاية، والمتصرف في المتصرفية وقائم المقام في القضاء، والمدير في الناحية.

وكان لمجالس الإدارة سلطات واسعة في تملك الأرض للمتصرفين بها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والقوانين التي صدرت بعد عهد التنظيمات وأنشئت بمقتضاها دوائر الطابو والسجلات العقارية التي كانت تسمى بأسناد الطابو على أنواع مختلفة كالأسناد الموقتة والأسناد الخاقانية.

وقد أوجب تنظيم الدولة بهذه الصورة المأخوذة من نظام الإدارة الفرنسي وضع نظام للضرائب وجبايتها بدلاً من مبلغ مقطوع يتعهد به من يتولى الإقطاع، لا سيما وقد تم تنظيم الجيش وفق الأسلوب الأوروبي بعد إلغاء نظام الإنكشارية (الينيجيرية) فكان لا بد أن يستتبع هذا الترتيب الجديد لنظام الدولة مدنياً وعسكرياً ترتيب الضرائب والرسوم ووضع ميزانية للدولة.

بعد هذا التنظيم الإداري الجديد للدولة رأى أعيان المدن في مراكز الولايات والمتصرفيات والأقضية والنواحي أن يتجهوا إلى العمل الزراعي الواسع بتملك قرية أو عدة قرى يستثمرونها لمصلحتهم، وربما كانت مصلحة الدولة في استثمار الأرض وجباية ضرائبها في التعامل مع مالك أو متصرف واحد، أسهل كثيراً من التعامل مع عدد كبير من مالكين ومتصرفين صغار في القرية الواحدة، فكانت مجالس الإدارة تعمل في هذا الاتجاه لمصلحة

أعيان المدن الكبيرة والصغيرة والمتنفذين فيها. فلم يكن بمقدور الفلاحين أصحاب القطع الصغيرة أن يحتفظوا بملكيتهم فباعوها إلى الطبقة الجديدة، وربما كان الثمن رمزياً، ثم أخذوا يعملون في خدمة هذه الطبقة.

على أن الفلاح في هذا النظام لم يكن يعمل بأجر مقطوع، وإنما كان يعمل على صورة شركة، فكان رأس المال كله من أرض وبذار وسماد... إلخ من المالك وكذلك عبء المراجعات الحكومية، وأما الفلاح فكان يقع عليه العمل والحراسة لقاء ربع المحصول، فكان الفلاح يُسمى بالمرابع في الاصطلاح الزراعي. وهذا الأسلوب من استثمار الأرض الزراعية بين صاحب الأرض والفلاح كان هو المتبع في حلب وأقضيتها الواسعة، وكان مثله أو ما يقاربه متبعاً في المحافظات الأخرى ما عدا استثمار البساتين. ولكن المالك لم يكن عنده مرابع واحد في قريته الكبيرة، وإنما كان يشاركه في استثمارها مرابعون عديدون كل مرابع منهم في قطعة صغيرة.

* * *

ولم يكن ريع الزراعة مما يغني مالك الأرض كثيراً على تعداد القطع التي كان يستثمرها، وربما كان التزام الضريبة الزراعية المسماة بالأعشار هو الذي يدر عليهم الربح الوفير. وبيان هذه الضريبة أن الدولة في ذاك العهد (عهد التنظيمات) كانت عاجزة عن الجباية بواسطة جباة يجوبون القرى فضلاً عن تثبيت مقدار الضريبة المترتبة على المكلف بها، فكانت بحكم الضرورة تُلزِّم الأعشار بالمزايدة لمن يدفع الأكثر، فكان الملتزمون يتولون التحصيل من قرى غير قراهم ويجبون أضعاف المبالغ التي رست بها المزايدة عليهم. وكان أصحاب القرى بما يلتزمون من الضريبة العشرية يجنون أرباحاً أكثر مما يجنون من استثمار الأرض زراعياً. وقد ظل هذا الأسلوب في تحصيل الضريبة نافذاً إلى أن ألغته سلطة الانتداب الفرنسي في أوائل العشرينيات واستعاضت عنه بالأسلوب المالي الحديث حيث يتولى الجهاز الحكومي تحصيل الضريبة.

على أن أصحاب الأراضي الزراعية، مع ذلك، كانوا يؤلفون طبقة الوجهاء والأعيان في المدن والأقضية، ولكنهم على وجاهتهم الظاهرة، كانوا كثيراً ما يقعون تحت وطأة الديون في الأزمات الاقتصادية وفي سنوات الجدب والمحل. وأذكر على وجه اليقين أن أصحاب الأراضي في أوسع المناطق الزراعية في سورية، وهي حلب وأقضيتها الواسعة (قبل إنشاء محافظة إدلب) وكذلك المحافظات الأخرى قد أثقلتهم الديون بالعملة الذهبية، ما عدا قلائل لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد، مما اضطر مجلس النواب سنة ١٩٣٧

إلى إصدار قانون بتأجيل الديون، كما أصدر المفوض السامي الفرنسي قانوناً بتحديد الليرة العثمانية الذهبية التي كانت مداراً للتعامل بأربع عشرة ليرة ونصف سورية ورقية.

ولولا صدور هذين القانونين لظل المزارعون تحت رحمة المرابين الذين كانوا يتقاضون منهم الفوائد الفاحشة بقوة التهديد بسجنهم، لأن القانون النافذ يومئذ كان يجيز حبس المدين.

ثم إن أسلوب تأجير الأرض الزراعية (عدا البساتين) كان غير معروف في سورية على النحو المتبع في مصر، اللهم إلا في نطاق ضيق جداً يكاد لا يذكر كأراضي الأيتام والمرضى والعاجزين، فكان صاحب الأرض الزراعية لا يحصل من تأجير أراضيه على ما كان يحصل عليه أصحاب الفدادين الزراعية في مصر من المبالغ الطائلة من بدل إيجار فدادينهم.

وقد تم للمزارعين بعد تأجيل الديون وتحديد بدل الليرة الذهبية أن ارتفعت أثمان مزروعاتهم في نطاق ما حددته مصلحة (الميرة) التي أنشأتها السلطات الفرنسية والإنكليزية لتأمين خبز جيوشها وخبز الشعب بثمن مقبول في أثناء الحرب الكبرى الثانية، وعندئذ تنفس المزارعون الصعداء بعد تلك الضائقة الشديدة التي مرت بهم من أواسط العشرينيات إلى أواخر الثلاثينيات.

ومهما كان الرأي في الإصلاح الزراعي في سورية بعد كل الذي ذكرناه، فالملكية الزراعية بعد استقرارها في عهد التنظيمات، ما كانت تتطلب تلك الرجة العنيفة التي أحدثها قانون الإصلاح في تحديدها، لا سيما أن تطبيق هذا القانون كان مقروناً بالانتقام والعداوة الطبقية. وقد تجلى ذلك في مخالفة القانون نفسه بالتشهير بالمشمولين به في الراديو على ما ذكرناه آنفاً ومصادرة دورهم وأدواتهم الزراعية والاستيلاء على ما أرادوا الاحتفاظ به من أراضيهم وفقاً لأحكام القانون نفسه. وبعد هذا كله لم تدفع سلطة الحكم لأحد منهم شيئاً من ثمن ما استولت عليه من أراضيهم خلافاً لكل مبادىء الحق والعدل وللدستور الذي وضعه الذين سنّوا قانون الإصلاح الزراعي وأوردوا فيه وجوب تسديد قيمة الأراضي بسندات على الحكومة تسدد بمدة أربعين سنة، بل إن هذه السندات لم تر النور ولن تراه.

على أن قانون الإصلاح الزراعي قد اتسع مداه في عهود الحكم التي توالت بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣ وازداد ظلم الحكم في تطبيقه كما ازداد في الاستيلاء على المحصولات الزراعية بعد حصر التصدير بالحكومة.

ويتجلى للباحث المحقق أن المزارعين الكبار أنفسهم ما كانوا، على سعة زراعتهم، يؤلفون طبقة غنية مترفة. وربما كانت سنوات الضيق التي مرت عليهم أضعاف سنوات الرخاء.

ومع أني آخذ بمبدأ الملكية المتوسطة والصغيرة مع مراعاة اختلاف أراضي المناطق السورية في قوة الإنبات، فإني في ذلك أرى تطبيق القانون للإصلاح في حدود المبدأ الذي نص عليه دستور ١٩٥٠ ولا يجوز أبداً أن يُتخذ وسيلة للانتقام.

التأميم:

أصدر عبد الناصر في أوائل سنة ١٩٦١ في عهد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين الإقليمين السوري والمصري قانون تأميم المصارف والمؤسسات الصناعية في كلا الإقليمين.

وكان السبب المباشر الذي حمله على التأميم إلى جانب إيمانه بالاشتراكية أنه لاحظ أن الشركات الكبرى في مصر تأسست مغفلة (Anonyme) بأسهم للحامل، فتملك الأجانب واليهود جانباً منها، فرأى في التأميم خير وسيلة للخلاص من سيطرتهم على الاقتصاد المصري والخلاص في الوقت نفسه من كبار المساهمين غير المصريين ولا سيما اللبنانيين والسوريين الذين أنشأوا مؤسسات صناعة ناجحة في مصر كبني الشربجي والحمصي والسباهي.

ولكن هذا السبب لم يكن وارداً في الشركات السورية لأنها صدرت بأسهم إسمية لتبقى في حيازة السوريين.

وكان البدء بتأسيس الشركات المغفلة (المساهمة) في سورية سنة ١٩٣١ عندما تنادى القوم لتأسيس شركة الإسمنت في دمشق وتبعها تأسيس الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب سنة ١٩٣٤ فلقي تأسيسهما، ولا سيما في حلب، مصاعب جمة، لأن الناس ما كانوا يعرفون هذا النوع من الشركات لتوظيف أموالهم، ومن اكتتب في أسهم شركة حلب، على ما رأيت رأي العين، كان اكتتابه ضرباً من ضروب التشجيع الوطني، فلذلك كان عدد سهامه يراوح بين سهمين وعشرة أسهم، بل كان اكتتاب الكثيرين بسهم واحد فقط. ومع كل التشجيع والترغيب والزيارات برجاء الاكتتاب ظل ألفا سهم من شركة حلب دون اكتتاب، فلما اجتمع المؤسسون للنظر في الأمر استقر رأيهم على العدول عن تأسيس الشركة وإعادة بدلات الاكتتاب إلى أصحابها لولا النخوة التي دفعت محمد خليل المدرس إلى الاكتتاب بالباقي باسمه واسم أخيه زيادة على السهام التي سبق لهما الاكتتاب بها، ومن هنا كانت سهامهما كثيرة، ولولاهما لما تأسست شركة الغزل والنسيج التي أدت أجلّ الخدمات للبلاد كان من أشدّها وأبرزها أنها رسخت فكرة تأسيس الشركات المغفلة (المساهمة).

ولم يكن في كل الشركات والمؤسسات الصناعية التي تأممت في سورية أجنبي واحد لأنها كانت اسمية. وكان أسلوب التأميم غريباً في مداه لأن منها ما أمم تأميماً كاملاً ومنها ما أمم نصف تأميم أو ثلاثة أرباع تأميم.

وكما جرى في الإصلاح الزراعي بعد حركة ٨ آذار ١٩٦٣ جرى مثله في المؤسسات المؤممة، فقد أممت في عهود الحكم التي توالت بعد تلك الحركة تأميماً كاملاً وأضيفت إليها مؤسسات صناعية وتجارية أخرى، واستولى الحكم على غيرها من الدور التجارية والصناعية الفردية من باب العقوبة لأصحابها، مع أن مجلس النواب كان قد ألغى تأميم عبد الناصر بعد انفكاك الوحدة. وبذلك عاد التأميم في عهد حركة الثامن من آذار بأبشع مما كان عليه في عهد الوحدة بمساعي صلاح البيطار والضابط أمين الحافظ.

وبلغ الحقد بصلاح بيطار أنه سرح محامي المؤسسات المؤممة وشهر بهم في الراديو بالتهم الكاذبة التي ألصقها بهم، وكان منهم واحد عُيّن في عهد حكمه، كما كان منهم رجل وطني مسبوق الخدمة في العمل الوطني كالعالم القانوني الكبير نعيم الأنطاكي، نقيب المحامين السابق. وقد التقيت به في لبنان فكان الألم يقطر من محياه لما قال لي إن شيئاً مما حل به وقيل عنه كان مما لا يدور في فكره ولا على سبيل الظن.

إن الإنسان عندما يفكر فيما أصاب البلاد ورجالها تأخذه الدهشة من هول ما جبلت عليه بعض النفوس من الحقد والبطش والانتقام، وما انتشر من الفساد الواسع على يد بعض عهود الحكم التي توالت على البلاد.

أما تأميم المصارف فلم يتجاوز تأميم الحركة المصرفية لأن رساميلها كانت مسحوبة إلى مراكزها الأجنبية من أرباحها بأضعاف أمثالها.

وبعد، فإن حركة التأميم في أوسع صورها لم تتجاوز مئتي مليون ليرة، لأن الاستثمار الصناعي والتجاري الجماعي كان في سورية محدوداً جداً.

على أن إدارة تلك المؤسسات المؤممة ممن عينتهم الحكومة كانت من أسوأ الإدارات لفقدان الوازع وحسن الإدارة، وقد فتحت المجال واسعاً للرشى ولا سيما في المؤسسات التي أنشئت باسم القطاع العام.

هذه هي آثار الحركة الاشتراكية التي تمت في سورية في عهد عبد الناصر واكتملت في عهد الحكم الذي أسسته حركة الثامن من آذار.

أما الصحف فكانت قد امممت قبلاً وألحقت ملكيتها بالاتحاد القومي.

* * *

الاتحاد القومي:

كان عبد الناصر ابتدع الاتحاد القومي من دون أن يحدد له عملاً منظوراً أو خفياً. وقد قسمت المدن إلى مناطق مؤلفة من عدة أحياء لكل منطقة منها عشرون عضواً. فكانت حلب قد قسمت إلى حوالى عشرين منطقة، وقسمت دمشق إلى أكثر من هذا العدد بقليل. وكذلك المدن الأخرى كاللاذقية وحمص وحماة ودير الزور حسب عدد أحيائها ونفوسها. وكان من حق الإدارة أن تعين أعضاء آخرين إلى جانب الأعضاء المنتخبين في كل منطقة. وقد انتخب أعضاء كل منطقة رئيساً لمنطقتهم وأميناً للسر. ثم وقف عملها.

ودعا عبد الناصر كل أعضاء الاتحاد القومي في الإقليمين إلى مصر، ودعا معهم آخرين من مختلف الفئات كرؤساء الجامعات وعمداء الكليات ونقباء المهن العلمية مثل المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة والصحافيين وأمثالهم. وكنت من هؤلاء المدعوين بوصفي نقيباً للمحامين يومئذ للمرة الثانية.

ولما اجتمع القوم في قاعة المحاضرات الكبرى بجامعة القاهرة في يوم من أيام تموز (يوليو) ١٩٦١ جاء عبد الناصر ومعه رفاقه ضباط حركة الانقلاب الذي سماه بعدئذ بالثورة وألقى خطاباً أطنب فيه بمدح هذا الاتحاد وقال عن يوم اجتماعه إنه أسعد يوم في حياته.

وكان عبد الناصر أحدث مجلساً للشعب نصفه من العمال والفلاحين ونصفه الآخر من أرباب سائر فئات الشعب يتولى هو نفسه اختيارهم ويعينهم بقرار منه، فكان بتركيبه وأسلوب اختيار أعضائه أقرب إلى الهزل منه إلى الجد.

وكنت في إحدى الأمسيات مدعواً للعشاء عند أحد معارف الأستاذ سامي الكيالي الأديب الكاتب صاحب مجلة الحديث، وكان مدعواً إلى الاتحاد القومي بوصفه صحفياً، فلما عدنا إلى فندق سميراميس، وكنا نازلين فيه، كان الراديو يذيع أسماء من عينهم عبد الناصر أعضاء لمجلس الشعب من سورية، فاعترتنا الدهشة مما سمعنا من أسماء أناس من الطبقة الدنيا أو من ضعاف أهل الفكر ما عدا بضعة أفراد معدودين. فلم يستطع الأستاذ سامي الكيالي أن يغمض له جفن قبل أن يذهب إلى أحد أصدقائه من الصحفيين المقربين من عبد الناصر ويبين له سوء هذا الاختيار وسوء أثره في النفوس.

ولما عدت إلى حلب واجتمعت بمحافظها أبدى لي استغرابه واستغراب كل أركان المحافظة من السوريين والمصريين المسؤولين على السواء من سوء اختيار أعضاء مجلس الشعب، وعلمت منه أن هذا الاختيار كان واقعاً من عبد الحميد السراج.

ولم يشترك أكرم الحوراني ولا أحد من اليسار السوري ولا من الضباط الذين عملوا للوحدة في مجلس الشعب، لأن صلتهم بعبد الناصر كانت مقطوعة.

ومهما كان الرأي في هذا المجلس وتكوينه وأعضائه فقد كان عمله مقتصراً على إقرار ما يأمر به عبد الناصر.

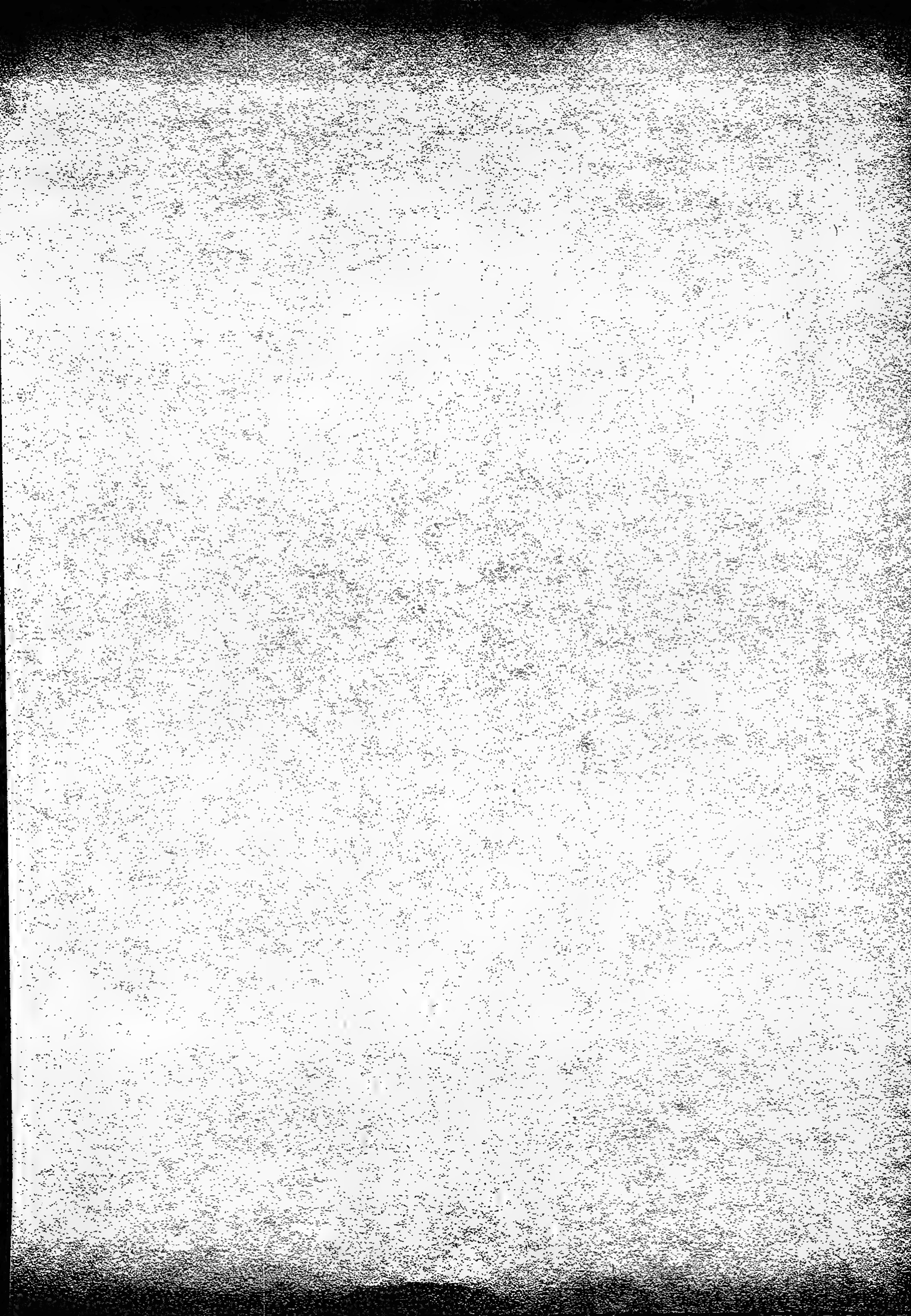
* * *

وفي عهد الوحدة وقع تأميم الصحف وألحقت الصحافة بالاتحاد القومي.

وأما الأحزاب فسبق حلها حين تأسيس الجمهورية العربية المتحدة كشرط من شروطها التأسيسية.

* * *

على أن أبشع ما وقع في عهد هذه الجمهورية المتحدة استهتار عبد الناصر برجال سورية الأوائل كهاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكيخيا ولطفي الحفار وناظم القدسي وأمثالهم. فلم يزر أحداً منهم ولا رد الزيارة لأحدهم ولا تفقد مريضاً منهم. مع أنه كان حين يأتي إلى سورية يزور وزراءه ولو كانوا من طبقة الموظفين ولم يسبق لأحدهم أن عمل في الساحة الوطنية كنهاد القاسم ونور الدين كحالة ومحمد العالم، فكان تصرفه بإهمال السوريين الأوائل مداراً للدهشة والاستغراب وباعثاً على النفرة والاشمئزاز.



الفصل الثالث

انفكاك الوحدة

إن فك الوحدة بين الإقليمين السوري والمصري قد تم كما وقعت الوحدة قبلاً بفعل ضباط الجيش، وما يقال بعكس ذلك وما يلقى من التهم مما لا صحة له جملة وتفصيلاً. ولكن مدنيين كثيرين، ولا سيما من الذين عملوا على إقامة الوحدة وتولوا الحكم ثم استقالوا بعد اختلافهم مع عبد الناصر، كذلك الذين تضرروا من الإصلاح الزراعي ومن قوانين التأميم، قد رحبوا به كل الترحيب.

لقد استيقظنا صباح يوم الخميس ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ على صوت يذيع من الراديو البلاغ رقم (١) فبلاغات تحمل أرقاماً مسلسلة تنبىء بوقوع حركة انقلاب من الجيش للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحريته وإزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب....إلخ.

وهذا الذي جاء في البلاغ الأول الذي أذاعه ضباط هذا الانقلاب وأشباهه مما جاء في البلاغات التالية مما لم يكن له معنى، لأن أسلوب الحكم في عهد الوحدة كان هو نفسه أسلوب حكم عبد الناصر في مصر قبل قيام تلك الوحدة من حيث انفراده بالحكم واعتماده على المخابرات العسكرية، ولم يُخفِ الرجل عن الذين فاوضوه بإقامة الوحدة شيئاً من ذلك ولا هو قد وعدهم بتبديله. وأسلوب الحكم نفسه في سورية قبل الوحدة لم يكن في جوهره بعيداً عن انفراد ضباط الجيش به ولا عن مخابراتهم التي كان السراج مسيطراً عليها على النحو الذي أوضحناه في الصفحات السابقة.

كان المشير عبد الحكيم عامر في دمشق يومئذ، وكان مسيطراً على الحكم في سورية، ولكنه لم يكن بذي كفاءة لهذه الولاية.

وقد باحثه ضباط الانقلاب الجديد فيما أقدموا عليه واتفقوا معه على دوام الوحدة بشروط ارتضاها الطرفان. ولكن عبد الناصر لم يقبل بها لأنه رآها تجرد الحكم من وحدة السلطة وتجعل من أولئك الضباط رقباء على الحكم بلا مسؤولية محدودة، وكان على حق في ذلك، ولكن لماذا لم يأت إلى دمشق فوراً أو إلى أية مدينة سورية أخرى لمعالجة الأمر لا سيما وأن الذين قاموا بالانقلاب كانوا، حسب الظاهر، ضباطاً محدودين أغلبهم من الدمشقيين، وكان الجيش بكثرته على غير علم بعملهم، كما كان جانب من الأهلين من أنصار الوحدة وغير راضين عن فكها، كما كانت له شخصياً منزلة كبيرة في نفوس كثرة كاثرة منهم...!!

ليس بمقدوري أن أجيب عن هذا التساؤل، وإن كنت أرى في هذا الموقف لعبد الناصر ما يدل على أن الرجل لم يكن ذا موهبة فذة في الحكم.

* * *

كان الضباط الذين قاموا بانقلاب ٢٨ أيلول (سبتمبر) دمشقيين على الأغلب، وكان المقدم عبد الكريم النحلاوي يتزعمهم مع أنه كان بينهم من هو أعلى رتبة منه كالعميد موفق عصاصة والعميد عبد الغني دهمان والعميد فيصل سري الحسيني والعميد محمد منصور وغيرهم، بالإضافة إلى من يماثله في الرتبة كالمقدم حيدر الكزبري.

إن هؤلاء الضباط قد أورثوا تفككاً بين ضباط الجيش ظهرت آثاره في نظرتهم إلى القوانين الاشتراكية التي أصدرها عبد الناصر في موضوع الإصلاح الزراعي وتأميم بعض الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية وفي اتهام بعضهم بالعمالة لدول عربية أخرى وقبض الرشى منها لفك الوحدة إلى أن انتهت إلى حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ التي سموها بثورة إعادة الوحدة من دون أن يكون عند الذين عملوا على تحقيقها أية فكرة عن إعادتها، وإنما كان ذلك الانقلاب في حقيقته ترسيخاً للانفصال بموافقة عبد الناصر نفسه على ما سنرويه في موضعه.

* * *

قال الضباط الذين نفذوا حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ إنهم سيعودون إلى مراكزهم في الجيش وليست لهم أية غاية في تسلم الحكم. ولكنهم لم يكونوا صادقين، كما أن زعمهم لم يكن يتفق وطبيعة الانقلاب الذي خططوا له وحققوه.

بعد صدور بلاغ الانقلاب وإعلان انتهاء الوحدة التي كانت قائمة بين مصر وسورية اتصل بي في الليلة التي ربطت يوم ٢٨ بيوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ قائد موقع حلب

العسكري العميد حكمت داية (وهو من أهالي اللاذقية) وأعلمني بأن الجماعة (كذا) في دمشق طلبوا منه أن يبلغني بأنهم يريدون الاجتماع بي، ولما سألته عن الغرض أجاب بعدم العلم، كما أني لما سألته عن كيفية الذهاب إلى دمشق ليلاً بسبب منع التجول وفرض الأحكام العرفية أجاب كذلك بعدم العلم، ولكنه عاد بعد قليل إلى الاتصال بي مرة أخرى وقال لي إنه سيمر علي بعد ساعة ويأخذني معه لأنهم طلبوه كذلك إلى دمشق، وأعاد الاتصال بي بعد مدة قصيرة معتذراً بلا بيان السبب.

والواقع أن العميد حكمت الداية لم يماش ضباط حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ وظل مؤيداً للوحدة التي كانت قائمة. وكان معه في قيادة الجيش بحلب ضباط مصريون كثيرون، ولكن المقدم جورج محصل آمر مركز التدريب الثاني أيد حركة دمشق، وسار معه في ذلك ضباط المركز وقامت بين الفريقين مناوشة بالرصاص انتهت باستسلام قيادة حلب لحركة دمشق بفك الوحدة.

وبينما كنت على وشك الانصراف للنوم اتصل بي المقدم جورج محصل وأبدى رغبته في زيارتي، وجاءني بعد منتصف الليل مصحوباً بعقيد لا أذكر اسمه وإن كنت أظن أن اسم أسرته كان (ديوب) أو ما يشبهه من وزنه ورويه، وقد طلب مني المقدم جورج محصل أن أذهب إلى دمشق برغبة من هيئة الضباط الذين قاموا بحركة الانفصال ومن انضم إليهم. ولما سألته عن سبب هذه الدعوة أجاب بأنه وإن كان لا يعلم هذا السبب تماماً إلا أنه يعتقد أنه يتصل بتأليف الحكومة المدنية التي ستتولى إدارة البلاد في عهدها الجديد. فاعتذرت من عدم إمكان تلبية هذا الطلب محتجاً بالتهاب المرارة المحصاة وضرورة استئصالها قريباً للآلام التي تنتابني بسببها، والصحيح أني لم أكن أرى سلامة ما وقع في ذلك اليوم، كما كنت لا أعرف الضباط الذين قاموا بالانفصال ولم أسمع بأسمائهم. ثم اتصل المقدم جورج محصل من هاتفي بالأستاذ ليون زمريا ودعاه إلى منزلي وأرسل إليه سيارة من سيارات الجيش، وكانت الساعة قد جاوزت الثانية بعد نصف الليل بقليل، فما كان يصل ويعلم بدعوته إلى دمشق للاشتراك في الحكومة حتى لبى الدعوى فوراً وعانق الضابطين محصل وديوب مهنئاً الجيش بما قام به، لأن سورية، على ما قال، قد استردت كرامتها بفك تلك الوحدة التي وصفها لهما بالزائفة، وبلغ به الحال من الشطط أنه قال لهما بأنه على استعداد لقبول مهمة شرطي في العهد الجديد، وامتطى فوراً سيارة من سيارات الجيش التي كانت واقفة أمام منزلي فاتجهت به إلى دمشق وتولى وزارة المالية في الحكومة التي ألفها الدكتور مأمون الكزبري في اليوم التالي. وكان الدكتور مأمون الكزبري قد اتصل بي بعد التكليف

وطلب مني الاشتراك في وزارته فكررت له الرفض الذي أبديته للضابطين محصل وديوب للسبب الذي كان يعتلج في نفسي من عدم الثقة بما وقع في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.

وربما كان اندفاع الأستاذ زمريا إلى تأييد فك الوحدة يرجع إلى أنه يعمل في السياسة إلى جانب ميخائيل إليان الذي كان عميلاً من عملاء حلف بغداد ومشمولاً بالرعاية الكاملة من الحلف، حتى أنه لما التجأ إلى تركيا في أواسط الخمسينيات، وكان عدنان مندريس من الدعائم التي عقدت ذاك الحلف، رئيساً للوزارة، رعاه بالمال وأنزله في أفخم الفنادق على حساب الحكومة، وأعاد إليه عقاراته التي كانت موروثة له من أبيه في إسكندرون وأنطاكية بعد أن ضمن له الجنسية الأردنية صورياً، لأن السوريين كانوا ممنوعين من التصرف بأموالهم في تركيا مقابلة لمنع الأتراك من التصرف بأموالهم في سورية ولبنان.

وكانت سياسة الجمهورية العربية المتحدة، كما كان اتجاه اليسار الاشتراكي السوري وضباطه على غير سياسة حلف بغداد واتجاهاته، وعلى غير اتجاهات البيت الهاشمي ورجاله الذين كان نوري السعيد على رأسهم.

ثم إن المسيحيين في مصر كانوا إجمالاً يشعرون بتدني شأنهم في عهد عبد الناصر، ولا سيما بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦، قياساً على ما كانوا عليه قبلاً، وهذا ما انتقل إلى شعور المسيحيين في سورية أيضاً في زمن الوحدة.

في اعتقادي أن تأليف وزارة مأمون الكزبري بالسرعة التي تألفت بها كان خطأً، وكان يحسن دعوة البارزين من أهل البلاد، ولاسيما رجال السياسة منهم، واستشارتهم في أسلوب وتأليف الوزارة، ولكن السرعة التي تم فيها تأليف وزارة الكزبري واختيار وزرائها أعطت انطباعاً رأسمالياً لدى الشعب مع كفاءة كثيرين من أعضائها كالدكتور عوض بركات والدكتور عدنان القوتلي والدكتور فرحان جندلي والدكتور ليون زمريا والدكتور نعمان الأزهري علاوة على كفاءة رئيسها مأمون الكزبري. وقد قيل في تبرير هذه العجلة إنها كانت لسرعة الحصول على اعتراف الدول بالوضع الجديد.

وقد انهالت برقيات التأييد على الوزارة من مختلف الطوائف الدينية والفئات. وكان من أبرزها تهنئة الرئيس شكري القوتلي، ولكنني أرى أنه أخطأ أشد الخطأ في هذه التهنئة التي ما كان صدورها منه لائقاً به لأنه هو الذي عقد الوحدة رسمياً وتنازل لعبد الناصر عن الرئاسة، وقد سماه الرجل بالمواطن الأول، ورعاه بالحفاوة والتكريم. وقد أمعن القوتلي في الخطأ لما عاد إلى سورية بعد فك الوحدة وألقى كلمة في الراديو هاجم فيها الحكم في عهد

الوحدة ووصفه بالفساد من الرأس إلى أدنى طبقاته، فكانت وطأتها شديدة على عبد الناصر لأن الرجل كان جريحاً من الانفصال.

* * *

وقد رأى ضباط حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ أن يحصلوا على تأييد رجال السياسة وزعمائها لما فعلوه، فبدأوا بدمشق، فعقد فيها طائفة من رجال السياسة كانوا خليطاً من مختلف الأحزاب والاتجاهات، وكان منهم من عمل على إقامة الوحدة وقبل الرئاسة والوزارة كصبري العسلي وأكرم الحوراني وصلاح البيطار والضابطين أمين النفوري وأحمد عبد الكريم وبشير العظمة، وكانوا كلهم من أقوى عمداء عهد الوحدة، وانضم إليهم من الحزب الوطني أسعد هارون (اللاذقية) والأستاذ حسن مراد (حمص) ومن حزب الشعب رشاد جبري (دمشق) وأحمد قنبر (حلب) وكان البيطار والحوراني يمثلان البعث العربي الاشتراكي، واشترك معهم في هذا الاجتماع خالد العظم (دمشق) ونجيب الأرمنازي وأحمد الشراباتي (دمشق) وهاني السباعي (حمص) وحامد الخوجة (الرقة) وكانوا نواباً ووزراء ووضعوا بياناً مؤرخاً في ١٩٦١/١٠/٢ مهروه بتوقيعهم كان شديد اللهجة جداً أيدوا فيه حركة الانفصال التي قام بها الجيش ووصفوها بالثورة المباركة وأعلنوا تأييدهم لها ووصفوا حكم عبد الناصر بالطغيان والتسلط والانحراف وخنق الحياة السياسية الديموقراطية ووأد الحريات العامة وتشويه فكرة القومية العربية مما دفع الجيش إلى الثورة عليه تلبية لنقمة الشعب.

وما لم أستطع فهمه ما جاء في هذا البيان من أن الوحدة العربية لا تقوم على أساس المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية، لأن كيان كل قطر يزول ويضمحل في الكيان العام للدولة الواحدة الجديدة، وهذا هو مفهوم الوحدة، ولا معنى للتكافؤ والمساواة بين الأقاليم التي توحدت في كيان واحد. كما لم أستطع فهم وصف حكم عبد الناصر بالطغيان لأنه أسلوب الحكم الذي كان قائماً في مصر حينما اتفقوا على الوحدة، وهو الذي وضع لهم الدستور الذي ارتضوه. وربما كان خالد العظم بين الذين وقعوا على ذلك البيان هو الوحيد من الذين لم يوافقوا على الوحدة بالصورة التي وقعت، أو أنه أبدى معارضة لهذه الصورة ولكن سراً لا علناً لأن اندفاع الشعب إلى الوحدة يومئذ كان عنيفاً.

وقد سألت خالد العظم عن واضع البيان وأسباب قسوته فذكر لي أن واضعه كان صلاح البيطار وأن صيغته الأولى كانت أشد قسوة، ولكن الذين أصدروه خففوا من لهجته فصدر مع ذلك بالأسلوب الذي صدر به. فاستغربت موقف البيطار بعدئذ من عبد الناصر ومن

الوحدة، كما استغربت موقف عبد الناصر منه عندما أخذ يفاوضه على إعادة الوحدة. ولكنه، أي البيطار، لم يكن صادقاً في طلب الوحدة، وإنما كان ككل البعثيين والاشتراكيين آنذاك من العاملين على الانفصال والمهللين له. وقد سمعت من أكرم الحوراني أنه ورفاقه أخذوا يرقصون طرباً لما سمعوا البلاغ رقم (١) بإعلان الانفصال. وقد سمعت مثله من كل الاشتراكيين والبعثيين.

* * *

بعد أن حصل ضباط حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ على موافقة زعماء دمشق ومن جاء من غيرها من المدن السورية على حركتهم جاء دور حلب، لا سيما وأن فيها طبقة من كبار العاملين في الحقل الوطني كالدكتور عبد الرحمن الكيالي ورشدي الكيخيا وناظم القدسي، فكان من الضروري أن يحصلوا على موافقتهم أيضاً فدعوهم إلى الاجتماع في نادي الضباط. وقد تلقيت بعد صدور بيان دمشق بيومين هاتفاً من أركان الجيش دعاني به المتكلم إلى حضور اجتماع في نادي الضباط، فلبيت الدعوة ورأيت في صدر قاعة الاجتماع محافظ حلب الأستاذ رفعت زريق ومعه مدير المطبوعات وإلى جانبه العقيد ديوب والمقدم جورج محصل كما كان فيها ضباط آخرون. وقد حضر هذا الاجتماع الدكتور عبد الرحمن الكيالي ورشدي الكيخيا وناظم القدسي، فجلست إلى جانبهم، كما حضره مدنيون آخرون كالأستاذ فتح الله أسيون ومنير غنام وعلاء الدين الجابري والأستاذ وجيه الحلاج والأستاذ عبد الفتاح زلط وأحمد أبو صالح وغيرهم. فافتتح الاجتماع المقدم جورج محصل شارحاً أسباب حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ في حدود البلاغات التي أصدرها ضباط الحركة وأذاعوها من راديو دمشق. فلما انتهى من كلمته تكلم أكثر الحاضرين وكان الدكتور عبد الرحمن الكيالي أول المتكلمين، فتمنى التوفيق للحركة. ثم اندفع كثيرون إلى الكلام بالتأييد بحماسة. وسأل أحدهم عن طبيعة وزارة الكزبري سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وكأنه أراد أن يغمز من اتجاهها غير الاشتراكي، فلم يجب أحد من المسؤولين عن سؤاله، وقد سكت رشدي الكيخيا وناظم القدسي، كما أني سكتُّ كذلك، وكان سكوتي مفروضاً بعد أن رفضت تلبية دعوة ضباط الانقلاب بالذهاب إلى دمشق.

ولما انتهى من أراد الكلام من الحاضرين طلب المقدم جورج محصل وضع بيان بتأييد الحركة على غرار بيان دمشق، فطلب رشدي الكيخيا الكلام وقال بالحرف الواحد:

«إن الوحدة العربية كانت ومازالت من أمانينا الوطنية، وكانت إقامتها مع مصر، وهي أكبر

الأقطار العربية، موضع موافقتنا جميعاً رسمياً وشعبياً، وإذا وقعت أخطاء في إدارتها فالخطأ مما يمكن تصحيحه، ومهما كان القائم بالحكم مستأثراً بالسلطة فالأفراد زائلون، وإذا كانت هذه الوحدة أمنية قومية في أصلها فقد أصبحت ضرورة لسلامة سورية بعد قيام إسرائيل، فحبذا لو وسطنا شخصية عربية حيادية كاللواء فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية مثلاً، لرأب الصدع بين الضباط الذين قاموا بالحركة وبين عبد الناصر وإعادة الوحدة إلى ما كانت عليه، ولا أوافق على ما وقع ولا أوقع على أي بيان بتأييد الانفصال».

لقد حلّق رشدي الكيخيا فوق سماوات وطنية القومية العربية ونكران الذات لأنه كان مبغوضاً من عبد الناصر ومحارباً من زبانيته كالسراج وأعوانه، وهو السوري الوحيد من رجال السياسة القدامى الذي رأى في نفسه الجرأة على إنكار ما وقع في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.

وقد كان وقع كلامه في نفوس الحاضرين مقروناً بالإعجاب والقبول، فلم يعترض عليه أحد من الذين جاهروا بتأييد حركة ذلك اليوم في اجتماع حلب، أما وقعها على الضباط فكان قاسياً فاضطربوا من سماعها.

وقد رأى رفعت زريق محافظ حلب، وكان من أكفأ وأذكى رجال الإدارة في سورية، أن يتدارك الأمر، فاقترح بدلاً من إصدار بيان بتأييد الحركة مذيل بتوقيعات الحاضرين كبيان دمشق أن تصدر إدارة المطبوعات في المحافظة بلاغاً رسمياً بلا ذكر الأسماء لا يتجاوز حد أخذ العلم ببيان المقدم جورج محصل، فاشترط الكيخيا أن يطلع على هذا البيان، واقترح أن يكتب في هذا الاجتماع من أحد الحاضرين وندبني لهذه المهمة. فوافق الرسميون ولا سيما الضباط على ذلك، ولكني أدركت مشقة هذا التكليف فرأيت أن يساعدني في وضعه الزميلان الأستاذان وجيه الحلاج وهو من حزب الشعب وعبد الفتاح زلط من البعث العربي الاشتراكي، فتوليت وضع البلاغ المقترح بموافقتهما فلم يخرج مضمونه عما اقترحه المحافظ، ولكن الكيخيا رأى حذف بعض عباراته، واستقرت صيغته النهائية على ما لا يخرج على نطاق الاطلاع على بيان ما جرى في حدود ما ورد في بيان المقدم جورج محصل. ولكن البلاغ الذي أصدرته المطبوعات ونشرته صحف الشهباء في اليوم التالي كان مختلفاً في بعض نواحيه عن المشروع الذي وضعته، إلا أنه في كل الأحوال لم يخرج عن كونه بلاغاً رسمياً وليس بياناً من الذين حضروا الجلسة.

* * *

وبعد انتهاء الاجتماع أحاط بي الضباط الذين كانوا آنئذ في النادي فقال لي أحدهم وأظن أنه المقدم جورج محصل:

«أرأيت ما أدى إليه عدم ذهابك إلى دمشق...؟»

فاستغربت قوله ولم أفهم مدلوله.

* * *

وقد اجتمعت برشدي الكيخيا مصادفة بعد يومين من صدور البلاغ، وكنا على انفراد، فأشار إلى اختلاف صيغة البلاغ المنشور عن الصيغة التي وضع بها، فأكدت له ذلك، ثم سألته عن موقفه الرائع في اجتماع نادي الضباط فأجابني بأن ما قاله كان محض اعتقاده وإيمانه، ولكنه يومئذ لم يكن ينوي الكلام، ولا كانت فكرته مهيأة لديه لأنه أصبح مقطوع الأمل في صلاح حال الحكم في سورية بعد مداخلة الجيش فيه وفرض إرادته عليه وتباري المدنيين في التقرب منه والتزلف إليه على نحو ما كانت الحال عليه قبل الوحدة... وكان مما قاله لي يومئذ أن ضباط الانفصال ومَن والاهم من الضباط الآخرين يحاولون الحصول على موافقة رجال السياسة من المدنيين لإسباغ الشرعية على ما فعلوه وتبريره أمام الرأي العام العربي، ومتى تمكنوا من ذلك قلبوا لهم ظهر المجن وتسلطوا على الحكم وجاؤوا بأعوانهم المدنيين وولوهم الوزارات وحكموا البلاد بواسطتهم مستقلين بإدارة الجيش من غير أن يكون للحكم المدني أية سلطة عليه، وأنه لذلك طلب من رفاقه الذين عملوا معه في حزب الشعب أن لا يترشحوا للنيابة وليتركوا الأمر للضباط الذين قاموا بالانفصال ليتدبروا عاقبة ما فعلوه وحدهم.

ويبدو أن رفاق رشدي الكيخيا لم يأخذوا برأيه ولا أخذ به أحد من سائر الأحزاب أو من المستقلين، ولكنه عمل به وحده لأنه كان مؤمناً به فلم يرشح نفسه للنيابة في عهد الانفصال ولا أتصل بأحد من رجال الحكم المدنيين، حتى أنه ابتعد عن ناظم القدسي نفسه وهو في سدة الرئاسة الأولى، ولا وافق على رجوعه إليها بعد اعتقاله وعزله منها من جانب الجيش، على ما كان بينهما من الصداقة الوثيقة ووحدة العمل السياسي.

والحق أن تصرفات الجيش في عهد الانفصال كانت مطابقة لكل ما تنبأ به رشدي الكيخيا، وحبذا لو أخذ به المدنيون.

* * *

وبعد أقل من بضعة أيام من اجتماع حلب دعا ضباط الانفصال إلى اجتماع موسع للمدنيين في نادي الضباط بدمشق يضم كل ممثلي الأحزاب السياسية التي حلّت نفسها

في عهد الوحدة بطلب من عبد الناصر، وكذلك العاملين البارزين في الحقل السياسي من المستقلين، وكنت من جملة المدعوين الأخيرين إلى هذا الاجتماع فلبيت الدعوة، وخصص الجيش طائرة لنقل المدعوين من حلب إلى دمشق، فشاهدت في الطائرة الدكتور الكيالي وعبد الفتاح زلط وأحمد قنبر ووجيه الحلاج، أما رشدي الكيخيا وناظم القدسي فلم يلبيا الدعوة.

ولما ذهبت إلى نادي الضباط في موعد الاجتماع رأيت جمهرة كبيرة من أقطاب السياسة والثورات الوطنية من الذين تولوا رئاسات الوزارة ومجلس النواب والوزراء والفعاليات الاقتصادية والضباط، وكان يتصدر المجتمعين عبد الكريم زهر الدين القائد العام للجيش ومأمون الكزبري رئيس الوزراء الذي كان يتولى في الوقت نفسه رئاسة الدولة وإصدار المراسيم التشريعية (المراسيم بقانون) وسلطان الأطرش وحسن الحكيم وخالد العظم وصبري العسلي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وأكرم الحوراني وصلاح البيطار وكثيرون من الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث العربي الاشتراكي. وكان جلوسي إلى جانب سلطان الأطرش. وطلب القوم في أول الأمر انتخاب رئيس لهذا الاجتماع، فتردد المجتمعون في اختيار أحد الحاضرين، فأطلقت اسم حسن الحكيم بوصفه أكبر الموجودين سناً ومن الرؤساء السابقين، فإذا به يلقى قبولاً حسناً إجمالاً من الحاضرين، ولكن الأستاذ أكرم الحوراني، وكنت قريباً منه لم يعجبه هذا الاقتراح، وكان الأستاذ زلط، وهو من أعوانه وأشد أنصاره، يجاريه في اعتراضه ولكنهما لم يجهرا بمعارضتهما لاختياره لأن الجو العام للاجتماع لم يكن مساعداً على المعارضة، وسمعت بعدئذ من أكرم وأنصاره أن سبب معارضتهم يرجع إلى أن الرجل جاسوس إنكليزي، وكذلك كان اعتقادهم في فارس الخوري وأمثاله من رجال الوطنية الأولين كالدكتور الشهبندر والدكتور الكيالي وأمثالهما ولا سيما أبناء الأسر وأبناء المدن وذوي اليسار، فاستغربت هذا الاعتقاد المستحوذ عليهم من غير دليل، مع أن الأدلة المستفادة من واقع حياتهم أكثر من أن تحصى على وطنيتهم الصادقة وإخلاصهم لبلادهم.

* * *

وبعد الموافقة على أن يتولى حسن الحكيم رئاسة هذا الاجتماع أخذ العميد موفق عصاصة يتكلم بإسهاب في أسباب الحركة وأهدافها. فأعجبت بقدرته على الكلام وبحسن عرض فكرته، كما تكلم كثيرون فأيدوا الحركة. ولكن بعضهم تساءل عن أسباب تأليف الوزارة بالصورة التي اختير بها وزراؤها ومنهم من أبدى تخوفه من الاتجاه الرأسمالي للعهد

الجديد، ولكن بشيء من الدقة والحذر، وكانت ثمة مذكرة مسهبة تناولت بالبحث تخطئة القوانين التي أصدرها عبد الناصر بشأن الإصلاح الزراعي والنقد والتأميم، وقيل يومئذ، وإن كنت لا أدري صحة هذا القول، إن عبد الرحمن العظم وعرفان الجلاد هما اللذان وضعاها.

ولما انتهى المتكلمون من عرض وجهات نظرهم جاء دور وضع البيان بتأييد الحركة، وهو ما أراده ضباطها من هذا الاجتماع، فالتفت نحوي صبري العسلي وسماني لهذه المهمة، فلم أرغب فيها لشدة اختلاف الآراء فيما دار حوله الكلام، وإن كانت اتفقت كلها على تأييد فك الوحدة، ولكن القوم وافقوا على انتخابي لهذه المهمة فلم أر بدأ من قبولها، ولما انسحبت إلى إحدى غرف النادي جاءني كثيرون وكان عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش على رأسهم، وكان منهم أكرم الحوراني واشتراكيون من أنصاره وعرفان الجلاد ومن يماثله من الوسط الاقتصادي أو من كان في غير الاتجاه الاشتراكي، واختلط مدار القول وتباينت الآراء في الاتجاهات الاشتراكية وفي أسلوب البيان بين أن يكون مطولاً في مضمونه أو وجيزاً فيه، وكانت أمامي تلك المذكرة التي أشرت إليها آنفاً وقيل إن عرفان الجلاد من واضعيها، وكانت مطولة جداً، لا يمكن قبول كل مضمونها في بيان غرض معين، وكان عبد الكريم زهر الدين يتدخل في البحث، واسترعى نظري أنه كان يعمل على التوجيه الاقتصادي، فتأكد لي أن للجيش اتجاهاً في النظام الاجتماعي يحاول فرضه ولا ينوي أن يترك إدارة الحكم للمدنيين كما قال في بياناته التي أصدرها بتبرير حركة الانفصال.

وقد انتهيت بعد طول الجدل إلى وضع بيان بما أمكن الاتفاق عليه من فك الوحدة ووجوب الدعوة إلى انتخابات حرة وقبول مبادئ من الاقتصاد الحر، ولما عرضه حسن الحكيم على الحاضرين أقروه وانفض هذا الاجتماع.

وقد تعرفت في هذا الاجتماع بالمقدم حيدر الكزبري فرأيته إنساناً على جانب من التهذيب الرفيع. وكان مما قاله لي: كم كنا نتمنى مجيئك إلى دمشق لتتولى الحكم فتجنبنا ما سمعته من التساؤلات والمناقشات التي سمعتها اليوم. وقد سكتُّ فلم أجبه لأني في الواقع لم أفهم من المقدم جورج محصل عندما طلب مني الذهاب إلى دمشق أن الغاية كانت تكليفي أن أؤلف الحكومة.

وعلى ذكر هذا التكليف أرى أن أورد ما كان ممثل النيابة أمام إحدى المحاكم الاستثنائية التي تألفت بعد حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ قد ذكره في مطالبته (مرافعته) من أن ضباط الانفصال قد كلفوني برئاسة الحكومة فاعتذرت فكلفوا بها الدكتور عزت

الطرابلسي فاعتذر هو أيضاً من عدم القبول، وكان اعتذارنا نحن الإثنين عن خوف، ثم كلفوا بها الدكتور الكزبري فقبلها، وكان ممثل النيابة الذي أورد هذا الزعم من بني الأسود الحمويين على ما قيل لي، ولا أدري من أين جاء بما قال.

وقد أدركت في اجتماع نادي الضباط بدمشق سلامة منطق رشدي الكيخيا السياسي فيما قاله عن الانفصال في نادي الضباط بحلب، لأنه تجلى لي في دمشق أن ضباط الانفصال ومن جاراهم كانوا عازمين على السيطرة على الحكم بعد حصولهم على تأييد المدنيين لحركتهم، ولكن لم أكن أتصور أن يكون بالصورة البشعة التي اتبعوها باتهام بعضهم بعضاً من تقاضي الرشى من الخارج بلا دليل. وكان المقدم عبد الكريم النحلاوي زعيم حركة الانفصال في الحقيقة، هو واضع تلك الصورة من الاتهام لينفرد بالحكم في النهاية بوصف أنه زعيم تلك الحركة.

* * *

ولقد أسهم عبد الناصر في الاتهام بالرشوة، لأنه منذ وقوع الانفصال كان لا يفتأ يسعى للاتصال بالضباط السوريين وتحريضهم على ضباط حركة الانفصال، أو تحريض بعض ضباط الانفصال أنفسهم على بعضهم أو على بعض المدنيين ولا سيما مأمون الكزبري.

ولكن هذا الاتهام كان مكذباً بالوقائع أو أنه كان غير مؤيد بأي دليل على الأقل.

* * *

ولعل من المفيد أن أفتتح هذا البحث بما زعمه كاتبه السياسي الأوحد محمد حسنين هيكل من وقوع الانفصال برشوة الضباط الذين قاموا به من الملك سعود ملك العربية السعودية.

فقد روى أنه سمع حديثاً جرى بين عبد الناصر والملك سعود بعد خلعه من العرش والتجائه إلى مصر[1] قال فيه حرفياً:

«كانت دمشق مفتاح الهلال الخصيب، ومن هنا فقد اتفق الملك سعود والملك حسين وتضامنوا برغم ما بين عائلتيهما من أحقاد تقليدية على تقويض الوحدة في سورية. فقد ركزا جهودهما على القوات الصحراوية (البادية) وعلى بعض السياسيين. ودفع الملك سعود مبالغ هائلة من المال وأصبح بعض من رشاهم من أصحاب الملايين الذين يعيشون الآن في أميركا الجنوبية.

(١) محمد حسنين هيكل، كتاب **عبد الناصر والعالم**.

وقيل في ذلك الحين إن الملك سعود موّل الانقلاب بمبلغ سبعة ملايين جنيه إسترليني. لكن ذلك لم يكن دقيقاً. ذلك أنه عندما جاء سعود إلى مصر كلاجىء سياسي بعد أن أجبره شقيقه فيصل على التنازل عن العرش جابهه عبد الناصر ذات يوم بهذه القضية متسائلاً: كيف يسعك أن تدفع سبعة ملايين جنيه لأولئك الناس؟

فأجابه سعود: إنني خجل إن أقول لكم إن المبلغ لم يكن /٧/ ملايين وإنما كان /١٢/ مليوناً».

وأضاف هيكل إلى ما روى قوله:

«وسرعان ما انهارت الحكومة التي أوصلتها إلى الحكم أموال سعود وسيق بعض أعضائها إلى المحاكمة فيما عرف بقضية الدندشي، وكيف كشف في هذه المحاكمة أن عملاء وكالة المخابرات المركزية لعبوا دوراً في مؤامرة الملكين».

وقد كرر محمد حسنين هيكل رواية الرشوة بالملايين في كتابه «وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي[٢]» راوياً:

«وبعد الوحدة نتذكر أن الملك سعود هو الذي دفع باعترافه حين جاء بعد ذلك لاجئاً إلى القاهرة مبلغ اثني عشر مليون جنيه لتمويل مؤامرة الانفصال بين مصر وسورية، ثم كان الملك سعود بعد الانفصال هو القوة المحركة وراء مؤتمر شتورة الذي اتخذ منبراً للتشهير بمصر»[٣].

ومن التأمل في هذه الروايات لا يسع المطلع على دخائل الأوضاع السياسية والعسكرية في سورية إلا أن يستغرب ما جاء فيها من وقائع الاتهام. فإن مبلغ سبعة ملايين أو اثني عشر مليوناً من الجنيهات كان يعادل يومئذ سبعين مليوناً أو مئة وعشرين مليوناً من العملة السورية، وهو مبلغ ضخم جداً لعدد محدود من الضباط الدمشقيين قاموا بحركة الانفصال في ظروف كانت فيها قوة العملة السورية الشرائية كبيرة جداً، خصوصاً أنه لم يكن من المعروف قدرة أولئك الضباط على تحقيق حركة كبيرة كحركة الانفصال ليجوز أن يدفع لهم ذلك المبلغ الضخم. ثم إن الثابت تأكيداً بلا جدل أن أحداً من أولئك الضباط لم يذهب إلى أميركا الجنوبية ولا عاش فيها، وهم جميعهم ما زالوا في دمشق، ومنهم من يعيش براتب تقاعده وبدخل أرض ورثها من أهله أو يعيش من عمل تجاري أو صناعي، ومنهم من يعمل في السعودية أو في الكويت أو في الإمارات العربية ليكسب قوت حياته. وقائد قوات البادية المقدم حيدر الكزبري من أسرة معروفة، وهو صاحب

(٢) محمد حسنين هيكل، ص ٢٨١.

(٣) المصدر نفسه.

أراض في جوار دمشق ولم يترك بلده. وقد قال عنه عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش في مذكراته عن عهد الانفصال إنه أوقف بدسيسة من المقدم عبد الكريم النحلاوي، فلما حقق قاضي التحقيق العسكري في التهمة المنسوبة ظهرت له براءته فأفرج عنه. ثم من هم بعض السياسيين الذين اتفقوا مع الملكين سعود وحسين على تقويض الوحدة...؟.

وليس صحيحاً أبداً أن حكومة الانفصال التي تولت الحكم بأموال الملك سعود على زعم هيكل قد انهارت وسيق بعض أعضائها إلى المحاكمة، وكل ما جرى أن بعض الوزراء قد استقالوا ليرشحوا أنفسهم للنيابة حتى تكون الحكومة المشرفة على الانتخابات حيادية ضماناً لنزاهة التصويت، وهم الدكتور عوض بركات والدكتور فرحان الجندلي والدكتور عدنان القوتلي والدكتور ليون زمريا وكلهم من أشرف الناس في طهارة الذمة المالية. وأما رئيس الحكومة الدكتور مأمون الكزبري فإن استقالته من الرئاسة وإن كانت بإرغام الجيش بدسائس عبد الناصر كما سنروي بعد قليل، إلا أنها تمت كاستقالة الوزراء ضماناً لحياد الانتخابات أيضاً لأنه كان ينوي ترشيح نفسه للنيابة. وقد فاز كما فاز وزراء حكومته المستقيلون بالنيابة التي جرت بمنتهى الحياد والنزاهة. ولم يُسق أحد من هذه الوزارة إلى المحاكمة أصلاً وليس لهم أية علاقة بما سماه بقضية الدندشي.

وأما مؤتمر شتورة فقد دعت سورية إليه بعد مرور وقت طويل على الانفصال لما أفرط عبد الناصر في التدخل في شؤون سورية الداخلية، وفي عهد رئاسة ناظم القدسي للجمهورية ورئاسة الدكتور بشير العظمة للوزارة، وكان من الداعين إليه اشتراكيون ليست لهم أية علاقة بالملك سعود.

فإذا كان هيكل قد أورد كل تلك الوقائع التي لُفِّقت في مصر بمعرفة عبد الناصر في خبر واحد فليس بالغريب أن يكون عبد الناصر نفسه الذي أوجعه الانفصال وراء تحريض الضباط على زملائهم بتهمة تقاضي بعضهم وبعض المدنيين الرشى من الملك سعود، وهو أغنى ملك قادر على التصرف بلا حساب، لعله يصل إلى تفكيك وضع الحكم الذي قام في سورية وإلى إعادة الوحدة.

وسنروي في خواطرنا التالية ما اطلعنا عليه من أمور تؤيد ذلك.

بعد إقرار الانفصال من عبد الناصر

اضطرب عبد الناصر من وقوع ما وقع لأنه مسَّ مكانته الدولية والعربية، فأخذ يهاجم الذين قاموا به من إذاعة صوت العرب بقسوة شديدة. وقد أيدت الانفصال فئات دينية ومهنية كثيرة، ولم يظهر من يعارضه من الأفراد والجماعات سوى رشدي الكيخيا في

نادي الضباط في حلب (كما سبق وأوردنا) فلم ير عبد الناصر أخيراً سوى التسليم بما جرى، فأذاع من راديو القاهرة في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ بياناً مسهباً أقرّ فيه الانفصال.

ولقد استمعت إلى هذا البيان فتأثرت جداً مما قال. ولعبد الناصر صوت مؤثر وإلقاء جذاب عندما يذيع كلمة أو بياناً أو خطاباً مكتوباً على ضعفه في النحو. ولكنه فاخر ببيانه هذا بأكثر مما قام به في سورية خلال مدة الوحدة من أعمال قومية أو تحويلات اقتصادية اشتراكية كانت في كثرتها مما لا تقتضيه المصلحة بالصورة التي صورت بها كالإصلاح الزراعي وتأميم المنشآت الصناعية. كما كان بعضها بعيداً عن واقع الحال كزعمه أن أعمالاً تمت في سورية لم يعرفها هذا القطر في تاريخه. إلا أنه مع ذلك لم يستطع إخفاء مشاعر الغضب على ما حصل عندما أشر في بيانه إلى الدول التي اعترفت بالانفصال فوصف بعضها بأنها (تُسمى دولاً تجاوزاً كبقايا الأسرة الخائنة للتاريخ العربي في عمان.... والحكومة العسكرية الفاشية في تركيا).

وقد رد الدكتور مأمون الكزبري وبعض وزراء حكومته كالدكتور عوض بركات والدكتور عزت النص على كل ما أورده عبد الناصر في بيانه من وقائع الإصلاح في الإدارة العامة والاقتصاد والمعارف وأظهروا أن الحكم في عهد الوحدة كان بيد ضباط المخابرات وجواسيسها.

* * *

كان عبد الناصر في بيانه قابلاً بما حصل راجياً التوفيق لسورية في عهدها الجديد. ولكنه في الحقيقة لم يكن صادقاً في شيء مما قال، لأنه ما زال يهاجم العهد الجديد في الراديو وفي جريدة الأهرام التي صارت في عهده جريدة رسمية أو شبه رسمية. واستمر كاتبه محمد حسنين هيكل يكتب المقالات الطوال في نقد ما جرى والتهجم على الذين قاموا به. ويتهمهم بشتى التهم، ولا سيما الرشوة، بما يخترعه خياله الخصب.

وقد كان عبد الناصر يحاول الاتصال بضباط الجيش السوري، ولا سيما الذين قاموا بالانفصال أو أيدوه بعد وقوعه، ليحرّض بعضهم على بعض بتلك التهم المخترعة، لأنه يعرف أن ما جرى كان عملاً من الضباط لا ينقضه إلا ضباط آخرون على نحو ما جرى في الانقلابات السابقة.

وقد ساعده على ذلك أن ضباط الانفصال لم يكونوا على مستوى ما حدث، ولا كانوا هم المسيطرين وحدهم على الجيش، كما أنهم لم يكونوا على وفاق فيما بينهم، وكان عبد

الكريم النحلاوي يحاول السيطرة على الحكم في وضعه الجديد ولكنه كان عاجزاً عن الوصول إلى أمنيته.

وزاد الطين بلة انتخاب اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً عاماً للقوات المسلحة لعجزه عن الاضطلاع بهذه المهمة لضعف شخصيته وضعف كفاءته العسكرية وانعدام سيطرته على الجيش بكل فئاته، فتمت تصرفات كثيرة من دون علمه كالوفود العسكرية التي ذهبت إلى مصر واتصلت بعبد الناصر.

وأشد هذه التصرفات خطراً كان اعتقال رئيس الجمهورية ومجلس وزراء الدواليبي في حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ بتوجيه عبد الكريم النحلاوي وترتيبه، ولكن زهر الدين كان، مع ذلك، يؤيد ما تم على يد النحلاوي ويتبناه ببيانات تصدر باسمه.

وكان النحلاوي قد رأى في أول الأمر أن يتخلص من بعض رفاقه ضباط حركة الانفصال، فاتهم العميد فيصل سري الحسيني بقبض الرشوة من الملك حسين ملك الأردن، ولكن من غير دليل، وكل ما في الأمر أن الرجل لما سُئل في الأركان عن التهمة بكى من فرط تأثره من اتهامه بها، وذكر لمن سأله عنها أنه استقرض من شقيقه ستة آلاف ليرة سورية لتسديد الباقي عليه من ثمن سيارة كان اشتراها وليس ثمة شيء آخر، فاعتبروا هذا القول بمثابة الإقرار منه بالتهمة فأوقفوه وحاكموه وحكموا عليه وعلى شقيقه، ويقال إن رئيس المحكمة التي أصدرت هذا الحكم الظالم كان من أنصار عبد الناصر، وقد توفي أحد الأخوين في السجن من أثر الصدمة.

ورأى النحلاوي أن يتخلص من المقدم حيدر الكزبري آمر قوى البادية وصاحب الأثر البارز في نجاح حركة الانفصال، فاتهموه بقبض الرشوة من الملك حسين وأوقفوه، ولكن قاضي التحقيق أفرج عنه لأنه لم يجد شبه دليل يبرر هذا الاتهام، ولا أدري لماذا انصب ما اخترعوه من تهم الرشوة على أنها كانت من الملك حسين مع أن عبد الناصر وكاتبه محمد حسنين هيكل كانا ينسبان ذلك إلى الملك سعود.

ثم جاء دور مأمون الكزبري بالتهمة نفسها من الملك حسين أيضاً، فلم يخجل النحلاوي ورفاقه كالعقيد الزعبلاوي رئيس المخابرات العسكرية من العمل على الخلاص منه، ولولا بقية حياء لاعتقلوه وحاكموه وحكموا عليه، وهو الذي نهض عنهم بأثقل عبء، في حركة الانفصال لما تولى رئاسة الحكم المدني ليلة الانقلاب.

* * *

واستمر ضباط الانقلاب ومن أيّدهم وسار معهم بعد وقوعه بترتيب الحكم المدني فاختاروا

الدكتور ناظم القدسي لرئاسة الجمهورية وأوفدوا إليه ضباطاً عرضوها عليه فقبلها. وقد ظل هذا الاختيار والقبول مكتومين إلا عن جماعة حزب الشعب البارزين.

وأما ما يُقال عن عرض الرئاسة على رشدي الكيخيا فلما رفضها اختاروا القدسي مكانه فغير صحيح جملة وتفصيلاً، لأنهم يعرفون حق المعرفة أن الكيخيا عارض الانفصال وطلب الرجوع إلى الوحدة بتوسيط شخصية عربية كبيرة لمفاوضة عبد الناصر في ذلك (كما سبق وذكرنا) فكيف يختارونه لرئاسة الدولة.

ثم أخذ ضباط الانفصال البارزون يستبعدون بعض المدنيين عن رئاسات الحكم المدنية كصبري العسلي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وخالد العظم، وكان المقدم النحلاوي يتولى هذا التوجيه في أهم نواحيه.

وكل هذه التصرفات ظلت سراً لم يطلع عليه أحد من النواب، ولكن من الضباط من زعم أن الدكتور ناظم القدسي كان على علم بها. وقد ذكرها لي زهر الدين في حديث بيني وبينه لما انتقدت تصرفات الجيش باعتقال رئيس الجمهورية والوزراء، وكان مما قاله أنه وضباط الانفصال حضروا أول جلسة لمجلس النواب، فلما انتخب مأمون الكزبري رئيساً للمجلس غادروا المجلس احتجاجاً ولم ينتظروا انتخاب رئيس الجمهورية وسماع خطابه، ولما اختار الرئيس معروف الدواليبي رئيساً للوزارة أيقنوا أن ناظم القدسي نكث بما تعهد به. ولكن ناظم القدسي إنسان معروف باستقامة السيرة في حياته السياسية ومن أبعد الناس عن الإخلال بما تم الاتفاق عليه. فليس بالسهل تصديق ما ذكره زهر الدين، خصوصاً وإن الكزبري لما انتخب رئيساً للمجلس لم يكن القدسي منتخباً لرئاسة الجمهورية، فكيف يتعهد الحؤول دون انتخاب أحد لرئاسة المجلس وهو في الأصل لا يملك هذه السلطة وهو رئيس للجمهورية.

* * *

على أن أشد تسلّط لضباط الانفصال على الحكم المدني كان في إنشاء مجلس سموه مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد والدفاع من المدنيين، والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الأركان ورؤساء الشعب في وزارة الدفاع ومدير شؤون الضباط من العسكريين.

وسلطة هذا المجلس كانت بطبيعة الحال في يد العسكريين.

وقد جعلوا من اختصاص هذا المجلس الذي تحكم فيه ضباط الانفصال تحكماً مطلقاً (كما حصل فعلاً) أن يرسم سياسة الدولة العامة ويكلف السلطات التشريعية والتنفيذية بإصدار ما رسم وتنفيذه.

وقد استصدروا بإنشاء هذا المجلس واختصاصاته الواسعة (وهي من أعجب الاختصاصات) مرسوماً تشريعياً من وزارة عزت النص الذي تولى الرئاسة مكان مأمون الكزبري فكان أسوأ ما أقرته هذه الوزارة في عهدها القصير.

* * *

ولكن أحداً من النواب لم يكن على علم بهذا المجلس واختصاصاته التي علت كل اختصاص تشريعي وتنفيذي في الدولة، وجعلت السلطة الفعلية بيد ضباط الجيش أو ضباط الانفصال على الأغلب.

إن الانتخابات النيابية جرت في آخر سنة ١٩٦١. وقد جاءني في أحد الأيام الأستاذ أحمد قنبر وأبلغني أن حزبي الشعب والوطني قد اتفقا على أن يخوضا الانتخابات مؤتلفين على أن يتركا مقعدين للإخوان المسلمين ومقعداً للمستقلين المشتغلين بالمسائل العامة واختاراني للمقعد الأخير. فقبلت الاختيار شاكراً. ثم دعاني إلى الاجتماع بممثلي الحزبين في دار الدكتور ناظم القدسي فذهبت إليه في الموعد المضروب واتصلت بالمرشحين. وكان المرشحون من حزب الشعب الدكتور معروف الدواليبي والأستاذ أحمد قنبر والأستاذ رشاد برمدا، ومن الحزب الوطني علاء الدين الجابري والأستاذ بكري القباني والأستاذ محمد طلس، وكان رشدي الكيخيا يحضر الاجتماعات ويدير دفتها رغم موقفه من الانفصال، وربما كان السبب في ذلك هو أن لا تذهب الظنون بأعضاء حزبه إذا لم يحضرها إلى أن السبب يعود إلى عدم اختياره لرئاسة الدولة، أو أن السبب غير هذا الاحتمال. وقد عرضوا على الإخوان المسلمين مقعدين فرفض الإخوان هذا العرض وطلبوا ثلاثة مقاعد، وكان ثمة مقعدان شاغران يمكن بأحدهما تلبية طلبهم، ولكن الحزبين الآخرين رفضا زيادة ما عرضاه على الإخوان، ولم أدر سبب الرفض فاختارا ثلاثة مستقلين وكان أحدهم من العمال، وبهذه الصورة تألفت القائمة التي سميت بالمؤتلفة، وكانت قوية جداً، ولكن الإخوان دلّوا على قوة كبيرة أيضاً بتنظيمهم وشعبيتهم الإسلامية ففازوا بمرشحين اثنين وأحرز من لم ينجح منهم أصواتاً كثيرة بلغت ألوفاً عديدة وكانت كلها من المسلمين. أما المسيحيون ففاز جميع مرشحيهم في القائمة المؤتلفة، وكان اختيار هؤلاء المرشحين متروكاً لهم على غير أساس حزبي، فاختاروا للترشيح أفراداً منهم معروفين بحسن السمعة والمكانة المرموقة كالأستاذ نعوم السيوفي المحامي واللواء المتقاعد قره مانوكيان وآخر لا أذكر اسمه، ولم يكن حزبياً منهم سوى الأستاذ ليون زمريا من طائفة الروم الأرثوذكس والأستاذ أبليغاتيان من حزب الطاشناق الأرمني.

وكان رأس الناجحين بكثرة الأصوات التي نالها الدكتور معروف الدواليبي وقد جاءته من كل الجهات على اختلاف عقائدها واتجاهاتها كالمسلمين والنصارى واليمين واليسار المتطرفين، وجاء ترتيبي الرابع بين الناجحين وقد تقدمني الأستاذ رشاد برمدا وتلاه علاء الدين الجابري.

وفي حماة فازت قائمة الاشتراكيين كلها ولم يكتب النجاح لعبد الرحمن العظم رغم ما أحرزه من أصوات كثيرة بسبب وحدة الريف كله مع المدينة في تأليف دائرة حماة الانتخابية. وفي دمشق فاز البارزون من رجالها أو ممن اشتهر أخيراً من أبنائها، ولا سيما الإخوان المسلمين. وأما في سائر المحافظات فكان الفوز للقوائم المتحدة إجمالاً.

وقد لوحظ أن الذين أراد ضباط الجيش أن يستبعدوهم عن رئاسات الدولة السياسية قد فازوا بأكثرية شعبية كبيرة كالدكتور معروف الدواليبي والدكتور مأمون الكزبري وخالد العظم وصبري العسلي.

وقد لوحظ أن أنصار عهد الوحدة لم يترشح أحدهم بهذه الصفة، ومن نجح (وعددهم لا يتجاوز الثلاثة أو الأربعة) كان نجاحه بوصفه من أهل دائرته البارزين بشخصه أو بنفوذ أسرته من دون أن يفصح عن اتجاهه السياسي في الوحدة أو في الانفصال.

وسقط صلاح البيطار في الانتخابات، وكان من أسرة معروفة في دمشق كما كان مغروراً بشعبيته (وليس له منها ما يستحق الذكر)، ومما أذكره أن نجاحه بالنيابة في انتخابات سنة ١٩٥٤ كان بأصوات دوائر النساء التي أشرفت عليها قرينة أكرم الحوراني، وإلا فالفوز قبل افتتاح صناديقها كان معقوداً لعصام المحايري من الحزب القومي السوري.

وأما ميشيل عفلق فلم يجرب ترشيح نفسه للنيابة في دمشق بعد سقوطه في معركتها سنة ١٩٤٩ بعد إطاحة عهد حسني الزعيم، وكان سقوطه فيها مريعاً. فأعجب لحزب يتنطح بقدرته على تمثيل الشعب العربي كله، والشعب في سورية يسقط زعيماه اللذان أنشآه ووضعا مبادئه في انتخابات نيابية حرة، فيلجأ الزعيمان إلى ضباط الجيش ويسلمانهم سلطات الحكم لتحقيق ما زعماه من مبادىء الوحدة والحرية والاشتراكية لفظاً لا حقيقة بعد تجريد أمتهما من كل حق في الاختيار على ما رأيناه رأي العين في كل من سورية والعراق وفي كل قطر عربي آخر تسلط عليه ضباط من الجيش وأخذوا يدعون بمثل دعوى عفلق والبيطار وأشباههما من هواة استغلال الحكم للاستفادة منه.

* * *

وقد اجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيسه ثم انتخاب رئيس الجمهورية.

ولم يكن لرئاسة المجلس مرشح سوى مأمون الكزبري على غير ما زعم بعض الضباط، كما لم يكن توجيه للنواب من أحد لعدم انتخابه، ولم أسمع ولم يسمع أحد من النواب غيري من الدكتور ناظم القدسي شيئاً من ذلك كما زعم زهر الدين، وقد فاز الرجل برئاسة المجلس بما يقرب من الإجماع وتولى إدارة المجلس بكفاءة. ولم أسمع أن ضباط الجيش الذين كانوا في المجلس يوم الانتخاب انسحبوا منه احتجاجاً على انتخابه للرئاسة كما ذكر زهر الدين في حديثه الذي دار بيننا وفيما دوّنه في مذكراته.

أما الدكتور ناظم القدسي فقد انتخب رئيساً للجمهورية بالإجماع الكامل بعد أن أعلن خالد العظم انسحابه من ترشيح نفسه للرئاسة الأولى.

ولما حضر القدسي إلى المجلس لحلف اليمين استُقبل من الجمهور ومن النواب استقبالاً حافلاً. وبعد أن أدى اليمين الدستورية ألقى كلمة طيبة وقف فيها عند ضرورة الإصلاح في العمق وتجنب الاغترار بالواجهة البراقة.

وبعد أن تسلم القدسي رئاسة الجمهورية حان الوقت لتأليف الوزارة.

* * *

وكنا نحن النواب الحلبيين الفائزين بالقائمة المؤتلفة قد اجتمعنا في دار أحدنا بدمشق قبل انتخاب رئيس الجمهورية لتأكيد انتخاب القدسي لهذه الرئاسة، وكانت هي المرة الأولى التي أسمع فيها بهذا الترشيح الذي رحبت به لما يتصف به الرجل من نزاهة مجسمة في كل مناحي الحياة، ومن كفاءة اكتسبها في السنوات الطويلة التي زاول فيها الوزارة ورئاستها ورئاسة المجلس النيابي ومارس مهام رئيس الجمهورية بالنيابة عند غياب الرئيس.

وفي هذا الاجتماع وقع ما لم يكن يدور في حسبان أحد، وهو أن الدكتور ليون زمريا نائب حلب المسيحي عن طائفة الروم الأرثوذكس طالب لنفسه برئاسة الوزارة بوصفه من الحزب الوطني حتى يوافق على ترشيح الدكتور القدسي لرئاسة الجمهورية.

والواقع أن الحزب الوطني كان مضعضعاً في كل المدن السورية، ومن نجح منه في حلب بفضل القائمة المؤتلفة كان عددهم محدوداً لا يتجاوز الأربعة وكانوا على غير وفاق. وعلى غرور الأستاذ ليون زمريا لم تكن له مكانة شخصية تؤهله لهذا المنصب الكبير في ذلك الوقت الخطير الذي كنا نمر فيه. حتى إنه لم يكن معروفاً في دمشق والمدن السورية الأخرى. واستغرب هذا الطلب كل من سمع به، وقد كلمه الأستاذ سهيل الخوري نائب دمشق وابن فارس الخوري الذي كان يدوّي باسمه السهل والجبل فأكد له صعوبة قبوله رئيساً للوزارة في مدينة دمشق المتمسكة بإسلاميتها. فرد عليه محتجا بأبيه على هول

الفارق بينهما، واستغرب نواب دمشق المسيحيون كلهم مطالبة زمريا برئاسة الوزارة. وكان علاء الدين الجابري نائب حلب يرى أن يتولى دمشقي من الحزب الوطني رئاسة الوزارة، وكان مرشحه لها الأستاذ صبري العسلي، للموازنة بين حزب الشعب والحزب الوطني، ولكن الأستاذ ليون زمريا ظل مصراً على طلبه فتهجم عليه علاء الدين الجابري بعنف وقسوة في اجتماع عقده نواب حلب من أصحاب القائمة المؤتلفة في إحدى ردهات مجلس النواب.

وقد وعد بعض نواب حلب الأستاذ ليون زمريا بعرض طلبه على الدكتور ناظم القدسي، ولكنهم في الواقع لم يعرضوا عليه ذلك. ولكن زمريا ذهب به الظن إلى أنه موعود بالرئاسة من الدكتور القدسي بعد انتخابه للرئاسة الأولى.

على أن أهم ما كان يجب على الأستاذ ليون زمريا أن يحسب حسابه أنه في العمل السياسي كان يعمل لحساب ميخائيل إليان، أو كان يعمل في إطار سياسته، وكان ميخائيل إليان متهماً بالعمل مع حلف بغداد ومنتفعاً منه، ومحكوماً عليه بالإعدام (ولو ظلماً) من المحكمة العسكرية الاستثنائية، فما كان بالإمكان أن يقبل به ضباط الانفصال ومدنيون كثيرون رئيساً للوزارة، وربما كان اندفاعه إلى طلب هذه الرئاسة بالشدة التي اندفع بها إليها هي هذه الصلة السياسية التي ربطته بميخائيل إليان.

وقد بدا لي في الاجتماعات التي عقدناها للبحث في تأليف الوزارة أن الدكتور معروف الدواليبي يريد رئاستها لنفسه. وكان سبق له أن تولى رئاسة مجلس النواب ورئاسة الوزارة التي أوقع العقيد أديب الشيشكلي حركته الانقلابية مساء يوم تأليفها.

وكان من رأيي بعد أن رأيت ما رأيت وسمعت ما سمعت أن الظروف يومئذ لا تساعد على أن تكون رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة بيد حلبيين اثنين من حزب واحد حسب التقاليد الجارية يومئذ في سورية.

* * *

ولما أخذ الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية يستدعي النواب للاستشارة في تأليف الوزارة دعاني وسألني عن رأيي فيمن يختار لها ويكلفه في تأليفها، فكان اقتراحي أن يختار لها سعيد الغزي لأنه كان خير من يتولاها في تلك الأيام، لا من حيث رأي ضباط حركة الانفصال لأني لم أسمع به يومئذ، وإنما من حيث ضرورة اختلاف الرئيسين بلداً وحزباً تمشياً مع العرف السائد في تلك الأيام، ولأن الغزي ذو شعبية كبيرة في دمشق، بالإضافة إلى أنه يقيم انسجاماً كاملاً في العمل السياسي بينه وبين الرئيس القدسي، فلا

تضطرب السلطة التنفيذية في اتجاه عملها. وقد لاحظت على الرئيس القدسي ميلاً إلى قبول رأيي، وأظن أن كثيرين من الذين سبقوني إلى استطلاع رأيهم من النواب رشحوا الغزي كذلك، ولكن الدكتور الدواليبي بذل جهداً حثيثاً متواصلاً ليتولى رئاسة الوزارة، وأرى أنه لم يكن مصيباً في ذلك، على كفاءته وتعدد مزاياه.

ومن الإنصاف هنا لرجال دمشق أن أقول إن كثيرين منهم قد أيدوا ترشيح الدواليبي لرئاسة الوزارة فاستبعدوا عن أهل دمشق حرصهم على الاستئثار بالرئاسات والوزارات.

وقد كلف الرئيس القدسي أخيراً الأستاذ الدواليبي أن يؤلف الوزارة على غير انتظار، وكان ذلك موضع استغرابي واستغراب كثيرين غيري، ولكن الرئيس القدسي، لما فوتح بذلك أكد أن الأكثرية الكبرى من النواب قد رشحت الدواليبي كما رشحته فئات دمشقية متعددة لتأليف الوزارة.

ولا أرى هنا بدأ من الرجوع إلى ما رويته عن حديث زهر الدين لي عن اعتراض الجيش على اختيار بعض السياسيين لرئاسة المجلس والوزارة وتعهد الرئيس القدسي لهم بذلك، وأتساءل عن إمكان تصديق هذه الرواية بعد ذلك الجو الذي أحاط بعملية اختيار رئيس الوزارة، ومسعى الرئيس القدسي في هذه الساحة بكثير من الاطمئنان، وهو إنسان محافظ على وعوده ومستقيم في تصرفاته، فأخشى أن يكون ما ذكره زهر الدين من بنات خياله أو نقلاً من بعض ضباط الانفصال تبريراً لتصرفاتهم في تلك الأيام، وهذا هو الصحيح على ما أرى.

ألف الدواليبي وزارته بمساعدة الأستاذين أحمد قنبر ورشاد برمدا، وكلف الأستاذ ليون زمريا أن يشترك فيها فأبى أولاً ثم قبل مطالباً بالخارجية دون غيرها، فلما اعتذر له الدواليبي من عدم تلبية طلبه وعرض عليه وزارتي الاقتصاد والمالية معاً، على أهميتهما في تلك الأيام، رفض قبولهما مصراً على الخارجية، فظهر لي أن ما أراده من رئاسة الوزارة ثم الخارجية مما يتصل بعلاقته السياسية بميخائيل إليان وصلة ميخائيل بحلف بغداد وانتفاعه من هذا الحلف.

كان عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ قد وعد بالاعتراف بالحكم الذي يقوم في سورية بعد الانتخابات، فأبرق إليه الأستاذ الدواليبي لإنفاذ وعده. ولكن عبد الناصر لم يكن في الحقيقة صادقاً بما وعد، فأبقى للجمهورية المصرية اسم دولة الوحدة وهو (الجمهورية العربية المتحدة) وأخذ يتصل بالضباط السوريين لتحريضهم على تقويض الوضع الجديد الذي قام في سورية لعله يستطيع إعادة الوحدة

التي أثر انفكاكها في مركزه الشخصي عربياً ودولياً، وقد ساعده في مسعاه ضباط سوريون لم يكونوا على وفاق مع ضباط الانفصال، كما ساعدته مساعي المقدم عبد الكريم النحلاوي الذي كان يحاول الاستئثار بالسلطة، وكانت تهمة الرشوة التي اخترعها أهم وسيلة في يده لتحقيق مأربه. فقد رأى ضباط من القيادة السورية إرسال وفد إلى مصر لمعالجة قضايا سياسية وعسكرية عالقة منذ عهد الوحدة واسترداد ما يخص سورية من اللوازم، وهذه فرصة ما كان عبد الناصر يأمل أن تسنح له ليتوصل بها إلى أمله. وكان وفد الضباط الذي أرسلوه إلى مصر لهذه الغاية مؤلفاً من العميد زهير عقيل والعميد محمد منصور. ولكن المقدم النحلاوي أضاف إليهما الرائد فائز الرفاعي من دون علم أحد، وفي ذلك ما فيه من الدلالة على فوضى ما كان يجري في سورية في تلك الأيام.

أما المسائل التي كان الوفد مرسلاً لمعالجتها فكانت أربعاً هي : (١) اعتراف مصر بالوضع الجديد (٢) وقف تهجم الإذاعة المصرية على ما جرى ويجري في سورية (٣) تصفية ما يتصل بالأسلحة السورية الموجودة في مصر (٤) والعمل أخيراً على عقد اتفاق عسكري مشترك بين مصر وسورية.

وقد قيل إن ناظم القدسي رئيس الجمهورية كان على علم بأمر هذا الوفد ومقابلة عبد الناصر لحل تلك المسائل الأربع، ولا أدري إن كانت الوزارة تعرف ذلك، وإن كنت أشك في كل ذلك شكاً كبيراً، ولكننا نحن النواب لم نكن على علم بشيء منه، ويقال إن الدكتور ناظم القدسي بوصفه رئيساً للجمهورية طلب من قيادة الجيش أن يقابله هذا الوفد العسكري قبل أن يذهب إلى مصر، ولكن الوفد بتوجيه مقصود من عبد الكريم النحلاوي، ذهب من دون مقابلة الرئيس القدسي أو القائد العام ولا علمهما ولا علم أحد من ضباط حركة الانفصال، وهذا من دلائل انهيار الحكم المدني والعسكري معاً في تلك الظروف.

ولما عاد الوفد قدم تقريراً ذكر فيه أنه قابل عبد الناصر وباحثه في تلك الأمور الأربعة فرفضها وعمل على إحباط مباحثات الاتفاق العسكري المشترك، ولكنه استفاد من هذه الفرصة وأخذ يبحث في حركة الانفصال معاتباً. ثم عاد الوفد العسكري مرة أخرى إلى مصر وقابل عبد الناصر وباحثه في إعادة الوحدة فأخذ عبد الناصر يباحثهم فيها لأنها غايته الأولى، ولكنه وضع لها شروطاً كان من جملتها تنظيم شعبي يشبه التنظيم السوفياتي، فلما عاد الوفد رأى الضباط، على ما يروي زهر الدين، أن عبد الناصر يتجه إلى الشيوعية بخطى واسعة، فعدلوا عن بحث وحدة القطرين معه.

ومهما قيل في هذه الاجتماعات العسكرية التي كانت تجري بمعزل عن الحكم المدني في

سورية فإنها كانت من دلائل قرب انهيار الوضع الجديد الذي نشأ في سورية من ناحيته المدنية والعسكرية.

* * *

وضع الأستاذ الدواليبي بيان وزارته بالاتفاق مع رئيس الجمهورية ومع وزراء وزارته، وتلاه في المجلس طالباً الثقة بالوزارة على أساسه، وقد علق عليه بعض النواب حزبياً وشخصياً وكان منهم الأستاذ أكرم الحوراني باسم زملائه ومن انضم إليه من اليساريين وسماهم بالاشتراكيين العرب. وكان أبرز ما ورد في كلمته المكتوبة بالإضافة إلى التمسك الشديد بالإصلاح الزراعي هو طلب إبقاء قوانين التأميم على سبيل التجربة.

وألقيتُ كلمة في التعليق على البيان الوزاري تناولت فيها بيان الحكومة لاقت صدى طيباً في المجلس وخارجه حتى طبعتها إحدى الجهات (ربما كانت غرفة التجارة والصناعة) في كراس جعلت عنوانه (كلمة الأستاذ أسعد الكوراني في المجلس التأسيسي النيابي في جلسة الثقة بحكومة الدكتور معروف الدواليبي المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢).

كما ألقى الدكتور عوض بركات المعروف بكفاءته المالية كلمة في غاية الدقة من الوجهة الاقتصادية والمالية طبعته تلك الجهة التي طبعت كلمتي، ووزعت الكلمتين على مختلف المؤسسات والأفراد.

ولقد اقتصرت في كلمتي على تأييد ما جاء في بيان الوزارة أن عجز خزانة الدولة في عهد الوحدة كان من مظاهره استنفاد الأموال الاحتياطية والجاهزة بكاملها واستهلاك جميع التسهيلات والسيولة الممنوحة للخزينة العامة بسبب بناء موازنات الدولة على أساس من التعادل الوهمي، وربطت هذا العجز الرهيب في مالية الدولة بما أصاب اقتصاديات القطر من التدهور بسبب قوانين النقد والتأميم، وأوضحت أن ما جاء في بيان الحكومة لا يبعث على الاطمئنان إلى معالجة هذه الأسباب. واستشهدت على صحة ما قلت ببيان الاشتراكيين الذي تلاه الأستاذ أكرم الحوراني لأنهم طلبوا فيه بقاء قوانين التأميم على سبيل التجربة فدلّوا على أنهم غير قانعين بسلامة التأميم في سورية قناعة كاملة، لأن تشريعاً يمس صميم الكيان الاقتصادي في صناعة بلد ما لا يوضع على سبيل التجربة.

والواقع أن كل ما قيل عن اشتراكية التأميم واستئثار الطبقة الغنية المترفة بالشركات المؤممة كان إلى اللغو أقرب منه إلى جدية الكلام كما ثبت بالدليل القاطع المستفاد من الأرقام

التي أتيت على ذكرها في كلمتي، لأنه قد ظهر منها أن المساهمين الذين اعتبرهم قانون التأميم كباراً (بمعنى أنهم يملكون جانباً ضخماً من رؤوس أموال الشركات المؤممة) لم تتجاوز ملكيتهم ٩٪ من رؤوس أموالها.

والواقع إن مساهمين كثيرين في الشركات المؤممة كانوا لا يملكون إلا عدداً محدوداً جداً من الأسهم كسهم واحد أو اثنين أو ثلاثة، حتى أن قضاة الشرع كثيراً ما قرروا شراء أسهم للأيتام من الشركة السورية للغزل والنسيج بحلب وشركة الإسمنت بدمشق من أموالهم المحفوظة في خزانة مجلس الأيتام في المحاكم الشرعية.

وقد رأيت في كلمتي ضرورة حصر التأميم في القطاع العام كالمرافىء والكهرباء والماء، لأنها مما يحجم الأفراد عن تأسيس شركاتها عند الحاجة إليها برؤوس أموالهم الخاصة. وأهم ما تناولته في كلمتي ما جاء في قوانين التأميم من الاضطراب في تخصيص ما يصيب العمال من أرباح الشركات المؤممة فيأخذ بعضهم من الربح ما يفوق أجره ولا يأخذ بعضهم الآخر شيئاً يستحق الذكر قياساً بأجره نظراً لاختلاف عددهم بين الكثرة والقلة واختلاف الربح بين وجوده وعدمه أو بين كثرته وقلته، لأن القانون خصص لهم ربع الربح... فكان من المضحك حقاً أن من المؤسسات التي شملها التأميم ما كان عدد عمالها محدوداً جداً لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، بينما كان عددهم يقارب الألفين في مؤسسات مؤممة أخرى، وفي تقسيم ما خصص لهم من الأرباح، وكثيراً ما كان يتجلى الفارق الجسيم بين عامل شركة وعامل شركة أخرى.

ولما قدمت الحكومة مشاريع قوانينها لمعالجة التأميم كان الواضح منها أنها دون المأمول كثيراً كما كان كذلك مشروع قانونها المتعلق بالإصلاح الزراعي.

وكنت يومئذ أرأس اللجنة الاقتصادية في المجلس النيابي، وكان الدكتور عوض بركات (وهو من أكفأ رجال المال والاقتصاد) مقررها، وقد عدلنا تلك المشروعات الصناعية والتجارية بما كان في حكم الإلغاء على ما كان بيني وبينه من اختلاف في وجهات نظر كثيرة. وليس في ذلك شيء مما يدعو إلى الاستغراب، ولكن الغرابة كل الغرابة كانت في اندفاع وزراء الحكومة كجلال السيد نائب رئيس الوزراء وعدنان القوتلي وزير الاقتصاد وأحمد قنبر وزير الداخلية ورشاد برمدا وزير الدفاع والتربية والتعليم ورشيد الدقر وزير المالية وغيرهم لإقرار مشاريع الحكومة كما وضعت، وكانوا كثيراً ما يسهرون مع اللجنة الاقتصادية إلى ما يقارب منتصف الليل في جدل عنيف معي ومع المقرّر ومع غيرنا من الأعضاء في ضرورة عدم التعديل، فكان هذا الموقف منهم مما يدعو إلى العجب، لا سيما

وأن بينهم من لا علاقة لوزارته بموضوعات التأميم كوزراء الداخلية والدفاع والتربية والتعليم بالإضافة إلى نائب رئيس الوزراء.

ولما صدر القانون بالصورة التي وضعناها للتأميم وصدر قانون الإصلاح الزراعي أحسسنا باضطراب شديد في جهاز الحكم المدني من رئاسة الجمهورية إلى الوزارة بأكملها، ولكننا لم ندر سببه ولا عوامله.

وفي موعد اجتماع مجلس النواب في مساء أحد الأيام بدا اضطراب شديد في جهاز الحكم من الحكومة إلى المجلس، فلم يرأس الدكتور الكزبري المجلس ولا اكتملت الأكثرية. وقيل لنا إن رئيس الجمهورية يريد الاجتماع بنا في مقره، وكان يومئذ في قصر الضيافة، فذهبنا إليه والتقينا به فإذا هو يأخذ على النواب تعديل قوانين التأميم والإصلاح الزراعي، ويقول بكثير من الصراحة إن الجيش غاضب أشد الغضب على ما وقع... ثم علمنا أن الدكتور الدواليبي قدم استقالته كما أن الجيش يطلب إبعاد الكزبري من رئاسة المجلس. فلما عدنا إلى المجلس، وكان غير منعقد رسمياً، طلب مني الدكتور الكزبري أن أشرح للحاضرين من النواب ما جرى من الحديث في مقابلة الرئيس، فنزلت عند رغبته، ثم انصرفنا من المجلس آسفين على ما وصلت إليه البلاد من تحكم الجيش في جهاز الحكم.

والواقع أني فهمت في تلك المقابلة ما جرى في وضع البيان الوزاري وفي وضع مشاريع القوانين المتعلقة بالإصلاح الزراعي وبالتأميم وبالنقد، وسبب اندفاع الوزراء إلى وجوب إصدارها بالشكل الذي وضعت فيه، لأنها في واقع الحال كانت موضوعة في مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه ضباط الجيش أو ضباط الانفصال وأعوانهم على الأصح، كما ذكرنا ذلك فيما تقدم.

* * *

وفي تلك الأيام المضطربة استدعاني سعيد الغزي إلى ملاقاته في وزارة الخارجية وعرض علي الاشتراك في الوزارة التي كلفه رئيس الجمهورية أن يؤلفها فاعتذرت، وأصررت على الاعتذار من عدم القبول، بعد أن رأيت من انهيار الحكم المدني بسبب سيطرة الجيش على جهاز الحكومة، رغم اضطرابه هو أيضاً باختلاف ضباطه في اتجاهاتهم السياسية والقومية وفيما وقع على أيدي بعضهم من الانفصال.

وقد عدت إلى مجلس النواب فرأيتهم متفرقين لا ينعقد مجلسهم بسبب الاضطراب الذي أصاب الحكم بإرغام الدكتور الدواليبي على الاستقالة وإجبار الدكتور الكزبري على أن لا يرأس المجلس، وقد لاقاني الأستاذ عصام العطار نائب دمشق غداة اليوم التالي في ردهة

المجلس وسألني معاتباً عن سبب عدم اشتراكي في الوزارة التي كان الأستاذ سعيد الغزي يعمل على تأليفها، فأبديت له وجهة نظري، ثم اعتذر الأستاذ الغزي لرئيس الجمهورية من عدم تمكنه من تأليف الوزارة.

وأخيراً وبعد أيام قليلة وقعت الواقعة فقام الجيش بانقلاب الثامن والعشرين من آذار ١٩٦٢ واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة والوزراء كلهم ما عدا رشاد برمدا لغيابه عن داره ساعة الاعتقال، كما اعتقل رئيس المجلس وبعض النواب.

والواقع أن هذا الانقلاب كان من عمل النحلاوي لرغبته في السيطرة على جهاز الحكم في الدولة كلياً كما صنع قبلاً زعماء الانقلابات العسكرية من الضباط مثل حسني الزعيم وأديب الشيشكلي، ولم يكن لزهر الدين وكثيرين من الضباط يد فيه، ولكن زهر الدين سار في ركابه وأخذ يصدر البلاغات بتأييده ويورد له أسباباً كاذبة أو ما لا يبرره كخنق الحريات والتنكر لحق العمال فيما كسبوه في الشركات من أرباحها، والإصلاح الزراعي وزيادة رواتب النواب والسماح لهم بجلب السيارات وأشباه ذلك من الترهات التي لم يكن لها أصل. ومهما كان الأمر فليس الجيش هو الرقيب على مجلس الشعب فيما يصدره من القوانين، ولا هو صاحب الكلمة العليا في توجيه الحكم على ما يريد.

وأغرب ما كان في هذا الانقلاب هو أن النحلاوي ورفاقه من ضباط الانفصال اعتبروا انقلابهم تتمة لحركة الانفصال التي قاموا بها في حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ وأخذوا يصدرون البلاغات المتتالية بأرقام تكمل الرقم الذي كانوا وقفوا عنده في الحركة الأولى.

لقد كان هذا الانقلاب بالاعتقالات التي وقعت فيه وبأسباب تبريره في غاية البشاعة الأخلاقية، فلولا المدنيون الذين أيدوا حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، وكانوا أول ضحاياها، لما قامت لتلك الحركة قائمة إلا بالبطش والإكراه، ولا سيما بعدما اختلف ضباط الجيش نفسه على الانفصال الذي انتهت إليه حركة بعضهم وعلى كيفية الوحدة التي يرونها. ثم إن المجلس كان في واقع الحال مخلصاً لمهمته فدرس مشاريع القوانين دراسة موضوعية في كل المجالات، ولم يطلب النواب سيارات لهم، وكل ما طلبه بعضهم بصورة خاصة أن يسمح لمن لا يقيم في دمشق منهم بجلب سيارة على حسابه بعد تأدية رسومها، ولكن وزير الاقتصاد لم يقبل طلبهم. وكانت تعويضاتهم الشهرية محدودة بما يعادل راتب أمين عام، وقد بلغ يومئذ ١٥٠٠ ليرة فتقرر رفع التعويض إلى هذا المبلغ، بعد ارتفاع تكاليف المعيشة، وهذا كل ما في الأمر، وما عدا ذلك مما ورد في بيانات زهر الدين

وضباط ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ لم يكن إلا من بنات أفكارهم.

ولما رأيت ما جرى في هذا الانقلاب أدركت كم كان رشدي الكيخيا بعيد النظر في عدم تأييد حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.

* * *

وفي أحد الأيام التي أعقبت حركة ٢٨ آذار اتصلت بي قيادة الجيش ودعتني إلى الاشتراك في الاجتماع الذي ينعقد في مقر الأركان مساء اليوم التالي، فلبيت الدعوة لأطلع على ما سيبحث فيه، فلما حضرت وجدت خليطاً غير متجانس من السياسيين وغير السياسيين من التجار والمزارعين من أصحاب الأراضي والموظفين الحكوميين والنواب، وقد جلس أمامهم زهر الدين يحيط به ضباط القيادة الجديدة. فافتتح زهر الدين الاجتماع بشرح أسباب حركة ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ كأنه شارك فيها (أو كان على علم بها على الأقل) فنسبها إلى أن الشعب بينما كان مسروراً من حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ الانفصالية أخذ بعدئذ يتنكر للحركة بسبب ما بدر من الحكم المدني من سوء الإدارة والتصرف، وأخذ يسرد أسباباً من هذا النمط السخيف، وسأل الحاضرين عن رأيهم في الخروج مما آلت إليه الحال، فتكلم بعض الحاضرين، فاندفع صلاح البيطار الذي سقط في الانتخابات النيابية طاعناً في سلامة هذه الانتخابات، ثم أخذ يهاجم أهل بلدته دمشق، فتصدى له نصوح الأيوبي الذي سقط مثله في تلك الانتخابات مدافعاً عن كرامة أهل بلده دمشق، وتكلم غيرهما من الحاضرين، وكان كلام الموظفين منهم مضطرباً حتى إن أحدهم صار يدعو للجيش بالتوفيق، وكان رشاد برمدا أحسن المتكلمين، فهاجم في رده على زهر الدين فعل الجيش بحركة ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ وكان كلامه قاسياً، ولم أكن أنوي الكلام في هذا الاجتماع لعدم جدواه، ولكني لم أر أبداً من أن أقول لزهر الدين والضباط الذين كانوا معه إن حركتهم الأخيرة لا تختلف في شيء عما سبقها من انقلابات الاستيلاء على الحكم بالقوة العسكرية، وقد زعزعت بتواليها وباستيلاء ضباطها على الحكم المدني ثقة الأمة في سلامة قابليتها للاستقلال وحكم نفسها بنفسها. ولا أدري إن كان زهر الدين والضباط الذين كانوا معه قد فهموها بمدلولها الصحيح، ولكنها تركت أثراً محموداً عند من كلمني عنها حتى إن الأستاذ نصوح الأيوبي هنأني بها.

والحقيقة أن حركة ٢٨ آذار (مارس) تتصل اتصالاً مباشراً بعبد الناصر، لأنه في نطاق استطاعته كان يتصل بالضباط والمدنيين الذين أوصلهم إلى ما لم يكونوا يحلمون به كنهاد القاسم ونور الدين كحالة وأشباههما من الموظفين.

وكانت إذاعة صوت العرب في إطار برنامج مدروس تهاجم ما جرى في سورية وتتهم بعض من قاموا به من العسكريين ومن تولى الحكم من المدنيين بقبض الرشى وتظهرهم بمظهر أعداء الوحدة العربية، ويتلو المذيع منها مقال محمد حسنين هيكل الأسبوعي الذي كان ينشره بعنوان (بصراحة)... فكان تأثير هذه الإذاعة في نفوس الضباط والمدنيين كبيراً ليس في سورية وحدها بل في كل البلاد العربية، وكانت بطولة عبد الناصر الإذاعية التي ظهر زيفها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مازالت يومئذ تملأ النفوس.

وإلى جانب هذا التوجيه الذي أداره عبد الناصر من إذاعة صوت العرب كان الضباط مختلفين فيما بينهم، وكان اتصالهم مستمراً بالمدنيين الذين استوزرهم عبد الناصر أو عيّنهم أعضاء في مجلس الشعب أو سفراء أو محافظين، وقد اتخذ أكثرهم من الوحدة شعاراً لم يكونوا مؤمنين به، وإنما أرادوه وسيلة للاستيلاء على الحكم ودعم الانفصال بدليل ما ظهر من زعماء البعث كالبيطار وعفلق وبعض الضباط في مباحثات الوحدة مع عبد الناصر.

هؤلاء كلهم عملوا لحركة ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢.

وبالإضافة إلى ما تقدم كان ضباط الانفصال أنفسهم في خصام دائم مع بعضهم ومع ضباط آخرين كثيرين لأسباب شتى، منها كونهم كلهم تقريباً من دمشق، ومنها وجود من يعارضهم في الانفصال أو بسائق العقيدة وهم قلة، أو بسائق ما ناله ويناله من المنافع من عبد الناصر، ومنها الرغبة في السيطرة على الجيش ثم على جهاز الحكم كله مدنياً وعسكرياً. وأسوأ ما ظهر في هذا الشأن كان سوء تصرف النحلاوي باضطهاد زملائه الذين عملوا معه لحركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ وبما أقدم عليه في حركة ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢ من اعتقال رئيس الجمهورية وإلغاء الحياة الدستورية بحل مجلس النواب تنفيذاً لتخطيطه في الاستيلاء على الحكم كما فعل أديب الشيشكلي.

وقد كان من نتائج هذه الحركات تمرد ضباط حمص على القيادة العامة في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٢ ثم الاتفاق في المؤتمر الذي عقده ضباط الجيش كلهم تقريباً في حمص على إقصاء النحلاوي ورفاقه عن الجيش وإبعادهم عن البلاد.

وقد تبع تمرد حامية حمص تمرد آخر وقع في حامية حلب قاده بعض الضباط كان على رأسهم لؤي الأتاسي وآخر كان مسرحاً من الجيش هو المدعو جاسم علوان. وقد تم إخماد هذا التمرد من قوات عسكرية أخرى بعد أن وقع فيه قتل أربعة ضباط من قبل ضباط اشتركوا في التمرد كان منهم إبراهيم العلي وضابط آخر لا أذكر اسمه. وقد ترك قتلهم

أثراً سيئاً جداً في نفوس المدنيين. ومن المشاهد المحزنة التي رأيتها أني التقيت مصادفة بجنازتهم في دمشق فلم أر بين المشيعين إلا عدداً ضئيلاً من زملائهم الضباط اشتركوا في التشييع بصفتهم الشخصية، وعلمت أن قيادة الجيش لم تشترك في تشييعهم مع أنه كان عليها أن تشترك فيه رسمياً بعد أن ثبت أنهم قُتلوا غدراً وعدواناً وكانوا من أكفأ الضباط في مجال اختصاصهم. ولكن ذلك يدل من وجه آخر على ما كان عليه الجيش من فوضى التشتت والانقسام وعجز زهر الدين وضباط القادة عن القيادة الفعلية.

كان اتجاه الجيش مختلفاً بين ضباطه، فكان منهم من يميل إلى الإتيان بأنصار عبد الناصر لتسليمهم جهاز الحكم المدني كفريد زين الدين ونهاد القاسم وأمثالهما (على اختلاف آرائهم في طراز الوحدة) لعلهم يقتربون من عبد الناصر ويعملون معه على إعادة الوحدة بشروط جديدة. ومنهم (أي من الضباط) من كان يرى إعادة ناظم القدسي إلى رئاسة الجمهورية بشرط إقرار حل مجلس النواب وإلغاء القوانين التي أصدرها المجلس بتعديل قوانين الإصلاح الزراعي وتأميم المؤسسات الصناعية والمصارف. وقد كانت دعوة بعض المدنيين إلى الاجتماع في الأركان (على ما أشرنا إليه قبلاً) للاستئناس بآرائهم في أسلوب الحكم، فسمعوا منهم ما جعلهم يرجحون إعادة القدسي إلى رئاسة الجمهورية مع نفاذ حل المجلس وإلغاء القوانين التي أصدرها هذا المجلس في تعديل قوانين التأميم والإصلاح الزراعي. وهنا ظهرت صلة قوية للجيش بالأستاذ رشاد برمدا في الوصول إلى تحقيق هذه الغاية. وربما كان سبب هذا الاتصال وحدة الحزب الذي كان ينتسب إليه القدسي وبرمدا ومعرفة هذا الأخير بضباط من الجيش لسبق توليه وزارة الدفاع أكثر من مرة.

ولما اتصل رشاد برمدا بنظام القدسي وكلّمه في موضوع عرض الجيش رضي القدسي به إذا وافق عليه أكثر النواب ودعوه إلى تسلم رئاسة الجمهورية.

وقد كلمني رشاد برمدا في الأمر فاحتار فكري بين قبوله ورفضه، ولكن رشاد برمدا كان متحمساً له، ولم أدرِ سبب حماسته، وربما كان واقفاً على أسباب لا أعرفها ولم يذكرها لي، على أني بعد التردد رأيت في قبول العرض احتمال إخراج البلاد من فوضى الحكم الذي تتخبط فيه.

وفي اليوم التالي اتخذ رشاد برمدا من داره مقراً لدعوة النواب والحصول على موافقتهم لدعوة القدسي إلى رئاسة الجمهورية بالصورة التي ذكرناها، فكان منهم من رفض الموافقة بشروط الجيش، ومنهم من وافق بتلك الشروط، ومنهم من لم يلب الدعوة، وكان الوزراء والنواب والموقوفون في المزة من الموافقين. وقد وقع الموافقون على مذكرة خطية عرضها

رشاد برمدا عليهم لم أعرف من كاتبها، فبلغ عدد الموافقين حوالى ٩٣ نائباً، وكان أكثر الذين لم يوافقوا غائباً عن دمشق في دائرته الانتخابية، والذين كانوا في دمشق ورفضوا الموافقة كانوا فئتين إحداهما تعادي القدسي شخصياً مثل ليون زمريا نائب حلب، والأخرى رأت في الموافقة على عودة القدسي بشرط حل المجلس وإلغاء قوانين تعديل الإصلاح الزراعي والتأميم ما يقدح في إرادة الأمة واستمرار فئة من ضباط الجيش في السيطرة على الشعب.

* * *

وفيما عدا ذلك كان رجوع القدسي إلى رئاسة الجمهورية مقيداً بالشروط التي رجع بها مداراً لنقد الكثيرين من مختلف طبقات الأمة، وقد استغربه رشدي الكيخيا أشد الاستغراب، ولكنهم ما كانوا يعلمون أن رجوعه كان بموافقة أكثرية النواب، وهذا ما يجب ألا يغيب عن الأذهان إنصافاً للرجل، ولكن الكيخيا ما كان يرى في هذه الموافقة مبرراً للرجوع على ما ذكره لي في حديث خاص، ولكن أكرم الحوراني رأى في تصرف القدسي إنقاذاً للبلد من أن يسقط في الهوة التي كان عبد الناصر حفرها له، فالقدسي بنظره قد ضحى بالكثير في سبيل بلده كما ذكره حرفياً في حديث ونحن جلوس على مائدة في القصر الجمهوري.

على أن الآراء مهما اختلفت في رجوع القدسي إلى الرئاسة الأولى فليس الرجل وحده مسؤولاً عنه، وإنما يشاركه في المسؤولية (إن كان ثمة مسؤولية) أكثر النواب وأنا منهم، واعتقادي الآن، والآراء تختلف بين آن وآن، أننا جميعاً كنا مخطئين.

* * *

دعيت بعد غروب أحد الأيام إلى القصر الجمهوري فلبيت الدعوة، وكان القدسي قد عاد إليه ورأيته فيه كما رأيت زهر الدين ورشاد برمدا والدكتور بشير العظمة، فعلمت أن الرئيس قد اختار العظمة لتأليف الوزارة ترجيحاً على صلاح البيطار الذي كان متهالكاً على هذه المهمة، فاعتذرت وأصررت كثيراً على الاعتذار كما اعتذر عبد الكريم الفياض نائب دير الزور، وكان اعتذاره جريئاً بقسوته في نقد تصرف الجيش في حركته الأخيرة، أما اعتذري فكان بسبب رغبتي إلى الانصراف إلى التدريس في كلية الحقوق التي أنشئت في جامعة حلب، ولكني في الحقيقة كنت متردداً في قبول سلامة الحل الذي عاد به القدسي إلى رئاسة الجمهورية، وإن كنت أعترف بمسؤوليتي في إقرار هذا الحل بمشاركتي فيه، وكان الاختيار قد وقع على حسني الصواف ليتولى وزارة الاقتصاد، ولكنه كان غائباً

عن دمشق فرأوا انتظاره إلى حين عودته في اليوم التالي، فلما عاد وكلفوه أن يشترك في الوزارة أجاب على الفور أنه يقبل التكليف بشرط أن يكون معلوماً ومقبولاً أن المذهب الذي يؤمن به هو الاقتصاد الحر الذي لا يحيد عنه. فلم يقبل به بشير العظمة، وهو ذو نزعة يسارية، كما اعتذر رابع عن قبول الوزارة غاب عني اسمه، فاختاروا بدلاً من الأربعة المعتذرين رياض الميداني ونهاد السباعي وأحمد عبد الكريم وإحسان الرفاعي، وأعلن تأليف الوزارة الأولى في هذا العهد برئاسة الدكتور بشير العظمة .وتسمية رشاد برمدا نائباً للرئيس، ولكن العجيب في هذه الوزارة كان في تسمية عبد الكريم زهر الدين وزيراً للدفاع مع بقائه قائداً عاماً للجيش، وقد أعيدت تسميته في الوزارة التالية بهذه الصفة.

ووجه العجب في اختيار زهر الدين لوزارة الدفاع أنه كان مفروضاً على القدسي من الجيش في مباحثات عودة القدسي إلى الرئاسة وشروطها على ما روى زهر الدين في مذكراته.

* * *

كانت وزارة العظمة تسير في الاتجاه الاشتراكي بتوجيه رئيسها اليساري النزعة، فكان أول ما عمدت إليه تأكيد الإصلاح الزراعي والتأميم والاستيلاء على المصارف (البنوك) لحساب الدولة، وأصدرت قوانين عمالية قيدت سلطة أرباب العمل تقييداً شديداً ضاراً بحسن سير العمل نفسه. وقد أظهر العظمة في رئاسة الوزارة شخصية على جانب من القوة والعمل الدؤوب.

* * *

إن ما آل إليه الحكم بعد عودة القدسي وتأليف وزارة العظمة قد غاظ عبد الناصر، فشدد هجومه على الوضع القائم في سورية بمقالات كاتبه محمد حسنين هيكل الذي كان يكتبها بعنف وتذاع من صوت العرب وينقلها جماعته المسمون بالناصريين في مختلف المدن ويتبادلونها فيما بينهم ويبثونها بين الناس، وقد بلغت حداً من التنوع والشدة حتى صارت تدخلاً سافراً في شؤون سورية الداخلية، مما اضطر القدسي والعظمة بموافقة مجلس الوزراء إلى الاشتكاء على مصر في شخص عبد الناصر لدى الجامعة العربية. وإذ كان المندوبون السوريون لا يستطيعون دخول مصر، وإذا دخلوها لا يملكون حرية الكلام في تلك الأيام، فقد تقرر عقد مجلس الجامعة العربية في شتورة. وكان الوفد السوري برئاسة الدكتور أسعد المحاسني وكان من أعضائه خليل كلاس من حزب أكرم الحوراني زعيم الاشتراكيين ومن أشد المخلصين له من أنصاره، وقد تولى الوزارة قبل الوحدة ممثلاً

للاشتراكيين كما تولاها بعد قيامها ثم استقال منها تضامناً مع رئيسه أكرم الحوراني، وقد اشتهر في مجلس النواب السوري بزلاقة اللسان وقوة المعارضة في خطبه، وكان يحمل موجدة شديدة على عبد الناصر وعهده، فاغتنم فرصة ندبه للدفاع عن شكوى بلده في مجلس الجامعة فحمل حملة شعواء على عبد الناصر شخصياً وعلى عهده وتصرفاته وقت الوحدة. وكان عبد الناصر قد عين وفد مصر برئاسة أحد الضباط السوريين الذين استوزرهم خلفاً للحوراني والبيطار والعظمة ورفاقهم، وضم إلى الوفد طائفة من السفراء كسفير مصر في لبنان وآخرين من أرباب الكفاءة، إلا أن صوت الكلاس في التهجم على عبد الناصر وعهده ومداخلته في النظام السوري الذي قام بعد الانفصال قد علا صوتهم في الدفاع عن عبد الناصر وتصرفاته في كل العهود.

والواقع أن كلام الكلاس كان عنيفاً جداً أقرب إلى الإقذاع في شخص عبد الناصر من أن يكون تخطئة لموقفه وموقف كاتبه من الحكم القائم في سورية على ما سمعت منه ومن بعض أعضاء الوفد السوري وما نشره الجيش ووزارة الإعلام من النشرات بصورة كتب عن مؤتمر شتورة.

وأخبار ما دار في هذا المؤتمر وصلت إلى مصر، وكانت مجسمة بطبيعة الحال، وكان تأثر عبد الناصر من التهجم على شخصه كبيراً جداً ولا سيما من وقوعه عليه من مسيحي، وهو الذي قلص نفوذ أقباط مصر في الحكم، خاصة وأنه قد اعتاد سماع المدائح بالتعظيم والتفخيم في موضعها وغير موضعها.

وقد لوحظ أن مندوبي الحكومات العربية الأخرى لم يتكلم أحد منهم في هذا المؤتمر، وكان أكثرهم يرون حق سورية واضحاً في شكواها، ولكنهم لم يفتحوا أفواههم في تأييده حذراً من أن يصبح نظام الحكم في بلدهم مداراً للهجوم المصري من صوت العرب، لأن تأثيرها يومئذ في الشعوب العربية كان قوياً جداً.

* * *

إن نظام عبد الناصر قد رأى أن يحشد في شتورة أكبر عدد من أنصاره السوريين واللبنانيين، فلم يكن بمقدورهم رفض الطلب حرصاً على ما كان أكثرهم يناله من ذلك النظام من المنافع، وقد عمد النظام السوري إلى مقابلة ذلك بالمثل. ولما طلب مني ضابط كبير من المسيطرين على الحكم القائم أن أذهب إلى شتورة لإظهار حق سورية في شكواها استغربت الطلب واعتذرت، فأصرّ وأصررت على الرفض، فلمّا استفسرت منه عن القصد مما يريده مني زاد استغرابي من جوابه. وقد عجبت لهذا الأسلوب الذي انحدر إليه

النظامان المصري والسوري، ولا سيما لما علمت أن كل نظام كان يضمن نفقات من يذهب إلى شتورة من أنصاره، وإن كان النظام المصري يفوق السوري فيما يجزل من العطاء لأنصاره ولا سيما إذا كانوا من الصحفيين.

* * *

إن هذا الحل الذي انتهى إليه الجيش من إعادة رئيس الجمهورية من سجن المزة إلى رئاسة الدولة وتأليف الوزارة برئاسة بشير العظمة لم يكن في الواقع مقبولاً من كامل الجيش أو من كل ضباطه، وإنما كان من هيئة القيادة المنتخبة في حمص، ويمكن القول إنه كان من أكثريتهم مع شيء من التردد، وكان كثيرون من الضباط لم يقرّوه، وكان عبد الناصر على صلة بهم وبأنصاره من المدنيين وكانت عطاياه تصل إليهم أو إلى أكثرهم، مما أدى إلى انعقاد مجلس جامعة الدول العربية في شتورة.

ولكن الإتيان ببشير العظمة رئيساً للوزارة قد أثار سخط أصحاب اليمين المغالين في اتجاههم اليميني، وسخط الإخوان المسلمين، لتطرف بشير العظمة في يساريته، كما أثار نقمة المتمسكين بالدستور وبضرورة وضعه أو إعادة الدستور القديم. فلما التقت هذه الاتجاهات الثلاثة في غايتها كانت المعارضة للعظمة ووزارته قوية قاسية، وكان كثيرون، حتى من الذين أيدوا الانفصال بقوة واندفاع، يرون أن الأمر إذا كان سيؤول، كما آل فعلاً، إلى سيطرة ضباط من الجيش على الحكم المدني، فبقاء الرابطة المصرية ـ السورية في إطار الجمهورية العربية المتحدة كان أولى بالاستمرار لما يحمله من معاني الوحدة العربية، ولأن سيطرة عبد الناصر كانت أولى بالقبول من سيطرة النحلاوي وأشباهه من الضباط وسيطرة زهر الدين وضباط القيادة المنتخبين في حمص، لأن الرجل صارت له في ذلك الزمان مكانة دولية واسعة.

* * *

وفي تلك الأيام التي ظهرت فيها هذه الاتجاهات في معارضة الحكم القائم، ولا سيما رئاسة العظمة للوزارة، زارني نواب من أصحاب تلك الاتجاهات وذكروا لي أنهم عازمون على تنحية بشير العظمة ووزارته عن العمل. ثم زارني وفد وقد ضم كثيرين من النواب، كان نواب الإخوان المسلمين في مقدمتهم، وطلبوا مني أن أشترك في اجتماع النواب بدار خالد العظم في دمشق بوصفها مقراً للمجلس، لأن القوة العسكرية التي حلت المجلس لا تملك هذا الحق، لاستمداد النواب نيابتهم من الشعب نفسه، وإرادة الشعب لا تعلوها إرادة. أما الضباط الذين أوقفوا الحياة النيابية واعتقلوا رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء

برئيسه ووزرائه ورئيس مجلس النواب وطائفة من النواب، فهم قد استمدوا سلطتهم من سلاح الجيش لأنهم ضباط موظفون فيه.

وقد استغربت أن يكون الاجتماع في دار خالد العظم لأن الرجل ما كان يميل إلى مجابهة القوة العسكرية، ولكن النواب الذين كانوا في زيارتي قد أكدوا لي ذلك، كما أكدوا أن معروف الدواليبي في مقدمة العاملين على تحقيق ما يدعون إليه.

ومع أن الفكرة التي أراد النواب تحقيقها من الاجتماع في دار خالد العظم لوضع الدستور وإعلان بطلان العمل العسكري الذي حل مجلسهم وحال دون القيام بمهمتهم كانت فكرة سامية جداً، إلا أن القوة العسكرية كانت في سورية وفي غيرها هي التي تتولى الحكم بالانقلابات ولم يستطع المدنيون الوقوف أمامها، بل إن جماهير الشعب كانت تهلل لها، وأخذ زعماء مدنيون من أرباب السابقة الوطنية يتولون الحكم من قيادة الانقلاب، وربما كان سوء الإدارة التي وقع الانقلاب عليها مما يبرر للجماهير الشعبية وللزعماء المدنيين موقفهم، فلذلك ترددت في الاقتناع بإمكان تحقيق ما جاءني له الزملاء النواب... بيد أني في البحث والاستقصاء علمت يقيناً أن ناظم القدسي نفسه كان قانعاً بسلامتها وعاملاً على تحقيقها. ورئيس حصيف كالقدسي لا يسلك هذا المسلك ما لم يكن متأكداً منه، وكان رشاد برمدا يعمل لتحقيقه بإرشاده.

ولكني مع ذلك لم أحضر أي اجتماع في دار العظم على كثرة الاجتماعات التي دعيت إليها بالبرق وبالبريد ما عدا الاجتماع الأخير. وسبب حضوري أني كنت في دمشق مع الأستاذ نعوم سيوفي زميلي في المحاماة وفي النيابة لملاحقة قضية للبنك العقاري الجزائري التونسي الذي كنا نتولى وكالته، فرأينا من اللياقة الأدبية أن نحضر إحدى الجلسات في تلك الدار، فذهبنا إليها وإذا نحن نرى فيها عدداً كبيراً من النواب ومنهم طبقة لا تخرج عن توجيه السلطة ذات القوة الفعلية كشيوخ العشائر ونواب الأقضية وأصحاب المصالح في الإدارات الحكومية الذين ساروا مضطرين في ركاب سلطة الانتداب الفرنسي لقضاء حوائجهم.

وكان الدستور الذي يعمل المجتمعون على إقراره هو دستور الجمعية التأسيسية الموضوع سنة ١٩٥٠. وكان هذا الدستور متطرفاً في تقييد صلاحيات السلطة التنفيذية وتوسيع رقابة السلطة التشريعية على الحكومة مما شل قدرتها على العمل. وقد شعر بذلك ناظم القدسي نفسه لما تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة بعد صدور ذاك الدستور مع أنه كان رئيس اللجنة التي وضعت مشروعه.

وقد كتبت يومئذ عدة مقالات في نقد هذا المشروع، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالنظام القضائي كفصل قضاء الحكم عن قضاء النيابة، وقلت إنه نظام غير قابل للتطبيق، وما يمكن تطبيقه منه يتم بأيدي أناس غير مسؤولين يستأثرون بسلطة تنفيذية مسؤولة بحجة استقلال القضاء.

وأي دليل على صحة ما قلت يومئذ في انتقادي أصدق من أن فصل قضاء النيابة عن قضاء الحكم لم يمكن تطبيقه تنفيذاً لحكم الدستور الصادر في سنة ١٩٥٠ إلا في سنة ١٩٦٢ لما كنت أتولى وزارة العدل، فاستصدرت مرسوماً بقانون ملاك من النواب العامين وفصله عن ملاك قضاء الحكم. أي أن حكم الدستور في السلطة القضائية ظل معطلاً اثني عشر عاماً. وكل التعيينات والتنقلات القضائية التي صدرت في هذه المدة الطويلة كانت مخالفة لدستور ١٩٥٠، ولم يبطل العمل بهذا الفصل بين الملاكين إلا بعد دمجهما وإنشاء مجلس واحد للقضاء برئاسة وزير العدل الفعلية للحكم والنيابة العامة خلافاً للمبدأ الذي جاء به دستور ١٩٥٠ الذي لم يمكن تطبيق حكمه.

ومما نقدته في هذا الدستور الإكثار من مجالس عالية ذات سلطات قضائية واسعة كالمحكمة العليا وهيئة تفتيشية عامة كأنها الرقيب على وزارات الدولة مما لا مثيل لها في أكثر الدول المتقدمة في حضارتها وتشريعها، مع أن أرباب الكفاءات القانونية التي تخولهم كفاءتهم قدرة إشغال تلك المناصب ومزاولة اختصاصاتها الواسعة مفقودون عندنا على وجه الإجمال. ولو استشهدنا على صحة ما قلنا بمن عين لتلك الوظائف في ذاك العهد وما تلاه من العهود لأخذنا العجب العجاب من ضعف كفاءة كثرتهم ضعفاً شديداً. وأما المحكمة التي سميت بالدستورية العليا أو التي خصوها بسلطة النظر في مخالفات الدستور فكانت إلى المزاح اللطيف أقرب منها إلى الجد الحصيف. وإني لا أذكر أن محكمة عليا من هذا النوع أبطلت قانوناً أو مرسوماً بقانون لمخالفته الدستور ولا سيما في عهود الانقلابات العسكرية، بل إن الدساتير نفسها كانت تلغى بجرة قلم ويؤتى بغيرها بجرة قلم.

ولما حضرت اجتماع النواب في دار خالد العظم طلبوا مني الاشتراك في اللجنة التي تحاول وضع الدستور، فلم أر بداً من النزول عند طلبهم، فإذا اللجنة تنظر في دستور ١٩٥٠. ولما حاولت إصلاح ما سبق لي نقده لم أجد أذناً صاغية لسماع شيء مما ذكرته. إلا أن توجيهاً من رئاسة الجمهورية كان قد جاء بإقرار مبدأ قيل إنه نافذ في ألمانية الاتحادية، وهو أن تكون الثقة من المجلس برئيس الوزارة الذي يعينه رئيس الجمهورية فيتقدم ببرنامج الحكومة

إلى المجلس ويطلب الثقة بمقتضاه، فإذا نالها اختار الوزراء وألف الوزارة وكان هو صاحب التوجيه الأول في الحكم. فأقرت اللجنة هذا المبدأ وعدلت دستور ١٩٥٠ بموجبه، وما عدا ذلك لم يقع أي تعديل ذي بال.

وكان خالد العظم يبذل جهداً متواصلاً لنجاح هذا الاجتماع في داره لينتهي منه، وكان معروف الدواليبي مثله في ذلك، وكلاهما يغدوان ويروحان هنا وهناك في قاعة الدار الواسعة.

وبعد إقرار الدستور من دون تلاوته على النواب الحاضرين، وانتخاب سعيد الغزي رئيساً للمجلس بتصويت صوري (بعد أن أعلن الأستاذ الدواليبي أن مأمون الكزبري ناط به إعلان استقالته من الرئاسة) مضت مدة غاب فيها خالد العظم وزار رئيس الجمهورية وبلّغه ما جرى، ولما عاد جاءته رسالة من الرئيس القدسي يكلفه فيها بتأليف الوزارة لاستقالة وزارة بشير العظمة، فألقى كلمة نوه فيها بأهمية ما فعله النواب بالاجتماع في غير مقر المجلس وإقرار الدستور لأنهم حافظوا على نيابتهم ولم يرضخوا للقوة، والمجلس هو المجلس بنوابه لا بالمكان، فلهم أن يجتمعوا أينما كانوا ويشرّعوا بالسلطة التي ناطتها بهم الأمة. ثم عرض خطة عمله ونال الثقة على أساسها. وانصرف النواب بعدئذ من دون تعيين موعد للاجتماع.

* * *

وقد انصرفت من دار خالد العظم وتهيأت للعودة إلى حلب، وفي مساء اليوم التالي اتصل بي موظف من رئاسة مجلس الوزراء وبلغني تأليف وزارة خالد العظم مهنئاً باختياري وزيراً للعدل والأوقاف فيها. ثم تلا عليّ أسماء الوزراء الآخرين، وأعلن الراديو بعد ذلك الوزارة الجديدة. وقد استغربت اختياري للوزارة من دون علمي، وكان الوزراء الآخرون مثلي في عدم علمهم باختيارهم، فصممت على الاعتذار، ولما جاءني صباح اليوم التالي سائق سيارة الوزارة والمرافق صرفتهما، وتهيأت للمرور على رشاد برمدا وزير المعارف الذي عمل جاهداً للوصول إلى ما انتهى إليه الحال لأرجو منه أن يبلغ ناظم القدسي وخالد العظم اعتذاري من عدم الاشتراك في الوزارة. ولكن خالد العظم اتصل بي في تلك الأثناء لما بلغه الاعتذار من صرف سائق السيارة والمرافق فأكد عليّ ضرورة قبول الوزارة. فلما كررت عليه سبب اعتذاري من قبولها كرر وجوب قبولها لأهمية الدور الذي مرت وما زالت تمر فيه الأمة في تلك الأيام. فرأيت من اللياقة والضرورة أن أقابله في رئاسة الوزارة وأرجو منه قبول الاعتذار، ولكني لما دخلت عليه في سراي المرجة لقيت عنده أركان وزارة

الأوقاف يتقدمهم الأمين العام للوزارة، وقد جاؤوا إليه للتهنئة، فما كدت ألقاهم وأنا المعين وزيراً لوزارتهم حتى رحبوا بي فتعذّر عليّ الاعتذار. ولما ذهبت إلى رئاسة الجمهورية شعرت باضطراب في الجو، فجاء الوزراء الاشتراكيون الثلاثة وهم خليل كلاس وأمين النفوري وعبد الحليم قدور واعتذروا من عدم الاشتراك في الوزارة. وكان فيها اثنان من الإخوان المسلمين هما عمر عودة الخطيب والدكتور نبيل الطويل وآخر من المستقلين الميالين للاتجاه الإسلامي هو مظهر العظمة، فتدخل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الكريم زهر الدين في الأمر واختلوا بالاشتراكيين المعتذرين في غرفة خاصة، فلم أدر سبب الاعتذار ولا ما وعدوا به حتى قبلوا، وإن كان الغالب على الظن أنهم رأوا قليلاً ما أخذوا من الوزارات بدليل أن خالد العظم كان بعد تأليف الوزارة يسألني عن بعض المحامين الاشتراكيين كالأستاذ ناظم الصقال بقصد ضمه إلى الوزارة.

وقد استرعى انتباهي إعادة الدكتور بشير العظمة إلى الوزارة نائباً لرئيس الوزراء واللواء زهر الدين وزيراً للدفاع واشتراكه في إقناع الوزراء الاشتراكيين بالقبول. فهل كان ما جرى في دار خالد العظم وما انتهى إليه مقبولاً من طائفة الجيش.

* * *

لقد اشتركت في وزارة خالد العظم على غير رغبة مني. على أني قد اضطلعت بعدئذ في هذه الوزارة (التي لم أرد أن أشترك فيها) بمسؤوليات جسام لم تكن تدور في خاطري حين تأليفها.

* * *

وتساءلت عن سبب تأليف وزارة خالد العظم من دون تكليف الوزراء بالوزارة ومن دون استشارتهم والحصول على قبول منهم، فتذكرت أن ناظم القدسي رئيس الجمهورية ذهب بصحبة الدواليبي رئيس الوزراء وعبد الكريم زهر الدين وزير الدفاع والقائد العام للجيش إلى التلاقي بعبد الكريم قاسم رئيس العراق في (الرطبة) بلا علم مجلس الوزراء ولا إطلاعه بعدئذ على ما دار فيه. وقد استغرب الأستاذ السيوفي وزير التخطيط هذا التصرف، وهو القانوني الضليع في هذا الشأن، فتساءل عنه في مجلس الوزراء فلم يحظ بجواب شاف ولا غير شاف عنه، فزاد استغرابه منه ولا سيما أن الرئيسين القدسي والدواليبي دكتوران في القانون. فلما كلمني طلبت منه أن ينظر إليه كأنه من طبائع الأمور لأن مسؤولية مجلس الوزراء غير معروفة على وجهها الصحيح في البلاد العربية بعد استقلالها وجلاء الأجنبي عنها على التخصيص، ولا سيما بعد بدعة الانقلابات العسكرية.

وزيارة الرطبة بالكتمان وأسبابها، والأحاديث التي دارت فيها بين الرئيسين، ما زالت كلها مجهولة، وسمعت من رياض الميداني الذي كان يتولى يومئذ منصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية أن قسماً كبيراً من الحديث بين الرئيسين دار سراً بينهما وحدهما.

* * *

الفصل الرابع

من وزارة خالد العظم
إلى نهاية العهد

بعد أن قبل الاشتراكيون أن يشتركوا في وزارة خالد العظم مع الإخوان المسلمين، وقبل الإخوان الاشتراك فيها مع بشير العظمة، وقبل أعضاؤها الآخرون ما اختيروا له من المناصب الوزارية، تم إعلان انعقاد الوزارة كاملة، وكانت أول وزارة ضمت أربعة وزراء من أربع طوائف مسيحية، ووزيراً علوياً هو عزيز عبد الكريم وزير الداخلية، وكان وزير الدفاع عبد الكريم زهر الدين من الطائفة الدرزية، فتم تمثيل كل الطوائف الدينية والمذهبية في الحكم مع كل أرباب الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما عدا صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق.

ومن الجلسة الأولى التي عقدت برئاسة رئيس الجمهورية ظهر نفوذ الجيش بادياً على الحكم. كما تبين أن الذين أرادوا التخلص من وزارة بشير العظمة، أو من بشير العظمة نفسه، لم يحققوا شيئاً مما أرادوا.

وكان خالد العظم مشهوراً بقوة الشكيمة ونفاذ الأمر، فذهب الظن بكثير من الناس إلى أن الحكم سيتصرف بقوة أمام الفئات التي تتمرد على السلطة المدنية من الجيش، ولا سيما الذين قاموا بفتنة حلب وقتلوا رفاقهم من الضباط، ولكن ما وقع كان مختلفاً عن ذلك.

والواقع أن الجيش رغم تخلصه من النحلاوي الذي كانت مطامحه واسعة للاستيلاء على الحكم بوصفه الرأس المدبر لحركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ التي أدت إلى الانفصال فإنه (أي الجيش) ظل مقسماً بين عدة اتجاهات ولكنه على اختلاف اتجاهاته كان هو المسيطر بمجموعه على الحكم.

وقد بدا لي من أول أيام هذا العهد أن ناظم القدسي كان يتفوق على خالد العظم بقوة الشخصية في مجابهة الجيش وتوجيه مجلس الوزراء على خلاف ما كان يظن كثيرون.

ففي الجلسة الأولى التي عقدها مجلس الوزراء عرض خالد العظم نموذجاً لأسلوب إصدار القوانين بمراسيم إلى أن يؤلف مجلس النواب وفقاً للدستور المؤقت، فإذا هو يجعل الإصدار من سلطة (مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية) فاعترضت على الصيغة وقلت إنها تجعل رئيس الجمهورية بمثابة أحد الوزراء، كماأنها تجرده من سلطته في إصدار التشريع وحده، ويمكن أن تجرده من سلطة التنفيذ التي يملكها في الأصل، مع أن ما أراده الدستور المؤقت هو أن ينوب مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية عن مجلس النواب في الإقرار لا في الإصدار. ومع أن خالد العظم جادلني فيما قلت وأصر على الصيغة التي جاء بها إلا أن ناظم القدسي ما كاد يطلب منه الكف عن الإصرار عليها حتى تراجع عنها وقبل بما قلت.

ولما بحث مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية في إقامة سد الفرات اقترح خالد العظم إقامته بمعونة الاتحاد السوفياتي، وكان الوزراء الاشتراكيون وذوو الميول اليسارية من الوزراء كصبحي كحالة من رأيه أيضاً، فرأيت مع زملائي الآخرين أن نستعين في إقامته بألمانيا الغربية، كما فعل عبد الناصر في عهد الوحدة. وما كاد القدسي يأخذ برأينا حتى تراجع العظم فوراً.

من هذين المثالين ومن كثير غيرهما ظهر جلياً أن شخصية خالد العظم لم تكن بالقوة التي تصورها الناس في كل نواحي الحكم والإدارة. ولقد بدا لي من اختلاف موقف خالد العظم في مجلس الوزراء المنعقد برئاسته عن مواقفه في المجالس المنعقدة برئاسة ناظم القدسي، وكذلك من تصرفاته أمام ضباط الجيش في عهد القدسي، أو في عهود سابقة عليه، أنه بعد انقلاب حسني الزعيم كانت شخصيته تضعف أمام القوة الغالبة مع الرضى بالعمل تحت نفوذها، وتقوى كثيراً على من هي أضعف منه.

وعلى ذكر سد الفرات أرى أن أبين أنه بعد أن تقرر الاستعانة بألمانيا الغربية في بنائه تقرر في مجلس الوزراء إرسال وزيرين أحدهما من الوسط المعتدل هو عزت الطرابلسي وزير الاقتصاد والآخر من الاشتراكيين هو خليل كلاس وزير المالية، لمفاوضة المسؤولين الألمان، وكان من المفروض أن يتصلا بالرجل الذي تدين له ألمانيا الاتحادية بنهضتها الاقتصادية الجبارة بعد انكسارها في الحرب العالمية الثانية وهو الهر إيرهارد الذي تولى وزارة الاقتصاد أمداً طويلاً في رئاسة الزعيم الكبير أديناور، ثم تولى بعده رئاسة الوزارة خلفاً له. وكان إيرهارد يومئذ في مقام هذه الرئاسة. فلما وصل الوزيران السوريان إلى ألمانيا وطلبا مباحثة

إيرهارد ومن خلفه في وزارة الاقتصاد اعتذر لهما أركان الوزارة من عدم استطاعة إيرهارد استقبالهما بحجة أنه شاخ فصار بمثابة الأب الصالح الموجه، كما لم يستقبلهما وزير الاقتصاد، واستقبلهما وتولى مفاوضتهما بعض كبار الموظفين المأذون لهم بذلك من أركان وزارة الاقتصاد، فكان أول ما سألوهما هو الغرض من السد وكيفية تأدية نفقاته للألمان، لأن الإصلاح الزراعي قد وزع على عدد كبير من الفلاحين والمزارعين ما يحتاجون إليه من الأراضي فلم يبق عدد كاف من المزارعين يمكنهم استثمار القطع الزراعية التي يحييها السد وأداء ثمنها محسوباً بسعرها ونفقات إصلاحها وتكاليفها وأرباحها. فاستغرب الوزيران السوريان هذا السؤال بالإضافة إلى استغرابهما عدم استقبالهما من السلطة السياسية مع أنها استقبلت الوزير المصري عبد اللطيف البغدادي وأعضاء وفده حين قيام الوحدة، وسألهم عزت الطرابلسي وزير الاقتصاد عن سبب عدم وضع هذا الأمر موضع البحث لما فاوض الألمان وفد الجمهورية العربية المتحدة، فكان جواب الألمان فوراً أنهم سألوا سؤالهم نفسه فأجابهم البغدادي

«إن الجمهورية العربية المتحدة تنوي نقل مليوني فلاح مصري إلى سورية وتوطينهم في قطع الأراضي المستصلحة من السد».

وأدرك الوزيران السوريان مما رأياه وسمعاه أن لا فائدة من استمرار البحث مع ألمانيا الغربية في موضوع السد، فأوقفا المفاوضات وقفلا راجعين إلى سورية وعرضا ما لقياه على مجلس الوزراء الذي انعقد برئاسة رئيس الجمهورية وحضور رئيس الوزراء. فكانت دهشتنا كبيرة جداً من الموقف الذي وقفته ألمانيا الغربية منا، ولم ندر ما إذا كانت مدفوعه إليه من الولايات المتحدة، لأن رأياً كان متجهاً إلى أن الولايات المتحدة ستعرقل إقامة سد الفرات من ألمانيا الغربية بعد عودة الجمهورية العربية السورية إلى القيام بالانفصال، وكان هذا باستطاعتها يومئذ بسهولة لأن ألمانيا الغربية كانت تحت توجيهها المباشر.

وكان أكرم الحوراني من هذا الرأي، وقد ذكره لي لما تقرر إرسال الوزيرين السوريين إلى ألمانيا الغربية للمفاوضة.

ولكن ما الذي كان يدفع أميركا إلى وقوف هذا الموقف من سورية في قضية السد..؟ هل كان السبب سياسياً أو اقتصادياً...؟ ليس من شيء معروف على وجه اليقين في هذا الشأن، وإن كان الذي شاع يومئذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية عن الانفصال الذي انتهت إليه حركة ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ العسكرية.

ومهما كان السبب فاعتقادي أن أميركا كما أخطأت في موقفها من السد العالي في مصر

أخطأت كذلك في موقفها من سد الفرات، وبذلك تركت للاتحاد السوفياتي مجالاً واسعاً للاستفادة السياسية من الشعوب العربية وبلادها.

وعلى ذكر سد الفرات تعود بي الذاكرة إلى أن عبد الحميد منصور عميد كلية الزراعة بحلب زارني بعد حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ وعودتي إلى حلب، وكان إنساناً مهذباً وعلى جانب من الثقافة والاطلاع، وفي أثناء الحديث سألني عن مسألة سد الفرات فأجبته بما جرى، وكانت وزارة تلك الأيام الهوجاء التي يرأسها صلاح البيطار تقيم الدنيا وتقعدها من أجل هذا السد الذي عزمت على إقامته بمعونة الاتحاد السوفياتي، فكان مما قاله عميد الكلية الزراعية لي: إن المشاريع التي تتصل بالزراعة كمشروع الغاب الذي أقيم قبلاً وسد الفرات الذي ينوى أن يقام الآن وأشباههما لا تدرس من الناحية الزراعية دراسة شاملة، وإنما يقتصر في دراستها على الناحية الاقتصادية أو على وجهة محدودة وتهمل نواحي كثيرة مهمة مع أن دراستها يجب أن تكون عامة شاملة لكل النواحي، والذي أرجوه أن تكون دراسة السد من كل الوجوه.

فمشروع الغاب مثلاً قد استصلح أرضاً للزراعة ولكنه أضاع جوانب من الثروة الحيوانية، مع أن دراسة جادة شاملة للمشروع كانت تحقق فائدة أوسع وأكثر تنوعاً مما حققه المشروع بالصورة التي نفذ بها.

ويخشى أن يكون نصيب مشروع سد الفرات كنصيب تجفيف الغاب من حيث محدودية فائدته، ما دامت دراسته تجري بعيدة عن أهل الاختصاص من الزراعيين بالاشتراك مع غيرهم من المختصين.

وبما أني لم أكن من أهل الاختصاص في هذا الأمر، لم أجادله فيه وإن كنت رأيت توجيهاً سليماً فيما سمعته منه. إلا أنه تبين أن سد الفرات بعد إقامته لم يأت بالفائدة المرجوة منه لا في استحصال الكهرباء ولا في استصلاح الأراضي، وعلى عكس الدعاية الحكومية الواسعة له فقد أتلف أرضاً شاسعة بمساحة ثلاثمائة ألف هكتار من أجود الأراضي الزراعية لاستصلاح ستمائة ألف هكتار من الأراضي المالحة التي لم تُجد زراعتها بسبب الملح، وإدارة السد عاملة على غسلها من الملح بواسطة شركة رومانية شيوعية، ولكن من غير جدوى، لأن الملح الطبيعي في الأرض يعود إليها كلما تم غسله منها.

وقد ظهر أن الكهرباء في سورية ما زالت في التسعين بالمئة من محصولها تنتجها الموتورات الكهربائية، وما قيل عن إنتاج السد منها كان سراباً.

* * *

وكان النقد السوري يحتاج إلى الدعم في وزارة خالد العظم، ولم يكن وضع البلاد العربية المنتجة للنفط مما يساعد سورية على استقراض مبلغ الدعم منها، لأنها كانت تحسب حساباً لعبد الناصر، فكان لا بد من استقراضه من البنك الدولي، فتقرر إيفاد حسني الصواف حاكم المصرف المركزي إلى أميركا لهذه الغاية. وهو ذو مكانة ملحوظة في ذلك البنك. فذهب وعاد، وإذا بالمدير الأميركي يضع من القيود والشروط ما يتنافى واستقلال البلاد فحال دون عقد القرض.

والعجيب أنه بعد حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ العسكرية الانقلابية أخذت القروض والمعونات تتوالى على الحكم الجديد بمبالغ أضخم كثيراً من القرض المطلوب (وكان ٤٠ مليون دولار) مما قوّى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى الانفصال بغير رضى، كما أن دول الخليج كانت تحسب حساباً لعبد الناصر، وأخرى عربية نظرت إلى انفكاك الدولة العربية المتحدة من زاوية الوحدة كالعراق في عهد عبد السلام محمد عارف وليبيا بعد أن تولى الحكم فيها معمر القذافي.

* * *

وقد رأى خالد العظم أن يزور اللاذقية وحلب للاستطلاع والدراسة والاتصال بالفعاليات الاقتصادية، فزارهما في رحلتين مختلفتين، وقد رافقته في رحلته إلى حلب، فكانت زيارة موفقة ولا سيما من الوجهة الاقتصادية، فاتصل فيها بأرباب الاقتصاد وأقام سلسلة اجتماعات في دار الكتب افتتحها بكلمة مسهبة منه، وألقى فيها كثيرون من أهل الاختصاص محاضرات شتى تناولوا فيها مختلف الأبحاث الاقتصادية وكان أبرزها محاضرة حسني الصواف وزير الاقتصاد السابق وحاكم المصرف المركزي.

وخالد العظم رجل دولة من الطراز المعلم. لاحظت أنه في مجالس الوزارة التي يرأسها كان إلى جانب سيطرته على توجيه المجلس يصل بسهولة وسرعة إلى نتائج الحلول السليمة للمسائل المطروحة عليه. وهو عدا ذلك رجل اقتصاد ممتاز، وقد سبق له أن وضع قانون العمل لما تولى وزارة الاقتصاد في وزارة سعد الله الجابري الثانية سنة ١٩٤٦، وبدا جهده الشخصي في وضعه وتوجيهه في إقرار مبادئه، وهو أول قانون للعمل عرفته البلاد العربية.

وقد تمكن خالد العظم في رحلة حلب من إظهار خطأ الاقتصاد الاشتراكي الموجه الذي طبق أيام قيام الدولة المصرية/ السورية، ولكن الوضع السياسي العام كان في سورية في تلك الأيام قلقاً ما كان يفيد معه أي جهد عام في السياسة أو في الاقتصاد.

* * *

وأراد خالد العظم أن يعرف حقيقة نظرة الولايات المتحدة إلى الوضع الجديد الذي قام في سورية، وكان البطريرك المعوشي الرأس الأعلى للطائفة المارونية قد رجع من الولايات المتحدة في تلك الأيام، فرأى خالد العظم أن يوفد إليه وفداً برئاستي للسلام عليه، على أن تكون مهمتي في واقع الحال أن أفهم منه حقيقة ما أراد العظم أن يعرفه، فذهبت في الموعد المحدد، وكان واقعاً في أوائل شباط (فبراير) ١٩٦٣، وكان استقبالنا في مقر البطريركية في بكركي رائعاً، وبعد أن رحبت بسلامة عودة البطريرك وأشدت فيما بيننا وبين لبنان من صميم الصلات بحديث كان له وقع حسن في النفوس دعا البطريرك الوفد السوري ومطارنة الموارنة الحاضرين إلى طعام الغداء، فنهضنا إلى مائدة عامرة معتنى بها، ولما نهضنا عنها وجلسنا في بهو البطريركية حيناً قام البطريرك ودعاني وحدي إلى القسم الداخلي من البطريركية، فسألته فيه عما جئت من أجله، فلم أظفر منه بالجواب المطلوب. والسبب على ما بدا لي أنه لم يكن عنده علم كاف به. ثم ذكرت له أن الحكم القائم في لبنان لا يتعاطف مع سورية في وضعها الراهن. وكان اللواء شهاب يومئذ رئيس الجمهورية ورشيد كرامي رئيس الوزراء، فرد بما أراد أن نطمئن على تأثيره في توجيه رئيس الجمهورية، وكان يذكره باسمه المجرد مثل (قلت لفؤاد وذكرت لفؤاد) وهكذا... وطلب مني أن أبلغ خالد العظم أنه يرجو منه أن يوسطه في كل ما يريد من لبنان. ومع اعترافي بسلامة نية البطريرك المعوشي في كل حديثه إلا أني لم أطمئن إلى نفوذه في الحكم بلبنان ولا في الرئيس شهاب. ولما عدت من لبنان وضعت تقريراً بما دار بيني وبين البطريرك قدمته لخالد العظم. وكنت قد بلغت ناظم القدسي رئيس الجمهورية نبأ رحلة هذا الوفد برئاستي إلى لبنان، فأبدى شكه في الوصول إلى الغاية المرجوة منها. ولما عدت زرته كذلك وبلغته حديثي مع البطريرك، فرأى فيه ما دار في تخمينه من أنه لم يكن يرى للبطريركية المارونية نفوذاً قوياً في السياسة اللبنانية كان لها قبل الحرب الأخيرة، لا سيما وأن أميركا التي صار لها ما صار من قوة التوجيه في سياسة العالم لا ترى في هذا المقام الديني ما يجعل له سلطة دنيوية في وضع لبنان الداخلي وصلاته بالأقطار العربية، وكان الرئيس القدسي يرى أن العلاقة مهزوزة بين الرئيس شهاب والبطريرك المعوشي، وقد استغرب أن يذهب الظن بالرئيس خالد العظم إلى الحصول على ما أمله من هذه الرحلة.

ومما لاحظته أن الحكم في لبنان لم يهتم بهذه الرحلة، وقد عوملنا عند دخولنا لبنان وخروجنا منه بمثل ما يعامل به أي سوري يذهب إلى لبنان ويخرج منه.

وكان لبنان المسلم يومئذ تحت النفوذ الناصري تماماً، وكان سكان هذا الجزء من لبنان (لبنان المسلم) يؤلفون أكثرية سكانه، مع أن تأليف دولة لبنان بعد الحرب العالمية الأولى

كان على أساس أن الأكثرية فيه مسيحية. وكانت مدينة طرابلس بارزة في اتجاهها العربي ثم في اتجاهها الناصري، وكان جنوبي لبنان كصيدا وصور يشبه طرابلس. فلذلك كان إسلام لبنان ضد الحكم القائم في سورية ويستنجدون بالناصرية لأنهم يرون فيها ما يوصلهم إلى الحقوق التي يطالبون بها.

* * *

وكان بشير العظمة نائب رئيس الوزراء ذهب إلى منظمة الأمم المتحدة لتمثيل سورية في أحد اجتماعاتها، وربما كان سبب ندبه لهذا التمثيل أنه لم يكن لمركزه في الوزارة عمل يقوم به، أو كان للاجتماع صلة مهمة بالقضية الفلسطينية. ولما عاد أخذ يشرح لمجلس الوزراء ما قام به وموقف الدول من قضية فلسطين. وقد وقف باهتمام عند ما لاحظه من أن باكستان، وهي دولة ذات اتجاه ديني إسلامي، كانت أكثر تعاطفاً مع عرب فلسطين وتأييداً لحقهم من دول أخرى تنادي بعدم الانحياز. وكانت باكستان لا تخشى من الظهور باتجاه يعاكس الاتجاه الإمبريالي في طوره الجديد بعد الحرب، وهو الاتجاه الذي ساعد على إقامة إسرائيل ودعم استقرارها كالولايات المتحدة.

وبعد حين قصير استقال بشير العظمة من الوزارة، ولم يكن لاستقالته من سبب إلا ضيق نطاق عمله.

* * *

كان خالد العظم يرى أن التجربة التي سعى إليها لم تلق النجاح المأمول، فما زال الجيش مقسم الرأي لا يقيم وزناً للسلطة المدنية، وكانت اجتماعات مجلس الوزراء بأكثريتها الملحوظة جداً تنعقد برئاسة رئيس الجمهورية، وقد أخذ البيطار وعفلق يوسعان مدى دعايتهما في لزوم إعادة الوحدة مع مصر، وينشران المقالات المتتابعة في جريدتهما (البعث) حتى أنهما نشرا في افتتاحيتها مقالاً قاسياً لنبيه العظمة بهذا المعنى.

وبذلك اتسع مجال الدعاية لعبد الناصر في سورية، فرأى خالد العظم أن يترك الحكم، ولكن السبيل إلى ذلك لم يكن سهلاً خصوصاً أن تأليف الوزارة يتطلب إحراز الثقة في شخص الرئيس أولاً، والمجلس كان منحلاً، فانقطع عن الاضطلاع بالرئاسة متعللاً بالمرض ولزم داره.

وكانت والدتي قد توفيت، فذهبت إلى حلب للاشتراك في تشييع جنازتها وقبول التعازي بها. وفي اليوم التالي اتصل بي أسعد المحاسني وزير الخارجية وطلب مني العودة بسرعة إلى دمشق لعلي أتولى رئاسة الوزارة بالنيابة ريثما تحل الأزمة، بل الأزمات التي تتابعت، لأن مما

زاد الأزمة الوزارية تعقيداً أن رشاد برمدا كان استقال من الوزارة قبل حين، وهو عضو بارز فيها، كما استقال منها الوزراء الاشتراكيون الثلاثة ولهم منزلتهم الظاهرة في تكوينها، وبدا موقع وزيري الإخوان المسلمين قلقاً في الوزارة بعد استقالة الاشتراكيين، وكان المعلمون يهددون بالإضراب، وليس إضرابهم بالهين، فاضطررت إلى العودة إلى دمشق والاتصال بالرئيس القدسي ورافقته في زيارة خالد العظم بداره أكثر من مرة فكان ملتزماً فراشه بحجة المرض، ولكني في الواقع لم أر عليه من العلائم ما دلني على مرض ما، ثم انتقل العظم من داره إلى مستشفى المواساة فزرته فيه أكثر من مرة، فكان انطباعي عن مرضه كما كان في زيارتي إياه بداره.

والواقع أنه كان مصاباً بدرجة عالية من السكر منذ صغره حتى أنه قطعت أصابع من رجليه بسبب هذا المرض.

وكان الرئيس القدسي قد مل من هذه الحال، وربما شعر بالمرارة من التفريط بوزارة بشير العظمة.

وبعد تكرار اتصال الرئيسين القدسي والعظم واتصالي بهما تم الاتفاق مبدئياً بين الرئيس القدسي وبيني على قبول استقالة الوزراء الاشتراكيين بشرط أن يستقيل وزيرا الإخوان المسلمين أيضاً لتصبح الوزارة حيادية تتولى الانتخابات العامة على أن يستقيل منها كذلك من يريد ترشيح نفسه للنيابة، فلما كلمت خالد العظم بذلك قبل به، ولكن الإخوان المسلمين لم يقبلوا بالاستقالة لعدم علاقتهم بالسبب الذي دعا الاشتراكيين إليها، فتوسط العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن في الأمر فاجتمعوا في بيتي بدمشق، وبعد البحث في الأمر من مختلف وجوهه رضي وزيرا الإخوان المسلمين بالأمر وقدما لي استقالتيهما فرفعتهما إلى الرئيس القدسي فأصدر الرئيس مرسوماً بتسميتي رئيساً للوزارة بالوكالة، واقترحت عليه بهذه الصفة قبول استقالة المستقيلين من الوزراء، فأصدر مرسوماً بقبولها، ثم استصدرت منه بناء على اقتراحي مرسوماً آخر بتوزيع مناصبهم على الوزراء الآخرين وأخذت على عاتقي وزارة الإعلام، وبذلك انضمت رئاسة الوزراء بكل اختصاصاتها ومسؤولياتها ووزارة الإعلام إلى الوزارتين اللتين كانتا في عاتقي، وهما العدل والأوقاف، فأصبح العبء ثقيلاً عليّ وأخذت أمارس مهمة رئاسة الوزارة شهراً ونيفاً إلى أن قنع خالد العظم بالعودة إلى رئاسة الوزارة لدعوة الأمة إلى الانتخابات في أقرب وقت، على أن لا نرشح أنفسنا للنيابة، وكان اعتقادي جازماً بأن الحكم المدني السليم أصبح في سورية من الأساطير بعد أن توالت فيها الانقلابات العسكرية.

* * *

وكنت وضعت في وزارة العدل قانوناً جديداً للطوارىء (الأحكام العرفية) على غرار ما هو نافذ في أرقى الدول الديموقراطية الراقية ألغيت فيه كل تلك الاختصاصات الواسعة التي كان عبد الناصر قد وضعها لنفسه، ولكن ما كادت حركة ٨ آذار (مارس) تقع سنة ١٩٦٣ وجيء فيها بوزارة صلاح البيطار، وكانت تضم وزراء عبد الناصر في عهد الوحدة كعبد الوهاب حومد ونهاد القاسم، حتى أعيدت تلك الاختصاصات إلى رئيس الحكم.

والواقع أن الحكم الذي قام في سورية بعد حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ وقبله لم يفرق في تطبيق قانون الطوارىء بين حالة الحرب الفعلية وحالة الحرب المنتهية فعلاً بالهدنة وغيرها واعتبر الحالتين بمثابة حالة واحدة. كما أخطأ في تفسير القانون فاعتبر مصادرة بعض الأملاك مؤقتاً في الحرب تبعاً لضرورة سكنى الجنود والضباط أو سكنى المعوزين في بعض الطوارىء كالزلازل والطوفان ولو لم تقع في حرب ما، جائزة على سبيل الدوام، فأخذت سلطات الحكم تصادر أملاك وأموال أناس قابعين في دورهم، لا ذنب لهم إلا أنهم مشمولون بغضب الحكام، وتوزعها على الأنصار والمحاسيب.

ومما أذكره على سبيل المثال أنه احتشد في أواخر العهد العثماني عدد كبير من الفرق العسكرية في حلب حتى ضاقت بهم المدينة على سعتها، فصودرت مدارس حكومية عديدة وعُطّلت الدراسة فيها، كما صودرت غرف من جوامع وكنائس كثيرة لسكن الجيش، وصودرت غرف من بعض الدور لسكنى الضباط، ولكن هذه المصادرات كلها كانت مؤقتة ثم تعاد إلى أصحابها حين تزول دواعيها.

وأما ما جرى في سورية بعد الثامن من آذار (مارس) ١٩٦٣ من مظالم المصادرة فمما لم يسمع به بالإضافة إلى مظالم الاعتقال والقتل والتدمير.

وهذا الذي وقع في سورية قد جرى كله في البلاد العربية التي حكمتها الانقلابات العسكرية، وبه حوكم نواب رغم استمرار حصانتهم وحكم عليهم بالإعدام من محكمة العقيد عفيف البزري في محاكمة صورية فاجرة ظالمة رغم قيام وزارة مدنية برئاسة صبري العسلي ومجلس نيابي كان يرأسه أكرم الحوراني، وفي الوزارة والمجلس قانونيون كثيرون من المحامين والقضاة السابقين وأساتذة الحقوق من غير أن يرتفع لهم صوت. ولكنهم كانوا يهمهمون ويدمدمون عندما تدور الدائرة عليهم.

* * *

وفي وزارة العظم جاءت جميلة بوحيرد إلى دمشق بعد أن تحررت الجزائر من الاستعمار الفرنسي، فأقيمت لها شتى الحفلات كان منها حفلة غداء أقامها العظم وألقى فيها كلمة

فياضة بالشعور العربي أعلن في ختامها بتبرع سورية بنصف مليون ليرة سورية للجزائر، ومنها حفلة عشاء أقامها محافظ مدينة دمشق وألقى فيها خطاباً قومياً جامعاً. وحضر الحفلتين مع جميلة بوحيرد رفيقات لها كما حضرها جمهور كبير من الرسميين وغير الرسميين، ولكن جميلة بوحيرد لم ترد على كلمتي الترحيب بحرف واحد، ولا أدري إن كان ذلك عجزاً أو جهلاً بالعربية، إلا أني لاحظت أن رفيقات مرافقات لها كن يتحادثن بالفرنسية دون العربية، وقد سمعت أن بوحيرد تزوجت من المحامي الفرنسي الذي ترافع عنها، وانقطعت عنا أخبارها بعدئذ. ولم أقف على ما جاهدت به في حركة استقلال الجزائر.

وكانت الجرائد الممنوع دخولها إلى سورية يؤتى بنسخة منها لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الإعلام ورئيس الأركان، فصار هذا العدد المتنوع منها، وهو عدد ضخم، يطبع في القاهرة وفي بيروت وفي أقطار عربية أخرى يؤتى إليّ به، فكنت ألقي نظرة على بعضها فكانت كلها تشير إلى قرب انقلاب يطيح بالحكم القائم في سورية ويعيد وحدة سورية مع مصر، حتى إن صحفاً في لبنان تقبض الرشى من عبد الناصر مثل دار الصياد كانت تتنبأ بيوم وقوعه، وكنت بحكم اطلاعي عليها أستغرب عدم اهتمام رؤساء العهد بذلك، حتى جاء سورية يوماً كامل مروة صاحب جريدة (الحياة) ورئيس تحريرها وزار رئيس الجمهورية في منزله ليلاً، وكنت عند الرئيس في أثناء هذه الزيارة كما كان رياض الميداني أمين الرئاسة العام، وفي أثناء الحديث ذكر رئيس تحرير الحياة أنه كان من حين قريب عند اللواء شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية، فسمع منه تلميحاً أن حركة الانقلاب في سورية جدية لمصلحة عبد الناصر. وبعد انصرافه تباحث الرئيس القدسي معي ومع أمينه العام فيما سمعناه من كامل مروة فأبدى الميداني خطر النتائج التي تلحق برجال العهد القائم في سورية من هذا الانقلاب المنتظر إن وقع لقسوة عبد الناصر في الانتقام، فرأى الرئيس القدسي بعد تبادل الرأي على مختلف وجوهه أن نتصل باللواء زهر الدين لمعرفة موقف الجيش مما سمعناه وما اتخذوه فيه من التدابير للحؤول دون وقوع الانقلاب المرتقب. فتبين أنه كان في مقر الأركان، مع أن الساعة كانت جاوزت الثانية بعد منتصف الليل، وكان يرأس اجتماعاً لضباط القيادة، فطلب منه الرئيس أن يلقاني فوراً في مقره لأمر مهم، فذهبت إليه، وكان المنظر في تلك الساعة من الشتاء وظلام الليل يلف البلد وسكونه يبعث الخشوع، وصوت جندي الحراسة يأمر بالوقوف، مما يرهب النفس، فلما دخلت غرفة رئيس الأركان كان زهر الدين في الغرفة التي يرأس فيها ذلك الاجتماع لضباط القيادة، فجاء فوراً وسمع مني ما أراد الرئيس أن

أنقله إليه، فرأيته خالي البال من كل ما قلته له، أو أنه تظاهر بذلك، وكان قد ضم إلى ضباط القيادة العقيد راشد قطيني، وكان ملحقاً عسكرياً لسورية في الأردن، فجاء به وسلمه المكتب الثاني، وكان معروفاً بالعمل لمصلحة عبد الناصر، كما تبين بعد انقلاب ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ إذ رفعوه فوراً إلى رتبة لواء وصار يعمل معهم كأنه واحد منهم، وأصبح له مركز مرموق في الجيش في العهد الجديد إلى أن أقصاه عنه الفريق أمين الحافظ في حادثة ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٣ التي قام بها الضباط الناصريون في الجيش السوري لإعادة الوحدة.

وقد استبعد زهر الدين احتمال وقوع أي انقلاب عسكري في سورية كما روى كامل مروة، ولما ذكرت له ما تكتبه الصحافة اللبناينة والمصرية وأخرى عربية تصل إليه أكد رأيه بالاستبعاد. وقبل أن أنصرف من الأركان كررت عليه وجوب الالتفات إلى وضع الجيش لأنه هو المسؤول عنه بوصفه قائده العام، ولأن الجيش بعد بدعة الانقلابات العسكرية خرج عن نفوذ السلطة المدنية.

* * *

وكان اجتماع القادة في تلك الساعة منعقداً للبحث في التشكيلات العسكرية، كما ظهر لي من حديثي مع زهر الدين، ثم تبين أن منها ما يتناول وضع الضباط الذين يعملون في الإدارة المدنية، ومنهم من كان يشغل مناصب رفيعة كالعميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي والعميد هاشم هاشم آغا مدير الغرفة العسكرية لرئاسة الجمهورية، من غير الرجوع إلى رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء، ولو شكلاً، وفي ذلك منتهى عدم الاكتراث بأكبر رئاستين في الحكم.

ولما عدت إلى دار الرئيس نقلت له حديثي مع زهر الدين، وحين انصرفت من الدار مع رياض الميداني كان الفجر منبلجاً.

وبعد حين كان زهر الدين كلما لقيني في مجلس الوزراء يفاخرني بصواب رأيه باستبعاد الانقلاب، ولكن حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ العسكرية وقعت بعد حوالى شهر من ذهابي إلى الأركان لملاقاته.

* * *

وعلى ذكر التشكيلات العسكرية من دون الرجوع إلى السلطة المدنية ولا سيما رئيس الجمهورية في منصب مدير غرفته العسكرية ورئيس الوزارة في قائد قوى الأمن الداخلي، ما زلت أذكر حديثاً بين خالد العظم ووزير الداخلية عزيز عبد الكريم، وهو لواء ركن

متقاعد من أكفأ ضباطنا، ينقل إليه فيه حديثاً دار بينه وبين زهر الدين وضباط القيادة حول قرار الأركان بإعادة هاشم هاشم آغا مدير الغرفة العسكرية لرئاسة الجمهورية إلى الجيش، ومثله العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي، ويذكر في حديثه للعظم أنه أفهمهم أن الرئيسين كليهما لا يتمسكان بالعميدين المشار إليهما، ولكنهما يريدان فقط محافظة كرامة منصبيهما بأخذ موافقتهما على النقل، وهو بوصفه زميلاً سابقاً لهم يرجو منهم قبول ذلك لأنه مما تقتضيه أصول العمل الحكومي، إلا أنهم أصروا على موقفهم فدلوا على أنهم يرمون إلى هدم السلطة المدنية والوصول إلى غاية قائمة في نفوسهم يسعون إلى تحقيقها، وكان زهر الدين آلة بأيديهم.

وإلى جانب إعادة العميدين هاشم هاشم آغا ومطيع السمان إلى الجيش تناولت التشكيلات العسكرية نقل ضباط آخرين من مناصبهم وخاصة في حلب، كأن بين ضباط القيادة من كان يخطط حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ سراً.

وقد بدا لي أن خالد العظم في حديثه مع عزيز عبد الكريم كان يائساً من إصلاح حال الحكم، وكذلك كان يبدو لي ناظم القدسي كلما لقيته، ولم يتأخر عنهما ما وقع في الثامن من آذار (مارس).

وجاءني يوماً صديق من القضاة وذكر لي رغبة العقيد زياد الحريري في زيارتي ليطلعني على خبر مهم يتصل بوضع الجيش، وكان من قواد الجبهة الجنوبية، وكانت لي معرفة قديمة بأبيه. فكرت ملياً في الطلب وعولت على استقباله في دار القاضي نفسه بدلاً من داري، وفي الموعد استقبلته فيها واختليت به في غرفة خاصة تركها القاضي لنا، فذكر لي أن في الجنوب حركة لانقلاب عسكري، والقيادة العامة في دمشق لاهية عنهم تماماً، وليس للضباط الذين يعملون لهذه الحركة شأن يذكر، ولكن قد يستفحل أمرها إذا أهملت فيجب أن يكون للقائد العام علم بها وقدرة على الإمساك بزمام الجيش وقيادته، وليس زهر الدين من هذا النمط من الضباط. واستطرد في حديثه على هذا الأسلوب فبدا لي منه أنه يطلب من رئيس الجمهورية أن يقيل زهر الدين ويعينه هو مكانه. ومع شدة استغرابي لهذا الطلب لأن قدرة السلطة المدنية على تشكيلات الجيش كانت بحكم العدم على ما هو معلوم للخاص والعام فقد وعدته بنقل ما طلب إلى الرئيس، ولم أر من الصواب أن أجادله فيه، لعلي أترك للرئيس زمناً لمعالجة أمر تواترت عليه الروايات.

وقد نقلت فوراً حديث الحريري وطلبه إلى رئيس الجمهورية، فاستغربه مثلي، وكان اليأس بادياً عليه أيضاً، وربما نقل إليه ضباط آخرون مثل ما نقله زياد الحريري.

والواقع أن كثيرين من الضباط أخذوا بعد حركة الثامن من آذار (مارس) ١٩٦٣ يزاولون المحاماة، لأن منهم من كان سبق له دراسة الحقوق بعد تخرجه من الكلية الحربية والتحاقه بالجيش، ومنهم من درسها بعد أن ترك الجيش بعد ذاك الانقلاب، فتعرفت بهم وعلمت منهم أن وضع الجيش كان مهلهلاً قبل الحركة الانقلابية، والتهيؤ لهذه الحركة لم يكن محل خفاء، ولكنه كان ضعيفاً، ولو أن القيادة المركزية حزمت أمرها لكان القضاء عليها ميسوراً.

والواقع أن مما يحار المرء فيه أن يبلغ عجز القيادة العامة عن صد الانقلاب ما بلغه يوم وقوعه، وكيف لا يحار ولم يتحرك القائد العام ولا أحد ضباط القيادة العامة للقيام بأي عمل لقمعه فظلوا قابعين في دورهم ينتظرون قدرهم المكتوب عليهم، بالإضافة إلى أنهم لم يسبق لهم اتخاذ أي تدبير سابق لرده رغم سبق الشائعات المتواترة عن العمل المتواصل لإيقاعه في الصحف العربية والإذاعات، حتى ليذهب الفكر إلى سبق التواطؤ عليه، وفيهم من كان فعلاً متواطئاً عليه على ما ثبت على وجه الحقيقة بعد وقوعه.

* * *

وقد كانت فئة من الضباط الشباب الذين يتولون سلاح الدبابات الذي يحيط بدمشق قامت بحركة انقلابية استولت فيها على قيادة الجيش وأبعدت عنها زهر الدين وضباطها الآخرين، ولكن هذه الحركة لم تظهر بالإذاعة والصحافة وتدخل الرئيس ناظم القدسي بسرعة وحلها بالحسنى وأعاد القائد العام وضباط القيادة كلهم إلى قياداتهم، ولكنهم صوناً لكرامتهم طلبوا توقيف أولئك الضباط الشباب الانقلابيين، فتقرر بموافقة الرئيس القدسي توقيفهم مدة يوم واحد أو يومين للتأديب ظاهراً، ولكن القيادة نكثت بوعدها في الإخلاء فبقوا موقوفين إلى يوم الانقلاب.

وقد أكد لي بعض الضباط أن أولئك الموقوفين لو كانوا على دباباتهم، أو لو أن القيادة العامة أو أحد ضباطها استطاع الإفراج عنهم صباح يوم الانقلاب نفسه لما وقع ما وقع.

* * *

ومما أذكره بكثير من الفخر لناظم القدسي، وأنا أروي أواخر أيام عهده، بعده عن مظاهر الاستقبال، فقد رافقته إلى الجامع الأموي يوم عيد الفطر قبل أيام معدودة من انقلاب الثامن من آذار (مارس) مكان رئيس الوزراء الذي ما كانت صحته تساعده على أداء الصلاة واقفاً، وكان موكب الرئاسة مؤلفاً من سيارة الرئيس التي تتبعها سيارتي، وكنت بطبيعة الحال جالساً إلى يساره، ولما مررنا من سوق الحميدية في الذهاب والإياب كان

السوق مغلقاً ما عدا بضعة دكاكين من كوائي الطرابيش، فخرج عمالها عفواً وحيوا الرئيس بالدعاء له بالنصر، فرد الرئيس على تحيتهم متأثراً برفع كلتا يديه، فكان هذا التواضع في أداء فرض من فروض الله مكتفياً بدعاء عشرين أجيراً من كوائي الطرابيش الذين خرجوا من حوانيتهم بطوع إرادتهم لتحيته داعين له بالتوفيق، أبعث في النفس من حشد الحشود للهتاف والتصفيق مما كان في مقدوره عمله.

والواقع أن ناظم القدسي متواضع بطبيعته، فكان يصلي الجمعة في جامع الروضة القريب من داره (دار رئاسة الجمهورية) وكان يذهب إليه ماشياً بلا حارس ويقف في أي صف يتيسر له.

وأذكر أني رافقته إلى المأدبة التي تقيمها وزارة الأوقاف في رمضان للفقراء فلاطفهم وآنسهم وأفطر معهم.

* * *

يوم النهاية

إن نهاية العهد الذي كانت بدايته في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ وقعت في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣.

فقد استيقظنا صباح هذا اليوم مبكرين على صوت طلقات رصاص متفرقة، وعلمنا بعدئذ أن ضباط الحركة أطلقوها على حراس مقر وزارة الدفاع لما أرادوا اقتحامه فمانعوهم فأصيب أحدهم ووقع قتيلاً على ما شاع. ثم أخذ الراديو يذيع البلاغات الانقلابية حسب العادة، فعلمنا أن الانقلاب المنتظر قد وقع فعلاً من دون أن يلقى رد فعل من القائد العام ولا رئيس الأركان ولا أحد ضباط القيادة. وقد خرجت من داري إلى شارع أبي رمانة وجبته فلم أجد فيه أثراً للانقلاب. وظلت الحال كذلك إلى المساء في أكثر أحياء دمشق فدلني ذلك، كما أكده بعدئذ ضباط كثيرون، على أن مقاومة هذا الانقلاب لم تكن بالأمر العسير، ولكن عجز القيادة العامة وضباطها حال دون ذلك، بدليل أن إحدى الطائرات العسكرية التي قادها العقيد هيثم المهايني لما حلقت فوق وزارة الدفاع دب الاضطراب في ضباط الانقلاب وأعوانهم المدنيين المجتمعين فيها وأوشكوا أن يهموا بالفرار. وقد قيل إن اللواء نامق كمال رئيس الأركان لما سئل عما يجب فعله لدرء ما جرى نصح بترك ما وقع ليأخذ مجراه.

وحين أيقن خالد العظم من نجاح الانقلاب التجأ سياسياً إلى السفارة التركية، فقبلته لاجئاً سياسياً بعد أن كلمت أنقرة فوافقت على قبوله.

أما ناظم القدسي فقد ظل في داره.

وفي مساء يوم هذا الانقلاب أذاع الراديو اجتماع ضباط الانقلاب ومن أيدهم بعد وقوعه، فلمع منهم اسم زياد الحريري الذي عُين رئيساً للأركان بغد ترفيعه من عقيد إلى لواء، فنال مبتغاه الذي كان جاءني من أجله. كما أذاع الراديو تأليف وزارة برئاسة صلاح البيطار، فنال هو الآخر ما كان يلهث وراءه، وكان من وزراء وزارته طائفة من وزراء عبد الناصر مثل عبد الوهاب حومد ونهاد القاسم وغيرهما.

وانتخب ضباط الانقلاب لؤي الأتاسي رئيساً للدولة بعد ترفيعه من عميد إلى فريق وترفيع ضباط آخرين رتبة أو رتبتين، كترفيع أمين الحافظ وترفيع العميد راشد قطيني رئيس شعبة المخابرات المتآمر معهم من عميد إلى لواء.

ومن أهم ما أقروه إعادة عدد كبير من الضباط المسرحين إلى الخدمة بزعم أن تسريحهم كان خاطئاً ويجب رد حقوقهم إليهم لأن «الحق أحق بالاتباع» كما ذكروا حرفياً في بلاغهم.

وكان شعار هذا الانقلاب العسكري الجديد إعادة الوحدة التي انفصمت مع مصر، ولكنه ظهر فيما بعد أنهم لم يكونوا جديين فيما ذكروه، كما ظهر في مفاوضتهم مع عبد الناصر لإعادة الوحدة المنفصمة.

وبهذا الانقلاب العسكري كانت نهاية العهد الذي تأسس هو الآخر بانقلاب عسكري في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. وإذا كان أولهما فصماً للوحدة فقد كان ثانيهما تثبيتاً لهذا الانفصام.

وأخذ الذين تزيّوا بالوحدة يقيمون المهرجانات ومعالم الأفراح ويسمون أنفسهم بالناصريين، وما عدا قلة منهم كان تظاهرهم بالوحدة عن إيمان، فالكثرة الكبيرة منهم كانت تغطي بتظاهرها بها سيئات ماضيها، ومنها من كان هذا الماضي قد وصل بها إلى الخيانة الوطنية بالعمل لمصلحة الانتداب بالدعوة إلى التمرد على العمل الوطني أو إلى تزوير إرادة الأمة في الانتخابات كما جرى في انتخابات دمشق سنة ١٩٤٧. وكان بينهم كثيرون من المنتفعين من عبد الناصر بشتى أنواع الانتفاع بالإضافة إلى سابق ماضيهم الشائن.

ولكن هذه الأفراح لم تدم طويلاً بينهم، فقد استقال وزراء عبد الناصر من الوزارة، ثم ما لبثوا أن تآمر بعضهم على بعض وقتل بعضهم بعضاً أو زج به بالسجن حتى كان نصيب

ضابط من ضباط هذا الانقلاب الذين سلموا من القتل غرفة مجاورة في السجن العسكري لغرفة ضابط آخر من ضباط عهد الانفصال.

والواقع أنه في أوائل أيام هذا الانقلاب ذهب إلى مصر وفد للمفاوضة مع عبد الناصر لإعادة الوحدة، وكان مؤلفاً من قطبي البعثيين صلاح البيطار وميشيل عفلق ومن وزيرين من وزراء عبد الناصر أحدهما نهاد القاسم وكان زياد الحريري بين أعضائه، كما كان بعثي عراقي صار وزيراً بعد إطاحة عبد الكريم قاسم، فلما افتتحت جلسة المفاوضات أخذ البعثيون يلفون ويدورون حول مفهوم الوحدة التي يجب أن تقوم بين القطرين وعدم جواز إعادتها بالصورة التي كانت عليها، ولما عاد زياد الحريري قبل انتهاء المفاوضات سأله أحد معارفه عنها فأجابه «بعدم وجود شيء جدي».

وقد تكرر ذهاب وفد المفاوضة على الوحدة بصور مختلفة التأليف إلى مصر ولكن من دون جدوى، وظهر من ضبوط المفاوضات التي أصدرها محمد حسنين هيكل في مجموعة ملحقة بالأهرام أن السوريين ولا سيما البعثيين منهم على وجه التخصيص لم يروا إعادة الوحدة التي انهارت بانقلاب ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ وجادلوا عبد الناصر في إعادتها بالصورة التي كانت عليها، ولم يشذ أحد منهم عن ذلك سوى وزراء عهد عبد الناصر.

وقد انتهت هذه المفاوضات بإصدار بيان ١٧ نيسان (أبريل) الذي أعلن من حيث النتيجة العملية بقاء سورية ومصر والعراق دولاً مستقلة.

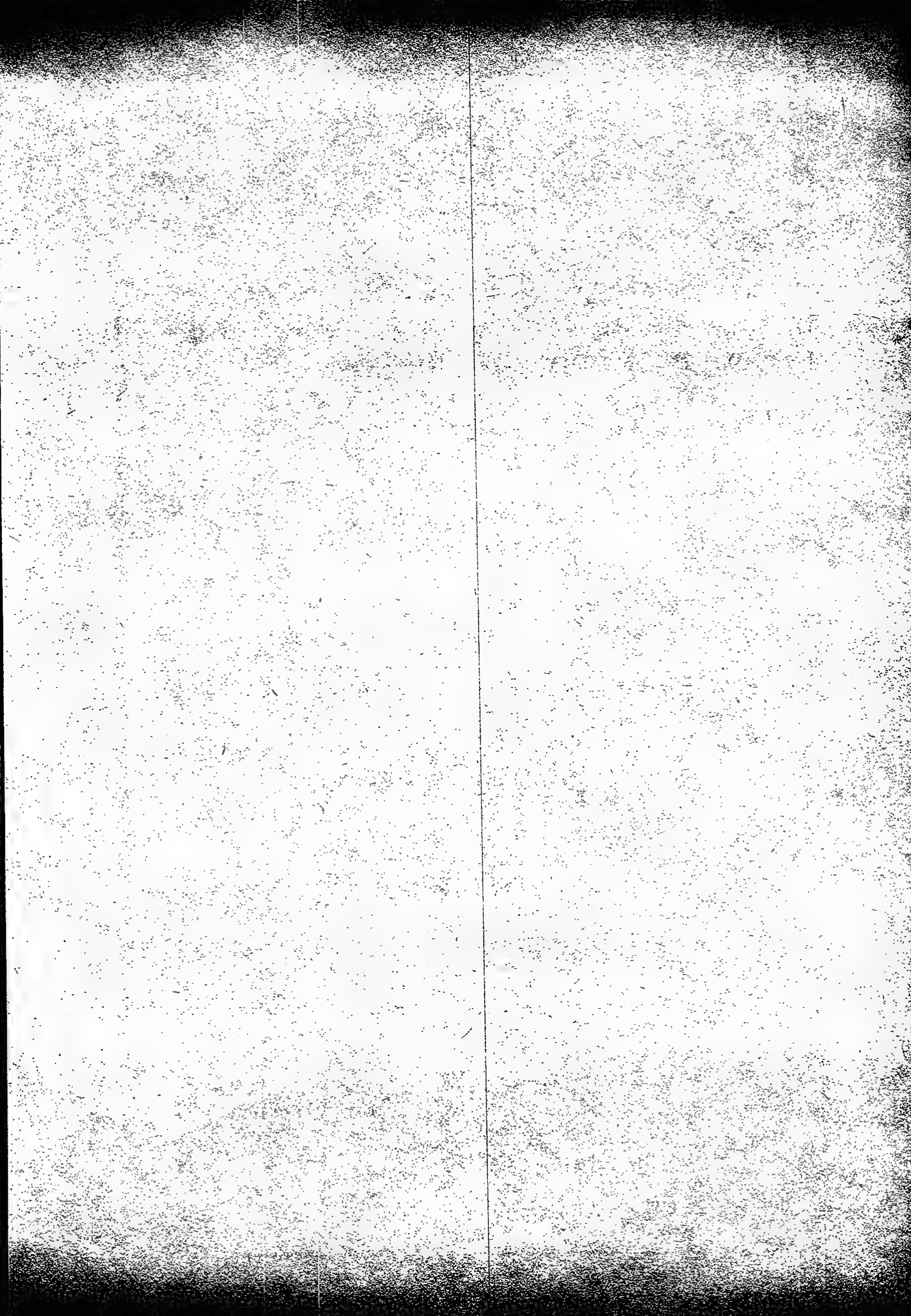
وكان من غرائب هذا البيان أن يوافق فيه عبد الناصر على تلك النهاية التي أقر بها الانفصال، وهو الذي بذل ما بذل وأنفق ما أنفق لإعادة الوحدة كما كانت قائمة بين مصر وسورية.

ولكن عبد الناصر لم يكن مخلصاً لذاك البيان، فأخذ منذ إصداره يعمل على تقويض ما أقره لإعادة الوحدة القديمة، وكان الضباط السوريون الذين يعملون بإرشاده اعتقاداً أو انتفاعاً يبذلون كل ما في وسعهم لإعادة الوحدة المنفصمة، فقاموا بحركة ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٣. ولكن الحكم السوري القائم تغلب عليهم بقيادة أمين الحافظ وقتل منهم كثيرين بأحكام محاكمة استثنائية صورية وسجن منهم آخرين، وعزلهم جميعاً من وظائفهم وطردهم من الجيش، واعتقل مدنيين ساروا معهم، والذين لم يصل إليهم فروا من سورية لاجئين إلى لبنان والعراق ومصر، وظل كثيرون منهم يستفيدون من عطايا عبد الناصر.

وبذلك انقطعت تظاهرات الاغتباط والسرور بحركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ وتبين للناس

أجمعين أن هذا الانقلاب كان تأييداً للانفصال ولم يكن لإعادة الوحدة التي انفكت بانقلاب ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.

وبهذه الصورة نجحت حركة ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ بكثير من السهولة وكان نجاحها يعود كما قلنا، إلى اختلاف اتجاهات ضباطها في السياسة وفي منافعهم الشخصية، وإلى ضعف قائدها العام في السيطرة عليها. وإلا فما القول في قائد عام يقول إنه لم يسمع بهذا الانقلاب إلا بعد وقوعه بمدة طويلة ولم يخبره به أحد من الضباط، مع أن الناس في دمشق قد استيقظوا في السادسة صباحاً على صوت طلقات الرصاص على وزارة الدفاع حين اقتحام مقرها.





الصورة الأولى وله عامان فقط.



صورة لبعض طلاب مكتب عنبر في الباحة الوسطى، ويلاحظ فيها الطراز الشامي القديم،
حيث يرى طرف البحرة وأحواض الأزهار، وأنواع الأشجار. ويرى أسعد الكوراني جلوساً الثالث من اليسار.



أسعد الكوراني يلقي كلمة خلال تكريم أقيم له بمناسبة تعينه أميناً عاماً لوزارة العدل في تشرين الثاني ١٩٤٦
ويرى الى جانبه الرئيس ناظم القدسي وأحمد قنبر.

مجلس الدولة

مكتب الرئيس

القاهرة في ١٩ يونيه سنة ١٩٤٩

عزيزي معالي أسعد بك الكوراني

تحية وسلاماً وبعد فقد تسلمت كتابكم بالأمس ومعه نسخة من القانون المدني السوري الجديد. وأبادر أن أهنئكم تهنئة خالصة على هذه الهمة العظيمة التي اتسعت لإنجاز هذا العمل في عدد قليل من الأسابيع وهو من الضخامة والخطورة بحيث يستغرقون عدداً غير قليل من السنين.

وإني لمغتبط كل الاغتباط أن اتخذتم القانون المصري أساساً للقانون السوري. وأوافقكم على رأيكم من أن هذه الخطة الحكيمة تنتفع من وجهين:

الوجه الأول أن القضاء في سورية والقضاء في مصر سيتعاونان تعاوناً وثيقاً لتذليل الصعوبات التي تعترضهما في تطبيق القانون الجديد. وكذلك سيكون الفقه في كل من البلدين متعاوناً مع الفقه في البلد الآخر. ولهذا التعاون له أكبر الأثر في حسن التطبيق وفي إحكام الشرح والتفسير.

والوجه الثاني وهو لا يقل أهمية عن الوجه الأول أن توحيد القانون المدني
بين مصر وسورية هو حلقة قوية في سلسلة تشد أواصر
الأخوة ما بين البلدين، وتوثق الروابط التي تجمع بينهما، وهي
روابط والحمد لله كثيرة متنوعة.

وسأعكف على دراسة الأحكام المتعلقة بالتشريع العقاري
عند سنوح أول فرصة لذلك. فإذا بدت لي ملاحظات أرسلت
بها إليكم طبقاً لرغبتكم.

ومما يسترعي النظر أن القانون السوري أصبح الآن نافذاً،
وهو حينئذ بمثابة الأخ شقيق القانون المصري بعد قليل من الشهور،
وقد أراد الله للتوأمين أن اللاحق يكون من السابق تأكيداً
لما بينهما من عرى الأخوة.

وإني أعتقد أنكم إذا نفذتم عن طريقه من هذا الخبر السار
إلى مصر في الظروف الحاضرة، فإن ذلك يكون له أطيب الأثر في وقت
تقف فيه مصر وسورية جنباً إلى جنب على رأس البلاد العربية
أقرب ما يكونان ألفة ومودة.

بقي أمر الشريعة الإسلامية. وأعتقد أن القانون الجديد لا يغفل
شأنها. وقد أصبحت دراسة الفقه الإسلامي في ضوء القانون المقارن
بعد صدور القانون الجديد ضرورة لا بد منها. وسأعود بإذن الله
إلى هذا الموضوع الخطير في فرصة أخرى.

وختاماً تقبلوا من صادق التحية وخالص التهنئة،

المخلص
عبد الرزاق أحمد السنهوري

الرسالة التي تلقاها من عبد الرزاق السنهوري باشا
يهنئه فيها باصدار القانون الحوني السوري العام ١٩٤٩.



يوم افتتاح معرض دمشق الدولي الأول أيلول ١٩٥٤.



مع الرئيس الجليل هاشم الأتاسي يوم افتتاح معرض دمشق الدولي الأول في أيلول العام ١٩٥٤.



مع صديق عمره المحامي عزت الصقال دمشق في العام ١٩٥٤.



مع الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة خلال انعقاد مؤتمر المحامين العام ١٩٦٠.



الاجتماع الأول لحكومة خالد العظم أيلول ١٩٦٢.
الرئيس ناظم القدسي في الوسط وعلى يمينه خالد العظم وعلى يساره رشاد برمدا ثم أسعد كوراني.



مع الكردينال معوشي عام ١٩٦٣.



خلال مرافعة له أمام محكمة الجنايات العام ١٩٧٥.



في مكتبة المحاماة في حلب.



خلال حفل التكريم الذي أقامته نقابة المحامين له بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على مزاولته مهنة المحاماة.



أسعد الكوراني

وما الحداثة عن حلم يمانعه قد يوجد الحلم في الشبان والشيب



في أواخر أيامه العام ١٩٩٠

فهرس الأعلام

أ

آغا، هاشم هاشم ٣٨٧، ٣٨٨
أقشورا، يوسف ٣٠
آل سعود، سعود (الملك) ٣٤٩، ٣٥١
آل سعود، عبد العزيز ٣٥، ١٤٣، ١٥١، ٢٠٢، ٢١٢
إبراهيم باشا ١٤، ٤٣
إبراهيم، أسعد ٨٧
إبراهيم باشا، غالب ٩٠، ١٠١، ١١٧
أبو الجود، حسن ٦٣
أبو شهلا، حبيب ٢٠١، ٢١٠
أبو عساف، أمين ٢٢٧
أتاتورك، كمال ٢٥
الأتاسي، عبد العظيم ٧٢
الأتاسي، عدنان ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٨٦
الأتاسي، فيضي ٨٥، ٩٠، ١٣١، ١٣٢، ١٩٦، ١٩٧، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٥٢
الأتاسي، هاشم ٣٨، ٨٢، ٩٦، ٩٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٧١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣٧
الأخرس، راسم ٨٧
إده، إميل ١١٢
أرسلان، شكيب ٦٤، ١٢٤، ٣٠٣، ٣٠٤
أرسلان، عادل ٩٤، ٩٩، ١٢٤، ١٨٦، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٤٤
الأرمنازي، نجيب ٩١
الأزرق، عبد الوهاب ٢٤١
الأسطواني، شكري ١٢٦
الأسطواني، عبد المحسن ١٢٦
الأسطواني، وجيه ٢٦٣
الأسود، عبد القادر ٨٧، ٢٢٨، ٢٦٣
أسيون، فتح الله ١٠٢، ٢٢٩، ٢٥٢، ٣٤٤
الأشرفي، أحمد ٤٥، ٤٦، ٦٢، ٧٠، ١٠١
الأطرش، حسن ٢٨٦
الأطرش، سلطان باشا ٩١، ٩٤، ١٢٤، ٣٠٧، ٣٤٧
الأطرش، منصور ٢٦٩
الأعزازي، علي ٤٥
الإفريقي، طارق بك ١٨٢
الألشي، جميل ١٢١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٦٣
أللنبي (المارشال) ٣٥، ٣٦
إلياس، روبير ٢٩٣، ٢٩٤
إلياس، نوفل ٢٧٠، ٢٧١
إليان، ميخائيل ١٥١، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ٢٣٤، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٥٩
الأميري، عبد اللطيف ٢٢
أمين بك ١٣
الأنطاكي، رزق الله ٢٧٢، ٢٨٢
الأنطاكي، نعيم ١٠٥، ١١٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٣٧،

١٤٥، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤
أنور باشا ٣١، ٤٠
إيبش، نوري ١٩٧
الأيتوني، رضا سعيد ٧٨
إيرهارد ٣٧٩
إيزنهاور ٢٩٥
إينونو، عصمت ٣٢
الأيوبي، شكري باشا ١٦، ٤١
الأيوبي، عطا ٨٢، ١٢١، ١٣٥، ١٣٧، ٢٠٦
الأيوبي، نصوح ٨٧، ٣٦٥

ب

باجقني، عبد الحليم ٧٢
الباقي، نجيب ٤٣
الباقوري ٣٢٣
البخاري، نصوحي ١٢٥، ١٣٧، ١٤١، ١٤٥
بخاش، نصري ٥٦، ٩٥
البرازي، حسني ٩٣، ١٣١، ١٣٢، ٢٠٥
البرازي، محسن ١٦٤، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٥
بركات، بهي الدين ٢٠٦
بركات، صبحي ٥٦، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٨
بركات، صبحي ٥٦، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٨
بركات، عوض ٢٨٣، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢
برمدا، رشاد ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٤
برمدة، علي ١٢٧
برمدة، مصطفى ٢٢، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٨١، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٧، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١٢٥، ١٦٣، ٢٠٧، ٢٠٩، ٣٧٢
البزري، عفيف ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٨
بساطه، صالح ٧٢
البستاني، سليمان ٢٧٣
البصمجي، سعيد ٢٤١
البغدادي، عبد اللطيف ٣١٨، ٣٢٣، ٣٧٩
بكداش، خالد ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٠٨
البكري، فوزي ٩٩
بكري، نسيب ٩٩، ١٢٥، ٢٤٤
بللان، جان ٦٧
بهاء الدين، أحمد ١٨١
بوحيرد، جميلة ٣٨٦
بونسو ٩٤، ١٢٣
بويون، فرانكلان ٥٣
البيانوني، محمد ٤٥
البيطار، صلاح الدين ٧٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣١٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٤٣، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٩٢
بيكو، جورج ٣٢
بيلوت ٥٨، ٥٩

ت

تاج الدين (القاضي) ١٤
تقلا، فيليب ٢١٠
التميمي، رفيق ٢٣

ج

الجابري، إحسان ١٢٤، ٢٤١، ٣٠٣
الجابري، توفيق ٦٧، ٧٠، ١٠١
الجابري، سعد الله ٢٣، ٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ٢٧٧، ٣٠٤، ٣٠٥
الجابري، علاء الدين ٣٥، ٣٥٨
الجابري، فاخر ٩٠
الجابري، مجد الدين ٦٤
الجابري، مراد ١٠٩
الجابري، وجيه ٦٠، ٨٩
الجابي، رؤوف ٥٦
جادة، خالد ٢٢٨
جاويد، محمد ٨٠
جبارة، جورج ١٧٤
جبارة، حسن ١٣٤، ١٥٨، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣١٨
جبري، شفيق ٨٣، ١٠٥
الجزائري، محمد علي ٧٣
جمال باشا ٣١، ٣٢، ٣٩، ٩٣، ١٣١

الجنباز، عبد القادر ٢٢
جنبرت، سليم ٩٠، ١٠١، ١١٨
الجندلي، فرحان ٣٥١
الجندي، نورس ٨٧
الجوخدار، إسماعيل ٢٢
جودت باشا ١٤، ١٥، ٢١٩، ٢٢٤

ح

الحافظ، أمين ٣٩٢
حافظ ثابت ٧٢
حتاحت، عادل ٨٧
الحراكي، حكمت ١٣١
الحريري، زياد ٣٩٢
الحريري، وهبي ٦٢، ٣٨٨
الحسامي، راتب ٢٦٦
الحسامي، رشيد ٩٧
حسني بك ١٦
الحسني، بدر الدين ٧٧
الحسني، تاج الدين ٧٦، ٨٦، ٩٤، ٩٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥
حسين (الشريف) ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٦٤
حسين باشا، جميل ٦١
حسين (الملك) ١٤٤، ٣٥٣
الحسيني، فيصل سري ٣٤٠
الحصري، ساطع ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٤
الحصري، هلال ٢٣
الحفار، لطفي ٩٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٥٨، ١٧١، ١٩٤، ٣٠٢، ٣٣٧
الحكيم، توفيق ٣١٥
الحكيم، حسن ٩٩، ١٠٠، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ٢٢٨، ٢٣٧، ٣٤٧
الحكيم، حكمت ١٤٠، ١٤٥
حكمت، عارف ٦٦
الحكيم، محمد ٤٨
الحكيم، يوسف ١٠، ١٥، ١٨، ٣٢، ٣٦، ٩٣، ٩٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠
الحلاج، عبد العزيز ١٠٦
حمدون، مصطفى ٢٨٠
حمدي، فؤاد ٤٦، ٦٠، ٦٥، ٧٠، ٧٣
الحمزاوي، عارف ٨٧
حمصي، إدمون ٥٩، ١٢٣، ١٦٢، ١٧١، ٢٠٤، ٢٨٥
الحمصي، علية ٢٤١
حمدون، مصطفى ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٧
حميدان، رشيد ٨٧
الحناوي، سامي ١٩١، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٥٢
الحنبلي، شاكر ٧١، ٧٨، ٩٠، ٩٤، ١١٣، ٢٠٨
حوراني، أكرم ١٥٩، ١٦٠، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٩
حومد، عبد الوهاب ١٩٨، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣١٨، ٣١٩
حياتي، يحيى ٩٩
الحياني، توفيق ١٨٢، ٢١٥
حيدر، سعيد ٩٩، ١٢٤
حيدر، علي ٧٩

خ

خانم بنت علي باشا الشريف ٥٦
الخطيب، بهيج ١٣١
الخطيب، زكي ١١٧، ١٣١، ٢٠٦، ٢٣٧
الخطيب، صلاح الدين ٤٧
الخطيب، عارف ٧٨، ٢٠٧، ٢٠٩
الخطيب، عبد الله ٦٣
الخليل، عبد الكريم ٢٩، ٣٣
الخوجة، حامد ٦٣
الخوري، بشارة خليل ١٥٤
الخوري، سهيل ٢٦٠، ٣٥٧
الخوري، فارس ٣٨، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٩٠، ٩٥، ١٠٠، ١٠٥، ١١٣، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٦٤، ١٧٥، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٣٧
الخوري، فائز ٧٨، ٧٩، ١٢٥، ١٣١، ١٣٣، ١٨٧

الخوري، كوليت ١٠٠
الخوري، نبيل ٣٤، ٤٧
خياط، رشيد ١١٢

د

الداغستاني، خالد ٢٦٤
داغوم، عبد المسيح ٢٢٧، ٢٢٨
دانتز ١٢٨، ١٣٠
داية، حكمت ٣٤١
الدروبي، ممدوح ٧٢
الدهان، جميل ٢٣، ٥٧
الدواليبي، معروف ٤٥، ٤٦،. ٤٨، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٧٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥
دوس، توفيق ٢٠٦
دولاموط ٥٨
دو مارتيل ١٢٣، ١٢٦
دويدري، أنور ٦٣
دياب، توفيق ٢٥٧
دياب، محمد ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٨
الديري، أكرم ٣٢١
ديغول، شارل ٦٢، ١٣٠، ١٣٦
الذاكري، صبحي ٨٧

ر

الرافعي، علاء الدين ١٠٨، ١١٣
رباح أفندي ١٨
رباط، أدمون ١٢٢، ٣٠٠
رستم، محمد وجيه ٢١١
رسلان، مظهر ١٣٩
رضا، رشيد ٢٩
رعد، هنري ٢٧٨
الرفاعي، أحمد ١٧٧، ١٨٩
الرفاعي، رضا ١٠٣
الرفاعي، ظافر ٢٤١
الرفاعي، عارف ٢٢، ٦٧
الرفاعي، محمود ٢٢٧
رفعت، خليل ٢٠٧
رفقي، فالح ٣٣
الركابي، رضا باشا ٣٥
الركبي، فيصل ٢٦٤
ركلو ٥٨
روبوت، هدل ٦٧
روجيه، أوليفيا ١٤٩، ١٧٦
رياض، محمود ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٦
الريّس، رياض نجيب ١٠
الريّس، نجيب ١٣٦

ز

الزاغاتي، أحمد ناجي ١٠٨، ٢٢٥
الزرقا، أحمد ٤٨، ٢٧٢
زريق، رفعت ٣٤٤
الزعبلاوي، ٣٥٣
الزعيم، حسني ٩، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٨١، ٣٥٦، ٣٧٨
زلزل، فيليب ٣٢
زلط، عبد الفتاح ٢٢٨، ٣٢٠، ٣٤٥
زمريا، ليون ٨٧، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٨
زهدي، جلال ٩٠
زهر الدين، عبد الكريم ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٧٧،٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩
الزهراوي، عبد الحميد ٣٠
زهور، عبد الكريم ٣٠٨
زيادة، لويس ١٠٠، ١٠٢، ١٢١
الزين، حسن ١٩٨

س

سابا، قسطاكي ١٠٨، ١١٣
السادات، أنور ٣٢٣
ساراي ٩١، ٩٣، ٩٩
سالم، مصطفى ٢٧٩
سالم، يورغاكي ١٠٣

سالوميك ١١٧
السباعي، هاني ١٧١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٩٨، ٣٤٣
سبيرز ١٣٤، ١٣٥
السراج، عبد الحميد ٢١٣، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣
السرميني، عبد الجواد ٧٠، ١٢٢، ١٧٤
السرميني، عبد القادر ١٠٨، ١١٣، ١١٧، ١٢٢
السرور، هايل ٢٨٦
سعادة، أنطوان ٢٨٨
سعادة، وديع ١٧
سعد الدين (القاضي) ١٤
سعد، سليم ١٠١
سعد، سليمان ٦٢
سعيد، رضا ٨٦، ٩٠
السعيد، نوري ٢٠٢، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٤٢
السفرجلاني، عبد الرحمن أفندي ٢٢
سلطان، سعد الله ٨٦
سلطان، سعدي ١٠٩
سلطان، صادق ٨٧
سلطان، عبد الرؤوف ٨٧
سلطان، عثمان ٨٢
سلو، فوزي ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٥
سليم باشا ١٥
سليمان القانوني (السلطان) ٢٧
السمان، وجيه ٧٥
السنهوري، عبد الرزاق ٢٣، ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٥
السواس، مصطفى بك ٦٥، ٧٣
سوكمان، طيفور ١٢٧
السيد، جلال ٣٦٢
سيرجية، علي ٢٨٥
السيوفي ٣٧٥

ش

شامية، توفيق ٩٤، ٩٦، ١٤١، ١٤٢
شباط، فؤاد ١٧٠
شتاوي، عبد العزيز محمد ٢٨
الشراباتي، أحمد ١٣٧، ١٤٢، ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥
الشرابي، وجيه ٨٧
الشطي، عبد اللطيف ٨٥
الشعباني، سعيد ٤٦، ٤٨
الشعباني، شاكر نعمت ٩٣، ٩٤، ١٠١، ١١٧، ١١٩
الشعباني، علي ٨٧
شفيق، أحمد ١٤، ١٥
الشقيري، أسعد ٦٥
الشلبي، أحمد ٧٢
الشماع، يحيى ٧٣، ٧٥
شمس الدين (القاضي) ١٤
شمعون، كميل ١١٢
شمندي، ميشيل ٨٥
شهاب، نبيه ١٠٨
الشهابي، عز الدين ١٥
الشهابي، مصطفى ١٢٣، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ٢٠٧، ٢٠٨
شهبندر، عبد الرحمن ٣٧، ٣٨، ٩١، ٩٤، ٩٩، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ٢٤٤
شوفاليه ٨٥
شيخ الأرض، صالح ٧٢، ٧٥
الشيشكلي، أديب ١١٥، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧،٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٧، ٣٥٨

ص

الصابوني، طالب ٤٦، ٤٨
الصبان، حسن يحيى ٧٣
صقال، عزت ٤٤، ١٠٢،١٠٣، ١٠٥، ١١٢، ١٧٣، ١٩٦، ٢٥٥، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٥
صقال، فتح الله ٢٠٢، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٤
الصقال، ناظم ٣٧٥
صلاح الدين (القاضي) ١٤
الصلح، رياض ٢١٠
صليبا، جميل ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٨٣
صليبا، داود ٧٢
الصواف، حسني ٣٦٨، ٣٨١

الصيادي، أبو الهدى ١٥

ض

الضاشوالي، عبد اللطيف ٦٢، ٧٢

ط

الطباخ، راغب ١٣، ١٤
طبارة، أكرم ٢١٠
طرابلسي، عزت ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٤٩، ٣٧٩
طلس، أسعد ٢٢٧
طلعت بك ٢٩، ٣١، ٣٣، ٤٠
طليع، رشيد بك ٤١، ٤٦، ٩٩
الطنطاوي، علي ٧١، ٧٥
الطيب، محمد ٢٢، ٦٦، ٧٧

ع

العابد، عزت باشا ١٥
العابد، محمد علي ١١٨، ١١٩
عابدين، أبو اليسر ٧٨، ٨٥
عارف، عبد السلام ٣٨١
العالم، محمد ٣٣٧
عالي، حسن ٢٣
عامر، عبد الحكيم ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٩
العايش، محمد ١٣١
العباس، منير ١٣١
عبد الله (الأمير) ٣٥
عبد الله (الملك) ١٨٣
عبد الحق، مظفر ٧٢
عبد الحميد (السلطان) ١٥، ١٧، ٢٩، ٤٤، ٦١، ٦٤، ٧٥، ٩٣، ١٨٣
عبد الخالق، مصطفى ٢٥
عبد الرحمن باشا ١٥
عبد الرزاق، علي ٧٢
عبد العزيز (السلطان) ١٣
عبد العزيز بن زيد ٢١١
عبد القدوس، إحسان ١٨١
عبد الكريم، أحمد ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٩، ٣٦٩
عبد الكريم، عزيز ٣٨٧
عبد الناصر، جمال ١١٥، ٢٤٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٢
عبده، محمد ٢٩
العجلاني، عادل ٢٨٦
العجلاني، منير ١٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٨٢، ٣٠١
عجوري، فكتور ١٠٣
عجيلي، عبد السلام ١٠
العداس، عمر ٤٨، ٨٧
عدي، عبد الحسيب ٧٢
عرابي، أحمد ٢٩
عزت، حسن ٩٠
العسكري، جعفر باشا ٤١
العسلي، صبري ٩١، ٩٩، ١٣٧، ١٤٢، ١٦٣، ١٧١، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٤
العطار، أنور ٧٥
عطفة، عبد الله ١٨٤، ٢٢٧، ٢٢٩
العظم، بديع المؤيد ٩٠
العظم، حقي ٥٥، ٥٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٤١
العظم، خالد ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٦٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٥، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٠٧، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤
العظم، عبد الرحمن ٢٦٤، ٢٤٨، ٣٥٦
العظم، غالب ١٥٠
العظم، واثق مؤيد ٩٣
العظمة، عادل ٩١، ٢٣٣
العظم، عبد الرحمن ١٧٦، ٢٦٥
العظم، عبد القادر ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٦
العظمة، بشير ٣٢٠، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٣
العظمة، عادل ٢٥٢
العظمة، نبيه ٤١

العظمة، يوسف ٣٧، ٣٨
عفلق، ميشيل ٧٢، ٧٦، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٧٧، ٣٩٢
العقاد، بكري ٤٨
عقيل، زهر ٣٦٠
العلمي، موسى ٣٠٣
علوش، بدر الدين ٢٨٨
العنتابي، أسعد ٨٤
العنتابي، سامح ٢٢
عويدان، كامل ٨٦، ٢٤١
عياد، علي ٧٨، ١١٣

غ

غازي، أحمد ٨٦
الغانم، وهيب ٢٦٨، ٣٠٨
الغزي، سعيد ١٢٣، ١٤٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٣، ٢١٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١
الغزي، فوزي ٧٨، ٨٠، ٨١، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٢١٤، ٢٤٨
الغزي، ماجد ٢٨٨
الغزي، نبيه ٢٥٥
الغصين، فائز ١٠٨
غنام، منير ٨٧، ٢٤١
غورو، هنري ٣٧، ٥٤
الغوري، رائف ٨٦

ف

فاروق الأول (الملك) ١٤٩، ١٨١
الفاروق، شرف الدين ٦٦
فتال، عبد الوهاب ٦٣
الفتيح، محمد ١٧٦
فرحي، إبراهيم ١٠٩
فرحات، جرمانوس ١٢١
فرنجية، حميد ٢١٠
فريد، محمد ٢٩
فكرت، باكير ٧٣
فنصة، نذير ١٩١، ٢٠٠، ٢٢٧
فؤاد الأول (الملك) ٢٣٥
فيصل الأول (الملك) ١٦، ١٨، ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٥٦، ١٣١، ١٨٧

ق

قاسم، عبد الكريم ٣٧٥
القاسم، نهاد ١١٥، ١٧٤، ٢٠٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧٨، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٦٧، ٣٩١، ٣٩٢
القاسمي، ظافر ٦٧
القباني، بكري ٣٥٥
القدسي، بسيم ١١٧
القدسي، بهاء الدين ٤٦
القدسي، كامل باشا ٥٦، ٥٧
القدسي، ناظم، ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٦، ٨٧، ١٢٢، ١٣٨، ١٧٠، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١
قدور، عبد الحليم ٣٧٥
قره مانوكيان، أغوب ١٠٧
القصاب، كامل ٣٧، ١٢٦
القصيري، مصطفى ١٢٣
القضماني، أحمد فؤاد ١١٤
القضماني، خير الدين ١١٣
قطيني، راشد ٣٨٧
القلطقجي، عبد الحميد باشا ٤١
قناعة، صبحي ٤٧
قنبر، أحمد ٦٣، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٤٣، ٣٦٢
قنوت، عبد الغني ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٨
القوتلي، شكري ٩١، ٩٤، ١٢٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٧١، ١٧٧، ١٨١، ١٨٩، ١٩٨، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨١، ٢٨٩، ٣٠١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣٤٣
القوتلي، عدنان ٣٥١، ٣٦٢
قولي، إسماعيل ١٨٨، ٢٥٥

ك

الكاتب، بهجت ٢٣
كاترو ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦
كامل بك ٤٣
كبارة، سامي ٢٢٩
كحالة، نور الدين ٣٣٧
كرد علي، محمد ٦٤، ٧٦، ٧٨، ٨٦
الكردي، محفوظ ٨٧
الكركوكي، عبد اللطيف ٢٢، ٦٦
كرم، جورج ٢٢٥
الكزبري، حيدر ٣٥٠، ٣٥٣
الكزبري، مأمون ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٨٢، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٧٤
كعدان، أسعد ١١٤
كلاس، خليل ٢٦٤، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٦٩، ٣٧٨
كلزية، محمد ٢٢
كليمنصو ٣٧
كمال، مصطفى ٣١، ٣٢، ٤٠، ٥٣، ٥٤، ١٢٧
الكواكبي، أسعد ١٦
الكواكبي، عاطف بك ١٦
الكواكبي، عبد الرحمن ٢٩
كوبلاند، مايلز ١٩٢، ١٩٣
الكوراني، أسعد ٩، ٢٥٥، ٣٦١
الكوراني، حسني بك ٢٠
كوراني، حكمت أسعد ١٠
الكوراني، حكمت بن حسني ١٣
الكوراني، زكي ٥٦، ٥٨، ١٠٧
الكوراني، عزت بك ٢٢، ٤٧، ١٠٨
الكوراني، محمد ١٤، ٣٣٠
الكوراني، مصطفى ١٤
كورنلي، فيكتور ١٠٧
الكيال، جودت ٧٣
الكيالي، سامي ٣٣٦
الكيالي، طه ٢٢٧
الكيالي، عبد الرحمن ١٠٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٢، ١٧٠، ١٧٢، ٢٤١، ٢٧١، ٢٨٠، ٣٠٤، ٣٤٤
الكيالي، عبد الودود ٤٦
الكيالي، فاخر ٢٧٩، ٣٠٨، ٣١٨، ٣١٩
الكيالي، محمد ٤٦، ٦٣
الكيخيا، راغب ١٣١، ١٣٢
الكيخيا، رشيد ٦٣، ١٠٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٧، ١٦٠، ١٧٠، ١٨٧، ١٩٥، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٦٥

ل

اللبابيدي، مصطفى ٤٥

م

مارتن، تومي ٩٩
المارتيني، نبيه ٢٢، ١٠١
المارديني، عبد الحميد ٨٧
مالك، حنا ٨٧
المالكي، رياض ٢٤١، ٢٤٨
المالكي، عدنان ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩
مبارك، عبد القادر ٦٤
المحاسني، زكي ٧٢، ٧٧، ٧٨
المحاسني، سعيد ٧٩، ٨٣، ٩٤، ٩٧، ١١٣، ٢١٤، ٣٨٣
المحايري، عصام ٢٦٥، ٢٨٨
محصل، جورج ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦
محمد علي باشا ١٤
محمد بن ياسين ١٤
محيى الدين، زكريا (القاضي) ١٤، ٣٢٣
المدرس، بهجت ٦٤
المدرس، رشيد ٩٤
المدرس، سليمان ٢٤٥
مراد، حسن ٣٤٣
مراد، سعيد ٧٨
مردم، جميل ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٥، ٢٠١، ٣٠٤
مردم، خليل ١٣١

المرعشي، أحمد راشد ١٠٨، ١١٣
المرعشي، فاتح ١٠٣، ١٢٤، ١٣٨، ٢٤١
مريود، عصام ٢٢٧
المسلاتي، حكمت ٦٢
مصري، سعيد ٧٢
مظلوم، جان ١١٥، ١٧٣، ٢٤١
معين، رضا ٤٦
المغربي، عبد القادر ٨٠، ٨١، ٨٣
المقدسي ٢٣٦
الملاح، صبحي ٢٢
الملاح، مرعي باشا ٥٦، ٦٠، ٨٩، ٩٠
متلبشيان، بدروس ١٠٧، ١٠٨
الملقي، رئيف ٣٠٨
منصور، عبد الحميد ٣٨٠
المنصوري، مصطفى ٧٠
المهداوي ٢٣٠، ٣٠٢
الموصلي، صبحي ١٠٩
الموصلي، ظافر ٢٨٩
الميداني، رياض ٨٧، ٣٧٦، ٣٨٦
الميداني، سامي ٨٤، ٨٥، ١٩٨، ٢١٦، ٢٣٦
الميسر، شكيب ٩٤

ن

النابلسي، نادر ٦٣
ناجي، سليمان ٢٢٧، ٢٢٨
ناسي، سليم ٢٢
ناصر (الشريف) ٤١
ناصف، حفني ٤٨، ٦٨
نامي، أحمد ٩٣، ٩٧، ١٢٨
ناولو، بهاء الدين ٦٢
النائلي، عاصم ١٢٨
نجيب باشا، علي ١٥، ٢٧٣
النحلاوي، عبد الكريم ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٧٧
النشاشيبي، أسعاف ١٠٥
النصر، حمدي ٩٠
نصور، أديب ١٧٦
نصور، بهجت ٣٠٨
النعساني، بدر الدين ٢٢، ٦٤، ٦٥، ٦٨
النفوري، أمين ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٢١
النقراشي ١٨١
النقشبندي، منيب ٦٦
النكدي، عارف ٧٨، ١١٥، ١٣٦
نهاد، عبد الخالق ٢٥
نوري، بديع ٢٢
النيال، صبحي ٩٤، ٩٧، ١١٤

هـ

هارون، أسعد ٣٤٣
الهاشمي، جودت ٦٥، ٧٣، ٧٧
هريو ٩١
هلال، حامد ٢٥، ٤٦
هنانو، إبراهيم ٨٧، ٨٩، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٦٥
الهنيدي، توفيق ١٧٦
هيكل، حسنين ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٦٦، ٣٩٢

و

الوزير، علي ١٨٢، ١٨٥
الوفائي، أحمد منير ١٠٨، ١١٣
الوفائي، وهبي ٢٣، ٤٦، ٦٥، ٧٠، ٧٣

ي

يحيى، عمر ٦٥
يونغ، جورج ١٥



أسعد الكوراني

ذكريات وخواطر

مما رأيت وسمعت وفعلت

كتاب «ذكريات وخواطر» هو الكتاب الذي كتبه المرحوم والدي أسعد الكوراني خلال أعوام الثمانينيات قبل وفاته بسنوات قليلة وهو في الوقت ذاته مذكرات شخصية بالإضافة إلى إلقاء بعض الضوء على تاريخ سورية الحديث من بدايات هذا القرن ولغاية بداية الستينيات حين اعتزل تماماً الحياة العامة.

حكمت أسعد كوراني



